لماذا هذه الذكريات؟



كنت أتعرض خلال السنوات العشر الماضية لضغوط شديدة من الأصدقاء والمحبين والمهتمين لرغبتهم الشديدة في أن أقوم بكتابة ذكرياتي

هذه ليست دراسة علمية، ولا ينبغي لها أن تكون كذلك، فهي ليست إلا رحلتي ورؤيتي عبر الحياة كما عشتها وشاهدتها، لا كما عاشها أو شاهدها غيري، وبالتالي فليس المطلوب هنا أن تكون مرآة عاكسة لما حدث في الفترة التي عايشتها بصورة شاملة، ولكنها الأشياء كما رأيتها، وعادة ما يؤدي هذا المنهج الذاتي إلى أمرين، الأول أن يؤدي ذلك التوجه بالضرورة إلى إغفال بعض الموضوعات أو القضايا أو الأشخاص، وهو بالتأكيد إغفال غير مقصود، ولكنها الصورة كما هي في حدود ما عرفته، وما خبرته، وإلا لتحول هذا الكتاب إلى دراسة علمية شاملة ينبغي لها أن تلمّ بكل شاردة وواردة. أما الأمر الآخر، فهو احتمال أن ينزعج البعض من بعض آرائي أوملاحظاتي أوجلّها، وقد يكون لهم الحق في ذلك، إلا أن الحقيقة هي أن أفكاري وآرائي لم تكن إلا وليدة زمنها، وبالتالي فهي أفكار وآراء مرتبطة في مجملها بالزمن الذي ظهرت فيه وتأثرت بمعطياته، وهنا سيدرك القارئ ما ذهبت إليه من خلال التحولات التي مررت بها عبر التاريخ، وهو ما أدى في العديد من الأحيان إلى قيامي بنقد ذاتي حاد لتجربتي العامة. ولربما يمثل ذلك

دعوة للآخرين لأن يكملوا الصورة ويضيفوا إلى الحقيقة كما رأوها وعايشوها هم، ولكم أتمنى أن يحدث ذلك في أقرب فرصة، وبالذات من أولئك الأشخاص الذين أسهموا إسهاماً بارزاً في نهضة النظام السياسي لدينا وتطوره وإصلاحه. فالأهم من ذلك كله هو أننا كمنشغلين بالهم والعمل الوطني السياسي الإصلاحي لم نأت بجديد، ولم نخترع العجلة، فقد سبقنا في هذا المضمار وعرك هذا الميدان كثيرون قدّموا التضحيات وسطروا النضالات، وكانوا بالنسبة إلينا نبراساً طالما اهتدينا به واعتمدناه طريقاً ونهجاً، ولم يكن جهدنا ونشاطنا إلا جزءاً من مسيرة طويلة ستستمر بإذن الله في سبيل إصلاح الوطن.

ربما لم أكن أتصور أنه سيأتي يوم أكتب فيه ذكرياتي، فقد كنت رافضاً للفكرة ولم أكتب أي مذكرات طوال حياتي، ولعل ذلك يعود إلى شعور بأن إسهاماتي خلال مسيرة ما يقارب الستين عاماً لم تكن إلا انطلاقاً من التزاماتي ومسؤوليتي تجاه وطني وأمتي، وبالمقابل فإني كنت أظن أن كتابة تلك المذكرات في إطار ذلك الالتزام المبدئي والمسؤولية القومية، إنما يدخل في خانة تعظيم الذات، بل ربما يجعلها بمثابة مَنْ يريد تحقيق مكاسب ذاتية. ولربما كان منطلق ذلك التفكير مرتكزاً على التربية السياسية والتنظيمية التي تكوّنْتُ فيها خلال بداياتي السياسية بالجامعة الأميركية ببيروت، فقد كنا نتعامل بصرامة مع ثلم الذات، وكسر الأنا، وكبح جماح أي أمر قد نشك في أن به شبهة مصلحة ذاتية أو بروز شخصي على حساب المبدأ. وقد ترتب على ذلك الوضع أننا كمجموعة أو كأفراد منذ دخولنا "العروة الوثقى" في بيروت أو ما تلا ذلك كتأسيسنا للشباب القومي و"حركة القوميين العرب"، كنا نعاني بشكل أو بآخر نكران الذات بصورة تكاد تكون مفرطة في بعض الأحيان.

ولربما كان سبب آخر يمنعني من التفكير في كتابة مذكراتي، وهو أنني كنت وحتى عشر سنوات مضت منغمساً حتى النخاع في العمل السياسي، إلى أن قررت اعتزال العمل البرلماني

عام ١٩٩٦. ولئن كنت بعدها لا زلت مشتغلاً بالعمل السياسي، إلا أن تقدم العمر وضرورة التغيير قد خففا من انهماكي التقليدي المزمن، وهو ما جعلني شيئاً فشيئاً أبدأ بالقيام بدور المراقب لما يجري حولي محلياً وعربياً ودولياً. ومع مضي الوقت بدأت إعادة النظر في أمور كثيرة بما يشبه النقد الذاتي، وإعادة تشكيل الرؤية والتصور.

لعلها إذاً في هذه الفترة الزمنية التي بدأت منذ ١٩٩٦، أي منذ اعتزالي العمل البرلماني، والتي كنت فيها أراقب وأرى تدهور الأوضاع السياسية إلى حدّ يوحي بالخطر المحدق بالمنطقة ككل، يضاف إلى ذلك شعور بالانزعاج الشديد الذي يصل إلى درجة التقزز من الذين حاولوا ولا زالوا يحاولون اختزال الحراك السياسي بالمنطقة عموماً، والكويت خصوصاً، بحركة حكامه وإلغاء دور الشعوب جملة وتفصيلاً.

إن الحركة السياسية العربية بعمومها والكويتية بخصوصها، لم تكن أبداً مرتكزة على حكامها، بل إننا نستطيع دون مبالغة القول بأن مجمل الإنجازات التي تمّت في إطار الإصلاح السياسي، لم تكن لتحدث إلا نتاجاً لنضالات شريحة عريضة من النخب السياسية ودأبها وجهدها وعرقها، تلك النخب التي شكلت ودفعت بطموحات الشعوب، وتحملت مقابل ذلك الكثير من المعاناة والأذى والإساءة سواء من قبل السلطات المحلية أو الأجنبية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الحركة السياسية النشيطة والملتزمة، فإننا نجد السلطة في الوطن العربي تتجه إلى مزيد من المركزية والقمعية. فعلى الرغم مما يشاع وما يقال وما يذاع، بأن هناك انفتاحاً شكلياً، وديمقراطية مزعومة تدفع إليها وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الواقع يؤكد أنه بدلاً من أن تتقدم المنطقة ديمقراطياً، فإنها تسعى لإجراء مجموعة من التغييرات الشكلية، التي لا تعدو كونها مساحيق للتجميل، تحاول أن تخفي من تحتها بشاعة لا تختفي.

وفي غمرة تلك الرؤى والإحساس بالرغبة في عمل شيء ما، كنت أتعرض خلال السنوات العشر الماضية لضغوط شديدة من الأصدقاء والمحبين والمهتمين، كان ملخصها رغبتهم الشديدة بأن أقوم بكتابة ذكرياتي. ومع ذلك فقد استمر رفضي للفكرة ربما متحصناً بمسوغاتي التي ذكرتها سابقاً، إلا أنني شيئاً فشيئاً بدأت أشعر بأن المسؤولية ذاتها التي كانت تمنعني ربما من كتابة هذه الذكريات، أصبحت هي ذاتها التي تدفعني دفعاً نحو التفكير في نشر المذكرات. فما لدي من إسهامات أصبح حقاً للأجيال الحالية والقادمة، ومن حقهم أن يعرفوا ما جرى بكل موضوعية والتزام. إن شعوري بالمسؤولية تجاه تأكيد الحقائق، أمام ذلك الطوفان الجارف من محاولات التزييف والتضليل التي مارسها ولا يزال يمارسها عدد ليس بقليل من ضاربي الدفوف وراقصي الزار في مواكب السلاطين وعلى موائدهم، هو ما يدفعني. فتاريخ الكويت تعرض للتزوير والتدجيل وألغى دور الكويتيين كلياً وأصبحت الكويت كلها وتاريخها تاريخ عائلة الصباح، وسمي كل مشروع وزقاق باسم أحد أبناء الصباح حتى ولو كان ممن أساؤوا إلى سمعة الصباح قبل أن يسيئوا إلى أنفسهم مما أثار اشمئزاز الكثيرين أمثالي، وهذا ما دفعني أخيراً إلى اتخاذ القرار بنشر المذكرات.

وعلى الرغم من أن النص الأصلي كان نصاً يمتد زمنياً إلى وقتنا الحاضر، فقد قررنا لأسباب عملية ومنهجية، أن نقسم المشروع إلى جزءين، يغطي الجزء الأول منه الفترة الواقعة ما بين خروجي إلى الحياة وحتى عام ١٩٦٥، ويعود سبب التوقف عند هذا التاريخ إلى أنها كانت السنة التي توفي فيها الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت منذ ١٩٥٠، الذي نطلق عليه لقب أبي الدستور. فبعد وفاته مباشرة بدأت الردة السياسية والانقلاب على المكتسبات الدستورية التي تحققت بنضالات وعمل دؤوب وإخلاص وإيثار وتفان والتزام شريحة واسعة من الكويتيين، هذه الردة التي أوصلتنا إلى الوضع البائس الذي نحن فيه الآن. لقد كنا مثالاً يُحتذى به في الخليج - كنا الدولة الديمقراطية التي تحترم الدستور والقانون، وأبدعت في كثير من المجالات الأدبية والفنية والرياضية كما أدت صحافتها الحرة نسبياً دوراً عربياً مميزاً، وأصبح مجلس الأمة

الكويتي مجلساً لكل العرب يعبّر بصدق وأمانة وجرأة عما يجول بخاطرهم مما هو غير موجود في أي برلمان عربي آخر، فكاد أن يكون المتنفس الوحيد لهم. كذلك عملت الكويت على نشر التعليم في الخليج واليمن الجنوبي، وقامت بواجبها بدعم كل مجهود قومي بنّاء فاحتلت المكانة اللائقة بها. فهذه المرحلة أسميها مرحلة الصعود، وقد خصصت الجزء الأول لهذه المرحلة المضيئة من تاريخ الشعب الكويتي.

إلا أن تلك الإنجازات كلها قد تم القضاء عليها بسياسة متعمدة ومدروسة بدأت مباشرة بعد موت عبدالله السالم الصباح حتى وصلنا إلى الحضيض، ولولا النفط وأسعاره الصاعدة لكنا أفلسنا منذ فترة طويلة، وهذه هي مرحلة الردة التي سوف أتناولها بالتفصيل في الجزء الثاني.

وهكذا قررنا أن يصدر الجزء الثاني من المذكرات ليغطي الفترة اللاحقة، وكلي أمل أن يصدر قريباً بإذن الله.

وهكذا قام د. غانم النجار مرة أخرى بإعادة ترتيب وإضافة وتحرير للمسودة الأخيرة، ليعرضها عليّ بشكلها النهائي. ولعلها من المصادفات ذات الدلالة أن تكون تلك المراجعة النهائية في بيروت، وإبان فترة العدوان الإسرائيلي الغاشم على لبنان، فقد كنت حينها أقضي إجازتي الصيفية الاعتيادية في لبنان، منتظراً المراجعة للمسودة الأخيرة، حين بدأ العدوان الإسرائيلي، وقد قررت دون تردد أن أبقى في لبنان، فالحدث تاريخي بكل المقاييس، والصمود اللبناني كان يمثل رافعة للأمل في المستقبل، بل إن انكسار الغرور والصلف الإسرائيليين كان أمراً يثير فرحاً طال انتظاره، ولذا لم أكن لأسمح لنفسي بمغادرة لبنان تحت أي ظرف من الظروف. وهكذا كانت المصادفة الجميلة، رغم الحزن والغضب، أن مراجعة المسودة الأخيرة للكتاب تمّت في بيروت وتحت ظروف الدمار وآثار العدوان الإسرائيلي الوحشي، فقد جاء من الكويت د. النجار ومعه المسودة الأخيرة التي قضينا الساعات الطوال معاً في مراجعتها في بيروت، وكأنه كان مقدراً لي أن أبدأ حياتي الدراسية والعملية والسياسية في بيروت، وفي ذات الإطار

أنهي المحطة الأخيرة من مذكراتي بعد ما يزيد على الستين عاماً في المكان ذاته دون تخطيط أو ترتيب، فيا لها من مصادفة!

الكويت من الإمارة إلى الدولة (١)

البدايات... من الدهلة إلى بيروت

"الدهلة" فريج أو حي صغير من أحياء مدينة الكويت القديمة يقع في وسطها تقريباً، بين حديقة البلدية الآن التي شيدت في موقع مقبرة قديمة على شارع الجهرا غرباً وسوق واجف شرقاً والصفاة جنوباً وفي الشمال حي السبت الذي يعزل الدهلة عن فريج الجبلة وفريج سعود اللذين ينتهيان "بالفرضة" الميناء التجاري الرئيسي للكويت في ذلك الزمان. وفي ذلك الوقت من عام ١٩٢٨ وفي ذلك الحي ولدت.

مدينة الكويت تحوي جل شعب الكويت، وسور الكويت كان يحيط بالمدينة من البحر في منطقة الوطية إلى البحر قبالة دسمان، يشكل نصف دائرة، ويدخل الناس ويخرجون من المدينة عبر خمس بوابات، وعلى كل بوابة أبراج يقف فيها حراس المدينة للإبلاغ عن أي حركة غير طبيعية واستدعاء قوات الحرس لو دعت الضرورة. لم يكن خارج المدينة إلا قرى متناثرة بسيطة يعيش سكانها على الزراعة وصيد الأسماك أشهرها قرى الجهراء والفحيحيل والدمنة وحولّي، فخارج السور لا ترى إلا تلال الرمل وبعض البيوت القديمة المتناثرة في الشامية وبراميل تحيط بمنطقة المطار القديم في موقع النزهة الآن. كل ما حدث من عمران خارج المدينة وملأ البر حتى وصل إلى حدود السعودية تم في السنوات الخمسين الماضية.

والدي رحمه الله هو محمد الخطيب، ووالدتي رحمها الله هي وضحة إبراهيم الخبيزي وهي الزوجة الثانية لوالدي. كان والدي يقوم بمهمات قتالية صعبة مع جدي إبراهيم، وكانا يشتركان في كثير من المعارك التي دارت في ذلك الزمان، وربما كانت هذه العلاقة هي التي أدت إلى توثق علاقاتهما واستكملت بزواج أبي من ابنته. وقد أنجبت والدتي خمسة أبناء هم

حسب التسلسل العمري شمة وعقاب وفاطمة وأنا وطيبة، ولنا أخ أكبر من زوجة والدي الأولى هو الأخ جاسم.

كان والدي يمتلك عدة بيوت يؤجرها للغير تمنحه دخلاً إضافياً للأجر الذي يحصل عليه من الحكومة. ومع أن راتب الحكومة كان بسيطاً إلا أنه مع دخل الإيجار أعطانا فرصة أفضل من غيرنا من كثير من سكان حي الدهلة.

كان والدي وجدي يخرجان مع بقية أفراد الحرس إما لحماية القوافل أو لصد اعتداء على مواطنين كويتيين من بعض قراصنة الصحراء. وكانت المهمات التي قاما بها صعبة وخطيرة وكان القلق يقتلنا في كل مرة يخرجان فيها من البيت حاملين أسلحتهما مودعين المدينة لا ندري إن كانا سيعودان إلينا أو لا، ونظل قلقين بانتظار عودتهما سالمين نراقب الطريق من على سطح المنزل داعين الله أن يحفظهما من كل سوء. وكان الغياب يطول في بعض الأحيان ولم يكن هناك أي وسيلة لمعرفة أخبارهما، ولم تخل معركة من جرح هنا أو جرح هناك ولكنها كانت جراحاً بسيطة.

في إحدى المهمات حدث ما كنا نخشاه، أصيب والدي وجدي إصابات عديدة بليغة في المعركة المعروفة بمعركة "هدية" حيث أصيبا وأسرا من قبل قبائل المنتفك وكان يمكن أن يقتلا، إلا أن شيخ المنتفك من آل السعدون أمر بالإبقاء على من لديه من الأسرى ومنهم والدي وجدي وأمر بمعالجتهم، وعندما تشافوا أرسلهم إلى الكويت، ولكن والدي كان قد خسر يده اليمنى وأصيب في رجله في تلك المعركة مما جعله معوّقاً.

وبدلاً من تكريمه على تفانيه وإخلاصه قُطع راتبه الشهري في عهد الشيخ أحمد الجابر بحجة عجزه عن حمل السلاح، فكان ذلك صدمة كبيرة لوالدنا وحزن حزناً شديداً ليس لضياع دخله فقط وإنما للجحود الذي أظهره الأمير. ونتيجة لقطع الراتب تدهورت أوضاعنا المادية واضطر الأهل إلى بيع البيوت المؤجرة، فأرسل أخي عقاب رسالة إلى أحمد الجابر يشكو له الحال

مطالباً بإعادة راتب والدي، فقال له: إن أردت الراتب فعليك بحمل السلاح بدلاً منه. فكان رد عقاب بأن ما جرى لوالدنا والطريقة التي عومل بها لا يشجعني ولا يشجع أحداً آخر على المجازفة بسلامته. وأثناء أول زيارة للملك عبدالعزيز للكويت طلب مقابلة الكويتيين الذين خرجوا معه في حملته للرياض ومنهم جدي إبراهيم الخبيزي، فلما رآه الملك في حالة يرثى لها استغرب واستفسر منه عن الأسباب فقال جدي: "جربة وسواها الزمن جراب" مما أغضب أحمد الجابر عليه فمنع عنه العانيّة (المساعدة) السنوية التي تقدم له من الملك عبدالعزيز بوساطة وكيله في الكويت. ثم انتقل الوالد إلى رحمة الله فاضطرت الوالدة تحت ضغط العوز إلى العمل لتوفير بعض احتياجاتنا، فكانت تشتري بعض البضائع وتبيعها على معارفها من العائلات الكويتية الثرية.

تحملت والدتي تربية خمسة أطفال والاعتناء بزوج معوق والعمل على توفير لقمة العيش الضرورية لمواصلة الحياة. كانت امرأة شديدة الصبر والتحمل ولكنها كانت مرهقة جداً بهذا الحمل الثقيل، وقد عبّرت عن حالة الشقاء الذي تعيشه شعراً أثناء مرض أخي عقاب قائلة:

الــود ودي ترقــد الليــل يــا عقــاب		ونـوم الضحى يا عقاب ونـوم الظهاري
واخــم أنــا بيتــي واقــضي الأغــراض		وتفكنــي يــا عقــاب مــن الأهــالي
وامـك وحيـدة بقاعـة البيـت يـا عقـاب		لحــد امبــار لــك ولا حــد مــداري
انــا اســأل اللــي للخلايــج رداد		وهــو اللــي يعطــي عطايــا اجزالــي

ولعلها ورثت هذه الموهبة من جدتها الشاعرة الموهوبة، العبيدية.

في ذلك الوقت لم تكن النساء يأنفن العمل حتى لو كان بسيطاً، وكانت الكويتيات يقمن بدور الأب حين يدخل البحر أو حين يذهب إلى الحرب، وكان غياب الآباء والأبناء يطول فتقوم الأم والأخت بالدور وتسعى لتحقيق دخل يقيها ويقي عائلتها طائلة العوز والحرمان. فكانت النساء يقمن بالخياطة والخبازة وبيع الأقمشة وحياكة "القحافي" أو الطاقيات، ويعمل الأولاد بأعمال البناء ونقل الماء وغيرها من المهن البسيطة.

تعلمتُ حياكة "القحفيات" وبيعها لأحصل على مصروف خاص إذا وجدت وقتاً للقيام بذلك. حتى الجوع عرفته وعشته في بعض الأحيان، والجوع وخصوصاً جوع الأطفال لا يعرفه إلا من عاناه.

إن الذين يتكلمون عن "المجاعة في العالم" - جزاهم الله خيراً - لا أعتقد أن معظمهم يعرف معناها الصحيح.

وقد قامت الوالدة بكل ما تستطيع لتوفير احتياجاتنا، باعت البيوت المؤجرة كما أسلفت وباعت الأقمشة وبضائع أخرى للعائلات الموسرة والمعارف، ولكنها في النهاية وقفت حائرة عند مسألة مصروفات الدراسة.

أبلغتنا في أحد الأيام أنها لا تستطيع أن تتحمل مصاريف الدراسة وعلينا ترك المدرسة، فالدخل الذي استطاعت توفيره لا يكفي إلا للحاجات الضرورية الأساسية. وكانت الدراسة بالنسبة إلينا، أنا وعقاب، شيئاًً مهماً، فنحن نراها الوسيلة التي ستفيدنا في المستقبل ولذلك لا بد من مواصلة الدراسة. وجاءت الفكرة من أخي عقاب، قال: لماذا لا نذهب إلى الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ونشرح له حالنا ورغبتنا في استكمال تعليمنا؟ وبالفعل ذهبنا إليه وكلمناه في الموضوع فوافق على أن تتكفل دائرة المعارف بمصاريف الكتب المدرسية والدفاتر وغيرها، وكان ذلك كافياً للاستمرار في مواصلة تعليمنا، كذلك كان الحل سبباً في حل مشكلة من هم مثلنا من الطلاب... وهذه الحالة الصعبة لم تستمر طويلاً فقد ثُمِّن للوالدة آخر

بيت لها بالدهلة بمبلغ محترم ثم ثمّن لها سكننا في براحة عباس بمنطقة قبلة بمبلغ آخر كبير، وعمل عقاب بالنجارة ثم بالتجارة، وجئت طبيباً عام ١٩٥٢ مما وفر لنا معيشة كريمة.

العيش في منطقة الدهلة يتيح فرصة فريدة للتعرف على طبيعة الحياة الاجتماعية والسياسية في الكويت.

المنطقة فقيرة يقطنها خليط من بسطاء السنة والشيعة نشأت بينهم علاقات صداقة حميمة وأخوية لا تشعر فيها بأية تفرقة أو تمييز، حتى إنك لا تميز من هو الشيعي ومن هو السني، عالم ليس فيه تعصب يقسم البشر إلى طبقات عليا وطبقات دنيا. تلمس فيها حياة الفقر وتفهم معناه خصوصاً بعد أن قُطع راتب الوالد وبيعت بيوتنا المؤجرة، فالناس هنا يمارسون المهن البسيطة كمهنة "حمالي"، أو صاحب دكان صغير أو صاحب مقهى أو العاملين فيها من الطبقات الدنيا اقتصادياً واجتماعياً.

من الأحداث العالقة بالذاكرة المعارك التي تنشأ بسبب الصراع على اقتناء كلاب "المشاحات" أي صيد القطط التي يحتفظ بها هذا الفريق أو ذاك والتي تبدأ بالتراشق بالحجارة ثم التلاحم والضرب بالعصي الغليظة أو"المشاعيب" كما كانت تسمى. ولكنها في الدهلة تتكرر أمامنا تلك المعارك خصوصاً عندما يتحدى أبناء المرقاب أبناء الدهلة وبعض أبناء حي السبت. فتلك معارك لا يمر شهر دون أن نسمع صراخها أو نرى غبارها وآثار الحجارة التي تقع على سطح منزلنا نتيجة لها. كانت معارك شباب المرقاب ضد شباب الدهلة والسبت تتم بعد العصر في الصفاة في الساحة بين بيتنا وبين الأمن العام، وكان الأمير والوجهاء يتابعونها من مواقعهم في الأمن العام وكأنهم يشاهدون مباراة في كرة القدم. ولكن عندما تأملت تلك الأحداث وجدت أنها صور تعكس طبيعة المجتمع في ذلك الوقت، وربما كان السبب أن المنطقتين فقيرتان، ووسائل التسلية محدودة لا ملاعب فيهما ولا حدائق، وهما بعيدتان عن البحر نسبياً، لأن سواحل البحر يقطنها الأغنياء في الغالب وهي أحياء غنية وبعيدة عن

التعامل مع المناطق الفقيرة بل معادية للغرباء. وقد حدث أن كنت في زيارة لوالدي في قصر السيف وفي طريق العودة على ساحل البحر هاجمتني مجموعة من الصبية حين علموا أنني من الغرباء عن المنطقة، وقاموا بإلقائي في البحر وأنا لا أعرف السباحة ولكن طول نَفَسي في الغوص جعلني أصل إلى الساحل وأنجو من موت محقق. من السهل أن يُكتشف الزائر الغريب للأحياء الأخرى، فأبناء الحي الواحد يعرف بعضهم بعضاً كما يعرفون الأقارب القادمين من أحياء أخرى لزيارة أقاربهم إذا ما تكررت الزيارة، ولذلك كان من السهل أن يكتشفوا وجودي، وكان الخطير أن يقوموا بإلقائي في البحر، ولكن الله ستر.

وفي الطريق إلى مدرسة العنجري التي أدرس فيها، وهي من المدارس الأهلية "الكتاتيب"، كان لا بد أن أمرّ بفريج السبت المعادي لنا، إلا أن عبداللطيف الفارس - جزاه الله خيراً - كان يقوم بحمايتي أثناء مروري إذا ما شاهد علامات خطر. وعموماً كانت هناك مشاحنات وشجارات في مناسبات معينة بين معظم أحياء الكويت ولكنها كانت شجارات عفوية ومحدودة.

المكان الآخر الذي يشعرك وأنت طفل بالفوارق الطبقية كان المدرسة. ففي المدرسة تشعر بالفارق الكبير بينك وبين أقرانك من أبناء الأغنياء، وتكتشف أشياء لم تخطر ببالك ولم تعرف بوجودها. فأنت مثلاًً لا تعرف معنى "الخرجية" (المصروف اليومي)، بل لا تعرف حتى معنى الفلوس، لأن الأهل لا يملكون ما يسد رمقهم في الحياة ليتمكنوا من إعطاء أطفالهم أي دراهم. ملابس العيد هي واحدة، تستعمل لكل عيد. حتى الاشتراك في فرقة الكشافة في المدرسة مستحيل لأن الأهل ليس عندهم ما يمكّنهم من شراء ملابس الكشافة. أما أن يكون عندك دراجة مثل بعض الأولاد الآخرين فهذا من آخر المستحيلات. وكان من أشد ما آلمني وقتها هو ذكريات طابور الصباح في المدرسة وما كشف من حالات بائسة وحزينة لبعض الطلبة.

كان اليوم المدرسي يبدأ عادة بطابور الصباح. كنا نقف بالطابور ويمر علينا الأستاذ المراقب ليتأكد من نظافتنا. نمد أيدينا ماسكين "المصر" أي المنديل بالإبهام اليمنى وكف اليد مقلوبة للأسفل. يتأكد المراقب من وجود قطعة القماش هذه لاستعمالها في تنظيف الأنف عند الحاجة بدلاً من كم اليد كالعادة، ويتأكد كذلك من أن الأظافر قصيرة ونظيفة وكذلك اليد، إلا أنه يلاحظ أحياناً أن لون جلد اليد الممدودة لبعض الطلبة بنّي وجاف وكأنه وسخ، فيقوم مراقب الطابور بضرب الطالب لأنه يعتقد أنه لم يغسل يده جيداً، وكنا جميعاً نعتقد ذلك ولم يدر ببال الأستاذ أن تلك الآثار الواضحة على الأيدي إنما هي نتاج لسوء التغذية وغياب بعض أنواع الفيتامينات (فيتامين ب) مما أدى إلى إصابة الطفل بمرض باليجرا. وحين اكتشفت هذه الحقيقة بعد أن أصبحت طبيباً ظهرت لي بشاعة ذلك المنظر، فالطالب الفقير الذي عجز أهله - لفقرهم - عن توفير الغذاء المعقول له، تعرض لعقاب مضاعف بسبب فقر عائلته. لقد أصبح استرجاع ذلك الموقف كابوساً يؤرقني كلما تذكرته. بأي ذنب يعذب هذا الطفل البائس الفقير؟

ومن صنوف المعاناة التي أذكرها في تلك المرحلة أنه كان في فناء بيتنا بركة لتخزين المياه، تجمع فيها مياه الأمطار مما يساعد على تخفيف تكاليف الماء الذي كانت تشتريه البيوت من بائعي الماء المتجولين (الكنادرة) المستورد من شط العرب بالسفن الشراعية أو ما يُجلب من بعض الآبار المحلية. وعندما تمطر السماء في المواسم أثناء الليل توقظنا الوالدة لمساعدتها على نشر الشراع المعلق فوق حوش البيت لنصنع منه مجرى لمياه المطر يصب في البركة. كان ذلك يشعرنا بفرحة غامرة، فعلاوة على متعة العمل تحت المطر، إن لم تكن الريح شديدة، فإن جمع المياه وتخزينها يعنيان وفراً في تكاليف المعيشة. وعندما يتوقف المطر نقوم بطي الشراع وحفظه للمطرة القادمة.

في عام ١٩٤٠ سافر عقاب إلى البحرين للدراسة على حساب شركة النفط، تنفيذاً للاتفاقية المعقودة بين حاكم الكويت وشركة نفط الكويت في نهاية الثلاثينيات التي تنص في أحد بنودها على إيفاد اثنين من أبناء الكويت كل سنة للدراسة العملية خارج الكويت. لم يكن أحد يعرف بوجود مثل هذا الالتزام في الاتفاقية المذكورة إلى أن كشف المجلس التشريعي بنودها السرية واطلع على التزامات الشركة، وكان من نصيب أخي عقاب أن يكون أحد الاثنين اللذين تم اختيارهما ذلك العام مع زميله خالد الغربللي لدراسة أعمال النجارة في البحرين ليعود بعد ذلك للعمل ومساعدة العائلة.

في الحي تعلمت مساعدة الغير، فالتراحم موجود في ذلك الزمن في كل أحياء الكويت. ولكون حيّنا صغيراً فالتواصل بين الناس كان دائماًً والعلاقات بين أبناء الحي حميمة ومتينة.

كنت أرى أن الشرطي "بو بريج" ينتظر طوب (مدفع) الإفطار في رمضان ليُنزل العلم من على سارية مقر الشرطة أمام بيتنا ثم يهرول مسرعاً لتناول الإفطار فى بيته، فاقترحت عليه أن يترك لي مهمة إنزال العلم ليتسنى له الإفطار مع عائلته ولا يتأخر عليهم خصوصاً أن مقر الشرطة أمام بيتنا، فوافق وشكرني على ذلك فأصبحت أقوم بمهمة الشرطي وأنزل العلم بدلاً منه كل يوم.

وكنت لا أتردد في مساعدة زملائي الطلبة على حل واجباتهم الدراسية، فقد كنت دائماًً الأول في صفي.

التركيب الطبقي

كذلك كنت أعتني بالمسجد الذي يؤمه أستاذي عبدالعزيز العنجري، وفي رمضان يصبح دوامي كاملاً في المسجد من الصباح حتى قبيل الإفطار.

من الصور التي ذكرتها يتضح أيضاً التركيب الطبقي لمجتمع الكويت آنذاك، فهناك فقراء يأكلهم الفقر وهناك أغنياء، بل تجد فروقات واضحة بين الأغنياء أنفسهم، فتجار منطقة القبلة كانوا يمارسون التجارة بواسطة أسطول من السفن الشراعية بين الهند واليمن وشرق إفريقيا، وبرّاً مع الهلال الخصيب وحتى أوروبا، فاختلاطهم بالغير زاد من ثقافتهم ومعرفتهم بالعالم وبما يدور فيه، وهذا حدد سلوكهم السياسي فأصبحوا القوة الأساسية المطالبة بالإصلاح.

أما تجار شرق، وهم بشكل عام تجار اللؤلؤ، فدائرة نشاطهم محدودة بسفن الغوص، ونشاطهم لا يتعدى دائرة الخليج، وهم جزء من عائلات شرق ومنها عائلة الصباح الحاكمة، لذلك تجد أن دورهم في العمل على تطوير الحياة السياسية أقل. بالطبع هذا التقسيم ليس دقيقاً تماماً لكنه يشكل السمة العامة، وعندما نستعرض تطور الأحداث السياسية لاحقاً نكتشف صحة هذه المقولة، فالذين سجنوا أو شردوا جرّاء حوادث المجلس التشريعي عام ١٩٣٩ غالبيتهم من منطقة القبلة.

أما منطقتنا "الدهلة" مع صغرها وفقرها فقد أخرجت أيضاً قيادات عمالية لعل أشهرهم كان فهد عطية الخشتي وعاشور عيسى، وتصدت هذه القيادات لشركة نفط الكويت لنصرة العمال الكويتيين فيها ونظمت أول إضراب عمالي في تاريخ الكويت مما سيأتي تفصيله، ومنها خرج الشاعر الشعبي منصور الخرقاوي.

بيتنا كان مطلاً على ساحة الصفاة، وكانت الأرض المقابلة للبيت الممتدة على "طريق البصرة" (وهي الآن بداية شارع الجهرا من ناحية ساحة الصفاة) ملكاً لنا بحسب وثيقة البيت الممهورة بتوقيع الحاكم مبارك الصباح، ومن موقع بيتنا كنا نستمتع بمراقبة ما يجري في تلك الساحة.

في الليل نذهب إلى السطح نتندر ونضحك على الرجال الذين يأتون إلى الصفاة من الطرق الضيقة المظلمة ليواجهوا بأنوار المقاهي الموجودة في الصفاة، فيتعثروا بأشرعة السفن التي "تخاط هنا" وبمساميرها فيسقطون على الأرض. لقد كانت الأرض تشكل المتنفس الوحيد لنا للمرح والتسلية، وأتذكر الحفرة الكبيرة الملاصقة للمقبرة (حديقة البلدية حالياً) حيث كانت تتجمع فيها مياه الأمطار، ويتجمع حولها بدو العراق مع حميرهم، بعد أن يبيعوا بضاعتهم في الصفاة، كي يسقوا دوابهم ويرتاحوا حولها لبعض الوقت، وكانت مراقبتهم متعة وهم يرتدون تلك الملابس المميزة ونوع عُقُلهم الغليظة. كذلك كنا نستمتع بمراقبة أنواع كثيرة من الطيور تحط حول الماء وخصوصاً طيور "القطا."

كان لسيارات الأجرة موقف في الصفاة قرب الأمن القديم وكان خالي زيد إبراهيم الخبيزي مالكاً لإحداها ويعمل عليها، فكنت أفرح إذا جاء راكب ليستأجر سيارته وينطلق بها حسب طلب الزبون، إذ كنت أرى حصول خالي على زبون شيئاًً كبيراًً يدخل السعادة إلى نفسي.

كان الأمير أحمد الجابر معتاداً على الجلوس بعد صلاة العصر في الصفاة أمامنا مع بعض من أصحابه، وكان والدي يتولى إعداد القهوة العربية بالطريقة الصحيحة إذ يتم إعداد القهوة على مرحلتين لمدة يومين، ويقدمها للأمير أحمد الجابر الصباح وأصحابه.

ومما علق في ذهني كارثة أمطار "هدامة" عام ١٩٣٤ وذلك عندما استمر هطول الأمطار لفترة طويلة بغزارة لم تعهدها الكويت، فأخذت البيوت الطينية بالانهيار، وخرجنا من بيتنا خوفاً من انهياره علينا ولجأنا إلى خيمة نصبناها أمام البيت، ولكن أبي رفض مغادرة البيت، فكنا ننظر إلى البيت بقلق خائفين على الوالد إلا أن البيت بقي صامداً ولله الحمد.

الاستيلاء على أرضنا

في الدهلة أيضاً رأيت الظلم والقهر ينصبّان علينا مباشرة نتيجة لزيادة تدخّل أبناء الأسرة ومشاركتهم للأمير في سلطاته. فبعد أحداث "مجلس ١٩٣٩" تبوأ أفراد الأسرة الحاكمة المناصب الرسمية وزاد نفوذهم واتسع بعد أن كانت السلطات بيد الأمير الحاكم وحده. وقام علي الخليفة الصباح، أول مدير للأمن العام المتوفى عام ١٩٤٢، بتسوير أرضنا والاستيلاء عليها وأنشأ عليها دكاكين، فقامت والدتي بتقديم شكوى للمحكمة الوحيدة في الكويت، وكان يرأسها عبدالله الجابر. وبعد مدة أخبرها عبدالله الجابر أن علي الخليفة الصباح يقول إنه سيعطيها ثلاثة دكاكين فقط، فرفضت الوالدة العرض متمسكة بحقها بالأرض كلها، فوضعنا علي الخليفة أمام الأمر الواقع واستولى على أرضنا أمام أعيننا ولم يكن هناك من طريق لاسترداد حقنا وخسرنا الأرض كلها. ولما باعت الوالدة البيت أصرت على أن يذكر في الوثيقة أن البيعة للبيت فقط وليس الأرض، قائلة إن الأرض لي وسوف يأتي حاكم عادل يخاف الله ويعطيني حقي. وتوفيت رحمها الله دون أن تحقق أمنيتها بعودة حقها في أرضها.

كنا أطفالاً حينها ولكننا فجعنا بخسارتنا الأرض الفسيحة التي كنا نلعب فيها "الهول" و"المقصي" و"الدرباحة" وغيرها من الألعاب الشعبية أثناء النهار.

وحين شكّل عبدالله السالم عام ١٩٥٤ اللجنة التنفيذية العليا لحل الاختناق السياسي في الكويت، وهو ما سيأتي تفصيله، طُلب من كل ذي حق أن يشتكي للمجلس فقدم أخي عقاب شكوى للمجلس ضد علي الخليفة الذي استولى على أرضنا، وكان حامد الشيخ يوسف القناعي سكرتيراً للمجلس، إلا أن المجلس لم ينظر في شكوانا. من نحن حتى نشتكي على أحد الشيوخ؟ وكانت نصيحة حامد الشيخ يوسف لأخي قوله: انس الموضوع أسلم لك. وهكذا كان!

وعندما استقلّت الكويت عام ١٩٦١ وجرت انتخابات المجلس التأسيسي وأصبح للكويت قضاء مستقل استشارني أخي برفع دعوى للمحاكم للمطالبة بأرضنا، وكان ذلك بعد انتخابات المجلس التأسيسي وانتخابي نائباً للرئيس، فقلت له إن تقديم الشكوى الآن يمكن أن يفسر بأنني خضت الانتخابات لمنفعة شخصية وهو ما لا أقبل به، فصرف عقاب النظر عن هذه الخطوة.

وقد علمت عندها أن اغتصاب أراضي المواطنين وأملاكهم من قبل بعض الشيوخ أو من أعوانهم تكرر كثيراًً، ولم نكن الوحيدين الذين تعرضوا لمثل ذلك الظلم فكثيرون عاشوه ولا يزالون، وهناك قضايا في المحاكم إلى يومنا هذا تنتظر الفرج من الله لاستعادة الحقوق المسلوبة.

كذلك لا يمكن أن أنسى منظر مجموعة من العائلات البائسة، من رجال ونساء وأطفال، وهم يُنقلون بعربات إلى حوطة قريبة من بيتنا كقطيع من الغنم، ثم يتم نقلهم إلى أول سفينة مسافرة إلى إيران بحجة أنهم إيرانيون ووجودهم يشكل خطراً على عروبة البلد، بحسب ما كان يؤمن به من تأثروا بالمذهب الوهابي المعادي للشيعة وبحسب التعصب القبلي العنصري السائد في الجزيرة. ومع أن الكويتيين لم يعتنقوا المذهب الوهابي بل إنهم في أوقات قاتلوه، إلا أن الجو العام في الجزيرة تأثر في أكثر من موقع بهذا المذهب، وتسبب في خلق مشكلات لم أفهمها، فكيف لأناس بائسين أن يشكلوا خطراً على الكويت. وكان ذلك في زمن المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ ولم أكن في تلك السن أفهم هذه الإجراءات القاسية، وإنما شعوري الإنساني جعلني أشمئز منها، ورأيت بعد سنوات كم عانت الحركة الوطنية من تلك الإجراءات وكيف أنها عمقت الشعور الطائفي واستمرت حتى يومنا هذا.

صلب المنيس

ولن أنسى أيضاً ذلك اليوم الذي تجلت فيه الوحشية بأبشع صورها أمام عيني في ساحة الصفاة. فقد كنت طالباً في المدرسة المباركية، وجاءنا خالد العدساني وألقى خطاباً حماسياً لم أستوعبه تماماً، ولعله كان يدعو الطلبة للتظاهر لتأييد المجلس. وعندما كنت في طريق عودتي إلى البيت لفت انتباهي الجلبة الموجودة في الصفاة أمام بيتنا وأمام الأمن العام. فرأيت مجموعة من الرجال أشكالهم غريبة عراة الصدور، كثيفي شعر الرأس كالنساء يترجلون من سياراتهم ويلقون برجل ملطخة ثيابه البيضاء بالدماء على الأرض، ثم يعلقونه على خشبة منصوبة بشكل صليب وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة. كان المشهد مرعباً ومثيراً للخوف والاشمئزاز، فلم أر في حياتي شيئاًً مثل هذا يحدث ولم أتخيل أن إنساناً يمكن أن يعامل بهذه الوحشية من قبل أناس لا يمتّون إلى الآدميين بصلة. وقد ذكرت الوثائق البريطانية أن الملك عبدالعزيز بن سعود قد أرسل ٣٠٠ من رجال القبائل لمساعدة أمير الكويت ضد المجلس التشريعي، وأتبعهم بثلاثمئة آخرين لم يسمح لهم أحمد الجابر بدخول الكويت لأنهم من قبيلة معادية. وقد عرفت لاحقاًً أن الشخص الذي صُلِبَ كان من قادة الحركة الديمقراطية الإصلاحية آنذاك وهو محمد المنيس، رحمه الله.

وقد تمكن أحمد الجابر من قمع الحركة واعتقل بعض قادتها واضطر بعضهم إلى الهروب من الكويت، وقد رأيت بأم عيني رجالات الكويت من أعضاء الحركة الديمقراطية في الطابق الأسفل من السجن مربوطة أرجلهم بسلاسل وهم يمشون في الساحة عندما زرت والدي قرب قصر السيف، وقد أخبرني بهويتهم وسبب اعتقالهم.

المدرسة المباركية

في بداية حياتي الدراسية التحقت بالمدرسة المباركية حيث كان يدرس أخي عقاب، وفي اليوم الأول طلب مني أحد الأساتذة أن أنقل ما هو مكتوب على اللوح فتحيَّرت في المقصود، فاللوح مقسوم إلى قسمين والمدرس لم يحدد من أيهما أنقل فوقفت مشدوهاً دون أن أكتب شيئاً. ولما رجع إلى الصف بعد مدة واكتشف أنني لم أكتب شيئاً قام بضربي كعادة المدرِّسين في التعامل مع التلاميذ المخالفين. وعندما عدت إلى البيت ظهراً أخذت بالبكاء وقررت أنني لن أعود إلى المدرسة وبقيت في البيت، وقد علم بذلك عبدالعزيز العنجري الذي كانت لديه مدرسة أهلية فقال لوالدتي: إيتيني به، فذهبت إلى مدرسته فكان يعاملني معاملة طيبة، كان يجلسني بقربه ويسقيني من "غرشته" الخاصة ماء بارداً الأمر الذي غيَّر نظرتي إلى المدرسة بالكامل، وقد نذرت الوالدة أن تعطي أستاذي أول راتب أستلمه بعد تخرجي، وفعلاً أعطيتها أول راتب استلمته كطبيب من وزارة الصحة وسلمته له ـ رحمه الله.

تركت مدرسة العنجري والتحقت بالمدرسة الأحمدية على ساحل البحر في منطقة القبلة، وكان بداية وصول بعثة المدرسين الفلسطينيين، وأدخلت في الصف الثاني الابتدائي دون امتحان لكثرة الطلاب المتقدمين وعدم قدرة هيئة التدريس الجديدة من المعلمين الفلسطينيين الأربعة على تصنيف الطلبة جميعهم في وقت معقول لا يؤثر في سير الدراسة، وعندها كان التدريس يتم في المدرسة المباركية والأحمدية فقط. وفي السنة الثانية افتتحت المدرسة القبلية فالتحقت بها لأنها أقرب إلى منزلنا ودرست فيها الصف الثالث، وبعدها انتقلت إلى المباركية لألتحق بالصف الرابع الابتدائي لعدم وجود صف رابع بالقبلية، وبقيت في المباركية حتى أنهيت الصف السادس الابتدائي وبدأت بالدراسة في الصف الأول الثانوي لأغادرها إلى بيروت؛

فأطول فترة دراسية قضيتها في المباركية كانت ثلاث سنوات ونصف سنة، أتاحت لي الفرصة أن أتعايش مع جو آخر غير جوي، فازدادت معارفي لشرائح أخرى من المجتمع.

المركز الأول

كنت مصرّاً على أن أكون الأحسن وأحتفظ بالمركز الأول، إذ كانت المنافسة بيننا الثلاثة أنا وأحمد العريفان وأحمد اليماني (بو رشود لاحقاً)، وكنت دائماً الأول ما عدا شهراً واحداً في الصف الخامس الابتدائي، ومع ذلك كنا أصدقاء حميمين وظلت صداقتنا ومحبتنا لبعضنا دائمة، وكانت العادة أن الأول في الصف يكون هو مراقب الصف مما يلقي عليَّ مصاعب جمة في محاولة ضبط الهدوء في الصف دون خسارة صداقة زملاء الصف ودون التعرض للمحاسبة من مدير المدرسة لعدم القيام بالواجب وهو تسجيل أسماء المشاغبين على اللوح.

وذات يوم تعرضت للضرب لأول مرة في حياتي الدراسية من الأستاذ عبداللطيف الصالح وهو مدرس اللغة العربية وكان معروفاً بصرامته، فقد كان كل من عبدالله البنوان وعبدالله العلي المطوع القناعي من أكبر المشاغبين في الصف، وكنت أغض النظر عنهما لأنهما صديقان عزيزان عليَّ. فمرة كان عبداللطيف الصالح في جولة مراقبة للصفوف فوجد الاثنين مشتبكين في معركة وأنا أحاول أن أصلح بينهما دون أن أسجل اسميهما على اللوح. وأصبنا بالرعب ثلاثتنا عندما شاهدناه واقفاً على الباب يتفرج علينا، فقام بضرب الاثنين على اليد كالعادة وطلب مني مراجعته في مكتبه بعد الدوام، ولما دخلت عليه وبّخني وضربني على يدي بشكل موجع. كان يوم الخميس الذي عادة ما أخرج فيه من المدرسة وأذهب إلى بيت خالتي مريم الفرحان القريب من المدرسة لأتغدى عندها "محمر سمك" أكلتي المفضلة، لكنني ذلك اليوم لم أستلذ بها لعدم قدرتي على استعمال يدي اليمنى من فرط الألم.

في المدرسة المباركية أيضاً تبلور تديني؛ صلاة العصر تقام في المدرسة وكان الأستاذ جابر حديد أستاذ الرياضيات المخيف يناديني "أقم الصلاة يا خطيب" لآخذ دور أخي عقاب بعدما سافر إلى البحرين للدراسة عام ١٩٤٠.

أنا والرياضيات

كنت شغوفاً بالرياضيات ومتفوقاً في دروسها ودائماً أحصل على العلامة الكاملة، وقد أدرك ذلك جابر حديد، وأذكر أنه استدعاني مرة لحضور الصف الثاني الثانوي، وكنت في الصف الرابع الابتدائي وقال لي: "حل هذه المسألة المكتوبة على اللوح". واتضح أن أحداً في الفصل لم يستطع حلها فاستدعاني لحلها إمعاناً في تأنيبهم، وكان واثقاً بأني قادر على حلها. هذه الموهبة تأكدت أيضاً عندما ذهبت إلى الجامعة الأميركية- الثانوية العامة - عندما قُبلت في الصف الثاني الثانوي مع أني كنت أحمل الشهادة الابتدائية من الكويت باللغة العربية. وقد أعجبت بأستاذ الرياضيات في الجامعة الأميركيةواسمه مال هولاند من بريطانيا وفكرت في التخصص بالرياضيات ولكن تخصص الرياضيات لم يكن يؤدي إلا إلى العمل مدرساً وهو ما لم أكن أرغب فيه. وفي الجامعة بعد أن تبلورت اهتماماتي السياسية رأيت أنه ربما يكون مضيعة للوقت أن أدرس أربع سنوات أخرى بعد تخرجي من الجامعة للحصول على شهادة الدكتوراه في الطب، ولكن الشهادة الجامعية تجبرني أيضاً أن أكون مدرساً ليس غير، وهذا ما جعلني أواصل الدراسة لأصبح طبيباً قادراً على ترك الوظيفة الحكومية المقيدة للدور الذي كنت أطمح أن أقوم به في المعترك السياسي لأحقق الأهداف الوطنية والقومية التي آمنت بها.

وفي المباركية بدأت أتعرف الشعور القومي الذي زرعه الأساتذة القادمون من فلسطين المهددة من الإنجليز والصهاينة، والمرشحون للكويت من قبل مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني - وقد أحسن الاختيار. وكان التصاقنا بالأستاذ فيصل رشيد الطاهر شديداً لأنه يبقى

في الصيف بالكويت ويفتح المدرسة المباركية نادياً للرياضة والتسلية والرحلات مشياً على الأقدام. ومرة ذهبنا إلى قرية الفنطاس، ورجعنا في اليوم نفسه ركضاً ومشياً على الأقدام، وكذلك كان يعلمنا بعض التجارب الكيماوية. وعشنا معه مأساة الفلسطينيين خصوصاً بعد ثورة ١٩٣٦ ، واكتشفنا تعلق الفلسطينيين بالعراق لما تقدمه القوى القومية العراقية من الدعم للفلسطينيين، وحزنهم لإخفاق حركة رشيد عالي الكيلاني ووفاة الملك غازي الذي جرى تأبينه في ساحة المدرسة المباركية مما أغضب الحاكم أحمد الجابر الصباح وأدى إلى أن أخرج ولديه جابراً وصباحاً من المدرسة.

كان أستاذنا فيصل الطاهر قد علّمنا كيف يُصنع البارود وهذا يعكس أثر الصراع الدائر في فلسطين، وخصوصاً الصراع العربي - الإنجليزي - الصهيوني في فلسطين.

متفجرة داود البدر

وفي أثناء العدوان الثلاثي (بريطانيا وفرنسا وإسرائيل) على مصر عام ١٩٥٦ بسبب تأميم قناة السويس، وبينما كنت أقوم بجولة في المستشفى الأميري كطبيب مناوب، وجدت صديقنا داود البدر في قسم الجراحة ممدداً على السرير والدكتور الإنجليزي بري ينظر إليه بريبة، فوجه داود به حروق سطحية سوداء، فسلمت عليه بحرارة ليفهم الدكتور بري بأن هذا صديقي، وطلبت منه أن يترك علاجه لي، فانسحب وهو ينظر إلينا نظرة مريبة كونه عمل في الجيش البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية.

الجو الحماص سي الذي ساد الكويت أثناء العدوان حمل داود البدر على أن يحاول صنع متفجرة كما علّمنا الأستاذ فيصل الطاهر ليلقيها على سكن بعض الإنجليز، إلا أنها انفجرت في وجهه ولكونها بدائية فإنها لم تسبب له أية عاهة، ومرت الحادثة بسلام.

ويبدو أن الدكتور بري رئيس الأطباء في المستشفى الأميري عدَّ ما أصاب داود من ضرر كافياً وأنه بسكوته يسجل عليَّ معروفاً.

في هذه الفترة عُيِّن عبداللطيف الشملان القادم من البحرين بعد أن أنهى دراسته عام ١٩٤٠ مدرساً للغة العربية في المدرسة المباركية وهو خريج كلية دار العلوم بمصر، وسرعان ما جعلني أحس بتعاطفه نحوي وكان يحاول أن يساعدني بأي وسيلة، فقد كان يعطيني بعض الكتب لقراءتها، ومرة أعطاني ديوان المتنبي وطلب مني أن أحفظ الديوان بعد أن عرف أنني أحفظ القرآن الكريم لأنني في رمضان أقرأ ختمة كل يومين. وذات مرة كان برد الشتاء قاسياً فخلع سترته وألبسني إياها لأنه وجدني أنتفض من البرد فبدا شكل السترة كمعطف واسع على جسمي الضئيل.

ومما وسَّع مداركي المعرفية صداقتي لعبدالمحسن الروضان، زميلي في الدراسة، فقد كان شغوفاً بالقراءة وكان يعطيني الكتب التي يقرأها باستمرار فلا يمكنني أن أنسى فضله عليَّ.

استمر عبداللطيف الشملان - بعد أن عُيِّن مديراً للمعارف عام ١٩٤٢ - في دعمه لي لتميزي بالدراسة وقرر إرسالي إلى الجامعة الأميركية في بيروت لإتمام دراستي، فقام بمراسلة الثانوية التابعة للجامعة الأميركيةيطلب منهم قبول طالبين من الكويت، إلا أنهم أبدوا تحفظاً على العدد بسبب عدم معرفتهم بالنظام التعليمي في الكويت إذ إن جميع الكويتيين الذين يدرسون أو درسوا في الثانوية الأميركيةكانوا قد جاؤوا عن طريق مدارس العراق، وبالتالي فقد طلبوا أن يتم ابتعاث طالب واحد من النظام التعليمي الكويتي على سبيل التجربة، الأمر الذي عنى أن المرشح الوحيد هنا كان فهد الصرعاوي وأنني قد خسرت فرصتي في الدراسة بالخارج، لأنه الأول في الثاني الثانوي وأنا الأول في الأول الثانوي، إلا أن القدر والمصادفات كانت تخبئ غير ما كان متوقعاً. في الوقت ذاته (يناير ١٩٤٢) حدثت مشكلة في المدرسة حول موضوع أوقات الدوام المدرسي، فقد كان الدوام المدرسي دوامين فترة في الصباح

وفترة ثانية في العصر باستثناء يوم الإثنين إذ تكون الدراسة في الفترة الصباحية فقط، فكان أن تدخّل أهالي التلاميذ مطالبين إدارة المدرسة بإلغاء عطلة عصر الإثنين وجعلها دواماً عادياً، وحين استجابت إدارة المدرسة لمطالب الأهالي احتج التلاميذ على ذلك الأمر فاجتمع مراقبو الفصول المختلفة، وعادة ما يكون مراقب الفصل هو الحائز على المرتبة الأولى دراسياً مما عنى أنني كنت مراقباً لفصلي، وقرروا تصعيد رفضهم لذلك الإجراء عن طريق الإضراب، فتم استدعاؤنا كمراقبين ومسببين "للشغب" إلى المحكمة التي كانت حينها برئاسة عبدالله الجابر الصباح وعضوية عبداللطيف الشملان وأحمد شهاب الدين مدير المباركية وأخذوا يجروننا فرداً فرداً للمحاكمة في المدرسة المباركية. وعندما جاء دوري استوقفني عبداللطيف الشملان قائلاً: ما الذي أتى بك إلى هنا؟ وطردني قائلاً: هذا طفل لا يفهم شيئاً. وأيده عبدالله الجابر بسبب العلاقة الطيبة مع الوالد. وقد ترتب على ذلك أن تم فصل كل المشاركين بالإضراب ومن بينهم الصرعاوي الأمر الذي أعاد إليّ فرصة الترشيح للبعثة إذ لا يوجد في هذه الحالة منافس لي. وهكذا كانت المصادفة المحضة قد أدّت دوراً محورياً في اختياري للبعثة إلى بيروت لاستكمال دراسة المرحلة الثانوية ومن ثم الجامعية

الطريق إلى الجامعة

لم يكن قرار السفر إلى الخارج للدراسة لشاب في الرابعة عشرة من عمره وبوصاية والدة لا تعرف القراءة والكتابة بالقرار السهل. لعلها كانت قوة شخصية الوالدة، وكونها قد تحملت مشقة تربيتنا، وكدحت لإعاشتنا. لعلها إذاً قد رأت في التعليم فرصة لحياة أفضل، أو لعلها رأت فيه تعويضاً عما قاسيناه في حياتنا، وخصوصاً بعد إصابة الوالد. وهكذا لم تمانع في سفر أخي عقاب للدراسة في البحرين، ولا في سفري إلى بيروت. أما أنا فلعلي لم أدرك مشقة الغربة، أو أن إحساسي بمصاب والدي، الذي لم يعالج معالجة صحيحة بعد معركة هدية، وبقي الكسر الكامل ليده اليمنى كما هو دون أن يلتئم، كان دافعاً للسفر لتحصيل العلم والعودة لتعويض والدتنا ما تحملته من شقاء.

هكذا بدأت رحلة السفر للدراسة في بيروت، وزودوني برسالة إلى الجامعة الأمريكية ببيروت تفيد بقبولي بها. أما الوصول إلى بيروت والسفر إلى هناك فلذلك قصة أخرى لا تقل إثارة، ولربما كانت سبباً لعدم وصولي إلى بيروت، إذ إنه لم يكن أمراً اعتيادياً سفر الشباب وحدهم، فقد تصادف وجود كل من عبدالله عبداللطيف القناعي وخالد المسلم بالكويت، حيث كانا يدرسان في بغداد، وكانا آنذاك يقضيان عطلة في الكويت، فكان أن تم ترتيب سفري معهما إلى بغداد كخطوة أولى. أوصلني خالي زيد الخبيزي للسيارة وأعطاني بعض الدراهم ثم ودّعني. ركبنا السيارة أولاً إلى البصرة ومكثنا هناك قرابة يومين في بيت الصقر حيث لا تتوفر الفنادق. كنت كفتى صغير يغادر الكويت لأول مرة مشدوهاً بالبصرة، المدينة العريقة والمركز التجاري الكبير. كنت مبهوراً بكل شيء في البصرة وكان التجول فيها وكذلك رؤية شط العرب الذي طالما سمعت عنه، أمراً عظيماً ومدهشاً للخارج من الكويت حديثاً. وبعد ذلك ركبنا القطار وتذوقت «القيمر» الذي يباع في المدن التي يتوقف فيها القطار صباحاً، ومنذ ذلك الوقت أصبحت أحب القطار. ارتبط حبي للقطار بالقيمر.

وصلنا إلى بغداد وكان اندهاشي وانبهاري يتعاظم، فقد كانت بغداد غاية في التقدم بمقاييسنا آنذاك، فكان أن أقمنا عند عبدالعزيز العلي المطوع، كذلك كان في بغداد عبدالله الفلاح، الذي عاد لاحقاًً إلى الكويت ليصبح مديراًً للبلدية، وكان كلاهما يعمل بالتجارة في بغداد. كنت مبهوراً ببغداد: العمارات، السينما، الشوارع والنهر. وعندما كان عبدالعزيز العلي يخلد إلى النوم كان رفيقاي يذهبان إلى السينما، ويبدو أنهما قد تورطا بي بسبب صغر سني وعدم اعتيادي أو معرفتي طبيعة الحياة، فكان لا بد من إشراكي في مغامراتهما حتى لا أفضحهما. فقد حدث أن أخذاني معهما إلى السينما لأول مرة في حياتي، بدأت الفقرة الأولى من العرض السينمائي، التي عادة ما تحتوي على إعلانات وأخبار حرب ثم يكون هناك استراحة وبعدها يبدأ الفيلم. فلما بدأت الاستراحة، أخبرتهما بأنني أريد الذهاب إلى البيت للنوم، وحاولا جاهدين إقناعي بأن الفيلم لم يبدأ كونهما قد دفعا قيمة التذاكر، وأن ذلك يعني خسارتهما إلا

أنني «أكلت قلبيهما بالحنة»، وأصررت على العودة، وهكذا عدنا دون مشاهدة الفيلم. مع ذلك أخذاني في مناسبة أخرى معهما إلى ناد ليلي، وهو أمر لم أعرف كيفية التعامل معه في تلك السن الصغيرة، فكان أن حدث الشيء نفسه فقطعت عليهما متعتهما بإصراري على العودة إلى البيت.

التيفوئيد

حدث خلال تلك الفترة المثيرة ما لم يكن في الحسبان، وهي مصادفة أخرى من المصادفات التي شكلت طريقي إلى الدراسة، وفرضته فرضاً على مسيرة حياتي. فمن دون مقدمات أصبت فجأة بالتيفوئيد، وكنت في حالة يرثى لها، ومع ذلك لم يرني طبيب أو معالج من أي نوع. فما كان من عبدالعزيز العلي إلا أن بعث برسالة إلى الشيخ يوسف بن عيسى ينتقد فيها إرسال شاب مريض في البعثة، ويبلغه فيها بأنه من الأحسن أن يعيده إلى أهله في الكويت. وهنا حدثت المصادفة التي يبدو أن الله قد سخَّر فيها لي أشخاصاً ساعدوني وساهموا مساهمة فعلية في تحديد مسارات حياتي وبالذات الدراسية منها.

فقبل أن يأتي الرد من الشيخ يوسف بن عيسى على طلب إعادتي إلى الكويت، جاءني عبدالله الفلاح من دون علم عبدالعزيز العلي ليقول لي: «أنت بين خيارين، الذهاب إلى بيروت أو العودة إلى أمك». فكان ردي مباشراً ومن دون تفكير: «بالتأكيد إني أريد الذهاب للدراسة». فقال: «إذاً جهز حقيبتك وملابسك قبل أن يرحِّلوك إلى الكويت». وأخذني بسرعة وأركبني الباص المتجه إلى دمشق في طريقي إلى بيروت، وأحضر سلة صغيرة بها فواكه وأعطاني إياها قائلاًً «يحفظك الله، في أمان الله». وغني عن القول أنه دفع تكاليف السفر من جيبه الخاص. لماذا قام عبدالله الفلاح بهذا الفعل؟ وكيف تعامل مع تساؤلات عبدالعزيز العلي لاحقاًً؟ لم يكن ذلك يشغل بالي وأنا في طريقي إلى بيروت، فلعلها كانت دعوات السيدة الوالدة هي التي سخَّرت لي رجلاً كعبدالله الفلاح في هذا الظرف الصعب، ولو كنت قد عدت إلى

الكويت واستسلمت للمرض لكانت حياتي كلها قد تغيرت، بل لكنت عدت محبطاً، فالحمد لله على كل حال، وجزى الله عبدالله الفلاح كل خير، رحمة الله عليه.

كان مرض التيفوئيد مضنياً، وقد أصبنا به أنا وأختي طيبة في الكويت في الوقت نفسه وتوفيت بسببه. وهو مرض يسميه الكويتيين «أبو دمغة»، وتظهر أعراضه بعد عدة أيام من العدوى على شكل حمى شديدة مما يسبب صداعاً حاداً، إلا أن الغريب في الأمر أنه طوال مدة مرضي في بغداد لم يأخذوني إلى طبيب، وهو سؤال لم أجد له إجابة شافية. وقد تعافيت من المرض لاحقاًً، ولم يخبرني أخي عقاب بوفاة أختي لمعرفته بمدى تعلقي الشديد بها، وكنت أرسل إليها الرسالة تلو الرسالة، أحثها على التميُّز في الدراسة للالتحاق ببيروت، وكنت أستغرب عدم ردها حتى أنني غضبت من ذلك التجاهل، ولم أعرف أنها توفيت حتى عدت إلى الكويت بعد سنتين وأربعة أشهر تقريباً، وكانت صدمة كبيرة لي.

وهكذا انطلقت إلى بيروت وحدي، أنا الفتى ذا الرابعة عشرة والمصاب بالتيفوئيد، وكانت رحلة عذاب في الصحراء. كان ذلك خلال شهر فبراير، طقس قارس البرودة، ومع ذلك كنا نشاهد الغزلان تمرح وتسرح في الطريق، وبعد ثلاثة أيام وصلنا «أبو الشامات». كانت السيارة «تعبانة» تمشي نحو ربع ساعة ثم نتوقف للتصليح نحو ساعتين، يعني أننا قضينا الطريق في إصلاحها. أما أغرب اقتراح طرح لمعالجة ذلك الوضع، وفي وسط البرد الشديد، فقد جاء من سائق السيارة العراقي، الذي اقترح على الركاب ذات ليلة أن يحرق السيارة لكي نتدفأ بها، لكن الركاب اعترضوا عليه وعنّفوه، ويبدو أنه كان جاداً من طريقة الحوار الذي دار أمامي، فقالوا: وبعد حرق السيارة ماذا سنعمل؟

وصلنا «أبو الشامات»، وهي مركز الحدود السورية العراقية، وكان الذين يقومون بالتفتيش فرنسيين. كانت الأجواء تسيطر عليها ظلال الحرب، ولذا كان التفتيش دقيقاً وشديداً. كنت أحمل معي رسائل إلى الطلبة الكويتيين في بيروت من أهاليهم، وأثناء تفتيشي وجدوا الرسائل

فأخذوني للاستجواب، اعتقاداً منهم أنني جاسوس، دون أن يكترثوا لكوني فتى صغيراً. إلا أنهم بعد قراءتهم الرسائل، أعادوها إلي وأطلقوا سراحي. وأخيراً وصلنا الشام بعد رحلة شاقة طويلة مضنية، ويدور في ذهني سؤال لم يسعفني خيالي في الإجابة عليه، وهو ماذا لو تمكن سائق السيارة من تنفيذ اقتراحه بإحراق السيارة للتدفئة كما قال.

طريق الثلوج

وأسكنت في الشام في فندق وحدي، ويبدو أنه كان هناك ترتيب مع شركة النقل المتحدة بأن يقوموا بإيصالي إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. قمت في الصباح الباكر، وبعد أن أفطرت وظللت أنتظرهم عند باب الفندق الذي كان موقعه في ساحة المرجة، وأثناء وقوفي هناك شاهدت شيئاًً عجيباً لم أشاهده قط في حياتي، كان ذلك الشيء العجيب هو «الترام». كانت عربات «الترام» عندما تمر في ساحة المرجة تعطيك انطباعاً بأنها تدور داخل الساحة بصورة انسيابية جميلة. كان بعض تلك الناقلات العجيبة يدخل والبعض الآخر يخرج من الساحة، فإذا لم تكن لديك ملاحظة قوية، فإنك تتصور أن تلك العربات تدور ولا تخرج من الساحة أبداً. وشيئاًً فشيئاًً دخلت في اللعبة ووجدتني أتعامل مع تلك الناقلات العجيبة فعلاً كلعبة مسلية، وفي غمرة ذلك الاستغراق خطرت ببالي فكرة أن أتسلى بها حتى يأتي الشخص المعني الذي سيقلّني إلى بيروت، خصوصاً أنني كنت قد ظننت أن «الترامات» تدور في الساحة نفسها. وفي اللحظة التي هممت فيها بوضع قدمي في الترام وجدت من يسحبني من الخلف ليمنعني من الركوب، وإذا به الشخص المكلف بنقلي إلى بيروت. كان التوقيت جيداً، فلو تأخر لكنت قد ركبت وما عرفت كيف أعود إلى مكاني لأنني لم أحفظ اسم الفندق أو الساحة التي كنت فيها. مصادفة أخرى من تلك المصادفات الغريبة ربما.

هكذا ركبنا السيارة متجهين إلى بيروت، وكانت عيني مشدودة إلى الطريق، مشاهد غريبة ومفاجئة بالنسبة إليّ. فقد شاهدت الجبال تكسوها الثلوج ومناظر خلابة لم أشاهدها في حياتي

من قبل. ها أنذا أدخل عالماً آخر، لا علاقة له بما تركته ورائي، شاهدت في طريقي كل شيء، لا بل كل ألوان الدنيا ومياهها، من أخضر وأزرق وأبيض، طبيعة متنوعة، وأنا قادم من صحراء وبحر فقط. إنها دنيا جديدة بكل معنى الكلمة ولعله لم يكن أفضل وأبلغ دلالة من الطريق الذي سلكته من الكويت مروراً بالعراق، وقوفاً بدمشق وانتهاء ببيروت.

وصلنا «إنترناشنال كوليج» وهي مدرسة ثانوية داخلية تابعة للجامعة الأمريكية، وبدأت حيرتي وتخوفي اللذان رافقاني طوال الرحلة بالاسترخاء بعض الشيء، حيث وجدت وتعرفت على الطلبة الكويتيين الساكنين في «الكوليج». وقد واجهت أول ما واجهت مشكلة التباين في النظام التعليمي، إذ يتم تأهيل الطالب باللغة الإنجليزية لكي يلتحق بالثانوية فالدراسة فيها باللغة الإنجليزية، وقد تم فحصي في جميع المواد، فكانت النتيجة أنهم قبلوني في الرياضيات والعربي بالصف الثاني الثانوي، أما بقية المواد فقد قبلوني بالصف الأول الثانوي، أما الإنجليزي فقد قبلوني بالصف الثامن ابتدائي. وإذ إنني وصلت إلى بيروت بعد منتصف السنة، فقد أكملت ما تبقى من السنة بدراسة اللغة الإنجليزية، ومكثت في الصيف لأدرس الأول الثانوي، ولم أرجع إلى الكويت إلا بعد أن أنهيت الثانوية العامة، وكان النظام الدراسي المعمول به هو أنه في حصول الطالب على معدل +B فما فوق، فإنه يعطى فرصة لدراسة مواد الصف الذي يليه في الصيف، فإن حصل على +B فما فوق بالدراسة الصيفية، يتم نقله إلى الصف الذي يليه. وبالتالي فإنني تجاوزت صفين بهذه الطريقة وأنهيت الثانوية بسنتين وأربعة شهور، وكان رقماً قياسياً بالنسبة إلى الثانوية.

أزمة مع اليهود

أما أولى المواجهات التي كادت تتسبب في قطعي لدراستي في هذه المرحلة المبكرة فقد كانت بسبب التزامي الصلاة. فقد قررت فعلاً أن أقطع دراستي نهائياً وأعود إلى الكويت، والسبب يعود إلى ما شعرت به من مضايقة بعض الطلاب اليهود القادمين من فلسطين أثناء وضوئي وصلاتي، إذ قدّموا شكوى ضدي لدى أحد الأساتذة، مدعين أنني أسيء استعمال الحمامات أثناء الوضوء، فما كان من ذلك الأستاذ إلا أن استدعاني ووبخني بشدة على ذلك. فوقفت مشدوهاً ولم أستطع الدفاع عن نفسي، وخشيت أن أخسر ديني فأرسلت رسالة إلى أخي عقاب أطلب منه أن يرفع شكواي إلى المسؤولين في الكويت طالباً العودة إلى الكويت. ولكنه لم يفعل، وحسناً فعل. وبعد وقت قصير أصبحت في وضع أفضل لمقاومة هؤلاء بفضل الدعم الذي حصلت عليه من الكويتيين وغيرهم من الطلبة العرب في الثانوية. وفي حفلة خطابية شاركت فيها، كانت المادة التي اخترتها هي خطبة الوداع للرسول محمد عليه الصلاة والسلام كنوع من التحدي، ووفقت في إلقائها، وشكرني على ذلك أستاذ اللغة العربية كنعان الخطيب من سورية لاختياري هذه المادة ولإلقائي الجيد.

كان تفوقي الدراسي وتميزي العلمي سبباً لأن أحظى بمعاملة خاصة من الأساتذة، حتى إن مدير الكلية السيد ليفيت الأمريكي كان يأخذني إلى مكتبه ويعطيني دروساً خاصة في طريقة الوقوف المستقيمة لأنني كنت أقف وأمشي كالأحدب بسبب طول قامتي. وفي إحدى المرات وأثناء درس الإنجليزي، لم أعرف ما هي لعبة الغولف، فما كان من المدرِّسة إلا أن اصطحبتني معها وزوجها إلى ملعب الغولف الذي يلعبان فيه لأتعرف على اللعبة. ولتميزي في اللغة الإنجليزية كان أستاذ اللغة الإنجليزية يدعوني إلى شاي العصر في بيته مع قلة من الطلبة منهم عبدالله يوسف الغانم، بدل حضور صف اللغة الإنجليزية.

ومع أني كنت أمارس جميع أنواع الرياضة إلا أنني تميزت في لعبة كرة السلة وعينت في فريق الكلية الذي ينافس المدارس اللبنانية الأخرى. وكذلك كنت الأول دائماًً في سباق

المسافات الطويلة (Cross country) والجائزة هي صندوق من «الأفندي»، وبرزت أيضاً في الملاكمة، وكنت أمثل الكلية في مباريات كرة السلة والملاكمة.

كان صفي الأخير بالثانوية الرابع (ب) يعد من أكثر الصفوف شغباً ويسموننا الطلاب الشياطين، لذلك لمّا تخرجنا في الثانوية ودخلنا إلى الجامعة رافقتنا توصية بأن لا نوضع في صف واحد بل نوزع على بقية الصفوف، وهكذا كان.

أما في الكويت فقد كان التعليم يمر بمرحلة خطيرة تمثلت في الضغوط الإنجليزية لإقالة عبداللطيف الشملان كمدير للمعارف، وقد نجحت للأسف لاحقاًً في ٢٨ نوفمبر ١٩٤٣ بطلب من المستشار البريطاني ويكلين الذي عيَّن المدرس المصري علي هيكل بدلاً من الشملان. وكان عبداللطيف الشملان عندما عُيِّن مديراًً للمعارف قد رأى إقبال الطلبة على الدراسة، وبالمقابل رأى العجز المالي عن تلبية طلباتهم، كما عايش ترك البعثة التعليمية الفلسطينية التدريس بعد أن خفضت رواتبهم إلى النصف بسبب ظروف الحرب، وعجز المشرفين على المدرسة المباركية عن توفير المتطلبات المالية لتسيير الدراسة، فما كان منه إلا أن سافر إلى القاهرة للقاء الدكتور طه حسين أستاذه لمّا كان طالباً، وكان آنئذٍ مستشاراً لوزارة التعليم المصرية، طالباً منه المساعدة لأنه كان يحث طلبته على العلم. وشرح له الأوضاع في الكويت، فما كان من طه حسين إلا أن وافق على إرسال مدرسين مصريين إلى الكويت على حساب الحكومة المصرية. وهكذا ازداد عدد الأساتذة في الكويت، وأمكن التوسع في مجال التعليم، مما أزعج الإنجليز، فاتهموا عبداللطيف الشملان بالإخلال في اتفاقية الحماية البريطانية بالاتصال بدولة أجنبية، وطلبوا من أحمد الجابر إقالته، إلا أن أحمد الجابر أبقاه في الكويت موظفاً في الحكومة بعد إقالته. ثم عُيِّن الشملان مشرفاًً على طلبة الكويت في القاهرة، ثم أميناً عاماً لمجلس الوزراء في الكويت خلال حكم الشيخ عبدالله السالم.

وبعد فترة قصيرة زارني ويكلين في بيروت، وأخذني إلى بناية يسكن فيها بعض الطلبة الذين يدرسون على حساب المعهد الثقافي البريطاني، لأطلع على الامتيازات التي يتمتع بها هؤلاء، والخدمة الممتازة التي يحصلون عليها، مثل شاي بعد الظهر على الطريقة الإنجليزية، علاوة على الوجبات الثلاث وإمكانية الذهاب إلى السينما في أي يوم.

وكنا في الثانوية لا يُسمح لنا بالخروج من الكلية سوى مرة واحدة في الشهر، عصرية يوم السبت، وقال ويكلين: الأحسن لك أن تنتقل إلى هنا وتكون على حساب المعهد الثقافي البريطاني، بدل أن تكون على حساب حكومة الكويت. ومع أن العرض كان مغرياً، إلا أنني رفضته قائلاً: أفضل أن أدرس على حساب حكومتي، فلم يعجبه ذلك. وقبيل انتهاء الدراسة وبدء العطلة الصيفية، أرسل إليّ أخي عقاب رسالة من الكويت يقول فيها إنه تقرر أن تنقل إلى مصر للدراسة هناك، وإن ويكلين أقنع المسؤولين في الكويت بالقبول بهذا القرار، وإنه سوف يمر عليك ويأخذك معه إلى مصر، وكان عليّ أن أغادر إلى الكويت فور انتهاء الامتحانات وظهور النتائج. وعندما وصلت إلى الكويت علمت بأنه سافر إلى لبنان لتنفيذ قراره، واتصلت بنصف اليوسف النصف وقلت له: لماذا أنقل من بيروت وأنا أعد من الطلبة المميزين؟ وكنت قد حملت معي كل نتائج امتحاناتي. استطعت أخيراً إقناع المسؤولين ببقائي في الجامعة الأمريكية لاستكمال دراستي.

ويكلين كان يريد أن يكسبني لأدور في فلكه ولمصلحة دولته، وكان يخشى أن أتأثر بالجو السياسي النشيط في بيروت والجامعة إذا خرجت من المراقبة. ولكنه استمر في محاولاته فصار يقتّر عليّ في المصاريف مما سبب مضايقات عدة. فمع أن المعيشة في لبنان أغلى من مصر إلا أن مخصصاتي كانت أقل بكثير من مخصصات الطلبة في مصر، مما جعلني أرسل رسالة إلى أخي عقاب في الكويت في ١٩٤٣/٤/١.

»أخي العزيز تحية وسلاماً،

لقد وصلتني البدلة التي أرسلتموها إليّ، والحقيقة أن بدلة واحدة ليست كافية، ولكن صبراً، فإذا لم أتوجه نحوكم هذه السنة (أي بعد شهرين وخمسة أيام) الرجاء منك أن تخبر مدير المعارف بإرسال ملابس صيفية إليّ لأنني لا أملك شيئاًً من الملابس الصيفية.

لم ترسلوا إليّ قمصاناً وغيرها مما أحتاجه، لذلك سأضطر أن أشتريها بنفسي، فلذلك فالدراهم التي أرسلت لم تكن كافية. فاطلب من مدير المعارف أن يرسل بعض الدراهم ولكم مزيد الشكر.

أرجوكم إخبار محمد الفوزان بأن سبب تأخري في إرسال الكتب هو عدم وجود كتاب (بناء الإنسانية) فأنا بانتظار هذا الكتاب وسوف أرسلهم في أقرب وقت ممكن.

أرى أن إدارة المعارف عندكم قد أهملت أمري، فلا أستطيع أن أحصل على ما أريده من حاجات أولية في الأهمية لأنني لم أسأل أو أطلب أي شيء من مال، فما دامت إدارة المعارف قد أهملتني فأنا أريد الشروط التي اتفقنا معهم بها، فأرجوكم أن تأخذوها من عندهم لنطبقها تماماً ولا تخافوا من أية مسألة أو من أي شيء آخر فإنني أستطيع أن أطبق جميع الشروط التي هي عليّ ومن ثم أجبرهم على أداء واجبهم نحوي. فإن لم ترض إدارة المعارف أن تعمل هذا أخبروني حالاً لكي أحاول أن أضع إصبعي في مسألة البعثة الذاهبة إلى مصر لعلّي أخفف عن إدارة المعارف بعض الأتعاب وأستريح أنا قليلاً، ولكم مزيد الشكر، ولكن أرجوكم أن تبذلوا جهدكم بأن أبقى في الجامعة وتحصيل بعض حقوقي من إدارة المعارف، لأن الجامعة أحسن بكثير من الذهاب إلى مصر، وأنا سوف لا أذهب إلى مصر إلا إذا اضطرتني الحالة.

وسلامي إليكم جميعاً وسلام خاص للوالدة العزيزة.

ملحوظة: الرجاء تنفيذ ما في هذا المكتوب بسرعة عاجلة.

أمام هذا الإزعاج المستمر أثرت هذه المشكلة مع نصف اليوسف النصف الذي نقل شكواي إلى الشيخ عبدالله السالم، وكان آنذاك مسؤولاً عن الصحة، فقرر نقل نفقاتي إلى حساب إدارة الصحة ما دمت أدرس الطب. وتحسن وضعي بعد ذلك كثيراً، وكنت أول طالب يرسل بعثة عن غير طريق إدارة المعارف. ووقّعت عقداً مع الصحة يلزمني بالعمل بالصحة للمدة نفسها التي أقضيها بالدراسة. وأثناء مرضه الأخير عام ١٩٦٥ قال لي عبدالله السالم مداعباً: لقد أخللت بالعقد يا أحمد، ما كملت مدة العقد. فقلت له: كلها كانت ثلاثة أشهر باقية فضحك لأنه كان يعلم ظروف تركي إدارة الصحة.

الجامعة الأمريكية

كان للجامعة الأمريكية تأثير كبير في حياتي ومنهجية تفكيري، ولعل أبرز ما يميز الجامعة الأمريكية ببيروت كون جسمها الطلابي حاضناً لخليط لا ينتهي، وتنوع لا حد له من الطلبة العرب وغيرهم من الأجانب، مسلمين ومسيحيين ويهوداً وربما ديانات أخرى. أما سنوات الدراسة، فكانت أجمل مراحل العمر، ففي تلك الأيام تكون الفرصة لخلق الصداقات، والتعرف عن كثب على نماذج بشرية مختلفة، والعيش معها وفهم طبيعتها ومشكلاتها وأحلامها، مما يجعل الفكر أكثر انفتاحاً للتعاطف أو حتى للخلاف الأخوي بعيداً عن العداء والنفور، فكانت الألفة والصداقة تتخطى الحواجز والفروقات الطائفية والدينية والسياسية. ودامت هذه الصداقة حتى بعد أن تبلورت الاتجاهات السياسية عند الطلبة وظهرت مجموعات سياسية متباينة من قوميين عرب وقوميين سوريين وبعثيين وكتائب وشيوعيين. ومع أن الصراعات بين هذه المجموعات كانت قوية إلا أنها بشكل عام لم تفسد هذه الصداقة التي بقيت حتى أيامنا هذه.

وقد كان من الطبيعي أن تبدأ تلك الصداقات في المرحلة الأولى بالثانوية مع الكويتيين الموجودين في الثانوية أو «الكوليج»، وأذكر منهم مرزوق فهد المرزوق، وعبدالله يوسف

الغانم، ويعقوب يوسف الصقر وعبدالوهاب حمد الصقر، وجاسم محمد الغانم، وخالد ثنيان الغانم، وخليفة الغنيم، وعبداللطيف القطامي. وما لبثت دائرتنا تلك أن توسعت لتشمل طلاباً من السعودية والبحرين، حتى إننا شكلنا فريقاً لكرة القدم سميناه «فريق الجزيرة» وكنت حارس المرمى فيه.

وكان من بين طلبة البحرين الشيخ حمد الخليفة، ولكنه لم يكن ملتزماً في الدراسة الثانوية، وكان صديقاً مرحاً كطبيعة البحرينيين الموجودين في الثانوية، أمثال يوسف الشيراوي وعلي كانو، وجاسم فخرو.

لم يكن حمد موفقاً في دراسته فذهب إلى أمريكا، إلا أنه كما يبدو، انغمس في جو آخر شجعه على ذلك كونه أميراً في أمريكا في ذلك الوقت، لما لذلك اللقب من جاذبية آنذاك، فألهى نفسه بالقنص وصيد الغزلان البرية، إذ كان يرسل إليّ صورة مع ما يصطاد من غزلان.

وقد دعاني مرة لزيارته في البحرين، فذهبت مع أخي عقاب على الباخرة «دمرا»، وهي مخصصة للركاب فقط، وقد استغرقت الرحلة نحو ١٩ ساعة. وكان أكلنا اثناء الرحلة أرزاً أبيض ومرقاً هندياً حاراً (كري)، ويبدو أن الفلفل الأحمر في الهند قد أفرغ في جدر (قدر) الباخرة، وكنا مضطرين للأكل فلا خيار لنا.

عندما وصلنا إلى البحرين وقفت الباخرة بعيداً عن الساحل لضحالة المياه هناك وتقدم إلينا «لنج» (زورق) يحمل العلم البحريني وعليه بعض الشرطة وطلبوا من قائد الباخرة أن يحضر لهم أحمد الخطيب. سلموا علينا، أنا وأخي، وأخذونا إلى مقر حاكم البحرين. سلمنا عليه فقال: من منكم أحمد الخطيب؟ فقلت: أنا. فقال: أنت أرسلت برقية إلى حمد الخليفة ونحن عندنا ثلاثة بهذا الاسم فأيهم تعني؟ فقلت لهم الشيخ حمد بن محمد آل خليفة الذي درس معي في الجامعة الأمريكية. فأرسل من يحضره، وأخذ يسألني عن أبناء عمومته من آل الصباح، ولم

أكن أعرف حينها أحداً منهم فتولى أخي عقاب الرد عليه. ولما وصل صاحبي حمد أخذنا معه واستضافنا عند أخيه الأكبر في بيته.

قضينا وقتاً ممتعاً أثناء فترة الضيافة، وتعرفنـا عن كثب على كرم أهل البحرين ومحبتهم، واستمتعنا بالجلوس في حديقة الضيف، حيث يمر فيها جدول صغير من عين «عذاري»، يغذي الأشجار الكثيرة حولنا مما لطّف الجو الحار.

لم يعش حمد طويلاً فقد توفي في حادث سيارة، وخسرت صديقاً عزيزاً في وقت مبكر. أما أخوه الأصغر عبدالعزيز، فقد عمل فترة من الزمن مديراًًً للشرطة، كما أذكر، وانقطعت كل صلاتي بالبحرين. وفي عام ١٩٧٣ عندما أجريت الانتخابات البرلمانية في البحرين، وكان أن فاز فيها بعض الأصدقاء قررنا نحن الأربعة في مجلس ١٩٧١ (أنا والمرحوم سامي المنيس وأحمد النفيسي وعبدالله النيباري) الذهاب إلى البحرين لتهنئتهم وإطلاعهم على نهجنا الجديد في معالجة مشكلات البلد، إلا أن وزير خارجيتنا آنذاك، الشيخ صباح الأحمد أخبرنا بأن السلطات هناك لن تسمح لنا بدخول البحرين، ونصحنا بعدم الذهاب كي لا تحدث مشكلات لا فائدة منها.

ولم يتسنَّ لي أن أزور البحرين مرة ثانية إلا عام ٢٠٠٢، بدعوة من بعض القوى الوطنية الصديقة في البحرين، وكان ذلك بعد مجيء الملك حمد آل خليفة وبدء عملية الإصلاح. وقد التقينا الملك لمدة ساعة ونصف، وبحضور بعض القوى السياسية البحرينية، وكان أن جرى بيننا حوار في منتهى الصراحة وتأملنا خيراً للبحرين وأهلها، ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن!

إلا أني لا أزال متفائلاً بأن أهل البحرين سوف يجتازون كل الصعاب ويبنون مستقبلاً زاهراً ، لأن أهل البحرين في منتهى الطيبة والنقاوة ويستأهلون كل خير.

والواقع أن صداقاتي في الجامعة الأمريكية لم تقتصر على تلك الدائرة فهي آخذة بالاتساع شيئاًً فشيئاًً، فقد أصبحت لنا صداقات مع بقية الطلبة على اختلاف مذاهبهم من مسلمين ومسيحيين بمن في ذلك صديق يهودي من البصرة اسمه إبراهيم مراد. كذلك كان في لبنان أيضاً خالد سليمان العدساني سكرتير المجلس التشريعي الذي تم حله عام ١٩٣٨، وهو خال مرزوق فهد المرزوق، بعد أن هرب من الكويت إثر ملاحقة أعضاء هذا المجلس من قبل النظام. وكان يدعونا على الغداء الكويتي في بيته بالدكوانة أو عندما يصيف في برمانا، ومنه بدأنا نهتم بالوضع السياسي بالكويت، وكان مرزوق فهد المرزوق أكثرنا التصاقاً وتأثراً به. وعندما كتب خالد العدساني كتابه الصغير الهام بعنوان «نصف عام من الحكم النيابي بالكويت» قام مرزوق فهد المرزوق بنقله إلى الكويت وتوزيعه مما أدى إلى ملاحقة السلطات له، ولكن صغر سنه ووضعه العائلي أنقذاه من غضب الشيخ عبدالله المبارك، رئيس دائرة الأمن العام.

جولة في سورية

في إحدى العطل المدرسية - الربيعية - قررنا أنا ومرزوق فهد المرزوق وآخرون لا أتذكرهم أن نتعرف على سورية فقمنا برحلة نتجول في بعض المدن السورية، ولأن ميزانيتنا محدودة، فقد اعتمدنا سياسة التقشف. ركبنا القطار من بيروت إلى دمشق (أرخص وسائل النقل) وكان القطار يسير ببطء شديد أثناء تسلقه الجبال لدرجة أننا كنا ننزل منه وهو يمشي لنقطف الفواكه التي نمر بها ثم نعود إلى القطار. كانت المحطة الأولى دمشق، وكان الجو بارداً. نزلنا في فندق متواضع به مخبز بالطابق الأرضي مما يساعد على تدفئة الفندق. أما محطتنا الثانية فقد كانت حماه مروراً بحمص، وفي حماه نزلنا في بيت صديقنا زياد الشواف - الذي كان معنا في الصف - وحماه مثل الكويت ليست فيها فنادق وأهلها كرماء يستضيفون في بيوتهم القادمين إلى المدينة، وتمتاز لياليها بالجلسات الأدبية والشعرية. ورأينا فيها «النواعير» التي كانت ترفع مياه نهر العاصي إلى الأراضي المرتفعة لريّها. والعلاقة بين حماه وحمص مثل

العلاقة بين الكويت والبحرين، فأهل حمص لهم طبائع أهل البحرين نفسها كما أن أهل حماه لهم طباع أهل الكويت نفسها. وكل مدينة تتندر بطبائع البلد الثانية مثلنا تماماً ولا داعي لذكر التفاصيل خشية أن لا أكون محايداً في مثل هذا الموضوع. وكانت محطتنا الثالثة حلب، واستضافنا صديقنا زكوان الجابري، وعائلته من أغنياء حلب وتمتلك أراضيَ زراعية واسعة، وحاول جاهداً أن يعلّمنا ركوب الخيل ولكن دون جدوى. وهكذا كانت الرحلة ممتعة ومفيدة، في نهايتها بقيت عندنا ليرة واحدة قمنا بقطعها إلى قطع أربع وأخذ كل منا قطعة للذكرى.

جولة في لبنان

كذلك قمت برحلة مشياً على الأقدام مع كل من الدكتور وديع حداد وآمال قربان وأحد أبناء خوري - ابن خالة وديع - من بيروت إلى شاغور حمانا ونهر الباروك ثم بيت الدين إلى مصب نهر الدامور، وقد استغرقت تلك الرحلة أكثر من ثلاثة أيام أو أربعة. وكان وديع مسؤولاً عن الأكل فأحضر معه خبزاً وبيضاً مسلوقاً وبطاطا مسلوقة فقط، وكانت تنهال عليه الشتائم كلما جلسنا نتناول وجبة أكل، وقد كنا ننام في العراء طوال الرحلة. وقد قررنا أن نقطع المرحلة الأخيرة ركضاً، بعد أن سئمنا من أكل البيض والبطاطا. كانت رحلة ممتعة تعرفنا فيها على جمال الطبيعة في لبنان. أحياناً في الصيف أذهب مع د. آمال قربان وأقضي بعض الوقت في بيت والده في مرجعيون الجميلة، وأحياناً أذهب إلى ضيافة د. مصطفى غندور وأخته حياة في عين عناب قرب سوق الغرب، وهذه المنطقة تطل على البحر وبيروت بمنظر بانورامي جذاب. وحتى عندما أسسنا تكتل الشباب القومي كنا نذهب برحلات متفرقة لمعرفة لبنان وكان د. جورج حبش يطربنا بصوته الجميل.

أدب الحوار

ولربما كانت إحدى المهارات والقيم المفيدة التي علمتنا إياها المدرسة هي أدب الحوار حيث يتم طرح موضوع معين للحوار، على سبيل المثال: هل يسمح للمقصف التابع للكلية بأن يبيع السندويشات أم لا؟ فتعين مجموعة مع الاقتراح ومجموعة أخرى ضد الاقتراح، ويعرض كل طرف رأيه في الموضوع، قسم مؤيد يرى في ذلك فائدة والفريق الآخر يرى أن في الاقتراح مضارّ جمّة. وبعد أن يعرض كل فريق حججه، يشارك من أراد من الحضور في النقاش وبعدها يتم التصويت الذي يشترك فيه كل الحاضرين، وتعلن النتيجة ويفوز الاقتراح الذي نال الأغلبية ويصفق الجميع عند إعلان النتيجة ونضحك جميعاً لهذه التمثيلية الجميلة.

هكذا كان يتم تثقيفنا بأدب الحوار، بأدب النقاش، بأدب الخلاف، بالخلاف الأخوي الذي لا يزرع الكراهية، أي بالنقاش الديمقراطي الحضاري لحل الخلافات، بدل الحوار الاستفزازي الحاقد واستعمال الألفاظ البذيئة وتوزيع الاتهامات بالعمالة والخيانة والردة والكفر وإهدار دم الآخرين عندما يعجز الفرد عن الدفاع عن وجهة نظره بالحجج المقنعة.

لا شك في أنه كان لهذه التجربة فائدة كبيرة، إلا أنها ليست كافية، فثقافة الحوار الحضاري يجب أن لا تقتصر على المدرسة فقط بل يجب أن يتولاها المجتمع بجميع مؤسساته الأهلية والرسمية لخلق جيل حضاري يؤمن بالديمقراطية، فالديمقراطية ليست بالانتخاب الحر المباشر وصندوق الاقتراع فقط، بل هي أيضاً تربية وسلوك وتعامل أخلاقي مع الآخرين.

هل استفدنا من هذه التجربة المدرسية؟ ليس كما يجب ربما، لأننا كنا في سن لم نقدر أهميتها، ففي محطات في مسيرتنا لم نتقيد بها تماماً، إلا أن بعض التجارب المريرة التي مررنا بها أظهرت لنا أهميتها الكبيرة.

قام بعض طلبة الصف الرابع الثانوي بإصدار نشرة تطبع على الستانسل (النسخ)، وثمنها (١٥) قرشاً لبنانياً. وكان الزميل فؤاد بردويل - أطال الله في عمره - يشرف عليها، وكنت من كتّابها الملتزمين والمميزين كما يبدو. والحقيقة أنني نسيت هذا كله إلى أن زارني العزيز فؤاد بردويل في لندن أثناء احتلال الكويت معزياً ومشجعاً ومتعاطفاً، وكان يحمل معه ظرفاً أهداني إياه فوجدت فيه أعداداً من هذه النشرة تحتوي على مقالات كتبتها تعطي فكرة عن شخصيتي في تلك السن المبكرة واهتماماتي

في الحلقة الثالثة، يتحدث الدكتور أحمد الخطيب عن أيام الدراسة في الجامعة الأميركية، ويتذكر مواقف وأحداثا خلال تلك الفترة، التي بلورت تنامي الوعي السياسي وبدايات مسيرة العمل القومي التي بدأها مع عدد من رفاق الدراسة..

وفي هذه الحلقة يعرض الدكتور الخطيب بدايات حضوره للمحاضرات التي يقيمها الدكتور قسطنطين زريق عن القومية والفكر القومي، والتي كان يحضرها قبله خليفة الغنيم، وقد رشحه لحضورها بعد تخرجه، كما يتطرق إلى أزمة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وكيف انعكس ذلك على زملائه: وديع حداد، وجورج حبش، ويعبر عن انطباعاته وما شاهده في المخيمات الفلسطينية التي نزح إليها الكثير، وعن انتشار مرض السل بين تلك المخيمات.

بعد التقسيم، اضطر وديع حداد وجورج حبش أن يتقاسما الموجود مع الدكتور كما يقول، حيث أمضيا ثلاثة أيام يأكلون سندويش «فستق العبيد» (أي السبال)، وكان الصوماليون يبيعونه في ساحة البرج.

كذلك يستعرض معارفه بعدد من زملائه السعوديين وما تعرضوا له بعد تخرجهم، كما يتحدث عن المظاهرات وقرار الجامعة حول فصله هو ووديع حداد، وكيف تظاهر الطلبة، وقرروا احتلال الجامعة حتى تعود الإدارة عن قرارها، وتعيدهما للدراسة وهما في السنة النهائية، ويشرح بعضا من صور تعامل الفرنسيين والدرك مع المظاهرات التي كان طلبة الجامعة الأميركية يقودونها.

أيام الدراسة وأحداثها

إذاً، فطفولتي وحتى فترة مراهقتي بعيداً عن الوطن وبداية تعليمي بالخارج لم تكن عادية على الإطلاق، إلا أن تلك الأجواء العامة الجميلة وبوجود شخصية كخالد العدساني وصديق كمرزوق فهد المرزوق، جعلتنا نفكر ونحن طلاب في المرحلة الثانوية أن نعمل شيئاً من أجل الكويت ونبدأ بإنشاء نادٍ أدبي في المرحلة الأولى من عملنا الوطني. فاتصلنا نحن الثلاثة، أنا ومرزوق فهد المرزوق وعبدالله يوسف الغانم، بالطلبة الكويتيين الدارسين في مصر نطلب منهم التعاون والتنسيق، وكان ردهم إيجابياً. واتفقنا أن نلتقي في إجازة الصيف بالكويت لنطرح الموضوع على بعض الأصدقاء الموجودين في الكويت، وتم ذلك.

النادي الأدبي

وبما أن كافة الأنشطة كانت ممنوعة، فلم يكن مسموحاً بوجود أندية أو صحافة، كإجراءات ظلت مستمرة منذ حل المجلس التشريعي عام ١٩٣٩، فقد اتفقنا على الاتصال بيوسف أحمد الغانم والد عبدالله يوسف الغانم ليساعدنا على الحصول على الرخصة من الشيخ أحمد الجابر، وكان مقرباً من الأمير، فوعدنا خيراً، وكان أن حصلنا على موافقة الشيخ أحمد الجابر.

وهكذا تشكلت مجموعة من الإخوة الموجودين في الكويت للبدء بالعمل لإيجاد مقر للنادي وجمعت تبرعات لذلك. وكان أن تم تأجير أحد البيوت لذلك. إلا أنه للأسف، وحال عودتنا إلى بيروت عقب انتهاء الإجازة الصيفية، نشأ نزاع لا معنى له بين الموجودين في الكويت أدى إلى موت فكرة النادي قبل أن تولد. كذلك فقد حاول أحمد السقاف بعد تخرجه في بغداد أن يشكل «نادياً متنقلاً» يعقد حلقات أدبية في دواوين متفرقة، إلا أنه منع من ذلك بعد أن اشتهر عمله.

نجحنا نحن الأربعة أنا ومرزوق فهد المرزوق وعبدالله يوسف الغانم ويعقوب يوسف الصقر في المرحلة النهائية للثانوية العامة، وعندها أخذ كل منا وجهة مختلفة.

فقد سافر عبدالله الغانم إلى بريطانيا لإكمال دراسته، أما مرزوق فهد المرزوق فقد استدعاه والده للعمل معه في كراتشي وتوفي هناك بمرض التيفوئيد. وأعتقد أن الكويت بوفاة مرزوق الفهد خسرت مناضلاً وطنياً من نوع فريد، كان بإمكانه أن يقدم الكثير في تلك الفترة الحرجة من تاريخ الكويت. وكذلك استدعى يوسف الصقر ابنه يعقوب للعمل معه في كاليكوت في الهند، وبقيت وحدي في الجامعة.

إلا أن تلك الوحدة لم تدم طويلاً إذ انضم إلى الثانوية طلاب جدد، أذكر منهم عبدالعزيز أحمد البحر، وبدر عبداللطيف الثنيان، وجاسم محمد الغانم، وعبدالعزيز ثنيان الغانم، ومصطفى بودي، وكنت مشرفاًً مسؤولاً عنهم بعد تخرج خليفة الغنيم من الجامعة إذ كان هو المسؤول عنهم. بدر ثنيان كان ذكياً وديعاً وقومياً حتى النخاع، وعبدالعزيز ثنيان الغانم كان مشاغباً ومتعباً، أما مصطفى بودي فقد حرص على مرافقتي وكنت آخذه معي إلى مطعم فيصل المشهور المقابل للجامعة وأعزمه على الغداء، وتعرف على، وصادق، أصحابي مثل جورج حبش ووديع حداد.

كان الانضمام إلى الجامعة الأمريكية ببيروت بالنسبة إلى الطلبة الكويتيين مقصوراً على الميسورين، وذلك بسبب ارتفاع تكلفة مصاريفها، وهو ما أدى إلى أن يكون طلبتها الكويتيون من أبناء الطبقة الغنية، وقد أدى هذا الوضع إلى أنني وجدتني أعيش وأرتبط مع شريحة اجتماعية من الكويتيين لم أكن أعرفها سابقاً. وقد تمكنت حينها من التعرف على هذه الطبقة، وهي طبقة مهمة كويتياً بسبب وضعها المالي، وقربها من السلطة ومتخذي القرار، وللدور التاريخي الأساسي لبعضهم في مسيرة العمل الوطني. وقد ساعد ذلك كثيراً على إثراء العمل الوطني في الكويت بعد انتكاسة المجلس التشريعي عام ١٩٣٩، التي قلصت الفجوة السائدة حينها بين عامة الشعب وهذه الطبقة. فلقد كان العامة بعيدين عن تلك الأحداث ومهمشين، مما جعلهم يحسون بالمرارة ويعدّون ما يجري لا يعنيهم بشيء، لأن ما كان يجري في نظرهم صراع على النفوذ بين مجموعتين، التجار والشيوخ.

الجامعة

لم تكن الجامعة إلا صورة مكبرة عن الوضع في الكلية الثانوية بتشكيلتها الطلابية المتنوعة، إذ كان عدد الطلبة آنذاك نحو ٢٥٠٠ طالب.

وكان نشاطنا السياسي بالثانوية يقتصر على العمل على الاهتمام بالحالة السياسية في الكويت، إلا أنه وبعد مغادرة الطلبة الكويتيين بيروت، وبعد تعثّر مشروع إنشاء النادي الأدبي في الكويت، صار واضحاً صعوبة أي عمل في الوقت الحاضر، وبالتالي فقد تم تجميد أنشطتنا حتى عودة بعض الخريجين إلى الكويت، لذلك تعطل اهتمامي بالعمل السياسي. وإذ إنني كنت الطالب الكويتي الوحيد في الجامعة الأمريكية فقد أقمت علاقات اجتماعية مع بعض زملاء الدراسة، وخصوصاً مع وديع حداد (فلسطيني) من صفد، وآمال قربان (لبناني) وكان والده أستاذ مدرسة بصفد يديرها والد وديع حداد وتربطهما صداقة قوية، ووالدة وديع من عائلة الخوري الفلسطينية المعروفة، وتعرفت أيضاً إلى عائلتيهما وأصبحنا كإخوة.

كان ملحوظاً آنذاك هدوء الأوضاع السياسية في الجامعة بعد استقلال لبنان من الاستعمار الفرنسي عام ١٩٤٣، فقد شارك طلاب الجامعة بالمظاهرات التي عمّت لبنان بعد اعتقال الفرنسيين لأعضاء من الحكومة اللبنانية. وكانت المظاهرات تتجه إلى البعثة البريطانية Spear'S Mission تطالب الحلفاء بالتدخل وقد أصيب الكثيرون من الطلبة برصاص القوات الفرنسية. أما نحن طلاب الثانوية فلم يكن يسمح لنا بالخروج من الكلية لصغر سننا طوال تلك الفترة الصعبة، فكان أن تم وضع برنامج رياضي مكثف لنا إضافة إلى نشاطات مسلية أخرى كعرض الأفلام أو الحفلات المسرحية والموسيقية.

وحتى ذلك الوقت فإن أمريكا لم يكن لها حضور يذكر في المنطقة، وكانت إدارة الجامعة متعاطفة مع الشعب اللبناني، فلم تمنع الطلبة من المشاركة في المظاهرات ضد الفرنسيين وربما شجعتهم. وما بقي في ذاكرتي هو تلك الصورة القبيحة لجندي إفريقي من القوات الفرنسية يحمل بندقية بطرفها سكينة طويلة يهاجم اللبنانيين صائحاً: «جئت أمدنكم Moi Civilize Vous»، استهزاء بالدور الحضاري الذي كان يقول الفرنسيون إنهم يؤدونه في لبنان.

كان عدد الطالبات في الجامعة لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، فالطالبات لهن كلية خاصة بهن، لذلك كان التنافس شديداً، وكسب ود الطالبات كان أمراً مستحيلاً، لذلك لجأ الطلبة إلى أمر واقعي حضاري وهو تشكيل ما يمكن تسميته روابط المعجبين أو المفتونين، كل مجموعة تتحلق حول طالبة واحدة، خصوصاً أن الاقتراب من الطالبات ممنوع عرفياً، فلم تكن هناك علاقات مباشرة، لا في الصفوف ولا المطعم أو مقصف الجامعة، حتى ولا في مطعم «فيصل» المقابل لبوابة الجامعة، وهذا ما يجعل العلاقة بين أفراد رابطة المعجبين بعيدة عن الغيرة والتنافس بل التعاون على تحمّل مشقة هذا الحب العذري من بعيد! فكل مجموعة تحرص على الجلوس على سياج مبنى مكتبة الجامعة المقابل لمدخل الجامعة بانتظار قدوم الحبيب والعيون تحملق في الحبيب وهو داخل إلى الجامعة وتتعقبه حتى يختفي داخل إحدى كليات الجامعة.

وكم من طالب وقع من الجدار تجاه المكتبة من شدة الولع، وكما يبدو كان الأستاذ زين الزين أستاذ التاريخ يرصدنا ويواسي المجروحين ضاحكاً مما يسبب لهم حرجاً كبيراًًًً.

إذاً كنا مؤدبين داخل الجامعة، هل نحن كذلك خارجها؟ أهل بيروت عندهم مثل يقول: «ما في أزعر من الشوفيرية (سواقي التاكسي) غير أولاد الكلية (الجامعة الأمريكية)». في تلك الفترة لا يمكن لي أن أدافع كثيراًً عن طلبة الجامعة.

التصقت في تلك الفترة بمجموعة أخرى وتطورت صداقتي معهم إلى حد بعيد، وهم كمال صليبي (لبناني)، ويوسف الشيراوي من البحرين، ورجا أبو الجبين من فلسطين، وكانت أهواؤنا السياسية مختلفة، إلا أن ذلك لم يمنع أن تكون علاقاتنا حميمة. فمثلاً أثناء الصيف عندما يذهب أهل كمال صليبي إلى بحمدون نسكن بيتهم في بيروت ونطبخ أكلنا في البيت.

وكان أن تعرفت من كمال على معاناة المسيحيين اللبنانيين وتعرضهم للاضطهاد وحتى القتل إبان الحكم العثماني المسلم للبنان. لم أكن أفهم لماذا يتمركز المسيحيون في الجبل حتى علمت أن من عادة العثمانيين، وهم يهتمون كثيراً بجيوشهم، أن يقيموا تدريبات ومناورات عسكرية سنوية إلا أنها كانت بمثابة الحرب الحقيقية لا تدريبات، ففيها يقومون بمهاجمة المسيحيين، وقتلهم، مما اضطر أكثرهم إلى اللجوء إلى الجبال للحماية. وحتى الوثائق الرسمية - تملك العقار مثلاً - كان اسم المسيحي يقترن بألفاظ مسبّة نابية. وهكذا أصبح المسلم أي مسلم بالنسبة إلى المسيحيين في لبنان «بعبعاً»، وهو ما يفسر الأعداد الهائلة من المسيحيين في المهجر.

البطش العثماني

وقد خلقت حقبة الحكم العثماني للوطن العربي مآسيَ نعيشها حتى اليوم بسبب موقفهم الديني المتعصب، حتى المسلمون الشيعة لم يسلموا منهم، ففي العراق مثلاً منعوا الشيعة من الالتحاق بالجيش ودفعوهم لأخذ الجنسية الإيرانية ليكونوا تابعين للحكم الإيراني الشيعي، وهذا ما استغله صدام فيما بعد لنزع الجنسية عن الألوف من العرب العراقيين الشيعة وطردهم إلى إيران.

كمال صليبي أصبح في فترة منظّراً لحزب الكتائب اللبناني على ما أعلم، إلا أنه الآن عاد إلى جذوره العربية، أمد الله في عمره. وكتائبي آخر أعتز بصداقته لمصداقيته وطرافته وعمق ثقافته، وهو مكرم عطية.

ربطتني أيضاً علاقات حميمة مع بعض الطلبة السعوديين أمثال عبدالعزيز المعمر وعمر السقاف وعبدالرزاق الريس وزياد الشواف، حتى بعد تخرجنا كنا نغتنم بعض العطل الرسمية لنلتقي في أوتيل بريستول في بيروت.

ذهب عبدالرزاق الريس بعد تخرجه للدراسة في أمريكا، وبعدها تم تعيينه موظفاً في الحكومة لشؤون عمال النفط في أرامكو، أما عبدالعزيز المعمر فقد عمل مترجماً عند الملك عبدالعزيز بعد تخرجه في الجامعة. وفي إحدى اللقاءات، حذر عبدالعزيز المعمر عبدالرزاق الريس من مغبة الاندفاع في تأييد مطالب العمال السعوديين، كي لا يتعرض للمساءلة فلم يمتثل، وبعد مدة حصل إضراب للعمال هناك واتهم عبدالرزاق بأنه كان محرضاً لهم ففصل من عمله، واضطر إلى ترك السعودية إلى الزبير، إذ إنه كان من مواليد الزبير، وتم تعيين عبدالعزيز المعمر مكانه. ويحكي عبدالعزيز المعمر عن حادثة حصلت له أثناء عمله مترجماً للملك عبدالعزيز عندما رجع إلى السعودية، وقبل أن ينتقل إلى عمله الجديد، يقول عبدالعزيز المعمر إنه في إحدى المرات جاء مدير شركة أرامكو الأمريكي إلى الملك عبدالعزيز، وعندما رآني سألني من أنا ومن علمني اللغة الإنجليزية فقلت له إني خريج الجامعة الأمريكية في بيروت،

فالتفت إلى الملك قائلاً: كيف تعين شخصاً خريج جامعة عندك؟ المتعلمون يشكلون خطراً عليك. فترددت في ترجمة ذلك للملك لكنني خشيت أن الملك يعرف بعض الإنجليزية وإذا لم أترجم ما قاله فقد يفقد ثقته بي، فترجمت ما قاله حرفياً. فقال الملك: قل له إنني أعتبرك واحداً من أبنائي ولا خوف منك، لأن والد عبدالعزيز المعمر من أهم الشخصيات التي مكنت الملك عبدالعزيز من عودة السعوديين إلى حكم الجزيرة بعد أن رفض عرض الإخوان عليه بأن يتزعم حركتهم.

ومع ذلك فإن عبدالعزيز المعمر اتهم هو الآخر، كما كان الريس قد اتهم من قبله، بأنه كان له يد في اضطرابات عمالية حدثت إبان مسؤوليته. أما في عهد الملك فيصل فقد أدخل عبدالعزيز السجن ولم يخرج منه إلا بعد وفاة الملك فيصل، وكانت صحته قد تدهورت كثيراً، ولم يسمح له بالسفر للعلاج فتوفي - رحمه الله - بعد ذلك بفترة قصيرة. ويبدو - رحمه الله - أنه نسي نصائحه لصديقه عبدالرزاق الريس.

لو أردت أن أعدد جميع الأصدقاء والأحباء من جميع الأحزاب الذين عرفتهم لاحتجت إلى مجلد كامل، فلهم كل محبتي واعتذاري عن ذكر أسمائهم خشية أن أنسى واحداً منهم.

النشاط القومي

في هذه الفترة تم الاتصال بي من قبل أحد الأساتذة بالجامعة لحضور حلقات ثقافية يديرها د. قسطنطين زريق عن القومية. وقد علمت أن خليفة الغنيم، وكان قد تخرّج لتوه من الجامعة وكان يشارك في هذه الحلقات، ربما هو الذي رشحني للحضور، فاستهوتني الفكرة وكذلك وديع حداد، أما آمال قربان فلم تكن له اهتمامات سياسية ولذا لم يشارك في هذه الحلقات.

وقد اتضح لنا فيما بعد أن هاجس د. زريق كان نشر الوعي القومي والتبشير به، دون أن تكون له نية لتشكيل حزب سياسي. ويبدو أن موقفه ذاك قد جاء بعد استقالته من رئاسة الحزب القومي العربي السري، أي جماعة الكتاب الأحمر التي تولاها من بعده كاظم الصلح الذي ترك لبنان بسبب الوضع السياسي الصعب وجعل من بغداد مقراً له وللحزب.

كانت «جمعية العروة الوثقى» في الجامعة الأمريكية قد أوقفت نشاطها أثناء الحرب، وبعد الحرب عاودت النشاط برعاية د. قسطنطين زريق، فكان من الطبيعي أن ننضم أنا ووديع إلى الجمعية. ولم يكن يسمح للطلاب الجدد (طلاب الصف الأول Freshman (بالانضمام إلى الجمعية وذلك لحصر العضوية في طلاب السنة الثانية وما بعدها دون تمييز، مما جعل الجمعية تضم اتجاهات سياسية مختلفة. أما نشاطات الجمعية فقد كانت ثقافية متنوعة، والحق يقال بأنها كانت المحور الرئيسي لكل النشاطات الثقافية في لبنان التي كان يشارك فيها كثيرون من غير الجامعة، وحتى من خارج لبنان (اقرأ كتاباً عن العروة الوثقى، لأمجد غنما) وكانت تصدر مجلة دورية باسمها. وهنا تعرفنا على جورج حبش وهاني الهندي وصالح شبل وعماد حراكي وناجي ضللي وآخرين.

الشباب القومي

ليس هناك من شك في أن قرار هيئة الأمم بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وهزيمة العرب العسكرية على يد الصهاينة، قد أحدثت انقلاباً في تفكيرنا، أما على المستوى الشخصي فلربما كان تأثيرها عميقاً لدرجة من الصعب التعبير عنها. ربما كان تأثيرها فيّ شخصياً عميقاً لأنني وجدت أصدقائي من الفلسطينيين الذين يدرسون معي وقد أصبحوا بين ليلة وضحاها مفلسين، ويذهبون كل يوم إلى الحدود الفلسطينية ليفتشوا عن أهلهم بين النازحين، وكنت أشاركهم في كل ذلك، فقد عشت استقبالهم الحزين المؤلم، ودخلت معهم المخيمات البدائية التي أقيمت لهم، وكيف كانت العائلات تتكدس في الخيام،

و«الجبرات» المقسمة بشراشف إلى دور، كل دار تسكنها عائلة، والمجاري المفتوحة تمر وسط «الجبرات» وبين الخيام. وقد كنت أحياناً أجد عائلتين تسكنان في خيمة واحدة. ومع أننا لم نتخرج أطباء بعد، إلا أننا اضطررنا إلى الاهتمام بصحة هؤلاء اللاجئين. وبسبب سوء التغذية أو انعدامها أحياناً والسكن غير الصحي بدأ مرض السل ينتشر في المخيمات، وكان علاج السل في ذلك الوقت غالياً نسبياً لا يمكن أن يوفر للمرضى، فكان كل جهدنا هو عزل المصابين في خيام خاصة اكتظت بهم ولم تستطع استيعابهم، فكلما مات واحد منهم ننقل مصاباً جديداً إلى مكانه.

وهكذا وبعد أن انقطعت الموارد المالية لجورج ووديع تشاركنا فيما تبقى معي. وقد حدث في إحدى المرات أن كان طعامنا الوحيد ولمدة ثلاثة أيام هو سندويش «فستق عبيد» (سبال) وكان يبيعه بعض الصوماليين في ساحة البرج وسط بيروت، فكان فطورنا وغداؤنا وعشاؤنا خبزاً وسبالاً. بعد الأيام الثلاثة شعرنا بالغثيان وكرهنا الأكل وبقينا من دون أكل حتى جاءني الفرج.

تمركز عملنا في مخيم عين الحلوة القريب لنا، وهكذا عشت النكبة بكل مآسيها، رأيتها بأم عيني ولمستها بيدي وانحفرت في ذاكرتي إلى الأبد. وعندما وصل إلى بيروت المناضل إبراهيم أبو دية من أبطال طولكرم للعلاج، إذ كان قد أصيب في العمود الفقري مما سبب له الشلل مع الألم الشديد، وكان يرافقه كل من محمد نمر عودة وأبي عبدالله محمد خليفة الذي كان يحمله ليساعده في تنقلاته، كنا نزوره في مستشفى الجامعة الأمريكية ويطلب منا أن ننشد الأناشيد الوطنية، ليحمسنا ويحفزنا على العمل الوطني والتضحية من أجل قضايانا القومية مما أحدث أكبر الأثر في نفوسنا. وهنا تملّكنا القهر والغضب على الصهاينة والدول التي ساعدتهم والحكومات العربية والأحزاب العربية التي خذلت الفلسطينيين. وهكذا بدأنا بالتفكير في كيفية الرد والتعامل مع ذلك الوضع المهين. ومن هنا بدأت المسيرة من مجرد

حلقات ثقافية إلى «الشباب القومي» ثم إلى «حركة القوميين العرب» لإيماننا بأن القضية هي عربية بالدرجة الأولى.

تشكلت مجموعتنا الأولى من تلاميذ حلقات د. زريق وبعض أنصار العروة. بدأنا ننظم عملنا ونتوسع باسم «الشباب القومي» واتخذنا من بيت أسماء الموقع السورية في رأس بيروت ملتقى لنا، للنقاش والحوار والعمل، ومن ثم أصبحت جمعية «العروة الوثقى» واجهة لنشاطنا، وتحوّل نشاط «العروة الوثقى» من نشاطات ثقافية إلى نشاطات سياسية، فعلى سبيل المثال كان من ضمن أنشطتنا إقامة حفلة تأبين للزعيم اللبناني عبدالحميد كرامي في إحدى دور السينما، ودعونا إليها المسؤولين اللبنانيين والسياسيين. وكان الشاعر مهدي الجواهري من ضمن المدعوين، وحالما اعتلى المنصة، وكانت وراءه صورة كبيرة للمرحوم عبدالحميد الكرامي، وأمامه رئيس الوزارة وغيرهم من المسؤولين، ألقى قصيدته الرثائية العظيمة بالقول مشيراً إلى الصورة «باق وأعمار الطغاة قصار» هو يشير إلى المسؤولين في الصفوف الأمامية، وما إن انتهى من قصيدته حتى قمنا بتهريبه وإخفائه ثم تسفيره. لقد سبب لنا إحراجاً كبيراً. زادت أهمية الجمعية وخطورتها، فبدأت الأحزاب الأخرى، بعث عربي، قومية سورية، كتائبية وشيوعية بالانضمام إلى الجمعية. وكانت سياسة الجمعية كما أوصى الدكتور زريق أن لا يرفض أحد من الانضمام إليها مهما كان لونه السياسي. وكان علينا قبول هذا التحدي إذا أردنا السيطرة عليها، حتى وصل أعضاء الجمعية إلى أكثر من ثمانمئة عضو، وأصبحت الحملات الانتخابية لإدارة الجمعية نشيطة وصعبة، تقام فيها المهرجانات الخطابية التي تظهر طبيعة الصراعات العقائدية. ومع ذلك احتفظنا كشباب قومي بالسيطرة على «العروة الوثقى» حتى حلها عام ١٩٥٤.

ورغبة منا في تحقيق المزيد من الانضباطية فقد وضعنا لأنفسنا قواعد سلوكية صارمة، كان من أهمها عدم إضاعة الوقت في «الأمور التافهة»، كالجلوس في المقهى أو الذهاب إلى السينما! فهي مضيعة للوقت والمال الذي كنا بأمسّ الحاجة إليه في عملنا، وقد كنا «قساة» في احترام المواعيد، لأن التأخير كنا نراه أيضاً مضيعة للوقت، فمثلاً يحرم العضو من الاشتراك في أي اجتماع يتأخر عنه أكثر من خمس دقائق.

كذلك حرصنا على القراءة وبالذات الكتب عن القومية العربية والوحدة الألمانية والإيطالية، وقد اقترح عليّ جورج حبش أن أقرأ كثيراً عن الإعلام والدعاية، بعد أن اتضحت له قدراتي في هذا المجال.

كذلك كان اهتمامنا أيضاً بالنشاط الرياضي كبيراًً، وذلك لأننا كنا نربط بين القوة الجسدية والقدرة على المواجهة، فانخرطنا في عضوية أحد الأندية الرياضية في بيروت، وركزنا على الملاكمة لكونها رياضة قوية وهجومية، وقد جربنا استخدام تلك القوة الجسدية في صراعنا مع الشيوعيين.

الصراع مع الشيوعيين

ففي أحد الأيام كان حامد الجبوري وهو عراقي من مجموعتنا الأولى، جالساً في مقهى الجامعة (Soda Fountain) وحده، وجاءته مجموعة من شيوعيي الجامعة وأهانوه ولم يكن بمقدوره وحده أن يتصدى لهم، وقد عَدَدْنا تلك الحادثة مؤشراً خطيراً، وأننا إن جعلناها تمر هكذا فإنها قد تكون بداية لتصرفات استفزازية أخرى، مما قد يؤدي إلى التأثير سلباً في قواعدنا وإخافتهم، وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى انهيار ما بنيناه. وهكذا قررنا أن نرد على ذلك بقوة فرسمنا خطة لتحقيق ذلك.

كانت العادة قد جرت بأن تقيم الجمعية حفلة تكريم للطلبة الجدد في آخر السنة لتعريفهم إلى العروة وحثهم على الانتساب إليها، فقررنا أن نستعمل هذه المناسبة لتنفيذ الخطة. ولأن هذه الحفلة يحضرها جميع أعضاء الجمعية ومن بينهم الشيوعيون، فقد قررنا استفزازهم أثناء هذه الحفلة، ليبدأوا الشغب كي نلقنهم درساً لا ينسونه ونعمق ثقة الأعضاء بأنفسهم. وقد تم اختياري لإلقاء كلمة الترحيب بالضيوف وإثارة الشيوعيين، وكنت عند حسن ظن الإخوان، فلم يتحمل الشيوعيون هجومي عليهم فأثاروا بعض الشغب في القاعة. فنزعت نظارتي الطبية وبدأنا حفلة الملاكمة، مما أدى إلى جرح بعضهم ونقلهم إلى المستشفى للعلاج. في اليوم الثاني حققت معي إدارة الجامعة وأنذرتني بالفصل إن تكرر ذلك. وهكذا انتقمنا لحامد الجبوري وحافظنا على هيبتنا.

مواقف وأفكار

لقد كان موضوع الزواج مثار تفكير بيننا وقد تكونت عندنا فكرة سلبية عن الزواج باعتباره يشكل عبئاً على الفرد إذ يلزمه بواجبات عائلية على حساب العمل القومي. ومع أن الموضوع لم يناقش بشكل رسمي أو يصدر فيه قرار إلا أنه كان انطباعاً سائداً عند الشباب. فمثلاً كان إقدام جورج حبش على الزواج قد أحدث استياء كبيراًً عند الكثير من الشباب، مما أوجب بحث الموضوع بشكل جدي وأخذ موقف صريح من ذلك. وأذكر أنه عندما رجعت إلى الكويت دار نقاش عفوي في إحدى الأمسيات في النادي الثقافي القومي بدأه المرحوم عبدالله حسين عندما طارده الشيخ عبدالله الأحمد الصباح بعد إحدى الندوات. وبعد أن تدخّل بعض المخلصين في إنهاء هذه الأزمة، قال إن أشد ما كان يخشاه هو تعرض أطفاله للأذى، فلو هدد بأطفاله لأذعن لكل طلبات الشيخ عبدالله الأحمد لأن العائلة تشكل نقطة ضعف قاتلة للإنسان. فالتفت إليَّ المرحوم عبدالرزاق البصير قائلاً: إياك يا دكتور أن تفكر في الزواج، أخشى أن نخسرك فيما لو تزوجت. وهذا ما جعلني أفكر في مسألة الزواج بشكل جدي مع أنني في تلك الفترة لم يكن عندي أي مشروع من هذا النوع. والحقيقة أن الزواج الموفق لا يكون عبئاً على العمل

الوطني بل بالعكس يوفر ظروفاً أحسن للعمل الوطني، وهذا ما تأكدت منه بعد زواجي. فقد وفرت لي زوجتي فاطمة ملا صالح الملا الظروف المثالية لنشاطي سواء باهتمامها بتربية الأطفال وتوفير الجو المريح في البيت أو التشجيع على التفاني في العمل من أجل الكويت وأهل الكويت فلها مني كل الشكر والامتنان.

كذلك كانت عندنا حساسية شديدة لتدخّل الجيش في السياسة، فكنا ضد الانقلابات العسكرية، وكنا نعلق عضوية كل شخص ينتسب إلى الجيش، فعندما حدثت الثورة المصرية عام ١٩٥٢ لم نرحب بها بل وقفنا موقفاً معادياً منها ولم يتغير موقفنا بشكل واضح إلا بعد تأميم القناة والعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

محاضرات عفلق

كانت علاقتنا بحزب البعث جيدة، وكنا نحضر محاضرات ميشيل عفلق عندما يأتي إلى لبنان، ولكن سلوك مسؤوليهم في الجامعة لم يكن بالمستوى المطلوب، وكان عقبة أمام توسيع نفوذ الحزب، فعندما اشتكت قواعد الحزب من المسؤول رفضت القيادة هذه الشكوى وتبنت هذا المسؤول. وحدث مثل ذلك مع أعضاء الحزب في جنوب لبنان حيث كان للحزب وجود واسع هناك، مما أدى إلى تقلصه بسبب سلوك المسؤول هناك أيضاً.

كذلك فقد كانت عنجهية بعض قياديي الحزب وغرورهم وتصرفاتهم المنفرة سبباً في تكوّن موقف غير ودي، فقد كانت هناك مجموعة من الشباب في الكلية الثانوية تقوم بنشاطات قومية، وكان إيلي بوري من أبرزهم وقد التحقت المجموعة بالجامعة، فأقمنا لهم حفلة تعارف في قهوة «محيو» برأس بيروت لتشجيعهم على الانضمام إلى العروة. ولما جاء دور البعث ألقى قائدهم في بيروت «إياه» كلمة قاسية انتقدهم فيها وسفههم بشدة بسبب تأخرهم في طلب الانضمام إلى حزب البعث، مما أثار استياءهم من هذا الأسلوب الفج، وكان ذلك سبباً في أننا كسبناهم.

إن هذه التصرفات جعلتنا نغض النظر عن انضمامنا إلى حزب البعث الذي كان قريباً من تفكيرنا ، فالبعض كان يقول إنه بالإمكان إصلاح الخلل من الداخل، إلا أن هذه الأحداث أكدت لنا أن الإصلاح من الداخل مستحيل. واتخذنا قرارنا بتشكيل حزب جديد، وبعدها لم تكن علاقتنا مع حزب البعث حميمة كالسابق.

كثّفنا عملنا في المخيمات الفلسطينية بالعمل الإنساني ونشر الوعي القومي، وكان لأحمد اليماني (أبو ماهر) الدور الرئيسي في المخيمات، وكذلك وديع حداد.

كذلك شكّلنا لجنة لمقاطعة بضائع الدول ال تي ساعدت الصهاينة، بدأت عملها بإصدار منشور مطول للدعوة إلى المقاطعة وزّعناه على نطاق واسع وكملصق على الجدران، وكان هذا المنشور بداية تعرفنا على علي ناصر الدين، الأمين العام لعصبة العمل القومي، التي كانت تضم بعض الشخصيات العربية (لبنانية وسورية وفلسطينية) المتزعمة حركة التحرر من الاستعمار الفرنسي والإنجليزي.

أعجب علي ناصر الدين بالبيان، وحرص على اللقاء بنا، وعرض تجربته السابقة في عملية المقاطعة وكيف كانت تجربة صعبة إلا أنها كانت مفيدة، كان يقول إنه كان مضطراً أن يكوي بدلته مرتين في اليوم لسوء نوعية القماش المحلي.

كنا نزوره في بيته في فترات متقطعة، وأخرجناه من عزلته بعد الصدمة التي حصلت بإخفاق العصبة على حد قوله بالتزام مفاهيمها وبالذات بعد أن تسلم بعض أعضائها السلطة. وأقنعناه أن يلقي محاضرة للشباب فوافق، وأقمناها بقاعة في مدينة طرابلس اللبنانية باسم «الثأر» ودخلت كلمة الثأر في قاموسنا السياسي. فلما أصدرنا نشرة دورية للمخيمات أسميناها «الثأر»، فكان أن دخلت كأحد شعاراتنا الرئيسة فيما بعد. وهكذا تجاوز عملنا ونشاطنا

«كشباب قومي» محيط الجامعة ليمتد إلى بقية الطلبة في جنوب لبنان وطرابلس. وأقمنا علاقة طيبة مع ملحم كرم وكان رئيس طلبة الثانوية في لبنان، كما قامت لمياء رياض الصلح بدور بارز بين الطالبات وخصوصاً في المدارس المسيحية وتزعمت مدارس البنات في لبنان.

وهكذا وجدنا أنفسنا في إطار جمعية العروة الوثقى وقد تحولنا إلى قيادة العمل الطلابي العربي القومي، وخصوصاً بعد أن أقمنا علاقة حميمة مع الجامعة السورية والشباب القومي في العراق وحركة الشباب في حزب الوفد المصري، وكان وزير الخارجية المصري آنذاك صلاح الدين الأب الروحي لهذه المجموعة الوفدية، حتى إنه عندما بدأت مصر حملة لإنهاء الاحتلال الإنجليزي وقرر الطلبة هناك الصيام عن الطعام حتى خروج الإنجليز قررنا مشاركتهم، وكنت الوحيد من القياديين الذي كان عنده جواز سفر، فذهبت إلى السفارة المصرية في بيروت أطلب فيزا لدخول مصر ومشاركة الطلبة في صيامهم، إلا أن السفارة رفضت طلبي. وتوطدت علاقتنا بوزير الخارجية حتى إنه بعد الثورة في مصر وحل حزب الوفد كنا ندعوه لإلقاء المحاضرات في النادي الثقافي العربي في بيروت والنادي الثقافي القومي في الكويت.

زيارة دمشق والعراق

قامت «العروة» بزيارة الطلبة في الجامعة السورية بدمشق، وذهب أيضاً وفد برئاستي إلى العراق بدعوة من الشباب القومي هناك وأقمنا علاقات حميمة معهم وبالذات مع المحامي الشاعر عدنان الراوي والمحامي فيصل الخيزران، وحرصت الحكومة العراقية آنذاك على أن تكون إقامتنا على نفقتها ووضعت لنا برنامجاً لمشاهدة معالم العراق. وكنا نغادر بغداد في الصباح الباكر ونرجع في المساء ونحن مرهقون. وتبين أن من أهداف الضيافة هذه إفشال البرنامج الذي أعده لنا الشباب القومي هناك للقاء القوى الوطنية والقومية في العراق. وفي حفلة أقيمت لنا حضرها عدد كبير من المسؤولين والشخصيات القومية ألقيت كلمة هاجمت

فيها كل الحكومات العربية ومن بينها العراق، وكان في مقدمة الحضور فاضل الجمالي الذي كان يصفّق بحماسة، وقد تقلد الجمالي مناصب رفيعة، وزيراً للخارجية ورئيساً للوزراء. وزالت دهشتي حين علمت أنه كان عضواً في «العروة الوثقى». ويبدو أن النمو السريع للعلاقات التي نشأت بيننا وبين دمشق وبغداد ربما كان نتاجاً لنشاطات الحزب القومي العربي السري أي «مجموعة الكتاب الأحمر.«

في هذه الفترة اتصل كامل مروة ببعضنا وقدم اقتراحاً بتشكيل حزب قومي عربي، ونشأت صداقة معه، وبعدها أصدر جريدة «الحياة» وطوي الموضوع، وكنت أنا مع بعض الرفاق نزوره في الجريدة ونتناول الموضوعات العامة. كذلك أقمنا علاقة مع شهيد الحرية نسيب المتني الذي أعطانا نصف صفحة في جريدته نكتب فيها عن الشؤون الفلسطينية، وكنت أنا ووديع حداد وصالح شبل نقوم بذلك، وكان المتني شخصية فريدة، فهو طيب ومنفتح على الجميع، وكثيراً ما كنا نرى بيار الجميل مؤسس حزب الكتائب عنده وكان يشجعنا على الحوار معه.

في هذه الفترة بدأ التململ من الاستعمار في شمال المغرب العربي، وانطلقت الشرارة في البداية في المغرب وتم نفي الملك محمد الخامس، فدعونا إلى التضامن مع المغرب ونظمنا المظاهرات المؤيدة للمغرب والداعية إلى طرد الاستعمار، وتجاوب معنا الطلبة في مصر وسورية والعراق، ودعونا إلى مساعدة المغرب وبعدها جاء دور تونس ثم الجزائر واستمر الدعم حتى بعد أن تركنا الجامعة.

والحقيقة أنه كان عملاً متواصلاً حتى إنني أذكر أنه عندما انتصرت الثورة في تونس برجوع الحبيب بورقيبة وبدأت الثورة في الجزائر أرسلنا من الكويت المبالغ التي كانت مقررة لدعم النضال التونسي أرسلناها إلى الجزائر من خلال مكتب حركات التحرر لشمال إفريقيا الموجود بدمشق، وكان عبدالحميد المهري ـ أطال الله في عمره ـ ممثلاً للجزائر في ذلك المكتب. وبعد

مدة بعث إليّ برسالة موقعة من محمد خيضر، أحد الأبطال الخمسة، ومنهم بن بلا، الذين أسرهم الفرنسيون بعد اختطاف طائرتهم وهي في الجو ، يخبرني فيها بأن تبرع الشعب الكويتي هو أول تبرع يأتي إلى الثورة الجزائرية من أي جهة عربية أو أجنبية رسمية أو شعبية.

في بيت الصلح

كانت مظاهراتنا الطلابية في لبنان من أجل القضايا العربية دائماًً ما تكون عنيفة نصطدم فيها بقوى الأمن التي كانت شرسة في معاملتنا. وأذكر آخر مرة خرجنا فيها من الجامعة دارت معركة حول الجامعة بعد أن كسرنا باب الجامعة وخرجنا، فاشتبكنا مع قوات الأمن، ولما صار موقف قوات الأمن محرجاً بدأوا يطلقون النار علينا، فأصابوا عاطف دانيال السوري وكان يقف على يميني فوقع على الأرض، ثم أصيب وديع حداد الذي كان على يساري ووقع على الأرض، وعندها أطلقت لرجليّ العنان بعد أن سحبتهما إلى المستشفى الذي كان بقربنا (مستشفى الجامعة). وتمت ملاحقتي وإطلاق النار عليّ حتى منطقة الصنائع، وكنت أحتمي بالأشجار الموجودة في المنطقة آنذاك حتى وصلت إلى بيت رياض الصلح واحتميت به. وهكذا استفدت من موهبتي في قطع المسافات الطويلة والسرعة التي عادة ما تكون أكبر في حالات الخوف، مما جعلهم يتعبون ويتوقفون عن ملاحقتي.

لم تكن إصابة وديع أو عاطف دانيال خطيرة فهربا من المستشفى، وبعد أن تأكد لنا أنني ووديع حداد مطلوبان للأمن اختفينا في أوتيل صغير قرب سوق الطويلة أخذنا إليه هاني الهندي لاختصاصه بقضايا التخفي. وفي الصباح اكتشفنا أن الأوتيل لا يقدم فطوراً، وحاولنا أن نجد محلاً قريباً يقدم الفطور فلم نجد، فاقترحت على وديع أن نذهب إلى مطعم فيصل المقابل للجامعة لنفطر هناك فرفض، فقلت له: أنا سأذهب وحدي لأنني لا بد أن آكل مربى مع الفطور، فانهال عليَّ بمسبات بذيئة لا يمكن ذكرها، إلا أنه أذعن لطلبي لمعرفته أنني عنيد

جداً، وذهبنا إلى هناك وأفطرنا ثم رجعنا إلى الفندق سالمين. من كان يعتقد بأننا سنكون في مطعم فيصل؟

بعد تدخّل القوى الوطنية في لبنان تم غض النظر عنا، وعدنا إلى الجامعة، فوجدنا أن رئيس الجامعة قد قرر فصلي مع وديع من الدراسة وكانت هذه هي السنة النهائية لنا. ورغم الجهود التي بذلت من بعض الأساتذة والطلاب فإن رئيس الجامعة (بنروز) أصر على قراره. وهنا تحركت جموع الطلبة في لبنان من كل مكان متجهة إلى الجامعة الأمريكية واحتلت الجامعة، وحاصرت رئيس الجامعة في بيته الموجود داخل الجامعة وأخذت تهتف بسقوط (بنروز) حتى الليل. وكان طلبة طرابلس قد أحضروا معهم الديناميت المستعمل لصيد السمك لينسفوا البيت على من فيه، بقيادة مجموعة من الشباب القومي الرائع: معن كرامي وأنيس السراج ومصطفى زيادة وطلعت كريم إلا أننا منعناهم من ذلك. وهنا تدخلت القوى السياسية القومية في لبنان مطالبة بإرجاعنا إلى الجامعة، وهكذا اضطر بنروز أن يلغي قراره قائلاً: من هو رئيس الجامعة أنا أم أحمد الخطيب؟

بعدها مباشرة عدت إلى الكويت حسب البرنامج الدراسي التدريبي في آخر سنة دراسية للعمل في المستشفى الأميري لمدة شهرين. وبعد مدة تظاهر طلاب الجامعة الأمريكية لموضوع لا أذكره، وكان حقد قوات الأمن علينا عظيماً، فلأول مرة يقتحمون الجامعة ويصطدمون بالطلاب قبل خروجهم. وكانوا يفتشون عني فوجدوا طالباً من الحبشة يدرس في المكتبة فأخذوه وأشبعوه ضرباً ولم يفرجوا عنه حتى علموا بأنه ليس أحمد الخطيب، وطلبت من الله أن يغفر لي على ما سببته له من أذى.

في ٢٧ مارس عام ١٩٥٤ قام طلبة الجامعات في بيروت بمظاهرات احتجاجية كبيرة ضد مشروع حلف بغداد الذي بدأ الإعلان عنه والترتيب له بين دول المنطقة وجر بغداد إليه، وقد

تعرضت قوات الأمن اللبنانية لتلك المظاهرات واستشهد فيها الطالب حسان أبو إسماعيل، كذلك أصيب الطالب مصطفى نصر الله بشلل تام بسبب اختراق رصاصة عموده الفقري وجرح العديد من الطلاب ومن رجال الشرطة، وكنت وقتها في الأردن وكنا نتابع الأخبار بالهاتف من بيروت، وكانت الأخبار تأتي مبالغاً فيها كالعادة في مثل تلك الظروف عن قتلى وجرحى، فشعرت بالحزن وتأثرت كثيراً واستغرب مني ذلك د. جورج حبش، ولكنني شعرت بعظم المسؤولية وأننا كنا السبب في موت هؤلاء الشباب وجرحهم ولأنني شخصياً أكره العنف والقتل، وهذا ما جعلني أجنب الشباب أي عمل فيه خطورة، وإذا كان ذلك ضرورياً أقوم به بنفسي أو أكون مع المنفذين.

وقد استغلت الجامعة فترة العطلة الصيفية لتبعث برسائل طرد إلى مجموعة من الطلبة القياديين منهم: باسل الكبيسي ، ثابت المهايني ، يوسف التميمي، فيصل الخضرا ، سامي صنبر، أسامة عفيفي، زياد حبش. وكان الغرض تخويف الطلبة الآخرين ومنع نشاط الطلبة المعادي، ولكن الطلبة سرعان ما نظموا صفوفهم وخصوصاً شباب «العروة الوثقى» وأعلنوا مواقفهم الواضحة من المخططات الغربية ومن مشروع حلف بغداد، مما حدا بالجامعة الأمريكية إلى اتخاذ إجراءات تعسفية بحق القيادات الطلابية أعلنت عنها في يناير ١٩٥٥ وعاقبت بعض هذه القيادات بالطرد النهائي من الجامعة والبعض بالطرد إلى نهاية ذلك العام ووجهت إنذارات إلى آخرين.

بعد التخرج من الجامعة ذهب كل منا إلى بلده لمواصلة المسيرة، أنا رجعت إلى الكويت، ووديع إلى الأردن ولحقه جورج حبش بعد أن استقال من مستشفى الجامعة ، وحامد جبوري إلى العراق. ذهبنا إلى العمل تحت الاسم نفسه «الشباب القومي العربي.«

في الحلقة الخامسة من ذكرياته، يستذكر الدكتور أحمد الخطيب مراحل العمل السياسي القومي داخل الكويت، ودور الأندية الثقافية والمهنية كواجهة للعمل القومي، وإصدار ملحق لمجلة

«الإيمان» التي تطبع في بيروت لمتابعة الاحداث المحلية، وكانت أول صحيفة أسبوعية تصدر في الكويت حتى أغلقها رئيس الأمن الشيخ عبدالله المبارك، ويتحدث عن بدايات أنشطة العمل القومي والاجتماعات المتواصلة مع الشيخ جابر الأحمد في بيته في «الجوهرة»...بحضور جاسم القطامي ويوسف ابراهيم الغانم. ويتطرق الدكتور الى واقعة المشاجرة بينه وبين الشيخ فهد السالم، حينما اعترض الدكتور الخطيب على قرار اتخذته زوجة الشيخ فهد التي عينها مديرة للمستشفى الاميري، حددت بموجبه أن تكون جميع المشتريات عن طريق شركة مملوكة لإخوتها، كما تطرق إلى استقالته من وزارة الصحة وفتح عيادة خاصة له، إذ لم يكن يعرف طريقة لتحديد الرسوم، فكان يؤشر على بطاقات دخول المرضى بتأشيرة تعني عدم تحميل المريض أية رسوم، خصوصا لمن يعتقد أنهم معوزون أو من الأصدقاء، فتدخل عبدالرزاق الخالد للإشراف على الإيرادات حتى لا يفلس الخطيب.

محطّات من العمل القومي والوطني

منذ عودتي إلى الكويت كان لي برنامج يومي تقريباً التزمته لفترة من الزمن، فحالما أنتهي من دوامي بوزارة الصحة، أتوقف في سوق التجار ثم أمرّ على الشيخ سعد العبدالله الصباح في مكتبه قبل الذهاب إلى البيت للغداء، ثم أعود إلى الدوام في الصحة يلي ذلك اجتماعات تنظيمية وزيارات للدواوين. كانت الصرامة في استخدام الوقت أفضل استخدام عنصراً مهماً في العمل السياسي والاجتماعي، فمن ممارسة ملتزمة للطب وتكريس وقت للعلاقات الاجتماعية والعمل التنظيمي، وهكذا كان هناك تواصل دائم مع التجار، إضافة إلى وجود علاقة منفتحة وخالية من العقد مع الأسرة الحاكمة. ولعل أحد الأمثلة الدالة على ذلك أنه حينما أنشأنا لجنة شعبية لجمع التبرعات اتصل بنا الشيخ سعد العبدالله الصباح طالباً الانضمام إلى تلك اللجنة. ويتجلى المثال الآخر من خلال حادثة إغلاق جريدة «الفجر»، التي كانت قد أغلقت بأمر من دائرة المطبوعات التي كان يرأسها الشيخ صباح الأحمد الصباح، وقد تصادف خارج البلاد بعد ذلك القرار فكان أن ذهب يعقوب الحميضي للحديث مع الشيخ جابر الأحمد الصباح في مدينة الأحمدي مطالباً إياه بالسماح للفجر بالعودة إلى الصدور، وقد أمر بإعادة صدورها فوراً، وطلب منا أن نلتقي عنده في «الجوهرة»، وأفصح لنا عن رغبته في وجود دستور للكويت عندما ذهبنا إليه أنا ويوسف إبراهيم الغانم وجاسم القطامي، وبدأنا منذ ذلك الوقت نعمل معاً لتحقيق هذا الهدف، وعقدنا عدة اجتماعات في بيته «الجوهرة» لبحث مجمل الأوضاع في الكويت.

زيارة سوق التجار كانت بالنسبة إليّ ضرورية هناك ألتقي برجالات الكويت لأقيم علاقات طيبة معهم. أتعلم من تجاربهم أثناء مشاركتهم بالحكم كمقرّبين للنظام أو لمواقفهم المعارضة للنظام. كذلك فإنهم كانو المرشحين للانتخابات في المجالس المنتخبة وندعم الصالحين منهم لأننا لم نكن في سنّ تسمح لنا بخوض تلك الانتخابات مما يعطينا الفرصة للتأثير في مواقفهم في هذه المجالس المنتخبة. مما سوف أفصّله لاحقاً. وهذه العلاقة شجعتهم على دعم برامجنا معنوياً ومادياً كذلك مما سيأتي ذكره أيضاً كنت أحرص على اللقاء بنصف اليوسف وسليمان العدساني وبدر السالم القناعي وسليمان المسلم القناعي وخالد الزيد والدكتور عبدالرزاق والذي كان عنصراً مؤثراً في هذا المجال وعبد الحميد الصانع. وكذلك دخيل الجسار وعبدالعزيز الفليج. وأعتقد بأنها كانت تجربة مفيدة جداً لإنضاج عملنا الوطني.

أما زيارتي لسعد عبدالله السالم فهي الاستثمار لصداقتي له بلندن والتي أثمرت في تعيين جاسم القطاني مديراً للشرطة. وتشجيعه على العمل لإصلاح الأوضاع المهترئة في الأمن العام مما سبب له توتراً مع عبدالله المبارك ومدير الأمن العام وكنت أشجعه في كتابة بعض الرسائل لوالده التي ينتقد فيها تصرفات بعض كبار العائلة. كذلك الحد من سطوة مدير الأمن العام. لدرجة أنه عين مباحث خاصة ترصد تحركاته. ومرّة شكّ هذا المدير بأحد هذه العناصر فاعتقله ولمّا علم سعد العبدالله بذلك وكان أن استلم الأمن العام بعد رحيل عبدالله المبارك أمر المدير بالإفراج عن هذا العنصر ورفض تنفيذ القرار فما كان من سعد العبدالله إلا أن فصله من وظيفته. عندها قام بعض الشيوخ بالتوسط له فأعاده إلى عمله. وقد غيّر المدير أسلوب تعامله مع الشيخ سعد العبدالله واستطاع أن يغيّر سلوك الشيخ سعد العبدالله ولاحظت التغير عندما علمت بأنه وضع تلفوني تحت المراقبة وعيَّن بعض المباحث لملاحقتي مع جاسم القطامي الذي ترك الشرطة مستقيلاً وهو سيأتي ذكره.

ولكن الصدمة الكبرى بالنسبة إليَّ كانت في الحادثة التالية. فمرّة جاءني أحد الضباط من الشرطة وقد عُيِّن مديراً لمراقبة الحدود ومعه ملف كبير فيه التحقيقات التي أجراها مع المهربين بين الكويت والعراق وهي تشمل كل المحرّمات وفيها تورّط مسؤولين كبار في الوزارة. وطلب مني النصيحة فيما يعمله. فقلت له اذهب إلى سعد العبدالله وأعطه الملف ولا أظنه يرضى بكل هذه المخالفات. بعد مدّة التقيت بهذا الضابط وسألته ماذا حصل. فقال لي ليتني لم آخذ بنصيحتك لأني بعدها خسرت وظيفتي وأُلغيت سفرتي لألمانيا لإجراء عملية دقيقة غير ممكنة في الكويت. والآن فتحت لي محلاً صغيراً في حولّي لبيع الأثاث!

وهكذا أنقلب الشيخ سعد العبدالله إلى شخصية أخرى لا أعرفها ولاقينا منه الأمرّين في إعداد الدستور في المجلس التشريعي مما سيأتي ذكره. وكذلك دوره المدمِّر للتجربة الديمقراطية بعد وفاة الشيخ عبدالله السالم.

الاستقالة من وزارة الصحة

عندما حصلت على دبلوم التخصص في أمراض المناطق الحارة من لندن، أصبح بالإمكان أن أستقيل من وزارة الصحة العامة وأفتح عيادة خاصة، إلا أنه كان عليّ أن أكمل السنوات الخمس في العمل في الوزارة حسب الاتفاق مع إدارة الصحة العامة، أي أنه كان علي أن أنتظر إلى نهاية عام ١٩٥٧. ولكن قبيل التفكير في مخرج لتلك المعضلة، وقعت المواجهة الثانية مع فهد السالم، التي أدّت إلى استقالتي قبل الموعد المحدد.

أما حكاية تلك المواجهة فقد حدثت عندما عَيَّن الشيخ فهد السالم زوجته مديرة للمستشفى الأميري، وكان أن أطلعني برجس حمود البرجس على قرار التعيين، إذ كان يعمل بوزارة الصحة ولم يكن راضياً عن ذلك. فقلت له: هذه خطوة ممتازة تشجع المرأة الكويتية على الانخراط في العمل وهو قرار أعدّه تقدمياً. إلا أنني بعد أسبوع فوجئت ببرجس يزورني في الجناح السابع للأمراض الباطنية حيث كنت أعمل هناك، ويعطيني أول تعميم من المديرة، وكان ينص على أن جميع المشتريات يجب أن تتم عن طريق شركة يملكها إخوتها، مما سبب لي خيبة أمل، وكان أن دخلت علينا ممرضة غير كويتية معروف عنها ارتباطها بالشيوخ ظلت تتنصت على ما نقول. وفي اليوم التالي جاءني سكرتير رئيس الأطباء يقول لي إن الشيخ فهد السالم يريدك في مكتب زوجته بالمستشفى، فذهبت إليه، وكان معه كل من خالد عبداللطيف الحمد، وعلي الداود مدير الصحة وكذلك زوجته والممرضة إياها، وفوراً أدركت سبب هذه

الدعوة. فبادرني بالسؤال: «كيف تنتقد زوجتي؟» فقلت له: «إن قرارها لم يكن صائباً، وكان المفروض أن تلجأ إلى المناقصة لتكون الفرصة متكافئة مع بقية التجار الكويتيين».

فقال: «لا تحدثني عن الكويتيين، لو كانت في يدي شعرة واحدة تحب الكويتيين لما نتفتها بل «قوقرتها» (أي أخذت سكيناً وخلعتها من جذورها)، متابعاً حديثه الغاضب «أنا خسرت أخي علي السالم الذي يسوى الكويت ومن فيها!».

كان الموقف مشحوناً وعصبياً، فإذا به يهم بخلع نعاله من رجله ليضربني بها. هنا انتابني الغضب والانفعال، وأحسست بإهانة لا تحتمل، وأعطاني الله القوة لأضع عقاله في رقبته وأبطحه على الأرض. هنا فزع كل من خالد الحمد وعلي الداود و(فاككونا) أي أبعدونا عن بعض، فخرجت من مكتب المديرة مقهوراً. إذ كيف له أن يتطاول على دكتور في ملابسه الرسمية وعمله الإنساني بهذه الطريقة المذلة؟ ما هذا الكره للكويتيين؟ كيف يقول ذلك بحضور اثنين من رجالات الكويت؟ كذلك فهمت لماذا كان يذل أعضاء المجلس البلدي المنتخبين مما جعلهم يقدمون استقالاتهم. وكيف كان يذل التجار الكويتيين والمقاولين قبل أن يدفع لهم ثمن أعمالهم في تنفيذ مشاريع الدولة، مما لا أستطيع أن أفصح عنه لبشاعته. وكذلك دوره المدمر في استثارة أعضاء المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ كما اتضح من مذكرات خالد العدساني.

لكنني حمدت الله أن حارسه المسلح لم يكن معه في المكتب، وهو الذي وقف خلف باب مكتبه في وزارة الصحة في المواجهة الأولى، كما سيأتي ذكره في مكان آخر، ربما لأنه اعتقد أنني سوف أتصرف بدبلوماسية كالمرة السابقة. وهكذا ذهبت إلى مكتبي وقدمت استقالتي.

العيادة

استأجرت بيتاً في منطقة الصالحية وحولته إلى عيادة، وأخذت مستحقاتي من إدارة الصحة، وباشرت عملي في عيادتي الخاصة. كانت الأمور في منتهى الصعوبة عندما بدأت العمل. كيف أحدد الرسوم؟ وهل يجوز أخذ الرسوم من المريض قبل أن أتأكد من أنه تعافى؟ ماذا لو كان المريض فقيراً؟ هل من اللائق أن أعلن عن افتتاح العيادة؟ وأين أعلن؟ لم أجد أجوبة حاسمة عن ذلك.

تصرفت بعفوية ومضت شهور دون أن أستطيع أن أغطي المصاريف من الدخل، ولجأت إلى مستحقاتي من إدارة الصحة لأسدد ما عليَّ من التزامات، ولم يكن أمامي إلا الصبر والمثابرة. وبعد ستة أشهر حدثت المعجزة، إذ عمَّت الكويت موجة من الوباء بالإنفلونزا وعجزت إدارة الصحة العامة عن استيعابها لقلة إمكاناتها مما حمل الكثيرين إلى اللجوء إلى القطاع الخاص، وكان في ذلك الوقت محدوداً. وهنا أتيحت الفرصة ليتعرف الناس على العيادة ووفقت في جذب زبائن كثيرين إلى العيادة. وانتهت مأساتي، وكما يقول الشاعر: «مصائب قوم عند قوم فوائد»، وأستغفر الله على ذلك.

بالطبع كان العمل متعباً، فكنت أداوم من الصباح الباكر حتى الساعة العاشرة مساء بما في ذلك أيام العطل ونسيت ما يسمى بالإجازة صيفاً وشتاء.

هل كان دخلي ممتازاً؟ لا أدري، فأنا لا أتعامل مع الفلوس، فقط أضع علامة على بطاقة من أعتقد أنه لا يستطيع الدفع أو من الأصدقاء حتى لا يؤخذ منه شيء. الصديق عبدالرزاق الخالد لم يعجبه ذلك فصار يشرف على دخل العيادة، وعندما انتقلت العيادة إلى بناية محمد السعد -

رحمه الله - قرب بناية الخطوط الجوية الكويتية الحالية، قام بهذه المهمة الصديق الحبيب عبداللطيف الفلاح - رحمه الله -. كم كنت أكره التعامل بالفلوس، ربما لأنني لم أتعود على اقتناء أي شيء منها فلا أعرف قيمتها، أو كما قال الشاعر: «وأخو الجهالة في الشقاوة ينعم».

في الفترة الصعبة جاءني أحد رجالات الكويت في العيادة ولما سألته ما الذي يشكو منه، قال لي: أنا مرسل من قبل شركة النفط الكويتية (وكانت آنذاك مملوكة مناصفة بين جلف أويل الأمريكية وبرتش بتروليوم البريطانية) وأنت تعرف أن كثيراً من موظفينا يأتون إلى مدينة الكويت لمهمات كثيرة وأحياناً يتعرضون للمرض ونحن مستشفانا وعياداتنا في مدينة الأحمدي، وبما أنه لا توجد لنا عيادة في الكويت، فنحن نريدك أن تعالج مرضانا في الكويت. فقلت له إن العيادة مفتوحة لجميع المرضى «ما في عندي تمييز». فقال لي: الشركة تريد أن تبرم معك عقداً بموجبه تدفع لكم الشركة عشرة آلاف روبية شهرياً مقابل اعتنائكم بمرضانا في الكويت. فقلت له: أشكرك على هذا العرض إلا أنني لا أفهم الاتفاقات ولا أحبها، إنما أنا مستعد لمعالجة أي مريض يدخل هذه العيادة. وأفهمته ألا يضيع وقتي ووقت المرضى بهذا النقاش. فانصرف ولكن بعد شهرين تقريباًّ - والظاهر أنهم كانوا يرصدون وضعي المالي بشكل دقيق - عاد إليّ هذا الرجل نفسه، وكنت أعاني حينها أزمة مالية خانقة، وقال: إننا علمنا أنك تعالج الفقراء مجاناً وتساعدهم، ونحن عندنا في الشركة ميزانية بنصف مليون روبية للمساعدات وأنت أدرى بالمحتاجين من الشركة، لذلك فإن الشركة قررت أن تدفع لك هذا المبلغ سنوياً لتصرفه بمعرفتك.

هنا أخذ الدم يغلي في رأسي، فهم يعتقدون أنهم يستطيعون شرائي بأموالهم، فقلت له: لولا أنك رجل أكبر مني سناً لوضعت (قندرتي في حلجك)، أي «حذائي في فمك». وطردته من العيادة وحذرته من العودة مرة ثانية.

يبدو أن الإنجليز لا يملّون من المحاولة، فبعد محاولتهم الفاشلة لتدريسي على حسابهم كما مر سابقاً جاؤوا يجربون إغراء المال، على كل حال لم ييأسوا فقد حاولوا بطريقة أخرى فيما بعد، مما سيأتي ذكره لاحقاً.

تفعيل مؤسسات المجتمع المدني

في تلك الفترة لم يكن بالإمكان إنشاء أندية ثقافية، فساهمت مع آخرين في تأسيس النادي الأهلي بعد أن أقنعنا عبدالله المبارك الصباح ليكون رئيساً فخرياً للنادي. وبعد أن ثبّت النادي أقدامه رياضياً أوجدنا لجنة ثقافية فيه تقوم بنشاطات ثقافية معتمدة على من هم في الكويت من أساتذة وكذلك زوار الكويت، وكان عبدالله المبارك حريصاً على أن يحضر هذه النشاطات حين يكون موجوداً في الكويت، وبالطبع كان ينوب عنه نائبه الشيخ عبدالله الأحمد الصباح في حال غيابه، وهذا الأخير شخصية طريفة يحب الشيخة كثيراً فمثلاً عندما يصل موكبه دوار الصفاة، يطلب من السائق أن يسير عكس السير لإظهار تميزه عن الآخرين، كما كاد يخلق لنا مشكلة عندما قام عريف إحدى الحفلات الأستاذ أحمد السقاف بتقديم الشكر للشيخ عبدالله الجابر الصباح قبله عادّاً ذلك إهانة له لأنه يقول بأن عبدالله الجابر الصباح ما هو إلا موظف عند الصباح! وبقينا كذلك حتى سمح لنا بتأسيس النادي الثقافي القومي برئاسة عبدالله المبارك الصباح، وذلك بعد الانفتاح الذي وفره عبدالله السالم أثناء حكمه.

صدى الايمان

رأينا أن تكون لنا جريدة أسبوعية لمتابعة الأحداث المحلية، ولكي نتجنب صعوبات الحصول على ترخيص بذلك قررنا أن نسميها بالملحق لمجلة «الإيمان» صحيفة النادي الشهرية التي تطبع في بيروت. وقام كل من يوسف المشاري البدر وعبدالعزيز أحمد العيسى بأخذ مواد أول عدد إلى الأمن العام، الرقابة المسبقة، ولغياب عبدالله المبارك كان عبدالله الأحمد نائباً له. ولما قدم له السكرتير زياد الزعيتر مواد العدد استشاط غضباً ورمى الأوراق في ساحة الأمن، فما كان من الجماعة إلا الهرب مهرولين بسرعة وقد فقدا حذائيهما خشية أن ينفذ بحقهما عقوبته المعروفة بالضرب بعصي الخيزران. إلا أننا لم نيأس فلجأنا إلى كل من نصف اليوسف وعبدالحميد الصانع، وكانت لهما علاقة حميمة مع كل من عبدالله المبارك وعبدالله الأحمد. كذلك فإن نصف اليوسف كانت له علاقة مميزة مع عبدالله السالم، فقاما بالتوسط لنا. وسمح لنا بإصدار الملحق الأسبوعي، وكانت أول صحيفة أسبوعية تصدر في الكويت. ولكي نخفف عنا مصاريف الطباعة اشترينا الأحرف بمساعدة الطيبين من تجار الكويت، وما أكثرهم وأكرمهم، وصرنا نصفّ الحروف في النادي ونرسلها إلى المطبعة العصرية وهي الوحيدة في الكويت للطباعة. وبعد فترة من تطور العمل أوقفنا مجلة «الإيمان» والملحق وأصدرنا جريدة أسبوعية باسم «صدى الإيمان» كأول صحيفة أسبوعية في تاريخ الكويت وأصبحت رئيس التحرير فيها بعد أن مُنع موظفو الحكومة من رئاسة التحرير، وكنت قد استقلت من دائرة الصحة العامة، وخلفني عبدالرزاق خالد الزيد في رئاستها حتى أغلقها عبدالله المبارك.

علاقتي بنصف يوسف النصف بدأت لكونه عضواً في مجلس إدارة المعارف، الذي أنشئ عام ١٩٣٦، وهو كان الصلة بيني وبين المجلس بسبب ما واجهته من متاعب أثناء الدراسة في لبنان من محاولة ويلكين - المدير الإنجليزي - فصلي من البعثة وتحويلي على حساب المجلس الثقافي البريطاني، ثم محاولته نقلي إلى مصر بعد إخفاق هذا المسعى.

وكان نصف اليوسف يلجأ إلى عبدالله السالم للمساعدة فوجدت فيه الشخص الذي وقف معي خلال هذه الأزمات، وتحولت هذه العلاقة إلى صداقة بعد تخرجي، تحولت إلى دعم لنشاطنا القومي السياسي في تلك الفترة الحرجة، ويساعده في ذلك عبدالحميد الصانع مما كان له الأثر البالغ في هذا النشاط القومي. لذلك لا بد من الاعتراف بهذا الدور المميز لهذين الرجلين في خدمة قضايا الكويت الوطنية والقومية ودعمها.

إغلاق «صدى الإيمان»

صدرت «صدى الإيمان» دون منغصات تذكر، وفي أحد الأيام انتهينا من إعداد مادة الإصدار وسلمناها كالعادة للمخرج لينسقها ويسلمها للطباعة، إلا أننا فوجئنا صباح اليوم التالي بزوبعة من قبل الأمن العام، واستلمنا رسالة من رئيس الأمن العام يقرر فيها توقيف الصحيفة حتى إشعار آخر، هذا الإشعار الآخر لم يأت حتى كتابة هذه السطور!

واتضح لنا فيما بعد أن السبب هو أن المخرج وجد فراغاً صغيراً فاستعمل إحدى رسائل القراء وكنا قد رميناها في سلة المهملات لأنها لا تصلح للنشر، وهي رسالة من طالب فلسطيني التحق بعائلته في الكويت وقُبِل بمدرسة الشويخ الثانوية، وذكّره وجود رجال الأمن العام بمدخل الثانوية بالوضع في الأردن والمضايقات التي كانوا يتعرضون لها هناك.

والرسالة كانت موجهة من الطالب آنذاك بلال الحسن، وكان أخوه خالد الحسن سكرتيراً للمجلس البلدي.

تأسس نادي الخريجين عام ١٩٥٤ وكان لنا وجود هناك وتعاونّا بشكل ممتاز، أما نادي المعلمين فقد كان بعيداً عنا بسبب بعض التطورات التي حدثت في إدارة التعليم (كما سيأتي ذلك لاحقاًً)، إلا أن نجاح قائمة خالد المسعود في انتخابات النادي حسم الوضع لمصلحة العناصر القومية، وانضمت جريدة النادي «الرائد» إلى التيار القومي، وكان نادي الخريجين يصدر جريدة «الفجر» التي أصبحت البديل لمجلة «الإيمان». كان يعقوب الحميضي رئيس التحرير، وكانت لي مقالة أسبوعية باسم مستعار تحت عنوان «زاويتي».

ولتطوير العمل استطعنا أن ندعو جميع الأندية الرياضية والثقافية إلى تشكيل لجنة الأندية الكويتية، وتجاوب الجميع لأنه حتى الأندية الرياضية كانت ذات توجه وطني، وصارت هذه اللجنة هي الواجهة السياسية لعمل الشباب القومي في الكويت.

اتحاد الأندية الكويتية

بعد أحداث المجلس التشريعي الدامية عام ١٩٣٩ ساد الكويت جو خانق سياسياً توقف فيه كل نشاط رياضي اجتماعي أو ثقافي، مما أدى إلى شل أي تحرك وطني.

فإذا كان التحرك السياسي محظوراً فليس معنى ذلك أن يقف العمل الوطني مكتوف اليدين، بل عليه أن يستغل أي إمكانية مهما كانت بسيطة للعمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. وكما ذكرت سابقاً فقد بادرنا نحن الثلاثة مرزوق فهد المرزوق وعبدالله يوسف الغانم وأنا عندما كنا ندرس في الثانوية التابعة للجامعة الأمريكية في بيروت إلى إنشاء ناد أدبي عام ١٩٤٦. ولم يكن لجوؤنا إلى يوسف أحمد الغانم والد عبدالله اعتباطاً، فقد كنا لمسنا مكانته السياسية في الكويت عند المسؤولين والأجانب وعلاقاته العربية وحتى الدولية، ولم نعرف سر ذلك إلا مؤخراً عندما علمنا بأنه كان من المجموعة الكويتية السرية للحركة القومية العربية التي يرأسها قسطنطين زريق (مجموعة الكتاب الأحمر) وتضم رجالات عربية مهمة لها اتصالات ومعارف في مواقع القرار عربياً ودولياً. مما يفسر مساعدته لنا في إقناع أحمد الجابر بالترخيص لنا بإنشاء ناد أدبي متعاونين مع الطلبة الكويتيين في القاهرة والإسكندرية وكذلك مع مجموعة خيرية موجودة في الكويت، ولكن مشروع النادي مات في مهده كما هو مفصّل في موقع آخر.

لقد انتظرنا طويلاً حتى توفرت الظروف للسماح بقيام الأندية الرياضية، فكان لا بد من البدء بالعمل العلني والشعبي لخلق القاعدة الوطنية الواسعة التي لا يوفرها العمل السري.

قررنا أن نبدأ بما هو موجود دون القفز على الواقع، والواقع قد وفر لنا أندية رياضية، ومع أن هذا يشكل فرصة أقل من متواضعة إلا أن «الشطارة» كانت باستغلالها إلى حدودها القصوى. وهكذا ساهمنا في تأسيس النادي الأهلي الرياضي، وبعد أن وقف على رجليه وأثبت وجوده، شكّلنا لجنة ثقافية داخل النادي وكانت المنطلق للتوعية الوطنية بما تقوم به من نشاطات ثقافية متنوعة، ومع مجيء عبدالله السالم حاكماً توسعت حرية العمل فظهرت الأندية الثقافية والاجتماعية والصحافة.. إلخ.

نقلنا نشاطنا إلى النادي الثقافي القومي، إذ كان الواجهة المعروفة لعمل التيار الوطني القومي، وامتد ذلك إلى كل من نادي المعلمين ونادي الخريجين عند تأسيسه، وأصبح النشاط الوطني باسم الأندية الثلاثة، وهنا تسارع الانتشار الوطني وتوسع واحتل المراكز المهمة في الأندية الرياضية مما هيأ الظروف المناسبة لتشكيل لجنة الأندية الكويتية التي ضمت جميع الأندية الموجودة في الكويت، وشكلت قيادة العمل الوطني في الكويت، ولم يقتصر نشاطها على الداخل بل امتد إلى المجال العربي والدولي، فقامت اللجنة بدور مميز في دعم حركات التحرر العربية في المغرب وتونس والجزائر ثم في فلسطين، ودعم القدرات العربية لمواجهة العدو الصهيوني في دعم المجهود العسكري في سورية ومصر، ووقفت موقفاً مشرفاً في دعم مصر حين أممت قناة السويس وفي مقاومة العدوان الثلاثي نتيجة لذلك.

مقاطعة اسرائيل

كذلك كانت وراء تأسيس لجنة «كل مواطن خفير»، وإنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل الرسمي في دولة الكويت. وشاركت اللجنة في جميع النشاطات القومية على الساحة العربية، وقد كان تشكيلنا للجنة «كل مواطن خفير» لحماية بلدنا من تسلل البضائع الإسرائيلية إلى الكويت، وكذلك أي نشاط إسرائيلي آخر. فقمنا بمراقبة البريد الذي يصل الكويت من إسرائيل مباشرة حاملاً الطوابع الإسرائيلية، وأطلقنا حملة بالصحافة المحلية لنشر صور من هذه الرسائل ما أدى إلى تأميم البريد.

قمنا بحملة ضد أحد الصهاينة الذي كان شريكاً لأحد تجار الكويت مما أدى إلى وقف نشاطه وقطع علاقته بالكويت. كذلك اكتشفنا أن هناك تاجراً سويسرياً على صلة بإسرائيل ويستضيف في بيته بعض التجار الأوروبيين والأمريكان وبعضهم يأتي من إسرائيل بجواز أمريكي، وبعدما استقلت الكويت رشحته سويسرا قنصلاً لها في الكويت، ولما أخفقت مساعينا لطرده من الكويت ووقف هذا التعيين تدخّل مكتب المقاطعة للجامعة العربية وتم إبعاده.

كذلك تجاوبت معنا السلطات بفتح مكتب للمقاطعة ملحقاً بإدارة الجمارك، وكان أول مكتب مقاطعة ينشأ في المنطقة، وأكثر المكاتب العربية نشاطاً وصرامة في تطبيق قرارات مكتب المقاطعة التابع لجامعة الدول العربية، واكتسب شهرة عربية ودولية. وبقي هذا المكتب منذ إنشائه بقيادة شباب مخلص متفانٍ في العمل ورافض كل المغريات للتساهل في تطبيق قراراته ، بخلاف أكثر مكاتب المقاطعة في بعض الدول العربية.

واعترافاً من مكتب الجامعة العربية للمقاطعة بدورنا في هذا المجال ومركزه في دمشق، قام رئيس المكتب (السيد العابد) بالاقتراح على الرئيس السوري شكري القوتلي منحنا وسام الاستحقاق السوري، فوافق على ذلك مشكوراً ودعيت إلى دمشق لتسلم هذا الوسام.

كان البريد يخضع لإدارة شركة إنجليزية تقيم علاقات بريدية مع إسرائيل وتوزع البريد الإسرائيلي في الكويت، فقمنا في لجنة «كل مواطن خفير» بحملة منظمة ضد الشركة . فكنا نصور الرسائل التي تصل إلى الكويت من إسرائيل وننشرها في صحيفتنا دون أن يمنعنا أحد من ذلك، وكان ذلك مشجعاً لنا باستمرار الحملة الصحافية وتصعيدها. عندها استدعى عبدالله السالم القنصل الإنجليزي وقال له ما يلي: أنتم أصدقاء لإسرائيل ولا تستطيعون أن تمنعوا هذه الرسائل، وهذا يحرجني أمام شعبي فإذا أممت الشركة ومنعت الرسائل الإسرائيلية رفعت عنكم الحرج. وهكذا تم تأميم البريد بطريقة سليمة وهادئة جاءت بتوزيع الأدوار بيننا، هذا ما أخبرني به عبدالله السالم بعد نجاح تأميم البريد.

كذلك فقد شاركت في المؤتمر التأسيسي الذي عقد في القاهرة لتضامن الشعوب الآسيوية والإفريقية وقد مثّل لجنة الأندية في ذلك الاجتماع التأسيسي كل من جاسم القطامي وسليمان خالد المطوع وأنا، وأيضاً كنت عضواً في مجلس السلم العالمي ثم في عضوية مجلس الرئاسة.

وجاء في قانون لجنة الأندية أن الغرض الأساسي من هذه اللجنة كما نصت عليه المادة الأولى ما يلي:

١ - التكلم باسم الأندية الكويتية في كل ما يهم الكويت خاصة والوطن العربي عامة.

٢ - دعم الأندية الكويتية والاهتمام بكل ما من شأنه توثيق عرى التعاون بينها ومساعدتها، ما أمكن، في تأدية رسالتها محلياً وفي النطاق العربي العام.

٣ - القيام بمشاريع اجتماعية وثقافية واقتصادية تكون لها فائدة عامة، أو المطالبة بتنفيذ مثل هذه المشاريع من قبل الحكومة إذا لم يتيسر للاتحاد أن يقوم بتنفيذها.

٤ - بحث ودراسة أي اقتراح يبديه أي ناد.

٥ - إصدار صحيفة أو صحف أو نشرات تنطق باسمه وتعبّر عن رأيه.

ونص القانون على أن الجمعية العمومية تتألف من ثلاثة أعضاء من الهيئة الإدارية لكل ناد وتتشكل الهيئة من عضو لكل نادٍ تعينه هيئتها الإدارية.

الأندية التي انضمت للاتحاد هي :

١	**النادي الثقافي القومي**	٥	**نادي الجزيرة الرياضي**
٢	**نادي الخريجين**	٦	**النادي الأهلي الرياضي**
٣	**نادي المعلمين**	٧	**نادي العروبة الرياضي**
٤	**نادي الاتحاد العربي**	٨	**نادي الخليج الرياضي**

وتشكلت لجنة فرعية من الهيئة الإدارية عام ١٩٥٦ لمساعدتها في عملها مؤلفة من كل من:

١	المسعود الفهيد الزيد - سكرتيرا	٢	خالد الحمد
٣	خالد يوسف النصرالله	٤	خالد الخرافي

وفي عام ١٩٥٧ تم تشكيل لجنة إدارية من كل من:

١	محمد السداح - سكرتيرا	٢	علي الس
٣	خالد الحمد	٤	محمد المسعود

عند مراجعة مراسلات لجنة الأندية تلمس التناغم والتفاهم بشكل ممتاز مع بعض الجهات الرسمية كدائرة التربية ودائرة الشؤون الاجتماعية في تسهيل مهمات اللجنة ومساعدتها، وكذلك تجاوب التجار معها، وتجدها في مخاطبتها للمسؤولين في كثير من الأمور كالطلب من مجلس الإنشاء تسمية شارع لبطولة بورسعيد، أو الطلب من نائب الامير بإعلان الاحتفال بعيد الوحدة بين مصر وسورية عيداً وطنياً في الكويت، ورسالة إلى الأمير تطلب منه التدخل لمنع شركة النفط من إعطاء امتياز نقل النفط لبعض التجار دون غيرهم، والدعوة لتأسيس شركة أهلية يساهم فيها الجميع رافضين مبدأ الاحتكار والتنفيع للبعض.

في عام ١٩٥٨ رأينا أن نوسع قاعدة لجنة الأندية لتضم التجار كذلك. والحقيقة أن حركة القوميين العرب في الكويت كانت لها علاقة مميزة مع التجار الذين قادوا الحركة الإصلاحية في الكويت منذ العشرينيات حتى عام ١٩٣٩، وكان البعض من أبناء هؤلاء مساهمين رئيسين في حركة القوميين العرب بالكويت، كذلك فإن التجار ساهموا بدعم العمل الوطني مادياً ومعنوياً بشكل فعال.

رأينا أن تطرح صيغة للمشاركة بالعمل الوطني تتناسب مع وضعهم الخاص مما لا يشكل استفزازاً للسلطة. شكلنا ما أسميناه «الرابطة الكويتية» لدراسة المشكلات في الكويت ووضع الحلول لها وتقديمها للسلطة للاستئناس بها ، كما هو مفصَّل في موقع آخر. دعونا هؤلاء التجار إلى الانضمام إلى هذه الرابطة الكويتية فرحبوا بالفكرة وانضموا إلى الرابطة.

وهكذا استطعنا أن نخلق جبهة واسعة شملت جميع قطاعات الشعب وشكلت الثقل السياسي الوحيد في الكويت، مما برز في شكل واضح بالانتخابات التي جرت فيما بعد عندما استقلت الكويت. وساهمنا بشكل أساسي في وضع دستور عام ١٩٦٢ وانتهاج الكويت سياسة عربية وديمقراطية جعلتها تحتل مكانة خاصة في العالم العربي، وأصبح مجلس الأمة الكويتي متنفساً لجميع أحرار العرب وعدّوه مجلساً لهم أمام القهر والكبت اللذين يعانونهما في كل مكان.

وهذه مبادرة فريدة من نوعها أن تنظم حملة شعبية لجمع التبرعات للتعويض على المتضررين ممن أضربوا أو تظاهروا مستنكرين العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

السيد المحترم سكرتير لجنة الأندية

يسر اتحاد بعثات الكويت في القاهرة أن يتقدم لكم بمبلغ ٢٧٤ جنيهاً مصرياً والرجاء استلامها بالروبيات من محل يحيى زكريا تعبيراً عن شعورنا بالنسبة للحوادث الأخيرة حيث قدم الكويتيون التضحية في سبيل الواجب القومي، وقد تعرضوا للظلم والنهب والسلب. ونرجو قبول هذه المساهمة المتواضعة ولكم الشكر.

اتحاد بعثات الكويت في القاهرة

رئيس الاتحاد يوسف النصف

١٧ سبتمبر ١٩٥٦ - نادي النهضة - كويت - الخليج العربي

ص ب (١٥٣) برقياً - النهضة

سيادة الرئيس جمال عبدالناصر المحترم ،

تحية العروبة وبعد،

إيماناً منا بأن قضية العرب هي قضية واحدة لأنها قضية شعب واحد بالرغم من الحدود المصطنعة التي تفصل بين أجزاء وطنه، هذا الشعب الذي يسعى لتحقيق حريته وتوحيد أجزاء وطنه واسترداد أراضيه المغتصبة.

وإيماناً منا بوحدة نضال الشعب العربي وبأن ما يصيب أي جزء إنما يعود أثره على الأمة العربية كلها.

رأينا أن من واجبنا المشاركة بنصيبنا في كفاح العرب بما نستطيع من مال عندما يتعذر علينا الجهاد. فقد جمع شعب الكويت هذا المبلغ المتواضع وقدره (٢٧٣٧٠) سبعة وعشرون ألفاً وثلاثمئة وسبعون دولاراً لا غير، ليصرف بمعرفة سيادتكم على ضحايا العدوان اليهودي من عرب قطاع غزة.

وإننا ننتهز هذه الفرصة لنعرب لكم عن عميق شعورنا بالتقدير والإجلال للخطوات الكبيرة التي حققتموها لصالح القضية العربية، منتظرين بفارغ الصبر تتويج هذه الخطوات بتحقيق اتحاد مصر وسورية كدعامة كبرى لتوحيد سائر أجزاء الوطن والتحرر الشامل من الاستعمار والثأر من الصهاينة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

لجنة الأندية الكويتية

الدكتور أحمد الخطيب

١٧ سبتمبر ١٩٥٦

التبرع لثورة المغرب - مارس ١٩٥٥

زار المناضل التونسي يوسف الرويسي الكويت، وألقى عدة محاضرات عن الوضع في المغرب بعد نفي الملك محمد الخامس من قبل السلطات الفرنسية واندلاع الثورة المطالبة بعودة الملك واستقلال المغرب، فما كان من الأندية الكويتية إلا أن قامت بتنظيم حملة للتبرعات. وشكلت لجنة من:

١ - صالح عبدالملك الصالح عن نادي المعلمين.

٢ - يعقوب يوسف الحمد عن النادي الأهلي.

٣ - د. أحمد الخطيب عن النادي الثقافي القومي.

٤ - يوسف إبراهيم الغانم عن نادي الخريجين.

واتصل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح باللجنة للمساهمة في هذا العمل القومي النبيل وأصبح رئيساً للجنة.

كذلك تبرعت طالبات الثانوية بالمساهمة في حملة التبرعات تعبيراً عن دعمهن للعمل القومي، مما أعطى زخماً لهذه الحملة، وقد ساهمت المرأة الكويتية في التبرع، نذكر منهن كما نشرته مجلة «صدى الإيمان» آنذاك:

١ - عقيلة فهد المرزوق. ٢ - عقيلة يوسف أحمد الغانم.

٣ - عقيلة يوسف إبراهيم الغانم. ٤ - عقيلة أحمد العلي.

٥ - عقيلة فهد عبدالعزيز المرزوق. ٦ - عقيلة مرزوق عبدالوهاب المرزوق.

٧ - عقيلة مرزوق جاسم البودي. ٨ - عقيلة سالم يوسف الحميضي.

٩ - الآنسة حصة الغانم. ١٠ - الآنسة بدرية المرزوق.

١١ - الآنسة فاطمة يوسف الغانم. ١٢ - الآنسة غنيمة المرزوق.

١٣ - السيدة دلال الغانم. ١٤ - عقيلة مرزوق جاسم المرزوق.

١٥ - عقيلة محمد البحر. ١٦ - الآنسة مريم خالد العدساني.

١٧ - السيدة نورة الغانم. ١٨ - عقيلة أحمد السعود.

١٩ - عقيلة ناصر العلي.

حملة تبرعات للجيش السوري

قامت لجنة الأندية بجمع التبرعات لدعم الجيش السوري كعادتنا في دعم كل مجهود يقوي قدرتنا على مواجهة العدو الصهيوني، وتوجهنا إلى جميع المواطنين والمقيمين من موظفي الحكومة والقطاع الخاص. ولما انتهت الحملة، جمعنا حصيلة تلك التبرعات لإرسالها إلى سورية، إلا أن المسؤولين في الأمن العام أبلغونا بأن عبدالله المبارك يقول بأن علينا أن نسلمه كل التبرعات ليرسلها هو إلى سورية، فرفضنا طلبه واستغنينا عن تبرعات الأمن العام، فكان أن توجه اثنان منا إلى دمشق، كان أحدهما خالد المسعود والثاني لا أتذكره، وصادف أن ذهبت

أنا لحضور الاجتماع الطبي السنوي للجامعة الأمريكية ورجعنا معاً بعد أن قام الأخوان بتسليم المبلغ للمسؤولين في سورية.

ونتيجةً لذلك، وبعد مضي بعض الوقت طلبني فهد السالم رئيس الصحة، فما إن دخلت عليه في مكتبه بإدارة الصحة، حتى فاجأني بالسؤال قائلاً: هل أنت كويتي أم لا؟ فاستغربت سؤاله إذ لم أجد له محلاً من الإعراب. فقال: كيف يأمركم عبدالله المبارك بتسليمه المبلغ وترفضون ذلك؟ كيف تتمردون على الحكومة؟ فسردت له ما حدث، وأنني لم أذهب إلى دمشق. فقال: اخرج خلاص. وظننت أنه يوجه كلامه إليّ، ولكنني اكتشفت أن خادمه كان يقف ورائي مصوباً رشاشه عليّ، إذ كان كما يبدو متوقعاً أن أدخل معه في معركة يحسمها خادمه بقتلي! لم أكن أتصور أنني بهذا الرخص عنده! ونتيجة لذلك اتُّخذ قرار بمنع الموظفين من السفر دون أخذ إذن من إداراتهم، ولعله من المصادفات الغريبة أن أذكر أن خادمه هذا قتل برصاص رشاشه عندما كان يعبث به بعد أسبوع.

والأمر اللافت للنظر أنه في تلك الفترة كان الصراع على أشده بين فهد السالم وعبدالله المبارك، وقد وصل إلى حد أن فهد السالم عَيَّن مسؤولاً في دائرة الأشغال شخصاً من دولة عربية، ينتمي إلى طائفة مشهورة بشراستها العسكرية، وأعطاه الصلاحية بأن يجلب من يشاء من جماعته إلى الكويت. وأصبح يكدس الأسلحة في بعض الأماكن، تحسباً لليوم الذي سيواجه فيه قدرات الجيش الذي يترأسه عبدالله المبارك. إلا أنه ومع كل هذا التنافس بين الاثنين، فها هو يهددني بالقتل بسبب احتجاج عبدالله المبارك عدوه اللدود. ولعل هذا يأتي كمثل من بين أمثلة كثيرة تجعل العقلاء في الكويت لا يتدخلون في الصراعات بين أجنحة السلطة، لأنهم في نهاية الأمر سيكتوون بنيران هذه الصراعات من الجانبين.

على كل حال، هذه الحادثة كانت السبب في إنقاذ حياتي من موت مؤكد، لأن خادمه ورشاشه لم يكونا موجودين في الاشتباك الذي حصل بيني وبينه لاحقاً في المستشفى الأميري كما أسلفت، إذ كان يعتقد أنني سأرد عليه بهدوء مثلما حصل في المرة السابقة وما كان يعلم أنني لا يمكن أن أقبل الإهانة من أي كان مهما كان الثمن.

بعدها أقدم عبدالله المبارك على سحب جواز سفري لمنعي من مغادرة الكويت! فما كان مني إلا أن وجّهت رسالة لعبدالله السالم أستنكر هذا التصرف غير القانوني وأعطيتها لمحمد العتيبي سكرتير الأمير. وفي اليوم التالي عندما ذهبت إلى العيادة صباحاً أخبرني المضمد في العيادة بأن الأمن العام قد اتصلوا عدّة مرّات يسألوني عني. ولمّا اتصلت بهم أخبروني بأن أرسل أحداً لاستلام الجواز فقلت لهم أنتم أخذتم الجواز وأنتم تعيدونه لي وهكذا كان. لقد كان ردّ عبدالله السالم على التصرف الأحمق لعبدالله مبارك حازماً.

رسالة أخرى من نشاطات لجنة الأندية

حضرة صاحب السمو نائب حاكم الكويت المعظم،

تحية إجلال،

يصادف يوم غد ذكرى مرور عام واحد على قيام الجمهورية العربية المتحدة، بوحدة (سورية ومصر)، وسيحتفل الوطن العربي بهذه المناسبة الكريمة.

وإنه ليشرفنا أن نتقدم إلى سموكم راجين التفضل بما عُرف عنكم من روح عربية خالصة بأن تجعلوا يوم غد عطلة رسمية، ابتهاجاً بهذه المناسبة.

ولنا كبير الأمل من سموكم بأن توافقوا على مشاركتنا لإخواننا أبناء الجمهورية العربية المتحدة.

وتفضلوا - سموكم - بقبول فائق الاحترام،

أمين عام اتحاد الأندية الكويتية: محمد قاسم السداح

ورسالة أخرى:

صاحب السعادة الشيخ جابر الأحمد الصباح الموقر ،

تحية إجلال ،

وبعد فبمناسبة أسبوع الجزائر الذي قررت لجنة اتحاد الأندية الكويتية القيام به في الكويت فقد تقرر أن يقوم بجمع التبرعات بمدينة الأحمدي بعض العمال فيها ومنهم السيد محمد الخطيب، ونظراً لما ننتظره منكم من مساعدة فإننا نرجو السماح لهؤلاء العمال بجمع التبرعات في مدينة الأحمدي، ولأعضاء نادي الفحيحيل في مدينة الفحيحيل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

الأمين العام

التضامن مع مصر لتأميم قناة السويس

دعونا إلى تجمع شعبي في أغسطس ١٩٥٦ دعماً لقرار تأميم القناة (السويس) وقيادة الرئيس عبدالناصر في مواجهة المعسكر الغربي، ووجّهنا النداء التالي إلى المواطنين:

«أمتنا اليوم تعيش حياة جديدة تتسم بالثورية والتوثب، الذي ظهر في تظاهرتها وإعلانها للتعبئة العامة واستعدادها للنضال دفاعاً عن حق مصر في تأميم شركة قناة السويس، وأنت مدعو للتعبير عن شعورك، عن نقمتك العارمة على الغاصبين المجرمين، أنت مدعو للمشاركة في مهرجان يوم مصر، هذا اليوم سيكون نقطة انطلاق في تاريخ النضال العربي من أجل الوحدة والحرية والثأر، أنت مدعو لحضور المهرجان الخطابي الذي سيقام بالنادي الثقافي القومي».

وصدر عن هذا التجمع قرار بإرسال برقية التأييد التالية إلى جمال عبدالناصر:

«باسم المؤتمر الشعبي المنعقد في الكويت بتاريخ ١٩٥٦/٨/١٤ بمناسبة (يوم مصر) نرفع لسيادتكم هذه البرقية معربين فيها عن تأييدنا المطلق لموقفكم الباسل ضد الاستعمار، ومؤيدين خطوتكم العظيمة في تأميم قناة السويس المصرية. وفقكم الله إلى تحقيق ما تصبو إليه هذه الأمة من وحدة وحرية... عاشت الأمة العربية».

وأثناء الاجتماع حضر عبداللطيف الثويني - مدير الأمن العام - وطلب منا فضّ المهرجان الخطابي، فتصدى له عبدالعزيز الصرعاوي - عريف الحفل - وقال: إننا مجتمعون لتأييد جمال عبدالناصر في قراره تأميم القنال وهذه مفخرة للعرب جميعاً. وأسهب في الحديث عن أهمية الحدث بطريقته الهادئة والمؤدبة، فانصرف عبداللطيف الثويني واعتقد عبدالعزيز الصرعاوي ببراءته المعروفة بأنه أقنع الثويني بوجهة نظره واستمر في إدارة المهرجان. وبعد دقائق قليلة فوجئنا بجيش من الفداوية (الحرس الخاص) يهاجموننا ويضربون المجتمعين بالعصي، مما أدى إلى فرار الجميع فاقدين غُتَرَهم وعقلهم وأحذيتهم، فما كان من هؤلاء إلا أن أخذوا يسرقون كل ما تقع عليه أيديهم من عقل وغتر وأحذية منفذين منطق الغزو الجاهلي في السلب والنهب دون أن يعتقلوا فرداً واحداً!

فقد اتضح أن الثويني قام بتحريض عبدالله الأحمد - وكان عبدالله المبارك غائباً - ودفعه إلى اتخاذ هذه الإجراءات الفجة والمشينة التي أظهرت الكويت بأنها ضد تأميم القناة مما أضر بسمعة الكويت.

تم إغلاق النادي الثقافي، ولكن أعيد فتحه بعد يوم واحد عندما تدخّل كل من نصف اليوسف وعبدالحميد الصانع وأوضحا للمسؤولين خطورة ما حدث وتأثيره في سمعة الكويت.

وكي نؤكد تأييد الكويت ودعمها لجمال عبدالناصر في قراره تأميم القناة دعونا المواطنين والعرب المقيمين إلى الإضراب والتظاهر وكان التجاوب كبيراً، مما أفزع المسؤولين بالأمن العام، فقامت قوات الأمن بحملة شرسة ضد المتظاهرين والمضربين مما أدى إلى خسائر مادية كبيرة شملت المضربين وغير المضربين، المشاركين في المظاهرة وغير المشاركين، وسقط عدد كبير من الجرحى وقتل اثنان، فما كان من لجنة الأندية إلا أن وجهت الرسالة التالية إلى الشيخ عبدالله السالم قمت بكتابها، ونظمنا حملة تبرعات للمصابين كما ذكر سابقاً، وهذا نص الرسالة:

حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح ،

حاكم الكويت الموقر ،

بعد التحية،

إن ما دفعنا إلى كتابة هذه الرسالة هو معرفتنا لحرصكم على سمعة الكويت، وعزمكم على دفع كل ما يؤذي هذا البلد ويعرقل سير نهضته وتقدمه.

وما نحن بصدده هو ما وقع في الكويت مؤخراً من أحداث مؤلمة لا يجوز السكوت عليها.

ونحن هنا لا نود أن نتعرض للبطش الشديد الذي لقيه أبناء الشعب ممن أرادوا أن يعبّروا عن شعورهم الوطني الشريف، ولا نريد أن نسأل عن سبب منع المواطنين من التعبير عن مشاعرهم النبيلة نحو الشقيقة الكبرى مصر، هذا التعبير الذي كنا ولا نزال نعتقد بأنه من

الأسلحة التي تعتمدونها للوقوف أمام مطامع الأجانب ومطاليبهم، لأن هذا الشعور أتى يؤيدكم في هذا الموقف ويشد أزركم ويبرز وجهة نظركم. وعلاوة على هذا كله فلقد كان لهذا الشعور أطيب الأثر في جميع البلاد العربية، مما جعل الكويت تحافظ على سمعتها الطيبة وتنسجم مع المواقف الوطنية التي وقفتها جميع الدول والإمارات العربية فلا تشذ عن إجماع العرب.

إن كل هذا مع أهميته القصوى ليس موضوع رسالتنا هذه، بل إن ما دفعنا إلى كتابة هذه الرسالة هو ما ارتكب من النهب والسلب من قبل جماعات المفروض فيها أنها هي التي تحمي الكويت وأبناء الكويت من السلب والنهب وتعمل على استتباب الأمن، مما لا يعقل أن ترضوا بحدوثه في عهدكم.

فلقد قامت قوات الأمن العام بأعمال لا يمكن أن يتصورها العقل، لقد كانوا يعتدون على الناس لنهبهم وسلبهم، فلا يكاد الفرد يلقى على الأرض مغمى عليه من شدة الضرب حتى تمتد أيديهم إلى جيوبه ليسرقوا نقوده وليسرقوا ساعته، حتى المارة والمتفرجون ممن لم يشتركوا بهذه الأحداث لقوا نفس المصير، والدكاكين المغلقة والمقاهي الآمنة البعيدة كلها لم تسلم من النهب والسلب، فكانوا يكسرون الأبواب ويضربون الموجودين ويستولون على كل شيء.

ولقد توفي اثنان على أثر هذه الحوادث، فهل يجوز أن تعمل سلطات الأمن العام على قتل الناس لسلبهم ونهبهم، ألهذه الدرجة بلغ الاستهتار بأرواح الناس، إن هذه الأعمال البشعة لا تتناسب والرقي الذي حققته الكويت في عهدكم الزاهر

مهرجان الشويخ المصغر

في الحلقة السادسة من كتاب الكويت من الإمارة إلى الدولة يواصل الدكتور أحمد الخطيب سرد ذكرياته، خاصة بعد ما ترتب على أحداث المظاهرات، وكيفية تعامل رجال الأمن (الفداوية) آنذاك معها، حيث أقيم مهرجان خطابي في إحدى قاعات ثانوية الشويخ. كذلك يعرض الدكتور قصة الاضراب ومواجهة قوات الأمن والشرطة، وكيف أتاهم الشيخ سعد العبدالله والشيخ عبدالله الجابر والشيخ مبارك العبدالله الجابر، وطلبوا منهم فض الاضراب والتظاهرة، ووعدهم عبدالله الجابر بانه سيذهب إلى جزيرة فيلكا لإبلاغ الشيخ عبدالله السالم حيث حضر، وقابلهم وتفهم مطالبهم.

ويوضح الدكتور في ذلك اللقاء أن الشيخ عبدالله السالم قد وافق على جميع مطالبهم باستثناء مطلب وقف امدادات النفط إلى الانكليز لحساسية الأمر وخطورة تداعياته، وحرصاً على الحفاظ على هيبته حاكماً للبلاد، كما يروي الدكتور الخطيب قصة استقالة جاسم القطامي من الشرطة حيث كان يشغل منصب المدير العام للشرطة، ويعرض نص الاستقالة التي رفعها القطامي وأسماء الضباط الذين شاركوه، وقدموا استقالاتهم إثر المواجهات التي تمتد بين الشرطة والأمن والمتظاهرين.

ويتناول في هذه الحلقة عرض بعض الرسائل التي رفعوها إلى الشيخ عبدالله السالم. ومساهمته مع أفراد العائلة في التبرع لإعمار بورسعيد إثر العدوان الثلاثي، كما يروي حكاية تأسيس الرابطة الكويتية.

إثر تلك الأحداث الدامية التي عرضناها في حلقة الأمس نظمنا مهرجاناً في إحدى قاعات ثانوية الشويخ حضره كل من عبدالله المبارك وعبدالله الجابر، وألقيت فيه كلمة حماسية إشادة

بالمظاهرات المنددة بالعدوان الثلاثي ومنددة بالإجراءات القمعية التي تعرض لها المتظاهرون من قوى الأمن مما شكل استفزازاً لعبدالله المبارك، فمد يده إلى مسدسه الموجود في جيبه ليطلق النار عليّ فأمسك عبدالله الجابر يده، ويبدو أنه أفهمه خطورة تصرّفه فأعاد المسدس إلى جيبه، أو أنها كانت تمثيلية مثلما حدث معي في الأمن العام سابقاً، ولكونهما في الصف الأول من القاعة فلم ينتبه الحاضرون لما حصل. وأكملت كلمتي وانتهى المهرجان بسلام.

وجاءت كلمتي التي استفزت عبدالله المبارك كما يلي:

هذا الإضراب الرائع الشامل الذي عمّ الكويت، وهذا الحشد الهائل الذي أتى ليشهد هذا المهرجان، هذه كلها أشياء نعتز بها نحن في الكويت ونفخر بها، لأنها دليل الوعي الصادق، دليل الإرادة الحية التي صممت على الحياة حياة حرة كريمة. هذه الحوادث أدخلتنا باب التاريخ الواسع لأننا برهنا على أننا ارتفعنا في تفكيرنا وتصرفاتنا على رغباتنا الشخصية الأنانية الخاصة، وأصبحنا نتصرف كعرب واعين يفكرون بمصلحة أمتهم ويعملون لعزتها وسعادتها.إنه، وأيم الحق، فخر لنا جميعاً أن ندخل في صميم معركة العرب، معركتنا نحن في سبيل الوحدة والحرية، هذه المعركة التي تخوضها الأمة العربية بملايين أبنائها من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، لك أن تفخر أيها الشعب، لك أن تفخر وحدك، فلقد دللت على وعيك وإخلاصك واستعدادك للتضحية والبذل،

فقمت بحملات للتبرع ناجحات، فساهمت بتسليح جيشك في مصر وجيشك في سورية وحرسك الوطني في الأردن، وأمددت إخوانك في المغرب ثم في الجزائر، وأعلنت عن شعورك بقوة وحزم أن القناة لك أنت وحدك يوم أن أضربت وتظاهرت وعمّدت جهادك بالدم يوم ١٦ آب الماضي. كل هذه الأعمال المجيدة قمت بها أنت وحدك أنت الأعزل، الأعزل إلا من سلاح الحق والإيمان. وسوف تسير أيها الشعب من نصر إلى نصر حتى يتم لأمتك العربية المجيدة ما تصبو إليه من وحدة وتحرر وثأر من أعدائنا الصهاينة.

وبالطبع كان من الممكن أن تقدم أكثر من هذا، وسوف تقدم أكثر من هذا عندما تتحرك ملايينك المجمدة فتنطلق هذه الملايين بدعم نضال العرب ودعم اقتصاد العرب.

قمنا بتنظيم حملة لجمع التبرعات للمتضررين من أعمال الشغب التي سببها نزول فداوية الأمن العام إلى الأسواق من السطو على المحلات التجارية المضربة وغير المضربة، القريبة من مواقع الإضراب والبعيدة، كذلك سرقة الناس المتظاهرين وغير المشتركين في المظاهرات.

كان التجاوب رائعاً شمل كل قطاعات الشعب تجاراً وغير تجار، ولعلها المرة الأولى التي يساهم فيها الشعب في تخفيف الخسائر التي حلت بالمتضررين من جراء إجرام السلطات الرسمية.

وفيما يلي كشف بأسماء بعض المتبرعين من رجالات أهل الكويت البررة لمصابي الحوادث، وهو ما يظهر تضامن جميع فئات الشعب الكويتي.

الاسم القيمة بالروبية

يوسف الحميضي ٢٠٠٠

مرزوق بودي ١٠٠٠

عبدالمحسن الخرافي ١٠٠٠

مشاري الصبيح ٥٠٠

أحمد النصف وإخوانه ٥٠٠

أحمد وحمود الخالد ٥٠٠

السيد علي السيد سليمان ١٠٠٠

عبدالعزيز الحميضي ٥٠٠

جاسم الثنيان ٣٠٠

حمد الفارس ٣٠٠

فهد الخالد وإخوانه ٣٠٠

أحمد الفهد ٥٠٠

فهد المرزوق ١٠٠٠

عبدالعزيز الزاحم ١٠٠٠

حمد المشاري ١٠٠٠

عبدالله الصالح الفلاح ٣٠٠

سعود عبدالرزاق ٥٠٠

عبدالعزيز أحمد البحر وإخوانه ١٥٠٠

عبدالرحمن البحر ١٠٠٠

بو رميح ٣٠٠

جاسم شاهين الغانم ٤٠٠

أحمد المرزوق ٢٠٠

أحمد الحميضي ٢٠٠

راشد الهارون ٥٠

عبدالله المزيد ٥٠

عبدالعزيز المزيني ٣٠٠

حمود سليمان ١٠٠

عبدالعزيز العلي المطوع ١٥٠٠

أحمد بزيع ١٥٠

محمد عبدالواحد ٥٠

دخيل الجسار ١٠٠٠

خالد الحمد وإخوانه ٢٠٠٠

يعقوب الحمد ٥٠٠

يوسف إبراهيم الغانم ٥٠٠

علي قبازرد ١٠٠

فيصل الصالح ١٠٠

الزامل والعبدلي ٥٠٠

محمد البسام ٣٠٠

عبدالرحيم العوضي ٥٠٠

يعقوب جاسم الشاهين ٢٠٠

فهد السلطان ١٠٠٠

فليج العلي ٣٠٠

عبدالعزيز إبراهيم الدلال ٣٠٠

الشيخ يوسف بن عيسى وإخوانه ٤٠٠

بدر سليمان ٥٠٠

عبدالعزيز الفليج ١٠٠

عبدالعزيز مدوه ١٠٠

يوسف النفيسي ١٠٠

سعود النفيسي ١٠٠

ناصر العبدالحميد ١٠٠

فهد عبدالعزيز المرزوق ١٠٠

جاسم خالد المرزوق ١٠٠

خضير المشعان ١٠٠

حبيب جوهر ١٠٠

عبدالله محمد هادي العوضي ١٠٠٠

خالد الفليج ١٠٠

محمد ملا حسين ١٠٠

محمد أحمد العوضي ٥٠

عبدالرحمن المعجل ١٠٠

علي الحسن وإخوانه ١٠٠

أحمد الرشيد وإخوانه ١٥٠

حمد المرزوق ٣٠٠

محمد الحمود الشايع ٢٠٠٠

محمد الخالد الزيد ٥٠٠

فهد الفليج وإخوانه ٢٠٠٠

فليج العلي ٢٠٠

بدر الطخيم ٥٠

محمد الداود المرزوق وإخوانه ٥٠٠

رسالة أخرى إلى الشيخ عبدالله السالم

حضرة صاحب السمو أمير البلاد المعظم،

تحية واحتراماً،

وبعد ،

إن ما دفعنا للكتابة لسموكم هو ما لمسناه فيكم من عزم أكيد على المحافظة على سلامة البلد ومصلحة أبناء هذا البلد، ولا بد لنا قبل البدء في هذه الرسالة من تسجيل شكر هذا الشعب وإعجابه لمواقفكم الوطنية الرائعة.

لقد علمنا يا صاحب السمو بأن شركة نفط الكويت قد دعت فئة قليلة من أبناء الشعب لتولي مهمة أخذ الوكالات للنقل البحري التي هي بحوزة الشركة.

والذي نخشاه أن الشركة تكون قد عمدت إلى ذلك لتفريق الصفوف وإحداث البلبلة بين أفراد هذا الشعب، ولا يستبعد كذلك أن تكون هذه محاولة لاستعانة أشخاص قد تكون تأمل تأييدهم لما قد ترتئيه من مشاريع ثانية.

إن هذه الخطوة قد أحدثت انقساماً بين أفراد الشعب لا تسمح ظروفنا الحالية بحدوثه، كما أنها أثارت علامات للاستفهام كثيرة عن تصرفاتها. وعلاوة على ذلك فهي تحاول أن تبعد هذا البلد عن مبدأ سارت عليه ووجدت فيه كل الخير، ألا وهو إشراك الجميع في التمتع بخيرات هذا البلد كما حصل عند إنشاء البنك الوطني وشركة السينما إذ أفسح المجال أمام جميع أبناء الشعب للمساهمة.

لهذا يا صاحب السمو فإننا جئنا برسالتنا هذه إليكم آملين أن تضعوا حداً لهذه الأعمال وتسدوا هذه الثغرة، فتصدروا أمركم السامي بإيقاف هذه المحاولة وإعلان تأييدكم لإنشاء شركة للبواخر أهلية يساهم فيها جميع أبناء الشعب وإعطائها الأولوية في نقل بترول الكويت.

كما أن هذه الشركة تستطيع أن تأخذ الوكالات التي هي بحيازة شركة النفط، إننا متأكدون يا صاحب السمو بأنكم لن تترددوا لحظة واحدة في اتخاذ جميع الإجراءات التي تعود بالخير لهذا البلد.

وتفضلوا سموكم بقبول فائق احترامنا وتقديرنا ،

لجنة الأندية

العدوان الثلاثي وتطور العمل الوطني

العدوان الثلاثي الذي قامت به كل من إسرائيل - بريطانيا - فرنسا على مصر إثر تأميمها لقناة السويس أثار مشاعر العرب جميعاً، لأنه كان اعتداء على العرب جميعاً، اعتداء على كرامتهم

وحقهم في حياة كريمة، فدعت لجنة الأندية للاجتماع واتخاذ الإجراءات الضرورية لدعم مصر بكل الوسائل الممكنة. ومن القرارات التي اتخذت تنظيم مظاهرة تأييد لمصر والتنديد بالعدوان. واتصلنا برئيس المعارف الشيخ عبدالله الجابر الصباح للسماح للطلبة بالمشاركة، فاتصل بعبدالله المبارك رئيس الأمن العام لأخذ موافقته، إلا أن عبدالله المبارك رفض السماح بذلك، وحاول معه مرة ثانية بإلحاح من اللجنة التي تفاوض عبدالله الجابر لكن دون جدوى. عندما رجع ممثلو الأندية بعد إخفاق وساطة عبدالله الجابر للسماح لنا بالتظاهر تأييداً لمصر ضد العدوان الثلاثي (بريطانيا - فرنسا - إسرائيل) أصيب الجميع بالإحباط كالعادة لكون الكويتيين بطبيعتهم مسالمين لا يحبذون التصعيد وتقوم فئة منهم بالتوسط لحل المشكلات، إلا أنني وقد تربيت في «العروة الوثقى» وشغلت موقعاً قيادياً فيها وفي تنظيم الشباب القومي بلبنان، وتعودت على عدم التردد في المجابهة والاستعداد الكامل للتضحية عندما يكون الموضوع مصيرياً، رأيت أن التراجع عن التظاهر عارٌ لا يمكن القبول به مهما كان الثمن، ووجدت الاستعداد الكامل عند الشباب المتجمهر في النادي الثقافي القومي لقبول التحدي، إذ لا يعقل أن نجبن ونتخاذل ونحن نرى إخواننا في مصر يضحون بأنفسهم في مواجهتهم عدواً أقدر منهم عسكرياً للدفاع عن كرامتهم وكرامة كل عربي، فاتخذنا قرارنا بالاستمرار في الدعوة للتجمهر والتظاهر في اليوم المحدد؛ لم نعتد على أخذ إذن من أحد عندما نقرر أن نقوم بعمل قومي ضروري.

وأعتقد أنه في ذلك اليوم تم اتخاذ قرار تاريخي بالنسبة إلى العمل الوطني والقومي في الكويت، وانتقل العمل السياسي من مرحلة إلى مرحلة جديدة ارتفع فيها سقف العمل السياسي، فولدت قيادة جديدة وأدخلت أساليب جديدة للعمل الوطني منها التجمهر والمهرجانات والإضراب والتظاهر والعرائض الشعبية وتوسيع القاعدة الشعبية وتنظيمها للتصدي لمهام التطور الديمقراطي بالطرق السلمية الذي من دونه لا يمكن أن تكون هناك تنمية حقيقية في أي مجتمع.

وقد قمنا كلجنة الأندية بتشكيل عدة لجان لقيادة العمل الجماهيري في مواجهة العدوان الثلاثي، وكان أبرز تلك اللجان هي «لجنة الإضراب» التي تولت مهمة قيادة حركة الإضراب والحرص على استمراريته. كذلك فقد قمنا بتوجيه نداءات إلى كافة التجار والمؤسسات التجارية نطالبهم فيها بمقاطعة البضائع الإنجليزية عادّين كل من لا يستجيب لنداء المقاطعة ذلك خائناً وعدواً للأمة العربية مثل:

«كل من لا يتعاون معنا نحن -الكويتيين العرب - بلصق هذا الإعلان على مخزنه فإنه لا يتعاون مع العرب كافة في كفاحهم ضد المستعمرين الإنجليز والفرنسيين، وإننا نعتبر هذا خيانة لهذا البلد الكويت. لذلك نرجو من أصحاب المخازن عدم التعامل مع الإنجليز والفرنسيين لا بيعاً ولا شراء».

وكذلك:

«أنت مدعو لإثبات وجودك في معركة العرب الكبرى ومشاركة إخوانك في مصر ضد قوى الاستعمار البريطاني الفرنسي المجرم... أيها العربي خيانة منك لا تغتفر أمام الله والتاريخ أن تقف مكتوف الأيدي وإخوانك في مصر يخوضون على خط النار معركة الدم... إن هذه الحرب ليست ضد مصر فحسب بل هي موجهة إليك بالكويت وإلى عروبتك... أيها العربي إننا ندعوك للإضراب العام... وأنت مدعو للاجتماع في مسجد السوق... لتنطلق مع مواطنيك الأحرار وتعلن رأيك كإنسان له الحق في الحياة الحرة الكريمة... عاشت الأمة العربية وعاشت وحدة نضال أبنائها الأحرار».

كان العدوان الثلاثي والتصدي له بعد خطوة التأميم نقطة انطلاق مهمة في تشكيل حركتنا ونهوضها واستقطابها لجماهير عريضة وتأثيرها في الحركة السياسية بعمومها.

«أيها الشعب الأبي... لا تشتر البضائع الإنجليزية والفرنسية، فإن كرامتك وشرفك يفرضان عليك ذلك، فكل روبية تدفعها هي رصاصة موجهة إلى صدور إخوانك العرب المجاهدين في ميدان الشرف».

كما حرصنا على توزيع شعارات لاصقة باللغتين العربية والإنجليزية تحث على مقاطعة دول العدوان مثل: «ممنوع دخول الإنجليز والفرنسيين» و»كل روبية تدفعها في شراء بضائع الإنجليز والفرنسيين خنجر في ظهر إخوانك العرب المجاهدين» و»لا تلطخ سمعتك وشرفك بشراء بضائع الإنجليز والفرنسيين» و»لا تشتروا الأقمشة الإنجليزية والفرنسية». وكان حرصنا على كتابة تلك الشعارات باللغتين العربية والإنجليزية هي لإيصال رسالة سريعة لا مواربة فيها إلى الإنجليز.

وقد قمنا في «لجنة الأندية الكويتية بتشكيل «لجنة المقاطعة» لقيادة حركة مقاطعة البضائع الإنجليزية والفرنسية التي أطلقت ضمن فعالياتها دعوة إلى عدم تفريغ البواخر البريطانية والفرنسية وشحنها أو تزويد طائراتها بالتموين اللازم. وقد كان نشاط (لجنة المقاطعة) فعالاً ومؤثراً إذ لم يتوقف الأمر عند توزيع النداءات ولصق الشعارات، بل حرصت اللجنة على عقد اجتماعات مع جميع مديري الإدارات الحكومية ودعوتهم إلى إلغاء الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الحكومة الكويتية مع المصالح الإنجليزية والتي كانت تقدر آنذاك بملايين الروبيات، ويشار إلى أنه كان من ضمن نجاحات تلك اللجنة أن استجابت دائرة المعارف بإلغائها عقداً بلغت قيمته مليون روبية.

فما كان من عبدالله المبارك إلا أن أصدر بياناً يحذر فيه من مغبة التجمع والتظاهر، ووقّعه أيضاً صباح السالم رئيس الشرطة. ولأول مرة يصدر قرار مشترك بين الأمن والشرطة بسبب التنافس والعداء بين الجهتين، وأخذت الإذاعة تذيع التحذير كل نصف ساعة ووضعت مصفّحات الجيش في مداخل الكويت.

استيقظت مبكراً ذلك اليوم لأتفقد الوضع، فوجدت أمي تصلّي كالعادة عندما تشعر أن هناك خطراً عليّ، وهي لا تناقش في الموضوع ولا تسألني إطلاقاً، إنما تصلّي وتدعو لي حتى أرجع إلى البيت، وهي كما يبدو قد تعودت على ذلك، حين كان والدها إبراهيم الخبيزي وزوجها محمد الخطيب يذهبان دائماً إلى مهمات خطيرة ولا تعرف هل يعودان أم لا، فليس لها إلا أن تصلي وتدعو لهما بالرجوع سالمين. غادرت البيت دون أن أكلمها.

الإضراب

ومررت بطريقي بالأسواق فإذا هي مضربة، ولكن لمّا وصلت إلى المسجد، وهو مقابل سوق التجار، وجدت أن معظم المحلات لم تضرب. وبدأت الجماهير تتدفق بالألوف إلى المكان، وتنظر بغضب إلى التجار الذين يقولون مستهزئين بأنني محمد البراك الثاني. كان محمد البراك - رحمه الله - من النشطاء القوميين الجريئين، وكان يجاهر بمطالبه الإصلاحية ويساند الطبقات الفقيرة في قضاياه ومنها إضراب سواقي التاكسي عندما منعوا من أخذ العائلات للنزهات البرية في الربيع، فألقت السلطات القبض عليه وتعرض للضرب الوحشي والإهانة، دون أن يجد من يتضامن معه وعدّوا ما كان يقوم به جنوناً (المقيم البريطاني في الخليج هو الذي تدخّل لوقف

هذه العقوبة البشعة والتي استمرت ثلاثة أيام)! عندها شعروا بالخطورة لغضب الجماهير الغفيرة فأغلقوا محلاتهم وانضموا إلى المضربين.

عندما حان الموعد توجهنا إلى دروازة عبدالرزاق في طريقنا إلى قصر دسمان، وقد علمت فيما بعد أن الشباب الذي كان يحيط بي كان مسلحاً ومستعداً للدفاع عني إذا اقتضت الضرورة، فحمدت الله على سلامة الجميع.

هنا جاء كل من عبدالله الجابر وسعد العبدالله ومبارك عبدالله الجابر رئيس الأركان وطلبوا وقف المظاهرة، فرفضت قائلاً: هؤلاء مواطنون أشراف وليسوا مخربين وحريصون على الأمن أكثر من قوات الأمن. فقالوا إن الأسطول البريطاني وصل السواحل الكويتية ونخشى أن تفلت الأمور فيتدخل الإنجليز. كان عبدالله السالم في جزيرة فيلكا. فقال عبدالله الجابر: سأذهب حالاً إلى عبدالله السالم وسيحضر لمقابلتكم. فقبلت العرض وشكرت المتظاهرين بعد أن أثبت الشعب قدرته على التحدي، وفعلاً جاء الشيخ عبدالله السالم وطلب مقابلتنا فذهبنا اليه، وقد لاحظنا ارتياحه لكل ما عملناه، ولما عددنا له مطالبنا كلها قال: أنا موافق معكم تماماً إلا في مطلب واحد من الأصلح تجنبه وهو قطع النفط عن الإنجليز لأهمية النفط لهم، فإذا أمرت أنا بذلك فإنهم سيكسرون كلمتي وعندها تروح هيبتي عندهم فيتجرأون على كسر هيبتي كل مرة، ولا أعتقد بأنكم ترضون بذلك. وأشار إليّ بأن نتصرف مثلما عملنا بالسابق، وفهمت الإشارة. أما بالنسبة إلى التبرعات لمصر فقد وافق عليها وقال: سوف أطلب من جميع الشيوخ التبرع، كذلك وافق على مقاطعة بضائع الدول المعتدية أيضاً، ووافق على التطوع. جمعنا ١٥.٥ مليون روبية تبرعات لإعمار بورسعيد، وافقت الهند على تحويل ١٥ مليوناً فقط بسبب قيود العملة.

أما عمال النفط فلم يكونوا بحاجة إلى من يطلب منهم الإضراب لوقف تصدير النفط، فقد كان الإضراب شاملاً مما أوقف صادرات النفط. وهكذا رفعنا الحرج عن عبدالله السالم بتوزيع الأدوار كما كنا قد عملنا في تأميم البريد.

استقالة جاسم القطامي من الشرطة

ولعل تداعيات قرار التظاهر انتصاراً وتأييداً وتضامناً مع إخوتنا في مصر وهم يتعرضون لعدوان ثلاثي بشع، لم تتوقف عند حد استنهاض الجماهير ورص صفوفها في اتجاه استنكار ذلك العدوان، ولكن الأثر العميق الذي جعل تلك التظاهرة حدثاً تاريخياً بحق هو تأثيرها واستقطابها لجهاز الأمن ورجال الشرطة، إذ لم يتقبلوا أن يقفوا في وجه الناس في وقت كان الشعار الذي رفعه مدير الشرطة آنذاك جاسم القطامي هو «الشرطة في خدمة الشعب»، فكيف تجتمع خدمة ذلك الشعب مع المطالبة بتفريقهم وضربهم في وقت لم تكن فيه مطالباتهم إلا مطالب وطنية. وهكذا قام مدير الشرطة جاسم القطامي بتقديم استقالته برسالة وجهها إلى رئيسه حينها الشيخ صباح السالم وهذا نصها:

«سعادة الرئيس، كان بودّي الاستمرار بعملي كمدير لشرطتكم الموقرة بيد أن اختلافي مع سعادتكم في مسائل جوهرية تتعلق بحرية الشعب وكرامته مع أنني لا أستطيع أن أحارب هذه الأفكار التي أنا شخصياً مؤمن بها، ومستعد للتضحية بالنفس والمال في سبيل استمرارها وبلوغ ما تصبو إليه. لهذا كله أرجو قبول استقالتي، والله يحفظكم. المدير العام للشرطة، جاسم القطامي».

وتضامنت مع جاسم القطامي في قراره الخطير كوكبة فاضلة من الضباط فقدمت استقالتها من الشرطة وهم: عبداللطيف البرجس وباقر خريبط وعبدالحميد الصانع وصالح المحمد وفاضل الجاسم ويوسف الشاهين وعبدالوهاب السيد عبدالمحسن الطبطبائي وعلي الحمود وعمر الفهد وعبدالعزيز البلوشي ومحمد اللهيب وصالح الدخيل وخليفة الرومي، فلم يكن من المعقول أن تقف الشرطة الكويتية مؤيدة للعدوان ومنتقمة ممن احتجوا على هذا العدوان السافر.

ولا شك أن الفعل والأثر الذي خلفته الاستقالة أعطيا دفعة قوية لتحركنا، فأين نجد رجال شرطة يقفون مع التحرك الشعبي بهذه الصورة.

هذه الأحداث: التظاهر والإضراب والمهرجان، كلها كانت بمبادرة من القوى القومية مما جعلها تحتل قيادة العمل الوطني في الكويت بجدارة.

وهكذا بدأت مرحلة جديدة في تاريخ العمل الوطني في الكويت، انتقلت فيها القيادة إلى الطبقة الجديدة من المثقفين من كل الطبقات، التجار الصغار والموظفين من عمال وحرفيين. وتجلت الوحدة الوطنية في أبهى حللها فشملت أبناء المدينة والقرى سنة وشيعة، وهذا في الحقيقة يمثل مرحلة من مراحل تطور الكويت. فبعد أن انتهى عصر الأسفار واللؤلؤ وجاءت فترة النفط حصل التغيير فكان الارتفاع بسقف أهداف العمل الوطني، وكذلك في أساليب العمل، واستلم الجيل الجديد مهمة الاضطلاع بتحقيق هذه الأهداف، وهذه سنّة الحياة.

الرابطة الكويتية

كنا طوال فترة الخمسينيات، نتحرك من خلال الأندية، وكانت لجنة الأندية تمثل شرائح متنوعة من الشعب الكويتي، إلا أنها لم تكن تضم التجار ولم تكن لهم واجهة تمثلهم، ومع أنه كان هناك تناغم كبير بيننا، إلا أنهم لم يكونوا في القيادة، فرأينا أن نسد هذه الفجوة كما ذكرت سابقاً ليكون هناك ترابط وثيق بين جميع فئات الشعب، فتألفت لجنة لهذا الغرض من :

١	جاسم القطامي	٤	خالد المسعود
٢	يعقوب الحميضي	٥	سليمان خالد المطوع
٣	عبدالعزيز أحمد العيسى	٦	د. أحمد الخطيب

وبعد اجتماعات عدة تقرر أن يسمى التجمع المزمع إقامته «الرابطة الكويتية» ودعوة ١٨ شخصاً من التجار المهتمين بالعمل السياسي لبحث الفكرة. وتم الاتفاق على أن يعقد الاجتماع الأول يوم الإثنين ١٩٥٨/٦/٢٣ الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر نادي الخريجين. ووجهت الدعوة إلى كل من :

١	يوسف إبراهيم الغانم	٧	أحمد الفوزان	١٣	سليمان خالد المطوع
٢	خالد الخرافي	٨	أحمد السرحان	١٤	يعقوب الحميضي
٣	عبدالرزاق خالد الزيد	٩	صالح الإبراهيم	١٥	جاسم القطامي
٤	الشيخ علي الجسار	١٠	أحمد الشايع	١٦	عبدالعزيز أحمد العيسى
٥	بدر السالم	١١	بدر يوسف بن عيسى	١٧	د. أحمد الخطيب
٦	دخيل الجسار	١٢	فهد السلطان		

وجرى بحث تمهيدي تقرر معه عقد اجتماع آخر في ديوانية فهد السلطان يوم الأربعاء الساعة الثامنة مساء ليكون الوقت مناسباً للجميع. وفي هذا الاجتماع تشكلت لجنة تأسيسية للدعوة إلى مؤتمر عام ضمّت كل من :

١	جاسم القطامي	٣	يعقوب الحميضي	٥	د.أحمد الخطيب
٢	يوسف إبراهيم الغانم	٤	الشيخ علي الجسار		

واجتمعت مساء يوم ٢/٧/١٩٥٨ في ديوانية الحميضي وعرض عليها البيان المنوي توجيهه إلى الشعب للتعريف بالرابطة وأهدافها والدعوة إلى المشاركة، وكذلك مسودة قانون الرابطة والترشيحات لعقد المؤتمر. وفي هذا الاجتماع أكد الحاضرون أنه من الضروري دعوة كبار التجار ممن عُرف عنهم اهتمامهم بالنشاط العام وهم :

١	عبدالعزيز الصقر	٣	عبدالعزيز الشايع	٥	محمد الخرافي
٢	يوسف الفليج	٤	سليمان المسلم	٦	عبداللطيف الثنيان
٧	حمد صالح الحميضي				

واجتمع هؤلاء صباح الخميس ٣/٧/١٩٥٨ وقرروا الموافقة على المساهمة معنا كمؤسسين وحضور الاجتماع المنوي عقده يوم السبت مساء.

وهكذا تشكلت الرابطة وأصدرت بيانها الأول تعلن فيه عن تشكيلها وأهدافها ودعوة المواطنين جميعهم دون استثناء للانضمام إلى الرابطة، وحددت الأماكن التالية للتسجيل :

النادي الأهلي	النادي الثقافي القومي	نادي الخريجين	نادي الخليج

وأصدرت الرابطة الكويتية البيان التالي:

من أول الواجبات الملقاة على عاتق المواطن الصالح هو خدمة بلده ومساعدتها، فلا يجوز أن تطغى المصالح الشخصية الفردية على مصلحة البلد.

إن الكويت اليوم، وهي مقبلة على نهضة شاملة لفي أشد الحاجة إلى مجهودات جميع أبنائها.

إن إيماننا بضرورة مساهمتنا في بناء نهضة بلدنا هو الذي دفعنا إلى إنشاء الرابطة الكويتية، التي أخذت على عاتقها دراسة مشاكل الكويت المهمة دراسة علمية منطقية هادئة بعيدة عن جو المشاحنات والإثارة والاستفزاز.

وهذه الدراسات العلمية لمشاكل البلد سوف توضع تحت تصرف المسؤولين، كما ستنشر على الرأي العام ليطلع عليها ويناقشها.

وإن باب الانضمام إلى هذه الرابطة الكويتية مفتوح أمام كل مواطن مخلص يرى من واجبه المساهمة في خدمة بلده.

إننا نأمل أن يلقى مجهودنا المتواضع هذا التأييد والتشجيع من المسؤولين والأهالي على السواء لنتمكن من أداء واجبنا نحو بلدنا. والله نسأل أن يوفقنا إلى ما فيه خير البلد.

وهكـــذا بـــدأت الرابـــطة الكويتـــية أعمالهـــا وفي تاريخ ١٩/١/١٩٥٨ أصدرت لجنة الدعاية للرابطة الكويتية نشـــرة للأعضـــاء تُبيِّن ما تم إنجازه.

بيان إلى الشعب الكريم:

يسر الرابطة الكويتية أن توجه هذه النشرة إلى جميع أعضائها ليكونوا على علم بالنشاط الذي بدأت به منذ تأسيسها حتى الآن.

أولاً: اللجان

كونت الرابطة منذ تأسيسها اللجان التالية:

لجنة الدعاية   لجنة الاتصال لجنة الدراسات

ولما كانت الرابطة تهدف إلى دراسة جميع المشكلات في الكويت ووضع الحلول المناسبة لكل مشكلة بعد دراسة وافية، فقد قامت لجنة الدراسات بوضع تقرير مفصل شامل لمشكلة مساكن ذوي الدخل المحدود، كما قد أوشكت على إتمام دراسة مشكلة الماء، كما أنها تدرس المشاكل الأخرى التي تقرر تقديم بحوث ودراسات شاملة لها.

ثانياً: مقر الرابطة:

ما زالت الرابطة تبحث عن مقر مناسب لها وبمجرد الحصول على مكان مناسب سوف تدعو الرابطة جميع الأعضاء لاجتماع للجمعية العمومية حيث يتم انتخاب الهيئة الإدارية.

حدثت بعض التغييرات بالنسبة إلى قبول الأعضاء الجدد، فقد ألغيت التزكية في الانتساب للرابطة، ومن هنا يتضح للشعب أن الرابطة ليست ملكاً لأفراد معدودين، بل إن كل مواطن له الحق في دخولها والمساهمة في خدمة وطنه. أما الاشتراك السنوي فسوف يدفع على قسطين خلال السنة قيمة كل قسط ٢٥ روبية اعتباراً من عام ١٩٥٩، هذا وسوف توالي الاتصال بالأعضاء في المستقبل.

والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا الوطن .

لجنة الدعاية للرابطة الكويتية

وأصدرت الرابطة بياناً قالت فيه:

نظراً لما تلقاه الرابطة من تشجيع وحماس بين المواطنين فقد قررت اللجنة الإدارية تعيين الأماكن التالية للتسجيل :

النادي الأهلي	النادي الثقافي القومي	نادي الخريجين	نادي الخليج

وبتاريخ ٢/٢/١٩٥٩ تم حل الرابطة الكويتية مع كل الهيئات الشعبية والأندية الرياضية بعد المهرجان الخطابي الشهير في ثانوية الشويخ بالاحتفال بالعيد الأول لمولد الجمهورية العربية المتحدة.

في الخمسينيات، شهدت الكويت انفتاحا ملحوظا أدت فيه الصحافة دورا بارزا، رغم محدوديتها وتواضع ظروف اصدارها، ويستعرض الدكتور احمد الخطيب في الحلقة السابعة من ذكرياته بعض المحطات والمواقف في الصحف الكويتية، كما ينشر الرسالة التي وجهها سكرتير عبدالله السالم، حاكم البلاد، الى رئيس دائرة المطبوعات والنشر، والتي يحذر فيها مما تقوم الصحف بنشره من انتقادات لدول صديقة وانعكاسات ذلك على علاقة الكويت بتلك الدول. كما ينشر ايضا في هذه الحلقة المقالة التي كتبها محمد مساعد الصالح في صحيفة الشعب كاملة بعد ايقاف صحيفة صدى الايمان، والتي يتناول فيها الظروف الرقابية والسلبيات التي تتعرض لها الصحافة. ويواصل الدكتور الخطيب سرد ذكرياته عن تاريخ الحركة العمالية واضراب عمال النفط، وكيف تعاطف معهم العمال الكويتيون العاملون في ميناء الفحيحيل، حيث قام ملا ياقوت بفك سفن النفط من المرسى وجعلها «تسمّر» في البحر. كذلك يعرض الدكتور في هذه الحلقة بدايات تأسيس النقابات والاتحادات العمالية ودورها في تلك المرحلة.

الصحافة الكويتية والحركة العمالية

بعد تولي عبدالله السالم الحكم عام ١٩٥٠ بدأت الصحافة المحلية بالعودة إلى الصدور وبشكل سريع ومتواصل، وتصدت هذه الصحف وهي صحف شهرية أو أسبوعية للمشكلات الداخلية والقضايا العربية بشكل حيوي ولافت للنظر على الرغم من القيود المفروضة عليها آنذاك. ففي البداية كانت الصحافة تابعة للأمن العام، أي تحت رقابة الشيخ عبدالله المبارك أو الشيخ عبدالله الأحمد الجابر أثناء غياب الأول، وفرضت الرقابة المسبقة على كل ما ينشر، وبعد إنشاء اللجنة التنفيذية العليا أصبحت الصحافة تابعة لإدارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وألغيت الرقابة المسبقة وطلب من الصحافة التي تصدر باسم الأندية والجمعيات آنذاك بأن يكون لها رئيس تحرير مسؤول، وبعدها اشترط بأن لا يكون رئيس التحرير موظفاً حكومياً مما أربك الصحافة وتسبب في تعطيل معظم الصحف لفترات طويلة. وبعد أحداث ثانوية الشويخ في فبراير ١٩٥٩ تم إغلاق جميع الصحف الكويتية وسحب امتيازها.

وعلى الرغم من قصر عمر الصحافة في فترة الخمسينيات والقيود والإجراءات المعرقلة لعملها فإنها أدّت دوراً مهماً في التوعية والتوجيه والمطالبة بالإصلاح.

وقد نشر محمد مساعد الصالح كلمة بليغة في جريدة «الشعب» عبّرت عن مأساة الصحافة في الكويت (انظر نصها).

غير أن الأرشيف الكويتي لم يقم بواجبه بالاحتفاظ بهذا التراث القيم مع الأسف الشديد، فلم أتمكن من الحصول على هذه الصحف كلها، وأذكر أنه في أوائل السبعينيات ذهبت إلى مكتبة وزارة الإعلام للاطلاع على هذه الصحف فوجدت بعضها إلا أنه مع الأسف الشديد كانت في وضع مزر. فكانت المواضيع المهمة منتزعة بمقص، إذ يبدو أن أحد الباحثين رأى أنه من الأسهل له أن يسرق هذه الصفحات بدل نسخها! كذلك فإن المكتبة المركزية لم تستطع أن تجمع إلا القليل من هذه الصحف، وقد علمت أن مركز أبحاث الدراسات الكويتية يحاول أن يجمع ما أمكن الحصول عليه من بعض الكويتيين الذين يحتفظون ببعض هذه الصحف.

بعد إغلاق «صدى الإيمان»، كما ذكر سابقاً، انتقل نشاطنا إلى جريدة «الفجر» التابعة لنادي الخريجين التي كان يرأس تحريرها يعقوب يوسف الحميضي، وكانت لي زاوية أسبوعية بعنوان «زاويتي» وبتوقيع اسم مستعار، واستمر الوضع كذلك حتى حصلت أحداث ثانوية الشويخ التي أدت إلى إغلاق جميع الأندية والصحف مما سيأتي ذكره.

المتصفح للصحف التي صدرت في الخمسينيات يجدها تنبض بالحيوية، فعلاوة على ما تفسحه من مجال مهم للأدب والشعر والرياضة فهي تقدم مادة دسمة لمعالجة القضايا الاجتماعية والتربوية والسياسية، فقد واكبت المسيرة المطالبة بالديمقراطية وأكدت أهمية الانتخاب ورفضت التعيين، كذلك طالبت بتوسيع القاعدة الانتخابية التي كانت محدودة جداً. وانتقدت الفساد الموجود والمحسوبية، ودعت إلى التوسع في التعليم وفي الخدمات الصحية والرعاية السكنية وأيدت تحرر المرأة وأبرزت نشاطات الفتيات الكويتيات المطالبات بذلك.

كذلك كان لقضايا التحرر حيز واسع في الصحافة المحلية، ودعت إلى التضامن ومساعدة حركات التحرير في المغرب العربي - مراكش - تونس - الجزائر، ودعم القضية الفلسطينية.

وكانت تنتقد بعض الحكومات العربية على سياسات تعدّها مضرة بالقضية القومية مما سبب إحراجاً للكويت، وهذا ما دعا عبدالله السالم إلى توجيه الرسالة التالية إلى الصحف.

وجّه سكرتير صاحب السمو الرسالة التالية إلى سعادة رئيس دائرة المطبوعات والنشر:

حضرة المكرم صاحب السعادة رئيس دائرة المطبوعات والنشر الموقر،

بعد تقديم وافر الاحترام،

أمرت أن أقدم لسعادتكم ملاحظة سموه على ما تكتبه جريدتا الشعب والفجر مما يخالف كل المخالفة لسياسة الود الأخوي التي رسمها سموه ويرغب باتباعها نحو جميع البلاد العربية الشقيقة بلا تمييز. ولا أكتمكم أن سموه لا ينظر بعين الرضى إلى ما تكتبه هاتان الجريدتان من تعليقات وحملات لا مسوغ لها. لأنه يرى أن الجميع إخوان، وأن ما يكدر صفو العلاقات بينهم لا يلبث أن يزول غداً وتبقى بغضاؤنا في صدور الموتورين مما لا يتفق ومصلحة البلاد والسمعة.

لهذا وبما أن أحداً منهم لم يتعرض لنا بسوء فإن من الواجب علينا أن نحافظ على التواد وأن لا نحشر أنفسنا فيما لا ينتج منه إلا البغضاء المضرة بمصلحتنا حاضراً ومستقبلاً. من أجل ذلك أرجو أن تتكرموا وتأمروا بإيقاف هذه الحملات بكل معنى الكلمة ولو أحوج الأمر إلى وقف صدور الجريدتين إلى إشعار آخر من سموه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

المخلص «أمين سر المجلس»

كل هذا التراث الضخم مما قامت به الصحافة الكويتية بحاجة إلى كتاب خاص يسجل دورها الرائع في تطوير الحياة السياسية على الرغم من المصاعب التي كانت تتعرض لها.

دور الحركة العمالية

لا يمكن أن يغفل دور الحركة العمالية عند تأريخ النضال الديمقراطي الكويتي في النصف الثاني من القرن الماضي، بل لا بد من تسجيل أن العمال أول من بدأ التحرك الشعبي بعد ضرب تجربة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ ، وبرزت منهم قيادات وطنية لامعة دخلت مجالس الأمة المختلفة وأدت دوراً بارزاً في تدعيم الديمقراطية وتحقيق المكاسب العمالية الكبيرة. وكانت شركة نفط الكويت هي مكان أول تجمع عمالي كبير نسبياً في الكويت بعد أن ضربت تجارة اللؤلؤ واضمحل دور السفن الشراعية بعد الحرب العالمية الأولى بسبب منافسة السفن التجارية البخارية الكبيرة، مما دفع بكثير من العاملين في هذين القطاعين للتوجه إلى العمل الحكومي المحدود آنذاك والعمل في شركة نفط الكويت، وكانت وقتها شركة بريطانية أمريكية بإدارة بريطانية.

في البداية وكعملية تجميلية سعت حكومة الحماية البريطانية بعد دورها في إجهاض تجربة المجلس التشريعي عام ١٩٣٩ أن تنفذ أحد بنود اتفاقية النفط التي تلزم الشركة إرسال بعثات إلى الخارج على حسابها، فأرسلت مجموعة قليلة من الكويتيين إلى البحرين للتدرب على الأعمال الفنية كالنجارة والحدادة وغيرها للعمل بالشركة بعد تخرجهم، فكانت المجموعة الأولى مؤلفة من عقاب الخطيب وخالد الغربللي اللَّذين التحقا بالعمل بالشركة عام ١٩٤٢. بعد تخرجهما تبعتهم مجموعة ثانية من شيخان الفارسي وأحمد العامر ومجموعة ثالثة من بدر الحداد ومحمد صالح ماتقي، إلا أن عمل هؤلاء لم يستمر بالشركة بسبب مضايقات المسؤولين الإنجليز لهم. فأول من قدم استقالته عقاب الخطيب عام ١٩٤٣ ثم تبعه الآخرون، لكن الشركة رفضت الاستقالة وألزمتهم العمل حسب شروط تدريسهم، وأيدها بذلك المسؤولون الكويتيون في الشركة، إلا أن تدخل عبدالله المبارك أنهى هذه المشكلة وأعطاهم الحق بأن يستقيلوا متى شاؤوا.

هذا التحرك كان محدوداً وانتهى بسلام. أما التحرك الثاني وكان الأوسع والأشمل فقد حدث عام ١٩٥٢ عندما ازداد عدد العمال الكويتيين في الشركة وشعروا بالغبن في المعاملة إذ يتلقى العمال الأجانب مزايا أفضل.

وكانت أول خطوة قاموا بها هي تأسيسهم لجمعية تعاونية يدفع العضو اشتراكاً شهرياً قدره روبية واحدة ، فقاموا بفتح بقالة ومخبز، وكانت الأرباح توزع على المشتركين. ويبدو أن غالبية العمال انضمت إلى هذه الجمعية.

وبرزت مجموعة قيادية تدير العمل عرف منها كل من :

١	عاشور عيسى	٥	فهد عطية الخشتي
٢	سعود بن فارس	٦	محمد عبدالجليل
٣	مساعد عبدالجليل	٧	خالد الرومي
٤	صالح جوهر	٨	محمد السقاف

وآخرين لم أحصل على أسمائهم.

وكانت الخطوة الأولى هي العمل على المطالبة بمساواتهم بالعمال الأجانب من حيث:

١ - الراتب، إذ كان الكويتي يتقاضى نصف الراتب الذي يتقاضاه الأجنبي.

٢ - سكن مناسب بدلاً من بيوت الصفيح الصدئة الحارة التي يقيمون فيها فيما يسمى قرية العرب Arab Village.

٣ - إقامة مطعم خاص بهم.

إضراب النفط

اتصلوا بالمسؤولين في الشركة وطلبوا مساواتهم بالعمال الآخرين، فرفضت الشركة مطالبهم قائلة إن الكويتيين هم عمال عاديون أما الأجانب فهم عمال حرفيون «Artisan». وبعد شهرين من المفاوضات الشاملة قرروا الإضراب ولكنهم قبل الإضراب اتصلوا بالمسؤولين، فذهب عاشور إلى عبدالله السالم الذي نصحه بعدم الاضراب لأنهم سيتعرضون للفصل، أما فهد السالم فقد تعاطف معهم وقال: اعتبروني واحداً منكم ودعاهم إلى الغداء معه في السالمية، وعرض عليهم أراضي في السالمية ليستثمروها، وكان رئيساً للبلدية آنذاك، تفادياً لحدوث مشكلات بينه وبين الإنجليز والمسؤولين الأمنيين في الكويت (عبدالله المبارك) إلا أنهم وجدوا أن هذا العرض لا يفيدهم وقرروا الإضراب وكان شاملاً، وتضامن معهم العمال الكويتيون العاملون في ميناء الفحيحيل وعلى رأسهم ملا ياقوت الذي قام بفك سفن النفط من المرسى وجعلها «تسمر» في البحر.

وهنا تدخلت قوات الأمن وفرقت المتجمهرين واختفى قياديو الإضراب واعتُقل منهم عاشور عيسى ومحمد السقاف. ولا يمكن عدّ الإضراب فاشلاً فقد تم تحسين أوضاع العمال بعدها.

انضم الكثيرون من هؤلاء العمال وغيرهم إلى جمعية الإرشاد الإسلامية، واجهة حركة الإخوان المسلمين، لأنها كانت الجمعية السياسية الوحيدة المصرح بها في الكويت، وكانت الملجأ لكل النشطاء الكويتيين.

كلفت الجمعية عاشور عيسى بترتيب اجتماع للعمال في الأحمدي يتكلم فيه بعض المتحدثين من الجمعية، وتم الاتصال بالعمال وإعداد مكان التجمع إلا أن قوات الأمن طوقت المكان ومنعت العمال من الحضور، وألقي القبض على عاشور عيسى وساقوه إلى الأمن العام عند عبدالله المبارك حيث تم جلده بوحشية أودع بعدها في السجن. وأمام رفض الجمعية الدفاع عن أعضائها كما اتضح في اجتماع حاشد لأعضاء الجمعية طالب الحاضرون بالتدخل لنصرة إخوانهم من العمال المعتقلين والمطاردين، إلا أن المسؤولين في الجمعية آنذاك أمروا بفضّ الاجتماع وعدم اتخاذ أي إجراء يثير الحكومة أو الإنجليز، مما أدى إلى استقالة الكويتيين من العناصر الوطنية النشيطة منها، وهو ما أضعف الجمعية وهمّش دورها في الساحة الكويتية.

وأمام هذه التطورات وازدياد الوعي كان من الطبيعي أن يبادر العمال إلى التحرك بوسائل أخرى، فبعد فترة قام طلبة الكلية الصناعية بالتحرك من أجل إقامة ناد يجمعهم، وتقدموا بطلب إلى إدارة الشؤون الاجتماعية التي يترأسها الشيخ صباح الأحمد وكان حمد الرجيب مديراً للشؤون آنذاك، فتمت موافقة الشؤون على تأسيس ناد باسم «المركز الثقافي العمالي» عام ١٩٥٦، وتلقى العمال المساعدة والدعم من قيادات دائرة الشؤون كالسيد راشد إدريس الوكيل المساعد للشؤون وعبدالمحسن العون وطه مذكور الخبير العمالي بالوزارة، وأصدروا مجلة «العامل» وترأس تحريرها طه مذكور.

كذلك أنشأوا لجنة أسموها «فرقة الجوالة» قامت بترتيب الرحلات للأعضاء وإقامة الندوات التثقيفية وبعض الأعمال الخيرية.

بيان جابر الأحمد:

بتاريخ ١٥/٩/١٩٥٨ فاجأ الشيخ جابر الأحمد، الذي كان يشغل منصب مدير الأمن في الأحمدي، شركة النفط بإصدار إعلان يلزم الشركة تلبية مطالب عمالية كثيرة. وحسب الوثائق البريطانية فإن ذلك أحدث انزعاجاً شديداً للقنصل البريطاني الذي استغرب هذا الأسلوب العلني (انظر نص الاعلان).

وأعتقد أن ذلك كان تجاوباً مع مطالب العمال.

التحرك العمالي

في عام ١٩٦١ تقدم العمال بطلب إلى الحكومة لإنشاء اتحاد عام للعمال إلا أن الطلب تم رفضه في ذلك الوقت.

في هذه الفترة رأى بعض العمال الاتصال بحركة القوميين العرب لما لها من ثقل في الساحة الكويتية لمساعدتهم على تحقيق طموحاتهم في إنشاء الاتحاد، فاتصلوا بسامي المنيس الذي كان في ذلك الوقت مديراً لمكتب سياحي وصار هذا المكتب مقراً لتجمع العمال بعد أن وجدوا من سامي المنيس كل تشجيع ومساعدة. ولتسهيل عملهم بعد تنامي عددهم قاموا بتشكيل لجنتين واحدة لعمال الحكومة والأخرى لعمال النفط. وكانت لجنة عمال الحكومة تتألف من :

أحمد سعيد الأصبحي	حسين اليوحة	حسين صقر
عبدالكريم المكيمي	علي صاحب	خلف بلال
محمد سيف الرويس	بدر القلاف	عبدالرحمن حسين

أما لجنة عمال النفط فتتألف من:

حسن فلاح	ناشي السعد	عجنان قبلان
ضيف الله فلاح	راشد السيف	

وكان من أولى مهمات العناصر الوطنية في مجلس الأمة الكويتي إصدار قانون العمل في القطاع الأهلي الذي يضمن ويحسن أوضاع العمال، ويعطيهم الحق في تكوين نقابات لهم واتحاد عام. وتم إقرار هذا القانون عام ١٩٦٤ ، فقدم العمال طلباً للترخيص لهم بتشكيل الاتحاد العام، إلا أن وزارة الداخلية ماطلت في إعطاء المتقدمين شهادة حسن السير والسلوك، فما كان من العمال إلا أن أرسلوا وفداً لمقابلة الشيخ عبدالله السالم الذي رحب بهم وطلب من وزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله بإنهاء معاملاتهم بسرعة، وهكذا كان على الرغم من غضب سعد العبدالله عليهم لأنهم اشتكوا عليه عند عبدالله السالم.

وفي ١٥/١/١٩٦٥ تم إشهار أول نقابتين ، الصحة والبلدية، وكان أول تحرك عمالي منظم هو إعلان سواقي سيارات الإسعاف في الصحة عن عزمهم الإضراب بعد تلكؤ الوزارة في تحسين أوضاعهم، فتدخّل قادة العمال آنذاك وجمعوا السواقين بمدير الصحة وقتها سعد الناهض وحلت جميع مشكلاتهم.

هذا الإنجاز رفع معنويات العمال وحفزهم على الإسراع في الانضمام إلى النقابات.

احتضن نادي الاستقلال الذي كان سامي المنيس رئيساً له، نشاط العمال فأصبح لهم مقراً. وقد شكل هؤلاء الأعضاء لجنة للإعداد لقيام الاتحاد العام لعمال الكويت مكونة من :

حسين اليوحة - البلدية	عبدالرحمن حسين - التربية والتعليم	ناصر العريفي - المالية
عبدالله ناصر - الأشغال	حسين صقر - الصحة	

وفي يوم الخميس ١/٤/ ١٩٦٥ عقد الاجتماع التأسيسي لقيام الاتحاد وتم انتخاب المجلس التنفيذي على النحو التالي :

١	حسين صقر - رئيساً	٨	علي العتيبي عضواً
٢	حسين اليوحة - نائباً للرئيس	٩	صالح الجيران عضواً
٣	عبدالكريم المكيمي- سكرتيراً عاماً	١٠	عبدالله الخريف عضواً
٤	عبدالله ناصر - أمين الصندوق	١١	صالح منصور عضواً
٥	ناصر العريفي عضواًَ	١٢	خلف بلال عضواً
٦	معتوق الوائل عضواً	١٣	بدر عمران عضواً
٧	محمد الرويس عضواً		

وفي ١٢/١١/١٩٦٥ تشكل اتحاد عمال البترول من كل من:

١	حسن فلاح رئيس نقابة عمال شركة نفط الكويت
٣	لافي خلف اللافي رئيس نقابة عمال شركة الزيت العربية
٣	ناصر سعد العريفي شركة الزيت الأمريكية المستقلة

وفي تاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٥ تشكل الاتحاد العام لعمال الكويت وتم انتخاب التالية أسماؤهم لأول مجلس تنفيذي:

١	حسين صقر رئيساً	٨	ناصر سعد العريفي عضواً
٢	حسين اليوحة نائباً للرئيس	٩	يعقوب التورة عضواً
٣	جاسم التورة سكرتيراً عاماً	١٠	محمد عبدالله العصيمي عضواً
٤	عبدالكريم المكيمي أميناً للصندوق	١١	صالح الجيران عضواً
٥	حسن فلاح عضواً	١٢	أحمد سعيد الأصبحي عضواً
٦	خلف لافي عضواً	١٣	عبدالله ناصر عضواً
٧	ضيف الله فلاح عضواً		

علاوة على دور الاتحاد المهم في تحسين أوضاع العمال وخصوصاً المكاسب التي تحققت في قانون العمل وكذلك دوره المهم في تحقيق المكاسب الديمقراطية والدفاع عنها، كان للقيادات العمالية الكويتية دور مميز في الأوساط العمالية العربية والدولية واحتلوا مكانة مميزة لما عُرف عنهم من حيادية موضوعية مما أهلهم لاحتلال مناصب عالية في هذه المؤسسات، فمثلاً انتخب رئيس الاتحاد العام ناصر الفرج رئيساً للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب عام ١٩٧٨، وانتخب السيد حسين صقر رئيساً لمنظمة العمل العربية التابعة لجامعة الدول العربية عام ١٩٨٤، كذلك انتخب السيد هايف عصام العجمي، الرئيس الأسبق للاتحاد العام لعمال الكويت، أميناً مساعداً لاتحاد العمال العرب عام ٢٠٠٤.

وقد ظهرت أهمية اتحاد العمال أثناء الاحتلال العراقي للكويت، فقد جند علاقاته الطيبة مع الاتحادات العربية والدولية لنصرة الحق الكويتي. وقد شهدت مكانة الاتحاد عند الدول الأوروبية عندما قدم رئيس الاتحاد هايف عصام العجمي إلى لندن أثناء الاحتلال ليرتب اجتماعاً للنقابات العمالية الأوروبية لنصرة الكويت، وقام اتحاد العمال البريطاني بدور مميز في مساعدة الأخ هايف عصام العجمي في إعداد الاجتماع وتمويله وإنجاحه، وقد كان لي الشرف أن دعيت كضيف لحضور هذا الاجتماع الذي ضم قيادات عمالية أوروبية فاعلة في مجتمعاتها لكون الكثيرين منهم أحزابهم في الحكم.

وقد آلمني أن المسؤولين في الطائف رفضوا تغطية التكاليف وقدموا مبلغاً زهيداً مع الأسف الشديد، ولولا دعم هذه النقابات ومساعدتها وخصوصاً البريطانية لما كان بالإمكان أن يعقد هذا الاجتماع التضامني المهم.

لا أستطيع أن أفصل بين نضالات عمال الكويت في سبيل المحافظة على المكتسبات الديمقراطية عن نضالات بقية الشعب الكويتي، لذلك فسوف تظهر الأحداث اللاحقة أهمية هذا التلاحم والدور البطولي الذي قدمه هؤلاء من أجل وطنهم في الجزء الثاني من هذه المذكرات.

جريدة الشعب (الكويتية)

محمد مساعد الصالح

«نشرت جريدة الشعب (الكويتية) كلمة أعلنت فيها أنها مضطرة آسفة لأن تحتجب عن قرائها وذلك لأنها لا تستطيع الصدور لأنها صدرت تحت ظل قانون، أما أن تصدر تحت ظل قانون ورقابة مسبقة فهذا شيء غريب! هذا ما نشرته جريدة الشعب وفي الواقع بالرغم من صغر حجم هذه الكلمة وإيجازها إلا أنها لاشك أثرت في كل من قرأها، حتى إنه لو كتب كلمة أكبر من هذه لما استطاع قارئ أن يواصل قراءتها... إنها كلمة مؤثرة ولا شك. كلمة تجعل القارئ يحاول أن يجد سبباً لاحتجاب «الشعب»، ويحاول أن يستعرض المقالات التي نشرتها هذه الصحيفة منذ صدورها ولقد تابعت ما نشرته «الشعب» منذ صدورها فلم أجد إلا مقالات هادئة... وهادئة جداً... بل إني كنت أعيب على «الشعب» هدوءها... وكنت أعجب كيف تستطيع أن تحافظ على هذا الهدوء... كيف تستطيع أن تحافظ على هذا الطابع وكل ما حولها يجعل الإنسان يثور... فمشاكلنا كثيرة... ومجتمعنا فيه كثير من الشذوذ، وأوضاعنا إن لم تكن مقلوبة فهي قريبة من المقلوبة ومع ذلك كانت تصدر صحفنا هادئة جداً... وكانت تطالب بالحقوق بأسلوب رجاء ولو تكرمت ولو سمحت... بل إنه حتى كلمتها الأخيرة - كلمة الشعب - التي تعلن فيها اضطرارها إلى الاحتجاب لم تكن قاسية. فهي لم تهاجم دائرة المطبوعات... ولم تطالب بتعويض عن الخسائر التي تكبدها صاحبها من أجل أن تصدر الصحيفة... لم يطالب بكل هذا، وكان كريماً مع دائرة المطبوعات... ومع هذا وبالرغم من كل هذا فإن دائرة المطبوعات لا تريد أن تستمر صحفنا المحلية، فكان إيقاف صدور صدى الإيمان وقع مخالفاً للقانون... ثم كان تضييقها على صحفنا المحلية بالرغم من أن القانون لا يسمح لها بذلك... وبعد لا أعرف إن كانت دائرة المطبوعات ستصر على فرض الرقابة السابقة أم أنها ستعدل عن قرارها... ومع ذلك فأنا أرجح الرأي الأول، رأي الإصرار لأنه لا يجوز أن تظهر صحيفة في الكويت تنافس «الكويت اليوم»... لذلك أكتب كلمتي لاعتقادي أنني إن لم أكتبها اليوم فسأكتبها غداً أو بعد غد. ولذلك فلا بأس أن أرثي صحفنا مقدماً... أرثيها وأنا آسف أن ألجأ إلى رثاء أحد لا أعرف إن كان سيعيش أو سيموت، وذلك لأن الخطر يهدده دائماً وسيظل يهدده دائماً وأبداً».

كانت البلاد تمر بأزمة مياه لتنامي احتياجاتها من المياه للزراعة والصناعة، وكلف الشيخ عبدالله السالم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بدعوة مجموعة من الشخصيات، وأخذ رأيهم في مشروع مد المياه من شط العرب إلى الكويت، أو ما عرف بمشروع اتفاقية أم قصر، في هذا الشأن يعرض الدكتور الخطيب تلك الخطوات، كما ينشر محضر المجلس الأعلى حول الأمر والبيان الذي أصدرته الأندية، وكيف اعتبره عبدالله مبارك رئيس الأمن تدخلاً في الشأن السياسي بينما هو بيان علمي.
ويتناول الدكتور أحمد الخطيب بعض الدسائس التي قادها بعض مسؤولي الأمن ضده، ومحاولة غرس الشقاق بين القوى الوطنية وآل الصباح من خلال إصدار بيانات مزورة منسوبة للقوى القومية تنتقد الأسرة.. وفي هذا الصدد يعرض الدكتور أكثر من واقعة، وكيف

نقلها إلى الشيخ عبدالله السالم عن طريق نصف اليوسف وردة فعل الشيخ عبدالله السالم الذي وعده بأن يعطيه نسخة من ملفه الأمني الذي لديه.

كما يتناول الدكتور أحمد الخطيب في الحلقة الثامنة قصة أول عريضة شعبية واسعة في تاريخ الكويت، والانتخابات الأولى التي طلب منه خالد العدساني وعبدالحميد الصانع عدم الترشيح، وكيف أعطاهم تعهداً بالاستقالة، وهو المجلس الذي لم يجتمع لأن المجلس الأعلى أصر على استقالة كل من جاسم القطامي، وعبدالرزاق الخالد أيضاً مما دفع باقي الأعضاء للاستقالة.

أزمة المياه... وتكوّن النظام السياسي في الخمسينيات

في هذه الفترة وبعد أن بدأت مرحلة إعمار البلد مع تدفق أموال النفط برزت مشكلة المياه في الكويت. جرت مفاوضات مع العراق أسفرت عن إعداد مشروع اتفاقية لجلب المياه من شط العرب ، مئة مليون غالون يومياً مقابل تأجير ميناء أم قصر الكويتي للعراق، وسميت الاتفاقية باتفاقية أم قصر، خلاصتها أن تستأجر الكويت الأراضي العراقية التي يمر بها أنبوب الماء بمبلغ دينار واحد سنوياً ولمدة ٩٩ عاماً، ويستأجر العراق ميناء أم قصر لمدة ٩٩ عاماً بدينار واحد سنوياً.

وكلف الشيخ عبدالله السالم الشيخ يوسف بن عيسى بدعوة مجموعة من الشخصيات الكويتية لأخذ رأيها في الاتفاقية. اجتمعت هذه المجموعة بمدرسة الصديق في منطقة أم صدة داخل مدينة الكويت وبحثوا الاتفاقية وكانت النتيجة أن صوتت الأغلبية لصالح الاتفاقية. بعدها اجتمع المجلس الأعلى وأصدر قراراً برفض الاتفاقية، وقرر بدلاً عنها التوسع في إنشاء محطات التقطير مدعياً أن تلك هي رغبة الشعب الكويتي، والغريب أنه لأول مرة يوقع الأعضاء في المجلس الأعلى على المحضر على غير عادة.

أما ما قيل بأن سبب رفض الاتفاقية كانت الشروط التي وضعها العراق، فقد نفى المسؤولون في بغداد أنهم وضعوا أية شروط على الاتفاقية، مما جعل المجلس الأعلى يراجع موقفه ويصدر قراراً بتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٦ يقول فيه:

«إن العرض الأخير الذي تقدم به العراق هو عرض مناسب بالنسبة إلى مصلحة الكويت وذلك إذا نفذ بحذافيره وضمن تنفيذه في المستقبل، أي بعد توقيع الاتفاقية ومباشرة تمديد الأنابيب بحيث يطمئن الجانب الكويتي إلى أنه لن يحصل فيما بعد وطول مدة الاتفاقية أي إخلال أو تعطيل من جانب العراق لأي بند من بنود الاتفاقية».

نص محضر اجتماع المجلس الأعلى

إن المجلس الأعلى قد اجتمع في يوم الثلاثاء الموافق ٣/١/ ١٩٥٦ لبحث مشروع ماء شط العرب، وبعد أن تناقش الأعضاء في الموضوع وقلبوه على جميع نواحيه، واستعرضوا الحالة الراهنة على ضوء حاجة الكويت للماء، وهل من الأفضل أن يسحب من شط العرب أو أن يستعاض عن ذلك بإنشاء عدد كاف من الكندنسرات تكفي وتؤمن حاجة البلد من الماء للشرب وللزراعة. ولقد رأى المجلس واقتنع اقتناعاً تاماً بإجماع آراء أعضائه أن الكندنسرات تفضل على شط العرب من وجوه كثيرة أهمها الناحية الاقتصادية، إذ إن التكاليف تقل عن نصف التكاليف في ماء شط العرب.

وعليه فإن المجلس إذ يقرر - في سبيل مصلحة البلد - تفضيل الكندنسرات فإنه يرى عدم تضييع الوقت. وإن الخطوات اللازمة يجب أن تتخذ في الحال لمباشرة العمل في المشروع للوصول إلى النتائج المطلوبة من أقصر الطرق، وبأسرع وقت مستطاع. إننا نؤمن إيماناً كبيراًً بسلامة وصحة هذا الرأي الذي انتهينا إليه وبأنه يتمشى مع مصلحة البلد الحقيقية، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، والله ولي التوفيق.

ومع ذلك فإن الاتفاقية لم يُعمل بها ودون أن يصدر أي توضيح لذلك.

وقد أشاع بعض الأعضاء ممن شاركوا في الاجتماع في مدرسة الصديق، وهم محسوبون على الحكومة، بأن الكويتيين المجتمعين رفضوا الاتفاقية خلافاً لما حصل حتى تلقي الحكومة اللوم على الكويتيين أمام العراق.

أمام هذا الوضع أصدرت لجنة الأندية (النادي الثقافي القومي، جمعية الخريجين ونادي المعلمين) بياناً علمياً مطولاً يتلخص في أن محطات التقطير لا يمكن أن تحل مشكلة المياه التي تحتاج إليها الكويت إذا أرادت أن تتوسع في الصناعة والزراعة، وأشارت إلى أن رأي الكويتيين يُعرف من خلال التمثيل الشعبي الحقيقي.

طبعنا البيان في دمشق ، لتعذر طبعه في الكويت، ووزعناه على نطاق واسع مما أثار حفيظة السلطات، وتم استدعاء الموقعين إلى الأمن العام، أنا عن النادي الثقافي القومي وخالد المسعود عن نادي المعلمين ومرزوق الغنيم عن جمعية الخريجين، فاستقبلنا عبدالله المبارك وهو يحمل البيان بيده مستغرباً تدخلنا في السياسة، فقلت له: هذا الموضوع عن الماء ولا فيه سياسة. فقال: لا، هذا بيان سياسي ولا يسمح لكم بالتدخل بالسياسة. وأنذرنا بعدم تكرار ذلك. قبل دخولنا عليه أسرّ لنا أحد الأصدقاء في الأمن (عبدالعزيز جعفر) بأن عليكم أن لا تستثيروه فقد أحضر الخيازرين (العصي) لجلدكم كعادته، فتجنبنا الرد عليه لتفادي هذا المصير.

بعد عشرين عاماً تقريباً أتيحت لي الفرصة أن أطّلع على محضر جلسات المجلس الأعلى وكانت مقتضبة جداً لكل جلسة. المحضر نصف صفحة من دفتر عادي وغير موقعة إلا الجلسة التي رفض فيها المجلس الأعلى اتفاقية أم قصر، فقد كانت أطول وموقعة من جميع أعضاء المجلس كي لا يقول واحد منهم - كما يبدو - في المستقبل إنه كان موافقاً على الاتفاقية.

وكان الشيخ عبدالله السالم قد أخبرني قبيل وفاته، أي بعد مضي عشر سنوات على الاتفاقية، بأنه لا يمكن أن يقبل بأية اتفاقية مع العراق بشأن المياه أو الكهرباء أو سكة حديد أو غيرها. هذا ما جعلني أفهم لماذا غيَّر المجلس الأعلى موقفه ولماذا لم يأخذ بآراء الكويتيين الذين أخذ مشورتهم، لأنه حاول أن يلقي المسؤولية عليهم!

وعند استعراض الأحداث في الكويت خلال نصف قرن أجد أن النظام ينجح دائماً في تحميل الشعب الكويتي مسؤولية أي قرار خطأ يسيء إلى سمعة الكويت، وآخرها قانون إعطاء المرأة حقوقها السياسية الذي أسقطه مجلس الأمة، وصار الشعب الكويتي «ممشة زفر» لهم كما يقول المثل.

وبهذه المناسبة لا بد من ذكر حادثة أخرى تؤكد دور زبانية النظام في توتير العلاقة.

بيننا وبين الصباح

فقد دخل عليَّ مرة في العيادة عربيان من المقيمين في الكويت ظننتهما مريضين، إلا أنهما أبرزا لي منشوراً والورقة الأصلية التي تستعمل في الستانسل لطبع الأوراق، والمنشور فيه شتيمة للصباح وتحريض واضح موقّع باسم الشباب القومي، وقالا إنهما يعملان مع أحد النافذين، وقد أجر لهما بيتاً خلف الفندق العصري الموجود قرب الصفاة وأعطاهما طابعة وهو يسلمهما مناشير يطلب طبعها وتوزيعها، وإنهما شعرا بالإثم للمساهمة في هذه الجريمة، وقالا بأن فحص الأصل من قبل خبير يؤكد أنه مطبوع في المطبعة التي عندنا لخلل في أحد الحروف.

وفي هذه الفترة كانت توزع في الكويت مناشير كثيرة في أوقات الأزمات حول الكثير من القضايا التي لا يمكن نشرها في الصحف، إلا أنها لم تكن في مثل هذا الإسفاف والوقاحة. ومع أن علاقتي بالشيخ سعد العبدالله كانت جيدة إلا أنني أعرف قدراته المتواضعة في معالجة هذه الأمور الخطيرة، كذلك فأنا أعلم جيداً أن القرار بيد الشيخ عبدالله السالم وحده.

شكرت الاثنين وأخذت المنشور الأصل وأعطيته للسيد نصف اليوسف وشرحت له الموضوع وطلبت منه أن ينقل ذلك إلى عبدالله السالم ليكون على بيّنة. وفعلاً قام بذلك وأخبرني عبدالله السالم بذلك قبل وفاته، ووعد أن يعطيني ملف الأمن الكامل الذي عنده بعد أن ذكر لي أنه يحتوي على بعض التقارير الحقيرة والاتهامات الخطيرة، ومنها اتهامي أنا وسمو الشيخ صباح الأحمد بالقيام بتحريض خروتشوف ، الزعيم السوفييتي الأسبق، على التعرض لعبدالله السالم أثناء وضع الحجر الأساس للسد العالي، مما أثار استغراب الجميع!

لماذا يهاجم ويشتم الشيخ عبدالله السالم بالذات من بين كل الحكام العرب، ولم أفهم كذلك حشر سمو الشيخ صباح الأحمد معي في هذه الجريمة المفتعلة.

التحرك السياسي (الخمسينيات وتكوّن النظام السياسي)

شهد عام ١٩٥٢ تطوراً نوعياً في الحياة السياسية في الكويت، فمنذ تولى الشيخ عبدالله السالم الحكم في عام ١٩٥٠ سعى إلى إجراء انتخابات للمجالس النوعية. ففي عام ١٩٥٢ دعا إلى انتخابات لأربعة مجالس تدير الشؤون المحلية للدولة، وهي المجالس البلدية والمعارف والصحة والأوقاف. وكلف عبدالله الجابر بالإشراف على تلك الانتخابات، فأعدت قائمة بأسماء الذين يحق لهم الانتخاب بإشراف عبدالله الجابر، ولم نكن نحن في السن التي تسمح لنا بترشيح أنفسنا فقمنا بدعم العناصر التي اعتقدنا أنها الأفضل. وكانت النتائج ممتازة على الرغم من أن الفئات الشعبية التي تمثل القاعدة لنا استُبعدت من المشاركة في عملية الانتخاب. كان الشيخ فهد السالم يرأس البلدية والصحة والشيخ عبدالله الجابر التربية والأوقاف، وبحكم منصبيهما أصبح كل منهما رئيساً للمجلس المنتخب.

عُرف الشيخ فهد السالم بتعامله غير اللائق مع أعضاء المجلس البلدي، وكان معرقلاً دائماً لعملهم، مما أحدث توتراً بينه وبين الأعضاء. فعلى سبيل المثال كان يجلس خارج قاعة الاجتماعات مع بعض المنتفعين متجاهلاً الاجتماع مما يشل جلسات المجلس.

وبعد انتهاء السنتين وهي عمر المجلس لاحظنا تردداً من الشيخ عبدالله السالم في دعوة الناخبين للانتخاب، لأنه كما يبدو رأى أن التجربة لم تنجح كما تمنى، فرأينا أن نشجعه على الاستمرار فوجّهنا إليه رسالة عبر جريدة «ملحق الإيمان» نطلب منه أن يوجه رسالة نصيحة إلى الناخبين بمناسبة قرب موعد الانتخاب.

ولما وردنا رده شفوياً قمنا بنشر الرد مغطين به الصفحة الأولى كلها تقريباً، وكتبنا الرد بماء الذهب للأهمية، وفعلاً دعا إلى الانتخابات، وقال لي الشيخ جابر العلي فيما بعد: أنتم ورطتم عبدالله السالم بالدعوة إلى الانتخابات لأنه كان متردداً.

إلا أن معركة انتخابات مجلس المعارف اتجهت اتجاهاً سلبياً، إذ برز اتجاه إقليمي معاد للتوجه القومي حسم المعركة لمصلحته، وأحدث تغييراً في قيادة المعارف وتوجهها، وقد اجتمعت عناصر مختلفة على الرغم من تناقضاتها لإحداث هذا التغيير.

العنصر الأول جاء نتيجة التنافس بين الفلسطينيين والمصريين، ففي البداية جاءت أول مجموعة من المعلمين من فلسطين بترشيح من المفتي أمين الحسيني وأخذت أعداد المعلمين الفلسطينيين في الازدياد، ثم جاء عبداللطيف الشملان واستنجد بالدكتور طه حسين لإرسال معلمين مصريين على نفقة مصر. ولما كان التوجه العام قومياً فقد عُيِّن درويش المقدادي مديراً عاماً للتعليم العام في الكويت، وكان المقدادي من المناضلين الفلسطينيين القوميين المعروفين وهو الذي ذهب إلى العراق بعد سقوط حكم الملك فيصل القومي في الشام وذهاب الملك فيصل إلى العراق ملكاً، وساهم في تعميق التثقيف القومي في التعليم بالعراق. ويجب ألاّ ننسى بأنه كان عضواً في الحزب العربي القومي السري، وارتباط بعض وجهاء الكويت بهذا الحزب كما سبق ذكره كان السبب في اختياره.

وبعد أن تزايد عدد المدرسين الفلسطينيين أصبح هناك تنافس بين المعلمين المصريين والفلسطينيين، والحقيقة أن هذا التنافس امتد إلى جميع إدارات الدولة، إلا أنه كان واضحاً في المعارف والصحة والأشغال العامة.

أما العنصر الثاني فقد تمثّل في الخلاف أو المنافسة بين الكويتيين وغير الكويتيين، وبالتحديد الفلسطينيين الذين كانوا أول من جاء إلى الكويت وخصوصاً بعد النكبة عام ١٩٤٨.

كانت مؤهلات الكويتيين بشكل عام أقل من مؤهلات الفلسطينيين، ففي البداية كان الكويتي عندما يتخرج من الثاني الثانوي - وهي آخر مرحلة تعليمية في الكويت - يذهب للعمل وهم قلة أما الآخرون فهم دون ذلك. فكان من الطبيعي أن لا يحصلوا على مواقع متقدمة في سلم الوظائف العامة - بالتربية وغيرها - لأن القادمين من الفلسطينيين في ذلك الوقت كانوا يحملون الشهادة الثانوية على الأقل أو مهارات فنية أخرى تؤهلهم لمراتب أعلى وبالتالي لراتب أكبر.

خلق ذلك إحساساً بالغبن عند زملائهم الكويتيين الذين كانوا يقولون: نحن أولى بثروة بلادنا.

وتمثل العنصر الثالث في إحساس بعض الشيعة في الكويت بأنهم مضطهدون لأسباب طائفية أو عرقية بلغت ذروتها عندما قام المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ بترحيل بعضهم بحجة الدفاع عن عروبة الكويت، فأصبحوا يخافون أشد الخوف من أي توجه قومي.

أما العنصر الرابع فقد نتج من تأثر بعض الخريجين الكويتيين بالأفكار اليسارية الموجودة داخل الجامعات المصرية والمعادية للفكر القومي.

خلاصة القول، أن هذه الأسباب مجتمعة يضاف إليها انتهازية البعض وجدناها التفّت حول شعار تكويت التعليم، واستطاعت أن تسيطر على مجلس المعارف. وكان أول قرار للمجلس هو استدعاء عبدالعزيز حسين الذي كان وقتها يدرس في إنجلترا وتعيينه مديراً للمعارف بدل درويش المقدادي الذي جمد كنائب للمدير. إلا أن ذلك لم يعمر طويلاً، فقد اصطدمت المجالس مجدداً بفهد السالم وقدمت استقالتها بما فيها مجلس المعارف عدا عضو واحد كان مكلفاً بشؤون الإدارة المالية رفض الاستقالة ليحتفظ بهذا المنصب. هنا شمرت القوى القومية داخل نادي المعلمين بقيادة خالد المسعود عن ساعدها وأطاحت هذا التيار ومجلس إدارة نادي المعلمين، وعاد النادي مجدداً إلى خطه القومي.

نعود إلى موضوع المجالس المنتخبة، فبعد ظهور النتائج عاودت هذه المجالس أداء واجبها، إلا أن فهد السالم تمادى في امتهان كرامة أعضاء المجلس البلدي، فتداعى أعضاء المجالس كلهم وقدموا استقالة جماعية ما عدا واحداً منهم (عضو مجلس المعارف الذي سبق ذكره).

حاول بعض أقطاب العائلة استدراج بعض الشخصيات للقبول بتعيينهم في بعض المجالس إلا أن الجميع رفضوا ذلك، ولم تنجح محاولات التوسط للمصالحة التي قام بها آخرون.

تدارسنا الوضع ووصلنا إلى اقتناع بأن هذه التجربة لن تنجح ما لم يبعد أفراد العائلة عنها وذلك من خلال أن يقوم الشيخ عبدالله السالم نفسه برعايتها، ووصلنا إلى الاقتناع بإيجاد مجلس واحد برئاسة الشيخ عبدالله السالم ليقوم بالإشراف على جميع مؤسسات الدولة، وقررنا إعداد عريضة يوقّع عليها الكويتيون وتُرفع إلى عبدالله السالم، وفعلاً أعددنا العريضة ورأينا أن نجاحها بين التجار يتوقف على موافقة الشيخ يوسف بن عيسى على التوقيع عليها أول واحد لما عُرف عنه من اعتدال في الرأي وباحترام الشيخ عبدالله السالم له. فذهبنا إليه (أنا وعبدالعزيز الأحمد العيسى وعبدالعزيز الفليج) وعرضنا عليه العريضة والأسباب الموجبة، وكم كانت فرحتنا كبيرة عندما وافق على العريضة ووقّع عليها. عندها ذهبنا إلى سوق التجار للحصول على تواقيعهم ووجدنا منهم حماسة منقطعة النظير، كذلك اتصلنا بكل قطاعات الشعب التي أقبلت متحمسة على التوقيع في مقرات بعض الأندية التي حددناها لجمع التواقيع، وكانت باعتقادي أول عريضة شعبية واسعة بتاريخ الكويت تطالب بالإصلاح.

وعندما انتهينا من التواقيع اتفقنا على كتابة رسالة إلى الشيخ عبدالله السالم مرفقة بالعريضة تذكر أهمية الاقتراح.

حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير البلاد المعظم،

تحية وإجلالاً،

قبل البدء بصلب الموضوع لا بد للإشارة إلى الجهود العظيمة المخلصة التي بذلها سموكم ولا تزالون تبذلونها في سبيل إسعاد هذا الشعب وقيادته إلى التقدم والعزة، ولا شك بأن التاريخ سيسجل هذه البادرة الجليلة منكم ألا وهي إدخالكم نظام الانتخاب إلى الكويت، سيسجلها التاريخ كأعظم حدث وقع لهذه الإمارة، وإن إقدامكم على هذا العمل الجليل لدليل ساطع على حبكم لشعبكم الوفي وبرهان أكيد على أخلاقكم الديمقراطية الصحيحة.

ولقد رأينا نحن وقد قمتم سموكم بهذه الخطوة التاريخية العظيمة أن نضم مجهودنا المتواضع إلى مجهودكم الكبير في جعل هذا المجهود يأتي بالفائدة المرجوة منه، ولقد برهن التاريخ بأن كل مشروع جليل لا بد وأن يصاب بهزات كثيرة وعقبات متعددة وتظهر عليه نواقص عدة سرعان ما تعمل الخبرة والتجربة ومر الأيام على إبعاد كل هذه الصعوبات ليظهر المشروع بحلته الجميلة وفائدته العظيمة، وهذا هو شأن الانتخابات عندنا بالرغم من بعض المشاكل التي وقعت - فإننا نؤمن كما آمن سموكم بأنها الطريقة المثلى لخدمة الكويت، وأن التجربة ومر الأيام لكفيلان على برهان ذلك هذا إذا عملنا دائماً وأبداً إلى دراسة الصعوبات القائمة وعملنا بإخلاص على تذليلها.

إننا إذ نستعرض أعمال هذه المجالس المتعددة نرى بأنها قامت بتوجيه سموكم بأعمال يمكننا جميعاً أن نفخر بها بالرغم من الصعوبات التي ألمّت بها، وأننا نرى أن الأسباب التي أدت إلى ضعف المجالس يمكن أن تلخص بما يلي:

أولاً: عدم الشمول في قوائم الانتخابات

إن القوائم الانتخابية التي أعدت كانت ناقصة فلم تشمل جميع الكويتيين بل اقتصرت على فئة معينة كانت ساهمت في بعض التبرعات لمشروعات وطنية، والصحيح هو أن يعمل على إيجاد دائرة إحصاء تقوم بتسجيل الكويتيين جميعاً وإعطاء حق التصويت لكل كويتي تعدى العشرين من عمره، وقد لا يكون هذا ممكناً بالنسبة للانتخابات القادمة لضيق الوقت ولكن من الممكن بذل جهد كبير للعمل على إيجاد قائمة تضم أكبر عدد من الكويتيين الذين لهم حق الانتخاب، فتعين لجنة من وجهاء البلد العارفين ليضع هؤلاء قائمة بالمنتخبين مستبعدين الأجانب، وما أكثرهم، ويشرفون على عملية الانتخاب، ولا شك بأن تعين لجنة ثانية لفرز الأصوات مما سيساعد في إبعاد كل أشكال وسوء تصرف أثناء الانتخاب.

ثانياً: حرمان الموظفين من العضوية في المجالس

في بلد ناشئ كالكويت تكون الكفاءات عادة محدودة وتشاء الصدف أن يجرف تيار الوظيفة كثيراً من الكفاءات هذا مما يسبب حرمان مجالسنا من كفاءات لا بأس بها، وإننا نرى من الأفضل أن تطعّم المجالس بهذه الكفاءات بعدم حرمان الموظفين حق العضوية في المجالس.

ثالثاً: حرمان العضو من الحصانة

لا يمكن للعضو أن يكون منتجاً ما لم يعطَ الحرية التامة في التعبير عن رأيه وشرح وجهة نظره أثناء المناقشات الدائرة في المجلس، دون أن يشعر العضو بأنه قد يناله الأذى من أية جهة كانت لسبب إبداء رأيه بصراحة تامة. وإننا نأمل منكم - يا صاحب السمو - أن تشملوا الأعضاء

جميعاً بحمايتكم لتحفظ كرامتهم أثناء أدائهم هذا الواجب الوطني، إذ لا يمكن أن يعمل الفرد وهو غير مطمئن لنتيجة أقواله.

رابعاً: افتقار المجالس إلى قوانين داخلية تحدد بوضوح صلاحيات كل من الرئيس والمدير والعضو أثناء المناقشات وأثناء التنفيذ. إن عدم تحديد هذه الصلاحيات تسبب المصادمات والتعدي على اختصاصات الغير. إن مما يؤدي إلى قوة المجالس وحسن سيرها أن تؤخذ القرارات بالأكثرية وينفذها المدير الذي يجب أن ينتخبه المجلس بكثرة الأصوات من خارج المجلس ولا يحق له التصويت لتكون محاسبته على إهماله وإقالته عند تقصيره ممكنة، إذ لا يجوز لمجلس منتخب أن يقيل عضواً انتخبه الشعب.

خامساً: التضارب في اختصاصات المجلس

إن هذه المجالس لا تعرف أحياناً حدود أعمالها فتجد التضارب بين أعمال البلدية والصحة والأشغال مثلاً. فمن الضروري أن تناط بالمجلس الإداري المشترك الذي سيأتي الكلام عنه أمر تحديد اختصاصات هذه المجالس. هذه بعض النواقص التي شعرنا بأنها موجودة في مجالسنا الحالية بعد تجربة سنتين وهذه هي الحلول الممكن اتباعها حسب اجتهادنا ومعرفتنا، ولسموكم الرأي الأخير.

وإن مما يساعد على بعث روح الاهتمام بمصلحة البلد بين أفراد الشعب هو جعل المجالس تنشر محاضر جلساتها ليطلع عليها الأهالي، كي يحس كل عضو أن هناك رأياً عاماً معقباً على أعماله متتبعاً لها فيخشى الله في سره ويخشى الناس في علانيته.

مجلس إداري مشترك

قبل أن نختم هذه الرسالة نود أن نتعرض إلى مشكلة هي في غاية الأهمية ألا وهي تنسيق أعمال الدوائر والمجالس جميعاً. إن من الحكمة أن يكون العمل منسجماً بين جميع الدوائر والمجالس، وحبذا لو انتخب لكل دائرة حكومية مجلس، إذ بتنسيق أعمال هذه الدوائر تعم الفائدة ويكون ذلك بأن ينتدب سبعة، كل مجلس دائرة من يمثلها، إلى مجلس موحد يجتمع دورياً ليناقش ويبحث في الأمور المهمة لهذه الدوائر، ويعمل على تنسيق أعمالها وتكون قراراته ملزمة لجميع الدوائر. إننا نرى من هذه الطريقة الحل العملي الوحيد لخلق النظام في الأعمال القائمة في الكويت وتنسيق المشاريع القادمة. وحتى يكون هذا المجلس الإداري المشترك الممثل لجميع دوائر الحكومة منتجاً نرى من الأفضل أن يترأس سموكم الاجتماعات الدورية لهذا المجلس المستحسن عقدها مرة كل شهر. إذ لا شك أن هذا المجلس سيستمد من إرشادكم ومؤازرتكم الحكمة والسرعة في العمل.

هذه هي آراؤنا المتواضعة نضعها تحت تصرّف سموّكم ونحن نعلم أنكم أحرص منا على مصلحة هذا البلد، وأنكم لن تدخروا وسعاً لمساعدة شعبكم الوفي.

وإن في إيجاد مجلس الإنشاء الحالي لدليل ساطع على ضرورة تنسيق أعمال المجالس والدوائر، غير أن وضع مجلس الإنشاء غير طبيعي إذ إنه يحوي خبراء وغير خبراء وطنيين وأجانب ولا شك بأن إيجاد المجلس الإداري المشترك سيجنبنا هذا الوضع غير السليم.

وتفضلوا يا صاحب السمو بقبول فائق الاحترام.

أخذت موعداً من الشيخ عبدالله السالم، وقبل الموعد اتفقت مع مرزوق الغنيم وخالد المسعود وعبدالعزيز حسين على أن نلتقي بمكتب خالد الزيد القريب من قصر السيف، وهو والد عبدالرزاق الذي كان من أبرز النشطاء في العمل القومي. عندما اجتمعنا طلب خالد الزيد أن يقرأ الرسالة فأعطيته إياها، فقرأها بتمعن واستحسنها، فذهبنا إلى الشيخ عبدالله السالم في الموعد المحدد وأعطيته الرسالة والعريضة فقرأها باهتمام بالغ، ثم أعاد قراءتها ثانية وأعجب بها وطلب مني أن أقدم له أعضاء الوفد، وهو مولع بمعرفة الأشخاص، آبائهم وأمهاتهم وأنسبائهم... الخ. ووعدنا خيراً، وكان لقاء مريحاً وإيجابياً وخرجنا منه مستبشرين بنجاح مهمتنا.

نص العريضة المقدمة إلى الشيخ عبدالله السالم ١٩٥٤

«نظراً للفترة الحرجة التي تجتازها الكويت الآن والارتباك العام الذي تعانيه البلد، ورغبة منا في التعاون مع صاحب السمو أمير البلاد للخروج من هذه الأزمة، نرى نحن الموقعين أدناه التقدم إلى صاحب السمو بطلب تشكيل مجلس واحد منتخب انتخاباً سليماً يقوم بمعاونة سموه في إدارة شؤون البلد».

وتمت الدعوة لاجتماع في مسجد السوق بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣ لانتخاب الهيئة التنفيذية الأهلية ولكن الاجتماع رُفِضَ الترخيص له.

وفوجئنا بعده بصدور مرسوم أميري بتاريخ ١٩٥٤/٧/١٩ بتعيين اللجنة التنفيذية العليا.

لم تستطع اللجنة التنفيذية العليا الاستمرار في العمل بسبب اصطدامها بالكبار من العائلة الذين كانوا يرأسون الدوائر الحكومية، وهم الشيخ عبدالله المبارك والشيخ فهد السالم اللذان رفضا التعاون معها مما اضطر أعضائها إلى تقديم استقالاتهم.

شكل الشيخ عبدالله السالم بعدها المجلس الأعلى وهو يضم كبار العائلة والصف الثاني أيضاً.

مرسوم تشكيل المجلس الأعلى:

حضرات الأولاد الأعزاء:

عبدالله الأحمد عبدالله المبارك

فهد السالم صباح السالم

مبارك الحمد جابر الأحمد

جابر العلي صباح الأحمد

سعد العبدالله خالد العبدالله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنكم تعلمون ولا شك ما طرأ على مصالح الحكومة من الاختلال وعدم الانتظام، وإن هذه الحالة لا ترضينا جميعاً وتستدعي معالجة سريعة، وإنني إذ وافقت وحبذت تشكيل مجلسكم إنما كان رائدي في ذلك الإصلاح وإزالة أسباب الاختلال، وعليه فإن كل أملي أن تكونوا عند حسن الظن وجديرين بحمل العبء الذي انتدبتم لحمله، ولن يتم ذلك لكم إلا بالتآزر والتكاتف وجعل هدفكم الوحيد منصبّاً على الإصلاح المنشود بدون النظر إلى أي شيء آخر، مع تحكيم العقل والتجرد عن العاطفة وأهواء النفوس. وإنني متأكد بأنكم إذا وضعتم ما ذكر نصب أعينكم وقدرتم ما هو مطلوب منكم كل التقدير فإن العاقبة ستكون محمودة بإذن الله.

اللهم إني بلغت.

الكويت في٦ ديسمبر ١٩٥٥

ويتضح من القراءة المتأنية لورقة الشيخ عبدالله السالم بشأن تأسيس المجلس الأعلى أمران: الأول يعني أنه ينتقد الأوضاع العامة ويحمّلهم المسؤولية عن ذلك؛ والأمر الثاني هو أنه يقول لهم إنني أعطيكم الفرصة الأخيرة للإصلاح وهو إنذار نهائي عندما يقول «اللهم إني بلغت». هذه كانت طبيعته في التعامل مع أسرة الصباح؛ يستشيرهم ويعطيهم الفرص لإصلاح أدائهم ويحميهم من انتقاد الناس لهم، لا بل يقف معهم ضد منتقديهم حتى إذا ما أثبتوا عجزهم عن الإصلاح واتخاذ القرار المطلوب تخطاهم متجاوباًً مع المطالب الشعبية.

المجلس المنتخب الذي لم يجتمع

بعد فترة زارني ثلاثة مرسلين من المجلس الأعلى هم يوسف الفليج وعبدالحميد الصانع وخالد العدساني وقالا لي إن المجلس الأعلى وافق على إجراء انتخابات لتكوين مجلس من (٦٥) عضواً لمساعدتهم على إدارة شؤون الدولة، إلا أنهم يشترطون أن لا تشترك أنت في الانتخابات. فقلت لهم: أنا موافق، المهم أن تجري الانتخابات ولست ساعياً إلى مناصب. قالوا: إذاً اكتب تعهداً بأنك لن ترشح نفسك للانتخابات وإذا نجحت تقدم استقالتك. فكتبت لهم هذا التعهد ووقعته. بعدها تمّت الدعوة إلى الانتخاب وجرت في المدرسة المباركية يوم الجمعة بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٨. ومع أنني لم أرشح نفسي ولم أقم بالاتصالات اللازمة فقد كانت النتيجة كما يلي:

يوسف الفليج	٣٩٧	عبدالعزيز الصقر	٣٧٠
بدر السالم	٣٦٠	حمد المشاري	٣٦٧
محمد الخرافي	٣٥٤	حمود الزيد	٣٥٢
سليمان البسام	٣٢٨	مشعان الخضير	٣٢٦

جاسم القطامي	٣٢٥	أحمد سعود الخالد	٣١٤
يوسف إبراهيم الغانم	٣١١	حمد الحميضي	٣٠٢
خالد العدساني	٢٩٤	مرزوق بودي	٢٧٩
عبدالوهاب العثمان	٢٧٢	خليفة الغنيم	٢٧١
عبدالحميد الصانع	٢٧١	فهد المرزوق	٢٦٣
يعقوب الحمد	٢٦١	محمد النصف	٢٥٨
أحمد الخطيب	٢٥١	محمد البحر	٢٤٦
فهد السلطان	٢٤٤	أحمد الفهد	٢٤٠
عبداللطيف ثنيان	٢٣٩	دخيل الجسار	٢٣٨
عبداللطيف الشايع	٢٣٧	يوسف الحميضي	٢٣٥
نصف اليوسف	٢٣٤	بدر الشيخ يوسف	٢٣٠
صبيح البراك الصبيح	٢٢٦	عبداللطيف النصف	٢١٨
مرزوق العبدالوهاب	٢١٤	علي البحر	٢١٠
يوسف الغانم	٢٠٨	سالم القطان	٢٠٨
عبدالرزاق خالد الزيد	٢٠٤	خالد الخرافي	٢٠١
براك العجيل	١٩٩	فهد الرشيد	١٨٨
سليمان خليفة الشاهين	١٨٥	يوسف عبدالوهاب العدساني	١٨٢
عبدالله عبداللطيف العثمان	١٨١	محمد عيسى العصفور	١٧٤
محمد ملا حسين	١٧١	عبدالعزيز الراشد	١٧٠
عبدالرزاق حمد الخالد	١٦٧	عبدالله الدخيل	١٦٧
علي الجسار	١٦٧	عبدالعزيز المضف	١٦٥

عبدالله الشايع	١٦٤	أحمد الفوزان	١٥٩
حمود المضف	١٥٩	عبدالله مشاري الروضان	١٥٢
مرزوق خالد الغنيم	١٥١		

وهكذا رغم عدم ترشّحي فإنني كنت من ضمن الناجحين، إذ لم تكن هناك قوائم رسمية، وكان الناخب يستطيع أن ينتخب من يريد من المواطنين. عندها زارني الوفد نفسه وطلب مني أن أقدم استقالتي، ففعلت ونجح الاحتياطي، إلا أنه قبل أن يدعى المجلس للانعقاد طلب المجلس الأعلى أيضاً استقالة كل من جاسم القطامي وعبدالرزاق خالد الزيد، فتنادى الأعضاء الفائزون في الانتخابات إلى اجتماع يعقد في السينما.

في هذا الاجتماع طرح طلب المجلس الأعلى باستقالة هذين العضوين، وجرى نقاش موسع حول هذا الموضوع، وكان الرأي بأن قبول هذا الطلب يشكل بادرة خطيرة ويشجع المجلس الأعلى على إقالة كل عضو لا يمشي حسب رغباتهم ويصبح المجلس مجلساً معيناً لا سلطة له. واتخذوا قراراً بالاستقالة، ولعله أول مجلس في العالم يستقيل قبل أن يجتمع، وذلك على مرأى ومعرفة من عبدالله السالم!

في الحلقة التاسعة من مذكراته، يتحدث الدكتور الخطيب عن زيارة الوفد الشعبي الى العراق بعد انقلاب عبدالكريم قاسم، وبعد اعلان الوحدة بين مصر وسورية، وكيف حاول جاسم القطامي ان يعرف رأيه بصراحة في قضية الوحدة، وكيف كان قاسم مراوغا لا يريد الاجابة مباشرة عن ذلك. كما يتحدث الدكتور عن المهرجان الخطابي في ثانوية الشويخ وكيف استفزت كلمة جاسم القطامي الشيخ عبدالله السالم واثارته، مما دفعه الى اصدار بيان للشعب الكويتي يحذر من التمادي «وضرورة سد الباب الذي تأتي منه ريح لا نريدها».
ويواصل الدكتور الحديث عن واقعة اعتقاله من قبل عبداللطيف الثويني واقتياده الى الامن العام، وقيام الشيخ عبدالله المبارك بسل سيفه بعد ان أجلس الدكتور على الارض ليقطع رأسه لكن الشيخ عبدالله الجابر امسك بيده، ويعلق الدكتور على تلك الواقعة بقوله: ابتسمت لسماجة التمثيلية.

وفي هذه الحلقة ايضا يعرض الدكتور لما تعرض له جاسم القطامي وخالد المسعود، حيث فصل الأول من عمله في شركة السينما وفصل الثاني من عمله في وزارة التربية، وقد تبرع لهما محمد الرشيد بدكاكين يملكها في منطقة النقرة لسد حاجتهما.

كذلك يستطرد الدكتور الخطيب في الحلقة التاسعة ليعرض ازمة عبدالكريم قاسم وطلبه ضم الكويت الى العراق وتداعيات ذلك والالتفاف حول الشرعية وحول الشيخ عبدالله السالم.

الوحدة: محطة قومية ووطنية... ومهرجان الشويخ

ليلة إعلان الوحدة بين مصر وسورية تجمّعنا في النادي الثقافي القومي في «كشك معرفي»، نستمع إلى خطاب كل من جمال عبدالناصر وشكري القوتلي، ثم التوقيع على اتفاق الوحدة بين مصر وسورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبدالناصر.

كان يوماً تاريخياً بكل معنى الكلمة بالنسبة إلى طموحاتنا. لم نكن نتصور أن مصر سوف تلقي بكل ثقلها في معركة الوحدة ومواجهة العدو الصهيوني، لأننا كنا نستبعدها في مخططاتنا لغيابها عن همومنا القومية، وكنا نؤمن بأن علينا أن نكتفي بالعمل لوحدة سورية والعراق، لمجابهة العدو الصهيوني، مما سوف يستغرق عشر سنوات على الأقل من العمل القومي الجاد، أما أن نحقق الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ فقد كنا نرى ذلك ضرباً من المستحيل!

بعد انتهاء الاحتفال شعرنا بسعادة عظيمة وبراحة بال عجيبة، وقلنا لأنفسنا: لقد انتهت مهمتنا الآن فقد تحقق ما كنا نطمح به وأكثر، فيمكننا الآن أن نستريح، ونركز عملنا على أوضاعنا المحلية، وأوضاعنا العائلية والمهنية.

كم كان تفكيرنا ساذجاً! فجمال عبدالناصر نفسه، كان يقول بأنه يعلم أن الوحدة سوف تستنفر بعض الخصوم، ولكنه لم يكن يتوقع أن يكون ردّ الفعل بهذا العنف والخطورة!

زيارة العراق ١٩٥٨

عندما حصل انقلاب عسكري في العراق في ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ فرحنا بذلك كثيراً، ولأن العناصر الأساسية وراء الانقلاب كانت قومية، فقد توقعنا أن يبادروا إلى الانضمام إلى الجمهورية المتحدة (مصر وسورية)، وقررنا أن نذهب إلى العراق لتهنئة الحكام الجدد، وكنا أول وفد عربي يصل إلى بغداد بعد الانقلاب بنحو أسبوعين.

ولما حطت الطائرة في المطـــار، جـــاءني رفاقنا القومـــيون إلى داخل الطائرة، وأخبرونا بأن رفعت الحاج سري، وهو مهندس الانقلاب ورئيس الاستخبارات العسكرية، موجود أمام الطائرة ليستقبلنا تقديراً لدورنا القومي.

وكان السؤال الملحّ بالنسبة إلينا هو: متى ينضم العراق إلى الوحدة؟ وقد علمنا من جماعتنا في العراق أن الموضوع لم يُبحث في مجلس قيادة الثورة بشكل جدي، ولم يُتخذ قرار بذلك، وأن عبدالكريم قاسم لم يفصح عن رأيه، وأنهم يشكّون في نواياه هو والسكرتير الضابط الذي معه، وطلبوا منا أن نسأله نحن عن رأيه. وعندما قابلناه في نهاية زيارتنا رحّب بنا، وأخذ يتكلم عن الثورة، فما كان منا إلا أن سألناه عن موقفه من الوحدة، فالتفّ حول الموضوع، إلا أن الأخ جاسم القطامي كان ملحّاً في سؤاله كالعادة، وقاطعه مراراً قائلاً: نحن نريد أن نعرف موقفك من الوحدة، ويبدو أن عبدالكريم قاسم أسقط في يده، ولم يسمح له جاسم القطامي بمواصلة حديثه، فرد قاسم بقوله: «أنا معروف عني بالمباغتة والكتمان». فأنهينا المقابلة وأخبرنا الجماعة بأن الرجل لا يريد الوحدة.

وعندما رجعنا إلى الكويت فتحنا النار عليه في صحافتنا، وكنا أول من عرى عبدالكريم قاسم في الصحافة العربية، التي كان بعضها متردداً في فضحه لأسباب تكتيكية لم نكن نتفق معها. ومع ذلك فإن الرقابة بالكويت لم تطلب منا وقف الحملة كالعادة، فالعداء بين القوى الوطنية في الكويت وأي نظام قومي في العراق يقلل من تخوفها من العراق، ونحن نعدّ ذلك تفكيراً سقيماً، كما أثبتت أحداث احتلال صدام للكويت عندما كانت العناصر القومية الواعية على خلاف مع سياسة صدام، وكان الموقف الرسمي داعماً حتى النخاع لسياسة صدام المجرمة بحق شعبه وجيرانه.

مهرجان ثانوية الشويخ

في الذكرى الأولى للوحدة

لمناسبة مرور سنـــة علـى قيام الوحـدة بـين مـصر وســــورية قررنـــا أن نـنظم مهرجانـاً جماهيــرياً كبيراًً احتفالاً بهذه المناســبة، وكان أحمد ســـعيد مدير محطـــة صـوت العرب فـي القـاهرة موجـوداً فـي الكويت، وطلبنـا منـه أن يتكـــلم فـي هـذه المناسـبة فقبـل، واتُّفــق أن أتكــلم أنـــا وكـــذلك جاســم القطامي في هذا المهرجان. وكان رأي الإخوان أن يتكلم جاسم القطـامي فـي الأمـور الداخليـة وأنـا فـي الوضـع العربـي، لأن جاسم أقل حـدة منـي لتفـادي أيـة مضاعفات في هذه المناسبة العزيزة على نفوسنا.

وقبل المهرجان بساعات التقيت جاسم القطامي والأخ يعقوب الحميضي الذي اقترح علـى جاسم أن نطّلع على كلمته لنطمئن عليها ولكن جاسم عدّ ذلك عدم ثقة به فتراجع يعقوب عن اقتراحـه، ولم أتدخل أنا في النقاش.

ذهبنـا إلـى ملعـب ثانويـة الـشويخ، موقـع الاحتفـال، فـي الوقـت المحـدد، فـإذا بالملعـب مكـتظ بالحـضور، وحـضر المهرجـان الـشيخ عبدالله الجـابر كعادتـه فـي مثـل هـذه المناسبات، وألقيت الكلمات وانتهى المهرجان بمسيرة سلمية إلى مدينة الكويت ولم تحصل أية حوادث تذكر، إلا أنه كما يبدو فإن الكلمة التي ألقاها جاسم القطامي قد استفزت الشيخ عبدالله السالم، إذ جاء من ضمن فقراتها العبارات التالية: «... ألا ليتنا أيها الإخوة كحمص أو حماه يرفرف عليها علم الوحدة الحبيب شامخاً...»، واستطرد قائلاً: «... إن رضي الكويتيون أن يحكموا من عهد صباح الأول حكماً عشائرياً فقد آن الأوان لحكم شعبي ديمقراطي يكون للشعب فيه دستوره ووزراؤه...».

فـي اليوم التالـي فوجئنا بـرد فعـل عنيـف للشيخ عبدالله السالم علـى المهرجـان، وعـدّ مـا قيل تطـاولاً شخصياً عليه كعبدالله السالم، وقد أمر السلطات بردعنا.

نص قرار عبدالله السالم:

بيان إلى الشعب الكويتي الكريم ٨ /٢ /١٩٥٩

شعبي العزيز

من الواضـح الجلـي أننـي سعيت ولا زلـت أسعـى إلـى تـوفير جميع أسباب الرفاهيـة والطمأنينـة لبلادنا العزيزة في السر والعلن، ولا زلت أسمع ما لا أحب أن أسمعه عن بعض الشباب الذين لا يقدرون عواقب الأمـور ولا ينظـرون النظـرات البعيـدة، ولكنـي أتحاشـى تكديرهم راجيـاً أن ينتبهوا من أنفسهم أو يسمعوا نصائح العقلاء. ولقد نبهت المرة تلو المرة عن تعكير العلاقات بيننا وبين جميع أصدقائنا وإخواننا من العرب وذلك حسبما تقضيه مصلحة البلاد، إذ لا فائدة لنا من تكدير علاقات يجب المحافظة عليها طيبة ما أمكن، ولكن هؤلاء الشباب ركبوا رؤوسهم وتعاموا عن المصلحة العامـة حتـى بلغ بهم الجهل إلـى التمـادي علـيّ شخصياً فـي المجتمعات،

على الرغم مما عُرف عن عهدي من رفاهية وخيرات نحمد الله عليها ويغبطنا عليها الكثير من الأمم.

أما الأخطاء والانتقادات التي يرون أنها موجودة في بعض الدوائر فإنها أخطاء لا تخلو منها أي بلد مهما بلغ من التمدن والنظام، وهي حالات صائرة إلى التعديل والإصلاح في القريب العاجل إن شاء الله.

ولقد أوعزت بردع هؤلاء عن التمادي في جهلهم أملاً أن يكون بذلك سد ثلمة قد تأتينا منها ريح لا نريدها. وكما قيل «ومن السموم الناجعات دواء». وإني أرجو كافة أفراد الشعب العزيز أن يهتموا بصلاح أمورهم الخاصة.

وإن بابي مفتوح لمن يتقدم باقتراح أو شكوى أو بيان صحيح، ففي ذلك تعاون صحيح بين الحاكم والمحكوم ووطنية صادقة، أما الجهل فعاقبته معروفة، والله يهدي الجميع.

عبدالله السالم الصباح - الكويت

اجتمع المجلس الأعلى واتخذ قرارات عدة شملت تعطيل كل الصحف في الكويت وإغلاق جميع الجمعيات العامة وحتى الأندية الرياضية. في هذا الاجتماع حمل كل من فهد السالم وسعد العبدالله السالم على كل من الشيخ عبدالله المبارك (الأمن) وسمو الشيخ صباح الأحمد (الشؤون) وعدّاهما مسؤولين عما حدث لتراخيهما في معاملة القوى الوطنية ومجاملتها. وفي صباح اليوم التالي تم استدعاء كل من جاسم القطامي وعبدالله حسين وحمد الشيخ يوسف إلى الأمن العام عن طريق بعض أفراد عائلاتهم، وقام عبدالله المبارك بتأنيبهم بكلمات قاسية وبذيئة كعادته وأنذرهم بعدم الخوض في المسائل السياسية.

طلب من شركة السينما أن تفصل جاسم القطامي، الموظف فيها، من عمله وإلا سحب امتياز الشركة، وأذعنت الشركة للقرار. وفصل خالد المسعود أيضاً من عمله في وزارة التربية وتبرع الفاضل محمد الرشيد بدكاكين له بالنقرة يستعملها لبيع ملابس الأطفال لتوفير مورد مالي.

المحاصرة بقيادة الثويني

أما في صباح اليوم الثالث ففوجئت بقوى الأمن وهي تطوق بيتي ثم دخل عبداللطيف الثويني - مدير الأمن العام - آنذاك، وحذرني من المقاومة لأن عنده أوامر بإطلاق النار عليّ إن فعلت ذلك، وقام بوضع الحديد في يدي وأخذني بسيارة جيب عسكرية إلى الأمن العام في مجلس عبدالله المبارك. وكان المجلس مكتظاً بكويتيين وصحافيين أجانب وعرب، فبدأ بالمسبات البذيئة كعادته وأمر بإجلاسي على الأرض، وتقدم نحوي وهو يحمل سيفاً ليقطع رأسي فهرول عبدالله الجابر نحوه وأمسك به طالباً منه أن يعفو عني، ولم أستطع أن أمسك نفسي عن الابتسامة لهذه التمثيلية السمجة، لأنه من غير المعقول أن يقطع رأسي في مجلسه وعلى السجاد الفاخر ويلطخ ملابسه الفاخرة وملابس ضيوفه الكرام بدمي.

عندها قام عبداللطيف الثويني بفك قيدي وأطلق سراحي ولكنه ورفض أن يرجعني إلى البيت، وعندما خرجت من مبنى الأمن العام تراكض سواقو التاكسي الكويتيون الموجودون في الخارج نحوي يحمدون الله على سلامتي وأوصلوني إلى بيتي.

وفي أثناء قدوم الثويني لاعتقالي، كان موجوداً في منزلي وقتها ابن خالتي علي الخبيزي، فاتصل بخالد عبدالله السالم وأخبره بما حصل، فاستغرب اعتقالي ونفى أن يكون هناك قرار قد اتخذ بهذا الشأن في المجلس الأعلى، وهرع مسرعاً إلى الأمن العام للتدخل إلا أنه وصل متأخراً.

الطوفة الهبيطة

والحقيقة أنني لم أفهم السبب الحقيقي لما حصل لي، صحيح أنني أعدّ «طوفة هبيطة» بالنسبة إلى الصباح، ولكن لم أكن أعتقد أن كراهيتهم لي قد وصلت إلى هذه الدرجة.

ما الذي أثار الشيخ عبدالله السالم؟ كنا ننتقد الأوضاع العامة والمسؤولين في الصحافة والندوات نقداً لاذعاً دون أن يهزه ذلك، وكان بعض الشيوخ يشتكون من عبدالله السالم لأنه دائماً «يلجمهم»، كما يقولون، عن الانتقام منا. ولكن بعد مدة وبعد أن هدأت العواصف أدركت سبب هذه الثورة علينا؛ لقد عدّ تسمية جاسم القطامي لعهده بالعهد العشائري إهانة شخصية له بذاته، وهو يعتقد أن عهده كان عهد انفتاح وتطور نقل الكويت من عهد عشائري إلى عهد آخر.

فهو عندما جاء إلى الحكم أطلق حرية الصحف وسمح بإنشاء الجمعيات والأندية وأحدث مجالس منتخبة... الخ، مما لم يكن موجوداً في عهد الشيخ أحمد الجابر، فكيف نتنكر لكل هذه المنجزات ونسمي عهده «بالعشائرية»، فكأنه يقول إذن أرجعكم إلى الحكم العشائري الحقيقي.

كذلك فإن الشيخ عبدالله السالم فهم محبة الشارع الكويتي لعبدالناصر بشكل خاطئ ، ففي إحدى جولاته اليومية بالسيارة بعد صلاة العصر التفت نحو صديقه نصف اليوسف النصف وهو يرى السيارات تحمل صور عبدالناصر وقال: ألا يعرف هؤلاء أن عبدالله السالم هو حاكم الكويت؟! فقد رأى تعارضاً بين ولاء الناس له ومحبتهم لعبدالناصر، فخامره الشك في مدى محبة الكويتيين له ، وقد برز خطأ تصوره ذلك بشكل مفجع عندما طالب عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق إذ خرج الكويتيون بشكل عفوي إلى قصر السيف وهم يهتفون: «يا بو سالم عطنا سلاح». وعندما علم عبدالله السالم بقدوم المظاهرات إلى قصر السيف التفت إلى عبدالعزيز حسين الجالس بجانبه يسأل: هل هؤلاء معي أم ضدي؟ فقال له: طال عمرك لقد جاؤوا لمساندتك وهم يهتفون بحياتك ويطلبون منك تسليحهم للدفاع عن الكويت. فكيف دار بخلده أن يسأل مثل هذا السؤال؟ كيف يشكك في حب الكويتيين له؟ بالطبع هذا يفسر موقفه من مهرجان الشويخ. وبعد أن تأكد من حب الكويتيين له كانت موافقته على المشاركة الشعبية في السلطة واتخاذ القرار، وموقفه المؤيد للجنة وضع الدستور، ووقوفه مع أعضاء اللجنة في رفضهم اقتراحات الشيخ سعد العبدالله الهادفة إلى تقليص صلاحيات المجلس لمصلحة العائلة، وهو ما يفسر الموقف المعادي من بعض المتنفذين من العائلة لعبدالله السالم وحكمه. وسوف أفصل ذلك فيما بعد.

اتضح لنا أيضاً السبب في تجرؤ الشيخ فهد السالم والشيخ سعد العبدالله على انتقاد كل من الشيخ عبدالله المبارك وسمو الشيخ صباح الأحمد واتهامهما عبدالله المبارك وسمو الشيخ صباح الأحمد

بميولهما القومية، وكيف أن الشيخ جابر الأحمد حليفنا الديمقراطي لم يدافع عنا ولا عن أخيه لأن ذلك يعني الوقوف ضد الشيخ عبدالله السالم مما لا يقبله أحد من العائلة. كذلك فإن الدعوة إلى الوحدة تعني في طياتها تعارضاً مع الحكم واستبدال حكم آخر به، ويبرر ذلك كون صيغة الوحدة أو الاتحاد غير واضحة ومبهمة، ولم يكن هناك مشروع قومي واضح يراعي ظروف كل دولة عربية وخصوصياتها فكان من السهل على أعداء الوحدة أن يشوهوا صورتها المطلوبة، مع أن هناك أشكالاً كثيرة في العالم لصيغ الوحدة أو الاتحاد تحافظ على خصوصيات كل دولة، كما هو واضح في الصيغ الأوروبية والأمريكية.

وكذلك لا بد من الإشارة إلى أنه في تلك الفترة كانت العلاقات بين القوى القومية في الكويت ونظام الحكم في العراق متوترة بسبب معاداة عبدالكريم قاسم للوحدة العربية وشنه حملة تصفيات واسعة للقوى القومية والناصرية في العراق بمعاونة الحزب الشيوعي العراقي، وكانت مجلة «الطليعة» هي أول صحيفة عربية تفتح النار على هذا النظام.

هذا التوتر الموجود بين الحكم العراقي والقوى الوطنية في الكويت رأت فيه السلطة تطوراً إيجابياً، إذ إنها كانت تتخوف دائماً من أي تقارب بين القوى الوطنية في الكويت والعراق. وما كانت تدرك ما كان عبدالكريم قاسم يدبره للكويت، وتكرر ذلك مع صدام مع الأسف مما سيأتي تفصيله في الجزء الثاني.

هذه الإجراءات القاسية التي اتخذت بحقنا وبحق المكتسبات التي تحققت منذ أوائل الخمسينيات إثر مهرجان الشويخ كان لها رد فعل غاضب عندنا، فقررنا أن نرد على ذلك معتمدين على قوة الشارع الوطني وشعوره القومي، وأخذنا نحضّر لمظاهرة احتجاج شعبية.

عندها اتصلت بنا مجموعة من التجار المتعاطفين معنا قائلين إن إهانتكم هي إهانة لنا، وطلبوا منا فرصة للاتصال بالمسؤولين لرد الاعتبار لنا وحل هذه المشكلة، فوافقنا على ذلك قائلين: «الهون أبرك ما يكون» ولم نكن «غاوين مشاكل».

اتصل هؤلاء بالمجلس الأعلى ودار نقاش حول الأوضاع العامة وضرورة تطويرها، واقترح أعضاء المجلس الأعلى أن يتشكل مجلس استشاري منهم لمساعدة المجلس الأعلى في مهمته الإصلاحية، مما خفف من الغليان في أوساطنا. وتشكل المجلس الاستشاري للمجلس الأعلى على الشكل التالي :

عبدالحميد الصانع	نصف اليوسف
محمد النصف	يوسف الفليج
حمد المشاري	مشعان الخضير
خالد العدساني	

انعكاس مهرجان الشويخ

اجتمع المجلس الأعلى للبدء بعملية الإصلاح، بعد تدخّل الوسطاء من التجار الذين أصبحوا مجلساً استشارياً للمجلس الأعلى، للتفاهم على خطوات الإصلاح المطلوبة. من هذا المنطلق تم استدعاء بعض الخبراء لوضع القوانين اللازمة لتطوير الأوضاع، وعلى رأسهم الدكتور عبدالرزاق السنهوري أستاذ القانون الشهير. وصدرت القوانين التالية:

- قانون الميزانية ١٥/٢/١٩٦٠

- قانون معاشات ومكافآت التقاعد للموظفين الكويتيين ١٤/٣/١٩٦٠

- قانون المرافعات المدنية والتجارية ٢١/٣/١٩٦٠

- قانون المختارين ١٣/٤/١٩٦٠

- قانون الشركات التجارية ١٣/٥/١٩٦٠

- قانون الجزاء ١١/٦/١٩٦٠

- قانون النقد وإصدار العملة ١/٤/١٩٦١

- إلغاء القضاء الأجنبي ١/٤/١٩٦١

وصدرت أيضاً قوانين لتنظيم القضاء والجنسية الكويتية وجوازات السفر وإقامة الأجانب.

وقام المجلس الأعلى بتشكيل مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية بالتعيين من:

- محمد عبدالرحمن البحر. - يعقوب يوسف الحمد.

- بدر السالم العبدالوهاب. - يوسف إبراهيم الغانم.

- حمود الزيد الخالد. - خليفة فهد الغنيم .

- طلعت الغصين، أمين السر .

وعقد أول اجتماع له بتاريخ ١١/١/١٩٦٠.

وعين مجلس للبلدية من:

أحمد عبدالله الفهد	حمود النصف	دخيل الجسار	سليمان المسلم
عبدالرزاق حمد الخالد	عبدالعزيز الراشد	عبدالعزيز إبراهيم الفليج	عبدالعزيز الشايع
عبداللطيف الثنيان	عبدالله الفلاح	مرزوق خالد الغنيم	منصور المزيدي

مرزوق العبدالوهاب	خالد الحسن		

وعين كذلك مجلس المعارف بتاريخ ٢٤/١٠/ ١٩٦٠ من كل من :

عبدالعزيز حسين – مدير المعارف	سليمان الحداد – أمين السر	فهد المرزوق
عبدالرحمن المشعان	فيصل الزبن	محمد ملا حسين
عبدالله مشاري الروضان	عبداللطيف النصف	فهد السلطان
عبداللطيف الشايع	عبدالعزيز القطيفي	

وقد أثارت تلك التعيينات الواسعة جدلاً كبيراًَ بيننا حول مدى قبولنا لمبدأ التعيين. كنا نظن أن قبولنا لذلك المبدأ وتحديداً بعد أن كنا قد حققنا مكاسب كبيرة بالانتخابات، إنما يعبّر عن انتكاسة كبيرة لنا، ويجعلنا نبدو وكأننا طلاب مناصب، ولعلنا ربما كنا أكثر حساسية للموضوع عند الأخذ بالاعتبار أن معظم الذين قبلوا بالتعيين لهم ماض مشرف في العمل الوطني. لذلك عندما تم تعيين أول مجلس - وهو مجلس التخطيط - اتصلت بأحد التجار الذي أكن له كل احترام وتقدير سائلاً ومستغرباً هذا الموقف، فشرح لي بالتفصيل كيف حورب من قبل النظام في عمله إلى درجة الإفلاس وكيف أصبح المنافقون مليونيرية.

وأدركت خطورة وقوع كل ثروة الكويت بيد النظام الذي استغلها لتركيع الآخرين، فأصبح الموظفون والتجار تحت رحمة النظام. وهكذا حرص النظام على الاحتفاظ بهذا الموقع ومحاربة كل نشاط تجاري مستقل وقتله. وبالتالي وفرت موارد النفط الهائلة السلاح الفتاك في السيطرة على الشعوب، وهو المنهج الذي اختطته دول النفط في المنطقة دون استثناء، وأصبحت دول مجلس التعاون الخليجي تحتل المركز الأول في العالم في مجال التخلف الاجتماعي والسياسي ومحاربة أي تطور سياسي، واحتقار الإنسان وحقوقه. وكل انفتاح يحصل هو نتيجة لضغوط داخلية أو خارجية قوية . هذا الموقف الذي عَدَدته متخاذلاً من البعض جعلني أشعر بالمرارة الشديدة وهو ما جعلنا نقف ضد بعضهم في انتخابات المجلس التأسيسي. ومع أن ذلك كان في نطاق ضيق جداً إلا أنني شعرت فيما بعد بعقدة الذنب وتأنيب الضمير، وكان عليّ أن أقدر ظروف الناس الاجتماعية والمعيشية ولا أقسو بالحكم عليهم وأظلمهم، فالناس متفاوتون في قدرتهم على العطاء وتحمّل المصاعب، والمفروض أن نطلب من الآخرين المستطاع الذي يمكن أن يساهموا فيه ولا نحمّلهم ما لا طاقة لهم به. وهذا درس تعلمناه، وترجمناه بشكل عملي وفاعل بعد سنة واحدة في الانتخابات لمجلس الأمة الأول وكذا في المجالس اللاحقة.

أزمة عبدالكريم قاسم

كانت مفاجأة عبدالكريم قاسم بعزمه على ضم الكويت للعراق فرصة ليراجع كل طرف موقفه للعودة إلى الجذور، إلى صيغة التفاهم التي أرساها الأولون والتي شكلت الضمانة الأساسية للاستقرار الحقيقي والتقدم الممتاز الذي حققته الكويت وميزت به نفسها من بقية دول المنطقة.

فعندما اتضحت للشيخ عبدالله السالم الصورة الحقيقية لمشاعر الكويتيين نحوه سارع إلى المصالحة الوطنية، فدعا كلاً من جاسم القطامي ويعقوب يوسف الحميضي وعبدالله حسين الرومي للعمل عنده في الديوان الأميري، بعد أن أكد لهم أن الكويت بلدهم وعلى الجميع التعاون لحماية الوطن.

وهكذا عادت المياه إلى مجاريها الطبيعية وترسخ التعاون بين القوى الوطنية الممثلة للشعب الكويتي وعبدالله السالم بشكل قوي، مما كان له أبلغ الأثر في وضع الدستور ولجم محاولات بعض المتنفذين في العائلة ممن وقفوا بشدة ضد المشاركة في الحكم.

وعند تشكيل أول وزارة سلّم الشيخ عبدالله السالم وكالة الخارجية لجاسم القطامي لوضع الأسس التنظيمية لقيام الوزارة ووضع استراتيجية العمل في الوزارة، مع معرفته التامة بتوجهات جاسم القطامي القومية. وفعلاً فقد أنجز جاسم القطامي هذه المهمة بنجاح معتمداً على المختصين العرب ذوي التوجه القومي، وجند خيرة الشباب الكويتي ذوي التوجه القومي للعمل في السلك الخارجي، ووضع أسس السياسة الخارجية الكويتية ذات التوجه القومي الواضح. ولا أذيع سراً عندما أقول بأن الإنجليز لما سارعوا بالاعتراف بالكويت وعينوا قنصلهم الموجود في الكويت سفيراً كان قصدهم فرض سفيرهم عميداً للسلك الدبلوماسي في الكويت لكونه أول سفير يقدم أوراق اعتماده، إلا أن عبدالله السالم بناء على نصيحة من جاسم القطامي قرر رفض ذلك وقرر دعوة مصر للاستعجال في إرسال سفيرها ليكون الأول وعميداً للسلك الدبلوماسي في الكويت، إلا أن تدخّل السعودية ومطالبتها بأن يكون سفيرها الأول غيّر القرار. ولا شك في أن هوية جاسم القطامي القومية ساعدته بشكل فعال للحصول على الدعم العربي لاستقلال الكويت.

وفي خطوة مماثلة دعا الشيخ عبدالله السالم كلاً من عبدالعزيز الصقر ويوسف إبراهيم الغانم للمشاركة في اللجنة الاستشارية للمجلس الأعلى وضم المجلسين ليشكلا مجلساً واحداً يسمى «المجلس المشترك» ليكون بمثابة مجلس للوزراء يساعد في إدارة الحكم في هذه المرحلة الانتقالية المهمة لدعم استقلال الكويت وحث الدول العربية على الاعتراف بالكويت، وانضمامها إلى جامعة الدول العربية، وأرسل وفداً إلى الأمم المتحدة لحثها على الاعتراف باستقلال الكويت وقبولها عضواً في الأمم المتحدة. وشكل وفداً من اللجنة برئاسة الشيخ جابر الأحمد للقيام بجولة في الدول العربية لتحقيق ذلك، وكان معه كل من عبدالعزيز الصقر ويوسف إبراهيم الغانم ويوسف النصف وعبدالعزيز الصرعاوي سكرتيراً فزاروا كلاً من مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والأردن، وكان لقاؤهم مع جمال عبدالناصر مطولاً ومميزاً مما سهل مهمتهم. فقد اجتمع معهم جمال عبدالناصر وبحضور كل من أنور السادات وعلي صبري لمدة ثلاث ساعات استعرض فيها الزعيم عبدالناصر الوضع العربي باقتدار، وبيّن المخاطر الناشئة عن تهديد العراق للكويت وإساءته لحلم الوحدة العربية ومفهومها، وقد أكد أن الوحدة بالقوة مرفوضة وأن الوحدة يجب أن تتم بالاقتناع والقبول. واستنكر أيضاً دعوة الكويت للقوات البريطانية ولكنه أبدى تفهماً واستعداداً لنشر قوات عربية لإخراج القوات البريطانية وحماية الكويت، وقد قام بالفعل في نهاية اللقاء بالاتصال بمندوب مصر في الجامعة العربية ودعاه للبدء باتخاذ خطوات لدعوة الدول العربية للمشاركة في إرسال قوات عربية لحماية الكويت. وقد زار الوفد بعد مصر عدداً من دول المغرب العربي والسودان والأردن ولبنان.

في الحلقة العاشرة يواصل الدكتور أحمد الخطيب ذكرياته، فيتطرق إلى المراحل التي صاحبت إعلان استقلال البلاد، ومواقف الإنجليز من ذلك، وتداعيات تلك المواقف من الحركات الاصلاحية في دول الخليج العربي بشكل عام. وهنا يعرض الدكتور أحمد الخطيب أكثر من واقعة واكثر من موقف، يدلل فيها على الموقف السلبي الحقيقي للإنجليز من الحركات الاصلاحية بشكل عام.
ثم يتناول ما عرضته الصحافة البريطانية حول الموقف الإنجليزي من دولة الكويت، وضرورة منحها استقلالها، وقيام دستور فيها، خشية انزلاق الكويتيين إلى المد القومي العربي والفكر الناصري الذي اصبح سائدا في المنطقة.

كذلك يتحدث الدكتور في هذه الحلقة عن انتخابات المجلس التأسيسي، والخلاف الذي كان دائرا حول تقسيم الدوائر الانتخابية، حيث أصر عدد من أفراد الأسرة على تقسيم الكويت الى عشرين دائرة انتخابية، تنتخب كل دائرة عضوا واحدا، بينما كانت القوى الشعبية تنادي بدائرة واحدة، ثم جاءت صيغة وسط، وهي تقسيم الكويت الى عشر دوائر، تنتخب كل دائرة عضوين، ويعرض بعدها نجاحه في منصب نائب رئيس المجلس التأسيسي، وكيف لم يوضع له مقعد على منصة الرئاسة وكيف كانت الجلسات تلغى اذا غاب رئيس المجلس كي لا يرأسها نائب الرئيس.

الاستـقـلال والإنجليز والمجلس التأسيسي

حصلت الكويت على استقلالها يوم ١٩ يونيو ١٩٦١، وقد كان ذلك إيذاناً بإطلاق يد الكويت في ترتيب شؤونها الخارجية وخلافه. أما بالنسبة إلينا فقد كانت هذه فرصة لإيجاد كيان سياسي قادر على أن يؤدي دوراً إيجابياً في الإصلاح السياسي وتقوية الأمة العربية، وأن يكون كياناً داعماً لحركات التحرر في العالم.

كان العالم يشهد منذ عام ١٩٥٩ مرحلة تاريخية مهمة سادت فيها موجة التحرر من الاستعمار بقيادة دول عدم الانحياز ودعم المعسكر الاشتراكي، وكان المد القومي والناصري هو السائد في المنطقة العربية مما شكل تهديداً خطيراً للمصالح الاستعمارية فيها وخطراً حقيقياً للأنظمة المعادية لهذا التيار. وكان واضحاًّ حرج الموقف في الكويت، فحتى قبيل الاستقلال بقليل وجدنا أن بعض أفراد العائلة ممن كانوا عقبه أمام التطور مثل فهد السالم وعبدالله المبارك، قد اختفوا من المنافسة على السلطة في ظروف مختلفة.

فقد توفي الشيخ فهد السالم فجأة عام ١٩٥٨ عندما كان في رحلة بحرية قرب الشواطئ السعودية. أما الشيخ عبدالله المبارك فقد أثير الكثير حول اختفائه المفاجئ قبيل الاستقلال بحوالي الشهرين بما يمكن تشبيهه بعملية إبعاد عن البلاد إذ استمر في المنفى مدة طويلة، وقد قيل الكثير حول أسباب رحيل عبدالله المبارك، وهل كان ذلك الابتعاد بإرادته أي أنه استقال ذاتياً وقرر مغادرة البلاد أم أنه أجبر على ذلك، فقد أكدت بعض الآراء أنه قرر الاستقالة والابتعاد لأسباب تشمل من ضمنها موقف الشيخ عبدالله السالم من محاولة عبدالله المبارك حل الإشكالات القائمة بين الكويت والعراق. كذلك يذكر ضمن ذلك خوف بعض الشيوخ منه بعد الاستعراض العسكري الكبير الذي أشرف عبدالله المبارك عليه، كذلك يذكر ضمن الأسباب أنه كان له موقف معارض لقانون الجزاء الذي لا يسمح بالضرب. أما ما أراه أقرب إلى الواقع فهو تراكمات كانت في مجملها تتلخص في الموقف السلبي والمضايقات التي كان يقوم بها عبدالله المبارك ضد الشيخ سعد العبدالله، فمن المعروف أنه كان قد تم دمج الأمن العام والشرطة في جهاز واحد في فبراير ١٩٥٨ إذ أصبح عبدالله المبارك رئيساً للجهاز الجديد بينما أصبح الشيخ سعد العبدالله

نائباً له، أما رئيس الشرطة الشيخ صباح السالم فقد أصبح رئيساً لدائرة الصحة. وقد كان مدير الأمن عبداللطيف ثويني على علاقة سيئة بالشيخ سعد العبدالله، وقد شهدت ذلك أكثر من مرة عندما كنت في مكتب الشيخ سعد العبدالله، وقد تطور الأمر كما أخبرني الشيخ سعد العبدالله نفسه بأن يقوم ثويني بالتجسس على سعد ذاته. وقد أدى ذلك الأمر إلى قيام سعد بفصل ثويني وإيقافه عن العمل، لكن عدداً من الشيوخ وتحديداً الشيخ محمد الأحمد وسمو الشيخ صباح الأحمد توسطوا لدى الشيخ سعد العبدالله مما أدّى إلى إعادته إلى العمل، إلا أن عبدالله المبارك استمر في التضييق على سعد العبدالله بصورة غير مقبولة، مما دفع سعد العبدالله إلى إعلان عزمه على الاستقالة، وقد أدى ذلك وربما أسباب أخرى إلى أن يقوم عبدالله السالم بإبلاغ عبدالله المبارك بمغادرة البلاد فوراً ودون تأخير وذلك من خلال رسالة نقلها إليه حمد الصالح الحميضي، وقد عاب جلساء عبدالله المبارك عليه استجابته السريعة دون نقاش. وفي تقديري وبغض النظر عن أي أسباب أخرى فإن موقفه من سعد العبدالله كان هو السبب الرئيس لإبعاده عن البلاد.

أما الإنجليز، دولة الحماية، فقد كانت الكويت مهمة جداً لهم، فمعظم استهلاك بريطانيا من النفط يأتي من الكويت، وكانت كل أرصدة الكويت مودعة بالجنيه الإسترليني في بريطانيا. كانوا يهتمون كثيراًً باستقرار الوضع والحفاظ على الامتيازات التي يتمتعون بها. وكانوا قلقين لتردي الأوضاع الداخلية في الكويت وتصرفات بعض أفراد الأسرة الحاكمة التي أخذت تثير السخط عند الكويتيين؛ فمثلاًً اتصل بي الدكتور بيتر ويلسون وهو يعمل في المستشفى الأميري وكانت تربطني به صداقة زمالة ونقل إليّ رسالة من المعتمد البريطاني يقول فيها إنه يشاركني قلقي من تصرفات بعض الشيوخ، وقال إنه مكلف من الحكومة البريطانية بأن أطلب إليك أن تضع قائمة بأسماء الشيوخ الذين ترى أن وجودهم في الكويت يعرقل عملية الإصلاح، وتوقع عليها مع اثنين من الكويتيين وهم مستعدون لينفوهم إلى الخارج.

الحقيقة أنني صعقت من هذا الكلام والتدخل الصارخ في شؤوننا الداخلية فقلت له: يجب أن يعرف أن الصباح كويتيون وأنا كويتي، والكويتيون قد يختلفون بعضهم مع بعض إلا أنهم يحلون مشكلاتهم بينهم ولا يمكن أن يسمحوا للأجنبي أن يتدخل في شؤون الكويت الداخلية، لأن ذلك يرقى إلى مستوى الخيانة. وكان هذا الرد هو سبب مقاطعة السفارة البريطانية لي بعدها، حتى إنني عندما كنت نائباً في المجلس لا أدعى إلى احتفالات السفارة كبقية النواب وإلى يومنا هذا.

بالطبع لم أخبر أحداً بذلك إطلاقاً لأن مجرد بحث الموضوع أعدّه خيانة.

ولا أستبعد أنهم اتصلوا بكويتيين آخرين غير أني أتوقّع أن يكونوا قد تلقوا الجواب نفسه.

الإنجليز ومحاربة الإصلاح

هذا العرض الغريب جعلني أتمعن في سياسة بريطانيا في الخليج، وأستعرض مواقف البريطانيين من الحركات الإصلاحية في المنطقة، فهم حكام المنطقة بلا منازع، ومشايخ المنطقة يعلمون أن بقاءهم في السلطة مرهون برضا «المعازيب» عنهم.

هذا يجعلني أعتقد أن ضرب الحركات الإصلاحية من قبل هؤلاء المشايخ هو بتدبير من البريطانيين. لماذا؟ دعونا نستعرض بعض الوقائع التاريخية لنفهم الدور البريطاني أكثر.

الحركة الإصلاحية في البحرين عام ١٩٥٦ لم تلاق معارضة من السلطات البريطانية، بل فهمها بعض المراقبين وكأنها تلقى التشجيع منهم، ولكن بعد أن قويت المعارضة قام النظام بضرب الحركة الإصلاحية بشدة على مرأى من السلطات البريطانية وبمشاركة من المستشار البريطاني، وهي التي قامت بنقل المساجين بسفنها الحربية إلى المنفى. لا بل شاهدنا موقفاً متشدداً من إطلاق سراح زعماء المعارضة البحرينية المسجونين في سانت هيلانة. القضاء وحده في سانت هيلانة تحدى إجراءات الحكومة البريطانية وأطلق سراحهم.

الحركة الإصلاحية في الكويت عام ١٩٣٨ لقيت التشجيع من السلطات البريطانية في البداية، ثم تفرجت على عملية ضرب هذه الحركة بقسوة أدت إلى مقتل اثنين وسجن آخرين وتشريدهم وإلغاء جميع نشاطات المجتمع المدني في الكويت.

كيف إذاً نفسر ذلك؟ أعتقد أن الجواب واضح. فبقاء هذه الأنظمة هو قرار بريطاني يضمن مصالح بريطانيا في المنطقة، وما دامت الأنظمة تعرف أن استمرار بقائها يعتمد على رضا البريطانيين، فهي مستعدة لأن تلبي جميع رغبات هؤلاء. أما مصلحة شعوب المنطقة فهي لا تدخل في اهتمامات الحكومة البريطانية كما أكد ذلك وزير الدفاع البريطاني بروفيمو ليوسف الشيراوي عندما كان الشيراوي مدعواً إلى حفل عشاء أقامه المستشار بلغريف على شرف وزير الدفاع البريطاني آنذاك بروفيمو، وقد جلس الشيراوي إلى جانب وزير الدفاع، وخلال الحديث سأله لماذا لا تستغل بريطانيا نفوذها في البحرين لإقناع الحكام بإجراء إصلاحات وإشراك الشعب في الحكم، خاصة وأن البحرين كانت تعاني أزمة سياسية وعدم استقرار. وكان جواب الوزير البريطاني ذا دلالة كبيرة إذ قال للشيراوي: «نحن لا يهمنا ما يجري في البحرين أو غيرها من دول الخليج، ما دام الوضع في السعودية مستقراً فهو الأمان، وإذا انهار هذا النظام ما علينا سوى الرحيل». وهنا تتضح اللعبة البريطانية في المنطقة، هم يراقبون كل حركة إصلاحية في المنطقة، فإذا اعتقدوا أنها ربما شكلت خطراً حقيقياً لهم قاموا بتشجيعها حتى تبدو أنها تشكل خطراً على النظام، وعندها يشجعون النظام على القضاء على هذه الحركات الإصلاحية بمباركتهم ودعمهم، فلا يلطخون أياديهم بدماء هؤلاء المصلحين ولا يتحملون أية مسؤولية سياسية أو إنسانية عن هذه الجرائم، وهكذا يظهرون أنفسهم أمام شعوبهم وأمام العالم بأنهم أبرياء.

وهنا لا بد من التعرض لمقابلة تلفزيونية تثير الاشمئزاز بثتها محطة Discovery قبل سنوات مع القنصل البريطاني المتقاعد لعُمان، فمقدم البرنامج سأل القنصل: كيف سكتّم عن سياسة سعيد بن تيمور في منع التعليم والعلاج الطبي في السلطنة؟ فرد قائلاً: إننا لم نسكت فقد أثرت هذا الموضوع معه، فقال لي السلطان: أنا منعت العلاج في السلطنة لأننا دولة فقيرة لا تتحمل الزيادة في السكان، ومعالجة المرضى تساهم في زيادة السكان مما يزيد في إفقار الشعب، أما منع التعليم فقد تعلمته من تجربتكم في الهند فأنتم سمحتم بالتعليم هناك مما خلق مجتمعاً هندياً متعلماً مكنه من طردكم من بلاده، وأنا لا أريد لهذه التجربة أن تتكرر عندي. هذا هو رد القنصل البريطاني المتقاعد الذي يقول إنه لا حول له ولا قوة على سعيد بن تيمور. والحقيقة أن هذه السياسة كانت تلقى التأييد الكامل من بريطانيا، ولكن عندما بدأ الشعب بالثورة على هذه الأوضاع، ورأت بريطانيا أن هذه السياسة قد تهدد مصالحها في السلطنة، لم تتردد في إقصائه واستضافته عندها معززاً حتى وفاته! وهل هي مصادفة أن ذلك تم بعد اكتشاف النفط هناك؟

ومن طرائف سعيد بن تيمور أنه كان يمنع شعبه من استعمال النظارات الطبية وكذلك لبس الأحذية! وغير مسموح لأي شخص بالتنقل من مدينة إلى أخرى بغير تصريح منه شخصياً. وقد ذهلت عندما ذكر لي سفير باكستان في الكويت أن سعيد بن تيمور قد درس في الجامعة معه في الباكستان، فلم يكن جاهلاً لهذه القرارات الظالمة. فالخلاصة أن السياسة البريطانية هي تشجيع الحركات الإصلاحية التي ترى فيها خطراً على مصالحها حتى إذا بدأت تخيف المشايخ شجعتهم على القضاء عليها.

هذا الفهم حمانا من الوقوع في شراكهم الخبيثة.

في صيف ١٩٥٨ نشرت بعض الصحف البريطانية والأمريكية مشروعاً أعدته وزارة الخارجية البريطانية للتعامل مع الوضع الخطير في الكويت، بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة والانقلاب الذي حصل في العراق والخوف من تأثير تلك الأحداث في الكويتيين، وهذا التقرير يتضمن ما يلي:

أولاً : ضرورة أن يستفيد المواطن الكويتي العادي من الدخل الكثير للنفط ولا يكون حكراً على فئة محصورة من الأمراء وبعض التجار.

ثانياً : ضرورة أن يشارك الشعب في السلطة.

ثالثاً : إعطاء الكويت الاستقلال تمشياً مع موجة التحرر السائدة في العالم التي لها صداها في الكويت وخصوصاً بعد العدوان الثلاثي على مصر.

وعند تنفيذ هذا المخطط لن تكون للكويتيين رغبة في التغيير مقارنة بالأوضاع المجاورة، مما سيشكل سوراً يحميها من حمى الوحدة العربية، فستكون عندها دولة مستقلة وديمقراطية، ويعيش الكويتيون في بحبوبة يحسدون عليها مما يشكل حماية للوضع وبالتالي تضمن بريطانيا مصالحها في الكويت.

إلا أن الصباح لم يقبلوا بالمشاركة في الحكم، كما أنهم يعلمون أن الكويت دولة صغيرة بين دول أكبر منها لها أطماع في الكويت، وهي غير قادرة أن تحمي نفسها فلا بد من وجود حماية أجنبية. وقد اتضح أن عبدالله السالم كان يحث الإنجليز على إعطاء الكويت استقلالها إلا أنه مع ذلك كان يرى أن الحماية ضرورية مما يفرغ الاستقلال من محتواه.

أما موضوع إيصال ثروة النفط إلى بقية أفراد الشعب فكان اقتراحاً مقبولاً بالنسبة إلى النظام ضمن حدود معينة، فوضع قانوناً للموظفين وأقر التقاعد، وكان التوسع في بناء بيوت لذوي الدخل المحدود وتوزيع قسائم وقروض لمتوسطي الدخل، والتوسع والسخاء في تثمين الأراضي... إلخ.

كل هذا لم يخفف مطالبة الناس بالمشاركة في الحكم لوقف الفساد ولم يحدّ طموح الناس في التحرر والاستقلال من السيطرة الأجنبية.

ولكن الإنجليز أصروا على تنفيذ مخططاتهم بالنسبة إلى الكويت، فاتصل المعتمد البريطاني ببعض الكويتيين وأخبرهم بأن المعارضة البريطانية سوف تطالب الحكومة البريطانية بإعطاء الكويت استقلالها وتحولها إلى دولة ديمقراطية، وعندها ستكون الحكومة البريطانية مضطرة

إلى إعطاء الكويت استقلالها مما يرفع الإحراج عنها أمام الصباح، وهو دور اتفق عليه بين الحكومة البريطانية والمعارضة كعادة البريطانيين في معالجة الأمور الأمنية الحساسة.

ومعروف أن هناك اجتماعاً أسبوعياً سرياً بين رئيس الحكومة البريطانية وزعيم المعارضة تُبحث فيه المسائل المهمة التي تتعلق بالمصلحة العليا، ويتم الاتفاق على طريقة معالجتها. هذا الاجتماع الدوري بين رئيس الحكومة وزعيم المعارضة يعدّ جزءاً مهماً من دستور بريطانيا غير المكتوب لا يجوز المساس به. حتى إن تاتشر في إحدى المرات وفي حالة غضب من زعيم المعارضة هددت بوقف هذا الاجتماع، إلا أنها سرعان ما تراجعت عن هذا التهديد لردود الفعل العنيفة التي سببها هذا التصريح الطائش.

الوثائق البريطانية

في محاضر جلسات مجلس العموم نجد ما يؤكد التفاهم بين الحكومة البريطانية والمعارضة، ففي جلسة مجلس العموم بتاريخ ١٩/٦/١٩٦١ أثار السيد Mr. Brochway في بند الأسئلة أهمية الديمقراطية في الكويت، فأجابه مستر هيث Mr. Heath رئيس مجلس الوزراء بأن الأمير بدأ باتخاذ بعض الخطوات في هذا الاتجاه ونحن نشجعه على ذلك.

ولعله يفيد أيضاً أن نقرأ النقاش الذي دار بين زعيم المعارضة مستر جيتسكل Mr. Gitskell ورئيس مجلس الوزراء هيث Mr. Heath في بند الأسئلة بجلسة ٣/٧/١٩٦١، حول أهمية أن تساهم الكويت مالياً في تمويل المشاريع التنموية في البلاد العربية، مما يدعم تحرك الكويت من أجل حصولها على الاعتراف باستقلالها، ورد رئيس الوزراء بأن ذلك قد بدأ فعلاً من قبل حاكم الكويت.

أدى عبدالكريم قاسم دوراً مهماً في تنفيذ هذا المخطط الذي طالب بضم الكويت إلى العراق ناظراً إليها على أنها ليست دولة إنما هي مشيخة وتحكم قبلياً، مما جعل مجلس الأمن يتردد في الاعتراف بالكويت، وكذلك الموقف السوفييتي.

في هذه الفترة جاءني الصديق محمد أحمد الغانم، وقال لي إن أخاه يوسف أحمد الغانم الذي له علاقة جيدة مع الأوساط الحاكمة في بريطانيا قد وصل من لندن ومعه رسالة من الحكومة البريطانية إلى عبدالله السالم تحثه على العمل لقيام نظام دستوري في الكويت، بدل النظام العشائري كما يقول عبدالكريم قاسم لتسهيل مهمتها في دعم الكويت. وطلب أن أتعاون معه في إعداد مذكرة إلى عبدالله السالم لحثه على قبول المشاركة الشعبية في الحكم، إلا أنني اعتذرت، وقد علمت وقتها أن الخبر قد انتشر وقامت بعض الشخصيات الكويتية بإرسال مذكرات إلى عبدالله السالم تنصحه بالعمل على المشاركة في الحكم. فالاستقلال والدستور جاءا بسبب الوضع الشعبي المطالب بالاستقلال والمشاركة في الحكم ودور عبدالله السالم في إقناع العائلة بذلك.

والجدير بالذكر أن النشرة السرية لمجلة Economist قد ذكرت أن بريطانيا هي التي أقنعت دول حلف بغداد بعدم التدخل لإفشال ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، بعد أن تم حشد قوات حلف بغداد بما فيها القوات الأمريكية لدخول العراق، عندما أكدت أن الوضع تحت السيطرة ولا داعي للقلق. وقد ذكر لي د. عبدالله النفيسي أنه التقى السفير البريطاني الذي كان في بغداد في تلك الفترة، همفري تريفيليان - وهو متقاعد الآن - في إحدى حلقاته التلفزيونية «المائدة المستديرة»

وتحدث السفير مطولاً عن علاقته الحميمة بعبدالكريم قاسم، واللافت للنظر أن الحكومة الكويتية منعت إذاعة هذه الحلقة من تلفزيون الكويت.

ومع أننا نعدّ الاستقلال والمشاركة الشعبية في الحكم هما أهم أهدافنا في الكويت، فإننا أصدرنا بياناً باسم حركة القوميين العرب في الكويت وليس باسم الأندية كي لا نحرج غيرنا، يؤكد إيماننا بأننا جزء من هذه الأمة وسنعمل على إفشال محاولة الإنجليز التي تهدف إلى عزلنا عن أمتنا العربية بتأكيد هويتنا العربية، ورأينا أن الاستقلال والديمقراطية هما من أسلحتنا في تحقيق ذلك على عكس ما يريده البريطانيون.

المجلس التأسيسي ومشروع الدستور

وعلى أية حال وبغض النظر عن التوجه البريطاني، فللكويت كما أسلفنا شخصيتها الخاصة، وإمكاناتها الذاتية في التحرك نحو الانفتاح السياسي. ولذا واستناداً إلى عناصر عدة انطلقت الكويت لتأسيس نظام ديمقراطي دستوري كما سيأتي لاحقاً. أما الخطوة التي سبقت ذلك فقد كان تحديد عدد الدوائر الانتخابية كما يذكر الدكتور غانم النجار في كتابه «مدخل للتطور السياسي في الكويت» بأنه تمّت الدعوة لانتخاب ٢٠ عضواً للمجلس التاسيسي، ولم ينس المشرع إصدار قانون يحكم الفترة الانتقالية وهي الفترة التي يتم فيها المجلس التأسيسي مداولاته ويصادق بعدها الأمير على الدستور. إن إصدار قانون الفترة الانتقالية بحد ذاته كان خطوة متقدمة وتنم عن توجه جاد من قبل الحكومة، إلا أنه كانت هناك نقطة خلاف رئيسة بين الحكومة من جهة وبين ما يمكن تسميته بالقوى الشعبية من جهة أخرى. كانت نقطة الخلاف الرئيسة تلك تدور حول عدد الدوائر الانتخابية التي سيجري على أساسها الانتخاب للمجلس التأسيسي، فقد كان للأسرة الحاكمة وجهة نظر أن يتم تقسيم الكويت إلى ٢٠ دائرة انتخابية يتم فيها انتخاب فرد واحد عن كل دائرة، بينما كان إصرار الجانب الشعبي على أن تكون الكويت دائرة انتخابية واحدة، وبعد شد وجذب حول هذه النقطة تم التوصل إلى حل وسط وهو ١٠ دوائر انتخابية يتم انتخاب شخصين عن كل دائرة. وهكذا جرت انتخابات المجلس التأسيسي في ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ وخاض تلك الانتخابات ٧٣ مرشحاً.

التعيين أم الانتخاب؟

اقترح المجلس الأعلى أن تتم توسعة أعضاء المجلس المشترك (½ المجلس الأعلى + اللجنة الاستشارية) بالتعيين ليكون هو المجلس التأسيسي. إلا أن الأعضاء من المجلس الاستشاري رفضوا ذلك وأصرّوا على أن تجرى انتخابات عامة لمجلس تأسيسي يضع الدستور. وتم لهم ذلك.

وقد خضت الانتخابات في مقر سكني وهي الدائرة الثانية وتشمل كل من الشويخ والصليبخات وقرية الجهراء. الشويخ حي أرستقراطي والصليبخات ضاحية فقيرة والجهراء قرية اشتهرت بمعركة صدّ قوات الوهابيين السعودية وكان هدفها محاربة أهل الكويت الكفرة كما يقولون وضم الكويت إلى المملكة السعودية. تحالفت مع عبدالله اللافي من قرية الجهراء وهو من قبيلة شمر وفزنا في الانتخابات وقد اقتصرت تحضيراتنا على زيارة بعض الدواوين وعائلات في المنطقة. لم نعرف وقتها الاجتماعات ولا طرح البرامج المتكاملة أو أي شكل من أشكال الدعاية. كذلك لم تكن هناك مشاحنات بين المرشحين.

كانت الانتخابات هادئة جداً ونظيفة. فهي أول تجربة انتخابية عامة والجميع تقريباً ليست له خبرة في مثل هذه الانتخابات.

المجلس التأسيسي:

عقدت الجلسة الأولى بتاريخ ٢٠/١/١٩٦٢ وقد حضر عبدالله السالم الجلسة كما حضر الاجتماع الأعضاء المنتخبون والوزراء وهم :

١	أحمد خالد الفوزان	١٧	الدكتور أحمد الخطيب
٢	جابر الأحمد الجابر الصباح	١٨	جابر العلي السالم الصباح
٣	حمود الزيد الخالد	١٩	خالد عبدالله السالم الصباح
٤	خليفة طلال محمد الجري	٢٠	سالم العلي السالم الصباح
٥	سعد عبدالله السالم الصباح	٢١	سعود عبدالعزيز العبدالرزاق
٦	سليمان أحمد الحداد	٢٢	صباح الأحمد الجابر الصباح
٧	صباح السالم الصباح	٢٣	عباس حبيب مناور المسيلم
٨	عبدالرزاق سلطان أمان	٢٤	عبدالعزيز حمد الصقر
٩	عبدالله الجابر الصباح	٢٥	عبدالله فهد اللافي الشمري
١٠	عبداللطيف محمد ثنيان الغانم	٢٦	علي ثنيان صالح الأذينة
١١	مبارك عبدالعزيز الحساوي	٢٧	مبارك عبدالله الأحمد الصباح
١٢	محمد أحمد الجابر الصباح	٢٨	محمد رفيع حسين معرفي
١٣	محمد وسمي ناصر السديران	٢٩	محمد يوسف النصف
١٤	منصور موسى المزيدي	٣٠	نايف حمد جاسم الدبوس
١٥	يعقوب يوسف الحميضي	٣١	يوسف خالد المخلد المطيري
١٦	مبارك الحمد الصباح (لم يحضر الجلسة)		

ثم ألقى عبدالله السالم خطاباً قوبل بالتصفيق الحاد والمتواصل:

حضرات الأعضاء المحترمين ،

السلام عليكم ورحمة الله،

باسم الله العلي القدير نفتتح الآن أعمال المجلس التأسيسي لدولـة الكويت المستقلة، هذا المجلس الذي تقع على عاتقه مهمة وضع أساس الحكم في المستقبل.

لقد كـان إعـلان استقلال الكويت فـي التاسـع عشر مـن شـهر يونيـو الماضـي فاتحـة عهد جديد للكويت التـي مـا عرفت منذ وجدت إلا الحريـة والكرامـة، وهذا مجلسكم يمثل دوراً مـن أدوار الرقي والتقدم المطرد في تاريخ هذه البلاد.

لقد كانت مصلحة شعب الكويت هي هدف الحكومة دائماً تسعى إليـه بمختلف وسـائل الإصـلاح في جميع الشؤون العمرانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، وهذا التطـور فـي حيـاة الكويت في هذه الحقبة القصيرة من الزمن لأكبر شاهد على ذلك.

وستستمر الكويت دائماً - بإذن الله - في طريقها الذي اختطته لنفسها، دولـة عربيـة تتضامن مـع شقيقاتنا الدول العربية فـي كل مـا يعـود بـالخير علـى الأمـة العربيـة، وتسعى جهدها إلـى تـدعيم الجامعة العربية.

دولة مستقلة تؤيد حق كل بلد في نيل حريته واستقلاله.

دولة محبة للسلام تسعى إلى إقراره وتؤيد كل ما يسعى إليه، متمسكة في كل ذلـك بميثـاق الأمـم المتحدة.

وإني لأدعو الله - سبحانه وتعالى - أن يحفظ هذه الأمة من كل سوء، وأن يسدد خطـاكم ويعينكم على كل ما فيه مصلحة البلاد وأمنها ورخائها.

وأختتم كلمتي بالنصح لكم - كوالد لأولاده - أن تحافظوا على وحدة الصف وجمع الكلمـة حتـى تؤدوا رسالتكم الجليلة في خدمة هذا الشعب على أكمل وجه وأحسنه، والله ولي التوفيق.

بعد كلمات الافتتاح جرت انتخابـات الرئيس ففـاز بهـا عبداللطيف الثنيـان الغـانم بالتزكيـة وكنـت ومنصور المزيدي المرشحين لمنصب نائب الرئيس بعد أن انسحب يعقوب الحميضي لمصلحتي بعد أن أصررت على ترشيح نفسي عندما لمست أن هناك اعتراضاً على ترشيح شـخص عـادي مثلي لاعتلاء المنصة وترؤس الشيوخ وعلية القوم. وكانت النتيجة كما يلي:

د. أحمد الخطيب ١٩ صوتاً

منصور المزيدي ١٠ أصوات

امتناع صوت واحد.

ومع ذلك فإن المفهوم العنصري الجـاهلي تم تنفيذه بدقـة، وظلّ هذا العرف مستمراً إلـى يومنـا هذا. فمنصـة الرئاسة احتوت كرسياً واحداً للرئيس فقط، ممـا جعلنـي أجلس مـع بقيـة الأعضـاء،

وعندما يمرض الرئيس تلغى الجلسة كي لا أترأس المجلس. ولما اجتمعت اللجنة المخصصة لتقدير مكافآت أعضاء المجلس قررت المكافأة للرئيس والأعضاء، ولما أثار أحد أعضاء اللجنة، يوسف المخلد، عن مكافأة نائب الرئيس، رد وزير المالية الموجود في اللجنة بأن مكافأته نفس مكافأة الأعضاء، وإذا أراد أكثر فليراجعني بالوزارة! معتبراً أن القرار بيده وليس بيد المجلس. وبما أن أعضاء اللجنة حديثو العهد بالعمل البرلماني تقبلوا كلام الوزير وعُدَّ قراراً للجنة.

ولمّا أخبرني الأخ يوسف المخلد بذلك لم أستغرب القرار؛ فالوزير شيخ وهو يتصرف كشيخ والأعضاء لا يعرفون صلاحياتهم فسكتوا، وبالطبع لم أثر الموضوع مع أحد لأنني لم أرشح نفسي للمكافأة وعاملتهم جميعاً على «قد عقولهم» كما يقول المثل، فهم لا يعلمون بأنهم هم السلطة التشريعية التي تقرر مخصصات الأمير والوزراء ومن بينهم وزير المالية! وكل هذا أمر بسيط أمام المظهر الشاذ والمخجل الذي شاهدناه عندما بدأ الأعضاء يصلون إلى المجلس قبل الجلسة الأولى (جلسة الافتتاح). لقد وقف بعض الأعضاء في الطابور ليسلموا على الوزراء من الصباح وهم يقبّلون خشومهم ورؤوسهم، غير مدركين أنهم يمثلون السلطة التشريعية التي هي مسؤولة عن محاسبة كل الوزراء ومن بينهم الشيوخ. هذا المنظر دفعنا إلى الاتصال برئيس المجلس وطلبنا إليه إفهام هؤلاء الأعضاء بأن يحافظوا على كرامتهم وعلى كرامة الشعب الذي انتخبهم، ويتركوا هذه العادة، وهكذا كان.

وبعد انتخاب الرئيس ونائب الرئيس كان الرأي بتأجيل انتخابات اللجان حتى توضع اللائحة الداخلية، وانتخبت لجنة لذلك مكونة من سليمان الحداد ونايف الدبوس ويعقوب الحميضي.كان ذلك في الجلسة الثانية للمجلس، وفيها أثرت ضرورة علنية الجلسات، وعارض ذلك بعض الوزراء من الصباح وطالبوا بأن تكون سرية، ولكن بعد الإصرار تمّت الموافقة على أن تكون الجلسات علنيـة، على أن يتـرك لرئيس المجلس أن يجعل أي جلسة سرية إذا رأى في ذلك مصلحـة عامة.

ثم دار نقاش مطول حول اقتراح بعض الوزراء من آل الصباح بأن يشترك الوزراء في لجان المجلس وإصرارهم على ذلك باعتبارهم أعضاء في المجلس. وبعد شرح مطول من الخبير القانوني على أهمية فصل السلطات وعدم جواز اشتراك الوزراء في لجان المجلس تمت الموافقة على أن تقتصر لجان المجلس على النواب المنتخبين وتعطى اللجان الحق بأن تستدعي أي وزير مختص لإبداء وجهة نظره.

كما أثار كل من الشيخ سعد العبدالله والشيخ جابر العلي ضرورة أن يكون التصويت في كل الأمور علناً لمعرفة رأي كل نائب في كل موضوع، مما أثار الاستياء من بعض الذين رأوا في ذلك محاولة للضغط عليهم من قبل عائلة الصباح ففشل الاقتراح، وهو ما أثار غضب جابر العلي بشكل غير مبرر.

في جلسة ٣/٣/١٩٦٢ وبعد إقرار اللائحة الداخلية تمّت انتخابات اللجان.

لجنة الدستور

كان الاتفاق أن تكون لجنة الدستور مشكلة من رئيس المجلس وأحد أعضاء الحكومة من الكويتيين والشيخ سعد العبدالله ويعقوب الحميضي عن المجلس، وتنتخب اللجنة بالإجماع إلا أن سعد العبدالله فاجأنا بالإيعاز إلى العضو سعود العبدالرزاق بترشيح نفسه ليخل في هذا التوازن، مما حدا بي أن أرشح نفسي كرد فعل على ذلك.

ومع أنني لم أنجح ودخل سعود العبدالرزاق اللجنة إلا أنه للأمانة لم يشكل أية مشكلة داخل لجنة الدستور.

تشكلت لجنة وضع الدستور من خمسة أعضاء: يعقوب الحميضي ونال ٢٨ صوتاً، عبداللطيف ثنيان الغانم ٢٦ صوتاً، حمود الزيد الخالد ٢٥ صوتاً، الشيخ سعد العبدالله ٢٤ صوتاً، سعود العبدالرزاق ١٧ صوتاً.

أما أنا فقد حصلت على ١٥ صوتاً.

لا أريد أن أستعرض أعمال المجلس ولجنة إعداد الدستور فليس هذا مكانه، إنما أريد أن أبرز المشكلات التي واجهتنا في إعداد هذا الدستور على الرغم من تواضع مواده التي أقرت.

محطات مهمة يتطرق إليها الدكتور الخطيب في هذه الحلقة، خصوصا في ما مرت به صياغة الدستور ومناقشة مواده، والسجال الذي كان يشهده المجلس التأسيسي حول عدد كبير من بنوده، وفيها يعرض الدكتور الجدال حول المادة الثانية من الدستور، وكذلك الاختلاف حول عدد الاعضاء وعدد الوزراء. وفي تلك المرحلة كانت الحكومة تعتمد على خبيرها الثانوي محسن حافظ؛ مما دفع المجلس الى ترشيح خبير دستوري هو الدكتور خليل عثمان، الذي واجهته صعوبات إدارية في الانتقال إلى الكويت، ونظرا لضيق الوقت توجه عبدالعزيز حسين إلى الرئيس جمال عبدالناصر يطلب منه تسهيل مهمة انتقال الدكتور خليل إلى الكويت للمساعدة في إعداد الدستور ومراجعته، وقد أمر عبدالناصر امانة سر رئاسة الجمهورية بمتابعة معاملته وتسهيل مهمة سفره بسرعة. كذلك يتناول الدكتور في هذه الحلقة واقعة المشادة التي حدثت بين النائب خليفة الجري والشيخ جابر العلي، حيث أصر الاعضاء بعدها على ضرورة ان تقدّم الحكومة اعتذارا، وإلا فإن أغلبية الاعضاء سيقدمون استقالتهم، وتدخل الشيخ عبدالله السالم وأمر رئيس الحكومة بتقديم اعتذار عما تلفظ به الشيخ

عقدت لجنة الدستور جلستها الأولى بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٢ وبحضور الخبير القانوني للحكومة محسن حافظ، الذي طلب إليه أن يضع مسودة للدستور تتم مناقشاتها بعد أن يتم الاتفاق على طبيعة نظام الحكم هل هو رئاسي أو برلماني.

وفي الجلسة الثانية أبدى الخبير رأيه بأن يكون نظام الحكم برلمانياً لا رئاسياً، لأن طبيعة النظام ملكي وراثي وبالتالي لا يجوز أن يرأس الأمير الوزارة فيعرض نفسه للنقد والمحاسبة داخل المجلس وربما لنزع الثقة. ولاقى هذا الاقتراح معارضة شديدة من الشيخ سعد العبدالله، إلا أنه تراجع لاحقاً عن ذلك، وجرى جدل طويل ومرير حول الوزارة، ولما اقترح بأن يكون نصف الوزارة من مجلس الأمة أكد سعد العبدالله رفضه لذلك مكرراً قوله إن هذا الاقتراح يقصد منه منع أعضاء الأسرة الحاكمة من دخول الوزارة، وأيده في ذلك القانوني محسن حافظ وهدد الشيخ سعد العبدالله بالانسحاب من اللجنة إن أصرت على ذلك، وكان موقفاًًً غريباًً فالأمير هو الذي يعين رئيس الوزراء ورئيس الوزارة يعرض الوزارة على الأمير ونصف الأعضاء من خارج المجلس ويمكن أن يكونوا كلهم من الشيوخ، ومع ذلك يرى سعد العبدالله أن هذا الاقتراح هو ضد الصباح ويهدد بالانسحاب. والحقيقة أن ذلك نابع من المفهوم السائد قبل وضع الدستور عند أسرة الصباح بأنهم وحدهم فقط من يجب أن يكون في الحكم، فأول وزارة شكلت

مع المجلس التأسيسي كان فيها ١١ وزيراً من الصباح وثلاثة فقط من غير الأسرة، ولعله كان يبدي استياءه من وجود حتى ثلاثة من غير الصباح! ويريد أن يكون جميع الوزراء من الأسرة.

وعند بحث عدد أعضاء المجلس وعدد الوزراء، كانت هناك اقتراحات بزيادة عدد أعضاء المجلس في ضوء تجربة المجلس التأسيسي، إذ كان من الصعب إيجاد عدد كاف من الأعضاء للجان المجلس المطلوبة، مما عرقل أعمال المجلس. فاقترح البعض أن يزاد الأعضاء إلى ٥٠ أو ٦٠ عضواًً، إلا أن الشيخ سعد العبدالله اقترح أن يكون أعضاء المجلس ٤٠ عضواًً فقط، ويكون عدد الوزراء عشرين وزيراً معيناً. ومع ذلك فقد أقرت اللجنة بأن يكون العدد خمسين عضواً وألا يتعدى عدد الوزراء ثلث أعضاء المجلس بعد صراع مرير مع الشيخ سعد العبدالله.

كما وجدت اللجنة نفسها في مشكلة معه بالنسبة إلى قانون الجزاء، وإصراره على أن يكون التحقيق في جميع الجرائم جنحاً وجنايات عند الشرطة، وهي التي تحوّل القضايا التي تختارها إلى النيابة العامة. وتشبث برأيه إلى النهاية متهماً أعضاء اللجنة بأنهم لا يثقون بأجهزة الأمن، مع أن طرحه يوحي بأنه لا يثق بالنيابة العامة وحياديتها! وأنه يريد أن يكون القرار له هو كونه وزيراً لكل قوى الأمن.

اعتراض الشيخ سعد العبدالله على تسليم السلطة القضائية أمور التحقيق في الجرائم المختلفة وحدها في أجهزة الأمن تنبع من العقلية الاستبدادية السائدة في المنطقة التي تعتمد على أجهزة الأمن القمعية للبقاء في السلطة، فهي لا تثق بشعوبها لأنها ليست منبثقة من إرادة شعبية فالحاكم يصل إلى السلطة إما بالوراثة أو بالدبابة ويكون همه الأول والأخير هو كيف يحتفظ بالسلطة. ولأن الشيخ سعد العبدالله كان مسؤولاً عن الأمن منذ الخمسينيات فقد تشرب بثقافة أجهزة المخابرات التي تسعى إلى تعزيز موقعها بإقناع المسؤولين - إن كانوا بحاجة إلى إقناع - بأنها وحدها هي المخلصة للنظام وهي وحدها القادرة على حمايته.

وبالطبع جهاز هذه مهمته لا بد أن تكون أعظم عناصره القيادية مشكوكاً في إخلاصها لبلدها، لذلك عندما نحّي فهد الفهد عن المسؤولية في جهاز أمن الدولة رفض الضباط الشرفاء في الداخلية تولي مسؤولية هذا الجهاز حفاظاً على سمعتهم وسمعة عائلاتهم.

وعند مناقشة موضوع طرح الثقة بالوزير اقترح سعد العبدالله أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بمن فيهم الوزراء جميعاً ولم يتراجع عن موقفه، إلا أن اللجنة أقرت أن ذلك يكون بنصف أعضاء المجلس المنتخبين دون أن يحق للوزراء التصويت.

أما مسألة توارث الإمارة فاقترح أن يترك ذلك لرأي الأمير، وعندما أخفق بإقناع الأمير دار النقاش حولها واقترح سعد العبدالله أن يكون ذلك بأمر أميري دون مشاورة أحد ولا يعرض على المجلس للموافقة، وأصر على هذا الرأي حتى آخر جلسة للجنة، إلا أن المجلس أقر المادة المذكورة في الدستور وترك التفصيلات لقانون توارث الإمارة وأعطت اللجنة هذا القانون قوة الدستور.

أما إعلان الأحكام العرفية وإعلان الحرب فأصر سعد العبدالله على رأيه بأن ذلك من اختصاص الأمير والمجلس لا شأن له بذلك.

لقد خلق الشيخ سعد العبدالله جواً متوتراً في لجنة الدستور، وساعده في ذلك الخبير الدستوري محسن حافظ. ففي الجلسات التي يغيب فيها سعد العبدالله تمشي الأمور بيسر، ولكنه عندما يعود إلى اللجنة يطلب إعادة النظر في كل ما اتفق عليه، ويخلق المتاعب لأعضاء اللجنة. كما لوحظ أنه أحياناً يطلب الفرصة لمراجعة «إخوانه» أي بقية الشيوخ قبل إبداء رأيه، وفي بعض الأمور الحساسة يطلب إعطاءه فرصة لمراجعة الأمير.

وفي المقابل كان أعضاء اللجنة يطلبون من رئيس المجلس التأسيسي مقابلة الأمير للتغلب على المشكلات التي يثيرها سعد العبدالله، وكان عبدالله السالم دائماً ما يقوم بالدور الإيجابي لتذليل الصعاب أمام اللجنة.

كذلك كان للدكتور خليل عثمان الخبير الدستوري للمجلس دور مؤثر في مناقشات لجنة الدستور عندما باشر عمله، وحضر لأول مرة في اللجنة في الجلسة الخامسة لها بتاريخ ٢١/٤/١٩٦٢ نظراً إلى أنه ضليع في القانون ومتخصّص في الموضوعات الدستورية، وهو ما أعطاه الحجة في كبح جماح كل من الشيخ سعد العبدالله ومحسن حافظ وتفنيد الحجج التي يثيرها محسن حافظ.

والحقيقة أننا وجدنا أمام هذه الصعوبات التي تعانيها لجنة الدستور أن ننسق فيما بيننا نحن الثلاثة، أنا ويعقوب الحميضي وسليمان الحداد من ناحية، ورئيس المجلس والوزراء الثلاثة لنتفق على رأي واحد بقدر الإمكان، وكنا نجتمع في بيت محمد النصف في الشامية للتنسيق فيما بيننا قدر المستطاع.

لا بد من الإشادة هنا بالدور المميز لأعضاء لجنة الدستور وبالأخص بدور حمود الزيد الخالد ويعقوب يوسف الحميضي، فلهم كلهم عظيم التقدير على تصديهم لمحاولات الشيخ سعد العبدالله ومحسن حافظ لتفريغ الدستور من محتواه.

لقد دار نقاش جدي ومهم في لجنة الدستور عندما تساءل رئيس المجلس عبداللطيف ثنيان الغانم عن مسؤولية رئيس الوزراء، ملاحظاً أن مشروع الدستور المقدم للجنة يمنح حصانة غير مسوغة لرئيس مجلس الوزراء. فقال موجهاً كلامه إلى محسن حافظ: «أنا أقول إذا كان الوزراء كل منهم مسؤول عن التفصيلات في وزارته فإن السياسة العامة للحكومة وهي الأهم مسؤول عنها رئيس مجلس الوزراء». وتدخّل وزير العدل حمود الزيد الخالد قائلاً: «مثلاً لو أخذنا السياسة الخارجية، من المسؤول عنها رئيس الوزراء أو وزير الخارجية؟». فأوضح د. عثمان خليل بأن رئيس الوزراء يتحمل المسؤولية، إلا أن محاسبته تختلف، فقرار عدم الثقة يذهب إلى الأمير في المرحلة الأولى، فإما أن يقيله أو يحل المجلس. ولعل هذا لم يعجب وزير العدل إذ وجه كلامه إلى كل من د.عثمان خليل ومحسن حافظ قائلاً: «أريد أن ألفت نظركما إلى موضوع مهم جداً، فبالنسبة إلى المواطنين هنا في الكويت أو في جميع البلاد العربية يعتبرونكم أنتم واضعي الدستور ويعتبرونكم ويعتبرون الدولة التي تمثلونها قدوة لهم لأن شعبكم وحكومتكم تمثل القيادة في البلاد العربية. والذي يحدث أنه عند ظهور دستورنا على يدكم أنهم لن يحاسبونا نحن على الثغرات الموجودة في هذا الدستور وإنما سيقولون د. عثمان هو السبب والجمهورية العربية المتحدة هي السبب. أنتم بمركزكم تتحملون المسؤولية الكبرى في الموضوع» .

رد الخبيران بأن مهمتهما تقنية فنية فقط، أما الرأي السياسي فأنتم من تقررونه. ورد وزير العدل قائلاً: «إننا يجب أن نضع دستوراً مثالياً لبلدنا ويجب أن يساير هذا الدستور أوضاعنا ولا يتناقض في الوقت نفسه مع الأنظمة الحديثة في العالم. إننا يجب أن نقر الواقع الحالي بحذافيره لأن الواقع يتطور كذلك يجب أن لا نقف في وجه التطور».

الخبير الدستوري د. عثمان خليل عثمان

كان واضحاً لدينا في لجنة الدستور أن المستشار الحكومي محسن حافظ هو عامل تأزيم وعرقلة لعملنا، فهو موظف عند الحكومة ويحاول أن يبرهن للشيخ سعد العبدالله عن إخلاصه للحكومة على حساب المصلحة العامة. فكان لا بد من أن يكون للمجلس مستشاره القانوني الخاص. فطلب رئيس المجلس عبداللطيف ثنيان من الأمين العام للمجلس علي الرضوان كونه قانونياً ودرس في الجامعات المصرية أن يرشح له شخصاً مشهوراً في هذا المجال، فاقترح الدكتور عثمان خليل عثمان فطلب منه السفر إلى القاهرة وإحضاره. كان عبدالعزيز حسين سفيراً للكويت هناك، فشرح علي الرضوان له أهمية وجود خبير دستوري مثل د.عثمان خليل عثمان للمساعدة في وضع دستور يمثل طموحات الشعب الكويتي، فما كان منه إلا أن اتصل به ودعاه للعشاء لبحث الموضوع، فلم يتردد في قبول العرض إلا أنه طلب مهلة بضعة أشهر حتى يستطيع أن يتمم الإجراءات المطلوبة مع الجامعة التي يعمل بها، ومعروفة طبيعة الروتين الحكومي في مصر، فقيل له إن ذلك غير مقبول لأن لجنة الدستور قد بدأت عملها وبتأخر وصوله إلى الكويت لن تستفيد اللجنة منه وعليه أن يسافر حالاً، وتعهد عبدالعزيز حسين بأن تقوم السفارة بالاهتمام بالإجراءات المطلوبة مع الحكومة المصرية.

وفي اليوم التالي طلب عبدالعزيز حسين مقابلة مستعجلة مع جمال عبدالناصر تم ترتيبها في اليوم نفسه، وشرح للرئيس جمال عبدالناصر طلبه وأهمية ذهاب د. عثمان خليل عثمان فوراً إلى الكويت، فما كان من جمال عبدالناصر إلا أن أصدر تعليماته بأن يسافر خليل عثمان فوراً إلى الكويت وتقوم أمانة رئاسة الجمهورية بإنهاء كل معاملاته. وهكذا ربحنا الخبير الدستوري د. عثمان خليل عثمان صاحب الضمير الحي والخبرة القانونية والدستورية النادرة، فكان خير نصير للجنة وضع الدستور.

اللجان البرلمانية

بدأ المجلس في اختيار لجانه وبدأها باللجنة الدستورية كما أسلفنا، ثم تم انتخاب أعضاء اللجان كما يلي :

لجنة الشؤون الاقتصادية: أحمد الفوزان، سليمان الحداد، مبارك الحساوي.

لجنة الداخلية والدفاع: أحمد الفوزان، خليفة الجري، يعقوب الحميضي.

لجنة الشؤون التشريعية: سليمان الحداد، عبدالرزاق أمان.

لجنة الثقافة والشؤون الاجتماعية: أحمد الخطيب، نايف الدبوس، محمد الوسمي.

لجنة الخارجية: أحمد الخطيب، مبارك الحساوي، عبدالرزاق أمان.

المرافق العامة: سعود العبدالرزاق، نايف الدبوس، مبارك الحساوي.

في جلسة ٢٠/٣/١٩٦٢ وردت شكوى من بعض المواطنين إلى المجلس وهي أول شكوى تقدم للمجلس، فأحدثت ارتباكاً بالنسبة إلى بعض الوزراء عادّين إياها شكوى عليهم وطالبوا برفضها، وبعد نقاش مطول تمّت الموافقة على إحالتها إلى اللجنة المختصة لدراستها مما يدلل على حساسية بعض الوزراء من التدخل في شؤون وزاراتهم.

في هذه الجلسة وجدت أنها فرصة لإبراز وجه الكويت القومي فتقدمت بالاقتراح التالي:

لدي اقتراح بخصوص أحداث الجزائر، ثم تلي المشروع المقدم من قبلي الذي ينص على ما يلي:

«لقد أتت اتفاقية وقف إطلاق النار في الجزائر لتكلل النضال البطولي الذي قام به شعبنا العربي الباسل خلال السنوات السبع والنصف الماضية، هذا النضال الذي رفع رأس العرب عالياً أمام العالم كله ببطولته وتنظيمه ووعيه.

فابتهاجاً بمولد الجزائر العربية الحرة واعترافاً بفضل بطولة أبناء الجزائر على العرب كافة لرفعهم من شأن العرب، أقترح على هذا المجلس الموقر أن يرد على هذا الجميل بالموافقة على الاقتراحات التالية:

١ - إرسال برقية تهنئة باسم المجلس لحكومة الجزائر والأبطال الخمسة.

٢ - اعتبار يوم الاتفاقية عيداً وطنياً والاقتراح على جامعة الدول العربية بجعل هذا اليوم عيداً للعرب جميعاً.

٣ - إرسال وفد رسمي وشعبي لتهنئة الحكومة الجزائرية بالاتفاقية والإفراج عن الزعيم أحمد بن بللا ورفاقه الأبطال ودعوتهم لزيارة الكويت.

٤ - التبرع السخي للجزائر كي تبني اقتصادها الذي أرهقته سنوات النضال الطويلة، ولكي تتمكن من إعادة تسكين المليون لاجئ جزائري الموجودين في تونس ومراكش.

٥ - إعطاء الجزائر الأولوية في الاستفادة من مشروع الإنماء الاقتصادي الكويتي.

٦ - دعوة لجنة الجزائر إلى:

أ - إقامة مهرجان شعبي احتفالاً بهذه المناسبة القومية.

ب - القيام بحملة شعبية واسعة للتبرعات والطلب إلى الوزارات المختصة تقديم كل مساعدة تطلبها هذه اللجنة المحترمة لتقوم بواجبها المقدس على أحسن وجه.

وإنني متأكد أن هذا المجلس الموقر لن يتردد عن أداء واجبه القومي نحو إخوانه أبناء الجزائر العربية المجاهدة.

وقال عبدالعزيز الصقر وزير الصحة العامة إن الفكرة قيمة ومقدرة من جميع الأعضاء وكل شخص كويتي عربي، واقترح إحالة هذا الاقتراح إلى اللجنة المختصة ودراسته من اللجنة وتنفيذ الأمور المستعجلة فيها حالاً.

وتكلم الرئيس قائلاً: ترسل برقية حالاً ويحال بقية الاقتراح إلى لجنة الاقتراحات، وقد وافق المجلس بالإجماع على ما يلي:

«وافق المجلس التأسيسي على إرسال برقية باسمه إلى المجلس الوطني الجزائري والزعماء الخمسة للثورة الجزائرية وإحالة المقترحات غير المستعجلة إلى لجنة الاقتراحات».

وفي الجلسة التالية أخطر الرئيس المجلس بأن الأمير قد تبرع بمليوني دينار كويتي للثورة الجزائرية تجاوباً مع رغبة المجلس.

كما وافق المجلس على جميع المقترحات التي قدمتها ما عدا إقامة المهرجان. لأن ذلك هو من اختصاص الأحزاب السياسية والهيئات الشعبية.

وفي هذه الجلسة بدأنا مع بعض النواب بإثارة مشكلات الناس المطالبة بتحسين الخدمات، مثل الكهرباء والماء والطرق وبناء بيوت لذوي الدخل المحدود.

المنطقة الحرة

وبتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٢ وجّه النائب أحمد الفوزان السؤال التالي إلى سعادة وزير الجمارك والموانئ يقول فيه: «إنه سبق أن أقر مشروع إنشاء ميناء حرّ في الكويت، ويتردد الآن كثيراً على ألسنة المواطنين عن سبب إهمال هذا المشروع الحيوي. لذلك أتقدم لسعادة الوزير للاستيضاح عن الأسباب التي أدت إلى تأخير المشروع؟ وهل في الإمكان التعجيل به؟». وهنا رد الوزير المختص بالجواب التالي:

حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس التأسيسي الموقر،

تحية واحتراماً وبعد،

بالإشارة إلى كتاب سعادتكم المرقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٨ والمحال بطيه إلينا سؤال العضو المحترم السيد أحمد خالد الفوزان بشأن فكرة مشروع الميناء الحر في الكويت، نفيدكم أنه جرى درس فكرة مشروع منطقة حرة من قبل المختصين بالجمارك والموانئ بالاشتراك مع بعض أعضاء المجلس المشترك وغرفة التجارة، وقد اقرت الفكرة مبدئياً، ولكن حرص الحكومة على المصلحة العامة وعلى أن لا تأتي النتائج عكسية، فقد رأت الحكومة استقدام خبراء لدراسة المشروع دراسة فنية ومفصلة، وقد تم ذلك فعلاً، ولكن مع الأسف لم يصل تقرير الخبراء إلا في الأيام القليلة الماضية، وما يزال قيد الدرس من قبل مجلس الوزراء وغرفة التجارة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

خالد عبدالله السالم الصباح

وزير الجمارك والموانئ

دل تقديم هذا السؤال في بدء الحياة البرلمانية من العضو أحمد الفوزان، على الأهمية التي يوليها تجار الكويت لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها، بدل الاعتماد الكلي على موارد النفط. ولكن النظام لم يستجب فقد تحرر من قيود الطبقة التجارية التي كان يعتمد عليها في إيراداته ويضطر لمشاركتها في قراراته، لذلك لا نستغرب رد الوزير على أن الدراسة جاهزة عام ١٩٦٢، ومع ذلك يدفن المشروع لخطورته المزعومة على النظام. وحتى لمّا تم إحياء الفكرة بعد أربعة عقود ولد معوقاً لا فائدة منه. وكما يقول المثل «لما طارت الطيور بأرزاقها» ونشأت موانئ كبيرة على طول الساحل الخليجي.

ومع ذلك فإن الفرصة لا زالت مؤاتية لتنفيذ هذا المشروع المهم في الكويت فهي لا تزال تحتل موقعاً استراتيجياً في المنطقة، فهي الأقرب إلى العراق وخصوصاً الجزء الجنوبي منه ذا الكثافة السكانية العالية وأكثر مناطق العراق إهمالاً من السلطات العراقية المتعاقبة، فيكون أكثرها حاجة إلى الإعمار، وكذلك فإن الكويت أقرب بكثير إلى إيران من موانئ الخليج الثانية وإيران كذلك بحاجة إلى تنمية كبيرة وسريعة، والأمر الجديد الآخر هو دول وسط آسيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي فهي الأخرى بأمس الحاجة إلى التنمية وعندها الإمكانات المادية والبشرية كذلك، وقد حدثني بعض المسؤولين في المنطقة الحرة بأن هذه الدول بدأت بالاتصال بهم طالبة التعاون. إذاً الإمكانات موجودة، ولكنني أشك في أن يتحمس النظام لهذا المشروع، وسيظل هذا المشروع وغيره حبراً على ورق حتى يرزق الله هذا البلد حكومة همّها تقدُّم الكويت وجلب الخير لأهلها.

ولم يسمح لرجال الصحافة بالدخول إلى المجلس إلا في جلسة ٣/٤/١٩٦٢، وفيها اتخذ قرار بإعطاء الأعضاء الحصانة النيابية بعد التغلب على اعتراض بعض الوزراء.

جلسة ١٣/٧/١٩٦٢ كانت عامرة بإقرار كثير من القوانين، منها قانون المساعدات العامة، قانون تعديل جدول الدرجات والمرتبات، قانون الجمعيات التعاونية، وبعض القوانين ذات العلاقة الدولية مثل صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية.

لقد كان للاهتمام بمشكلات المواطنين المعيشية أكبر الأثر في جلب انتباه الناس إلى أهمية المجلس، وتنمية الشعور العام بمزايا الحياة الديموقراطية، مما شجع الناس على الانخراط في العملية السياسية بشكل جيد، وصارت الكويت في مقدمة دول العالم الديمقراطية في ارتفاع نسبة التصويت في الانتخابات العامة.

في جلسة ٤/٩/١٩٦٢ أكد بعض الوزراء من الصباح عدم استطاعتهم التكيف مع الوضع الجديد، فعندما أشار الأمين العام للمجلس بأن رد وزير الإعلام على سؤال د. أحمد الخطيب جاء متأخراً، سأل وزير الداخلية: «أريد أن أعرف هل السؤال موجه من الدكتور أحمد الخطيب بصفته نائباً لرئيس المجلس التأسيسي أم بصفته الشخصية؟ وهو سؤال يدل على عدم الدراية

بصلاحيات العضو وامتعاضه من الأسئلة. فما كان مني إلا أن أجبته قائلاً: «إنني أتكلم بصفتي عضواً في المجلس التأسيسي وهذا حق من حقوقي. فهل هنالك من تعليق؟» فسكت الوزير.

ولما طلب العضو سليمان الحداد من وزير المالية أن يعطيه رقم احتياطي الدولة رفض ذلك وقال: إن عليك أن تطلب ذلك من مجلس الوزراء. لأن التفكير السائد عندهم أن أموال الدولة هي ملك خاص للأمير يتصرف بها كيف يشاء ولا يحق لأحد أن يسأل عن ذلك.

مناقشات مواد الدستور

في جلسة ١١/٩/١٩٦٢ بدأت مناقشة الدستور بعد أن انتهت اللجنة من إعداده وتقديمه إلى المجلس، وقد بدأت النقاش بالاعتراض على الديباجة التي نصت على «ويفيء على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية» قائلاً لدى تصفحي للدستور: لا أجد هذا المزيد من الحرية السياسية. وبعد نقاش مقتضب اتفق على تأجيل ذلك وبحثه عندما يأتي دور المادة (٣٤) المختصة بذلك. وعندما وصلنا إلى هذه المادة دار نقاش مطول وظهرت معارضة حادة للسماح للأحزاب السياسية من قبل بعض الوزراء وكذلك النواب، إلا أنه في الأخير شرح الخبير القانوني د. عثمان خليل عثمان بأن المادة لا تنص على المنع إنما تترك ذلك للمشرع، فلا عقبة دستورية تمنع من السماح للأحزاب السياسية إذا رأى المشرع ذلك. وفي نهاية النقاش طلبت الكلام لأسجل رأيي للتاريخ في هذا الموضوع، إذ أوضحت أنها «كلمة للحق وللتاريخ يجب أن تقال فيه، وهي أن كل عمل ديمقراطي يستلزم الضمانة الكافية حتى يأتي بثمرة معينة، فيجب أن يكون في أذهان المواطنين نوعية من التفكير، والتفكير المسؤول في حل المشكلات ويجب أن يتعلق المواطن بالأهداف التي يحملها المرشح بدل أن يتعلق بالشخص نفسه، فهذا طيب وذاك ممتاز والمواطنون طيبون أيضاً. وكم من شخص توصل إلى مراكز معينة وهو غير مرتبط ببرنامج محدد ولما صار في تلك المراكز ترك الوعود التي وعد بها الشعب لانتفاء هذا الارتباط.

فالشخص لا يجب أن ينتخب فلاناً لأنه معروف لديه ولكن لكون ذلك الشخص هو الذي يحل له مشاكله ويحمل أهدافه، فهذا الأمر ضروري لحياة المواطنين، فما الأحزاب إلا تنظيم الجماهير على نحو يضمن لهم أن لا يأتي النائب لخدمة فلان وعلان من الناس فقط.

ومع الأسف الشديد فإن معظم الأحزاب في البلاد العربية لم تقم بواجبها بإخلاص، وكلها لم تسر على طريق يخدم المصلحة العامة، فيجب ألا نتأثر بالتجربة التي قدمتها بعض الأحزاب العربية فقد كانت أسوأ مثل. ونحن لو سرنا كما ساروا فلا بد أن نقع في نفس المشاكل التي وقعوا فيها، فالتنظيم الحزبي هو الطريق السليم لخلق مواطن واع.

وإني أوافق مع الجميع على عدم تشكيل أحزاب سياسية الآن، ولكن ما العمل للحياة السياسية وكيف المخرج؟ فيجب أن نضع أسس حياتنا من الآن، ولا يمكننا أن نقفز بتفكيرنا دون إيجاد التنظيم الحزبي الذي يحرك الجماهير وهذا هو رأيي».

من المناقشات المخزية التي تمت في المجلس حول موضوع التعذيب لانتزاع الاعتراف من المتهمين، ومع أننا عارضنا ذلك بشدة إلا أن المجلس أقر إجازة التعذيب وفي جلسة علنية وهي لاشك فضيحة للكويت ولسمعتها، ولكن هذا بسبب كون كثيرين من الأعضاء لا يعرفون ماذا يجري في العالم خارج حدود الكويت، إلا أن هذا القرار نقض فيما بعد لبشاعته، ولكن ذلك النقاش شجع أجهزة الأمن على ممارسة أساليب غير إنسانية في التحقيق كما اتضح فيما بعد.

وبسبب عدم معرفة أعضاء المجلس لتفاصيل النقاشات التي تمّت في لجنة الدستور حول بعض المواد المهمة نوقشت مرة ثانية في المجلس مما ضيع وقت المجلس مثل النقاشات التي دارت حول المادة الثانية من الدستور التي حسمها قول وزير العدل حمود الزيد الخالد بأن المطالبين بأن تكون الشريعة هي المصدر الوحيد للتشريع سيلغون حكم الصباح مما جعلهم يتنازلون عن هذا المطلب الشرعي كما يقولون!

وكذلك النقاش حول عدد أعضاء مجلس الأمة وعدد الوزراء الذي بولغ فيه كثيراً، وكذلك النسبة المطلوبة لسحب الثقة من الوزير عندما اشترط الشيخ سعد العبدالله بأن يكون بثلثي أعضاء مجلس الأمة بمن فيهم الوزراء.

أما مرجعية ديوان المحاسبة فقد حظيت بنقاش مطول ومستميت لأن الحكومة أصرت أن يلحق ديوان المحاسبة بالحكومة، إلا أن المجلس رفض ذلك وجعل ديوان المحاسبة ملحقاً بمجلس الأمة، فقد صوت ١٤ عضواً لضرورة إلحاقه بمجلس الأمة وعارض ٣ نواب وامتنع واحد. وبالطبع لم يصوت الوزراء لانهم امتنعوا عن التصويت على مواد الدستور تاركين ذلك لأعضاء المجلس المنتخبين فقط، وهو ما تم إذ صادق الأعضاء المنتخبون على الدستور بالإجماع ، ولم تكن هناك أية مقايضة في الموضوع كما ادعى البعض.

من الأمور التي سببت إحراجاً للكويت هو الاقتراح بأن يكون وكلاء الوزارات ومساعدوهم من الكويتيين بالتأسيس، والفكرة نشأت من تذمر الكويتيين من تصرفات بعض كبار الموظفين الأجانب، وبدل أن تناقش كل حالة بمفردها لينال كل مسيء للعمل جزاءه، عمم الموضوع على الجميع مما أعطى انطباعاً خاطئاً استغلته بعض الصحف اللبنانية بإيعاز من أحد الوزراء من آل الصباح الذي أرسل إليها محضراً للجلسة تم تزوير إخراجه ليصور المجلس كمجلس معاد للعرب والتوجه القومي، والغرض من ذلك هو خلق جو معاد للتجربة الديمقراطية الكويتية في الوطن العربي وأن النظام وحده هو القومي.

ولمعرفة طبيعة المشكلة لا بد من العودة إلى عام ١٩٤٨، بعد انسحاب القوات البريطانية من فلسطين وقيام الحرب العربية - الإسرائيلية وتقسيم فلسطين وتدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى الدول العربية.

وقد حرصت السلطات الإنجليزية في الكويت على مساعدة بعض الفلسطينيين الذين تعاونوا معها أثناء حكمها لفلسطين على الحصول على مواقع إدارية مهمة في الكويت، ربما مكافأة لهم لهذا التعاون أو لزرعهم في أماكن حساسة لأغراض مبهمة، وكان تصرف بعض هذه العناصر منفراً للكويتيين مما تسبب في النقمة ضدهم. وكنا ندرك أن هذا الشعور المعادي لهذه المجموعة الصغيرة قد يعمم شعبياً على بقية الفلسطينيين مما لا نقبله، فالتزام القضية الفلسطينية ودعمها هو موقف تاريخي ثابت عند الكويتيين.

لذلك كان النقاش الذي دار في المجلس بهذا الحدود، ولكن مع الأسف الشديد حاولت أطراف عدة استغلال هذا النقاش لمصالحها المختلفة.

كان تقييمي للدستور بأنه لا بأس به كخطوة أولى في المسيرة الديمقراطية على الرغم من التحفظات الكثيرة عليه، وسد الثغرات سوف يتم مع تطور العمل الديمقراطي وتطور وعي المواطن، وأصبحت الكويت قادرة على التطور السلمي دون هزات سياسية تعصف بها وربما عرضت وجودها للخطر. ومع ذلك كان عندي ملاحظات أعتقد أنها مهمة ولا بد من طرحها.

فالأمانة والوفاء للكويت وأهلها وكوني ممثلاً لهم في هذا المجلس تحتم عليَّ أن أطرحها لإبراء ذمتي على الأقل دون أن أتصور أنني قادر على تحقيقها.

إن من أهم مسوغات قيام نظام ملكي دستوري ومن شروطه الضرورية هو توفير الاستقرار ومنع حدوث تقلبات خطيرة في مصير البلاد، ولكن كي يتمكن هذا النظام من القيام بواجبه ويكون صمام الأمان للمجتمع عليه أن يتصرف بشكل يجعله محل احترام وثقة عند كل المواطنين، فالحاكم هو أب للجميع، للحكومة ولمجلس الأمة كله، الموالين والمعارضين، ولا يميز بينهم. لذلك عليه أن يكون محايداً في الصراعات التي تنشأ في المجتمع وفي المجلس، فملكة بريطانيا تلقي كلمتها في افتتاح كل فصل تشريعي قائلة هذا برنامج حكومتي، وتسمي المعارضة بأنها أيضاً معارضتها المخلصة، فليس عندها خصوم سياسيون. ولكنها أيضاً ليست شخصية متفرجة بل تتابع كل الأحداث وتلتقي مع رئيس الوزراء كل أسبوع ويلخص دورها بأنها «تستمع وتنصح وتحذر» حسبما تتطلبه الظروف، وهذا الاجتماع سري ولا يصدر عنه شيء. كذلك فإنها تتلقى الشكاوى من المواطنين وتعالجها من خلال أجهزة كثيرة تحت تصرفها.

كذلك فإن أفراد الأسرة لا يتدخلون في السياسة إطلاقاً ويتجنبون أي احتكاك مع أي طرف في أي موضوع عام، حتى مشاركتهم في المؤسسات الخيرية والإنسانية تكون بوجودهم كرؤساء شرف لهذه المؤسسات ولا يتدخلون في صراعاتها الداخلية، لأن مهمتهم هي إنجاح المؤسسات لتحقيق أهدافها الاجتماعية والإنسانية وليس الانتصار لفريق على آخر.

هكذا تصبح العائلة الحاكمة ملكاً للجميع وحَكَماً يرتضي به الكل وهذا سر بقاء هذا النظام كل هذه القرون، والأنظمة التي مثله في أوروبا.

وما كنت أخشى وقوعه في الكويت إذا لم نحدد أهمية النظام الوراثي والشروط الحتمية لنجاحه نكون أجرمنا بحق هذا البلد الذي نريد له كل الخير.

فالذين استغربوا طرحي هذا الموضوع وعدّوه تأزيماً وتطاولاً على آل الصباح يدركون الآن السبب لطرحي هذا الموضوع في المجلس لخطورة الأوضاع التي وصلت إليها الكويت بسبب إهمالنا للشروط الموضوعية لضرورة نجاح الحكم الوراثي في دعم الاستقرار. ويبدو أن كلامي حول ضرورة عدم مشاركة الشيوخ في الوزارة قد استفز كلاً من الشيخ جابر العلي الصباح بالإضافة إلى سعد العبدالله. وعندما تحدث العضو خليفة طلال الجري مؤيداً موقفي تعرض لكلمات قاسية ونابية بالذات من جابر العلي. وقد قررنا أن نتخذ موقفاًً من ذلك بحكم أن التجربة في بدايتها ولا يجب أن تترك المسائل هكذا ويسمح بإهانة أي عضو وتحت أي مبرر. فقد أبلغنا الرئيس بأننا سنستقيل من المجلس إن لم يصدر اعتذار رسمي من الحكومة، ورأينا أن الإهانة موجهة إلى المجلس وليس إلى عضو بعينه. ولم تعقد الجلسة اللاحقة، وقد أمر عبدالله السالم رئيس الوزراء بالاعتذار وهكذا كان، إذ تم الاعتذار من قبل رئيس الوزراء ذاته، فكان ذلك مكسباً سياسياً مهماً، ما كان للأمور أن تستقيم من دونه.

فرؤيتنا للأسرة الحاكمة هي أن تكون الموحِّدة للصفوف، لا أن تصبح العنصر الأساسي في تفتيت البلد، فهي تحاول أن تجد لها حلفاء يضمنون لها الأغلبية في المجلس دون أن يكون لها برنامج محدد، مما دفعها على تشجيع الانقسام والصراع الطائفي والقبلي، كذلك فإن التنافس في الأسرة على المناصب أحدث صراعاً آخر في محاولة كل طرف خلق تحالفاته الخاصة خارج الأسرة.

كذلك رأينا كيف أن أبناء الأسرة بدل أن تكون مهمتهم مصلحة الأندية التي يترأسونها ويهتمون بها، صارت مهمتهم الدخول في الصراعات التي تنشأ بين الأعضاء وتعميقها، وإيجاد أحزاب سياسية لهم في هذه الأندية تساعدهم على تحقيق طموحاتهم السياسية، مما عمق الانقسامات الموجودة في هذه الأندية وجعلها تخرج عن دورها الرئيسي، كما نشاهده الآن في الأندية الرياضية، وكيف أن الكويت خسرت دورها الريادي في الرياضة. وهذا التوجه المدمر للوطن آخذ في التمدد ليطول بقية مؤسسات المجتمع المدني.

والأدهى والأمرّ أن هذا الصراع امتد إلى اقتصاد البلد والصحف ومحطات التلفزيون وغيرها من وسائل الإعلام المعمقة للصراع بين أفراد الأسرة والمستقطبة لقطاعات كبيرة من الشعب، هذا ما كنت أخشى وقوعه لخطورته على بقاء الكويت.

وهذا ما دفعني إلى طرح الموضوع في المجلس التأسيسي، وبدأت بطرح مثل تاريخي حي عن اللورد الإنجليزي هاو، أثناء الحرب العالمية الثانية كان يدير إذاعة برلين الألمانية باللغة الإنجليزية لكونه نازياً. ولكونه دائماً ينتقد الحكومة الإنجليزية كان لبرنامجه شعبية في بريطانيا - فمن طبيعة كل شعب حبه للاستماع إلى من ينقد حكومته عن حق أو باطل - ولكنه عندما تطاول على الملك لم يجد أحداً في كل بريطانيا يستمع لبرنامجه، وأخفق البرنامج لأن العائلة الحاكمة هي لكل البريطانيين.

أما الموضوع الآخر الذي أردت أن أعرضه فكان حول المادة الرابعة التي تنص على أن الحكم في ذرية مبارك الصباح، وكان مبارك الصباح قد وصل إلى الحكم كما هو معروف بعد مقتل أخويه محمد -حاكم الكويت آنذاك- وأخيه جراح، بسبب خلاف بينهما حول قضايا مالية، فقد كان مبارك مكلفاً بحماية الكويت، وكانت تلك المهمة تتطلب منه أن يتعامل مع بعض القبائل الموجودة في بادية الكويت وجيرانها مما يستوجب أن تكون هناك ميزانية خاصة للتعامل مع بعض مشايخ هذه القبائل حسب الأعراف السائدة في مجتمعات كهذه. إلا أن الحاكم آنذاك كان يقتر على مبارك حتى وصل الأمر إلى حد أن سكرتير الحكومة كان يتصل بالتجار ويبلغهم أن الحاكم غير مستعد لدفع ديون مبارك. وحاول مبارك مع بعض الوسطاء من وجهاء الكويت إيجاد حل لتلك المشكلة من خلال حصول مبارك على حصته من ميراث العائلة المتحصل من دخل أملاكها في البصرة كي يتمكن من الإنفاق على أنشطته العامة والخاصة. ومع أن الحاكم كان قد وافق على ذلك الحل من حيث المبدأ إلا أنه وحين البحث بالتفاصيل أطيح بالاتفاق. وأمام إصرار الحاكم ومساعديه على موقفهم اضطر الوسطاء إلى إنهاء مهمتهم يائسين، وهنا أقدم مبارك وولديه جابر وسالم على التخلص من أخويه.

وهنا فإنني من حيث المبدأ لن أعطي نفسي الحق بالحكم على هذا الحدث الخطير فلست ملماً بكل تفاصيله، لكني أنظر إلى الموضوع من زاوية أخرى يختلط فيها الشخصي والعام، إلا أن ملخص تلك الرؤية يستند إلى مصلحة الكويت وعائلة الصباح واستقرار الحكم في الكويت.

فمن الناحية الشخصية والأخلاقية وحتى القانونية فإنني لا أرغب في أن أكون طرفاً في هذا الموضوع، أريد فقط أن أقول بأن تأييدي لما حدث إنما يعدّ مشاركة فيه، وبالتالي فإنني لا أقبل أن أكون شريكاً أو موافقاً على قتل الإنسان. وهكذا فإن القبول بتثبيت النص الموجود في المادة الرابعة يمثل موافقة على ما تمّ، وهو أمر لايمكنني قبوله.

أما من الناحية العامة فيستند إلى أن القبول بهذا الأسلوب بتغيير الحكم إنما يمثل تشجيعاً لآخرين من عائلة الصباح لتكراره، كما نراه يحدث ويتكرر في معظم دول الخليج، وهذا يجب أن يكون مرفوضاً كونه يتعارض مع الدستور الذي نظم عملية نقل السلطة ومنصب الإمارة.

لهذه الأسباب مجتمعة فقد اقترحت على لجنة التنسيق التي كانت مشكّلة كما أسلفت من رئيس المجلس التأسيسي والوزراء الكويتيين الثلاثة عبدالعزيز الصقر وحمودالزيد الخالد ومحمد النصف ونحن الثلاثة يعقوب الحميضي وسليمان الحداد وأنا، اقترحت أن نكتفي بالقول بأن يكون الحكم في عائلة الصباح فقط، خصوصاً أن الإنجليز كانوا قد ثبتوا النص الموجود بعد حصولهم على امتيازات نفطية في اتفاقية الحماية واتفاقية تأجيرهم لبندر شويخ. كان ذلك التثبيت نتاجاً لحصولهم على امتيازات لا يستحقونها.

كان واضحاً أن طرحي للموضوع بتلك الصورة مفاجئاً ورأوا فيه استفزازاً لذرية مبارك وهو ما قد يؤدي إلى إجهاض العملية الديمقراطية برمّتها، ونصحوني بنسيان الموضوع. وهنا وللأمانة التاريخية لم يكن في حسباني استفزاز أحد، بل كان حرصاً على موقف أخلاقي ومساهمة في إشاعة الاستقرار في عائلة الصباح، وأيضاً كما يتضح الآن بأن هذا التوسع سيكون في مصلحة اختيار الأصلح من مجمل عائلة الصباح وليس من فرع واحد فقط.

وعلى أية حال فقد سحبت اقتراحي لحرصي على المشروع الديمقراطي الكويتي ولم أكن في وارد قبول تسببي في إفشاله، ولربما قلت في قرارة نفسي إنه لا بد أن تنضج الظروف يوماً ما في المستقبل، ويكون هذا الاقتراح قابلاً للنقاش.

في الحلقة الثانية عشرة يواصل الدكتور أحمد الخطيب سرد ذكرياته عن تشكيل أول وزارة في تاريخ الكويت، ومشاركة ثلاثة وزراء من غير أبناء الأسرة فيها، وهم عبدالعزيز الصقر، وحمود الزيد الخالد، ومحمد النصف، ويعرض الدكتور الخطيب في هذه الحلقة طلب الشيخ عبدالله السالم من أعضاء المجلس التأسيسي ترشيح ولي للعهد، خاصة أن الأسرة لم تكن متفقة على مرشح واحد، نائيا بنفسه عن التفرد في القرار. كذلك يروي الدكتور قصة طلب الشيخ صباح السالم مشاركته وجاسم القطامي وسليمان خالد المطوع في الحكومة بناء على توصية من الشيخ عبدالله السالم، وكيف اعتذر عن ذلك وعما إذا كان قرارهما صائبا أم لم يكن كذلك. كما يتناول في سرده علاقة الشيخ عبدالله السلام بأسرة آل الصباح واختلافات وجهات النظر في مدى تنازله عن هامش كبير من صلاحياته، ويفند الدكتور في هذا السياق وجهات النظر القائلة بذلك، وحقيقة بعض المواقف وتأكيده حرص الشيخ عبدالله السالم على العائلة ونظرته الى مستقبلها واستقرارها. وعن ممارسات الحياة النيابية يبيّن الدكتور الخطيب رأيه في الحق الدستوري بممارسة الاستجواب، وكيف أنه لم يمارسه طيلة حياته الانتخابية لرفضه أن يتحول الخلاف أو الاختلاف في وجهات النظر في الكويت قديما، ثم يتحدث » الفرجان « كالذي كانت تشهده » محارب « الى عن الأزمة الوزارية الأولى وموقف الشيخ عبدالله السالم منها.

يستعرض الدكتور أحمد الخطيب في هذه الحلقة مرحلة مرض الشيخ عبدالله السالم خلال افتتاح الدور الثالث للفصل التشريعي الأول، وكيف تم نقله إلى قصر الشعب، ثم ملازمته له طيلة فترة المرض مع الدكتور العدواني والعوضي والغبرا، ويروي الدكتور الكثير عن الاحداث والمواقف التي يعرضها، وتعليقات الشيخ عبدالله السالم، ونمط حياته اليومية خلال فترة مرضه حتى وفاته رحمه الله.

كما يذكر في معرض حديث ذكرياته انقلاب عارف على عبدالكريم قاسم وزيارته العراق، وموقف الحكومة العراقية من الاعتراف بالكويت، وكيف استدعاه الشيخ عبدالله السالم وقال له إذا ألغيت اتفاقية الحماية مع الإنجليز فمن يحميني من العراق؟ كما يتناول الدكتور موافقة الشيخ عبدالله على أغلب ما كانوا ينادون به كمعارضة، إلا انه كان يختلف معهم في موضوعين، أولهما العلاقة مع العراق، فقد كان حذرا وقلقا من العلاقة، ورأيه المخالف لهم بعدم احترام حقوق الأقليات الدينية، خصوصا بعد منع «الخمرة» عن المسيحيين. ثم يتحدث الدكتور عن وفاة الشيخ عبدالله وعن قيام الإذاعة ببث أغنية «راح وقت المزاح لما جانا صباح» وكيف استفزت هذه الأغنية مشاعر الكويتيين المحبين للشيخ عبدالله السالم؛ مما اضطر المسؤولين إلى وقفها.

ويتناول في تلك المرحلة تفاصيل ومواقف تجاه مرض الشيخ عبدالله السالم، وما نشرته جريدة الرأي العام قبل وفاته من دعوة إلى تنمية وغيرها من التفاصيل والأحداث.

مرض عبدالله السالم ووفاته

انقلاب عارف

عندما أطاح عبدالسلام عارف، بالتحالف مع البعث، حُكمَ عبدالكريم قاسم عام ١٩٦٣ استبشرنا خيراً. وعندما أعلنت التشكيلة الوزارية كان فيها نحو ستة وزراء كانوا زملاء لي في جمعية العروة الوثقى في بيروت، فقررت الذهاب إلى بغداد لتهنئتهم، وأثناء حفلة عشاء أقيمت على شرفي من قبل هؤلاء الأصدقاء، أسرّ لي أحدهم بأن علي صالح السعدي موجود في المطعم وهو يرغب في التعرّف إليّ. أنا لا أعرفه شخصياً ولكنني أعلم أنه الشخصية الأولى في الحكم الجديد، فقلت: أهلاً به.

انضم إلينا على مائدة العشاء وصرنا نتحدث عن همومنا القومية وكان جالساً بقربي، فقلت له: لماذا لا تنهون مشكلتكم معنا وتعترفون بالكويت، فقال: أنتم لستم دولة مستقلة، فأنتم حسب وثيقة الاستقلال لا تزالون تحت الحماية البريطانية، ونحن مستعدون للاعتراف بالكويت حالما تلغون هذه الحماية، وليست هناك شروط أخرى.

رجعت إلى الكويت وحضرت حفلة عشاء في اليوم نفسه أقيمت بقصر دسمان لأحد ضيوف الكويت - لا أذكر من هو - وكان الشيخ سعد العبدالله جالساً بقربي فأخبرته بما حصل، وفي اليوم التالي عندما كنت مداوماً في العيادة صباحاً اتصل بي الشيخ سعد العبدالله قائلاً إن عبدالله السالم يريد أن يراك الآن. غادرت العيادة وذهبت إليه في مكتبه بقصر السيف، وكان سعد العبدالله واقفاً وراءه كالعادة، فبادرني قائلاً: أنا ما خليت أحداً ممن له علاقة بالعراق ما طلبت منه أن يتصل بالحكم الجديد لأعرف موقفهم منا، وأنت تروح إلى بغداد وتشوفهم ولا تخبرني. فقلت له إنني حالما رجعت أخبرت الشيخ سعد العبدالله بذلك. فقال: شنهو سعد العبدالله، أنا الذي كان لازم تتصل به وتخبرني بالذي دار من كلام هناك. قلت: ما صار إلا الخير. ونقلت له بالتفصيل ما دار بيني وبين علي صالح السعدي، فقال لي: من يحمينا من العراق لو ألغيت الحماية؟ فقلت له إن لبريطانيا مصالح كبيرة في الكويت، فهي سوف تتدخل سواء كانت هناك معاهدة حماية أو لا، بسبب مصالحهم الحيوية في الكويت. وثانياً، الكويت دولة مستقلة وميثاق هيئة الأمم يسمح لكل دولة عضو تتعرض لخطر الاعتداء طلب المساعدة من أي كان، وها هو نهرو أحد زعماء دول عدم الانحياز يطلب المساعدة من أمريكا عندما تعرض لاعتداء من الصين ولم يلمه أحد على ذلك.

ثالثاً، أنا لا أقول بأن المطلوب أن نلغي معاهدة الحماية بالأناشيد الوطنية الحماسية وغيرها، إنما تستدعي السفير البريطاني وتخطره بالخطوة المطلوبة، وهي في مصلحة الكويت واستقرارها ولن يؤثر ذلك في علاقة الصداقة بين البلدين. فاقتنع بوجهة نظري.

رأيت أن مهمتي انتهت، فأنا لا أحمل صفة رسمية غير كوني عضواً في مجلس الأمة. وإذا اعتقد عبدالله السالم أنني سأكون مفيداً في هذه القضية فيمكنه أن يكلّفني بمواصلة هذه المهمة. والحقيقة أنني لم أعرف ما الذي قام به عبدالله السالم بعد هذه المقابلة.

كان موضوع الخلاف بين الكويت والعراق يعرض في مجلس الأمن بصورة دورية، وبعد هذه المقابلة مع الشيخ عبدالله السالم بأسبوعين تقريباً جاء دور نقاش الموضوع، فما كان من مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة إلا أن أخرج الورقة المعهودة التي عنده من زمان ليعيد قراءتها كالعادة، فهو لم يتلق أية تعليمات جديدة من حكومته، وحكومته تنتظر من الكويت رداً على اقتراحها وهذا لم يحدث.

بعدها أخبرني نصف اليوسف النصف أن عبدالله السالم قال له: إن الدكتور أحمد كاد أن يورطني في إلغاء اتفاقية الحماية! شرحت له القصة ضاحكاً على هذه النكتة قائلاً: الله يسامحه.

قبل وفاته - رحمه الله - ببضعة أيام، وكنت ملازماً له في قصر الشعب طوال فترة مرضه مما سيأتي ذكره لاحقاً، قال: يا أحمد، أنا متفق معكم في كل شيء ما عدا موضوعين، الأول هو موضوع العراق، أنا لا أريد أن يربطني أي شيء بالعراق لا ماء ولا كهرباء ولا سكة حديد والموضوع الثاني هو التعدي على حقوق الديانات الأخرى. كلامه هذا عن العراق جعلني أتذكر لماذا أوعز إلى المجلس الأعلى برفض مشروع الماء من شط العرب في الخمسينيات، ولماذا لم يتابع اقتراح علي صالح السعدي بإلغاء معاهدة الحماية مقابل اعتراف العراق بالكويت.

ومع ذلك وأخذاً بالحسبان لموقف عبدالله السالم، فقد تم إلغاء المعاهدة في عهد صباح السالم، وسجلت كمأثرة من مآثره مع أن السبب كان قرار بريطانيا بالانسحاب لأنها لم تعد دولة عظمى.

جرت لاحقاً اتصالات سرية عبر أطراف كثيرة مع العراق لن أذكرها لأنني لم أكن طرفاً فيها. وفي كتاب «صباح السالم» تفاصيل كثيرة عنها، مع أن بعضها غير دقيق والكتاب بمجمله يعطي الشيخ صباح السالم دوراً مبالغاً فيه جداً في رسم سياسة الكويت الخارجية، التي وضع أسسها الكويتيون الأوائل. فعبدالله السالم كلف جاسم القطامي، وكان أول وكيل لوزارة الخارجية بالاتصال بحكومة عبدالكريم قاسم، بعد أن طلب منه أن لا يخبر بذلك أحداً، حتى صباح السالم نفسه، وقد التزم أبو محمد ذلك وبصرامة تامة حتى إنه أخفى ذلك عني ولم أعرف بذلك إلا مؤخراً بعد أن أثير هذا الموضوع في الصحف.

تمخّضت هذه الاتصالات عن اعتراف العراق بالكويت مقابل ثلاثين مليون دينار كويتي. تمّ ذلك عند بدء معركة حزب البعث ضد جمال عبدالناصر والقوى القومية الأخرى، وهو ما رأيناه رشوة مهينة للشعب العراقي والشعب الكويتي، وانحيازاً من الكويت إلى طرف دون آخر، مما جعلنا نعارض هذه الصفقة لمّا عرضت علينا في المجلس. وبالطبع فإن المجلس وافق على تلك الاتفاقية معتقدين أن مشكلة الكويت مع العراق قد حُلَّت، وقد أثبتت الأيام حكمة موقفنا. وفي

الجزء الثاني سوف أذكر كيف أننا ساهمنا بالتعاون مع الشيخ جابر الأحمد رئيس الوزراء آنذاك في التوصل إلى حل نهائي لهذا الموضوع دون التنازل عن شبر واحد من الأراضي الكويتية عام ١٩٧٣ ومن قام بنسف هذا الاتفاق!

البعث العراقي وحركة القوميين العرب في الكويت

عندما تمكن حزب البعث من الحكم في العراق، وبعد أن اشتد الصراع بينه وبين الفئات القومية بسبب الموقف من الوحدة وجمال عبدالناصر، تعرضت الفئات القومية بالعراق لحملة اعتقالات واسعة. ونتيجة لذلك خسرت حركة القوميين العرب الكثير من قيادييها هناك، فكان لا بد من إرسال عناصر قيادية حركية من خارج العراق للمساعدة.

ففي الكويت تم الاتفاق على إرسال ثلاثة هم علي الرضوان، وكان يحتل منصب الأمين العام لمجلس الأمة، وكل من عبدالعالي ناصر وسليمان العسكري وكانا يدرسان في القاهرة في سنتهما الأخيرة في الجامعة.

استقال علي الرضوان من أمانة المجلس، وترك كل من عبدالعالي ناصر وسليمان العسكري الجامعة، واتجهوا جميعهم إلى بغداد حيث كانت قيادة العمل الحزبي، وتسلموا مهماتهم الحزبية مباشرة تحت أسماء مستعارة.

كذلك تشكلت في الكويت قيادة مساندة لهم يترأسها عبدالمحسن الدويسان الذي كان يعمل في وزارة الخارجية. ومن الطريف في الموضوع أن عبدالمحسن الدويسان كُلِّف بمهمة سرية وشفوية لإيصالها إلى القيادة - قيادة حركة القوميين العرب - في العراق، فذهب إلى العراق وكان معروفاً عن عبدالمحسن الدويسان كونه ناشطاً قومياً في الكويت، مما تسبب في استدعائه والتحقيق معه، ومعرفة سبب مجيئه إلى العراق من قِبَل أجهزة الأمن البعثية، فتذرع بكونه يعمل في الخارجية مسؤولاً عن الشؤون المالية والإدارية، ومن مهماته زيارة السفارات الكويتية في الخارج وتفقدها، وأنه ليس بالشخص الذي تتحدثون عنه لأن هناك أكثر من ثلاثة أشخاص بهذا الاسم، وقد انطلت عليهم الحيلة وقام بإيصال المعلومات المهمة إلى الشخص المطلوب بعد مقابلته بطريقة متفق عليها.

وبعد فترة تم القبض على كل من عبدالعالي ناصر وسليمان العسكري، وتعرضا للتعذيب الشديد بالوسائل البعثية المعروفة لمعرفة المسؤول عنهم «أبو خالد»، إذ إنهم لا يعرفون اسمه الحقيقي، واحتملوا التعذيب لمدة ثلاثة أيام بلياليها، وهي الفرصة الكافية ليعلم أبو خالد وهو علي الرضوان باعتقالهم ويدبر أمره. وقد كانت مدة كافية، إذ استطاع علي الرضوان أن يذهب إلى المطار ويسافر على متن أول طائرة غادرت بغداد، وكانت متجهة إلى بيروت. وبعد ساعات من سفره تم التعرف على هويته الحقيقية من قبل المباحث العراقية وداهمت البيت الذي كان يسكن فيه فلم تجده. ومع ذلك وبعد عودته إلى الكويت عن طريق بيروت بقي مدة قصيرة في الكويت تم من خلالها تدبير سفره مع العائلة إلى البصرة، ليواصل مهمته من هناك غير عابئ بالمخاطر المحتملة لعودته إلى العراق.

ولقد أُعجب المعتقلون العراقيون بصلابة زملائهم الكويتيين، وتحمّلهم كل أصناف العذاب مما عزز مكانة الكويتيين في الأوساط القومية في العراق. اعتقال عبدالعالي ناصر وسليمان العسكري استنفر قوانا في الطلبة والجمعيات وصحافتنا في الكويت ذات الاتجاه القومي، أما

الصحف المحسوبة على الحكومة والصحافة البعثية في الكويت فإنها كانت تحرض الحكومة على محاكمتهم عند عودتهم إلى الكويت.

كذلك فقد كان لطلبتنا في مصر دور مهم في المطالبة بإطلاق سراحهم، شاركهم في ذلك معظم اتحادات الطلبة العربية وبعض الصحف المصرية.

عندها فقط تحركت الحكومة الكويتية، وكان السبب في هذا التباطؤ هو توقُّع الحكومة أن يشمل التحقيق معلومات عن نشاطات حركة القوميين العرب في الكويت، فتوفر العراق للحكومة معلومات تستفيد منها! وعندما وصل كل من عبدالعالي ناصر وسليمان العسكري إلى الكويت استقبلا كأبطال بالنسبة إلى الشارع القومي في الكويت، ولكن الحكومة كلفت النائب العام بدر العجيل - بدر الرجولة والضمير الحي - بالتحقيق معهم، فحفظ التحقيق دون أن يوجه إليهما أية تهمة، فالتضحية وتلبية النداء للعمل القومي هو شرف، وعيب أن يُعَدَّ جريمة. وقد حضر التحقيق كل من عبدالله الجابر وسعد العبدالله الذي عدّ ذهابهما إلى العراق تآمراً على الكويت، إلا أن عبدالله الجابر حسم الأمر عندما كشف عن ظهر سليمان العسكري ورأى آثار التعذيب بادية على جسمه.

هكذا كان التزام العمل القومي والاستعداد للتضحية في سبيل العقيدة، وهذا ما مثّله هؤلاء الأبطال الكويتيون مما أكد الدور التاريخي لرجالات الكويت المعروفين بنصرة القضايا القومية منذ القدم.

العلاقة مع عبدالله السالم

بعد المصالحة التي تمّت عام ١٩٦١ إثر تهديدات عبدالكريم قاسم وطلب عبدالله السالم من كل من جاسم القطامي ويعقوب الحميضي وعبدالله حسين العمل عنده، تم تعيين جاسم القطامي أول وكيل لوزارة الخارجية وتفويضه بإنشاء هذه الوزارة، وأصبحت علاقتنا بعبدالله السالم حميمة. وأذكر في مرة كنت قد ذهبت إليه في موضوع معيّن فاجأني بقوله: «ليش مازرتني من قبل لتبارك لي في مقري الجديد. صار لي ثلاثة أشهر منذ أن انتقلت إلى هذا المقر وما شفتك؟» وهو يعني المقر الجديد المجاور لقصر السيف القديم. فقلت له: «أنت رجل مشغول ولا أريد أن أثقل عليك». فقال لي: لازم تمر علي، وأنا ألاحظ أنك لا تأتي للمطار عند سفري». فقلت: «حضرت مرة أو مرتين إلى المطار ووجدت أن هناك أناساً كثيرين في المطار والواحد يضيع بينهم». فقال: «لا، أنا أول ما أخرج من الطائرة أدوّرك أنت، وهذوله اللي تشوفهم أصحاب مصالح» (وأنا أعلم بأن فيهم كثيرين يأتون لتقديرهم لإنجازات عبدالله السالم وحبهم له وليس لمصالحهم الخاصة) واستطرد قائلاً: «إذا لم تأت اعتبرت ذلك موقفاً منى. إذا عندك شيء تعال عندي وناقشني. وقال: أنا لست مع الحكومة ضدكم ولست معكم ضد الحكومة أنا حَكَم بين الطرفين»، والحقيقة أن هذه الكلمات الطيبة جعلتني أكون أول الموجودين في المطار عند سفره أو قدومه.

أحداث الأزمة الوزارية ومجيء وزارة جابر العلي التصادمية جعلت الوضع متأزماً بيننا وبين الحكومة، وزاد التوتر مع المواجهات التي كانت تتم بين وزير التربية والتعليم خالد المسعود

والطلبة، وكذلك بسبب عنجهية بعض الوزراء في تعاملهم مع النواب، فلم يكن عبدالله السالم مرتاحاً لهذا الوضع، وعبّر عن ذلك بشعر كعادته عند انتهاء مراسيم افتتاح كل دورة وقد قال البيت التالي:

تبقى الأمور بأهل الرأي ما صلحت

فإن تولت فبالأشرار تنقاد

هل كان يوجه الاتهام إلينا؟ ربما اعتقد بأننا خذلناه، فنحن رفضنا المشاركة في الوزارة ووقفنا موقفاً معارضاً وبقوة من الحكومة. ونحن تعمّدنا ذلك، لأننا أردنا أن نكسر حاجز الخوف والرهبة عند الأعضاء، كي لا يترددوا في القيام بدورهم الرقابي بحسب ما ينص عليه الدستور. كذلك فإن أول استجواب حصل في المجلس كان منا، قدمه راشد التوحيد ضد وزير الكهرباء جابر العلي الصباح، لكون راشد التوحيد يعمل مقاولاً كهربائياً، وهو مطلع على مساوئ الوزارة ولم نكن نتعمد التفرد بأفراد العائلة، إلا أنه فسر أن ذلك ينم عن موقف معادٍ للصباح مما لا يقبله عبدالله السالم.

مرض عبدالله السالم ووفاته

بدأت جلسة افتتاح الدورة الثالثة للفصل التشريعي الأول عادية، بحفل استقبال عبدالله السالم وتلاوة مرسوم بدء الدورة، والكلمات المتبادلة بين الأمير ورئيس المجلس ثم تلاوة بيان الحكومة، ولكن الجو داخل القاعة لم يكن مريحاً، فقد كانت هناك مبالغة في الإضاءة، وخصوصاً أنوار الإرسال التلفزيوني، وكذلك مبالغة في عدد الحضور، مما أثر في مفعول أجهزة التكييف، ففي بداية إلقاء الخطاب الأميري لاحظنا تململ عبدالله السالم، وقد بدأ العرق يتصبب من وجهه، ثم اختلال توازنه، مما دفع من حوله إلى مساعدته على النهوض وترك القاعة إلى «المختصر» المجاور لها. وهذا ما أثار القلق في المجلس، فأسرعت بالذهاب إليه، وكان في الجلسة أيضاً د. عبدالرزاق العدواني الذي تبعني، واتضح لنا بعد معاينته أنه يعاني من ذبحة صدرية، تأكدت لنا بعد أن قمنا بإجراء التخطيط لقلبه في الجهاز الذي أحضره د. ناظم الغبرا على عجل بعد أن وصل إلى المجلس. بدأت دقات القلب تضطرب مما أوجب التدخل السريع لإيقاف هذا الاضطراب الخطر، وتم ذلك بسرعة. كان لا بد من نقله إلى المستشفى، ولما رفض ذلك قلنا نذهب به إلى قصر الشعب، وأصر أيضاً على أن يغادر «المختصر» ماشياً إلى موكبه وهو ما لم نقبل به، فقررنا أن نزيد جرعة الدواء المسكن للألم لكي ينام. وعندها نقلناه بسيارة الإسعاف إلى الشعب، وكان نائماً وكنت أنا والدكتور عبدالرحمن العوضي معه وجلس ولده خالد عبدالله السالم في المقدمة مع السائق، وكانت رحلة عذاب لصغر سيارة الإسعاف والمسؤولية الكبيرة الملقاة علينا كأطباء مسؤولين عن سلامته.

ومع أن حجرة نومه في الشعب واسعة نوعاً ما، إلا أنها كانت متواضعة جداً في تأثيثها. وبقينا معه نحن الاثنين أنا ود. العوضي، وسمو الشيخ صباح الأحمد الصباح حتى أفاق قبيل منتصف الليل، وتفاجأ بأنه في الشعب وأن الوقت ليل، وهنا بادره الشيخ صباح الأحمد قائلاً بأن هذا تم بأوامر الأطباء.

إلا أن عبدالله السالم شكرنا وقال: لقد أتعبتم حالكم في السهر عليّ. فقلنا إن هذا واجبنا كأطباء وكأبناء له.

لاحظت نظرته إليّ وفيها شيء من التعجب أو الاستغراب، فهو كما يبدو اعتقد بأن الجفاء الذي حصل بيننا مؤخراً قد أثّر في علاقتي به، مما يعكس الحساسية الشديدة عنده، هذه الحساسية التي تعوّدت عليها كعتبه عليّ عندما كنت لا أذهب إلى المطار لتوديعه أو استقباله، واعتقاده كذلك أن حب الكويتيين لجمال عبدالناصر خفّف من حبهم له عندما تساءل عن المظاهرات التي توجهت إليه عندما طالب عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق سائلاً عبدالعزيز حسين: هل هم معي أم ضدي؟

المهم أنني حرصت على ملازمته طوال فترة مرضه التي دامت حوالي الشهر. إمكانات العلاج في ذلك الوقت لم تكن كما هي عليه الآن، ومع ذلك رأيت من الواجب عليّ أن أقترح إرساله إلى الخارج بعد أن مرت الفترة الحرجة من مرضه، إلا أن اقتراحي رفضه سعد العبدالله، قائلاً بأن مراسيم الوداع سوف تتعبه وكأنها من الأشياء الحتمية والمقدّسة أو كانها أهم من حياة عبدالله السالم! فوصلنا إلى حل وسط بدعوة أحسن الأطباء المختصين إلى المجيء إلى الكويت لأخذ رأيهم، وهذا ما حدث، فوصل إلى الكويت ثلاثة منهم، وبعد معاينته قالوا إن العلاج الذي يأخذه هو كل ما يمكن عمله. وطلبوا مقابلة ولي العهد ليقدموا له تقريرهم. فأخذتهم إلى صباح السالم وقلت له بأن الأطباء يريدون أن يقدموا لك تقريراً عن حالة عبدالله السالم. فقال لي: لا داعي لذلك.

سألنا عبدالله السالم سؤالاً واحداً عن مرضه، وهو: هل عاش أحد بعد هذا المرض؟ فقلنا له نعم، هناك عبدالله الخليفة ونصف اليوسف. ووقتها كانت قصة الرئيس الأمريكي إيزنهاور الذي أصيب بالذبحة مرتين ومع ذلك فإنه استطاع أن يكمل ولايتين في الحكم. وشعرت بأنه ارتاح لذلك ولم يعد يسألنا عن المرض.

منعنا عنه الصحف والتلفزيون والإذاعة حتى لا ينفعل من الأخبار وصرت ألازمه حتى موعد نومه، فبعد الغداء أجلس أنا وسعد العبدالله عنده ونهمزه، أي ندلك ساقيه ، ونتناول سوالف عادية حتى ينعس.

وفي البداية أخبرني بأنه طلب من الأسرة أن يتناوبوا في إعداد الغداء لي دورياً، بدأها بأخته بيبي السالم على أن يكون دور سعد العبدالله السالم الأخير. واكتشفت محبته العميقة لأخته عندما قال لي بأنها تستأنس عندما أطلب منها أي شيء، عندما قلت له: لماذا تتعبها في ذلك؟ وكانت هي الشخص الوحيد الذي يكلمه بالتلفون طوال فترة مرضه.

كذلك تأكدت من حبه لسعد العبدالله عندما جاء دوره في الغداء سأله قبل يوم قائلاً: دورك غداً فماذا سوف تقدم؟ والغداء يحضره أفراد العائلة، فرد سعد العبدالله بقائمة عادية من الطعام، فهو لم يدرك لماذا جعله عبدالله السالم الأخير، هنا التفت إليّ عبدالله السالم قائلاً: «شوف صاحبك جعلته الأخير حتى يشوف ماذا يقدمون ليكون الأحسن وشوف كلامه، رزيته عليهم، وأعطيته الداخلية والدفاع لكن ماكو فائدة فلا تحاول معاه «. والحقيقة أنه أحرجني في ذلك فما كنت أتوقّع أن يوجه هذا الكلام إلى الشيخ سعد بحضوري، لأن ذلك سيؤثر في موقفه مني. وهكذا اكتشفت أن عبدالله السالم كان يحب ويثق بسعد العبدالله إذ إنه في أيامه الأخيرة وبعد أن انتكس ثانية وأصبح الأكل صعباً وتعذر الكلام عليه، صار يخاطبنا كتابة. كان يطلب منا كسراً صغيرة من الثلج يضعها في فمه لتذوب، وفي أحد الأيام وجدته يأخذ قطعة يضعها في فم سعد العبدالله ويضع الأخرى في فمي - ويكرر ذلك - وهو ينظر إلينا نظرة تقول: هل فهمتما ماذا أعني؟ وقلت في نفسي لعل ذلك يجعل الشيخ سعد العبدالله يغيّر خطه ويتبع مسيرة والده.

إلا أن المفاجأة كانت صعبة عليّ، ففي اليوم الذي توفي فيه عبدالله السالم بعد محاولة لمساعدته على التنفس أصيب سعد العبدالله بصدمة نفسية قوية، فلازمته خلالها حتى استعاد وضعه، وقبل أن أغادر الشعب طلب مني أن أمرّ على أخيه خالد العبدالله، الذي هو بدوره صدم من هول المصاب فذهبت إليه وبقيت معه حتى منتصف الليل. بعدها ذهبت إلى البيت مرهقاً. وجدت البيت مطوّقاً من قوى الأمن بسيارات ومصفحات والأهل في البيت محاصرون وأطفالي يبكون من الخوف، مما جعلني أنفجر من الغضب. ولما واجهت سعد العبدالله بذلك أطرق برأسه خجلاً ولم يجاوبني. هذا جزائي عنده وقد لازمتهم طوال شهر في الشعب تاركاً كل أعمالي، وهذا رده على وصيّة أبيه!

كانت إجراءات الدفن قد تمّت بسرعة عجيبة، ولم تتح الفرصة لمشاركة المسؤولين في الدول العربية والأجنبية الذين عرفوا عبدالله السالم وأحبوه، وعندما وصل هؤلاء إلى الكويت كان عليهم تهنئة صباح السالم بتولّيه الإمارة، وطوال ثلاثة أيام كاملة كان تلفزيون الكويت متفرغاً لنقل هذه التهاني وكأنه عرس كبير!

عبدالله المبارك وصل إلى الكويت مباشرة بعد موت عبدالله السالم، وقد واجهه جابر العلي بشراسة مفرطة طالباً منه مغادرة الكويت حالاً، وهذا ما حصل. والحقيقة أنني استغربت ذلك وقلت لجابر العلي: لماذا تصرفت بهذه الطريقة غير اللائقة، فقال لي: أنت ما تعرف شيئاً؛ هو ممكن يتصل بالإذاعة ويقول لهم أذيعوا بأن عبدالله المبارك سيستقبل المعزين عنده، ويعتبر ذلك مبايعة من الكويتيين له ويفرض نفسه علينا، فيجب أن لا أعطيه هذه الفرصة. والحقيقة أنني ذهلت لهذا التفكير! أين الدستور وأين مجلس الأمة، ومن يجرؤ على التعدي على النظام الدستوري في الكويت؟ إلا أنني اكتشفت صيف ١٩٧٦ أنني كنت ساذجاً في تفكيري، عندما أُلغيت كل الحياة الدستورية بجرّة قلم وبيان أذيع من التلفزيون! وهذا ما سوف أتعرض له بالتفصيل في الجزء المقبل.

قبل الانتكاسة ولمّا تحسنت صحته، بدأ عبدالله السالم بالتفكير في السفر، لأخذ إجازة مطولة يقضيها في الهند كعادته، وقال لي: هذه المرة سوف تذهب معي. فقلت في نفسي كيف أرد عليه، أنا رجل متزوج وعندي عائلة لا أستطيع أن أغيب عنها كثيراً، وعندي عيادة أعتاش من ورائها لا أستطيع أن أهملها أكثر ولكن الوقت غير مناسب لأعتذر.

فترة مرضه الطويلة هذه وفّرت لنا جواً من الألفة أتاحت الفرصة لرفع الغطاء عن بعض الأمور الحساسة، حيث أكد لي، كما سبق وذكرت، أنه يتعاطف مع خطنا تماماً إلا أنه يختلف معنا في العلاقة مع العراق، والتعدي على حقوق الديانات الأخرى مثل قانون منع الخمرة عن المسيحيين، مما يخالف الدستور الذي ينص على حرية الأديان.

ومرة أثار موضوع عملي في وزارة الصحة وأنني لم أحترم العقد الذي وقعته له لمّا كان رئيساً لدائرة الصحة العامة بالالتزام بالخدمة في الصحة المدة نفسها التي أقضيها في الدراسة بعد أن أنقذني من اضطهاد «ويكلين» الإنجليزي المسؤول عن التربية في الكويت عندما كنت أدرس في بيروت. ولمّا قلت له إنني أنهيت المدة إلا شهوراً قليلة قال: أعرف ذلك، وسامحتك لأنني مطلع على ظروف وأسباب استقالتك.

كذلك أثار معي موضوع زواجي، وقال لي بأنه كان يمكنه منع زواجي، وكما يبدو بطلب من البعض الذين لم يوافقوا على هذا الزواج، وقال: «إلا أنني كنت معجباً بحبكم فلم أتدخل».

والطريف في هذه الأحاديث كلامه عن الملف الموجود عنده في مكتبه بقصر السيف والذي أعدّته المباحث الكويتية عني، وقال إنه يحتوي على أشياء كثيرة وصور مزوّرة، وعلى أني أنا وسمو الشيخ صباح الأحمد أوعزنا لخروتشوف ليتعرّض له عند وضع الحجر الأساسي للسد العالي. وقال إنه عندما يعود إلى الدوام سوف يطلعني على هذا الملف.

الحقيقة أنني أعرف طبيعة عمل أجهزة الأمن المباحثية كيف أنها تزور المعلومات، ولكن المفاجأة كانت لي هي لماذا يحشر اسم سمو الشيخ صباح الأحمد معي؟ أنا أعرف أنني مكروه من معظم أفراد عائلة الصباح لذلك فأجهزة الأمن تتبارى في تعزيز هذه الكراهية عند الصباح، ولكن كيف تجرؤ أجهزة الأمن على الدس على سمو الشيخ صباح الأحمد؟ هذا ما لم أستطع فهمه حتى الآن. ولمّا تولى صباح السالم الحكم وعدني بإطلاعي على الملف إلا أنه قال لي فيما بعد بأنه لم يعثر عليه، وقد فهمت أنه أثناء الاحتلال العراقي وجد في مكتب الشيخ سعد العبدالله، ولم أستطع حتى الآن معرفة من أخذه.

المؤامرة على عبدالله السالم

جريدة «الرأي العام» بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٤، وبكلام ملغّم، كتبت تقول بأنه آن الأوان بسبب صحة عبدالله السالم أن يُعيَّن أمير جديد، وولي عهد جديد والناس كلها تعرف الجريدة وثقل صاحبها السياسي مما لا يسمح له إطلاقاً بأن يتطاول على عبدالله السالم ويطالب بإعفائه من منصبه، خصوصاً أن ابنه سعد العبدالله وزير للداخلية والدفاع! إذاً لا بد أن تكون هناك قوى في الأسرة متنفذة وراء هذه المقالة، ولعلها أطلقت هذه الفكرة كبالون اختبار لتقييم ردود الفعل عليها. هذا كان تصوري حول الموضوع.

فوجئت بعد بضعة أيام بالدكتور عبدالرزاق العدواني وهو يقول لي مستنكراً إنه تم الاتصال به لكونه من مجموعة الأطباء المشرفين على علاج عبدالله السالم، وطلب منه أن يوافق على إعداد تقرير طبي يقول بأن عبدالله السالم عاجز عن القيام بمهامه الدستورية تمهيداً لعزله. لم يقل لي من هي الجهة التي اتصلت به، فقلت له: اطمئن فأنا رئيس الفريق الطبي المعالج واللي فيه خير يتصل بي ويطرح عليّ الموضوع.

بالطبع لم يتصل بي أحد، وكما يبدو فإن الخطة قد تم التراجع عنها بسبب رد الفعل المتوقع. كان عبدالله السالم معزولاً عن الصحف، والذين يزورونه من غير الأطباء المعالجين اثنان فقط أحدهما من رجالات الكويت والثاني خادمه، أما أخته المفضلة بيبي السالم فكانت تتصل به تلفونياً، إلا أنني شعرت بأنه كان على اطلاع على الموضوع. مرة كنت جالساً معه حسب العادة فإذا بالباب يفتح ويطل منه صباح السالم ليسلم عليه كالعادة، فرأيت عبدالله السالم ينظر إليه بغضب شديد مما جعل صباح السالم يتراجع بسرعة ويغلق الباب وراءه، وكان ذلك آخر لقاء بين الاثنين، عندها تأكدت أنه على اطلاع على ما يجري، ولا شك أنه كان متأثراً من ذلك. بعدها حصلت النكسة الصحية، ففي صبيحة أحد الأيام كان الجو غائماً وممطراً بشكل خفيف فاستهواه المنظر فخرج بغياب الأطباء ليتمشى في حديقة البيت ليتبلل بالمطر الخفيف كما يفعل بعض كبار أهل الكويت استبشاراً وابتهاجاً بالمطر، فأصيب بذبحة ثانية قضت على الأمل بشفائه.

بعد وفاته بثلاثة أيام فقط صدرت الأوامر إلى جميع وزارات الدولة وإداراتها ومؤسساتها المستقلة بإزالة صور عبدالله السالم من جدران المكاتب.

كما صدرت الأوامر إلى وزارة الإعلام بعدم نشر أي خبر أو صورة له حتى الأغاني التي يذكر فيها اسمه أو تظهر فيها صورته، وصارت الإذاعة والتلفزيون يذيعان أغنية جديدة تقول: «راح وقت المزاح لما جانا صباح»، وترددها طوال النهار! وهكذا تم الحكم على عهد عبدالله السالم بأنه كان «حقبة مزاح»، وأن الفرحة العارمة عمت أهل الكويت بزوال هذا العهد الذي منع الصباح من ممارسة حقهم بالحكم المطلق، أي الشيخة المعروفة في الخليج. هذه الأغنية أثارت استياء المواطنين المحبين لعبدالله السالم، مما أجبر المسؤولين على التوقف عن إذاعتها.

لم أدرك عمق الكراهية عند بعض أفراد عائلة الصباح لعبدالله السالم إلا بعد وفاة صباح السالم وتولي جابر الأحمد الحكم، ونشوء الصراع بين جابر العلي وسعد العبدالله، وقد حُسم الأمر باجتماع العائلة لمصلحة سعد العبدالله. وقتها كان مجلس الأمة قد تم حله، عندما نقل لي عن أحد أفراد الأسرة قوله بأننا أسقطنا جابر العلي لأنه مثل عبدالله السالم الذي أخذ منا الإعلام والخيازرين والبراميل! أي الاستيلاء على أراضي الدولة. أي حرمهم من الشيخة التي كانوا يتمتعون بها في السابق. هنا أدركت سرّ كراهيتهم لعبدالله السالم، مع أنني أعتقد أن المقارنة بين الاثنين فيها ظلم كبير لعبدالله السالم.

اتفاقية تنفيق العوائد والاستقالة والتزوير

يستكمل الدكتور أحمد الخطيب سرد ذكرياته في الحلقة الرابعة عشرة من كتاب «الكويت من الإمارة إلى الدولة»، فيروي بالتفصيل تقريباً المراحل التي مرت بها مناقشات اتفاقية تنفيق العوائد النفطية، وكيف تم رفضها من قبل المجلس رغم ضغوط وتهديدات الشركات النفطية، ورغم تأييد الحكومة لموقف الشركات، وفيها يتناول الدكتور الخطيب كيف تمت الاستعانة بالخبير النفطي السعودي الشيخ عبدالله الطريقي الذي كان يعطي نواب المعارضة محاضرات مكثفة لشرح الاتفاقية وبنودها وسلبياتها على واقع المجتمعات النفطية المنتجة، وما تضمنته من إجحاف بحق استغلال هذه الدول لثرواتها.
كذلك يتحدث الدكتور الخطيب عن ظروف استقالته مع سبعة من زملائه الأعضاء من مجلس الأمة بعد تعذر العمل فيه أو التعاون مع الحكومة «نص كتاب الاستقالة في الصفحة السابعة»، ثم يروي عدداً من المواقف والأحداث في فترة تولي الشيخ صباح السالم للحكم بعد وفاة الشيخ عبدالله السالم، وكيف طلب الشيخ صباح منه ومن جاسم القطامي الاستقالة والتفرغ للعمل معه في الديوان الأميري، كذلك يعرض لتصرفات الحكومة آنذاك، والتي كان وراءها الشيخ جابر العلي وخالد المسعود وتقويض بعض الانجازات الدستورية وتقليص عدد من المكتسبات الديموقراطية.

<u>كما يتناول في معرض سرده لذكرياته تزوير الانتخابات والاستعدادات التي اتخذت لذلك في التحضير لانتخابات مجلس ١٩٦٧.</u>

في ٢٦ يناير ١٩٦٥ فاجأ مجلس الأمة الكويتي العالم عندما أسقط بالإجماع اتفاقية تنفيق العائدات التي عرضتها شركات النفط الكبرى المهيمنة على إنتاج النفط في العالم ونقله وصناعته. واللافت للنظر هنا أن المجلس كان قد أسقطها بعد أن أقرتها ثلاث دول نفطية هي

إيران والسعودية وقطر. وكانت موافقة الكويت كدولة رابعة ضرورية لسريان الاتفاقية على جميع دول الشرق الأوسط، وتشمل العراق الذي رفض الاتفاقية وليبيا التي لم تبت في أمرها.

كانت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) الناشئة، التي ناضل من أجل قيامها الخبير النفطي العربي الفذ عبدالله الطريقي، قد توصلت مع الشركات إلى الاعتراف بحقوق الدول المنتجة في كامل «العوائد» التي كانت تحصل على نصفها. وأعدت المنظمة النموذج الموحد للاتفاقية، إلا أن الشركات استطاعت أخذ موافقة إيران على صيغة معدلة أعدتها الشركات بعد تقديم رشوة لها بإقراضها ٢٢ مليون جنيه استرليني لمدة عشرين عاماً من دون فوائد ووعدها برفع إنتاجها من النفط بحيث تصبح الدولة الأولى في تصديره، مما اضطر أوبك إلى إلغاء الموضوع من جدول أعمالها إذ إن ميثاق المنظمة يلزم بجماعية القرار.

وهكذا اغتنمت الشركات الفرصة لكي تستفرد بالدول المنتجة كل على حدة كي تثقلها بشروط تعتقد أنها تستطيع تحقيقها بهذه المناسبة.

ولكن ما هي اتفاقية تنفيق العوائد؟

عندما عُرضت الاتفاقية علينا في مجلس الأمة وجدناها أشبه بالطلاسم التي يعسُر فهمها، ففي كل سطر منها توجد إشارات مبهمة إلى اتفاقيات سابقة ومواد وفقرات من اتفاقيات تخص الكويت أو دول المنطقة ورسائل متبادلة في حقب مختلفة من الزمن. فكيف نوافق عليها أو نرفضها ونحن ليس لنا دراية في الأمور النفطية؟ كان لا بد من اللجوء إلى أصحاب الخبرة فاستنجدنا بعبدالله الطريقي الذي استجاب لنا وجاء إلى الكويت على وجه السرعة.

اجتمعنا كلنا - نواب كتلتنا - بالطريقي في بيت جاسم القطامي، فأخذ الطريقي يشرح لنا الاتفاقية ويدرِّسنا التفاصيل، مثلما يدرِّس المعلم طلبته، واستغرقت الدروس عدة جلسات حتى أصبحنا تلاميذ جيدين نلم بكل خبايا الاتفاقية الخبيثة، وقدم لنا فوق ذلك مذكرة تحمل كل تلك التفاصيل.

فهمنا من الطريقي المقصود بالعوائد وهي بالمفهوم النفطي السائد في أمريكا حصة من النفط تعادل ١٢.٥ % تعطى لصاحب الأرض المستغلة نظير استغلال أرضه، إذ إن الثروات الطبيعية هي ملك لأصحاب الأرض التي تقع فيها وليس للدولة مثلنا. وعندما تقوم الدولة باحتساب الضريبة على شركات النفط تستثني من حسابها العوائد (١٢.٥ %) التي تعامل كجزء من تكاليف الإنتاج، فلا تدفع الشركات عنها أي ضريبة، إلا أن الدول النفطية في منطقتنا هي صاحبة الأراضي وهي مالكة الثروات الطبيعية، ولكن الشركات لا تدفع عوائد منفصلة نظير استغلال أراضيها، وهذا معناه أن شركات النفط التي ظلت إلى مطلع الخمسينيات تدفع لنا ٤ شلنات أي ٢٠٠ فلس فقط مقابل كل طن أو سبعة براميل من النفط أي نحو ٣٠ فلساً للبرميل، كانت أيضاً تسرق حصتنا من العوائد التي هي حق ثابت لنا طوال هذه المدة، وهي تأتي الآن لتقول إنها ستبدأ بدفع حصتنا من العوائد كاملة منذ عام ١٩٦٤ بشرط أن تتحقق عدة أمور:

١ - أن يوافق مجلس الأمة على عدم المطالبة بأية حقوق سابقة، وأن يصادق على جميع الاتفاقيات والتفاهمات القديمة منذ عام ١٩٣٤ ويجدد الاعتراف بها وبكل نصوصها، ولا يجوز مناقشتها، باستثناء التعديل الذي يتضمنه المشروع المقدم مع كل ما تتضمنه تلك الاتفاقيات القديمة، وأن أحكامه أصبحت خارج روح العصر ولا تحقق المصالح المشروعة للكويت.

٢ - أن تمنح الكويت للشركات حسومات على الأسعار المعلنة للنفط لعدة سنوات تبدأ بنسبة ٨.٥ % وتنخفض سنوياً إلى ٦.٥ % وهو ما يزيد على الفوائد التي ستجنيها من تنفيق العوائد أو يعادلها.

٣ - أن لا تمنح الكويت أي امتياز نفطي لأي شركة بأقل من الشروط المتفق عليها مع الشركات وإلا امتنعت عن الدفع، مما سيقضي على الأمل في قيام صناعة نفطية وطنية ممثلة في شركة البترول الوطنية الكويتية آنذاك.

٤ - أن تقبل الكويت في حالة الخلاف بأن يقوم رئيس محكمة العدل الدولية، وليس القضاء الكويتي بتعيين رئيس للمحكمين .

٥ - تتعهد الكويت بأن لا تفرض أي عوائد إضافية أو إيجارات أو رسوم جمركية أو ضرائب أو مكوس إلى ما غير ذلك على أي من رأس المال والموجودات والدخل وعمليات الشركة أو الشركات المنتسبة إليها أو عملاء أي منها أو شركات النقل، وذلك بالنسبة إلى الإنتاج والتكرير... إلخ، وهو ما يتعارض وسيادة الدولة وتقييد سلطاتها الشرعية.

وقد شعرنا باستفزاز وغضب شديدين استناداً إلى تلك المعلومات، فقد كانت الاتفاقية التي وافقت عليها الحكومة معيبة واستغفالاً مهيناً من قبل الشركات وحطّاً بالكرامة والسيادة الوطنية. وقد عبّرت عن مدى ازدراء شركات النفط لنا واعتبارنا جهلة كل هذه السنين.

لحسن حظ الكويت أن الاتفاقية عُرضت على مجلس الأمة في شهر رمضان حيث الجلسات مسائية مما شجع المواطنين على حضورها، فكانت القاعة تكتظ بهم، فقدمت الحكومة وخبراؤها الاتفاقية على أنها ممتازة ومكسب كبير لمصلحة البلاد. كان ذلك في جلسة المجلس بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٦٥ على أن يبتّ فيها في موعد أقصاه ثلاثة أيام أي بجلسة ٢٦ يناير. كان هذا مما زاد غضبنا، فإمبراطوريات الشركات العملاقة بطاقمها الكبير من المستشارين القانونيين أمضت سنتين وهي تعدّ وتفصل هذه الاتفاقية الخديعة، وعلينا نحن ممثلي الشعب الكويتي غير المتخصصين في شؤون النفط أن نوافق عليها خلال ثلاثة أيام، أي أن نبصم عليها «عمياني».

انبرينا في مجلس الأمة الواحد تلو الآخر لشرح الاتفاقية أولاً، حتى فهمها الناس، وتميزت في ذلك مداخلة جاسم القطامي. وأخذنا نشرح الجوانب الاقتصادية والفنية والسيادية والخداع والنصب اللذين تمارسهما الشركات، وعدّدنا مساوئها كما درسناها من عبدالله الطريقي. فالتهبت مشاعر الجماهير الحاشدة وأعطت للنقاش حرارة لا تقاوم، فأخذ الوزراء يتسللون من القاعة واحداً تلو الآخر. واستطعنا في الجلسة الأولى أن نأخذ قراراً من المجلس بإحالة الاتفاقية إلى لجنة لتدرسها على أن تقدم تقريراً للمجلس خلال شهرين بدلاً من سقف الثلاثة أيام المشروط من الشركات النفطية والمدعوم من الحكومة. وفي الجلسة الثانية التي شهدت حشداً جماهيرياً أكبر قالت الحكومة إنها استلمت برقية من الشركات تقول فيها إن علينا أن نقر الاتفاقية قبل منتصف ليل ذلك اليوم، أي بعد ثلاث ساعات وإلا عدّت الاتفاقية ساقطة، مما سينتج عنه تخلي الشركات عن التزاماتها المالية، بما في ذلك مبلغ عشرة ملايين دينار تقول إنها كانت ستدفعها عن العام المنصرم ١٩٦٤. كان ذلك إنذاراً وقحاً، وقد قلت وقتها «إنه يذكرني بإنذار الزعيم الروسي بولغانين عام ١٩٥٦ الذي هدد بضرب القوات البريطانية بالصواريخ إن لم تنسحب من السويس». أدى ذلك الإنذار إلى ازدياد غضبنا فانبرينا واحداً تلو الآخر مع مساندة عامة من

أعضاء المجلس لرفض ذلك الإنذار، واستمرت المناقشة حتى بعد منتصف ليلة ٢٦ يناير ١٩٦٥ فسقطت الاتفاقية سقوطاً مدوياً.

كان ذلك انتصاراً تاريخياً للشعب الكويتي في مواجهة الشركات النفطية العملاقة وكل ما تمثله من إرث استعماري استغل ثرواتنا وقهر شعوبنا، وقد أذهل قرار مجلس الأمة الكويتي بإسقاط اتفاقية تنفيق العوائد العالم، إذ لم يتوقع أحد أن تأتي الضربة من بلد صغير كانوا يسمونه قبل قليل مشيخة خارجة للتو من حماية بريطانيا ومرتبط باتفاقية دفاع معها، فكتبت عنه الصحف العالمية ورأت فيه مجلة ال Economist البريطانية حدثاً عالمياً مفاجئاً وليس بالحسبان، لأنها كانت تعدّ مجلسنا مجلس بصامة Rubber Stamp وأثبتنا أن مجلسنا غير ذلك مما رفع اسم الكويت عالياً.

وكان أول إجراء اتخذته الحكومة هو أن ألغت الجلسات الليلية لمجلس الأمة، وأسقطت كل محاولة لجعلها مسائية وإلى يومنا هذا! في محاولة لإبعاد أبناء الشعب عن حضور الجلسات والتأثير في قرارات المجلس.

هكذا قبرت اتفاقية تنفيق العوائد في مجلس ١٩٦٣، ولكن الحكومة أعادت طرح الاتفاقية في عام ١٩٦٧، وكان ذلك أول عمل قامت به الحكومة في وجود ذلك المجلس المزور، فوافق عليها بسرعة البرق إذ لم تعقد اللجنة المختصة أكثر من اجتماع واحد وأقرت في جلسة واحدة من جلسات المجلس، مما أقنعنا أن من بين أسباب تزوير الانتخابات هو رفض مجلس ١٩٦٣ لهذه الاتفاقية المجحفة. ورغم ذلك فقد اضطرت الشركات أن تقدم بعض التنازلات لحفظ ماء الوجه. وتبين مدى كذبها حين أقرت أن الاتفاقية الجديدة ستكون بأثر رجعي يشمل ثلاث سنوات مضت، بينما كانت تقول في مجلسنا إن علينا أن نوافق على الاتفاقية خلال ثلاث ساعات وإلا فقدنا أي حق لنا بأثر رجعي لأن القانون الضريبي البريطاني يقف حائلاً دون ذلك.

عمقت تجربتنا في مواجهة شركات النفط الاستعمارية المستغلة إدراكنا لقوة الإرادة الشعبية وقدرتها على تغيير مسار الأحداث.

وقد تأكد لنا هذا بعد ذلك بسنوات، عندما لجأنا إلى الشعب في تجمعات الإثنين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ لإعادة العمل بالدستور، وكذلك عندما هددنا كتكتل النواب الثلاثين باللجوء إلى الضغط الشعبي بالتظاهر صيف ١٩٩٢، عندما تلكأت الحكومة بالدعوة إلى الانتخابات بعد زوال الاحتلال الصدّامي، في محاولة للتنصل من تعهدها في جدة بالعمل بالدستور، مما سوف يأتي تفصيله في الجزء الثاني. ألم يُسقط شباب لبنان فيما بعد حكومة عمر كرامي داخل المجلس الذي تملك فيه الأغلبية وهم محتشدون خارج المجلس!

استقالة مجلس ١٩٦٥ وتزوير مجلس ١٩٦٧ وتداعياته

كانت علاقتنا أنا وجاسم القطامي بالشيخ صباح السالم علاقة طيبة، فجاسم القطامي عمل معه في الشرطة ثم في وزارة الخارجية ونشأت بينهما صداقة معقولة.

أما بالنسبة إليّ فلربما كان يثمن دوري في إيصاله إلى ولاية العهد عندما كنت في المجلس التأسيسي كما أوضحت سابقاً، حتى إنه عندما نشأت مشكلة بينه وبعض أفراد العائلة وهدد بالاستقالة وانتشر الخبر وجدته يؤكد لي ذلك شخصياً. إلا أنه قال لي: لقد عدلت عن الاستقالة

بسببك لأنني خشيت عليك من الانتقام بسبب وقوفك معي، ربما لم يكن ذلك صحيحاً إلا أنه أكد امتنانه لموقفي.

لذلك عندما تولى الحكم ذهبت إليه مع جاسم القطامي لتهنئته بتوليه الإمارة، قابلناه في مكتبه بقصر السيف فرحب بنا وطلب منا أن نستقيل من المجلس ونكون مستشارين عنده.

رحبنا بالفكرة وقلت له إن جاسم القطامي يستقيل من المجلس ويبقى معك في الديوان الأميري وأنا أبقى في المجلس كي أساهم في تعاون المجلس معك، فقبل هذا الاقتراح. عندها استدعى مسؤول في الديوان الأميري، وقال له قل للإذاعة بأن تذيع بأن الأمير استقبل أقطاب المعارضة ودار نقاش مطول حول الأوضاع وكانت وجهات النظر متطابقة.

واصلنا حوارنا بعض الوقت وعندما قمنا لنودعه استدعى المسؤول مرة ثانية وقال له: هل قلت للإذاعة؟ فرد عليه بالإيجاب، وقال إن ذلك سيذاع في أخبار الساعة الواحدة ظهراً.

عندما وصلت إلى البيت قالت لي زوجتي إن الديوان الأميري اتصل ويريدك أن تتصل بهذا الرقم حال وصولك إلى البيت.

استغربت من ذلك فقد كنت هناك قبل ربع ساعة تقريباً. المهم اتصلت بالرقم فإذا هو المسؤول في الديوان وقال لي أحببت أن أقول لك بأن ما تم الاتفاق عليه لن يذاع. وعلمت بعدها أنه بمجرد خروجنا أنا وجاسم القطامي من عند الشيخ صباح السالم دخل عليه كل من وزير الداخلية والدفاع الشيخ سعد العبدالله الصباح ووزير المالية الشيخ جابر الأحمد الصباح اللذين كانا جالسين في غرفة مجاورة، وحصل التغير في الموقف.

وقد تكرر ذلك الموقف وإن بتفاصيل مختلفة مرة أخرى، ففي تلك الفترة كان اجتماع الأطباء العرب منعقداً في الكويت بدعوة مني كرئيس للجمعية الطبية في الكويت، وكان أن اتخذ المجتمعون قراراً بأن يصار إلى إصدار معجم طبي باللغة العربية، وقدرت تكاليفه بنحو خمسة آلاف دينار كويتي مما لا نستطيع توفيره، فاقترحت على المؤتمر أن يذهب رؤساء الوفود إلى الأمير لطلب المساعدة.

وفعلاً أخذت رؤساء الوفود إلى الشيخ صباح السالم للسلام عليه ولطلب المساعدة، وشرحت له أهمية المشروع طبياً ولسمعة الكويت أيضاً.

فوافق على ذلك فشكرناه وانصرفنا فرحين، لكن عصراً وقد كنت في العيادة، اتصل بي الشيخ صباح السالم بالتلفون ليعتذر عن تعهده بسبب ظروف الميزانية ويطلب مني إفهام الوفد بلباقة سبب التغير.

لم يكن السبب مقنعاً على أية حال، فمخصصات الأمير هي عشرة ملايين دينار سنوياً، كما أن المالية حولت له خمسة ملايين دينار متوفرة لم يصرفها الشيخ عبدالله السالم، وعندما حققت في الموضوع اكتشفت أن من كان في الحجرة المجاورة للأمير وبمجرد خروجنا منه دخلا عليه وكان التغير.

لماذا؟ لأنني كنت الواسطة! ويجب أن لا أشرك في أي شيء، مع أن هذا القرار كان لمصلحة الكويت وسمعتها، ورفضه كان فيه أضرار بسمعة الكويت ومصداقيتها.

بعدها علمت أن في الديوان الأميري من هو مناط به التبليغ بمجرد وصولي إلى الديوان الأميري.

الاستقالة من المجلس عام ١٩٦٥

تأخرنا في تقديم استقالتنا من المجلس، بسبب الظروف الصحية لعبدالله السالم، وعندما توفي عبدالله السالم أيضاً تريثنا قليلاً لنحاول مع صباح السالم لعلاقتنا الطيبة معه.

قبيل وفاته أرسل إليّ الشيخ صباح السالم نايف الدبوس وهو صديق وزميل لي، وقال: صباح السالم يسلم عليك ويقول: أنا لا أريد أن يسجل التاريخ أنه في بداية عهدي تم تزوير الانتخابات وفي نهاية عهدي تم حل المجلس، لأن أولادي كيف يواجهون أهل الكويت؟ وأريدك أن تقول للدكتور بأن يتعاون معي في إعادة الأمور إلى نصابها. قلت له: يصير خير.

ولكن، لماذا استقلنا من المجلس؟

فبعد استقالة الحكومة وعندما لم تتمكن من أداء القسم الدستوري في المجلس عام ١٩٦٤ وقام الشيخ جابر العلي وخالد المسعود بتشكيل الحكومة، رأينا أن المعركة حسمت لمصلحة جابر العلي الصباح، فهو الآن له الأغلبية في مجلس الوزراء ومجلس الأمة، ولم نتوقع أن يكون هناك تغيير أساسي في سياسة الحكومة.

إلا أننا فوجئنا بأن هذه «الوزارة الشعبية» - كما يقولون - أعدت برنامجاً يستهدف النيل من المكتسبات الشعبية التي ضمنها الدستور بدل أن تتخذ إجراءات ضد التجار ولمصلحة العامة من الناس كما كانوا يقولون. وبدأت بشائر هذا المخطط المدمر عندما أقرت قانون المختارين وجعلت تعيينهم يأتي من قبل وزير الداخلية بدل الانتخاب، ثم سارعت إلى تعديل قانون الوظائف العامة لإعطاء الحكومة سلطة فصل أي موظف إذا اقتضت المصلحة العامة، التي عادة ما تكون ليس لها أية علاقة بالمصلحة العامة بل بمزاج الحكومة لاستبدال الموظفين الأكفاء بآخرين طيعين دون النظر إلى الكفاءة.

كذلك فقد غيّرت قانون المطبوعات لتعطي الحكومة الحق بإغلاق الصحف أو إلغاء امتيازها إدارياً ومنعتها من التظلّم للقضاء، وحصر التظلّم بمجلس الوزراء، يعني «فيك الخصام وأنت الخصم والحكم»، وعدلت كذلك قوانين جمعيات النفع العام والتجمعات بما يقلّص الحريات العامة.

وبعد استقالة عبدالعزيز الصقر من رئاسة المجلس فإن الأغلبية الحكومية منعت المعارضة من مناقشة هذه القوانين، فالرئاسة تسجل جماعة الحكومة في المقدمة وعندما يأتي دور المعارضة يقفل باب النقاش بطلب من نواب الأغلبية المتناغم مع رئاسة المجلس.

كما أن هذه الأغلبية استحوذت على لجان المجلس وحرمت الكفاءات المختصة من دخول اللجان التي هي من ضمن اختصاصهم.

وهكذا وجدنا أنفسنا أمام انقلاب أفرغ المكتسبات الدستورية التي ضمنت للشعب حرياته، وكان ذلك، كما تبين فيما بعد، منعطفاً خطيراً في تاريخ الكويت، إذ بدأت وبإصرار مرحلة جديدة لهدم كل ما بناه الشعب الكويتي من إنجازات حضارية أوجدت له مكانة مرموقة إقليمياً ودولياً.

ومن المؤسف أن تكون هذه المجموعة «الشعبية» التي شاركت في الحكومة مظلّة استخدمها أقطاب النظام في ارتكاب سلسلة من الجرائم في حق الشعب الكويتي، ابتدأت بالانقضاض على الحريات العامة.

وتوجت الحكومة «الشعبية»، التي جاءت تحت ذريعة الحفاظ على أحكام الدستور، أعمالها «الجليلة» بتزوير انتخابات عام ١٩٦٧ التي تمت جهاراً، ولذلك لم يكن مستغرباً أن تكون تلك الحكومة التي أعيد استيزارها بعد تلك الانتخابات هي أطول الحكومات عمراً في تاريخ الحياة النيابية في الكويت، إذ أكملت مدة أربع سنوات وهي عمر ذلك المجلس المزوّر علاوة على المدة في مجلس ١٩٦٣.

هكذا بدأ هدم إنجازات الشعب الكويتي المضيئة وكرس ذلك النهج بحل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ ثم إلغاء الدستور عام ١٩٨٦ ثم إنشاء النموذج البديل للديمقراطية كما يريدها النظام بتنصيب المجلس الوطني في يونيو ١٩٩٠، وكان ذلك تمهيداً ومقدمة لإلغاء الدولة برمتها في ١٩٩٠/٨/٢ مما سوف يأتي تفصيله في الجزء الثاني من هذه المذكرات.

اضطرتنا هذه الإجراءات المدمرة والمستهدفة لإنجازات الكويتيين والإصرار على المضي فيها وشل دورنا في المجلس بمنعنا من النقاش إلى الاستقالة من المجلس كي لا يُسَجَّل علينا أننا شاركنا في هذه المؤامرة. لقد حاولنا أن ننبه نواب الحكومة لخطورة ما يقومون به دون جدوى، بل إن الحكومة بدأت بتطبيق هذه القوانين الجائرة بعد عطلة المجلس، وخصوصاً التخلص من الموظفين المعروفين بكفاءتهم ونزاهتهم، فما كان منا إلا أن عزمنا على تقديم استقالتنا في أول الدورة التالية، ولكن استقالتنا علقت بسبب الأزمة الصحية المباغتة التي تعرض لها الشيخ عبدالله السالم وهو يفتتح دور انعقاد مجلس الأمة، وتأخرت كذلك بعد وفاته وتولي صباح السالم الإمارة كي لا يكون أول تصرف منا يصطدم به في أول تسلمه للإمارة. وعلى أمل أن تجدي محاولتنا معه للإصلاح لطيب علاقتنا معه.

الشعب في جبهة واحدة

حاول رئيس المجلس إقناعنا بسحب الاستقالة إلا أننا رفضنا ذلك، فعرضها على المجلس وتبارى عدد من نواب الحكومة بكيل كل الاتهامات والشتائم لنا، ثم تمّت الموافقة على الاستقالة. ولما طلب رئيس المجلس سعود العبدالرزاق من وزير الداخلية دعوة الناخبين لسد الفراغات لم يخف الشيخ سعد العبدالله ابتهاجه بالنتيجة فقال بأعلى صوته فرحاً: «نحن مستعدون!».

بعد مدة جرت الانتخابات التكميلية وانتخب أعضاء جدد، ولكن المقاطعة الشعبية لتلك الانتخابات كانت مذهلة، مما اضطر الحكومة إلى رفض الإعلان عن عدد الأصوات التي حصل عليها الفائزون لأنها كانت فضيحة.

بعد الاستقالة، قمنا بحملة واسعة في الدواوين لشرح أسباب استقالتنا، وكذلك طرح خطتنا للمستقبل ووجدنا تفهماً لوجهة نظرنا وتصميماً على العمل لإنجاح أعداد أكبر من النواب في الجولة القادمة أي بعد سنة وشهرين تقريباً.

كان قرارنا بأن نخوض المعركة الانتخابية بأكبر تكتل ممكن وأصبح لزاماً علينا أن نبحث علاقتنا مع التجار بكل موضوعية وصراحة، لأن علاقاتنا لم تكن سليمة، فهم توقعوا منا موقفاً

داعماً أقوى في الأزمة الوزارية التي تعرضوا لها وربما كانوا يتوقعون أن نستقيل عندما تمت إطاحة الوزارة. كذلك فقد شعرنا بأن هناك عدم ارتياح لموقفنا المؤيد للخطوات الإصلاحية أو الاشتراكية التي اتخذها جمال عبدالناصر. هنا جاء دور يعقوب الحميضي حمامة السلام الذي دعانا في مكتبه لبحث هذه العلاقة، وكنا ثلاثة: عبدالعزيز الصقر وجاسم القطامي وأنا. فتبادلنا العتاب وأوضح كل منا وجهة نظره بالنسبة إلى استقالة الوزارة، وكذلك بالنسبة إلى استقالة عبدالعزيز الصقر من رئاسة المجلس وموقفنا منها وكذلك استقالتنا من المجلس. وكان واضحاً أن سبب كل هذه الإشكالات كان في عدم وجود أي تنسيق بيننا، فالكل كان يتخذ قراره دون مشاورة أو حتى إعلام الآخر. وهنا أكدنا أهمية التفاهم حول المواقف. وكانت مناسبة لي في طرح الغبن الذي يحس به المواطن الكويتي العادي في الحصول على الوظيفة المناسبة وحصر ذلك في أفراد عائلة الصباح وفي طبقة العائلات والتجار، وأعطيت بعض الأمثلة الصارخة على ذلك، واتفقنا على الانتباه لذلك وإلا فقدنا التأييد الشعبي الواسع الذي حصلنا عليه والذي من دونه لا يمكن أن نحقق أية إصلاحات مهمة.

كانت هذه الفئات الشعبية الواسعة سواء داخل المدينة أو خارجها تعاني الغبن والتهميش، وأحياناً النظرة الدونية وقد كان ذلك ملفاً بشعاً ومؤلماً ولا يفهمه ولايحس به إلا من عايشه، على الرغم من أن هذه الطبقة تحملت الأكثر في بناء نهضة الكويت وحماية أمنه، فقد ركبت البحر في الغوص والسفر، وواجهت المصائب الكثيرة في ذلك، إذ ضحت في حياتها وحرمت من رعاية أهلها وتوفير الحنان لأطفالها بسبب ابتعادها عن الوطن الأشهر الطويلة، وكانت الوقود للحروب العبثية الكثيرة، وكذلك في الدفاع عن الكويت، دون أن تجد جزاء أو شكوراً، وعرفت قساوة الفقر وثقل الديون التي ترحل إلى الورثة جيلاً بعد جيل، ولم يكن لها حول ولا قوة فاستسلمت لهذا الواقع المؤلم. ثم فجأة وبمجيء الحياة الدستورية وجدت نفسها في صلب اتخاذ القرار، وفتحت القوى السياسية الجديدة لها الأبواب الواسعة لإسماع صوتها والقيام بدورها الفعال في العمل السياسي. واكتشفت أنها الأكثرية وبأن صوتها الانتخابي يعادل صوت أكبر شخصية في البلد، فاندفعت بتأييدها للقوى الوطنية الجديدة التي وفرت لها الكرامة وجعلتها تحتل المواقع المهمة. وعند ضمور القوى الوطنية وبروز الأحزاب الدينية اتجهت إلى هذه الأحزاب الدينية واحتلت المواقع القيادية فيها وأخذت تتصدر المجالس، ووجدت الأحزاب الدينية في الطبقات الفقيرة في الداخل والخارج مرتعاً خصباً لنشر مفاهيمها وتجنيد الكثير في كوادرها الحزبية.

وإذا كانت الحركة الوطنية قد سعت إلى مد الجسور إلى الفئات المتنفذة والتفاهم معها والعمل معاً لتقدم الوطن ليعم الخير على كل أبنائه دون استثناء، فإن القوى الدينية عملت على تعميق التفرقة لا بل على خلق العداء للتجار متناسين دور هذه الطبقة في بناء الكويت والتضحيات التي قدمها هؤلاء في سبيل تحقيق الديمقراطية ووضع دستور ١٩٦٢، الذي لولاه لما استطاعت هذه الفئات الفقيرة رد الاعتبار لها والاعتراف بتضحياتها وحقها في المواطنة المتساوية وانتقالها من مفهوم الرعية إلى المواطنة.

وسوف تكتشف هذه الفئات الفقيرة أنها في التحاقها بالأحزاب الدينية قد بدأت بحفر قبر لها، لأن هذه الأحزاب لا تؤمن بالديمقراطية ولا بدستور ١٩٦٢ ولا بحق الشعب في المشاركة في اتخاذ القرار، بل بالطاعة العمياء لأمراء الدين، بما سيهمش دور هذه الفئات ويجعلها تعود إلى المربع رقم واحد. وهذا ليس تنبؤاً بل قراءة لدور الحركات الدينية في الكويت في محاربة الديمقراطية والعداء لدستور ١٩٦٢ خلال تاريخها الطويل في الكويت. بل إنها تجاهر برأيها حين تعدّ الديمقراطية ومشاركة الشعب في اختيار ممثليه أفكاراً غربية شيطانية كافرة. ومما يزيد في

خطورة هذه الأحزاب هو تزاوجها مع الثقافة الجاهلية ثقافة «وأد البنات» وإعطاء الشرعية الدينية لسلب المرأة حقوقها المشروعة واضطهادها باسم الدين.

هذه الجلسة الصريحة والمريحة برعاية الأخ يعقوب يوسف الحميضي مهدت الطريق لتشكيل تحالف واسع لخوض المعركة الانتخابية المقبلة، من رئيس غرفة التجارة والصناعة إلى رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت، وأعددنا قوائمنا الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية تقريباً.

كانت المعركة الانتخابية سهلة علينا لأن كل دائرة انتخابية فيها مرشحون مؤهلون قادرون على إدارة حملاتهم الانتخابية بجدارة.

<u>نص خطاب الاستقالة من مجلس ١٩٦٥</u>

سعادة رئيس مجلس الأمة الموقر،

تحية طيبة وبعد،

لقد كان للبادرة الطيبة بالدعوة لإقامة المجلس التأسيسي وقع طيب في نفوس المواطنين، فاستبشر الشعب خيراً واطمأن نفساً عندما أتى انتخاب المجلس التأسيسي تمهيداً لوضع دستور دائم للبلاد يرسي دعائم المقومات الدستورية، ويصون الكرامة الإنسانية للمواطنين، ويمهد الطريق السوي إلى حياة فضلى ينعم فيها الشعب في ظل وافر من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد تم بالفعل وضع دستور دائم للدولة تضمن قواعد إقامة حكم ديمقراطي، ونص في صلب مواده على الضمانات الضرورية لمقومات الحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية المراسلة وحرية تكوين الجمعيات والنقابات وحرية الاجتماع الخاص وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات.

وعلى أساس هذه الضمانات الدستورية تسابق المخلصون من أبناء هذا الشعب إلى ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس الأمة، وكان رائدهم في ذلك حمل أمانة تمثيل المواطنين ابتغاء تجسيد ما نص عليه الدستور من مبادئ ومثل عليا والعمل المخلص على تطبيق نصوصها ومقوماتها.

وكان يدخل في الاعتبار أن التجربة البرلمانية للديمقراطية في الكويت تجربة أولى رائدة ينبغي لها تضافر جهود المخلصين من أبناء الشعب لإنجاحها وترسيخها.

ولا جدال في أن التمثيل البرلماني وسيلة لا غاية، فهو وسيلة لتحقيق غاية نبيلة وهي بناء مجتمع أفضل يتمتع فيه الأفراد بكافة الحريات ويحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ويقيم العدالة الاجتماعية باعتبار أنه في ظل هذه المقومات يتمكن الفرد من الخلق والإبداع، ويستطيع المجتمع الإسهام في إنماء الحضارة الإنسانية، والحق أنه لا يمكن أن يوجد حكم نيابي إلا على أساس من الحريات العامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي.

ولا يمكن أن توجد الحريات العامة إلا على أسس توفر المقومات والضمانات لحرية الرأي والعقيدة والتعبير والاجتماع. إن الديمقراطية بمفهومها الواسع ومن ضمنها بطبيعة الحال

وواقعه الحرية نفسها التي هي عماد وعنوان الديمقراطية، تختلط بمثل الجماعة وقيمها العامة فتصير جزءاً منها وترسخ في عقول الناس وأفئدتهم ويصبح العيش بدونها أمراً لا يتفق وطبيعة البشر وسنة التحاور، فليس عبثاً إذاً أن نص دستورنا في مواده على كفالة حرية الرأي وحرية الاعتقاد وحرية الصحافة والنشر وتكريس الحرية الشخصية بمفهومها الواضح، وعلى عدم جواز القبض على إنسان إلا وفقاً للقانون، وكذلك حرية الاجتماعات والمواكب، وحق تكوين الجمعيات ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وأن المواطنين سواسية أمام القانون.

تلك هي الضمانات الأساسية للمواطن جاءت في نصوص صريحة وواضحة أضحت الديمقراطية معها تدور وجوداً وعدماً.

وهنا يجب أن نقرر حقيقة ترسخت عبر التاريخ وهي أن المجتمعات البشرية بطبيعتها تتعشق الحرية وتنشد الانطلاق إلى تحقيق المثل العليا، وأن الدساتير وكافة التشريعات لا تنشئ الحرية أو تشيدها من عدم، وإنما تقرر حقيقة واقعة وتصيغها في مواد ثابتة واضحة لإعانة المواطنين ومساعدتهم في ممارسة حقوقهم دون أن تقضي على الحرية أو تمنع من استعمالها.

سعادة الرئيس...

كانت كل هذه الآمال تجول في أذهاننا عندما تصدينا لمهمة تمثيل الشعب والمساهمة في إنجاح التجربة البرلمانية الرائدة متغاضين عن النواقص الموجودة، على أساس أن التجربة ستسير إلى الأمام نحو مزيد من الحرية ومزيد من المساواة، يحدونا في ذلك واقع خدمة الصالح العام، والامتثال لإرادة الشعب.

إلا أننا لاحظنا منذ بداية الفصل التشريعي أن هناك محاولات جاهدة لتقليص الديمقراطية وتقويض الدعامات التي تقوم على أساسها. كانت بداية تلك المحاولات فرض قانون التجمعات الذي حرم المواطنين من وسيلة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، مجافياً بذلك نصاً دستورياً صريحاً، وهو أن حق الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون (مادة/٤٤)، ورافقت ذلك مواقف مختلفة من الحكومة كانت تنم عن نية غير خالصة في التقيد بالأصول الديمقراطية والضمانات الدستورية.

على أن هذا الاتجاه لم يلبث أن تبلور في دور انعقاد المجلس الماضي عندما ظهر بشكل بارز تكتل أغلبية أعضاء المجلس لتوالي الحكومة وتؤيدها على حق وغير حق دون اكتراث بالمسؤولية التي حمّلها الشعب أعضاء مجلس الأمة عندما انتخبهم، وتحولت بذلك السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات ومزيد من المكاسب التقدمية إلى أداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق الحريات الشخصية والعامة، وأصبح الوضع في مجلس الأمة أقرب إلى المسرحيات منه إلى المواقف الجادة التي تضع مصالح الشعب نصب أعينها، نذكر بهذا الصدد موقف أعضاء الأكثرية البرلمانية في الأزمة الوزارية المذكورة وموقفها عند مناقشة قانون المختارين، ومن بعد الأزمة الوزارية، وبعد أن ضمنت الحكومة أكثرية المجلس إلى جانبها لمسنا أن هناك هوى جامحاً أخذ يسيطر على الحكومة وأكثرية أعضاء المجلس باستغلال هذه الفرصة باندفاع وإصرار عجيبين لفرض مزيد من القوانين القسرية بهدف تضييق الخناق على حريات المواطنين، وكان أن تقدمت الحكومة بتعديل لقوانين الوظائف العامة والجمعيات والأندية والصحافة والطباعة والنشر وأقرتها الأكثرية البرلمانية

دونما اعتبار لتأثيرها السيئ على ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم وتناقضها مع المقومات التي أقرها الدستور.

إن هذه الإجراءات قد أبطلت في الحق مفعول الضمانات الدستورية وصودرت بموجبها حرية الناس في التعبير عن آرائهم وضيق الخناق عليهم، في حين كان ينبغي والبلاد في أول عهدها الديمقراطي أن يؤخذ بيد المؤسسات والجمعيات الشعبية ومساعدتها على أساس أنها وسائل لتعميق الوعي الشعبي وإنضاج الرأي العام وتدعيم الديمقراطية، لا أن يضيق الخناق عليها ويعتدى على حرمة مقارها ويهدَّد ممثلوها.

ولقد أقر الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر وكفلها، وبديهي القول بأن المناقشة العامة الحرة التي يستطيع من خلالها المواطنون على اختلاف ميولهم إبداء رأيهم بكامل الإخلاص والحرية، هي دعامة للنظام الديمقراطي وهي التي تنير الرأي العام والتي تعطي لأحكامه وقراراته قيمتها، ولهذا قيل إنه لا قيمة البتة لما يجري في النظم المطلقة من صور الاستفتاء أو الاقتراع أو التصويت لأنه لا يسبقها مناقشة علنية حرة، وهكذا فإن إقدام الحكومة على سن التشريع يكبّل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والنشر هي من نوع ما تباشره الحكومات التي تحكم في ظل الدكتاتورية والعنت، وتحاول تكبيل العقول والأرواح والذي يدل عن عدم السماحة وضيق الصدر لأنها قائمة على الإرهاب والتضليل والإزعاج وحجرها على حرية الرأي وحرصها على ألا يرى الناس من الأشياء إلا الجانب الذي تريدهم الدولة أن يروه ولا يروا غيره.

لقد أصبح من المستحيل مع وجود القوانين الحالية المقيدة للصحافة والنشر ممارسة الصحافة لوظيفتها في تنمية الرأي العام وتنويره بإخلاص ودون ممالأة، إذ كيف تستطيع الصحافة أداء مهمتها حين يكون من العسير عليها أن تميز بين ما يجب أن تتناوله بالبحث والانتقاد وما يجب أن تتجنبه خشية أن تقع تحت طائلة العقاب حين يكون القانون هو إرادة الحكومة ورضاها.

ولقد اكتملت هذه الحلقة السوداء من سلسلة فرض القوانين القسرية بتعديل قانون الوظائف العامة، فقد سلب هذا التعديل الذي تقدمت به الحكومة وأقره المجلس الضمانة الأساسية للمواطن الموظف، حين جعل مصيره معلقاً بإرادة أفراد الحكومة، وأصبح الموظف يعيش تحت تهديد دائم، ولم تقف سياسة الحكومة عند هذا الحد فاتخذت من الإجراءات ما من شأنه إفساد الجهاز الإداري وبدأت بشن حرب شعواء ضد كل المخلصين، سواء كان ذلك بالضغط تمهيداً للحمل على الاستقالة أو المضايقة الخفية في الوقت الذي بوشر فيه في تكتيل وتجميع وإغراء طائفة من الموظفين لا تحقيقاً للصالح العام بل لأغراض شخصية بحتة، وأصبحت الوظائف العامة وسيلة بيد أعضاء الحكومة توزع لكسب المؤيدين وتحقيق المكاسب الشخصية، وهكذا وصلنا إلى حالة غريبة شاذة لم يتعودها هذا الشعب النبيل، بل فيها خرق صريح للدستور الذي يقرر أن الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة (مادة/٦٢).

سعادة الرئيس...

إن الأصل في الدستور هو كفالة الحريات العامة وضمان حرية الرأي والعقيدة، والاستثناء هو وضع حدود لهذه الحرية وذلك بسن قوانين من شأنها تنظيم ممارسة تلك الحريات وضبطها حتى يكون المواطنون على بيّنة من الحدود التي لا يتجاوزونها وتلك طبيعة التشريع، فالأصل

الدستوري إذاً هو الحرية، وقد كفل الدستور هذا الأصل والاستثناء هو القيد ولا يجوز أن يمحو الاستثناء الأصل أو يجور عليه أو يبطله أو يعطله، فالمشرع فيما عدا حالتي الحرب والأحكام العرفية لا يملك أن يجور على حرية الرأي بحيث يعوقها عن أداء وظيفة من وظائفها في النظام الديمقراطي، لأنه لا يملك أن يعطل عمل النظام الديمقراطي تعطيلاً كلياً أو جزئياً، وإنما يملك فقط أن يضمن بتدبير أو بجزاء عدم تجاوز حرية الرأي في الحدود التي تفرضها عليها طبيعتها ووظائفها المطلوبة منها في البيئة الديمقراطية التي تعمل فيها، ولكن للأسف فقد كبل الشعب بقيود قاسية لا يمكن أن يصار إليها إلا في حالتي الحرب وإعلان الأحكام العرفية.

سعادة الرئيس...

إن تاريخ التجارب الديمقراطية، وعلى الأخص في البلاد العربية، قد علّمنا أن جوهر الديمقراطية إنما يكون بالتجسيد المخلص للمبادئ والمثل الديمقراطية القائم على أساس حسن النية، فالديمقراطية ليست أشكالاً ونصوصاً جامدة وإنما هي سلوك وممارسة، وبدون الحرص عند التطبيق على المبادئ والمقومات التي تضمنها الدستور، فإن الديمقراطية تصبح مظلة فارغة بدون محتوى وشكلاً بدون معنى.

ولقد بات واضحاً أن الغرض الحقيقي وراء سلوك الحكومة ومؤيديها وما تم من إجراءات وتصرفات هو محاولة إجهاض التجربة الديمقراطية وتزييف إرادة الشعب والقضاء على عنصر وطني يرفض الانصياع لأوامر الحكومة، ولقد تذرعنا بالصبر الجميل رغبة منا في أن تصفو النفوس وتستيقظ الضمائر، وحاولنا جاهدين الوقوف في وجه هذا الاتجاه الجامح، والتنبيه إلى مواطن الخطأ والتذكير بحكم الدستور عندما كنا نلمس أن هناك انتهاكاً لنصوصه وافتئاتاً على الحياة الديمقراطية، إلا أن محاولاتنا هذه لم تعد مجدية أمام تمادي وإصرار الحكومة ومؤيديها.

وهكذا أصبحت مسافة الخلاف بين الحكومة ومؤيديها من جانب وبين جماهير الشعب من جانب آخر واسعة عميقة، وتحوّل بذلك مجلس الأمة إلى مؤسسة لا ديمقراطية ومصدر لقوانين جائرة لا تتفق وإرادة الشعب.

سعادة الرئيس...

هذا بإيجاز حقيقة الوضع الراهن الذي تعيشه الكويت، وهو وضع بات السكوت عنه جريمة لا تغتفر بحق هذا الشعب، وهي في الحق محنة رأينا أن نوجز عناصرها للمواطنين وللمجلس لأننا لم نعد نحتمل مسؤوليتها التاريخية، وشعوراً منا بأن الحرية والكرامة الإنسانية لم يعد لها وجود على الرغم من نصوص الدستور الذي هو نقطة الانطلاق كما جاء في مقدمته بالحرف الواحد:

... سعياً نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية... ويفيء على المواطنين مزيداً كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويرسي دعائم ما جبلت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم.

لكل ما تقدم وشعوراً منا بأن التمثيل النيابي أمانة كبرى في أعناقنا يجب أن تؤدى بكل شرف ونزاهة، وشعوراً منا بأن القيام بهذا الواجب في ظل هذه الظروف أصبح أمراً مستحيلاً، لذلك فإن بقاءنا في المجلس والمشاركة في أعماله هما مساهمة في تضليل المواطنين وإيهامهم بأن الديمقراطية في أمان في حين أنها تتعرض للتزييف، وبأن الدستور مصون في الوقت الذي تتعرض فيه نصوصه لانتهاكات صارخة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا كنا قد عزمنا على الاستقالة بعد انسحابنا من الجلسة التي أقرت فيها التعديلات الجائرة لقوانين المطبوعات والنشر والموظفين والأندية في نهاية الدورة الماضية، بيد أن شعورنا باستحالة وبعدم تصور إمكانية إعمال نصوص تلك التعديلات قد جعلنا نعدل عن تقديم استقالتنا، ولكن بعد فض الدورة الماضية وخلال العطلة الصيفية للمجلس شرعت الحكومة تطبق تلك التعديلات، الأمر الذي وجدنا فيه أنفسنا مضطرين لاتخاذ هذه الخطوة في أول جلسة يعقدها المجلس، ولكن الحادث المؤلم الذي تعرض له أمير البلاد المعظم والذي أودى بحياته الغالية، بعد ذلك قد اضطرنا إلى التأجيل والتريث.

ولقد كان يحدونا الأمل أن تأتي حكومة جديدة تصلح ما أفسدته الحكومة السابقة، إلا أن تشكيلها على النحو الذي تم والبيان الذي قدمته إلى المجلس جعل الاستقالة أمراً لا مندوحة منه لانتفاء كل أمل في الإصلاح وتدعيم وحدة الشعب والمحافظة على مكاسبه الدستورية.

إزاء كل ذلك، نجد أنفسنا مضطرين إلى إعادة الأمانة إلى الشعب مصدر السلطات، ونتقدم باستقالتنا هذه من مجلس الأمة.

وتفضلوا بقبول فائق التحية،

عبدالرزاق الخالد الزيد	سامي أحمد المنيس	علي عبدالرحمن العمر	أحمد محمد الخطيب
راشد صالح التوحيد	يعقوب يوسف الحميضي	جاسم عبدالعزيز القطامي	سليمان خالد المطوع

الكويت في ١٩٦٥/١٢/٧

في الحلقة الأخيرة من الجزء الأول من كتابه «الكويت من الإمارة إلى الدولة... ذكريات العمل الوطني والقومي» يستعرض الدكتور أحمد الخطيب أواخر تلك المرحلة التي تنتهي في عام ١٩٦٧، حين عاشت البلاد مرحلة حرجة جداً ضمن تداعيات تزوير الانتخابات. ويروي الدكتور الخطيب تفاصيل عملية التزوير، وكيف تم جلب صناديق من بيروت لهذه المهمة، ودور مستشار وزير الداخلية (أحد قياديي الإخوان المسلمين الفارين من مصر)، حيث كانت تستبدل الصناديق في بيته الذي يقع مقابل بيت الدكتور الخطيب في الشويخ الجنوبي. كما يتحدث الدكتور عن الطريقة التي تم بها نقل الصناديق ومحاولة الناخبين منع رجال الشرطة من ذلك، لكنهم هددوهم بإطلاق النار عليهم وفقاً للتعليمات المعطاة لهم، ويعرض أيضا وقائع متفرقة وأحداثاً كان يقودها وكيل وزارة الداخلية آنذاك، وكيف طالت عملية التزوير حتى المرشحين الذين كانوا محسوبين على الشيخ جابر العلي من أخواله العجمان. وفي الحلقة الأخيرة من

الجزء الأول يسرد الدكتور أحمد الخطيب ما تعرض له في لبنان من إطلاق نار وتفجيرات أمام منزله في بحمدون، كما يروي المضايقات التي كان النظام يعتقد أننا باستقالتنا لن نعود ثانية إلى المجلس، فإما أن نقاطع الانتخابات وإما لو رشحنا أنفسنا فلن يقبلنا الناس بعد أن خذلناهم بالاستقالة، فبدوا واثقين من النتيجة. إلا أن توقعاتهم خابت بعد بدء الحملة الانتخابية، فالحماسة التي وجدناها كانت جارفة، وكانت وسيلتنا الفعالة هي زيارة الدواوين وإقامة الندوات من خلالها. لم نعرف بعد المهرجانات الخطابية ولا توزيع البرامج الانتخابية ولا الإعلانات والملصقات المكثفة، كان اعتمادنا الكلي على ندوات الدواوين والاتصالات الشخصية وبعض الصحف المحلية ذات التوجه الوطني، وغني عن القول أن وسائل الإعلام رسمية ولم تكن بمتناول يدنا بل كانت معادية لنا.

شعرت السلطة بخطورة الوضع، ففي الجولات الانتخابية التي قام بها وكيل وزارة الداخلية عبداللطيف الثويني مع أحد مرشحي السلطة بزيارة ديوانية في القادسية مثلاً، وكان رواد الديوانية يلعبون «كوت بوستة»، لم يعيروا أي اهتمام للضيوف الذين دخلوا الديوانية مما أحرج صاحب الديوانية فسارع هؤلاء إلى مغادرة المكان فتبعهم صاحب الديوانية، معتذراً عن تصرف رواد الديوانية الذين قال عنهم بأنهم لا يحبون مرشحي الحكومة، فالتفت الثويني إلى مرافقه قائلاً إنه لا فائدة من هذه الانتخابات فالنتيجة أصبحت معروفة.

قبيل الانتخابات قرروا تزوير الانتخابات. نحن عرفنا بقرار التزوير لمّا أخبرنا شبابنا في المطار بأن ٤٠ صندوقاً آخر للاقتراع قد وصلت من لبنان علاوة على الصناديق التي وصلت سابقاً. لماذا من لبنان مع إمكانية صنعها في الكويت؟ وتأكدت النية بالتزوير بعد أن أعلنت وزارة الداخلية أن صناديق الاقتراع الفرعية سوف يتم نقلها من قبل أفراد الشرطة بعد إقفالها إلى المقر الرئيسي في كل دائرة انتخابية بدل قيام أعضاء اللجنة الانتخابية في كل دائرة بذلك كما ينص عليه قانون الانتخاب، مما أثار السخط العام لهذا الإجراء المستغرب، والمخالف للقانون.

اتفقنا على أن يذهب عبدالعزيز الصقر لمقابلة وزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله ليثنيه عن اتخاذ مثل هذا القرار إلا أنه أخبرنا بأن وزير الداخلية مصر على رأيه، ولكنه لم يذكر لنا تفاصيل ما دار في الاجتماع، وقد علمت فيما بعد أن «بوحمد» أحجم عن ذكر التفاصيل لأنها كانت مثيرة مما قد يؤدي إلى مواجهة خطيرة لا تعرف نتائجها.

هنا تأكدنا أن التزوير حاصل لا محالة، فقمنا بدراسة كل الاحتمالات التي يمكن أن يتم بها التزوير، وأخذنا الاحتياطات اللازمة، منها التأكد من خلو الصناديق من أية ورقة قبل التصويت وكذلك وضع علامات مميزة على الصندوق والتضحية ببعض الأوراق بوضع علامات خاصة عليها أو كتابة عبارات غريبة فيها والاحتفاظ بمصابيح يدوية في حالة قطع التيار الكهربائي إلخ.

كان يوم ٢٥ يناير ١٩٦٧ هو موعد الانتخابات، وكان الإقبال كثيفاً مما جعل معالم الاتجاهات تتضح في الساعات الأولى، ففي دائرتي الانتخابية دائرة النقرة وحولي، قام رئيس القائمة المنافسة بالاتصال تلفونياً من المدرسة بوكيل وزارة الداخلية وقال له بأن الوضع ميئوس منه، فرد عليه قائلاً: أنا قلت لك لا تتعب نفسك بالانتخابات، اذهب إلى البيت وفي المساء تسمع النتائج التي تسرك. بالطبع نسي المتكلمون بالتليفون أن المدرسة فيها عدة فروع وأن أي شخص

يستطيع أن يسمع ما يقوله المتكلمون من أي تلفون موجود في المدرسة، وما دروا أن الشباب كانوا يستمعون إلى الكلام الدائر بين المرشح وأبي خالد عبداللطيف الثويني.

عندما اتخذ وزير الداخلية قراره بإعطاء الشرطة حق نقل صناديق الاقتراح بعد إقفالها كان يخالف قانون الانتخاب بشكل صارخ، فالمادة ٦٣ من قانون الانتخاب تقول: «تقوم اللجان الفرعية بإدارة الانتخابات وفق الإجراءات المتقدمة حتى ختام عملية الانتخاب، ثم تغلق كل منها صندوق الانتخاب وتنقله إلى مقر اللجنة الأصلية حيث يجري فتح جميع صناديق الانتخاب في الدائرة وفرزها بحضور جميع رؤساء وأعضاء اللجنة الأصلية واللجان الفرعية برئاسة رئيس اللجنة الأصلية»، فالمادة توكل مهمة نقل الصناديق إلى اللجنة الفرعية بكل وضوح. وأكثر من ذلك فإن المادة ٩٢ من القانون تقول: «حفظ النظام في مقر الانتخاب منوط برئيس اللجنة، وله في ذلك طلب رجال الشرطة عند الضرورة ولا يجوز لرجال الشرطة أو القوات العسكرية دخول قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة».

وهذا الطلب لم يتم من رؤساء اللجان الفرعية، بل اقتحم رجال الشرطة المقار الانتخابية عنوة وهم يحملون أسلحتهم الرشاشة أمام كاميرات التلفزيون الكويتي! الذي فوجئ هو بدوره بهذه التطورات.

لم ندرك وقتها معنى هذا التحدي السافر حتى رأينا الأبطال من قادة الشرطة المنفذين للتزوير يكرمون بحفلة رسمية بثت من التلفزيون.

بعد مدة وبعد سلسلة من الإجراءات التي اتخذها النظام اتضحت لنا الصورة. فالقرار الذي اتُّخذ آنئذٍ بالتزوير كان قراراً بإلغاء دور الكويتيين في الحياة السياسية.

عندها صار المرء يستذكر كلام فهد السالم عندما قال لي: لو كانت في يدي شعرة واحدة تحب الكويتيين لما نتفتها بل أخذت سكيناً و«قوقرتها» - أي اقتلعتها من جذرها - وتذكرت معارضة النظام دعوه لمؤتمر وطني بعد احتلال صدام للكويت خشية أن يظهر ما يعتقدونه من كره الكويتيين كما كانوا يعتقدون، خصوصاً بعدما طالب ميتران رئيس الجمهورية الفرنسية أن يستفتى الكويتيون في من يريدون أن يحكمهم، إلا أن الكويتيين فاجأوا العالم بمبايعتهم للصباح حسبما نص عليه دستور ١٩٦٢.

ولعله من المفيد أن نذكر أن بعض العناصر الشابة من آل الصباح التي طرحت برنامجاً إصلاحياً بعد تحرير الكويت كانت في السابق من أشد المعارضين للديمقراطية، وكان تبريرهم بأنهم أرضعوا مع حليبهم توجسهم من الكويتيين وكانوا مرعوبين من مؤتمر جدة الذي عدّوه مناسبة مهمة ليعلن أهل الكويت كرههم ورفضهم للصباح، وهذا لم يحصل بل ما حدث هو العكس، مما بدد الأوهام التي كان هؤلاء تعلموها من آبائهم، وكان السبب في تغيير البعض لمواقفهم المعادية للديمقراطية.

إذاً بعد أن أُقفلت الصناديق بعد عملية الاقتراع دخل رجال الشرطة بأسلحتهم إلى المراكز الانتخابية وأخذوا الصناديق عنوة، ومن الطريف أن عمليات الاختطاف هذه بثت مباشرة على التلفزيون الكويتي الذي كان ينقل أخبار الاقتراع مما حدا بمراسل مجلة Time الأمريكية الموجود في الكويت لتغطية الانتخابات إلى تسمية الانتخابات بـ «ديمقراطية الصحراء Desert Democracy» كعنوان لرسالة بعثها لمجلته عن الانتخابات في الكويت. فقامت الحكومة الكويتية الرشيدة بمعاقبتها وذلك بمنع دخول المجلة إلى الكويت مما أدى إلى إفلاسها!

أي إفلاس حكومة الكويت وليست المجلة التي كان توزيعها بالملايين وتبيع عشر نسخ في الكويت فقط!

جماهير الناخبين حاولوا منع الشرطة من أخذ الصناديق ولكن الضباط المسؤولين أخبروهم بأن عندهم أوامر بإطلاق النار لحماية الصناديق، وتوسلوا لهم بأن لا يضطروهم إلى تنفيذ هذه الأوامر. فقط منطقة الفيحاء والقادسية سلمت من التزوير لأنه كان هناك صندوق فرعي واحد هو صندوق الفيحاء أما الآخر فهو صندوق القادسية الثابت. إذ قام الناخبون في الفيحاء بإجبار سيارة الشرطة بالتوجه إلى القادسية على الرغم من وجود الثويني على رأس القوة التي جاءت لأخذ الصندوق، وهكذا نجح مرشحونا في هذه المنطقة.

الصناديق المختطفة كانت تؤخذ إلى بيت مستشار وزير الداخلية، وهو أحد زعماء الإخوان المسلمين الفارين من مصر ويقيم في منطقة الشويخ الجنوبي مقابل بيتي، وتستبدل بها هناك صناديق جديدة جاهزة. فقد قام أحد الأصدقاء من المتحمسين بملاحقة أحد صناديق حولي إلى بيت هذا الشخص إلا أن المباحث منعوه من دخول البيت وطردوه، وفي اليوم التالي حاولوا التعرف عليه من رقم السيارة التي كان يستقلها، فوجدوا أن السيارة باسم أحد أفراد الأسرة الذي أعار السيارة لهذا الصديق المشترك فسحبت السيارة منه!

كان الوقت الذي يستغرق الشرطة من لحظة سرقة الصندوق إلى استبداله وإرجاعه إلى مقر الفرز يتراوح بين ٤ ساعات إلى أكثر من عشر ساعات لأنهم كانوا مضطرين للتأكد من عدد أصوات المقترعين بعد قفل الصناديق كي يكون عدد الأوراق في الصناديق الجديدة مطابقاً للأوراق في الصناديق الأصلية، هذه هي المدة التي كانت يستغرقها الصندوق لينتقل من مدرسة إلى مدرسة ثانية في المنطقة نفسها!

الصناديق الرئيسية الثابتة لم ينلها التزوير وبالتالي فهي وحدها تعكس النسبة الصحيحة للأرقام التي حصلنا عليها، ولو اعتُمدت هذه النسبة لكان عدد الفائزين من تحالفنا بين ٣١ إلى ٣٢ عضواً، ومع أن قانون الانتخاب ينص على أن المرشح الذي يحصل على أقل من ١٠% الأصوات يخسر مبلغ التأمين إلا أنني مثلاً مع غيري حصلنا على أكثر من هذه النسبة من صندوق واحد ورفضنا استرجاع مبلغ التأمين كي لا يقال إننا أقررنا بشرعية هذه الانتخابات والمجلس المزور. ويظهر مدى وقاحة المزورين واستهتارهم ما شاهدته في دائرتي الانتخابية، ففي الوقت الذي حصلت فيه على أعلى نسبة من الأصوات في الصندوق الثابت لم أحصل حتى على صوت واحد في الصندوقين الفرعيين المنقولين إلى المقر الرئيسي.

والغريب أن جميع الصناديق المنقولة استعمل فيها الحبر نفسه وكأن الناخبين جميعهم يحملون القلم نفسه.

في التقرير الذي بعث به السفير البريطاني إلى دولته يتحدث عن الهزيمة التي لحقت بالقوى الوطنية والتي لم تستطع أن تثبت التزوير، والشيء المستغرب الوحيد حسب كلامه هو إقدام الشرطة على نقل صناديق الاقتراع، إلا أن المسؤولين أخبرونا - كما يقول تقرير السفير - أن ذلك تم حرصاً على المحافظة على الصناديق! هذا هو التصور عنده وعند بقية السفراء الأجانب من حلفائه! وهكذا تتضح قوة التحالف بين هذه الدول والأنظمة المماثلة. والحقيقة أن هذه هي سياسة الدول العظمى في تعاملها مع كل نظام ديكتاتوري أو عسكري يدور في فلكها، فهي دائماً تبارك نتائج الانتخابات مع معرفتها التامة بأن التزوير كان كاملاً.

اكتشفنا أن التزوير لم يستهدفنا وحدنا بل استهدف أيضاً جماعة جابر العلي من قبيلة أخواله العجمان.

حدثني صديق كان موجوداً عنده في مزرعته بالقرب من المطلاع أن جابر العلي كان مستبشراً بنتائج الانتخابات قبل ظهور النتائج، وعندما أعلنت نتائج دائرة النقرة - حولي ، وهي الدائرة التي ترشحت فيها، قال لجلاسه، ضاحكاً: ألم أقل لكم إن نتائج الانتخابات ستكون مفاجئة وسارة؟ وبقي على مرحه حتى أذيعت نتائج الدائرة العاشرة - الأحمدي - الفحيحيل لتعلن سقوط جميع مرشحيه من العجمان، فاستشاط غضباً وسب الحاضرين وطردهم من مجلسه متهماً إياهم - وهم من العجمان - بخيانته ولم يخطر بباله أنه استهدف إلا بعد أن هدأت أعصابه، فاتصل بخالد المسعود وطلب منه أن يقدم استقالته من الوزارة ويطلب من الوزراء وهم الذين أتى بهم مع خالد المسعود للوزارة أن يقدموا استقالتهم، إلا أن خالد المسعود فوجئ بأن زملاءه رفضوا ذلك، لأنهم ما كانوا مصدقين أن يصبحوا وزراء فكيف يستقيلون؟! لا بل إنهم ساهموا بشكل فعال في تثبيت المجلس المزور، ففي اجتماع مجلس الوزراء الذي عقد بعد إعلان النتائج مباشرة كان الوجوم يخيم على وجه الوزراء من الصباح بسبب رد الفعل الواسع لعملية التزوير فانبرى أحد هؤلاء الوزراء الشعبيين! قائلاً: لا نستعجل في بحث هذا الموضوع، فليقم رئيس الوزراء باستدعاء الفائزين من النواب وأخذ رأيهم وبعدها يصير خير. وبالطبع فقد أشاد النواب الذين أعلن عن فوزهم بنزاهة الانتخابات عندما اجتمع بهم رئيس الوزراء، كيف لا ومعظمهم لا يتوقع الوصول إلى قبة البرلمان. وعندما دعي مجلس الوزراء وأخبر بنتائج الاتصالات عم الفرح عند الجميع.

لماذا التزوير ضد جابر العلي؟

التنافس بين فرع جابر وسالم معروف منذ وفاة مبارك الصباح، وفي منتصف الستينيات كانت المنافسة واضحة بين جناحي الشيخ جابر الأحمد الجابر والشيخ جابر العلي السالم، فعندما طلب عبدالله السالم من صباح السالم تشكيل الوزارة اتصل بعبدالعزيز الصقر وطلب منه ترشيح خمسة وزراء، فعدّ جابر العلي ذلك إبعاداً له بسبب ما هو معروف من قرب التجار لجابر الأحمد، وجمع حوله أغلبية من النواب كما ذكرت سابقاً لإسقاط الحكومة، وقام بالدور الأساسي في تشكيل حكومة أخرى موالية له. وهكذا فرض جابر العلي سيطرته على الجميع، ونسي أنه بذلك قد استفز الشيخ سعد العبدالله الطامع بالحكم، وجعله ينتقل إلى معسكر الشيخ جابر الأحمد، وهكذا نشأ تحالف قوي بين الاثنين أطاح جابر العلي فيما بعد، وظل هذا التحالف قائماً بين الاثنين.

اللافت للانتباه أن الوزارة التي شكّلها جابر العلي تم الاحتفاظ بها حتى انتخابات ١٩٧١، فبقيت فترة أطول من أية وزارة أخرى كمكافأة لدورها المميز في تزوير الانتخابات! ولأن ما يهم هؤلاء الوزراء هو الحفاظ على كراسيهم بأي ثمن!

ردود الفعل الشعبية كانت قوية، فقد قررنا في اجتماع شعبي حاشد في مقرنا الانتخابي الرئيسي في ديوان المرحوم عبدالمحسن المخيزيم في الفيحاء أن لا نسكت عن هذه الجريمة.

كان من الضروري التشاور مع حلفائنا قبل اتخاذ أي قرار، وكان حلفاؤنا ممن نجحوا في الانتخاب قد قدموا استقالتهم وكذلك خالد المسعود. أما المرحوم عبدالعزيز الصرعاوي فإنه تخلف عن حضور جلسات المجلس في البداية إلا أنه فيما بعد قرر الرجوع إلى المجلس مما يعكس طبيعته الهادئة التي تتجنب المواقف التي قد تسبب المشكلات.

أما يوسف المخلد فقد نصحناه بأن لا يقدم استقالته لطبيعة ناخبيه ولأننا أردنا أن يكون لنا واحد على الأقل يرصد حركة المجلس المزور من الداخل. بعض الصحف المحلية ذات الاتجاه الوطني نددت بالتزوير ونشرت البيان المهم الذي أصدره مرشحو التحالف الوطني، واتفقت على التزام مقاطعة كل أنواع الأنشطة الرسمية، ولم يوافق حلفاؤنا على أي تحرك جماهيري كي لا يتسبب ذلك بصدامات لا يمكن التنبؤ بنتائجها. بالطبع هذا القرار لم يعجب بعض قواعدنا مما تسبب في أول انشقاق داخل الحركة.

الإجراءات المشددة والتهديدات التي اتخذتها السلطة بحق الصحافة والتجار الوطنيين ساهمت في تحجيم ردّ الفعل وعدم الالتزام الكامل بالمقاطعة مما سوف يأتي تفصيله لاحقاً.

وهكذا بعد خمس سنوات من الحياة الديمقراطية نرى أن القوى الوطنية قد جيّرت هذه التجربة للمصلحة الوطنية فاستطاعت أن تعزز الخط القومي للكويت، وبقيت الكويت سباقة في دعم النضال التحرري العربي كثورة الجزائر والقضية الفلسطينية والصمود العربي أمام العدو الصهيوني، وأصبح مجلس الأمة الكويتي منبراً لكل الشرفاء العرب.

كما التف الشعب في الكويت حول قواه الوطنية التي تبنت أيضاً قضاياه المعيشية ونقلته من المتفرج على الأحداث إلى عنصر فاعل ومقرر لمصيره، فدعمها في معارك الديمقراطية وأوصلها بقوة إلى قاعة المجلس.

كان القصد من المخطط الإنجليزي إبعاد الكويت عن محيطها العربي وإذا بهذا المخطط يفشل ويشكل خطراً عليها وعلى مصالحها في الكويت، مما جعل النظام ينقضّ على هذه التجربة بالتزوير الكامل في يناير عام ١٩٦٧، أي بعد خمس سنوات فقط وبعد موت عبدالله السالم الذي لا شك في أنه كان له دور مؤثر في دعمه للديمقراطية. وكانت الفرحة الإنجليزية بما حدث واضحة فقد أرسل السفير الإنجليزي تقريراً إلى حكومته يقول فيه إن القوى الديمقراطية قد هزمت في الانتخابات وإن الانتخابات كانت حرة ونزيهة، أما استيلاء الشرطة على صناديق الاقتراع فكان لحمايتها لا غير.

وأعتقد أننا هنا قدمنا درساً مهماً للقوى العربية في كيفية التعامل مع مخططات الأعداء، فنحن رسمنا استراتيجية معينة للنهوض بمجتمعنا والتزمنا بها وبتطبيقها غير عابئين بما يخطط الغير، فكانت خياراتنا من صنعنا ولم يهمنا موقف الآخرين ولم يكن برنامجنا رد فعل على ما يطرحه الأعداء.

فالقوى العربية الديمقراطية في وطننا بحاجة إلى أن تكون لها الثقة ببرامجها وقدرتها على تحقيق أهدافها وإفشال مخططات أعدائها ممن يحاولون أن يسرقوا شعاراتها ليحققوا أهدافهم ويجعلونا نتنكر لأهدافنا وشعاراتنا لأن في ذلك هزيمة لنا.

محاولات إرهاب فاشلة

في أواخر الستينيات وعندما كنت مع الأهل في مصيف بحمدون، الضيعة بلبنان، قام مجهولون بإطلاق النار من أسلحة رشاشة على البيت، وكانت والدة زوجتي، أم محمد الملا، جالسة بالصالة وحدها فتطاير الزجاج من حولها إلا أنها ولله الحمد لم تصب بأذى. لم أكن في البيت وقتها وعندما عدت عددنا ذلك عبثاً طارئاً قام به بعض الشباب الطائش.

إلا أنه بعد يومين انفجرت عبوة ناسفة بقرب جدار البيت، ولم يصب أحد إصابة خطيرة، فأدركت أن ما يحدث أمر مقصود ومتعمد.

أخبرت الصديق الوفي المرحوم كمال جنبلاط بالأمر فاتصل بالمسؤولين للتحقيق، وكلف مخفر الشرطة ببحمدون بوضع حماية للبيت، وتطوع المرحوم الصديق الوفي المحامي جوزيف مغيزل بمتابعة الموضوع. ولكننا لاحظنا بعد أيام قليلة أن قوة الحماية من الشرطة غادرت الموقع دون أن تنتظر القوة البديلة كما يحدث عادة، وتأخر وصول القوة البديلة، وفي أثناء ذلك، وكان الوقت ليلاً وقع انفجار أكبر خلف البيت تماماً، ورأينا سيارتين تتركان المكان فلحقها بعض الأصدقاء إلى أن وقفتا بجانب مخفر الشرطة! وسجلوا أرقام السيارتين.

سارع المحامي جوزيف مغيزل وأخبر مسؤولي الأمن وأعطاهم المعلومات كاملة. بعدها جاءني المحقق المسؤول عن المنطقة من مقره في بعبدا إلى البيت في بحمدون وعرّفني بنفسه، وبعد أن شرب القهوة دعاني للذهاب معه إلى بعبدا لسماع إفادتي، وكان وحده ولم يكن معه أي مرافق أو حتى سائق، فاستغربت ذلك. وفي الطريق قال: يا دكتور سوف آخذ إفادتك، ولكن أرجوك لا تذكر موضوع السيارتين. فقلت: لماذا؟ ألا تريد أن تعرف السيارتين وأرقامهما؟ فقال إن ذلك لن يكون في مصلحتك! وأحذرك من ذلك.

المهم بعد المقابلة ذهبت إلى كمال جنبلاط وأخبرته بما قاله المسؤول الأمني. نظر إليّ بهدوء وقال بلغته الجبلية ما مفاده أنه في لبنان لا يمكن معرفة الجناة في القضايا السياسية حتى لو ألقت الشرطة القبض على القاتل والمسدس في يده، فالأحسن أن تنسى الموضوع وتحتاط لنفسك.

وهكذا اتفقت معه ومع جوزيف مغيزل على نسيان القضية، لأنه كان واضحاً أن الجريمة سياسية ومباركة من أطراف في السلطة اللبنانية.

بالطبع كان الأمر بالنسبة إليّ مهماً وخطيراً، فقام شباب من حركة القوميين العرب بحراستي، وبدأنا نتحرى الموضوع مستفيدين من وضع الحركة في لبنان وعلاقاتها الواسعة مع اللبنانيين الطيبين الموجودين في كل مكان وما أكثرهم.

تأكدنا أن وراء محاولة اغتيالي أحد المسؤولين الكويتيين المؤثرين الذي كلف سكرتارية الحكومة ممن له دراية بلبنان باستئجار مجموعة من القتلة مقابل عشرة آلاف ليرة لبنانية. ويبدو أن أحد الصحفيين الكويتيين الموجودين في المصيف له علاقة بالحادث، فقد كان جالساً في المقهى مع بعض الكويتيين عندما طلبه أحدهم على التلفون وسُمع وهو يقول: هل قتلتموه؟ وعاد منشرحاً لما سمع.

علمت بعدها أن هذه المجموعة تنتمي إلى جماعة لبنانية لي علاقة جيدة بكثير من شبابها من الجامعة الأمريكية في بيروت، وأنها لم تكن جادة في قتلي، ولو أرادت لفعلت ذلك بإتقان .

لم تكن هذه المحاولة الأخيرة، فقد جرت بعدها محاولة ثانية في الكويت. ففي إحدى المرات لاحظت سيارة تتبعني، إذا أسرعت أسرعت وإن تباطأت أبطأت، حتى وصلت إلى تقاطع على طريق البلاجات مقابل الشعب فأوقفتني الإشارة فتوقفت السيارة التي تتبعني إلى جانبي، وعندما استأنفت السير لحقت بي بسرعة فائقة، وكنت أسوق السيارة وحدي، فوجّه السائق سيارته نحوي وصدمني على الباب الأيسر مباشرة حيث أجلس ، ولكن سيارتي «الفولفو» صمدت

وسيارته عادية، مما أدى إلى تحطيم سيارته بينما لم تتأثر سيارتي إطلاقاً، فأكملت طريقي ولم أعرف ما حدث لسائق تلك السيارة، ولم أقدم شكوى لأنني أعلم من هو الفاعل، وكما يقول الشاعر :

فيك الخصام وأنت الخصم والحكم

وهناك حادثة طريفة حصلت عندي في العيادة، فبعد انتقال بناتي لاستلام العمل في عيادتي قمن بعملية تحسين لشكل العيادة وصيانة الكهرباء، وإعادة طلاء الجدران وغيرها من الأعمال. بعد فترة قصيرة قام بعض اللصوص بدخول العيادة ليلاً من فتحة في إحدى غرف الممرضات وعاثوا فساداً في العيادة، إلا أن الملاحظ أنهم لم يسرقوا شيئاً، لا مالاً ولا أدوية ولا معدات. اكتشفت ذلك عند فتح العيادة صباحاً وتم استدعاء الشرطة الذين قاموا بتفتيش العيادة وأخذ البصمات وإفادات العاملين، واكتشفوا بصمات لشخصين على أجزاء من الشباك المكسور ليست لأحد من العاملين بالعيادة. بعض سكان البناية التي تقع فيها العيادة شهدوا أنهم رأوا في الساعة الثانية بعد منتصف الليل سيارة يخرج منها ثلاثة شبان، دخل اثنان منهم إلى المبنى وبقي الثالث عند السيارة، ولكن المحقق رفض مقابلتهم وأخذ إفادتهم.

بعد مدة تم الاتصال بالمخفر لمعرفة النتيجة فقالوا إنهم لم يستطيعوا التعرف على الجناة، ولما سئلوا عن البصمات كان جوابهم: أحضروا من تشكون فيه لمقارنة بصماتهم بالبصمات الموجودة لدينا! لقد كان واضحاً أن أوامر قد صدرت لإيقاف التحقيق.

ضابط أمن دولة، متقاعد، تذكر الحادثة بعد سنوات يقول فيها لصديق إن الصيانة التي تمت في العيادة قبل الحادث عطلت أجهزة التجسس، فصار لا بد من استبدالها، وهذا عمل مباحث أمن الدولة. والغريب أن وزير داخلية سابقاً يقول في ديوانه بأنهم يسجلون أحاديث الدكتور حتى في حجرة نومه!

قال لي أحد الأصدقاء من الصباح بأن أمن الدولة يقومون بتسجيل النقاش الذي يدور في ديوانيتي يوم الثلاثاء، ويوم الأربعاء تكون نسخة من الشريط على مكتب المسؤولين الكبار من العائلة، فصرنا نسجل نحن أحاديثنا يوم الثلاثاء ونوزع الأشرطة مجاناً يوم الأربعاء حتى نخرّب على أمن الدولة تزويرهم لكلامنا، لأن هذه الأجهزة تعيش على تخويف المسؤولين من الناس وأنهم هم وحدهم الذين يحمون النظام من أعدائه الكثيرين والخطيرين!

تتدنى تصرفات بعض المسؤولين أحياناً إلى مستوى سخيف وحقير مثلما حدث لإحدى بناتي. كان هناك برنامج إذاعي أسبوعي يقدمه الحربان اسمه «مع الطلبة» يقدم كل يوم اثنين الساعة الثانية بعد الظهر، يحتوي البرنامج على نشاطات الطلبة في المدارس الكويتية، وفي كل أسبوع يقدم مدرسة. وأخبرتني ابنتي، وكانت في المدرسة الابتدائية، بأنها اشتركت في البرنامج وحددت موعد بثه في الإذاعة، ولما كانت أول طفل للعائلة فقد تحمسنا جميعاً، نحن وخالها وخالاتها، وكل أحضر مسجلة لتسجيل البرنامج. ولما حان الموعد تحلقنا حول جهاز الراديو نستمع للبرنامج. كانت مدة البرنامج نصف ساعة ولكن تلك الحلقة اختصرت إلى ٢٣ دقيقة فقط، ولم نسمع شيئاً لابنتنا مع أنها قدمت قطعة موسيقية على القيثارة التي تجيدها، واشتركت في مسابقة المعلومات ولما سئلت من هو أول دكتور كويتي لم تعرف الجواب. قالت ابنتي: وين كلامي يا بابا؟ قلت لها: عندما تكبرين سوف تعرفين السبب. وحين سألت وزير التربية جاسم خالد المرزوق عن سبب قطع البرنامج واستبعاد ابنتي قال إن وزارة التربية ليس لها علاقة بالبرنامج وإن وزارة الإعلام هي التي تشرف عليه. فسألت وزير الإعلام جابر العلي، فأنكر

معرفته بالموضوع واستنكر ذلك وقال إنه سيشكل لجنة برئاسة محمد السنعوسي للتحقيق، وحتى الآن لا زلت أنتظر نتيجة التحقيق، هذا إذا كان قد شكل فعلاً مثل هذه اللجنة.

علمت بعد ذلك بأن أوامر عليا قد صدرت لأجهزة الإعلام الرسمية والتابعة لها بعدم بث أي شيء يمت إلى الخطيب بصلة.

في حفل تخريج المتميزين من جامعة الكويت دعيت لحضور الحفل بمناسبة تخرج ابنتي وكان الاحتفال بأحد الفنادق، ولم يحضر أي من الوزراء هذا الاحتفال. كنت وقتها عضواً في مجلس الأمة عام ١٩٩٢ وقد طلب مني المسؤول أن أشترك في تقديم الشهادات، وعرض الحفل في التلفزيون ولكني لاحظت أن الصورة تنقطع كلما قربت الكاميرا باتجاهي ولم أظهر وأنا أوزع الشهادات، مما أزعج الطلبة المعنيين وأهاليهم، فاتصلت بوزير الإعلام آنذاك سعود الناصر الصباح فانزعج من هذا التصرف السخيف، واكتشف عندها أن الجماعة في الإعلام ينفذون التعليمات الرسمية التي عندهم، فأمر بإعادة بث الحفل كاملاً.

علمت أن تلك الأوامر قد طلب التشدد فيها وتعميمها علينا جميعاً بعد حلقة الحوار الذي دار بين عبدالله النيباري ووزير النفط في ذلك الوقت عبدالرحمن العتيقي التي ساهمت في رفض مشروع المشاركة الذي تقدمت به شركات النفط الأجنبية مما أدى إلى تأميم النفط. كما أوقف البرنامج الناجح «مع النواب» الذي كان يقدمه المحامي مصطفى الصراف كي لا نظهر في هذا البرنامج.

سعاد الصباح تعقّب على ذكريات أحمد الخطيب



•

رحيل الشهود على الذكريات جعل المؤلف مطمئناً إلى عدم التكذيب والنفي

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا

الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

ترى الدكتورة سعاد الصباح في هذه الحلقة ، أن من حق الدكتور أحمد الخطيب أن تكون له رؤاه وأفكاره، مع اعطاء الآخرين حقهم في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم في ما يعتقد به هو، كما تطرقت الى فترة المد القومي العربي وموقف الكويت منه، بما في ذلك رفض الكويت أن تصبح ساحة للخلافات العربية - العربية، ودور زوجها الراحل الشيخ عبدالله المبارك في المحافظة على أمن بلاده واستقرارها في مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية.

وتناولت الحلقة كذلك الزيارة التي قام بها أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الى العراق ثم لحق به نائبه الشيخ عبدالله المبارك، والعرض الذي قدمه لهما نوري السعيد بتسوية موضوع الحدود بين البلدين مقابل الانضمام إلى لاتحاد الهاشمي، إلا انهما رفضا المشروع.
أصدر د. أحمد الخطيب كتاباً بعنوان «الكويت: من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي» ضمّنه مسيرة حياته، وإسهامه في العمل العام الكويتي، وتضمن معلومات وآراء جديرة بالتوقف، وتستحق الرد وذلك احتراماً لحقائق التاريخ.

وحسناً فعل المؤلف حين قدم لكتابه بقوله: «هذه ليست دراسة علمية ولا ينبغي لها أن تكون كذلك، فهي ليست إلا رحلتي ورؤيتي عبر الحياة كما عشتها وشاهدتها، لا كما عاشها أو شاهدها غيري، وبالتالي فليس المطلوب هنا أن تكون مرآة عاكسة لما حدث ولكنها الأشياء كما رأيتها... إلا أن الحقيقة هي أن أفكاري وآرائي لم تكن إلا وليدة وقتها... وبالتالي فهي أفكار وآراء مرتبطة في مجملها بالزمن الذي ظهرت فيه وتأثرت بمعطياته» (ص١٣). وأضاف أنه سجل هذه الذكريات من الذاكرة، لأنه لم يكتب مذكرات ينقل عنها ويقول «ولم أكتب أي مذكرات طول حياتي» (ص١٤).

لقد قرر المؤلف هنا أمرين مهمين: أولهما، أن هذه الأوراق التي نشرها هي وليدة لرؤيته هو فقط، وثانيهما، أن تلك الأفكار والآراء مرتبطة بزمنها ومتأثرة بمعطياته، ومن قراءة هذه الأوراق يبدو واضحاً أن د. الخطيب لم يراعِ حق الآخرين في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم، وبالتالي ممارستهم النابعة من زمنهم ومعطياته، ومن ثقافتهم المتصلة بمجتمعهم، ومن موقعهم في الحياة، فهناك فارق كبير في الظروف الموضوعية التي تحيط بالكاتب أو الناشط السياسي مثلاً، وتلك المحيطة بمن يتولون الحكم ويتخذون القرارات التي تؤثر على مسيرة المجتمع والدولة، فعلى هؤلاء أن يتدبروا عواقب ما يتبنونه من مواقف أو يتخذونه من قرارات، لأن آثارها وتداعياتها لا تلحق بهم فقط وإنما على مجمل شعب الكويت.

لقد أعطى د. الخطيب نفسه الحق في أن يكون له رؤاه وأفكاره، وهذا حق طبيعي ومشروع، ونحن نحترم ذلك، لكنه لم يعطِ الآخرين حقهم في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم المختلفة مع ما يعتقد فيه هو، والتي ينبغي فهمها وتقدير أسبابها في إطار ظروفهم ومواقعهم.

والقارئ لذكريات د. الخطيب يخرج بانطباع عن أنها تعبّر عن كراهية عميقة لأسرة الصباح ولدورها في الحياة الكويتية، ولا أعرف أسباب ذلك، وهو على أي حال أدرى بمصادرها ودوافعها، وحافظ المؤلف على حجم الكراهية التي انزرعت في نفسه قبل ٥٠ عاماً، مما يجعل القارئ الباحث عن الحقيقة في حيرة من أمره، إذ يكون عليه أن يتزود بكراهية مماثلة، وهو ما أعجز عنه، أو يكون عليه أن يتعامل مع بعض الحوادث الواردة في الكتاب باعتبارها رواسب واسقاطات يخضع تقييمها للمنطق وحده، ما دام جميع الشركاء فيها أو الشهود عليها قد رحلوا عن دنيانا إلى دنيا الحق، ولم يبقَ إلا صاحب الكتاب حياً ليروي من الأحداث ما يشاء، ويحدد ظروفها ووقائعها، وهو في طمأنينة كاملة إلى أن أحداً لا يستطيع نفيها أو تكذيبها، وهو شاهدها الحي الوحيد.

ولكن هذه الحقيقة كانت تفترض أن يكون د. الخطيب أكثر حرصا على تذكر الوقائع وتمحيصها بالدقة الممكنة، خصوصاً حين يعرض لحادثة مضى على وقوعها خمسون أو ستون عاماً، وليس هناك ما يؤكد وقوعها بالصورة التي يرويها، فضلا عن غياب الآخرين، خصوما كانوا أم شهودا، وهنا أتساءل: لماذا لم يكتب د. الخطيب هذا الكتاب من قبل حتى يرد عليه من تعرض

لهم، مثل الشيخ عبدالله المبارك، وشهود آخرين كانوا في ذلك الوقت أحياء، وكان هو في لياقة ذهنية أكثر تألقاً؟

ورواية أخرى لا تقل طرافة وغرابة، يقول الراوي: «أما في صباح اليوم الثالث، فوجئت بقوى الأمن وهي تطوّق بيتي، ثم دخل عبداللطيف الثويني ـ مدير الأمن العام ـ آنذاك ، وحذرني من المقاومة لأن عنده اوامر بإطلاق النار علي إن فعلت ذلك، وقام بوضع الحديد في يديّ وأخذني بسيارة جيب عسكرية على الأمن العام في مجلس عبدالله المبارك، وكان المجلس مكتظاً بكويتيين وصحافيين أجانب وعرب، فبدأ بالمسبات البذيئة كعادته وأمر بإجلاسي على الأرض، وتقدم نحوي وهو يمسك سيفاً ليقطع رأسي، فهرول عبدالله الجابر نحوه وأمسك به طالباً منه أن يعفو عني، ولم أستطع أن أمسك عن الابتسامة لهذه التمثيلية السمجة، لأنه من غير المعقول أن يقطع رأسي في مجلسه وعلى السجاد الفاخر ويلطخ ملابسه الفاخرة وملابس ضيوفه الكرام بدمي» (ص١٩٠ ـ ١٩١).

سواق التاكسي

ثم أضاف أنه عندما خرج من مبنى الأمن العام «تراكض سواق التاكسي الكويتيون الموجودون في الخارج نحوي يحمدون الله على سلامتي وأوصلوني إلى بيتي» (ص١٩١).

الحقيقة لم أمسك، أنا الكويتية القريبة من الحدث، نفسي عن الابتسام لهذه الرواية، فكيف، مثلاً، لم يسجلها أو يذكرها أي من الصحافيين العرب والأجانب الذين كانوا في المجلس كما يذكر المؤلف، فيا سبحان الله كيف قُيّض لروايات د. أحمد الخطيب أن يكون الذي حاول قتله هو الشيخ عبدالله المبارك والذي أنقذه هو الشيخ عبدالله الجابر، وكلاهما في رحاب الله، ويلقي الله عز وجل بالصمت على كل الحضور، ويجعل الصحافيين أعضاء في جمعية الصم والبكم، فسبحان واهب النظر والنطق كيف حرم جميع الحضور من نعمه، حتى يترك للدكتور الخطيب فرحة التفرد بالرواية مرة بعد مرة.

ومن الصعب للغاية تصديق رواية د. الخطيب بشأن تهديد الشيخ له بقطع رأسه، فالشيخ لم يكن يحمل سيفاً، كما أن السيوف لم تكن من الأدوات التي كانت تستخدمها دائرة الأمن العام، ولم نسمع أن أحدا قد قُطع رأسه.

ولابد من التعليق على ما ذكره المؤلف بشأن «تراكض سائقي التاكسي للترحيب به وتهنئته بالسلامة»، فكما أذكر ويذكر المعاصرون، لم يكون مسموحا لسائقي التاكسي بالانتظار أمام مبنى دائرة الأمن العام... ثم إن هذه الرواية تفترض أن يكون وجه الدكتور الخطيب معروفا للناس في وقت لم يكن هناك صحافة أو تلفزيون، وأن خبر استدعائه إلى دائرة الأمن العام انتشر بين الناس... فيا سبحان الله!!!

عندما يريد أحدنا إلقاء الضوء على تاريخ الكويت في تلك الفترة، لابد لنا أن نقدر الأمور حق قدرها، ونضع الأحداث في سياقها التاريخي، ومن الضروري أن نتذكر التطورات الجسام التي شهدتها المنطقة العربية في حقبة الخمسينيات وتداعياتها على الوضع في الكويت ومنطقة الخليج.

فقد شهدت السنوات الأولى من هذه الحقبة قيام ثورة ١٩٥٢ في مصر، ثم الالتزام البريطاني بالانسحاب من قاعدة السويس ـ أكبر قاعدة بريطانية في المنطقة ـ وذلك بمقتضى اتفاقية الجلاء

مع مصر عام ١٩٥٤، فنشوب الصراع بين القاهرة وبغداد في عام ١٩٥٥ حول كيفية الدفاع عن المنطقة، بعد قيام حكومة نوري السعيد بإنشاء حلف بغداد مع باكستان وإيران وبريطانيا.

وشهد العام ١٩٥٦ احتدام المواجهة بن الثورة المصرية - والقوى القومية العربية عموما - والدول الغربية، فقام البنك الدولي والقوى الغربية الكبرى برفض تمويل بناء السد العالي، وردّ الرئيس جمال عبدالناصر بتأميم شركة قناة السويس، وأعقب ذلك العدوان الثلاثي على مصر، الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا واسرائيل، والذي ألهبت أحداثه حماسة ملايين العرب ووجدانهم في كل مكان.

مشروع أيزنهاور

وفي عام ١٩٥٧، طرحت الولايات المتحدة مشروعا لملء الفراغ في الشرق الأوسط، الذي عرف باسم «مشروع ايزنهاور»، الذي أيّدته حكومات الأردن ولبنان والعراق، وكان ذلك مدعاة لمزيد من النزاعات بين الدول العربية. وفي ٢٨ فبراير من عام ١٩٥٨، توحدت مصر وسورية في دولة واحدة هي الجمهورية العربية المتحدة، وفي مواجهتها أعلن عن قيام الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق.

وجاء قيام الثورة العراقية في يوليو عام ١٩٥٨ بمنزلة انتكاسة للقوى المعادية للجمهورية العربية المتحدة، فقد أعلن النظام الجديد إنهاء الاتحاد، وخروج العراق من حلف بغداد، وارتباطه بالتوجهات القومية للثورة المصرية، ولكن بتفرّد عبدالكريم قاسم بالسلطة في العراق، وتصفية العناصر القومية وتحالفه مع القوى الشيوعية والاتحاد السوفييتي، بدأت مرحلة جديدة من النزاعات بين الدول العربية.

وهذه الأحداث التي ألخّصها في كلمات قصار، ملأت التاريخ العربي - وقتها -طولا وعرضا، وحرّكت الملايين من العرب، الذين ارتبطوا بقيادة عبدالناصر وبما جسّدته من تطلعات وطموحات نبيلة، ولم تكن الكويت بمنأى عن هذه الأحداث، فقد ارتبط أهلها بمصر وبالثورة المصرية، وتابعوا أحداثها وتطوراتها ومعاركها، وشاركوا فيها بالرأي والسياسة ولم يكن هذا الارتباط من دون مشكلات او عقبات، فالكويت لم تكن دولة مستقلة، وكانت بريطانيا صاحبة الاختصاص في إدارة العلاقات الخارجية، مما أعطاها فرصة التدخل وإمكان التأثير. ثم إن الكويت هي دولة جوار للمملكة العربية السعودية، وتربطها بها وشائج وثيقة على مستويات شتى، وعندما كانت العلاقات بين السعودية ومصر تتوتّر كانت الكويت تجد نفسها في موقف حرج.

كذلك، فإن العراق دولة جوار أخرى، وربطته بالكويت علاقات من نوع آخر. فمن ناحية، عبّرت الحكومات العراقية قبل ثورة عام ١٩٥٨ عن أطماعها الإقليمية والاقتصادية في أرض الكويت وثروتها. ومن ناحية أخرى، أقامت جالية عراقية كبيرة في الكويت تعاطفت مع العراق، كما استخدمت الحكومة العراقية - في عهد عبدالكريم قاسم - بعض عناصرها للتغلغل بين أفراد الجالية وللعمل السياسي الشيوعي في وسطها.

علاوة على ذلك، فقد كانت الكويت بلدا مفتوحا للعرب وسواهم، وعاشت فيه جاليات فلسطينية ومصرية وأردنية وايرانية كبيرة. وكان في داخل كل منها اتجاهات سياسية متباينة ومتنوعة.

في هذا الإطار، كان على الشيخ عبدالله المبارك ان يحافظ على أمن الكويت واستقرارها في مواجهة التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية. لقد تفاعل الشيخ عبدالله المبارك - كمواطن عربي - مع الثورة المصرية، ومع التطلعات القومية العربية، وعبّر عن ذلك في أوضح العبارات وأصرحها. ولكنه رفض ان تكون الكويت ساحة للخلافات بين الدول العربية، او ان تستخدم كأداة لأحد الأطراف في مواجهة خصومه، وذلك لكي لا يعطي لبريطانيا الفرصة للتدخل في شؤون الكويت بدعوى المحافظة على الأمن والنظام.

وكان حريصا على ان يكون القرار الكويتي نابعا من المصلحة الكويتية بغض النظر عن أي اعتبار آخر.

تأميم قناة السويس

ومثّلت أحداث عام ١٩٥٦ اختبارا لقدرة الشيخ عبدالله المبارك ومهارته، فقد حرّكت احداث تأميم شركة القناة والعدوان الثلاثي على مصر مشاعر المصريين والفلسطينيين الذين مثّلوا أغلبية المدرسين في الكويت. وتحرّك مؤيدو التيارات القومية بين أندية الشباب لجمع التبرعات لمصلحة مصر، وكان الشعور المعادي لبريطانيا في ذروته. أصبحت الكويت معقلا لتحدّي النفوذ البريطاني في الخليج، ومثّلت خطرا على المصالح وشركات البترول البريطانية هناك، وبالفعل، انفجرت ست عشرة قنبلة في حقول البترول، ودمّرت بعض خطوط الأنابيب، فضلا عن اكتشاف عدد من القنابل الزمنية قبيل انفجارها.

وكان موقف الحكومة الكويتية - والشيخ عبدالله المبارك - غاية في الدقّة. فلم يكن من الممكن الدخول في مواجهة مع التيارات القومية، التي كانت قد اكتسبت شعبية كبيرة، علاوة على ان الشيخ عبدالله المبارك كان مؤيدا لقرار مصر بتأميم شركة القناة، ورافضا للتدخل الغربي. ولكن، من ناحية اخرى، لم يكن من الممكن ايضا الدخول في مواجهة مع سلطة الحماية البريطانية التي امتلكت الكثير من أدوات الضغط العسكري والسياسي.

فماذا فعل الشيخ عبدالله المبارك؟ جمع قادة التيارات القومية وأخبرهم بأن دعم مصر لا يكون بتفجير الأنابيب أو إلقاء القنابل، ولكن بالتبرع لها بالمال او بالنفس. «أمّا الذين يريدون التبرع بالمال، فباب التبرع مفتوح، وأنا أول المتبرعين. والذين يريدون التبرع بالنفس والتطوع، فإن الطائرات موجودة، والسلاح موجود، وأنا أضمن وصولكم الى مصر». وهكذا استطاع الشيخ عبدالله المبارك التعامل مع الأزمة وحفظ الأمن بمهارة فائقة، عبّر عنها رالف هيونز بعبارة He Saved the Day. (Ralph Hewins A Golden Dream.The Miracle of (Kuwait.London: W.H.Allen. 1963

ويذكر تقرير الوكيل السياسي عن هذه الأحداث (From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows).November 9.1956، ان الشيخ عبدالله المبارك عاد الى الكويت بعد ساعة او ساعتين من مغادرة الأمير في اليوم الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٥٦ الى جزيرة فيلكا وتولّي الشيخ عبدالله المبارك في الحال السيطرة على الموقف الذي كان محتدما، والذي كان الجميع يخشى عواقب انفجاره، وقام الشيخ عبدالله المبارك بالحديث مع ممثلي الأندية وأخبرهم أنه اذا لم تتم المحافظة علي النظام فإن القوّات البريطانية سوف تحتل الكويت، كما حدث في البحرين وأنّ ذلك سوف يمثّل نكسة كبيرة للتطور السياسي للكويت.

المظاهرات

ورفض الشيخ عبدالله المبارك الموافقة على خروج المظاهرات في الشوارع، وحسب رواية د. أحمد الخطيب في كتاب «رجال في تاريخ الكويت» فإنه «كانت هناك ظروف معينة استدعت هذا الرفض، خاصة وان الانكليز كانوا ينتظرون أي عذر للتدخل في البلاد».

لذلك فعندما تجمّع بعض الجمهور في مسجد السوق، ذهب اليهم الشيخ سعد العبدالله والشيخ عبدالله الجابر واخبرا المتظاهرين «بوجود اسطول انكليزي قريب من سواحلنا، وطالبا بالتزام الهدوء وفض المظاهرة حتى لا يجد الانكليز اي ذريعة للتدخل». (يوسف شهاب، «رجال في تاريخ الكويت»)، (الكويت،١٩٩٣).

وفي الثاني من نوفمبر، اجتمع الشيخ عبدالله المبارك مع الشيخ صباح السالم والشيخ جابر الأحمد مساعده في الكويت، وقام الشيخ صباح بوضع قوات دائرة الشرطة تحت قيادة الشيخ عبدالله المبارك، وشارك رجال الأمن العام مع البوليس في السيطرة على الموقف، وجاء في أحد التقارير البريطانية تعليقا على ذلك، ان نفوذ الشيخ عبدالله المبارك قد زاد بشكل كبير بعد تعامله الماهر مع الموقف From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrowws) November 19. 1956 . وخلال هذه الأحداث، لم يتم اعتقال أي كويتي أو أي من المدرسين العاملين في الكويت أو المساس بهم Hewins .

وشهد عام ١٩٥٧ تطوّرا مهما تمثل في ازدياد نشاط أنصار بعض الاتجاهات الثورية واليسارية في داخل الأندية الاجتماعية، ووزّعوا منشورات تدعو الى القيام بمظاهرات في شهر مايو. إزاء ذلك، اجتمع الشيخ عبدالله المبارك بعدد من أبناء العائلات الكويتية المعروفة، وحذّرهم من أن المظاهرات ممنوعة، لأنها تضر برخاء الكويت واستقرارها، وأن أيّ مظاهرة سوف تواجه برد فعل سريع.

واستطاع السيطرة على الموقف والقضاء على المظاهرات في مهدها، وذكر الشيخ عبدالله المبارك - كما ورد في الوثائق الأميركية- «انه لن تكون هناك مظاهرات في الكويت... اجتماعات، خطب، كلمات: نعم انما مظاهرات: لا» From American Consulate (Seelye) to Department of State. November 5.1957 .

عام ١٩٥٩، فقد شهد أزمة سياسية أخرى، وهي تلك التي حدثت في فبراير بمناسبة الاحتفال بمرور عام على الوحدة المصرية -السورية، وحسب ما تذكر الوثائق الأميركية، فإنه في يوم ٣١ يناير ألقى الشيخ عبدالله المبارك - نائب الحاكم - كلمة في إذاعة الكويت «أشاد فيها بذكرى الوحدة واعتبر قيام الجمهورية العربية المتحدة حدثا تاريخيا عظيما في حياة الأمة العربية وطلب من أئمة المساجد الدعاء للوحدة العربية».

وأعلن اليوم التالي إجازة حكومية احتفالا بالمناسبة. وكان رد الفعل الشعبي ايجابيا، ورحب الشعب بكلمة الشيخ عبدالله المبارك.

وفي اليوم التالي (١ فبراير)، أغلقت الدوائر الحكومية وتزاحم حشد كبير أمام دائرة الأمن العام لتحيّة الشيخ عبدالله المبارك، فخرج اليهم وألقى فيهم كلمة عن أهمية الوحدة العربية وضرورتها.

في هذا الوقت كانت الأندية الاجتماعية والرياضية، التي تضم النخبة المتعلّمة من أبناء الكويت، قد دعت الى اجتماع خطابي في مدرسة الشويخ، ووافق الشيخ عبدالله المبارك على عقد الاجتماع ولكنه حذّر المنظمين له من الخروج بمظاهرة، لأن ذلك يعطي الفرصة للعناصر الشيوعية للتحرك والانحراف بالاجتماع عن هدفه، كما يعطي للإنكليز ذريعة التدخل في شؤون الكويت الداخلية.

خطاب القطامي

وبالفعل اجتمع - حسب تقدير الوكيل السياسي - قرابة ٢٠ الفا من الجمهور، وبدأ الاجتماع في حوالي الثانية والنصف بعد الظهر بكلمة من د. أحمد الخطيب عن الوحدة العربية. وتلاه جاسم القطامي الذي ألقى خطابا حماسيا هاجم فيه الشيوخ وأسرة الصباح ونظام الحكم في الكويت. ثم تحدث احمد سعيد المذيع الشهير بصوت العرب - والذي كان برنامجه «اكاذيب تكشفها حقائق» يثير حماسة العرب في كل مكان - بطريقته الحماسية وأثار عواطف الحضور وألهب مشاعرهم.

وجاء خطاب القطامي مفاجأة للجميع لخروجه عن موضوع الاجتماع، ولوجود الشيخ عبدالله الجابر رئيس دائرة التعليم ضمن الحضور، ولان الاجتماع تم بتنسيق مع الدوائر الحكومية، وبترتيب معها، وكان احمد سعيد مقيما في بيت الضيافة الخاص بالشيخ عبدالله المبارك، وكان من شأن ما حدث اثارة عدد من الحاضرين، وحدوث احتكاكات بين بعض المشاركين ورجال الشرطة.

إغلاق الأندية

وترتب على ذلك صدور قرار باغلاق الاندية، وهي: نادي الخريجين، والنادي الثقافي القومي، ونادي المعلمين، ونادي الاتحاد العربي، وبوقف صحيفتي الفجر والشعب، ويمنع عدد من الشخصيات من السفر بسبب تحديهم لسلطة الحكومة، ثم اصدر الامير مرسوما في ٧ فبراير باعادة تنظيم الدوائر الحكومية ودمج دائرتي الامن العام والشرطة تحت رئاسة الشيخ عبدالله المبارك (تفاصيل احداث ١٩٥٩ في الوثائق البريطانية في: From Political Agency (Halford) to Foreign Office. February and 11.1959، تقرير ١١ فبراير.

وللاسف، فان بعض الكتابات التي تناولت هذه الازمة قد ألقت باللوم على الشيخ عبدالله المبارك، ولم تميز بين مواقفه الشخصية، من ناحية، ودوره الوظيفي باعتباره رئيسا لدائرة الامن العام، والمسؤول عن تطبيق قرارات المجلس الاعلى، من ناحية اخرى.

وتوضح التقارير الاميركية بعض الجوانب المتصلة بما حدث وقتذاك، فتشير الى ان سلوك الشيخ عبدالله المبارك المتعاطف، من خلال كلمته في الاذاعة واعلانه اليوم التالي اجازة للعاملين في الدوائر الحكومية، كان «الخطأ الأول له»، واشارت برقية القنصل الاميركي الى وزير الخارجية بتاريخ ٤ فبراير عام ١٩٥٩ الى ان موقف نائب الحاكم الشيخ عبدالله المبارك

«يعكس الى درجة كبيرة انحيازاته الناصرية المتزايدة» Telegram From American Consulate (seelye) to Secretary of State, February 4, 1959.

وفي الاجتماع الذي عقده المجلس الاعلى برئاسة الشيخ عبدالله السالم، امير البلاد - والذي قطع رحلته في لبنان وعاد في صباح ٢ فبراير - انتقد الشيخ فهد السالم كلا من الشيخ عبدالله المبارك والشيخ صباح الاحمد، لسلوكهما المتعاطف الذي كان من شأنه تشجيع العناصر المعارضة. وفي مساء يوم ٣ فبراير، عقد المجلس الاعلى اجتماعا آخر، واتخذ القرارات التي نفذها الشيخ عبدالله المبارك كرئيس لدائرة الامن العام From American Consulate (seelye) to Department of State. February 10,11,1959، الوثيقة رقم (٧) (سعاد محمد الصباح، صقر الخليج) .

وفي يوم ٤ فبراير، اصدر الشيخ عبدالله السالم بيانا ورد فيه: «لقد نبهت المرة تلو المرة عن تكدير العلاقات بيننا وبين جميع اصدقائنا واخواننا من العرب، وذلك حسبما تقتضيه مصلحة البلاد. اذ لا فائدة من تكدير علاقات يجب المحافظة عليها طيبة ما امكن. ولكن هؤلاء الشباب ركبوا رؤوسهم وتعاموا عن المصلحة العامة... ولقد اوعزت بردع هؤلاء عن التمادي في جهلهم، مؤملا ان يكون بذلك سدّ ثلمة تأتينا منها ريح لا نريدها» (نص البيان في الوثيقة رقم ٨، سعاد محمد الصباح، صقر الخليج).

كما اصدرت دائرة الامن العام والشرطة بيانا، جاء فيه على لسان رئيسها: «واننا اذ نعيد للذكر ما وجهه سمو الأمير الى ابناء شعبه، فاننا نود وقد اخذت الامور طريقها الى ان تستقر في نصابها الحق، نود ان ننبه الى ان اعين رجال الشرطة والأمن ساهرة على مصالح البلاد، والمحافظة على مصلحة الجماعة وهي تعلو على مصلحة الافراد وقد اعذر من انذر».

(الكويت اليوم، عدد ٢١٢، بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٥٩، نص البيان في الوثيقة رقم ٩، سعاد محمد الصباح، صقر الخليج).

وبالفعل قام الشيخ عبدالله المبارك رئيس الدائرة باستدعاء د. الخطيب وغيره من الشباب الذين كانوا مسؤولين عما حدث وتم توجيه اللوم لهم وسحب جوازات سفرهم.

وبعد ان هدأت الاوضاع، وافق الشيخ عبدالله المبارك على اعادة فتح الاندية وطالب الشبان الكويتيين بان يحافظوا عليها كساحات للانشطة الرياضية والاجتماعية، وان يبتعدوا عن المظاهرات والاعمال المخالفة للقانون From Political Agency to Political Residency. October, 1, 1959.

وفي اوائل ابريل من عام ١٩٥٩، ومع اتساع الخلاف بين عبدالناصر ونظام عبدالكريم قاسم في العراق، شنت دائرة الامن العام حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين، ونشرت جريدة «الاهرام» المصرية ان الشيخ عبدالله المبارك، امر بترحيل خمسمئة من العراقيين الذين وصلوا حديثا الى الكويت عن طريق البصرة، وأن حضورهم «ليس كما ادعى بعضهم طلبا للعمل، بل لاثارة الشغب والتمهيد لاثارة الفتنة» (جريدة الاهرام بتاريخ ١ ابريل ١٩٥٩).

وحول الحادث نفسه، ذكرت الوثائق الاميركية ان الشيخ عبدالله المبارك قال: «ان اي محاولات لزرع طابور خامس في الكويت ستواجه بكل حزم» From American Consulate

(seelye) to Department of State. April, 4. 1959)، وانه امر بترحيل الاشخاص المشتبه فيهم خارج البلاد. واشارت الى اتخاذه اجراءات حاسمة للحفاظ على الامن، اثر استفحال الصراع السياسي بين القاهرة وبغداد، ومحاولة انصار كل منهما استخدام الكويت كساحة لاظهار التأييد لأحد الطرفين، وللهجوم على الطرف الآخر (مجلة الاثنين والدنيا بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٥٩).

وعلى ضوء ذلك، يمكن للمراقب الموضوعي ان يفسر ويفهم بعض الاجراءات التي اتخذها الشيخ عبدالله المبارك.

والخلاصة، ان كتاب ذكريات د. احمد الخطيب لم يحترم الاصول المرعية في تناول التاريخ، بغض النظر عما اذا كنا نتحدث عن مذكرات او ذكريات. فالوقائع لا ينبغي ان يكون هناك خلاف بشأنها، لانها احداث وقعت تستند الى وثائق وشهود، ويمكن التدقيق بشأنها من خلال دراسة الوثائق التي سجلتها وشهادات من عاصروها وعاشوها، اما تقييم هذه الوقائع، فمن الطبيعي ان تختلف الآراء بشأنها وتتنوع.

وذكريات د. الخطيب لم تميز بين تسجيل الوقائع وتقييمها، وبعض ما يرويه ليس له سند من وثائق التاريخ او شهود المعاصرين.

أكتب دفاعا عن تاريخ وطن وعن رجال كبار في تاريخنا تعرض لهم الدكتور الخطيب في كتابه، وسأستكمل المعلومات بكل الموضوعية والتجرد والحيدية نقلا عن الوثائق البريطانية والاميركية، وما نشر في الصحف والمجلات والدوريات، واعطي كل ذي حق حقه.

الاستعانة بالموت

اختار د. أحمد الخطيب الاستعانة بالموت ليتحدث عن كيف حاول عبدالله المبارك إطلاق النار عليه وقوله «فمد يده إلى مسدسه الموجود في جيبه ليطلق النار عليّ، فأمسك عبدالله الجابر بيده، ويبدو أنه أفهمه خطورة تصرفه فأعاد المسدس إلى جيبه، أو أنها كانت تمثيلية مثلما حدث معي في الأمن العام سابقاً، ولكونهما في الصف الاول من القاعة فلم يتنبه الحاضرون لما حصل» ص١٣٦.

هكذا يتذكر الدكتور... والمكان الذي حدثت فيه هذه القصة الغريبة ليس غرفة مقفلة عليهما، بل قاعة في ثانوية الشويخ والشهود ليسوا اثنين بل أعداد كبيرة. لذلك، كان لابد للرواية من مخرج لدرء شبهة الكذب عنها، فكان التبرير أن الشيخ عبدالله المبارك والشيخ عبدالله الجابر كانا يجلسان في الصف الأول من القاعة فلم يتنبه الحاضرون لما حصل.

ترى ألا تستحق تلك الرواية أن نسأل: وهل كان الشيوخ إذا حضروا احتفالاً يظلون بعيدا عن أنظار الناس، أو على الأقل أنظار الحرس... وألم يكن هناك جلوس آخرون في الصف الأول؟ وهل كتب لجميع روايات د. احمد أن يكون شاهدها الوحيد الحي هو نفسه، ويكون جميع الحضور شهوداً «ما شافوش حاجة»، أم إن روايات د. الخطيب كانت الروايات التي يؤلفها ويرويها ويشاهدها المؤلف وحده.

رفض تدخلات بريطانيا

كان الشيخ عبدالله المبارك حريصا على عدم السماح لبريطانيا بالتدخل في الشؤون الداخلية - وبالذات الامنية - للكويت، لذلك تزخر التقارير البريطانية بالنقد لسلوك الشيخ عبدالله المبارك في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، فعندما عرض الوكيل السياسي (البريطاني) على الشيخ عبدالله المبارك تقديم المعونة لبريطانيا في تحديد اسماء الشيوعيين، ثار الشيخ عبدالله المبارك وغضب غضبا شديدا لما اعتبره تدخلا بريطانيا في شؤون الكويت الداخلية، واكد لوكيل السياسي ان مسؤولية لندن تتعلق بالشؤون الخارجية فقط From America Consulate Akins to Department of june 10,1959)، الوثيقة رقم (١١)، سعاد محمد الصباح، صقر الخليج.

وفي شهر يونيو من عام ١٩٥٩، ذكرت جريدة «الاخبار» المصرية ان الشيخ عبدالله المبارك يقوم بحملة ضخمة لمقاومة الشيوعية في الكويت، وانه طرد ٣٣٠ شيوعيا، وقال الشيخ عبدالله المبارك: «ان الكويت جزء من البلاد العربية ولا يمكن ان يكون للشيوعيين مكان بها، وان خمسة وعشرين موظفا من الشيوعيين قدموا استقالاتهم وهربوا، وان ثلاثة شيوعيين اردنيين فضلوا الاعتقال في الكويت على العودة الى الاردن»، وانه يشرف بنفسه على عملية التطهير في جميع الدوائر الحكومية.



د. الخطيب اعتبر رفض الشيوخ تزويد الكويت بمياه من العراق قراراً خاطئاً

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

<u>تتناول الحلقة الثانية من تعقيب د.سعاد الصباح على ذكريات د.أحمد الخطيب موقف الشيخ عبدالله السالم وأعضاء المجلس الأعلى الرافض مشروع تزويد الكويت بمياه من شط العرب مع العراق، وكيف أن هذا الموقف يتعارض مع ما ذكره د.الخطيب في ذكرياته، إذ اعتبر الخطيب أن رفض الكويت هذا المشروع كان قراراً خاطئاً اتخذه الشيوخ، كما تطرقت إلى الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الكويت للمشاركة في الاتحاد الهاشمي.</u>
<u>كما رأت د. سعاد الصباح أن ثمة أحداثاً مهمة في تاريخ زوجها عبدالله المبارك تجاهلها د. الخطيب ولم يأت على ذكرها.</u>
إن القارئ لكتاب ذكريات د. أحمد الخطيب يحتار في تفسير هذا الحجم من الكراهية التي يحملها المؤلِّف لأسرة الصباح، إذ يمتلئ الكتاب بالعديد من العبارات القاسية والمبالغ فيها، والتي تعكس شعوراً دفيناً بالعداء لهذه الأسرة. من أمثلة ذلك قوله: «فتاريخ الكويت تعرّض للتزوير والتدجيل وألغي دور الكويتيين كليّاً وأصبحت الكويت كلّها وتاريخها تاريخ عائلة الصباح» (ص٦١).

والحقيقة، أنّني لا أعرف إلى ماذا يشير الكاتب؟... وما هو ذلك التاريخ الذي تمّ تزويره؟ والذي أعرفه أن الكويت تفخر بمجموعة متميّزة من الباحثين والمؤرِّخين الذين قدّموا إضافات مهمة في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للكويت، وتاريخ الغوص، وتاريخ صناعة السفن الشراعيّة، وتطوّر الحِرَف اليدويّة، وغير ذلك من سائر مظاهر الحياة والمجتمع، ونحن جميعاً

نعتزّ بالصِّلة الوثيقة التي يسجِّلها التاريخ بين السلطة والمجتمع، وبين الأسرة الحاكمة والمواطنين، والتي قامت دوماً على التراضي والتوافق.

ومن الأمثلة الأخرى الدّالة على شعور المؤلِّف بالكراهية قوله «لم أكن أتصوّر أنّني بهذا الرخص عند الصباح» (ص ١٣٠)، أو قوله: «لم أكن أعتقد أنّ كراهيّتهم لي قد وصلت إلى هذه الدَّرجة» (ص ١٩١)، أو قوله: «أنا أعرف أنّني مكروه من معظم أفراد عائلة الصباح» (ص ٢٧٠). ويلاحظ على هذه العبارات أنّها جميعها بصيغة «الجمع»، فهو لا يشير إلى شخص بعينه وإنّما إلى مجموعة.

والمرء يتوقّف طويلاً أمام هذا الشعور العميق بالعداء من جانب المؤلِّف، والذي يسقطه على الآخرين، ووصوله إلى استنتاجات عامّة من خلال أحداث شخصيّة يرويها، وليس لها سند سوى روايته. وأتذكّر ما حدث في مطلع السبعينيات عندما حلّ السيد حسين الشافعي ضيفاً على الشيخ عبدالله المبارك في القصر الأبيض، وكان يشغل وقتها منصب نائب رئيس الجمهورية في مصر، وأقام له الشيخ عبدالله المبارك حفل عشاء، رأيت صورة الدكتور الخطيب بين المدعوين، ولمّا سألت الشيخ عبدالله المبارك عن سبب دعوته له قال لي أرجو أن تميِّزي بين الموقف الشخصي والدور الوظيفي، وأعرف أنّه لا الشيخ عبدالله المبارك ولا أنا، ونحن من عائلة الصباح، نحمل أي كراهيّة أو ضغينة للدكتور الخطيب أو آخرين.

حقوق المرأة

ومن هذه الأمثلة أيضاً قوله: «وعند استعراض الأحداث في الكويت خلال نصف قرن، أجد أنّ النّظام ينجح دائماً في تحميل الشعب الكويتي مسؤولية أي قرار خطأ يسيء إلى سمعة الكويت، وآخرها قانون إعطاء المرأة حقوقها السياسيّة، الذي أسقطه مجلس الأمّة، وصار الشعب الكويتي ممشة زفر لهم كما يقول المثل» (ص ١٧١ - ١٧٢). وهذا الاستنتاج الذي وصل إليه المؤلِّف يعبِّر عن شعور شخصي أكثر من تعبيره عن حقائق التاريخ، فضلاً عن أنّه في أيّ دولة، فإن الحكومة هي التي تتحمل مسؤولية ما تتّخذه من قرارات. وبالتالي، فإنَّه لا يوجد مجال لتحميل الشعب مسؤولية هذا الأمر أو ذاك.

والأدلة التي يقدّمها المؤلّف لا تسند النتيجة التي وصل إليها، فلا أدري ما هي الجريمة التي ارتكبها الحكم بشأن موضوع المرأة، فقد قام أمير البلاد بعرض مشروع قانون إعطاء المرأة الكويتية حقوقها السياسية مرتين ولم يحصل المشروع على موافقة الأغلبية المطلوبة من المجلس النيابي. وإيماناً من الشيخ جابر الأحمد بحقوق المرأة، فقد أصدر مرسوماً أميريّاً بذلك. فما هو وجه الإساءة للشعب الكويتي؟ وهل يكون الحفاظ على سمعة شعب الكويت هو الاستمرار في حرمان المرأة من حقوقها السياسية؟!!

تزويد الكويت بالمياه

والدليل الآخر الذي يقدّمه المؤلِّف أكثر فداحة وهو المتعلّق بموضوع المياه (١٦٩ - ١٧٢) فبعد أن عرض د. الخطيب لمفاوضات تزويد الكويت بمياه شط العرب مع العراق، ورفض الشيخ عبدالله السالم وأعضاء المجلس الأعلى هذا المشروع، اعتبر المؤلِّف أن رفض الشيوخ للمشروع كان قراراً خاطئاً اتخذه الشيوخ وحاولوا إلباسه للشعب الكويتي.

ولو أنّ هذا الكلام قيل قبل جريمة احتلال الكويت عام ١٩٩٠ لقلنا أنّه رأي يخضع للمناقشة، ولكن أليس من العجيب أن يتمسّك الدكتور برأيه بشأن جدوى ذلك المشروع بعد جريمة الغزو الأسود. أوَلم يكن قرار الشيوخ بضرورة أن يكون للكويت مصادرها المستقلّة من المياه تأكيداً لاستقلالها؟

لقد انطلق القرار الكويتي في هذا الشأن من ضرورة عدم اعتماد الكويت في مياه شربها على مصدر تسيطر عليه دولة أخرى، وكذلك عدم رغبتها في أن تصبح طرفاً في الحرب الباردة العربية بين القاهرة وبغداد، وكان قبول الكويت هذا الاتفاق مع العراق وقتذاك يعني دعماً للتيّار الذي قاده نوري السعيد والذي تمثّل في إنشاء حلف بغداد عام ١٩٥٥ ثم الاتحاد العربي في فبراير ١٩٥٨ بين العراق والأردن. وهذا هو التيّار الذي ناهض ثورة ١٩٥٢ والحركة التحريريّة العربية التي قادها الرئيس جمال عبدالناصر. وإنّني في غاية الدهشة من هذا الموقف الذي يعبّر عنه الدكتور الخطيب باعتباره أحد قادة «حركة القوميين العرب»، وانتقاده قرار الكويت بعدم التعاون مع النظام العراقي المتحالف مع الغرب والمعادي للقاهرة.

إن رأي الدكتور الخطيب يتجاهل حقيقة الأطماع العراقيّة في الكويت، والتي أفصحت عن نفسها مرّاتٍ ومرات. ففي مايو عام ١٩٥٢، أعرب العراق عن رغبته في الحصول على جزيرة وربة والسّاحل المقابل لها لإنشاء ميناء عراقي في أم قصر، وذلك مقابل مدّ الكويت بالمياه. كما طرحت شركة نفط العراق مشروعاً لمدّ خط أنابيب لنقل النفط العراقي من الزبير إلى البحر بالقرب من ميناء الأحمدي، وأعاد العراق مطالبه عام ١٩٥٤.

وكتب القنصل الأميركي في الكويت في ٢٣ يناير عام ١٩٥٦، أنّه بعد عام من المفاوضات مع العراق، وصلت الحكومة الكويتية إلى قرار بعد المضي قدماً في تنفيذ مشروع خط أنابيب المياه. وعرض التقرير لعدد من تفسيرات القرار الكويتي مثل عدم رغبة الكويت في أن تعتمد في مياه شربها على مصدر تسيطر عليه دولة أخرى، ودور المشاعر المعادية للغرب والمؤيدة لمصر في اتخاذ القرار، وعدم رغبة الكويت في أن تصبح طرفاً في الحرب الباردة العربية بين القاهرة وبغداد أو في اتخاذ موقف مناهض للائتلاف المصري السوري والسعودي [From American Consulate (Brewer) to Department of State. January 23, 1965].

يبدو أن القرار الكويتي قد أحرج الحكومة العراقية، لذلك سارع وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان بإصدار بيان ينفي فيه أن العراق طلب تعديل الحدود كشرط للموافقة على مشروع أنابيب المياه [From American Embassy in Baghdad (Elits) to Department of State, March 9, 1956]. ولكنّ الموقف العراقي الفعلي استمرّ في ربط موضوع المياه بالحدود.

ورفض الشيخ عبدالله المبارك تلك الأفكار جملة وتفصيلاً، مؤكّداً على استقلال الكويت وحقّها في ممارسة سيادتها على أراضيها ومواردها، لذلك فعندما أرسل وزير الخارجية العراقي خطاباً إلى كل من أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم ونائبه الشيخ عبدالله المبارك، في أبريل عام ١٩٥٦، يُعرب فيه عن قبول العراق فكرة تزويد الكويت بالمياه من شط العرب، ردّ الشيخ عبدالله المبارك بخطاب شكر على موافقة العراق وأنّ هذا هو «المتوقّع دوماً من الإخوة العراقيين» [نص الرسالة في تقرير القنصل الأميركي. From American Embassy in

[Baghdad (Eli ts) to Department of State, April, 1956]. ولكنه رفض ربط ذلك بموضوع الحدود، أو المشاركة في عوائد النفط، مؤكداً استعداد الكويت للتفاوض مع العراق حول قضية الحدود وذلك على أساس الخطابات المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والوكيل السياسي البريطاني عام ١٩٣٢. وأكّد على أن حاجة الكويت إلى دخلها من البترول تماثل حاجتها إلى الماء تماماً، كما تُماثل حاجة العراق إلى مدّ خطوط أنابيب لتصدير بتروله الخام.

تسوية الحدود أولاً

وحسب تقرير للقنصل الأميركي في الكويت بتاريخ ١١ مارس عام ١٩٥٧، فإنّ المجلس الأعلى ناقش مشروع الاتفاق الذي قدّمه العراق في بداية فبراير، واقترح على الحاكم في ٩ مارس عدم الموافقة على مشروع خط أنابيب المياه أو على مشروع خط أنابيب النفط الذي اقترحته شركة النفط العراقية إلاّ بعد تسوية موضوع الحدود. وأوصت القنصلية بضرورة العمل على تحسين العلاقات بين العراق والكويت، لأن ذلك يتّفق مع المصالح الغربيّة في المنطقة، واقترحت أن تسعى وزارة الخارجية الأميركية لإقناع بغداد بقبول الموقف الكويتي [From American Consulate (Brewer) to Department of State, March 19, 1957]. كما اقترحت انكلترا حلاً وسطاً يتمّ بمقتضاه ترسيم الحدود عند النقاط التي يتمّ فيها مرور أنابيب نقل المياه عبر الحدود بين البلدين. ولكنّ أمير الكويت ونائبه رفضا هذا الحل، لأنه من غير المقبول أن يتم الترسيم عند نقطتين دون بقية الحدود [From American Consulate (Seelye) to Department of State, November 4, 1957].
ومع تبلور هذا الموقف الكويتي، حاول العراق تهدئة الموقف. ولذلك، فقد وجّه الملك فيصل ملك العراق دعوة إلى الشيخ عبدالله المبارك لزيارة بغداد في عيد الفطر لإقناعه بأنه ليس للعراق مطامع إقليمية في الكويت [مجلة المصور بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٥٦]. ولكنّ ذلك لم يغيّر من الأمر شيئاً. فقد تحوّل التفكير الكويتي إلى اتجاه آخر وهو تقطير مياه البحر، وبالفعل تمّت إقامة أكبر منشأة لتقطير وتحلية المياه في عام ١٩٥٨ بسعة مليوني غالون يومياً [جمال زكريا قاسم: الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١].

واستمرت هذه الضغوط حتى سقوط النظام الملكي في الشهر نفسه، وبدء صفحة جديدة من العلاقات مع العراق.

الخلاصة أن المجلس الأعلى اقترح على الأمير عدم الموافقة على مشروع خط أنابيب المياه، أو مشروع خط أنابيب النفط إلاّ بعد تسوية موضوع الحدود، هذا هو الموقف الوطني الذي يحترم مصالح الكويت وأمنها فكيف يعتبر د. الخطيب رفض الشيوخ للمشروع قراراً خاطئاً؟.

حيادية الكويت

وفي حديث صحفي بعد قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٨ في العراق، أجاب الشيخ عبدالله المبارك عن سؤال عن المفاوضات التي تمّت مع العهد السابق حول مدّ مياه شط العرب إلى الكويت قائلاً: «نعم دارت مفاوضات، ولكنهم أرادوا أن يبعدونا عن حيادنا، وأن ينتزعونا من دائرتنا الحرّة التي نعيش فيها أصدقاء للعالم كله، وأشقّاء للعرب في كل مكان، فاتحين بيوتنا ومؤسساتنا الصناعية والتجارية ومدارسنا ودوائرنا الحكومية ليعيش ويعمل فيها كل عربي معزّزاً مكرّماً موفور الرزق. لقد ساومونا -ساسة العراق- على أن تتّحد بلدنا مع العراق في نظير مدّنا بماء

الشرب من شط العرب، فقلت لهم بأعلى صوتي: أبداً لن نتنازل عن شبر من أرضنا ولو متنا عطشاً. وقالوا وهم يردّدون مرة أخرى: فليكن التعاون بيننا في استغلال أرباح البترول، وقلت لهم أيضاً مرّة أخرى وبأعلى صوتي: أبداً. إنّ هذه الأرباح ملك لشعب الكويت تُنفق عليه وعلى مشروعات الإصلاح والتعمير لبلاده. ولقد كرّروا العرض بطريق مباشر وبطريق غير مباشر، وكررت الرفض وأصررت عليه حتى يئسوا تماماً وأدركوا أن الكويت صخرة العروبة المنيعة التي لا تُنال أبداً» [مجلة الاثنين والدنيا بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٥٨].

ونحن لا نجد في ذكريات د. أحمد الخطيب تفصيلاً عن الجهود التي قام بها إزاء هذه الضغوط العراقية، والمؤيدة إنكليزياً وأميركياً، على بلده الكويت.

الكويت تتعرض لضغوط

ونلاحظ هنا أيضاً أنّ الدكتور الخطيب لم يعرض التطوّرات التي ارتبطت بالضغوط على الكويت للانضمام إلى الاتحاد العربي الذي قام بين العراق والأردن، ففي عام ١٩٥٨، ومع ازدياد الاستقطاب السياسي بين التيار القومي الذي كانت تقوده مصر بزعامة جمال عبدالناصر، والذي أسفر عن قيام الجمهورية العربية المتحدة، والتيار الهاشمي، الذي تزعمه نوري السعيد، وأسفر عن قيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق في ١٤ فبراير عام ١٩٥٨، حاول العراق إقناع الكويت بالانضمام إلى الاتحاد، وبذل جهوداً سيّاسية ودبلوماسيّة كبيرة لتحقيق ذلك الهدف دون نجاح. وفي هذا الوقت، تعرّضت الكويت لضغوط شديدة للمشاركة في الاتحاد الهاشمي، واستخدمت الحكومة العراقية شتى أساليب الإغراء والضغط، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق عدّة أهداف: أوّلها توسيع إطار الاتحاد، وإعطاء الانطباع بأنه القوة الصاعدة في المنطقة العربية، وثانيها إدخال أطراف لا تحكمها الأسرة الهاشمية حتى لا يبدو اتحاداً في إطار أسرة حاكمة واحدة، وثالثها الإفادة من الموارد المالية للكويت في دعم الاتحاد. وعلى الرغم من هذه الضغوط، وخلال زيارة للشيخ عبدالله المبارك إلى العراق في مايو عام ١٩٥٨، أعلن «أن الكويت لا تنوي الانضمام إلى دولة الاتحاد العربي». [جريدة بيروت المساء بتاريخ ١٥ مايو ١٩٥٨].

وفي إطار سعي العراق لحثّ الكويت على الانضمام للاتحاد، طرح العراق فكرة عقد معاهدة أخوة وتحالف بين حكومة الاتحاد وإمارة الكويت على أساس الاعتراف باستقلال الإمارة ونظام الحكم القائم فيها، والتشاور في أمور السياسة الخارجية، وقيام حكومة الاتحاد بتمثيل الكويت دبلوماسياً وقنصلياً لدى الدول الأخرى، والمساعدة في صد أي عدوان يقع على عضو من أعضاء الاتحاد، وأن تساهم إمارة الكويت بنسبة معيّنة في ميزانيّة حكومة الاتحاد.

وفي العام المذكور نفسه، قدّم توفيق السويدي وزير خارجية الاتحاد مذكّرة شديدة اللهجة إلى كل من بريطانيا والولايات المتحدة تضمّنت اقتراحاً بمنح الكويت الاستقلال بشرط انضمامها للاتحاد العربي وتقديمها معونة سنوية له. وفي حالة عدم الأخذ بهذا الاقتراح، يطلب العراق إعادة النظر في حدود الكويت لتعود إلى ما كانت عليه سالفاً، حيث «لم تتعد مدينة الكويت بكثير». وأنّه إذا لم يؤخذ بأيّ من هذين الاقتراحين فإن العراق يحتفظ لنفسه بحقه في حريّة التصرّف. [فكرت.. نامق عبدالفتّاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣ - ١٩٥٨]. ولم ييأس نوري السعيد واتصل بالولايات المتحدة طالباً منها استخدام نفوذها لدى لندن لإقناع الكويت بأهمية الانضمام إلى الاتحاد العربي على أساس أنه يحتاج إلى تعزيز، وأنّ الكويت يمكن أن تعطيه القوة التي يحتاجها. [مجموعة البرقيات والتقارير المتعلّقة بهذا

الموضوع المنشور في: A.D.L. Rush, ed. Records of Kuwait 1899 - 1961, [London: Archive Editions, 1989].

زيارة العراق

وفي مارس من عام ١٩٥٨، قام أمير الكويت بزيارة العراق ولحق به نائبه، وعرض عليهما نوري السعيد تسوية موضوع الحدود بين البلدين وتزويد الكويت بالمياه من شط العرب مقابل الانضمام للاتحاد. ولكنّهما لم يستجيبا، وأبلغ الأمير نوري أنه ونائبه ينويان زيارة القاهرة عقب عودة جمال عبدالناصر من موسكو. وفي نفس الشهر وأثناء زيارة وزير الخارجية البريطاني العراق، اقترح فاضل الجمالي ضرورة إعلان استقلال الكويت ومنح أميرها لقب ملك مقابل انضمامها للاتحاد [From American Consulate (Seelve) to Department of State, February 23, 1958]. وفي مناسبة أخرى، ألمح وزير مالية الاتحاد إلى السفير الأميركي بأن العراق مستعد للوصول إلى اتفاق بشأن الحدود بين البلدين، وأن يضمن لحاكم الكويت مركزه المالي مقابل انضمام الكويت إلى الاتحاد العربي. كما جرت مفاوضات بين ملكي العراق والأردن، من ناحية، وشيخ الكويت ونائبه، من ناحية أخرى، لمناقشة الموضوع، ولكن الكويت ظلّت على موقفها.

وفي يونيو عام ١٩٥٨، سافر نوري السعيد إلى لندن لإقناع وزير الخارجية سلوين لويد بأهمية انضمام الكويت للاتحاد العربي. ثم أبلغ السفير البريطاني في بغداد وزير خارجية الاتحاد أن حكومته وافقت، من حيث المبدأ، على فكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد بعد إعلان استقلالها، على أن يتم الاتفاق على التفاصيل في اجتماع يعقد في لندن في ٢٤ يوليو عام ١٩٥٨.

ومع بداية يوليو، كان من الواضح أنّ لندن قد اتّخذت قراراً بأهمية انضمام الكويت للاتحاد العربي، فصرّح وزير الخارجيّة البريطاني سلوين لويد بأن على العراق أن يتعامل مباشرة مع الكويت. وشكّل هذا التصريح ضغطاً سيّاسياً على الكويت، خصوصا أنّ الأمير ونائبه كانا على معرفة بمضمون المذكّرة العراقيّة شديدة اللهجة التي أشرت إليها سالفاً. وكان معنى هذا التصريح هو أنّ بريطانيا ترفع يدها عن الموضوع، وتعطي الضوء الأخضر للعراق لكي يمارس ضغوطه مباشرة على الكويت [Telegram from American Consulate (Seelye) to Secretary of State, July 8, 1958].

وإزاء تلك الضغوط، أشار الشيخ عبدالله المبارك -باعتباره الحاكم بالنيابة- على الوكيل السياسي بأن الكويت «تستطيع وربما تنضم إلى الجمهورية العربيّة المتحدة في علاقة اتحاديّة، وأنه ليس من المستحيل تحقيق ذلك مع الحفاظ على العلاقة الخاصة مع بريطانيا» [Telegram from American Consulate (Seelye) to Secretary of State, July 23, 1958].
وتحرّكت الحكومة العراقيّة بسرعة، وتمّ إعداد مذكّرة بالتفاصيل وبمزايا انضمام الكويت للاتحاد العربي، ورد فيها أن تحتفظ الكويت بشخصيتها المستقلّة، ونظام الحكم القائم فيها، وبعلمها الخاص في إقليمها على أن يكون علم الاتحاد علماً اتّحاديّاً للكويت. ويكون لكل مواطني دول الاتحاد حرية التملّك والتّنقل والإقامة وممارسة المهنة والالتحاق بالمعاهد التعليميّة في الدول الثلاث. وعكست هذه المذكّرة هدف الحكومتين العراقيّة والأردنيّة من الإلحاح على انضمام الكويت، وهو توظيف الموارد الماليّة الكويتية لمصلحة العراق والأردن. لذلك تضمّنت المذكّرة موافقة إمارة الكويت على تفويض حكومة الاتّحاد في ممارسة عدد من الاختصاصات، مثل

الشؤون الخارجية والقوّات المسلّحة والجمارك وشؤون العملة والصرافة. وذراً للرماد في العيون، أشارت المذكّرة على مفاتحة أمير الكويت وأخذ رأيه في جميع المسائل المتعلّقة بالشؤون الخارجية والدفاع للكويت قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها لكن الكويت ظلّت على موقفها الرافض. [فكرت.. نامق عبدالفتّاح].

هذا جزء من الأحداث التي لم يتطرق لها د.أحمد رغم أهميته

حروب مبارك الكبير لم تكن عبثية بل لحماية أمن القبائل الكويتية

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

ردت د.سعاد الصباح في الحلقة السابقة (الثالثة) على أجزاء مما ورد في ذكريات د.أحمد الخطيب، لا سيما ما جاء عن أن الإنكليز وضعوا شروطاً قبل الاعتراف بالشيخ عبدالله السالم حاكما للكويت، ورأت أن ذكريات د.الخطيب تتسم بالانتقائية، وتجعل الكويت تبدو لقارئها ساحة فضاء بلا شيوخ أو حكومة أو أمير للبلاد، وتطرقت كذلك د.الصباح إلى موقف الكويت من العدوان الثلاثي على مصر.

إن قراءة ذكريات د. الخطيب تعطي الانطباع بأنّه وحده كان «المفكّر» و«المخطّط» و«المنفِّذ» لأهم الأحداث والتطوّرات السياسيّة التي شهدتها الكويت في حقبة الخمسينيات. فالكويت تبدو لقارئ الكتاب كساحة فضاء يصول فيها المؤلّف ويجول، وكأنّه لا توجد حكومة وشيوخ وأمير للبلاد.

وهو يتجاهل أنّ الوقائع والأحداث التي يفخر بمشاركته فيها لم يكن لأغلبها أن يتمّ دون موافقة أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم الصباح ونائبه الشيخ عبدالله المبارك. وأنّ الأنشطة الوطنية التي عبّرت عن مشاعر شعب الكويت، كالموقف من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ودعم الثورة الجزائريّة، ومقاطعة التعامل مع إسرائيل، وإنشاء نادي الخريجين، والوحدة المصريّة-السوريّة، إلى غير ذلك من أنشطة... لم تتم من وراء ظهر الحكومة والشيوخ.

وكتاب د. الخطيب يتّسم بالانتقائيّة في عرض المعلومات... يذكر أشياء ويتحاشى ذكر أشياء أخرى هي جزء أصيل من الموضوع الذي يكتب عنه.

وعلى سبيل المثال، عندما يتعرّض لتأسيس النادي الأهلي يكتب «في تلك الفترة لم يكن بالإمكان إنشاء أندية ثقافية، فساهمت مع آخرين في تأسيس النادي الأهلي، بعد أن أقنعنا عبدالله المبارك الصباح ليكون رئيساً فخريّاً للنادي... وبعد أن ثبّت النادي أقدامه رياضياً أوجدنا لجنة ثقافيّة تقوم بنشاطات ثقافية معتمدة على من هم في الكويت من أساتذة وكذلك زُوّار الكويت وكان عبدالله المبارك حريصاً على أن يحضر هذه النشاطات حين يكون موجوداً في الكويت» (ص ١١٧). ولكن الراوي لم يتذكّر من هم الآخرون الذي ساهم معهم في تأسيس النادي، تاركاً نفسه وحيداً بالاسم؟ ولم يذكر لنا لماذا ذهب إلى عبدالله المبارك بالذات يرجوه قبول رئاسة النادي الأهلي؟... ولم يفسّر لنا لماذا كان الشيخ عبدالله المبارك حريصاً على حضور الندوات كلّما وجد في الكويت؟، وهل مردّ ذلك إلى رغبته في المعرفة، أم لسبب آخر سوف يكتشفه ويكشفه لنا الراوي في القريب...؟ ولم يذكر الدكتور من هُم زُوّار الكويت المحاضرين؟

ولكي أعطي لكلّ ذي حق حقه لابد من استكمال المعلومات التي لم ترد في كتاب د. الخطيب، فالحقيقة أنّه في أغسطس عام ١٩٥٢ تكوّنت الهيئة التأسيسيّة للنادي من عبدالرزاق سلطان مديراً، وعبدالعزيز جعفر سكرتيراً، وعبداللطيف أمان أميناً للصندوق، وعضوية كل من مجرن

الحمد ومحمد عبدالرزاق وخالد جعفر ود. أحمد الخطيب وعبدالله يوسف الغانم ويوسف إبراهيم الغانم.

الرياضة عنوان الشهامة

وللتاريخ أيضاً، ففي كلمته التي ألقاها في حفل الافتتاح، أكّد الشيخ عبدالله المبارك تقديره لدور الرياضة وقال «إنّ الرياضة في الأمم المتحضّرة أصبحت عنواناً للشهامة، وروح التعاون، ونشر الفضيلة والاستقامة والخلق الطيب». وفي الكلمة التي ألقاها خالد يوسف النصر الله عضو النادي، أشاد بقيام النادي، وأنّه سيكون بداية لإنشاء أندية أخرى للمعلمين والموظّفين والطلبة.

وفي الشهر التالي مباشرة، سبتمبر ١٩٥٢ ألقى الأستاذ يونس البحري صاحب «جريدة العرب» محاضرة عن قضية العرب، وكان حضوره بدعوة واستضافة من الشيخ عبدالله المبارك، وكان المحاضرون أكثرهم ضيوف الشيخ عبدالله المبارك. وحديث المؤلّف عن مقاطعة البريد والبضائع الإسرائيلية تعطي انطباعاً للقارئ وكأنها كانت نشاطاً معادياً لتوجّهات الحكومة، أو على الأقل يتم رغم أنفها ويعطي لنفسه وللجنة الأندية الفضل الأكبر، فيذكر أنّ اللجنة كانت وراء إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل الرسمي في دولة الكويت (ص ١٢١).

وهذا الانطباع غير صحيح جملة وتفصيلاً، وما أشار إليه المؤلّف كان سياسة رسمية لحكومة الكويت، ففي ١١ أغسطس عام ١٩٥٧ أنشأت الكويت مكتباً لمقاطعة إسرائيل أسوة بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وأصدرت إدارة الجمارك تعليمات بتنفيذ قواعد مكتب المقاطعة وهو الأمر الذي لم ترحّب به لندن وواشنطن. وفي٢٧ نوفمبر من العام نفسه، أرسل الوكيل السياسي مذكّرة احتجاج إلى الشيخ عبدالله المبارك - القائم بأعمال الحاكم - يعتبر فيها تطبيق قرارات المقاطعة بمنزلة عمل ضار بالتجارة والسفن البريطانية، كما أبلغه أنّ الحكومة الأميركية تعارض كل أشكال التمييز، وفي أكتوبر عام ١٩٥٨، عقد ضابط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل مؤتمرهم السنوي في الكويت.

وفي ١٤ أغسطس ١٩٥٨، صرّح الشيخ عبدالله المبارك لجريدة الأهرام «إن الكويت سيظل مع إخوانه العرب يقاسمهم السرّاء والضرّاء، ويشاركهم في خيرهم وفي شرّهم. ولا شك عندي في أنّ مصدر القلاقل والاضطرابات يعود أولاً وقبل كل شيء إلى وجود عنصر دخيل على وطننا العربي وهو إسرائيل...» وناشد الدول المعنيّة بأمر إسرائيل «الاعتراف بحق شعب فلسطين في عودته إلى وطنه المغتصب ومساعدته بكل الوسائل في ذلك».

وقال الشيخ عبدالله المبارك «إن بترول الكويت حرام على إسرائيل وعلى كل من يحاول إيصاله إلى إسرائيل. وقد اتّخذنا كل الإجراءات الصارمة حتى لا يتسرّب هذا البترول العربي إلى عصابة اغتصبت جزءاً عزيزاً من الوطن العربي. ولقد حصلنا على تعهدات من شركات البترول لتلتزم مبدأنا بمنع وصوله إلى عدوّنا. فإذا ما أخلت شركة بهذا الالتزام حُرمت من التعامل في بترول الكويت، الذي هو جزء من ثروة العرب». وفي تقرير للقنصل الأميركي بتاريخ ٣ مارس عام ١٩٥٩، ورد أنّه «في بعض الحالات فإنّ السلطات الكويتيّة طبّقت القواعد بشكل أكثر تشدّداً مما يتطلّبه مكتب المقاطعة» [From American Consulate (Seelye) to Department of State, March 3, 1959]. وشدّد الشيخ عبدالله المبارك على ضرورة الدعم العربي للفلسطينيين والقضية الفلسطينية، التي وصفها بأنها «تستحق تعبئة كل الإمكانات العربية تعبئة كاملة من أجل إعادة الحق إلى أصحابه الذين فقدوه

في ظروف تعسة... وهي ذمة في أعناقنا ونتمنّى أن يُتوحّد لحلها حلاً حاسماً [جريدة الأهرام ١ مارس ١٩٥٦].

تأبين الملك غازي

ويتضمّن كتاب د. الخطيب إشارات إلى وقائع من الصعب تصديق حدوثها، فعلى سبيل المثال، يذكر د. الخطيب «أن تأبين وفاة الملك غازي ملك العراق في المدرسة المباركية أغضب الشيخ أحمد الجابر وأدّى به إلى إخراج ولديه جابر وصباح من المدرسة» (ص ٣٨). فهل يُعقل أن يعبّر حاكم الكويت عن غضبه بمثل هذا الإجراء السلبي؟ وأ لم يكن في استطاعته أن ينفّذ عقوبات رادعة تجاه المسؤولين عن المدرسة إذا صدق فعلاً أنه غضب بشأن ما قاموا به.

أو إشارته إلى أحداث تتضمّن أنّ الشيخ عبدالله السالم أمير البلاد كان يقوم بالتنسيق معه، مثل قوله في تعليقه على أحداث عام ١٩٥٦ «وأشار إليّ بأن نتصرف مثلما عملنا بالسابق، وفهمت الإشارة... وهكذا رفعنا الحرج عن عبدالله السالم بتوزيع الأدوار كما كنّا قد عملنا في تأميم البريد» (ص ١٤٧). ومن أمثلة ذلك أيضاً ما أشار إليه من قيام الشيخ جابر الأحمد مدير الأمن العام بالأحمدي في١٥/ ٩/ ١٩٥٩ بإصدار قرار يلزم فيه شركة النفط بتلبية مطالب العمّال (ص ١٨١).

كلام يثير الاستغراب، فالمقربون من الشيخ عبدالله السالم والعائلة لم يسمعوا في يوم من الأيام بأن الدكتور الخطيب قريب من الحاكم أو يستشيره أو «خوش بوش معه». وما ذكره المؤلّف صحيح بإصدار القرار، ولكنّه يثير السؤال عمّا إذا كان من الممكن أن يصدر الشيخ جابر الأحمد مثل هذا القرار دون موافقة رئيسه عبدالله المبارك. وهناك القصة التي من المفروض علينا تصديقها، التي يروي فيها اللقاء العاصف مع الشيخ فهد السالم الذي انتهى وفق قول الراوي «أعطاني الله القوّة لأضع عقاله في رقبته وأبطحه على الأرض» (ص١١١)... تمنّيتُ لو أن الدكتور خاطب الناس على قدر عقولهم!

كذلك أشار د. الخطيب إلى أن الإنكليز تأخّروا في الاعتراف بالشيخ عبدالله السالم حاكماً على الكويت، وأنّهم وضعوا شروطاً لذلك تتمثل في قبول مستشارين إنكليز.

والحقيقة التي تكشف عنها الوثائق أنّ (الإنكليز سعوا إلى تقوية نفوذهم في الكويت وذلك بتعيين مستشار لحاكم الكويت، سواء كان اختصاص هذا المستشار عاما أو يقتصر على الشؤون المالية)، وكان أول اقتراح في هذا الشأن في ديسمبر ١٩٣٨، عندما اقترح الوكيل السياسي البريطاني تعيين مستشار، بصفة مؤقتة أو دائمة. ولكن الشيخ أحمد الجابر لم يوافق على الاقتراح بدعوى عدم حاجة حكومة الكويت إلى ذلك، وأنه إذا دعت الحاجة فسوف يسترشد برأي الوكيل السياسي. واتخذ نفس الموقف بشأن فكرة استقدام خبير بريطاني لتنظيم الجمرك.

وفي عام ١٩٤٤، كرّر الوكيل السياسي المحاولة واقترح أنّ هناك حاجة إلى تعيين مستشار مالي يتولّى مسؤولية إعداد الميزانية. وقبلت السياسة البريطانية لفترة أن يكون هذا المستشار من سورية أو مصر بشرط أن يكون من المؤيدين لبريطانيا. ولكن تمّ التراجع عن فكرة الاستعانة بالخبرات العربية، خشية أن يؤدي ذلك إلى تراجع النفوذ البريطاني في الكويت.

بريطانيا تضغط لتعيين مستشار مالي

(واستمرّ الضغط البريطاني على حاكم الكويت من أجل الموافقة على تعيين مستشار، وفي مجال المناورة مع هذه الضغوط، أبلغ الشيخ أحمد الجابر المقيم السياسي في نوفمبر ١٩٤٧ بأنه يفكر في استقدام مستشارين بريطانيين. وفي مارس ١٩٤٨ ذكر حاكم الكويت للمقيم السياسي أنه يريد مستشاراً مالياً ولكن طلب من السلطات البريطانية ألا تتعجله في ذلك).

ولم تتمكن السلطات البريطانية من تعيين مستشار عام أو مالي، مؤقت أو دائم، طوال حكم الشيخ أحمد الجابر حتى وفاته في نهاية يناير عام ١٩٥٠، وذلك بسبب حرصه على استقلاله الداخلي.

حاولت الدبلوماسية البريطانية استغلال حادثة وفاة الشيخ أحمد الجابر، فطلب الوكيل السياسي جاكسن من المقيم السياسي تأخير الاعتراف بتولي الشيخ عبدالله السالم الحكم إلى حين أن يتخذ قراره بشأن مستشار. ولكن المقيم السياسي كان له رأي مخالف، وهو ضرورة عدم التأخّر في الاعتراف بالحاكم الجديد والحفاظ على حسن العلاقات معه. وتبنّت وزارة الخارجية رأي المقيم السياسي البريطاني، وبالفعل، في ١٦ فبراير، أي بعد أسبوعين من تولّي الشيخ عبدالله السالم مهام منصبه، أرسلت الحكومة البريطانية اعترافها به، وبالتالي، لم يكن هناك شروط تم إبلاغها للشيخ عبدالله السالم أو أحيط بها علماً وكان هذا النقاش حول المستشار يدور في داخل أروقة الدبلوماسية البريطانية.

وأخيراً، وليس آخراً، هناك ما يرويه د. الخطيب بشأن ما حدث في أعقاب وفاة الشيخ عبدالله السالم فيذكر، أنّه عندما وصل عبدالله المبارك الكويت: «واجهه جابر العلي بشراسة مفرطة طالباً منه مغادرة الكويت حالاً، وهذا ما حصل» (ص ٢٦٩)، وأضاف أنه عندما سأل جابر العلي عن لماذا تصرّف بهذه الطريقة غير اللائقة، أجابه أن عبدالله المبارك يمكن أن يتّصل بالإذاعة ويعلن «أنّه سيستقبل المعزّين عنده، ويعتبر ذلك مبايعة من الكويتيين له ويفرض نفسه علينا، فيجب ألا أعطيه هذه الفرصة» (ص ١٦٩). والحقيقة غير ذلك تماماً، فعندما مرض الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٦٥، حضر الشيخ عبدالله المبارك لزيارته، وعندما توفّاه الله، عاد الشيخ عبدالله المبارك مرّة ثانية لحضور مراسم الدفن. وشارك في تقبّل العزاء وقتها، قام الشيخ صباح السالم، وقبّل رأس عمّه الشيخ عبدالله قائلاً له «الحكم لك يا عمّي»، فردّ الشيخ عبدالله بأنه «جاء ليتقبل العزاء بوفاة حاكم الكويت ابن أخيه سالم»، وقال «أنا أثق بكم، وأبارك في اختياراتكم». وبعد انتهاء فترة العزاء، سافر إلى القاهرة وكان في وداعه أمير البلاد والشيوخ.

علاقة الشيوخ مبنية على المودة والاحترام

والحقيقة الثانية التي يعرفها الجميع أن، لا الشيخ جابر العلي ولا غيره من الشيوخ يتصرّف بطريقة غير لائقة أو يرفع صوته أمام عمّهم عبدالله المبارك- أو على من أكبر منهم سناً- فعلاقتهم مبنيّة على المودّة والاحترام فهذه الرواية مشابهة لرواية الشيخ فهد السالم، ولكن ما سمعنا أن د. الخطيب أوحى لبعض المقربين بما ذكره في كتابه عن حادثة الشيخ جابر العلي.

والقارئ المدقّق لكتاب ذكريات الدكتور الخطيب لابدّ أن يتوقّف أمام الأحكام التاريخية الجائرة التي أطلقها المؤلّف على الشيخ مبارك الكبير.

ذكر د. أحمد الخطيب أنّ كتابه يتضمّن ذكرياته عن الأحداث التي شهدها وحضرها، وأنّها تُعبّر عن رؤيته لهذه الأحداث وليست رؤية آخرين. لذلك، كان ينبغي عليه عندما يتعرّض إلى أحداث تاريخية لم يشهدها أو يعايشها أن يرجع إلى الكُتب والدّراسات التي صدرت بشأن هذه الفترة، حتى يمكن لآرائه أن تكون موضوعية، ولأحكامه أن تكون متّفقة مع نتائج هذه الدّراسات.

ولكن د. الخطيب لم يفعل ذلك عندما أشار في أكثر من موضع في كتابه للشيخ مبارك الكبير. وعبّر عن موقفه تجاه فترة حكمه، عندما أشار إلى ما أسماه «تمرّد هلال المطيري وشملان بن علي وإبراهيم بن مضف ١٩١١ بسبب كثرة حروبه الفاشلة التي كانت نتيجتها الإضرار بموسم الغوص لانشغال رجال الكويت بهذه الحروب العبثية» (ص ٨٩). ولا أعرف الأساس التاريخي الذي استند إليه د. الخطيب للوصول إلى هذه النتيجة الغريبة، والتي ينفرد بها من دون كل المؤرّخين الكويتيين والعرب والأجانب، والذين أكّدوا جميعاً أن مجمل حروب الشيخ مبارك كانت لحماية أمن القبائل الكويتية، ولتحديد حدود الكويت، والتي من دونها ما كان يمكن الحفاظ على الحدود الحالية للدولة.

ويكفي أن يطّلع الباحث على نصوص المراسلات الدبلوماسيّة البريطانيّة، وتقارير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت خلال هذه المرحلة، ومطالب الشيخ مبارك بشأن حدود الكويت، وإدراكه بأنك لا يمكن أن تُطالب بما لا تُسيطر عليه فعلاً، أو بما لا تملك القوّة الكافية لحمايته إذا حصلت عليه.

تحديد حدود الكويت

(ولم يكن تحديد حدود الكويت أمراً سهلاً أو يسيراً، وخاض الشيخ مبارك معركة طويلة مع الدولة العثمانية من أجل حماية حدود بلاده)، وذلك إزاء سعي السلطات العثمانية تقليص أراضي الكويت عقاباً لها للشيخ لحرصه على استقلال حكمه. وشجّعها في ذلك رغبتها في بسط نفوذها بدعم من ألمانيا على منطقة تصلح نهاية لخط سكة حديد بغداد. وعلى سبيل المثال، ففي عام ١٩٠٢ احتلّت القوّات العثمانيّة بوبيان وأم قصر وسفوان ومناطق أخرى مجاورة لرأس خور الصبية، وذلك بدعوى أنّ كل هذه المناطق لا تدخل في حدود الكويت.

وأستطيع أن أكتب عشرات الصفحات حول هذا الموضوع الذي مثّل الشغل الشاغل لكثير من المؤرِّخين الذين اهتمّوا بالصراع الدولي على الكويت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لذلك، أعجب من «الخفّة» التي تناول بها د. الخطيب هذا الموضوع.

لقد أدرك الشيخ مبارك أنّ التجارة هي عصب الحياة للكويت والكويتيين. لذلك، سعى بكل السُّبل إلى إيجاد البيئة المناسبة لزيادة حركة التجارة، مما أدّى إلى ازدهارها في عصره ازدهاراً واسعاً. فقد سهر الشيخ على تحقيق جوٍّ من الأمن والأمان، ومحاربة أنشطة القراصنة، وحفظ التجارة من السَّلب والنهب، وإنزال العقاب الصارم على من يعتدي- برّاً وبحراً - عليها وعلى أهلها.

ويسجّل التاريخ كم من مرّةٍ قاد فيها الشيخ بنفسه حملات لمعاقبة القبائل التي تعرّضت لقوافل التّجار الكويتيين، أو لتدمير السفن التي قامت بأعمال القرصنة، وكان من شأن ذلك تأمين أرواح التّجار وانتعاش أنشطتهم.

وترتّب على ذلك أن (أصبحت الكويت منطقة جاذبة لأصحاب الحرف والمهارات من نجد وفارس والعراق والإحساء، والذين فضّلوا الحياة في الكويت وممارسة أنشطتهم فيها). كما شجّع الشيخ صناعة السفن الكبيرة والتي استطاع بها التّجار أن يصلوا بتجارتهم إلى الهند وما بعدها، وعقد اتّفاقية مع شركة السفن البخارية الهنديّة البريطانية لكي ترسو سفنها في ميناء الكويت لنقل الركّاب والبضائع وذلك بمعدّل باخرة كل أسبوع. وسمح ذلك للتجّار بالتردّد على الهند مرّةً كل شهر بلا مشقّة أو عناء. ولتسهيل أعمالهم، قام الشيخ بإنشاء وكالة له في بومباي لمساعدة الكويتيين الذين يتردّدون عليها، وأدارها سالم السديراوي، وبعده ابنه محمد.

شهادات للتجار

وفي مجال إثبات الهويّة الكويتية للتجار والسفن التابعة لهم، أصدر الشيخ شهادات للتجار تؤكّد انتماء حامليها لأهالي الكويت. كما أصدر شهادة مماثلة للسفن التي يملكها كويتيون وذلك لتسهيل أعمالها في الموانئ التي تتوقف فيها. في هذا الإطار، فإنّ وصف ما فعله هلال المطيري وزملاؤه بالتمرّد فهو إسقاط من جانب المؤلّف على أحداث كان يحكمها منطق مغاير وفي زمان مغاير يعود إلى قرن مضى من الزّمان. وهذه الحادثة تمّ عرضها بالتفصيل في الكتب الرئيسيّة عن تاريخ الكويت مثل كتاب مؤرّخ الكويت الأول عبدالعزيز الرشيد وكتاب سيف مرزوق الشملان وكتاب حسين خلف الشيخ خزعل.

وحقيقة الأمر، أنّه في أعقاب موقعة هدية عام ١٩١٠ واحتياج الشيخ مبارك إلى المال لشراء السلاح، فرض ضريبة جديدة على تُجّار الكويت وخصوصاً تُجار اللؤلؤ. وعندما امتنع بعضهم عن دفع هذه الضريبة، أصدر الشيخ أوامره في عام ١٩١١ لمنع السماح بالغوص للممتنعين عن دفعها، وذلك كوسيلة للضغط عليهم. اعترض تُجار اللؤلؤ على هذا القرار، وسعوا إلى مقابلة الشيخ لإبلاغه بالضرر المالي الذي سوف يقع عليهم من جرّاء ذلك لأن نشاط الغوص هو مصدر ثروة الكويت وأساس تجارتها، ولمّا وجدوا إصراراً منه، قام أغلبهم بدفع الضرائب المقرّرة.

سار في هذا الاتجاه أغلبية التُجار ما عدا ثلاثة منهم وهم هلال بن فجحان المطيري، وإبراهيم بن مضف، وشملان بن علي. فاستدعاهم الشيخ وأنّبهم على رفضهم دفع الضريبة. وخوفاً من ردّ فعله، قاموا بمغادرة الكويت وسافروا إلى البحرين ومنطقة «جنة» في الإحساء.

ترك هذا الأمر أثراً بالغاً في نفس الشيخ الذي كان يدرك قيمة التجارة والتُجار لاقتصاد الكويت. فأرسل وفداً لمصالحتهم على رأسه علي بن سيف، لكن الوفد فشل في إقناعهم بالعودة. فقام الشيخ بإرسال نجله الشيخ سالم حاملاً معه رسالة من والده يحثّهم فيها على العودة، ويطمئنهم داعياً إيّاهم لتناسي ما حدث. ونتيجة لذلك عاد الجميع ما عدا هلال المطيري.

ونصح تُجار الكويت الشيخ مبارك بضرورة تدخّله شخصياً لإقناع هلال المطيري بالعودة. فسافر الشيخ إلى البحرين في يخته «مشرف»، ومعه كل من إبراهيم بن مضف وشملان بن علي. واعتبر هلال المطيري أن حضور الشيخ هو أكثر من ترضية كافية، وعاد الجميع إلى الكويت وانتهت المشكلة.

موضوع آخر يعرض لـه د. الخطيب بشكل لا يتّفق مع حقائق التاريخ وهو موضوع مغادرة حافظ وهبة والشيخ محمد الشنقيطي الكويت، فيذكر أنّ ذلك تمّ بأمر من الشيخ مبارك لدعمهما الموقف العثماني وانتقاداهما لبريطانيا وذلك أيام الحرب العالمية الأولى.

والحقيقة أيضاً تُخالف هذه الصورة المبسّطة لما حدث، فقد كان الرجلان ممن يقومون بالتدريس في المدرسة المباركية، وممن يشاركون في إلقاء المواعظ والخطب الدينية. وخلال الحرب العالمية الأولى، اتّهم الوكيل السياسي البريطاني الشنقيطي ووهبة بأنّهما كانا وراء تحريض الكويتيين على اتّخاذ موقف معادٍ لبريطانيا. فقام الشيخ مبارك باستدعائهما بحضور الوكيل السياسي جراي، وبادرهما بالقول أنه: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقال: «أنا مسلم عثماني أغار على ديني وعلى دولتي ولا أحبّ مَن يتعرّض لهم بسوء غير أنني اتفقت مع الإنكليز على أمر فيه نفع لي ولبلدي، ولهذا لا أرضى بالطعن فيهم وإن كنت لا أحبّهم وديني غير دينهم».

وقرعهما على ما وصل إليه من أخبار بشأن دورهما في تحريض الأهالي، فأجاب كلاهما بالنفي وأنّهما، لا يتحدّثان في أمور السياسة وإنّما يركّزان على الوعظ والإرشاد والتربية والتعليم. فطلب منهما الشيخ مغادرة المجلس.

وبعد مغادرتهما، ذكر الوكيل السياسي أنّه اقتنع بحديث حافظ وهبة بينما مازال مرتاباً في الشنقيطي، وعندما سأله الشيخ عن الإجراء الذي يقترح الوكيل اتّخاذه بشأن هذين الرجلين، أجابه بأنّه سيخبره به بعد ثلاثة أيّام. ويبدو أنّ الوكيل السياسي أراد أن يستفيد من هذه المدّة في إبلاغ رئيسه المقيم السياسي في البحرين بما حدث، واستشارته بشأن ذلك.

وخلال هذه الأيام الثلاثة، كان الشنقيطي قد غادر الكويت متّجهاً إلى الزبير. وكما يسجلّ عبدالعزيز الرشيد فإنّ ذلك لم يكن هرباً من الكويت بل بإيعاز من الشيخ مبارك نفسه. فيذكر أن عبدالله العبدالمحسن العساف وكيل الشيخ وأحد المقرّبين إليه قال: «استدعاني الشيخ مبارك إليه، ولما أقبلت إلى مجلسه قام على الفور وصحبني إلى الخارج، وقال لي كلاماً كان لا يريد أن يسمعه من في المجلس، طلب فيه أن أذهب فوراً وأجهّز جملاً للشنقيطي وأدفع له عشرين ريالاً وأسأله أن يُغادر الكويت قبل حلول النهار، وأن أكتم الأمر عن الجميع. وقد قُمت بتنفيذ طلبه، فغادر الشنقيطي الكويت قاصداً الزبير».

وفي مجال التعليق على هذه الحادثة لابُدّ أن نتوقّف أمام أسباب حضور الوكيل السياسي هذه المقابلة، مما يشير إلى أن المقابلة قد تمّت أصلاً بناء على طلب الإنكليز. كما تُشير إلى أنّ قيام الشيخ مبارك بالإيعاز للشنقيطي بمغادرة الكويت وتحمّل نفقات سفره كان لحماية الشنقيطي من احتمال طلب بريطانيا القبض عليه. فليس في الطريقة التي دبّر بها سفر الشنقيطي ما يشير إلى رغبته في الانتقام منه.

والحقيقة أن فترة الشيخ مبارك كانت فترة ازدهار تجاري واقتصادي كبير، وأودُّ أن أدعم ما أقوله باقتباسين من كتابات شخصيتين كويتيتين بارزتين.

الأول، هو عبدالعزيز الرشيد الذي وصف اهتمام الشيخ مبارك بالتجارة والتُجار في كتابه بعنوان «تاريخ الكويت» بقوله: «كان يفتح خزائنه لتُجّار بلده ويمدّهم منها بمئات الألوف وعشراتها ليتاجروا بها ويبيعون قسماً من تمر أملاكه في البصرة ويمهلهم بالقيمة إمهالاً طويلاً. كل ذلك رغبةً في نمو تجارتهم وزيادة ثروتهم ولقد كانت تصيبه الانفعالات العظيمة إذا ما

أصيب أحدهم بخسارة في الأموال والأولاد». والثاني، هو يوسف بن عيسى القناعي أحد رُوّاد الإصلاح في الكويت والذي ذكر في كتابه بعنوان صفحات من تاريخ الكويت «أنّه في عهد مبارك اتّسعت الكويت وزاد العمران، وصار لها اسم كبير في خليج فارس، واستتب الأمن في بادية الكويت وزادت الثروة، وتقدّمت التّجارة، وأخذت البواخر تمر الكويت في ذهابها للبصرة ورجوعها، وبلغ الغوص على اللؤلؤ الحدّ النهائي في الاتّساع في السفن والمحصول».

ويبدو أنّ ما ذكره د. الخطيب بشأن الشيخ مبارك يعكس موقفه العام تجاه أسرة الصباح والذي لم يقتصر على الشيخ مبارك وإنّما امتدّ أيضاً إلى ابنه الشيخ عبدالله المبارك.

عبدالله المبارك كان له السبق في تسليح الجيشين المصري والسوري

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي

في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

تواصل د. سعاد الصباح في هذه الحلقة التعقيب على ما ورد في ذكريات د. أحمد الخطيب، إذ تتناول دور زوجها الشيخ عبدالله المبارك في استتباب الأمن في الكويت باعتباره مديراً لدائرة الأمن العام، وتؤكد أنه رغم دعمه الثورة المصرية فإنه رفض أن تكون الكويت ساحة للخلافات بين الحكومات العربية، حتى لا يعطي ذلك مبرراً لبريطانيا في التدخل في الشأن الداخلي للكويت.
وإذ ترفض د. سعاد الصباح التجني على تاريخ عبدالله المبارك، تؤكد في الوقت ذاته أن مصادر تفكيره بشأن العروبة كانت متعددة، وتسرد أدواره في لبنان ومصر وفلسطين.
تمتلئ ذكريات د. أحمد الخطيب بالإشارات التي ترجع الدعم الشعبي الكويتي للقضايا العربية إلى جهوده هو ومجموعته. وهو بذلك يعطي لما قام به وزناً أكبر مما حدث فعلاً.

والحقيقة، أنّ هذا الموقف كان تعبيراً تلقائياً وطبيعيّاً عن مشاعر الكويتيين الصادقة، والتي أيّدها الشيخ عبدالله السالم أمير البلاد ونائبه الشيخ عبدالله المبارك. ويصبح من قبيل التجرّؤ على من انتقلوا إلى رحاب الله الانتقاص من دورهم أو المزايدة عليه.

لقد كان شيوخ الصباح من الفخورين دوماً بعروبتهم، وكان الشيخ عبدالله المبارك يؤكد على أنّ الانتماء للعروبة ليس قولاً لفظيّاً أو مجرّد شعار وحسب، بل قرن القول بالفعل. فكان له فضل السبق في الدعوة للاكتتاب لتسليح الجيشين المصري والسوري وحرص على حضور الاجتماعات التي نظّمت لتأييد ثورات العرب من أجل الاستقلال في الجزائر والمغرب وتونس، وقام بإلغاء تأشيرات الدخول للكويت بالنسبة للعرب، وللشيخ عبدالله المبارك دور مشهور وموثق بخصوص ذلك.

أمن الكويت

شهدت السنوات التالية لعام ١٩٥٢ زخماً سياسياً وشعبياً عارماً. وكان على الشيخ عبدالله المبارك باعتباره مديراً لدائرة الأمن العام أن يحافظ على أمن الكويت واستقرارها. كان الشيخ - قلباً وقالباً - مع تطلّعات الثورة المصرية ومع المشاعر العربية، ولم يخف ذلك على أحد. ولكنّه رفض أن تكون الكويت ساحة للخلافات بين الحكومات العربية، أو أن تستخدم كأداة لأحد الأحزاب العربية ضد الآخرين، وذلك حتى لا يعطي الفرصة لبريطانيا للتدخل في شؤون الكويت بدعوى المحافظة على الأمن والنظام.

ويعتبر الشيخ عبدالله المبارك من أبرز السياسيين الخليجيين الذين حافظوا على علاقاتهم الوثيقة بالبلاد العربية، وعملوا على تطويرها ودعمها باستمرار. كان الشيخ مؤمناً بالعروبة والتضامن

العربي بشكل طبيعي وتلقائي. ولم يكن محتاجاً إلى «تنظير» أو «فذلكة فلسفية» لكي يدرك معنى العروبة، فقد كانت جزءاً طبيعياً من البيئة التي تربّى فيها، والمناخ الذي عاش فيه، وأثّر على عقله وتفكيره ووجدانه. والحقيقة، أنّ مصادر تفكير الشيخ عبدالله المبارك بشأن العروبة متعدّدة، منها تأثّره بوالده، ومنها أصدقاؤه في البلاد العربية، خصوصاً لبنان الذي كان معقلاً للفكر العربي في الأربعينات والخمسينات، ومنها أصداء قضية فلسطين وزيارة وفد الهيئة العربية العليا إلى الكويت في عام ١٩٣٥ برئاسة الحاج أمين الحسيني ومشاركة محمد على علوبة باشا مما ترتّب عليه إنشاء لجنة كويتية لجمع التبرّعات لدعم الشعب الفلسطيني [تكوّنت اللجنة من يوسف القناعي، وأحمد الحميدي، ومحمد الغانم]، ومنها العرب المقيمون في الكويت وتفاعله معهم، ومنها مصر الثورة والرئيس جمال عبدالناصر، ومنها بعض المثقّفين الكويتيين والعرب، ومنها قراءاته في التاريخ الخليجي والعربي وإيمانه بأهمية التكتل والوحدة. وأودّ أن أركّز على دور والده مبارك الكبير، وتأثّر الشيخ عبدالله بما سمعه عن جهوده في هذا الشأن. فكما كتب حسين خزعل «كان الشيخ مبارك ميّالاً للوحدة العربية ومن السابقين للمناداة بها وكثيراً ما كان يكرّر قوله: نحن عرب ويجب أن نبقى عرباً وأن نعمل ما في وسعنا للاحتفاظ بعروبتنا ونقاوم كل باغ عليها» [حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي]. لذلك، فقد طرح في عام ١٩٠٩ فكرة نزع الخلافة من الأتراك وإرجاعها إلى العرب. وفي عام ١٩١٣، شارك في الإعداد لمؤتمر عربي يعقد في الكويت للنظر في شؤون العرب على ضوء تدهور العلاقات مع الدولة العثمانية في عهـد حكـومـة الاتحـاد والترقّي. وكان المدعوون يضمون مندوباً عن الشريف حسين، والأمير عبدالعزيز بن سعود، والأمير سعود الرشيد، وعجمي باشا السعدون، والشيخ مبارك، والشيخ خزعل أمير المحمرة، والسيد طالب النقيب من العراق، وكان هدف المؤتمر الترتيب لثورة عربية ضد الأتراك، ولكن بسبب اعتذار بن سعود، تأجل المؤتمر [المرجع السابق].

وفي يناير عام ١٩١٥، تحدّث مبارك الكبير مع اللورد هرنك نائب ملك أنكلترا في الهند خلال زيارته للكويت عن استقلال العرب قائلاً: «نحن لم نعادِ الأتراك وهم مثلنا مسلمون إلاّ خوفاً على استقلالنا» [نفس المرجع].

لا للتأشيرات

ففي عام ١٩٤٧، عندما وصلت أول رحلة لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية من بيروت إلى الكويت، أمر الوكيل السياسي بأن يحصل الزوّار العرب على تأشيرات دخول. وتبيّن أن الطائرة تحمل أشخاصاً يحملون تأشيرات حصلوا عليها من السفارة البريطانية، وآخرين بدون تأشيرات. فأمر الشيخ عبدالله بدخول من لا يحملون تأشيرة، ومنع دخول الحاملين لها. وقال: «كلّنا بلاد عربية، لا يجوز أن يحتاج العرب إلى تأشيرات لزيارة بلدانهم» واحتج الوكيل السياسي ولكن الشيخ عبدالله المبارك لم يغيّر موقفه.

وفي عام ١٩٤٩ طلبت شركة طيران الشرق الأوسط الموافقة على نقل مجموعة من الحجاج الباكستانيين من الكويت إلى جدة، ورفض الوكيل السياسي السماح لطائرات الشركة بالهبوط في مطار الكويت. وعندما علم الشيخ بالأمر غضب غضباً شديداً بسبب تدخل الوكيل في الشؤون الداخلية للكويت، ووافق على هبوط الطائرات وإعطاء الحجاج تأشيرات الدخول المطلوبة. بل وقام باستقبالهم شخصيّاً ووفّر لهم الطعام والخيام على نفقته في فترة الانتظار لحين السفر إلى السعودية. كما أعدّ لهم ترتيبات مماثلة في طريق عودتهم من السعودية إلى بلادهم [John Munro. Out on a Wing: The Story of Wafic Ajouz and MEA Beirut. Masters Publication Communication. 1986].

وفي مرحلة لاحقة، استخدم الشيخ حجّة حاجة الكويت للعمالة العربية وجعل مدة الإقامة خمس سنوات، وسجّل الوكيل السياسي اعتراضه على هذا الإجراء، باعتباره أنه يتعارض مع بنود اتفاقية الحماية، والتي تضع إدارة الشؤون الخارجية تحت إشراف بريطانيا، فكان ردّ الشيخ عبدالله المبارك أن هذا القرار هو شأن داخلي محض، وأنّ الحكومة البريطانية لا يمكن أن تعترض على التقارب بين العرب، خصوصاً وأنّ الكويت تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمالة العربية، وأنّه من الصعب عملياً إصدار تأشيرات دخول من دار الوكيل السياسي في كل حالة، كما كان متّبعاً في السابق. ولم تقتنع لندن بهذا التفسير واعتبر الوكيل السياسي هذا الإجراء «غير مرخّص به» [From Political Agency to Political Residency 11, 1952] ولكن الشيخ عبدالله المبارك لم يرد عليهم.

وفي تقرير عن وضع المقيمين العرب في الكويت وأهمية السيطرة الأمنية على أنشطتهم السياسية، كان رأي الوكيل السياسي أنّ الوضع القائم يبين «أنّ سياسة عبدالله المبارك الخاصة بإلغاء تأشيرات الدخول خلقت أخطاراً بالغة على سلامة الدولة» [From Political Residency (Burrows) to Political Agency (Bell). May 31, 1955 انظر الوثيقة رقم (٢٦)]. والحقيقة أنّ الشيخ أقام توازناً دقيقاً بين ظروف الكويت السياسية، واستثمار الفرص المتاحة لتأكيد التضامن العربي. ففي فترة المدّ الثوري، وإبّان موجة التحرّر من نير الاستعمار في البلدان العربية في مطلع الخمسينات كانت الكويت لا تزال تحت الحماية البريطانية. وبينما أدرك الشيخ حقائق توازن القوى في منطقة الخليج وطبيعة العلاقة مع بريطانيا والحدود التي تفرضها تلك العلاقة، فإنه لم يكن ليُضيع مناسبة لكشف انحيازه العربي والتزامه بالقضايا العربية.

فعند استقباله وفدا من الصحافيين اللبنانيين في عام ١٩٥٢ أكّد لهم «إنّ الكويت وطن اللبنانيين الثاني، ولبنان عزيز على قلوبنا، نحبّه ونفاخر به... وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكويت تمدّ يد التعاون إلى جميع الدول العربية في سبيل الخير العام المشترك. ولا فرق عندنا بين عراقي ومصري أو كويتي ولبناني، فكلّنا إخوان تربطنا رابطة العروبة» [فاضل سعيد عقل: الكويت الحديثة]. وفي استقباله وفدا من الصحافيين السوريين في عام ١٩٥٣، خاطبهم بقوله: «إن الكويت وسورية بلد واحد في عروبتهما وإيمانهما وتطلعهما إلى النهضة والحضارة. وما أبناء العروبة سوى أسرة واحدة، وما أقطارهم سوى قطر واحد» [مجلة النقاد، عدد ١٧١، بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٥٣]. وفي عام ١٩٥٨ - أثناء زيارة له لمصر - صرّح بأنّ الكويت هي جزء من المجموعة العربية «ونحن لا نفرّق بين كويتي أو مصري أو عراقي، وأنا هنا في القاهرة مصري، والمصري في الكويت كويتي» [جريدة الأخبار بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٨].

وفي مناسبة مرور عام على الوحدة المصرية - السورية في فبراير من عام ١٩٥٩، ألقى الشيخ كلمة بثتها إذاعة الكويت ذكر فيها أن إقامة الجمهورية العربية المتحدة هي حدث تاريخي عظيم في حياة الأمة العربية التي تكافح من أجل وحدتها، وطلب من أئمة المساجد الدعاء للوحدة العربية. وأعلن اليوم التالي إجازة رسمية، عُطلت فيها المصالح الحكومية [From Political Agency (Halford) to Foreign Office, February 11. 1959].

وفي عام ١٩٥٩، سعى الشيخ عبدالله المبارك لتصفية الخلافات بين القاهرة وتونس، ودعا عبداللطيف السحباني، أمين عام وزارة الخارجية التونسية إلى الكويت، وطلب منه نقل وجهة نظره إلى الرئيس الحبيب بورقيبة [مجلة الأسبوع العربي بتاريخ ١٠ أغسطس ١٩٥٩. وكذلك: From Political Agency (Halford) to Foreign Office. (Beaumont), July 15. 1959. Foreign Office (Adams) September 15. 1959].

كما حرص الشيخ عبدالله المبارك على المشاركة في المؤتمرات العربية التي تعقد في الكويت، والترحيب بوفود الدول العربية [جريدة الجمهورية بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٨]. ومن أمثلة ذلك مؤتمر الأدباء العرب الذي عقد في الكويت عام ١٩٥٨ وكان موضوعه «البطولة في الأدب العربي». ومع أن يوم افتتاح هذا المؤتمر تصادف مع موعد سفره، فقد حرص على استقبال المشاركين فيه والاحتفاء بهم [مجلة الصياد بتاريخ ٢٥ ديسمبر ١٩٥٨]. ومن أمثلة ذلك أيضاً استقباله للمشاركين في مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية الذي عقد دورته التاسعة في الكويت في نوفمبر عام ١٩٥٩ [الكويت اليوم، العدد ٢٤٩ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٥٩، ومجلة العربي، العدد ١٣، ديسمبر ١٩٥٩]، وكذا استقباله للوفود المشاركة في اجتماع لجنة خبراء البترول العرب في نوفمبر عام ١٩٦٠ [مجلة حماة الوطن، العدد ٣، ديسمبر ١٩٦٠].

فتح الحدود

وفي إطار حرصه على تطوير العلاقات بين الدول العربية، قام بدعم علاقات التعاون العربي ومؤسساته، فاتّخذ إجراءات فتح الحدود وإلغاء الحواجز الجمركية مع الدول العربية، وأكّد اهتمام الكويت بالانضمام إلى الجامعة العربية ومشاركتها في جهود التعاون الاقتصادي العربي مثل اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ومشروع المؤسسة المالية لتمويل المشروعات الإنتاجية للدول العربية [جريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨].

وفي هذا المجال، صرّح بأنّ الكويت جزء من الأمة العربية وأنّها تسعى «للتعاون عملياً مع الحكومات العربية في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تقوية الاقتصاد العربي وتنميته بوسائل فعّالة» [مجلة صوت العروبة، عدد ٦٤، أكتوبر ١٩٥٨]. وفي حديث له مع إذاعة «صوت العرب» قال: «إن الكويت جزء من الوطن العربي، وما يؤثر في البلاد العربية الأخرى يؤثر فيها» [From American Consulate (Symmes) to Department of State. January 17. 1955].

وكان من أبرز المدافعين عنه والدّاعين إلى الانضمام لجامعة الدول العربية. ففي سبتمبر ١٩٥٨ - أي قبل الاستقلال بثلاث سنوات - أثار الشيخ مسألة انضمام الكويت للجامعة عندما صرّح

لجريدة «الأهرام» المصرية أن الكويت تبحث باهتمام موضوع انضمامها إلى عضوية الجامعة العربية لكي تمارس نشاطها في خدمة العرب وقضاياهم الكبرى [جريدة الأهرام بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٥٨].

لذلك، فعندما اجتمع الشيخ عبدالله المبارك مع الأستاذ عبدالخالق حسونه، الأمين العام للجامعة، في يوم ٢٩ من نفس الشهر، وجّه له الدّعوة لزيارة الكويت لبحث مسألة انضمام الكويت للجامعة [جريدة الجمهورية بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨]. وقال: «إن الخطوات التالية التي ستبحث أثناء وجود الأمين العام بالكويت ستكون محققة للآمال، فالعرب جميعاً سائرون نحو قوميتهم العربية داخل نطاق الجامعة». وأكّد الشيخ عبدالله المبارك على اهتمام الشيوخ والشعب الكويتي بالجامعة العربية، وأنّهم ينظرون إليها باعتبارها مؤسسة إقليمية «يمكن أن تكون الملاذ الأول للعرب خلال الأزمات التي تهدد استقلالهم، وتكون الرباط القوي الذي يأخذ بيد شعوبهم نحو التقدّم» [مجلة صوت العروبة، عدد ٦٤، أكتوبر ١٩٥٨].

أزمة مع لندن

وأثار طرح الشيخ عبدالله المبارك لموضوع انضمام الكويت للجامعة العربية أزمة دبلوماسية مكتومة مع لندن، فقد خشيت بريطانيا من قيام الكويت بهذه الخطوة، ومن أن تحذو إمارات الخليج الأخرى حذوها [جريدة بيروت المساء بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٥٨]. وسرعان ما علّقت وزارة الخارجية البريطانية ببيان مفاده أن تلك الأنباء الواردة من القاهرة لا أساس لها.

ولم يترك الشيخ الأمر يمرّ دون تعليق، فأكّد عزم الكويت على الانضمام إلى الجامعة وقال: «إنني أصرّ على ما قلته في بياني، إن تفاصيل انضمام الكويت إلى عضوية الجامعة ستكون موضع بحث مع السيد عبدالخالق حسونه، الأمين العام للجامعة، أثناء زيارته المقبلة للكويت» [جريدة بيروت المساء بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٥٨، وجريدة النهار بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٥٨، وجريدة مرآة الشرق الأوسط بتاريخ ٥ أكتوبر ١٩٥٨، وجريدة السياسة بتاريخ ٣ و٩ أكتوبر ١٩٥٨].

وإزاء المعارضة البريطانية، تراجعت الحكومة الكويتية. ولكن الشيخ عبدالله المبارك لم يهجر الفكرة أو يسقطها. لذلك، عاد في يناير عام ١٩٥٩، وأكّد على «أنّ الكويت ستصبح عضواً في الجامعة العربية، لتحقق بذلك إرادة الشعب الكويتي الذي لن تتمكن بريطانيا من أن تقف في وجهها» [جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٩]. وأن «الشعوب العربية تسير ضمن نطاق الجامعة العربية نحو تحقيق أهدافها الوطنية» [جريدة الأهرام بتاريخ ١٧ يناير ١٩٥٩]. وصرّح في عام ١٩٦٠ لإحدى الصحف المصرية «نحن الذين نقرر ذلك.. ونحن الذين ندير كل شؤوننا العربية، ومدينة الكويت هي عاصمة الكويت» [جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٦٠].

وأكّد في نفس العام، أن الكويت ولو أنّها لم تنضم بعد إلى الجامعة العربية، إلاّ أنها تتبع في سياستها نفس النهج الذي تسير عليه شقيقاتها البلاد العربية [مجلة المصور بتاريخ ٥ أغسطس ١٩٦٠].

فمع أنّ الكويت لم تكن عضواً في الجامعة العربية، إلاّ أنها شاركت في عديد من أنشطتها، والتزمت بكثير من سياساتها. فعلى سبيل المثال، شاركت الكويت في حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التي انعقدت في دمشق في ديسمبر عام ١٩٥٢، وفي المعسكر الكشفي العربي

عام ١٩٥٣، وفي اجتماع اللجنة الثقافية والاجتماعية للجامعة في مارس عام ١٩٥٣، وفي المجلس الاقتصادي للجامعة في يناير عام ١٩٥٩، كما أنشأت الكويت مكتباً لمقاطعة إسرائيل شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء في الجامعة.

علاقات عبدالله المبارك مع الحكام العرب

نتيجة لاهتماماته العربية، فقد اتّسمت علاقات الشيخ عبدالله المبارك مع أغلب الحكّام العرب بالعمق والتنوّع، وأقام علاقات وثيقة مع ملوك ورؤساء كثير من الدول العربية خلال وجودهم في السلطة وبعد تركهم لها. ففي لبنان، كانت له روابط مع بشارة الخوري، ورياض الصلح، وكميل شمعون، وفؤاد شهاب. وفي سورية، مع هاشم الأتاسي، وسامي الحناوي، وأديب الشيشكلي، وشكري القوتلي. وفي مصر، مع الرئيس عبدالناصر، وأنور السادات. وفي السعودية، مع الملك سعود، والأمير محمد بن عبدالعزيز، والأمير فيصل بن عبدالعزيز، والأمير خالد بن عبدالعزيز، والعديد من أمراء الأسرة السعودية. وفي المغرب، مع الملك محمد الخامس، كما كانت له علاقات وثيقة مع عدد كبير من القيادات السودانية.

وبالنسبة لمنطقة الخليج، توثّقت علاقاته مع الشيخ علي آل ثاني في قطر، ومع الشيخ سلمان، والشيخ عيسى، والأسرة الحاكمة في البحرين. وكان لأهل البحرين عنده مكانة خاصة، ومرجع ذلك أن آل الصباح عاشوا لفترة في البحرين، ثم انتقلوا إلى الكويت.

وتمتع الشيخ عبدالله بشخصية ذات قبول عربي عام، فلم يدخل في محاور السياسة العربية ومناوراتها. وأقام صداقات مع أطراف متعددة رغم ما وقع بينها من خلافات ونزاعات حادّة. فنجد مثلاً أن الروابط التي جمعته بأسرة آل سعود كانت متينة ومتميزة، في نفس الوقت الذي تمتع فيه بعلاقات وطيدة مع الساسة المصريين والسوريين، على الرغم مما شاب العلاقات السعودية مع مصر وسورية من توتّرات بالغة في بعض الفترات.

ولقد كسب احترام القادة العرب وصداقتهم وفي مقدّمهم الرئيس جمال عبدالناصر والملك محمد الخامس والرئيس شكري القوتلي.

لقد فهم الشيخ عبدالله دور الدولة الصغيرة في الإطار العربي، وكان حريصاً على عدم الزجّ بالكويت في لجّة الصراعات العربية، وعمل على إقامة علاقات تعاون وحسن جوار مع كل الأطراف العربية، واستخدم علاقاته الشخصية مع القادة العرب لاحترام ظروف الكويت وموقفها المتوازن. لذلك، ففي فترة الشقاق بين مصر وكل من العراق والأردن حول حلف بغداد، أو بين مصر والسعودية حول مشروع ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط، أو بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد الهاشمي، أو بينها والعراق في عهد عبدالكريم قاسم، حرص على أن يكون للكويت موقفها المستقل، وأن لا تدخل طرفاً في الخلافات العربية إلاّ بالقدر الذي تمليه عليه مصالحها أو يفرضه واجب الحفاظ على التضامن العربي.

واعتقد الشيخ عبدالله المبارك أن للكويت دوراً خاصاً في توحيد العالم العربي [مجلة الاثنين والدنيا بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٥٨]، فقد كانت أول دولة عربية قامت بتنفيذ قرارات الجامعة العربية بشأن رفع الحواجز الجمركية بينها وبين شقيقاتها من الدول العربية [مجلة المصور بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٨]. وطرح الشيخ عبدالله المبارك فكرة عقد اجتماعات دورية بين القادة العرب لمناقشة قضايا الحاضر والمستقبل، ففي اجتماعه مع الملك سعود في عام ١٩٥٨، اقترح عقد مؤتمر «أقطاب العرب» مرتين كل سنة، بهدف التنسيق بين مواقف الدول العربية، ووضع

سياسة عربية مشتركة تجاه المسائل الدولية [جريدة الجمهورية بتاريخ ٣٠ نوفمبر، و٢ ديسمبر ١٩٥٨].

القدر ربط بين عبدالله المبارك ووطنه في مرحلة حاسمة من التطوّر لكليهما

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

في الحلقة الخامسة من تعقيب د. سعاد الصباح على ذكريات د. أحمد الخطيب تتطرق الى موقف الشيخ عبدالله المبارك بصفة خاصة والكويت بصفة عامة من حركات الاستقلال الثورية العربية ودعم الكويت لكل ما هو عربي ويصب في مصلحة الأمة العربية، ورأت أن جهود الدعم والتأييد الكويتية كانت ارادة سلــــطة ومجــتمع ولم تقتصر على جهود د. الخطيب وحده.

تمتلئ ذكريات د. أحمد الخطيب بالإشارات التي ترجع الدعم الشعبي الكويتي للقضايا العربية إلى جهوده هو ومجموعته. وهو بذلك يعطي لما قام به وزناً أكبر مما حدث فعلاً.

والحقيقة، انّ هذا الموقف كان تعبيراً تلقائياً وطبيعيّاً عن مشاعر الكويتيين الصادقة، والتي أيدها الشيخ عبدالله السالم أمير البلاد ونائبه الشيخ عبدالله المبارك. ويصبح من قبيل التجرّؤ على من انتقلوا إلى رحاب الله الانتقاص من دورهم أو المزايدة عليه.

تلقّى المناضلون الجزائريون دعماً عربياً واسعاً على مختلف المستويات الشعبية والرسمية. وكانت الكويت من الدول المؤيدة للشعب الجزائري وكفاحه من أجل نيل حقوقه، وبرز ذلك في عدّة مواقف كانت للشيخ عبدالله المبارك فيها أدوار رائدة.

ففي ٢٦ أبريل عام ١٩٥٩، استقبلت الكويت وفداً جزائرياً برئاسة السيد فرحات عباس، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة، كان على رأس مستقبلي الوفد، أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم (جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٧ أبريل ١٩٥٩)، كما كان على رأس مودّعيه الشيخ عبدالله المبارك (جريدة الجمهورية بتاريخ ٢٩ أبريل ١٩٥٩).

ولقي الوفد الجزائري كل حفاوة وتقدير، وأكّد الشيخ عبدالله المبارك إعجابه بنضال الشعب الجزائري، واصطحب الوفد لاستعراض الجيش الكويتي، وبعد الاستعراض قال: «إن جيشنا يفخر بنضال الشعب الجزائري الحبيب، ويقف مؤازراً له، فالجيش الكويتي جزء من جيش العروبة، أي انه جيشكم. وسيكون النصر حليف الشعب الجزائري العظيم» (مجلة العربي، العدد السابع، يونيو ١٩٥٩).

تأييد الثورة الجزائرية

ولم يكن هذا موقفاً طارئاً أو جديداً بالنسبة للشيخ عبدالله المبارك الذي أيّد الثورة الجزائرية منذ بدايتها، وحضر كثيراً من الاجتماعات الشعبية لتأييدها. وعلى سبيل المثال، فعندما قبض الفرنسيون على خمسة من قادة الثورة في أكتوبر عام ١٩٥٦، اجتمعت لجنة الأندية بالتنسيق مع دائرة التعليم، ونظّمت اجتماعاً في المدرسة الثانوية حضره الشيخ عبدالله المبارك مع الشيخ عبدالله الجابر. وتحدّث في هذا الاجتماع طالبان جزائريّان ونددا بالاستعمار الفرنسي للجزائر، كما تحدث فيه الدكتور أحمد الخطيب.

وأصدر المجتمعون بياناً بمقاطعة البضائع الفرنسية، وفي نهاية الاجتماع تبرّع الشيخ عبدالله المبارك بمبلغ ١٠٠ ألف روبية لمصلحة ثوار الجزائر (Confidential Annex to

Kuwait Diary no.11 Covering the Period October 28 November 28. .(1956

وأرسلت القنصلية الأميركية على وجه السرعة برقية إلى واشنطن عن هذه الأحداث ورد فيها «ان الكويت شهدت إضراباً عاماً يوم ٢٨ أكتوبر احتجاجاً على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، وأن هذا الإضراب تم بعلم الحكومة وتحت إشرافها، وأن الشيخ عبدالله المبارك، القائم بأعمال الحاكم، تبرّع لمصلحة ثوّار الجزائر، وأن الكويت امتلأت بالشعارات المعادية للاستعمار والمؤيدة لجمال عبدالناصر» Telegram from American Consulate to .(Secretary of State. October 29 . 1956

وفي نوفمبر عام ١٩٥٧، نظّمت لجنة الأندية احتفالاً كبيراً في ذكرى قيام الثورة الجزائرية حضره الشيخ عبدالله المبارك، القائم بأعمال الحاكم. وحسب تقرير القنصل الأميركي عن الاجتماع، «فقد انتقد المتحدّثون وعد بلفور، وأشادوا بالقومية العربية والوحدة العربية» From American Consulate (Seelye) to (Department of State.) November 5. 1957. وكان هذا الاحتفال جزءاً من أسبوع دعم الجزائر الذي تخللته حملة لجمع التبرعات وتوزيع البيانات المؤيدة للثورة. وعبر مكبّرات الصوت المحمولة على السيارات، طلب شباب الكويت من المواطنين التبرّع لنصرة الثورة الجزائرية تحت شعار «ادفع الزكاة لإخوانك الجزائريين».

وحسب تقرير للقنصل الأميركي، «فإنه عندما قام الوكيل السياسي بتنبيه الشيخ عبدالله المبارك القائم بأعمال الحاكم إلى هذه الأنشطة وتحذيره له من تداعياتها، فإن الشيخ لم يعط التحذير اهتمامه» (From American Consulate (Seelye) to Department of .(State. November 18. 1957

وفي تصريح صحفي، نُشر في جريدة عراق تايمز في ديسمبر عام ١٩٥٩، صرّح الشيخ عبدالله المبارك بأنّ «الكويت قدّمت خدمات قيّمة لدعم القضية الجزائريّة، لأن لدينا إيماناً عميقاً بحق الجزائريين في الحرية والاستقلال، ونحن سنسعى دائماً لتوفير المساعدات حتى تتحرر الجزائر، وأنّه قد تمّت الموافقة على إيفاد عدد من الطلبة الجزائريين للدراسة في الخارج على نفقة الحكومة الكويتية (Iraq Times. December 2. 1959).

أحبَّ الشيخ عبدالله المبارك في مصر تاريخها، وشعبها، وثورتها، وجيشها، ورئيسها. وكان معجباً بها كرجل دولة، وكمواطن عربي. وحرص على زيارتها باستمرار، أحياناً بشكل رسمي -كانت أول زيارة رسمية له في عام ١٩٥٦ - ولكنّ أغلب زياراته كانت بشكل شخصي.

لقد كانت مصر في عيني الشيخ عبدالله المبارك أصدق تطبيق للمبدأ الذي وضعه نصب عينيه، وهو «أن عزّة الأمة في قوتها، ولا قيمة لحق لا تسنده القوة» (من كلمته التي سجلها في دفتر التشريفات بالمصانع الحربية. جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ فبراير ١٩٥٦). فقد حققت مصر هذا المبدأ لتكون «ترسانة للبلاد العربية لتوفر ما تحتاج إليه من سلاح وعتاد لبناء جيوشها العظيمة التي تحمي عزّتها، وتحقّق عظمتها، وتردّ إليها حقوقها، وتجعلها مرهوبة الجانب، رفيعة الشأن بين مجموعة الأمم» (المصدر السابق). ولا عجب في أن يكون ذلك أول أسباب الإعجاب والتقدير؛ أليس هو من فاوض وثابر في سبيل تسليح بلاده وجيشه؟ ألم تكن قيادة مصر هي التي جسّدت ممارساتها آراءه ومواقفه من قضايا التضامن العربي والعلاقات العربية؟ ألم ينص دستورها على أنّها جزء من الأمة العربية. وهو ما أشار إليه الشيخ عبدالله المبارك قائلاً «لقد أثلج صدورنا وأثار زهونا بأن مصر، والفضل في ذلك لرجال الحكم الحاضر، وضعت في مقدّمة دستورها أنها جزء من الأمة العربية» (حديث لجريدة الجمهورية بتاريخ ١ مارس ١٩٥٦).

كانت أولى زيارات الشيخ عبدالله المبارك الرسمية إلى مصر، أو كما وصفها هو «أعزّ وأحب الأقطار إلى كل عربي» (حديث لمجلة الاثنين والدنيا، بتاريخ ٨ أغسطس) في عام ١٩٥٦ بناءً على دعوة وجهتها له حكومة الثورة والمؤتمر الإسلامي. وجدير بالذكر، أن الشيخ عبدالله المبارك دعم أنشطة المؤتمر وقام سكرتيره العام وقتذاك، أنور السادات، بزيارة الكويت عدّة مرّات، وقام بزيارة المصانع الحربية، وكلية الشرطة، وجامعة الدول العربية وهي زيارات لا تخلو من دلالة سياسية. وأقام له الرئيس عبدالناصر مأدبة عشاء بمنزله بمنشية البكري قلّده فيها أعلى الأوسمة المصرية واحداً منه وآخر من الرئيس محمد نجيب. وكانت تلك الزيارة بداية لعلاقة وطيدة بين الرجلين.

كانت هذه الزيارة في العام الذي أعلنت فيه مصر تأميم شركة قناة السويس، ووقتها قال الشيخ: «إن الشعب الكويتي متضامن مع الشعب المصري، ومع حقه الصريح في تأميم شركة قناة السويس وإن جمال عبدالناصر يقود حركة التحرير العربية بشجاعة وبراعة نادرتين» (جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٥٦). وقال معلّقاً على ما شاهده خلال هذه الزيارة «لم أدهش أن تنهض مصر هذه النهضة العظيمة، وتثب في ثورتها المباركة هذه الوثبة الجريئة العظيمة، لأن البلد الذي أعطى التاريخ العربي ما أعطى لا يُستبعد عنه ذلك».

وكان الشيخ رمزاً لتيار عريض في الرأي العام الكويتي، وبين أسرة الصباح التي نظرت إلى مصر باعتبارها أملاً عربياً بازغاً جديراً بكل تأييد ودعم ومعونة. لذلك، فقد تسابق الكويتيون في التبرع لدعم كفاح مصر في مواجهة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦.

وكان أهم ما يحرص عليه الشيخ عبدالله المبارك في زياراته لمصر هو متابعة التطوّر في الجيش المصري، الذي طالما وصف جنوده بأنهم: «جنود العرب الذين سيحفظون للأمة عزّتها ومجدها» (من كلمة سجلها في دفتر الزيارات بالكلية الحربية جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٦٩). كما كان حريصاً على زيارة المصانع الحربية، والكليات العسكرية بأنواعها لنقل كل ما هو جديد ومفيد للجيش الكويتي. وعبّر عن هذا الشعور بقيامه في مايو عام ١٩٦٣ بإهداء الجيش المصري مئة سيارة جيب (جريدة اليوم بتاريخ ٣ مايو ١٩٦٣، وجريدة الأهرام بتاريخ ١٢ مايو ١٩٦٣)، وذلك بمناسبة إعلان الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية والعراق. وقبل ذلك بعشر سنوات، بادر بحملة اكتتاب واسعة في الكويت للمساهمة في تسليح الجيش المصري.

وتطلع إلى الوقت «الذي يصبح فيه الإنتاج الحربي المصري ليس محصوراً بحاجة مصر فقط، وإنّما ملبياً لحاجة جميع القوى العسكرية في أرجاء العالم العربي» (جريدة الأهرام بتاريخ ١ مارس ١٩٥٦).

كما كان له تقديره الخاص لدور مصر الثقافي والحضاري من خلال خبرات أبنائها العاملين في البلدان العربية. ووصف دور المعلمين المصريين في تنمية الكويت وتقدّمها بقوله «إنه إذا كانت الكويت قد خطّت خطوات نحو تعليم أبنائها، فالفضل في ذلك يرجع إلى المعلمين الذين عهدنا إليهم بأولادنا، وأغلب هؤلاء المعلمين هم من أبناء مصر... وفي الواقع، إن مصر والكويت بلد واحد، وكل بلد عربي إنما هو أمّة عربية واحدة، وستأخذ مكانها الفسيح تحت الشمس وسيعيد أبناء العروبة إن شاء الله مجد آبائهم التليد وحضارتهم الخالدة» (جريدة الجمهورية بتاريخ ١ مارس ١٩٥٦).

وفي مقابلته لوفد من الصحافيين الذين زاروه في منزله في القاهرة في عام ١٩٥٨، قال «لا يجب أن توجد كلفة بيننا، فنحن أخوة كل العرب، وما جئت إلى القاهرة إلا لتوكيد هذه الرابطة بيننا وبين إخواننا المصريين وعلى رأسهم الزعيم البطل جمال عبدالناصر. ولهذا، فقد كنّا نعتمد في الماضي على إرسال الضباط الكويتيين للتدريب في إنكلترا، أمّا الآن فنحن نوفدهم إلى الكليات الحربية في الجمهورية العربية المتحدة... إن الكويت هي دولة عربية، وهي متّحدة فعلاً مع الجمهورية العربية المتحدة ومع سائر البلاد العربية مادياً ومعنوياً...» (مجلة المصور بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٥٨).

قلق بريطانيا

وبالطبع، فإن الحكومة البريطانية لم تنظر بعين الموافقة أو الرضا إلى علاقات الشيخ عبدالله المبارك المتزايدة بمصر وبالقيادة المصرية، فقد كان أشد ما تخشاه بريطانيا هو تأثر الشيخ عبدالله المبارك بالسياسات المصرية لما في ذلك من تأثير سلبي على مصالحها وسياساتها. ولمناوءة احتمالات زيادة «النفوذ المصري» -كما كان يُسمى في تقارير الوكيل السياسي- لجأت بريطانيا إلى عدّة وسائل، مثل ما قامت به عندما تسلم الشيخ عبدالله المبارك الدعوة الرسمية لحضور اجتماعات المؤتمر الإسلامي عام ١٩٥٦، حيث حذّرت أمير الكويت من احتمال ازدياد «النفوذ المصري»، وذلك حتى يلفت نظر الشيخ عبدالله المبارك لعدم التعرّض للموضوعات السياسية أثناء الزيارة. ومن الواضح أن الشيخ عبدالله المبارك لم يأخذ بهذه النصيحة، فقد تناولت تصريحاته في القاهرة كل القضايا السياسية التي كانت مثارة على الساحة العربية وقتذاك [From Political Agency to Foreign Office, February 20, 1956].

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن لندن كانت تخشى من أن يستخدم الشيخ عبدالله المبارك علاقته بمصر لتوسيع دائرة نفوذه في الكويت، كما خشيت من احتمال قيامه بشراء السلاح من مصر [From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows), January 11, 1957].

كذلك سعت بريطانيا إلى استخدام العراق كعنصر توازن مع مصر. وفي تقرير بتاريخ ٢٩ فبراير عام ١٩٥٦، ورد أنه «على ضوء الزيارة المرتقبة للشيخ عبدالله المبارك إلى مصر، فمن المفيد أن تقوم الحكومة العراقية بدعوته، وأن تشمل الدعوة زيارة لوحدات من الجيش

وربما حضور حفل تخريج دفعة جديدة في الكلية الملكية الحربية». والحقيقة ان مثل هذه «الاحتياطات» لا تدلّ فقط على حرص لندن على الاحتفاظ بوضعها ونفوذها في الكويت، بل تشير أيضاً إلى المكانة التي تبوأتها مصر لدى الشيخ عبدالله المبارك.

لقد احتلّت مصر مكانة متميزة لديه، وكم أثنى على دورها في مساعدة الكويت على النهوض عن طريق تقديم الخبرة في شتى ميادين الحياة [From American Embassy in Cairo (Schnee) to Department of State, March 9, 1956]. بادلته مصر هذه المشاعر حباً بحب، فكان الشيخ عبدالله المبارك موضع حفاوة وتقدير من كل المسؤولين المصريين، وكانت له علاقة خاصة مع كل من الرئيسين جمال عبدالناصر وأنور السادات واستمرت هذه الصلة بعد استقالته من الحكم.

إرادة سلطة ومجتمع

هذا لم يكن موقف الشعب الكويتي إذن من القضايا العربية نتيجة جهد

د. الخطيب واحد أو مجموعة صغيرة من الشباب كما يصوّر لنا د.الخطيب في كتابه، بل كان تعبيراً عن إرادة سلطة ومجتمع ولم تكن الأنشطة الخطابية وحملات جمع المال لدعم القضايا العربية تتم في سرعة أو في الخفاء، وإنّما كانت تحدث في وضح النهار، وبموافقة السلطات الرسمية.

وخلال ما يزيد على ثلث قرن شهد عبدالله المبارك عديداً من الأحداث، وبعضها شارك في صنعها أو كانت له اليد الطولى في حدوثها. فعلى المستوى الوطني وخلال خمسة وثلاثين عاماً أسهم في بناء دولة الكويت الحديثة في مختلف مراحلها.

ويمكن أن نميّز بين عدّة مراحل في هذا المجال: المرحلة الأولى وهي التي تبدأ من عهد مبارك الكبير وتستمر حتى تولي الشيخ أحمد الجابر الحكم في عام ١٩١٢، وشهدت هذه المرحلة وضع أساس الدولة.

واتّسمت المرحلة الثانية (١٩١٢ - ١٩٤٦) بالسعي نحو «إيجاد مؤسسات متوازنة للسلطة»، والبحث عن صيغ للمشاركة الشعبية.

أما المرحلة الثالثة (١٩٤٦ - ١٩٦٠) فهي مرحلة التغيّر السريع في المجتمع ومؤسسات الدولة والانفتاح على الخارج تحت تأثير الثروة النفطية التي كان من شأنها إحداث تحوّلات جذرية في أسلوب الحياة ومستوى المعيشة.

وتمتد المرحلة الرابعة (١٩٦١ - ١٩٩٠) من الاستقلال إلى فترة الغزو العراقي والاحتلال. وأخيراً مرحلة التحرير وإعادة البناء منذ عام ١٩٩١.

في المرحلة الثانية، كان الشيخ عبدالله المبارك -وهو مازال في فترة الشباب المبكّر- مسؤوليته في إدارة الأمن العام ومكافحة التهريب. وزادت أهمية هذا الدور في سنوات الحرب العالمية الثانية. ولكن الدور الأكبر للشيخ كان في السنوات العشر السابقة على الاستقلال. ويبدو أن القدر ربط بينه وبين وطنه في مرحلة حاسمة من التطور لكليهما. فقد كان الشيخ في بداية الثلاثينيات

وهي مرحلة الرجولة والقدرة على العطاء، وكان الوطن يتفجّر حيوية ونشاطاً ويتدفّق بالخير والنماء. وتفاعل الرجل مع متطلبات المرحلة من أجل بناء مؤسسات الدولة الحديثة.

علاقة عبدالله المبارك بالرئيس عبدالناصر

لقد أدرك الشيخ عبدالله المبارك أن النهضة التي شهدتها مصر بعد قيام الثورة ما كانت لتتحقق دون وجود قيادة قوية تملك من الصلابة ما يمكّنها من تحقيق تلك الخطى الواسعة في مجال التقدّم والبناء. ولأن الأقوياء لا يستهويهم إلاّ الأقوياء، فقد قامت علاقة إعجاب وتقدير بين الطرفين. ومما يذكر في هذا الشأن قصة رواها الشيخ عبدالله المبارك، ففي إحدى زياراته لأوروبا، سأله دبلوماسي أجنبي عن رأي الكويت في عبدالناصر، فردّ الشيخ عليه قائلاً «هل تسألني عن رأي الكويت أو رأي العرب جميعاً. إن الكويت جزء لا يتجزأ من الأمة العربية بأكملها، وهي تكنّ لعبدالناصر كل اعزاز وحب وتقدير. وأحب أن أقول لكم كلمة: لا تسمعوا لأبواق الدعاية الصهيونية والشيوعية، فعبدالناصر أصبح رمزاً للعزة العربية» (جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٥٦).

لقد استهوت شخصية عبدالناصر القائد قلب الشيخ عبدالله المبارك وعقله، ووصف الشيخ عبدالله المبارك الرئيس عبدالناصر بكلمات تعبّر أصدق تعبير عن احترامه وتقديره له فقال «إن عبدالناصر رجل نذر نفسه لخدمة الأمة العربية، وهو يتفانى في هذه الخدمة غير طالب شيء لنفسه حتى إن بيته المتواضع لم يبدله حتى الآن... إن الإيمان بخدمة العروبة يملأ حنايا نفسه، إن عبدالناصر ليس لمصر وحدها بل للعرب جميعاً» (جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٦ - نقلاً عن مجلة الأحد اللبنانية). وفي مناسبة أخرى، وصف عبدالناصر للسفير البريطاني في سويسرا بأنه «شخص حسن النية وأن عقيدته الإسلامية هي درع أكيد ضد الشيوعية» [From British Embassy in Berne (Evans) to Foreign Office, (Riches). September 6, 1956]. وأنّ صورة الرئيس عبدالناصر «متمثلة في قلوب كل العرب» (جريدة الأخبار بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٥٨).

وفي أغسطس من عام ١٩٥٨، زار الشيخ عبدالله المبارك القاهرة، وكان في استقباله اللواء عبدالعزيز صفوت، محافظ القاهرة، موفداً من الرئيس عبدالناصر، وقال الشيخ عبدالله المبارك «إنني أحمد الله على أن يكون وصولي للقاهرة في وقت وثبت فيه القومية العربية وثبة موفقة بنجاح الثورة العراقية»... وأضاف انّ زيارته الرسمية الأولى للقاهرة كانت في عام ١٩٥٦ وكان «عبدالناصر بطل العروبة قد حطّم آخر قيد من قيود الشعب المصري الشقيق بتأميمه شركة القناة المصرية التي عادت إلى أصحابها الشرعيين بعد نحو قرن من الزمان» (جريدة الأهرام بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٥٨). وكان الشيخ يقدر دور مصر المساند لحركات التحرّر العربي، وخصوصاً دعمها لثورتي الجزائر والعراق.

عبدالله المبارك نادى بتطبيق القانون ضد أفراد الأسرة إذا ثبتت مخالفاتهم

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا

الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء- في أن يقول رأيه.

د. سعاد الصباح تنفي في هذه الحلقة اعتبار أن زوجها الشيخ عبدالله المبارك كان على هامش التاريخ الكويتي، ورأت أنه ساهم بفاعلية في مؤسسات الحكم والسلطة.
وعددت د. سعاد الصباح كذلك أدوار عبدالله المبارك على صعيد مؤسسات الدولة، إذ أبرزت اهتمامه بالتعليم وإرسال البعثات التعليمية إلى مصر ولبنان وانكلترا، وكذلك اسهاماته ودوره في دائرة الأمن العام وسعيه إلى تسليح قوات الأمن بأحدث الأسلحة.

يعتبر عبدالله المبارك من نمط رجال الحكم الذين أدركوا أهمية المؤسسات في الدولة الحديثة. وفي هذا المجال، تنوّعت أدوار الشيخ عبدالله المبارك في بناء مؤسسات الحكم ومرافق إدارة المجتمع في الكويت، بين التأسيس والإنشاء، من ناحية، والتحديث والتطوير، من ناحية أخرى.

واتسمت جهود الشيخ عبدالله المبارك بالانفتاح على الخارج، والسعي للإفادة من كل ما هو جديد ومتطور. وعكست هذه الجهود سمات شخصيته وطموحاته. فقد كان الشيخ منفتحاً على العالم، طموحاً لإدخال الجديد والحديث إلى بلاده، وإذا كان بناء المؤسسات من التحدّيات الكبيرة التي تواجه أي مجتمع، فإن تلك التحديات كانت أكثر جسامة وخطورة في حالة الكويت وذلك لعدّة أسباب:

أولها، أن الكويت لم تكن استكملت بعد كل مقوّمات الاستقلال، وكان على قادتها مراعاة الالتزامات التي تفرضها خصوصية العلاقة مع بريطانيا. وثانيها، أن الكويت دولة قليلة السكان، وكان عليها أن تعتمد على العمالة الوافدة من الخارج بكل ما يرتبط بذلك مع مشكلات وأعباء. وثالثها، وربما كان أهمها، هو تحدّي السرعة والرغبة في «اختزال الزمن» واللحاق بالعصر في أسرع وقت.

لقد وقعت قيادة الكويت وقتذاك بين شقّي الرحى: الرغبة في استثمار عائد النفط لتحقيق التحديث والتقدّم الاجتماعي وبناء المؤسسات في أقل زمن ممكن، وأن يتم ذلك بأقل قدر من التوتّر الاجتماعي وعدم الاستقرار. ووقع على كاهل الشيخ عبدالله المبارك الجزء الأكبر من هذه المسؤولية.

ولكي نضع جهود الشيخ عبدالله المبارك في سياقها التاريخي، علينا أن نتذكّر كيف بدت الكويت في نهاية الأربعينيات. فحتى عام ١٩٥٠، لم يكن هناك سوى بنك واحد في البلاد هو بنك إيران والشرق الأوسط، ولم تكن هناك طرق مرصوفة خارج مدينة الكويت ما عدا الطريق الذي يربط المدينة بميناء الأحمدي والذي رصفته شركة النفط، بالإضافة إلى عدد من الطرق المرتبطة بحقول النفط. وكان المطار بسيطاً للغاية في استعداداته وتسهيلاته ولم يكن من الممكن استخدامه عند هبوب العواصف أو هطول الأمطار.

البداوة والتجارة وصيد اللؤلؤ

لقد عاش الشيخ عبدالله المبارك حياة البداوة وعصر التجارة وصيد اللؤلؤ، وشاءت الأقدار أن يكون قريباً من قمة السلطة في لحظة تطوّر مهمة، وهي مرحلة اكتشاف النفط التي غيّرت وجه الحياة لمجتمع الكويت وشعبه ووضعت الأساس لمرحلة جديدة من تطور الدولة الكويتية.

وربما ليس من قبيل المبالغة القول بأن يوم ٣٠ يونيو من عام ١٩٤٦ يمثل نقطة تحوّل فاصلة في تاريخ الكويت. فقد شهد هذا اليوم احتفالاً رأسه الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت، وحضره المقيم السياسي في الخليج بمناسبة تصدير أول شحنة من النفط، وأدّى إنتاج النفط [٣٠ نوفمبر ١٩٤٦ عندما أقيم احتفال كبير بهذه المناسبة. وقام الشيخ أحمد الجابر بفتح الصمام الفضي إيذاناً ببدء شحن أول دفعة من النفط الخام على السفينة البريطانية British Fusilier] إلى تغيير في كل نواحي الاقتصاد والاجتماع والسياسة. فازدادت الموارد المالية للدولة والمجتمع، وانعكس ذلك على مستوى المعيشة وعلى حركة التشييد والعمران التي أخذت شكل الطفرة في حقبة الخمسينيات.

وكان العنصر الحاسم هو ازدياد عوائد النفط، ففي عام ١٩٤٦، بلغت هذه العوائد ٧٦٠ ألف دولار أميركي، قفزت إلى مليوني دولار في العام التالي مباشرة، ثم إلى٥.٩٥ ملايين دولار في عام ١٩٤٨.

وفي مجال الاقتصاد، تحوّل رأس المال التجاري من مجال صيد اللؤلؤ والنقل إلى مجال الاستثمار الداخلي. وفي عام ١٩٥٢، تأسّس أول بنك وطني في الكويت وفي منطقة الخليج العربي، وفي نفس الفترة بدأت عملية إعادة تخطيط مدينة الكويت تخطيطاً كاملاً. ولم يكن من الممكن أن تتم تلك الطفرة الاقتصادية والعمرانية من دون تدفق هائل للأيدي العاملة من البلاد العربية والمجاورة.

نكبة فلسطين وأزمة النفط الإيرانية

دعم هذا التدفق حدثان: أولهما، نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ التي أسفرت عن هجرة عدد كبير من الفلسطينيين إلى الكويت، وثانيهما، أزمة النفط الإيرانية عام ١٩٥١ التي أدّت إلى توقّف العمل في حقول النفط ومعامل تكريره وإلى انتقال الألوف من العمال الإيرانيين إلى الكويت.

وترتّب على ذلك ازدياد عدد سكان الكويت من ٩٠ ألفاً في عام ١٩٤٦ إلى ٢٠٦ آلاف في عام ١٩٥٧ بمتوسط نمو سكاني قدره ٩% وانعكس ذلك على التركيب السكاني فبلغت نسبة الوافدين ٤٥% من عدد السكان عام ١٩٥٧، ثم ارتفعت إلى ٥٠.٣% عام ١٩٦١ [محمد عبده محجوب، الكويت والهجرة. وجمال زكريا قاسم، الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر.

وشملت الطفرة كل مجال، وكل مكان تقريباً. فحدث تقدّم عمراني هائل، وتمّ توصيل المياه العذبة الصالحة للشرب إلى مناطق عديدة في مدينة الكويت، وأنشئت محطّات كبيرة لتوليد الكهرباء، ورصفت مئات الأميال من الطرق الرئيسية التي تصل بين مدينة الكويت والأحمدي والجهراء والشعيبة، وأنشئت المدارس والمستشفيات، وأرسلت البعثات التعليمية إلى الخارج وتوسعت الخدمات الاجتماعية. باختصار، ففي حقبة الخمسينيات، شهدت الكويت مشاريع عملاقة للتنمية أنفقت عليها عشرات الملايين من الدولارات، وكانت بمنزلة البنية الأساسية الضرورية لحدوث التقدّم المادي والاجتماعي على حدّ سواء.

وفي مجال تنظيم الموانئ والملاحة البحرية، أشرف الشيخ عبدالله المبارك على إنشاء ميناء الأحمدي عام ١٩٥١ ليكون منفذاً حديثاً للبلاد على العالم الخارجي. وفي عام ١٩٥٧، أصدر القرار الخاص بتعديل حدود الميناء لتوسيعه [جريدة الكويت اليوم، عدد ٤٨، بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٥٧]. وفي مجال تنظيم العمالة الوافدة والهجرة، أنشأ إدارة العمل والإحصاء والهجرة. وفي المجال الاقتصادي، دعم غرفة التجارة والصناعة.

اهتم الشيخ عبدالله المبارك بالتعليم وأشرف على عملية التوسّع الهائلة في مجال التعليم، وعلى إرسال البعثات التعليمية إلى مصر ولبنان وإنكلترا لإعداد جيل جديد من الكوادر الكويتية المؤهلة تأهيلاً رفيعاً.

من خلال رئاسته لمجلس المعارف إذا نظرنا إلى بعض [قرارات مجلس المعارف تحت رئاسته في جريدة الكويت اليوم، عدد ٢٢، بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٥، عدد ٥١، بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٥، وعدد ٥٤، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٥، وعدد ١٦٧، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٨، وعدد ١٦٨، بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٨، وعدد ٢٦٦، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٦٠، وعدد ٢٦٧، بتاريخ

٢٠ مارس ١٩٦٠، جدير بالذكر أن الوكيل السياسي لاحظ اهتمام الشيخ بالتعليم وسجّل ذلك في تقاريره] ، ووفقاً لقانون إدارة معارف الكويت، فقد تكوّن مجلس المعارف من ستة أعضاء ورئيس على أن يكون الرئيس من آل الصباح (مادة ١). ويتولّى المجلس رسم خطط المعارف وسيرها، والبتّ في مناهج الدراسة، وتعيين مديري المدارس، وتقرير شؤون البعثات، واختيار المرشحين لها، ووضع اللوائح القانونية والأنظمة الخاصة بإدارة المعارف (المادة ٣) [عبدالله الحاتم].

وتتضمن محاضر اجتماعات مجلس المعارف كما نشرتها جريدة «الكويت اليوم» عرضاً لبعض الأنشطة التي قام بها المجلس تحت رئاسة الشيخ عبدالله المبارك.

فعلى سبيل المثال، أقرّ المجلس في اجتماعه بتاريخ ٣ مايو عام ١٩٥٥ العقود الجديدة للمدرسين، ووضع القواعد الخاصة بتنظيم الموسم الثقافي، ووافق على قيادة دائرة المعارف باتخاذ الخطوات اللازمة لتعميم مياه الشرب على جميع المدارس بالقرى، كما ناقش المذكرة المتعلّقة باشتراك الكويت في معسكر الكشافة الدولي في كندا. ووافق المجلس على الاشتراك بشرط أن يكون «باسم الكويت لا أن تكون الكويت تابعة لدولة أخرى» [محضر الاجتماع في جريدة الكويت اليوم، عدد ٢٢، بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٥].

وفي جلسته بتاريخ ٤ ديسمبر عام ١٩٥٥، ناقش المجلس إنشاء بيت للكويت في القاهرة على الأرض التي سبق لإدارة المعارف شراؤها بمنطقة الدقّي [محضر الاجتماع في جريدة الكويت اليوم، عدد ٥١، بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٥٥].

وفي جلسته التالية بتاريخ ١٩ ديسمبر، تمّت الموافقة على اقتراح أمين السرّ بأن تكون اجتماعات مجلس المعارف أسبوعية، وأن تنعقد في الثامنة والنصف من صباح كل يوم أحد.

وفي جلسة ٢٧ ديسمبر، ناقش المجلس «ضرورة اشتراك معارف الكويت في منظمة هيئة اليونسكو العالمية للوقوف على التيارات الثقافية الحديثة والأخذ بأسباب التطور الثقافي والتربوي الحديث أسوة بالبلاد المتقدّمة» ووافق المجلس على هذا الاقتراح على أن تتخذ الطرق الرسمية لتنفيذ القرار [محضر الاجتماع في جريدة الكويت اليوم، عدد ٥٤، بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٥٥].

وفي عام ١٩٥٦، نشرت جريدة الجمهورية المصرية تحقيقاً عن التعليم في الكويت ودور الشيخ عبدالله المبارك في تطويره، فوصفت الشيخ بأنه الرجل الذي «خلّص الكويت من ظلام الجهل» [جريدة الجمهورية بتاريخ ١ مارس ١٩٥٦].

وجاء فيه «أن الشيخ عبدالله المبارك يؤمن بأهمية التعليم والتربية في تكوين الأمم والشعوب»، وبأن «سلامة الكويت من أي خطر خارجي أو مرض داخلي تتطلب أولاً وقبل كل شيء التخلّص من الجهل والظلام الذي يفتك بالعقول».

واتسمت نظرة الشيخ عبدالله المبارك للعملية التعليمية بالتكامل والشمول، فقد نظر إلى التعليم باعتباره أداة تأهيل لجيل جديد من الكويتيين لإدارة مرافق الدولة بعد الاستقلال ولقيادة جهود التنمية فيها. لذلك، فقد اهتم بالتعليم على كافة مراحله وخصوصاً تعليم البنات، وبأنشطة التربية الاجتماعية والرياضة المدرسية. كما شجّع إرسال البعثات العلمية إلى الخارج.

اهتمام بالفنون والموسيقى

وأولى الشيخ عبدالله المبارك التعليم في مجال الفنون والموسيقى اهتماماً خاصاً، فشجّع تأسيس الجمعيات الفنية، وجمعيات الرسم والتصوير والموسيقى والتمثيل، وأقيمت فرق تمثيلية وموسيقية للطلبة من الجنسين لشغل أوقات فراغهم، لذلك وُصفَ الشيخ بأنه «راعي الفنون والموسيقى» في الكويت.

وتابع الشيخ عبدالله المبارك بوصفه رئيساً لمجلس المعارف جهود التوسع في التعليم، فدعم إنشاء المباني المدرسية [الكويت اليوم، عدد ٥١، بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٥٥]، واهتم بشؤون التعليم في المراحل الثلاث، الحضانة والابتدائية والثانوية [الكويت اليوم، عدد ٥٤، بتاريخ ٣١ ديسمبر]. كما عمل على توفير دعم أمير البلاد للمشروعات التعليمية [الكويت اليوم، عدد ١٦٧، بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٨]. وأسهم في تسهيل إنجاز بعض هذه المشروعات، فقدّم، على سبيل المثال، مساحة ٣٢٤٨م٢ من أرضه الخاصة قرب قصر دسمان، لإنشاء مبنى إدارة الصحة المدرسية في عام ١٩٥٩ [الكويت اليوم، عدد ٢٣٢، بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٩].

وفي عام ١٩٥٩، أقرّ الشيخ عبدالله المبارك مشروعاً تاريخياً وحضارياً مهما، وهو إعداد سجل تاريخي يحتوي على الوثائق الخاصة بتاريخ الكويت وأحداثه المختلفة لتكون مادة وثائقية للمؤرخين والباحثين في تاريخ الكويت والخليج العربي عموماً.

وأصدر الشيخ نداءً عاماً لكل المواطنين والباحثين للإسهام في إعداد ذلك السجل، وتقديم ما في حوزتهم من وثائق أو مذكّرات إلى إدارة المعارف، أو على الأقل تقديم صور منها لضمّها في السجل [الكويت اليوم، عدد ٢٤٣، بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٥٩، ثم أعيد نشره في عدد ٢٤٥، بتاريخ ١٨ أكتوبر ١٩٥٩].

إعادة تشكيل مجلس المعارف

وبعد إعادة تشكيل مجلس المعارف في عام ١٩٦٠، انعقد أول اجتماع له برئاسة الشيخ عبدالله المبارك في ٢٩ فبراير الذي أشار في بداية الاجتماع على أهمية دور المجلس «في تربية النشء تربية صالحة هدفها الأخلاق الفاضلة والخدمة الخالصة للوطن» وأكّد على المسؤولية الملقاة على عاتق المجلس «الذي يشرف على دائرة من أهم الدوائر لما لها من أثر في مستقبل البلاد» [الكويت اليوم، عدد ٢٦٥، بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٠]. وفي اجتماع المجلس بتاريخ ٧ مارس، نوقش مشروع قانون الآثار وفكرة إنشاء متحف الكويت الوطني ودور مجلس المعارف في المحافظة على الآثار وصيانتها ومراقبة الإتجار بها.

ووافق مجلس المعارف على المشروع وعلى رفعه للمجلس الأعلى لإقراره، كما وافق المجلس على إنشاء أول روضة أطفال في جزيرة فيلكا [الكويت اليوم، عدد ٢٦٦، بتاريخ ١٣ مارس ١٩٦٠]. وفي اجتماع مجلس المعارف برئاسة الشيخ بتاريخ ١٤ مارس، ناقش الأعضاء تقريراً عن إنشاء جامعة الكويت وتم الاتفاق على إعطاء مزيد من الوقت لدراسة التقرير «لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى في مستقبل البلاد» [الكويت اليوم، عدد ٢٦٧، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٠].

ومن الاطلاع على محضر الاجتماع، يتّضح حجم التطور التعليمي الذي شهدته الكويت في تلك الفترة. فقد شمل إنشاء مدارس جديدة، والتوسع في أبينة وخدمات المدارس القائمة، وتطوير المعسكر الكشفي، والاحتفال بعيد الأم في ٢١ مارس، وإقامة مدارس في إمارتي الشارقة وعجمان، وتعليم المكفوفين والمكفوفات والصم والبكم، وإنشاء معهد لضعاف العقول، وتعكس هذه الإشارة شمولية النظرة للعملية التعليمية والعمل على تحقيق أهدافها التربوية من مختلف جوانبها بما يضمن تأهيل الأجيال الجديدة من أبناء وبنات الكويت على أعلى مستوى.

ومثلما ساهم الشيخ عبدالله المبارك في بناء مؤسسات السلطة والحكم، فقد كان له دوره في إقامة مؤسسات المجتمع المدني ودعمه. ففي نهاية الأربعينات، وتحت تأثير عملية التغيّر الاجتماعي والتحديث خصوصاً بعد إنتاج النفط، شهد المجتمع الكويتي نشوء فئات اجتماعية جديدة تطلعت للمشاركة، وللقيام بدور في الحياة العامة.

دائرة الأمن العام

أما دائرة الأمن العام فتعود نشأتها إلى الثاني عشر من ديسمبر عام ١٩٣٨ حين أمر الشيخ أحمد الجابر، أمير الكويت، بتأسيس الدائرة وذلك بهدف حفظ الأمن والنظر في أمور البادية. وكان مقر الدائرة في ساحة الصفاة، وسط المدينة.

وتولى رئاسة الدائرة الشيخ علي الخليفة الصباح، وكان ساعده الأيمن الشيخ عبدالله المبارك. وفي أبريل عام ١٩٤٢، توفي الشيخ علي الخليفة فخلفه الشيخ عبدالله المبارك - وهو في أواخر العشرينات من عمره - وكان نائبه الشيخ عبدالله الأحمد الجابر الصباح حتى وفاته في ٢٨ يناير من عام ١٩٥٧.

بدأت الدائرة بداية بسيطة ومتواضعة، ثم أخذت في استكمال مقوماتها، في عام ١٩٤٢، كانت تضم ثلاثة موظفين فقط هم: عبداللطيف فيصل الثويني، وعثمان بوقماز، وأمين سنجر. وفي عام ١٩٤٨، أنشأ الشيخ عبدالله المبارك أول مدرسة للأمن العام، وتبرّع بمكانها، وهو منزل والدته في شارع السور، وعيّن أول مدير لها، وهو محمد أبو كحيل.

وفي عام ١٩٤٨، طلب أمير الكويت من الشيخ عبدالله المبارك الإعداد لإنشاء إدارة تتولى شؤون الجوازات والسفر، وتم افتتحها رسمياً في غرة يناير عام ١٩٤٩، ولم يكن عمره قد تجاوز الخامسة والثلاثين بعد. واختار مساعداً له فيها هاني قدومي الفلسطيني الجنسية، وكان مبنى الجوازات في ساحة الصفاة وحضر الشيخ أحمد الجابر حفل افتتاح الإدارة، ويومها صدر أول جواز سفر كويتي، وطلب الشيخ عبدالله المبارك من قدومي أن يكتبه باسم يوسف أحمد الغانم.

وإذا أخذنا في الاعتبار حجم التغير الاجتماعي الذي شهدته الكويت في فترة الخمسينات، وتدفق العمالة الوافدة عليها، والظروف الإقليمية التي أحاطت بها، ندرك أن هذا الحزم كان أداة لازمة لمواجهة محاولات الإثارة وعدم الاستقرار الاجتماعي والمساس بالأمن العام في فترة اتّسمت بالتحوّلات الكبيرة داخلياً وإقليمياً. وحاولت خلالها بعض القوى الإقليمية استخدام الكويت كساحة للصراع السياسي، ولتصفية خلافاتها مع خصومها.

القانون على أفراد الأسرة

ولقد جمع الشيخ عبدالله المبارك بين القوّة والحزم، وكان يؤمن من أعماقه أن العدل أساس الحكم، وأنّ القانون ينبغي أن يطبق على الجميع دون فارق أو تمييز ولم يتردّد قط في تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أفراد الأسرة إذا ثبت مخالفتهم للقانون.

وعمل الشيخ عبدالله المبارك على تسليح قوّات الأمن العام بأحدث الأسلحة. وتورد الوثائق الإنكليزية والأمريكية تفاصيل بعض عمليات التسليح الهامة التي قام بها الشيخ عبدالله المبارك، والمفاوضات الشاقة التي خاض غمارها لتزويد القوات بما تحتاج إليه.

مع زيادة أهمية الاتصال الجوي في الأربعينيات، وقيام شركة الطيران العراقية وشركة طيران الشرق الأوسط وشركة مصر للطيران بتنظيم خطوط طيران أسبوعية تربط بيروت والقاهرة بالكويت، ازدادت حماسة الشيخ عبدالله لتأسيس دائرة حكومية للطيران المدني، وإنشاء مطار دولي، وشركة طيران وطنية، ونادٍ ومدرسة للطيران. واعتبر الشيخ قطاع الطيران المدني أحد مظاهر الحياة الحديثة الذي ينبغي أن تشارك فيه الكويت. لذلك، خصّص له جزءاً كبيراً من وقته واهتمامه، وألقى بثقله السياسي وراء تطويره.

في البداية، لم تتحمس بريطانيا لإنشاء قطاع وطني للطيران المدني في الكويت، ولكن ذلك لم يثن الشيخ عبدالله المبارك عن هدفه. وتذكر الوثائق الأمريكية أنه في منتصف مارس من عام ١٩٥٣، افتتح الشيخ عبدالله المبارك «نادي طيران الكويت ومدرسة الطيران» وذلك في احتفال كبير، أقيم في مطار الكويت.

ويعكس تقرير نشرته «الكويت اليوم» في ديسمبر عام ١٩٥٨ النظرة الشاملة لجهود الشيخ عبدالله المبارك في تطوير الطيران المدني، فقد حدّد أهداف الدائرة في رسم سياسة طويلة المدى في ما يتعلق بالمطارات وسلامة حركة المرور الجوي وإعداد الفنيين اللازمين لذلك، ورسم سياسة النقل الجوي والإشراف على منشآت الطيران، والإشراف على مدارس وأندية الطيران ووضع سياسة لتشجيع تعليم الطيران، والإشراف على وضع تشريع شامل لتنظيم الطيران المدني، والاشتراك في عقد الاتفاقيات لتنظيم النقل الجوي مع الدول الأخرى.

مطار الكويت

ويلخص التقرير أهم إنجازات الدائرة «فقد أصبح مطار الكويت مطاراً كويتياً تابعاً لحكومة الكويت»، وصدر «قانون ملاحة وسجل طيران كويتي وبذا أصبحت علامات التسجيل وحروف النداء للطائرات المسجلة في الكويت خاصة بها»، وأنشئ ممر جديد للطائرات ومحطة لاسلكي بعيدة المدى، وأرسلت بعثة من الشباب الكويتي للحصول على شهادة المراقبة الجوية.

أمّا بخصوص مدرسة الطيران، فقد أشار التقرير إلى حصول ١٧ كويتياً على شهادة الطيران الخاصة، كما طار منفرداً ٩٠ طيّاراً أرسل ١١ منهم - الكويتيين - في بعثة إلى الخارج وحصل ٥ منهم على شهادة الطيران التجاري الممتاز. وأبرز التقرير دور مدرسة الطيران في مجال الخدمة العامة بما يتجاوز مهمتها الأصلية فقامت بنقل الضباط والجنود لمراقبة حدود الكويت في الحالات العاجلة، وبتصوير الكويت من الجو، وبالمشاركة في مقاومة الأوبئة من خلال رش المواد المطهرة من الجو [الكويت اليوم، عدد ٢٠٣، بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٥٨].

مما سبق، يتضح أنّ الشيخ عبدالله المبارك قام بدور رائد في تأسيس نواة الطيران المدني في الكويت وكانت جهوده في هذا المجال متنوعة، ما بين تأسيس شركة الطيران، وبناء المطار الجديد وإنشاء نادي الطيران لإعداد كوادر وطنية قادرة على إدارة مرافق الطيران المدني.

وفي مجال الإعلام العسكري اهتم بالثقافة وصدر العدد الأول من مجلة "حماة الوطن" في أكتوبر ١٩٦٠ وهي مجلة عسكرية ثقافية كتب فيها أبرز الكتاب والمثقفين في الكويت والبلاد العربية مثل الأستاذ عبدالرزاق البصير، د. سهيل إدريس، د. قدري حافظ طوقان، ود. نقولا زيادة.

وعبر رحلة الحياة الطويلة تعدّدت الخبرات الإدارة والمسؤوليات السياسية لعبدالله المبارك، والتي شملت دائرة الأمن العام والشرطة، وتأسيس الجيش بقطاعاته الثلاث البرية، الجوية والبحرية، وإنشاء الطيران المدين، والإشراف على مجلس المعارف، والإذاعة، والجوازات، الأمر الذي وفّر له خبرات متنوعة في الحكم ومكّنه من امتلاك النظرة الشاملة للأمور والقدرة على تحليل أي قضية من جوانبها المتعددة والتعرف على التداعيات المختلفة لتبنّي سياسة ما.

وهكذا، فإن مشاركة الشيخ عبدالله المبارك في الحياة العامة الكويتية لم تقتصر على جانب واحد دون غيره بل شملت معظم جوانب الحكم والمجتمع من دفاع وسياسة خارجية إلى أمن داخلي ورفاهية اجتماعية. كما أنّ هذه المشاركة لم تقتصر على فترة قصيرة بل امتدت إلى قرابة ثلث قرن مما أكسب صاحبها نظرة كلية استراتيجية لتطور الكويت في سياقها الإقليمي والدولي. نظرة تأخذ في اعتبارها تداخل العوامل الداخلية والخارجية، وأهمية الاستقرار الداخلي والأمن الاجتماعي وعلاقة ذلك بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

كما دعمت تلك الرحلة الطويلة لدى صاحبها الاعتقاد الجازم بأن نهضة الكويت تكمن في وحدتها الداخلية، وتضامنها الاجتماعي، وتلاحم الحكم والشعب في بوتقة الأسرة الواحدة إن عبدالله المبارك لم يكن على هامش التاريخ كما أراد أن يؤكد الدكتور الخطيب في كتابه.

صعود نجم عبدالله المبارك

استمر صعود نجم الشيخ عبدالله المبارك في الحياة السياسية، وتعددت مسؤولياته واختصاصاته. وعندما أصدر الشيخ عبدالله السالم أمير البلاد مرسوماً بتشكيل المجلس الأعلى الذي تكوّن من سبعة عشر شخصاً من رؤساء الدوائر الحكومية، كان ترتيب الشيخ عبدالله مبارك الثاني بعد الأمير مباشرة، وحدّد المرسوم اختصاصاته في «رئيس دائرة الأمن العام وتتبعه إدارة الجنسية والجوازات، وإدارة الإذاعة والتلفاز، بالإضافة إلى بعض الدوائر الأخرى».

وتلاه الشيخ عبدالله الأحمد الجابر الصباح رئيس قوات الدفاع التابعة للأمن العام، فالشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس دوائر المعارف والمحاكم والأوقاف، فالشيخ فهد السالم الصباح رئيس دوائر الأشغال والصحة والبلدية، فالشيخ صباح السالم الصباح رئيس الشرطة العامة.

وتولى هذا المجلس وضع السياسة العامة للبلاد والإشراف على تنفيذها؛ فقد كان هو الذي يُقرّ القوانين، ويُصادق على الأنظمة، ويوافق على الميزانية. ومن ثم يمكن القول بأنه كان بمثابة مجلس وزراء يتولّى التنسيق بين الدوائر المختلفة ويتابع أعمالها.

وفي ٧ فبراير عام ١٩٥٩، أصدر الأمير مرسوماً بإعادة تنظيم الدوائر الحكومية تم بمقتضاه دمج الشرطة والأمن العام في دائرة واحدة يرأسها الشيخ عبدالله المبارك، وجاء اسمه الأول يليه الشيخ فهد السالم الصباح رئيساً للأشغال العامة والبلدية، والشيخ صباح السالم الصباح رئيساً للصحة العامة، والشيخ جابر الأحمد الصباح رئيساً للمالية وأملاك الدولة وممثلها لدى شركات النفط، والشيخ جابر العلي الصباح رئيساً للكهرباء والماء والغاز، والشيخ سعد العبدالله الصباح نائباً لرئيس الشرطة والأمن العام [نص المرسوم في «الكويت اليوم»، عدد ٢١١، بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٥٩].

كما تكوّنت هيئة أخرى بجانب المجلس الأعلى باسم «هيئة التنظيم» من الشيخ عبدالله المبارك، والشيخ سعد العبدالله، وثمانية أعضاء من خارج أسرة الصباح. وكانت بمثابة هيئة استشارية للمجلس الأعلى تقدّم اقتراحها إليه. وفي عام ١٩٦٠، تم دمج الهيأتين في كيان واحد باسم المجلس المشترك [د. ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية (الكويت، ١٩٨٨)].

عبدالله المبارك تخلّى طواعية عن زهو السلطة وسلطانها

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي

وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

في هذه الحلقة تتناول د.سعاد الصباح أحداث استقالة الشيخ عبدالله المبارك وتداعياتها، واعتزاله الحياة السياسية، وما صاحب ذلك من روايات لم يكن لها أساس من الصحة، وقالت إن الحقيقة تكمن في أنه تخلى طواعية وبمحض إرادته عن زهو السلطة وسلطانها عندما أدرك أنه لم يعد بمقدوره التوفيق بين الحكم والمبادئ.
كما تطرقت د.سعاد الصباح إلى مخاوف بريطانيا من وصول عبدالله المبارك إلى حكم الكويت للاعتقاد السائد بأنه يكره الإنكليز، كما أن اتصالات عبدالله المبارك العربية والدولية كانت مثار قلق لبريطانيا.
أصدر د. أحمد الخطيب كتاباً بعنوان «الكويت: من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي» ضمّنه مسيرة حياته، وإسهامه في العمل العام الكويتي، وتضمن معلومات وآراء جديرة بالتوقف، وتستحق الرد وذلك احتراماً لحقائق التاريخ.

وحسناً فعل المؤلف حين قدم لكتابه بقوله: «هذه ليست دراسة علمية ولا ينبغي لها أن تكون كذلك، فهي ليست إلا رحلتي ورؤيتي عبر الحياة كما عشتها وشاهدتها، لا كما عاشها أو شاهدها غيري، وبالتالي فليس المطلوب هنا أن تكون مرآة عاكسة لما حدث ولكنها الأشياء كما رأيتها... إلا أن الحقيقة هي أن أفكاري وآرائي لم تكن إلا وليدة وقتها... وبالتالي فهي أفكار وآراء مرتبطة في مجملها بالزمن الذي ظهرت فيه وتأثرت بمعطياته» (ص١٣). وأضاف أنه سجل هذه الذكريات من الذاكرة، لأنه لم يكتب مذكرات ينقل عنها ويقول «ولم أكتب أي مذكرات طول حياتي» (ص١٤).

لقد قرر المؤلف هنا أمرين مهمين: أولهما، أن هذه الأوراق التي نشرها هي وليدة لرؤيته هو فقط، وثانيهما، أن تلك الأفكار والآراء مرتبطة بزمنها ومتأثرة بمعطياته، ومن قراءة هذه الأوراق يبدو واضحاً أن د. الخطيب لم يراعِ حق الآخرين في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم، وبالتالي ممارستهم النابعة من زمنهم ومعطياته، ومن ثقافتهم المتصلة بمجتمعهم، ومن موقعهم في الحياة، فهناك فارق كبير في الظروف الموضوعية التي تحيط بالكاتب أو الناشط السياسي مثلاً، وتلك المحيطة بمن يتولون الحكم ويتخذون القرارات التي تؤثر على مسيرة المجتمع والدولة، فعلى هؤلاء أن يتدبروا عواقب ما يتبنونه من مواقف أو يتخذونه من قرارات، لأن آثارها وتداعياتها لا تلحق بهم فقط وإنما على مجمل شعب الكويت.

لقد أعطى د. الخطيب نفسه الحق في أن يكون له رؤاه وأفكاره، وهذا حق طبيعي ومشروع، ونحن نحترم ذلك، لكنه لم يعطِ الآخرين حقهم في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم المختلفة مع ما يعتقد فيه هو، والتي ينبغي فهمها وتقدير أسبابها في إطار ظروفهم ومواقعهم.

والقارئ لذكريات د. الخطيب يخرج بانطباع عن أنها تعبّر عن كراهية عميقة لأسرة الصباح ولدورها في الحياة الكويتية، ولا أعرف أسباب ذلك، وهو على أي حال أدرى بمصادرها ودوافعها، وحافظ المؤلف على حجم الكراهية التي انزرعت في نفسه قبل ٥٠ عاماً، مما يجعل القارئ الباحث عن الحقيقة في حيرة من أمره، إذ يكون عليه أن يتزود بكراهية مماثلة، وهو ما أعجز عنه، أو يكون عليه أن يتعامل مع بعض الحوادث الواردة في الكتاب باعتبارها رواسب واسقاطات يخضع تقييمها للمنطق وحده، ما دام جميع الشركاء فيها أو الشهود عليها قد رحلوا عن دنيانا إلى دنيا الحق، ولم يبقَ إلا صاحب الكتاب حياً ليروي من الأحداث ما يشاء، ويحدد ظروفها ووقائعها، وهو في طمأنينة كاملة إلى أن أحداً لا يستطيع نفيها أو تكذيبها، وهو شاهدها الحي الوحيد.

والقارئ لكتاب ذكريات د. أحمد الخطيب لابد أن يلاحظ حرصه على الزج باسم الشيخ عبدالله المبارك بمناسبة أو بدون مناسبة عبر صفحات الكتاب.

يذكر الدكتور الخطيب في كتابه (ص ٢٠٢ - ٢٠٣): «قبيل الاستقلال بقليل وجدنا أن بعض أفراد العائلة ممن كانوا عقبه أمام التطور مثل فهد السالم وعبدالله المبارك، قد اختفوا من المنافسة على السلطة في ظروف مختلفة، فقد توفي فهد السالم فجأة عام ١٩٥٨ عندما كان في رحلة بحرية قرب الشواطئ السعودية. أمّا عبدالله المبارك فقد أثير الكثير حول اختفائه المفاجئ قبيل الاستقلال بحوالي الشهرين بما يمكن تشبيهه بعملية إبعاد عن البلاد، إذ استمر في المنفى مدة طويلة، وقد قيل الكثير حول أسباب رحيل عبدالله المبارك. وهل كان ذلك الابتعاد بإرادته أي أنه استقال ذاتياً وقرّر مغادرة البلاد أم أنه أجبر على ذلك، فقد أكّدت بعض الآراء أنه قرر الاستقالة والابتعاد لأسباب تشمل من ضمنها موقف عبدالله السالم من محاولة عبدالله المبارك حلّ الإشكالات القائمة بين الكويت والعراق. كذلك يذكر ضمن ذلك خوف بعض الشيوخ منه بعد الاستعراض العسكري الكبير الذي أشرف عبدالله المبارك عليه، كذلك يذكر ضمن الأسباب أنه كان له موقف معارض لقانون الجزاء الذي يسمح بالضرب. أمّا ما أراه أقرب إلى الواقع فهو تراكمات كانت في مجملها تتلخص في الموقف السلبي والمضايقات التي كان يقوم بها عبدالله المبارك ضد سعد العبدالله، فمن المعروف أنه كان قد تم دمج الأمن العام والشرطة في جهاز واحد في فبراير ١٩٥٨ إذ أصبح عبدالله المبارك رئيساً للجهاز الجديد بينما أصبح سعد العبدالله نائباً له، أمّا رئيس الشرطة صباح السالم فقد أصبح رئيساً لدائرة الصحة. إلا أنّ عبدالله المبارك استمر في التضييق على سعد العبدالله بصورة غير مقبولة، مما دفع سعد العبدالله إلى إعلان عزمه على الاستقالة، وقد أدّى ذلك وربما أسباب أخرى إلى أن يقوم عبدالله السالم بإبلاغ عبدالله المبارك بمغادرة البلاد فوراً ودون تأخير وذلك من خلال رسالة نقلها إليه حمد الصالح الحميضي، وقد عاب جلساء عبدالله المبارك عليه استجابته السريعة دون نقاش. وفي تقديري وبغضّ النظر عن أي أسباب أخرى فإن موقفه من سعد العبدالله كان هو السبب الرئيسي لإبعاده عن البلاد".

لم يكن إذاً للشيخ سعد العبدالله دور أو مسؤولية فيما حدث، والغريب أن يتحدّث د. الخطيب عن المضايقات التي سببها الشيخ عبدالله المبارك له، فلم يكن هناك بين الرجلين سوى أعمق مشاعر الاحترام المتبادل والمودّة الخالصة.

والغريب أنّ د. أحمد الخطيب، وقد عاصر هذه المرحلة ومن معاصريها شهود أحياء لم يكلّف نفسه سؤال أحدهم ولو بعد أربعين عاماً عن واقعة الاستقالة. بل أنه لم يسأل أمير البلاد الشيخ عبدالله السالم، وهو الذي يصوّر لقرائه صلته الوثيقة به، وأنه كان ينسّق ويرتّب الأمور مع الأمير الراحل!! يا سبحان الله.

كان الشيخ عبدالله المبارك هو الساعد الأيمن للشيخ عبدالله السالم من بداية عهده في عام ١٩٥٠ وحتى استقالة الشيخ عبدالله قبل الاستقلال بثلاثة أشهر. وتولّى حكم الإمارة في فترات غياب الحاكم. ونظراً لكبر سن الشيخ عبدالله السالم وشخصيته وأسلوبه، فإن هذا الدور لم يكن شكلياً أو مظهرياً، وإنّما وقعت على كاهل الشيخ عبدالله المبارك مسؤولية الحكم والإدارة اليومية للأمور بشكل مباشر في جزء كبير من حقبة الخمسينات، واعتمد عليه الحاكم في كثير من الأمور الداخلية والخارجية.

وليس عندي أدنى شك في أنه عندما يكتب تاريخ الكويت في القرن العشرين، فإن عبدالله المبارك سوف يحتلّ مكانه باعتباره واحداً من أهم أعلام التاريخ الكويتي الحديث، ومن أهم الرموز السياسية التي شاركت في بناء الكويت المعاصرة.. تراثه بين أبناء بلده كبير، وإسهاماته الوطنية تدل عليها تلك الطفرة في بناء مؤسسات الدولة الحديثة، والتي كان له دور بارز في إقامتها.

إن الشخصيات التاريخية التي تمثّل علامات فارقة في تاريخ مجتمعاتها لا تقوم بدورها في فراغ، وإنّما تعمل في إطار سياق تاريخي ما. ونجاح الشخصية التاريخية يتحدد بالقدرة على التفاعل مع بيئتها، وفهم محدداتها، وعدم تجاوز القيود التي تفرضها إلاّ في حدود معينة، كما يتحدد بالقدرة على إحداث التوازن بين الأهداف والقدرات. لذلك، من الضروري أن نضع إسهام الشخصية التاريخية لعبدالله المبارك في إطار ظروفها وسياقها ومحدداتها.

فمن ناحية أولى، فإن أول ما يلفت النظر في شخصية عبدالله المبارك هو نسبه. فأبوه هو الشيخ مبارك الكبير، مؤسس الكويت الحديثة، الذي اتّسعت في عهده رقعة الكويت وازدهرت تجارتها، وتنوّعت علاقاتها الخارجية والدولية. ولا شك أن هذا ترك تأثيراً داخلياً لدى الشيخ عبدالله المبارك الذي استمع إلى الكثير عن أبيه وعن جهوده لبناء الكويت ولفرض سلطانها على أراضيها، والحروب الكثيرة للدفاع عنها التي أعطته وضعاً خاصاً داخل أسرة الصباح، وشعوراً عميقاً بالمسؤولية تجاه الأسرة والوطن.

من ناحية ثانية، فإن الشيخ عبدالله المبارك عاش في أروقة السلطة ودوائر الحكم لمدة طويلة ناهزت ثلث قرن من الزمان. اعترك خلالها المسؤولية العامة على مستوياتها المختلفة، ابتداء من حراسة السور وهو صبي، إلى مدير لدائرة الأمن العام، فالرجل الثاني في الكويت وهو في بداية الحلقة الرابعة من عمره.

ونتيجة اضطلاعه بهذه المسؤوليات، تمرّس الشيخ عبدالله المبارك بفنون الحكم وأساليبه، وخصوصاً أنه عاصر مرحلة التحول الكبرى في حياة الكويت من البداوة إلى التحضّر، ومن صيد اللؤلؤ والتجارة إلى إنتاج النفط. وكان في قلب الجهاز الإداري الذي باشر عملية التغيير الكبرى في حياة المجتمع في حقبة الخمسينات والستينات، وترتّب على ذلك تعدّد الخبرات الإدارية والمسؤوليات السياسية لعبدالله المبارك، وتأسيس الجيش الكويتي، مجلس المعارف، والإذاعة، والجوازات، علاوة على قضايا السياسة الخارجية، الأمر الذي أكسبه خبرات متنوعة في الإدارة والحكم.

ومن ناحية ثالثة، فإن دلالة جهود الشيخ عبدالله المبارك تتّضح بشكل أكبر عندما نتذكر أن الكويت في الأربعينات كانت بلداً صغيراً يفتقر إلى المؤسسات الإدارية والحكومية، كما كانت تحت الحماية البريطانية، وإن الشيخ عبدالله المبارك قام بهذه المهام في ظروف صعبة، وكان عليه أن يراعي توازنات داخلية وخارجية عديدة.

فبحكم اتفاقية عام ١٨٩٩، تولّت بريطانيا الشؤون الخارجية للكويت وكانت لندن حريصة على أن تتم اتصالات الكويت الخارجية من خلالها. ولذلك نظرت لندن بقلق بالغ إلى الاتصالات العربية والدولية للشيخ عبدالله المبارك. لم يتوقف الدور البريطاني عند الأمور الخارجية، فمع ازدياد ثروة الكويت، لم تعد لندن قانعة بدورها التقليدي الذي كفلته لها معاهدة الحماية، ومارسه الوكلاء السياسيون البريطانيون في الكويت لسنين طويلة، والذي اتسم، عموماً، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولكي يتحقق ذلك، منحت لندن للوكيل السياسي في الكويت سلطات أوسع، كما وفّرت له عدداً أكبر من الموظفين ، وسمح له بالاتصال مباشرة بوزارة الخارجية وليس من خلال المقيم السياسي في الخليج الموجود في البحرين [The Times. Will Kuwait Garden Be Lovely Long. May 15. 1961].

ومن ناحية أخيرة، فإن ما قام به الشيخ عبدالله المبارك ينبغي أن ينظر إليه في سياق الإعداد لاستقلال الكويت، وبناء مؤسسات الدولة الكويتية المعاصرة. فصحيح أن عبدالله المبارك قد اعتزل الحياة السياسية عام ١٩٦١ قبل استقلال الكويت بثلاثة أشهر إلاّ أن جهوده في الأربعينات والخمسينات والستينات كانت ضرورية لتحقيق هذا الاستقلال. لم يكن من المتصور أن تستقل الكويت كدولة دون أن يكون لديها جيش حديث، وإدارات أمن وشرطة، وطيران وإذاعة ومرافق أساسية، ومجتمع مدني.. فالاستقلال ليس مجرد شعار أو وضع قانوني، وإنّما هو واقع سياسي، وقدرة على الفعل والممارسة. والمدخل الحقيقي لاستقلال الكويت هو الفترة التي شهدت وضع الأساس لمؤسسات الدولة، وبدء التشغيل الفعلي لها.

الأمور التي نتعامل معها اليوم وكأنها من المسلمات لم تكن كذلك من قبل. فعلى سبيل المثال، عندما رغب لبنان في إقامة قنصلية فخرية في الكويت عام ١٩٥٣، كان عليه أن يتقدّم بطلبه إلى السفارة البريطانية في بيروت [جريدة النهار بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣]. واعترض الوكيل السياسي في الكويت على الطلب باعتبار أن السياسة البريطانية هي ضد وجود أي تمثيل أجنبي في الإمارات المشمولة بالحماية في الخليج، وأن وجود قنصليات لدول أخرى يمثل «تهديداً خطيراً لوضعنا في الكويت» [From Political Agency (Pelly) to Foreign Office. November 30. 1953]. وأدّى اتجاه السياسة البريطانية نحو التدخل في الشؤون الداخلية للكويت إلى مزيد من المواجهات والاحتكاكات بين الشيخ عبدالله المبارك والوكيل السياسي.

وإذا بحثنا في الوثائق البريطانية داخل الأسرة الحاكمة، وعن الشخصيات المتنافسة على الحكم، وحظ كل منها فيه، وتقييم الإنكليز والأمريكان لكل منهم. سوف أعرض ما تذكره التقارير في هذا الصدد:

في تقرير للوكيل السياسي غالوي بتاريخ ١٩ يناير عام ١٩٤٩ عن الوضع السياسي في الكويت بدأه بأنه: «هناك شيئاً واحداً مؤكداً أنه سوف يحدث صراع من خلافة الحكم والتي تتضمن

الاستخدام الفعلي للسلاح» [From Political Agency (Calloway) to Political Residency (Hay). January 19. 1949]. «وأنّ هناك اتفاقاً عاماً حول تولّي الشيخ عبدالله السالم الحكم بعد الشيخ أحمد الجابر، وأنه إذا حاول الشيخ عبدالله المبارك استخدام القوة، فسيواجه بقوة الشرطة التي يسيطر عليها الشيخ صباح السالم شقيق الحاكم المنتظر».

وهكذا، في هذا الوقت المبكّر أثارت التقارير البريطانية الشكوك والمخاوف حول موقف الشيخ عبدالله المبارك، وإمكانية استخدامه القوة للوصول للسلطة، وظلّت تطارده بهذه الشكوك حتى استقالته.

كانت المناسبة الأولى التي ركّزت فيها التقارير البريطانية على موضوع ولاية الحكم في عام ١٩٥٠، وذلك مع تدهور صحة الشيخ أحمد الجابر. في ١٨ يناير عام ١٩٥٠، كتب الوكيل السياسي أن: «صحة الحاكم في تدهور، وأن الشيخ عبدالله السالم في طريقه لزيارة الهند، وأن الشيخ عبدالله المبارك يستقبل الضيوف في قصر الحاكم، وأنه إذا توفي الأمير فإنه - أي الشيخ عبدالله المبارك - «سوف يسعى لخلافته»، وربما ينتج عن ذلك صدام بين قوات الأمن العام وقوات الشرطة وأنه في هذه الحالة من المحتمل أن تتدخل القوات البريطانية لإعادة النظام إلى البلاد». ولا يدع الوكيل السياسي مجالاً للشك في نوايا الشيخ عبدالله المبارك، فيؤكّد أنه إذا مات الحاكم والشيخ عبدالله السالم في الخارج فإنه «لا يوجد شك في أن مباركاً (يقصد الشيخ عبدالله المبارك) سوف يقتنص الفرصة لكي يصبح الحاكم القادم» [From Political Agency (Jakins) to Foreign Office. January 21. 1950].

كان تقدير الوكيل السياسي أن: «الشيخ عبدالله المبارك يتمتع بتأييد البادية ويسيطر على قوة عسكرية كبيرة». وكان تقدير القنصل الأمريكي في البصرة أن: «الشيخ عبدالله السالم هو المرشّح لولاية الحكم، وأن الشيخ عبدالله المبارك هو أقوى منافس له وأنه يحظى بتأييد البادية وأهل الصحراء ولكن شركات النفط «تخشاه ولا ترغب أن يكون الحاكم»، وأن الوكيل السياسي البريطاني والغربيين عموماً يتعاملون معه بقدر كبير من عدم الثقة. وأن: «الاعتقاد السائد في الكويت بين البريطانيين وبقية الغربيين هو أن عبدالله المبارك يكره الإنكليز في الواقع، وأن الوكيل السياسي وموظفي الوكالة عبّروا عن عدم رضائهم وعدم إعجابهم بعبدالله المبارك» [From American Consulate (English) to Department of State, January 30. 1950].

وعلى الرغم من أن أحد أعضاء الأسرة الحاكمة ناقش الأمر مع الوكيل السياسي، وأكّد له وجود تقاليد وأعراف بخصوص ولاية الحكم داخل آل الصباح، وأن الشيخ عبدالله المبارك لن ينازع الشيخ عبدالله السالم الحكم، فقد تصرّفت السلطات البريطانية على أساس هذه الشكوك والمخاوف وتوقّعت حدوث اضطرابات في الكويت. لذلك، فقد صدرت الأوامر لإحدى السفن الحربية بالاقتراب من الشاطئ، وأعلن قائد القوات البريّة في منطقة الشرق الأوسط حالة الطوارئ بحيث يكون على استعداد للتدخل السريع إذا تطلب الأمر ذلك [From American Consulate (English) to Department of State, February 8. 1950].

وبالفعل، تحرّكت ثلاثون عربة مدرّعة من قاعدة الحبانية بالعراق، وأخذت مواقعها قرب مدينة البصرة تأهباً لأي احتمال، كما أمر الوكيل السياسي شركة النفط باتخاذ إجراءات تأمين

احتياطية لمواجهة أي موقف طارئ. كما قامت الشركة بترحيل عائلات بعض موظفيها إلى الخارج، وبنقل وثائقها وأوراقها من مكاتب الشركة إلى أماكن أخرى.

وكانت هذه الإجراءات، حسب تقرير القنصل الأمريكي، «لمواجهة أي محاولة من جانب الشيخ عبدالله المبارك للاستيلاء على السلطة»، وذكر في تقرير له: «أن المقيم البريطاني في البحرين أخبره بأنهم - أي الإنكليز - اتّخذوا الإجراءات اللازمة تخوّفاً مما يمكن للشيخ عبدالله المبارك أن يقوم به بعد وفاة الحاكم» [تقرير ٨ فبراير ١٩٥٠].

فماذا حدث في الواقع؟ الذي حدث أنّ كل هذه المخاوف لم يكن لها أساس، وتصرّف الشيخ عبدالله المبارك وفقاً للقواعد والتقاليد المرعية.

توفي الشيخ أحمد الجابر في الساعة السابعة والربع من مساء يوم ٢٩ يناير عام ١٩٥٠ عن عمر يناهز الرابعة والستين، وكانت وفاته بقصر دسمان. على الفور، سيطر الشيخ عبدالله المبارك على الموقف، فأمر بإذاعة الخبر على المواطنين، وطلب منهم إغلاق الحوانيت، وإعلان حالة الحداد، وانتشرت قوات الأمن العام في شوارع المدينة. وفي نفس الوقت أرسل إلى الشيخ عبدالله السالم يطلب منه سرعة العودة.

وفي تمام الساعة الثامنة من صباح اليوم التالي - ٣٠ يناير - شيّعت الجنازة، وكان على رأسها الشيخ عبدالله المبارك وكبار رجال أسرة الصباح وأعيان المدينة وكبار التّجار. وحسب تقدير القنصل الأمريكي، «فقد شارك في مراسم التشييع قرابة خمسة عشر ألف شخص».

وفي صباح يوم ٣١ يناير، وصل الشيخ عبدالله السالم بالباخرة، وكان في استقباله الشيخ عبدالله المبارك الذي اصطحبه إلى مقر دائرة الأمن العام، وجلسا سويّاً لتقبل العزاء من المواطنين. وفي ملاحظة ذكية للقنصل الأمريكي، أورد في أحد تقاريره عن تلك المناسبة أن: «الشيخ عبدالله المبارك قام بكل الإجراءات دون أي إشارة إلى العلاقة الخاصة التي تربط الكويت ببريطانيا» [From American Consulate (English) to Department of State. January 30 - 31, and February 5. 1950].

في يوم ٢٥ فبراير، تمّ تنصيب الشيخ عبدالله السالم أميراً على الكويت، وتولّى الشيخ عبدالله المبارك الإشراف على كل الترتيبات المتعلّقة بمراسم التنصيب، والتي تضمنت احتفالاً كبيراً في ساحة الصفاة. وحسب مصادر الوكيل السياسي، فإن الشيخ عبدالله المبارك ذكر للحاكم أن: «كل شيء تم حسب رغبتك» وهو ما فسّره الوكيل السياسي بأنه: «تعبير عن ولاء الشيخ عبدالله المبارك للحاكم، واستعداده للعمل تحت قيادته بإخلاص» [From American Consulate (Jakins) to Political Residency (Hay), March 1. 1950].

ومن الأرجح أن الوكيل السياسي تنبّه أيضاً إلى المعنى الذي لاحظه القنصل الأمريكي، وتجاهل الشيخ عبدالله المبارك للإشارة إلى العلاقة الخاصة بين الكويت وبريطانيا، وأكّد لديه مشاعر الشك والريبة في نوايا عبدالله المبارك تجاه الإنكليز.

والغريب حقاً أن بعض المصادر الإنكليزية والعربية تذكر معلومات تتعلّق بأحداث هذا العام لا سند لها البتة من الحقيقة مثل ما ورد في كتاب الدكتور جمال زكريا قاسم في كتابه بعنوان:

«الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ من أن الشيخ عبدالله المبارك «دبّر محاولة انقلاب عام ١٩٥٠، ولكن المحاولة فشلت وفرّ القائم بها إلى مصر» [(القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤)].

ويبدو أن المؤلّف نقل هذه المعلومة الخاطئة عن مؤلف للدكتور صلاح العقاد «معالم التغير في دول الخليج العربي» وكلاهما نقل عن كتاب باللغة الإنكليزية بعنوان: «السياسة في الشرق الأوسط: البعد العسكري» [J.C. Hurewitz. Middle East Politics: The Military Dimension. New York: Frederick A. Praeger. 1969]. لمؤلّفه الأستاذ ج.س. هورويتز الذي كان يدرّس بجامعة كولومبيا الأمريكية. والحقّ أن القصة كلها لا أساس لها من الصحة.

وفي ١٢ أكتوبر عام ١٩٥٣ - ونقلاً عن وكالة الأنباء العربية في العراق، وجريدة لواء الاستقلال في بغداد - صدر كثير من الصحف العربية بعناوين مثل: «إرغام أمير الكويت على الاستقالة، بارجة حربية تسرع إلى الكويت، عبدالله المبارك قام بانقلاب عسكري وأرغم أمير الكويت على الاستقالة» [جرائد الأهرام، والأخبار، والجريدة بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٥٣]. وسرعان ما أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن: «هذه الأنباء لا أساس لها من الصحة [From Political Agency (Pelly) to Political Residency (Burrows, October 19. 1953]، ونفي الشيخ عبدالله المبارك قيامه بأي انقلاب» [جرائد الأهرام، والأخبار، والجريدة بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٥٣].

وفي تقرير للسفير البريطاني ببغداد، ذكر أنه: «عندما التقى رئيس الوزراء العراقي، د. فاضل الجمالي، بادره رئيس الوزراء بالسؤال عن أخبار الانقلاب في الكويت، فردّ السفير بأن كل الأخبار مصدرها العراق» [From British Embassy in Baghdad (Mackenzie) to Political Agency, October 19. 1953].

وفي نفس العام، تردّدت أنباء في الصحف العربية - مصدرها بغداد أيضاً - «بأن الشيخ عبدالله السالم قدّم استقالته احتجاجاً على استمرار الخلافات بين الشيخ عبدالله المبارك والشيخ فهد السالم، ثم عدل عنها بعد ذلك» [جريدة الجريدة بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٥٣]. وينبغي أن نتوقف هنا لملاحظة أن الشائعات عن وجود انشقاقات وخلافات بين شيوخ الكويت كان مصدرها بغداد.

كما كتبت السفارة الأمريكية في لندن تقريراً إلى واشنطن تؤكد فيه أنه: «بناء على اتصالاتها مع وزارة الخارجية البريطانية، فإن كل ما تناقلته وكالات الأنباء عن استقالة أمير الكويت أو محاولة الانقلاب ضده هي محض شائعات لا أساس لها من الصحة» [From American Embassy in London (Rend - field) to Secretary of State, October 12, 1952].

واستمرت المخاوف البريطانية، وفي تقرير في فبراير عام ١٩٥٥ عن الشخصيات المحتملة لتولّي الحكم في الكويت بعد الشيخ عبدالله السالم، وصف الوكيل السياسي احتمال تولي الشيخ عبدالله المبارك بأنه «مصيبة» (Disaster) بالنسبة لبريطانيا، وأنّه من الضروري اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة أيّة محاولة من جانبه للاستيلاء على السلطة بالقوة [From

Political Agency (Pelly) to Foreign Office (Eden). February 14. 1955].

وفـي أول تقريـر كتبـه الوكيل السياسي البريطـاني الجديد - بـل - بعد تعيينـه فـي صـيف عـام ١٩٥٥، ذكر أنه في حالة وفاة الحـاكم أو تنازلـه عن الحكم، فإن موقف الشيخ عبدالله المبـارك سيكون قوياً للغايـة. «ولا يوجد عندي شك فـي أنـه إذا أراد، فإنـه يستطيع الوصـول إلـى الحكم بتأييد عام من أسرة الصباح أو بدونه. وبنفس المنطـق، فإنـه يستطيع أن يضمن الحكم للمرشـح الذي يختاره». وفسّر قوة الشيخ بنفوذه الكبير في داخل الأسرة، وبـالقوة العسكرية التـي يسيطر عليها، والتي لا يمكن لأحد أن يتحدّاها [From Political Agency (Bell) to Foreign Office (Fry). August 15, 1955].

وبعدها بعامين، كتب الوكيل السياسي فـي ١٧ ينـاير عـام ١٩٥٧ أنـه فـي حالـة وفـاة الحـاكم فـإن هنـاك احتمـالاً كبيـراً فـي أن يقـوم الـشيخ بالاسـتيلاء علـى السلطة بـالقوة، «وأنـه لابـد أن نكـون مستعدّين للتصرف بسرعة وحسم، وفي أسرع وقت في مواجهة الموقف» [From Political Agency (Bell) to Political Residency, January 17. 1957].

أمّا تقييم الوكيل في تقرير له في عام ١٩٥٩، فذكر أن: «أسهم الشيخ عبدالله المبارك قد ارتفعت بدرجة كبيرة في الشهور الستة الأخيرة، وأنّ نفوذه برز بشكل واضح، كما أنه تمتع بقبول عـام. لذلك، فإنه لا يوجد احتمال لاستخدام القوة من جانبه في حالة وفـاة الحـاكم أو تنازلـه» [From Political Agency (Halford) to Foreign Office (Baeumont). June 25, 1959].

التقييم نفسه وصل إليه تقرير للقنصل الأمريكي بتاريخ ٢٨ فبراير عام ١٩٥٨ عن ولاية العهد، ذكر فيه أنه: «بينما لم يصدر إعلان رسمي حول شخص حـاكم الكويت القادم، فـإن القنصلية تعتقد أن المجلس الأعلى قد وافق على الشيخ عبدالله المبارك باعتباره وليـاً للعهد. وأسّس كاتب التقرير هذا الرأي على مناقشات ومعلومات من مصادر وصـفها بأنهـا «موثـوق بهـا» من بينهـا بـدر المـلا، سـكرتير الأميـر، وعزّت جعفـر، مـدير ديـوان الأميـر» [From American Consulate (Seelye) to Department of State, February 28 1958].

وتمتلـئ التقـارير البريطانيـة بالـشائعات التـي انتـشرت فـي الكويـت وقتـذاك، مثـل القـول بـأن: «الخـلاف بـين الـشيخ عبدالله المبـارك والحـاكم بـدأ فـي صـيف عـام ١٩٥٩ عنـدما سـافر الحـاكم لقضـاء إجازتـه الصيفية فـي لبنـان، وكـان الـشيخ عبدالله المبـارك فـي الخـارج، ولـم يطلـب منـه - كالعـادة - العـودة لتـولّي مهـام نائـب الحـاكم ممـا أغضب الـشيخ عبدالله المبـارك» ولـم يكـن هـذا صـحيحاً لأن الـشيخ عبدالله المبـارك كـان فـي رحلـة عـلاج لعينيـه فـي الـسويد، ولـم يكـن بإمكانـه العـودة.

ومثل القول بأن: «الشيخ عبدالله المبارك أمر بعدم إعطاء بيانـات الإنفـاق الخـاص بـدائرة الأمـن العام لبعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير التي وصلت الكويت في مارس عام ١٩٦١ وبدأت في العمل لوضع قواعد النظام المالي والمحاسبي للدوائر الحكومية»، ولم يكن ذلك صـحيحاً أيضاً، فحسب تقرير الوكيل السياسي في ١٢ مـارس عـام ١٩٦١، «فـإن بعثـة البنك الـدولي طلبت من كـل الـدوائر الحكوميـة إرسـال مقترحاتهـا الخاصـة بالميزانيـة، مـا عـدا دائـرة الأمـن العـام وذلـك

لحساسية مجال نشاطها» [From Political Agency (Richmond) to Foreign Office (Beaumont). March 12, 1961].

وهكذا، فإن الشائعة الخاصة برفض الشيخ عبدالله المبارك إطلاع البعثة على أرقام الإنفاق العسكري لم يكن لها أساس، لأن البعثة لم تطلب ذلك أصلاً. ومثلها، فإن الشائعة الخاصة بأن الشيخ عبدالله المبارك قام بشراء السلاح «من وراء ظهر الحاكم» أو بدون معرفته، ليس لها أساس. ولم يكن ذلك ممكناً أو وارداً من الأصل، لأن الحكومة البريطانية كانت تطلب موافقة الحاكم الصريحة على أي صفقة سلاح، وكان ذلك شرطاً للوكيل السياسي قبل إعطاء تصريح الموافقة للشركات المصدّرة للسلاح. كذلك، فإن الشائعات التي انتشرت حول القيود التي فرضتها دائرة المالية على شراء السلاح لم يكن لها ظلّ من الحقيقة.

والحقيقة، وفقاً لتقرير الوكيل السياسي في ١٩ مايو عام ١٩٦٠، أنّه: «لم يحدث خفض كبير لميزانية دائرتي الأمن العام والشرطة مثلما حدث لدائرة الأشغال العامة، وكل ما حدث هو طلب دائرة المالية إنفاق المخصصات القائمة قبل التقدّم بطلبات مالية جديدة، وأن يتم تنظيم ميزانية كل دائرة بشكل محدد» [From Political Agency (Richmond) to Political Residency (Middleton), May 19. 1960].

وطبّقت هذه القواعد على كل الدوائر الحكومية ولم تكن موجهة ضد إحداها بالذات.

وحسب رواية الشيخ صباح السالم للوكيل السياسي، فإن: «الشيخ عبدالله المبار ك قدّم استقالته للحاكم الذي أرسلها إلى المجلس الأعلى لبحثها» [From Political Agency (Richmond) to Foreign Office (Walmsley). June 11, 1961] وبعد مداولات مطوّلة، قرر المجلس في ٢٥ أبريل عام ١٩٦١ «أنّ الخدمات التي يقدّمها الشيخ عبدالله المبارك للكويت خدمات ضرورية»، وقام الشيخ جابر الأحمد والشيخ سعد العبدالله بإبلاغ الحاكم بأن المجلس الأعلى قرّر رفض الاستقالة. وأنّ المجلس يطلب من الحاكم إبلاغ الشيخ عبدالله المبارك بذلك.

ولكن الحاكم طلب من المجلس تنفيذ قراره، فأرسل المجلس خطاباً للشيخ يطلب منه الرجوع عن قرار الاستقالة، والعودة إلى الكويت ليقوم بمهامه مرّة أخرى.

وقام الشيخ عبدالله المبارك بإرسال رد مكتوب على هذا الخطاب استخدم فيه لغة راقية، كما جاء في تقرير الوكيل السياسي - فقد شكر الشيخ عبدالله المبارك المجلس الأعلى على خطابه، مشيراً إلى أن: «البحث في موضوع استقالته يخرج عن نطاق اختصاص المجلس، وأنّه يتعلّق به وبالأمير فقط، وأنّه سيقوم بسحب استقالته عندما يطلب الأمير منه ذلك». وكان مرّد موقف الشيخ عبدالله المبارك أنه كان أكبر أعضاء المجلس سناً ومكانة، وهو الذي يرأس اجتماعاته في غياب الأمير ومن ثم كان من الطبيعي أن يكون القرار بشأن قبول استقالته من عدمه بيد الأمير وحده وعلى أساس أنها موجهة إليه باعتباره نائبه.

ولم يسحب الشيخ عبدالله المبارك استقالته، كما لم يقبلها المجلس الأعلى، ولم يتّخذ الأمير قراراً بقبولها، وكان ذلك وضعاً غريباً، وأزمة غير مسبوقة تواجه نظام الحكم في الكويت [المصدر السابق]. وحسب تقدير الوكيل السياسي في تقرير له بتاريخ ٣٠ أبريل، «فإن الشيخ عبدالله المبارك سوف يعود قريباً لشغل نفس مناصبه السابقة، ولكن بعد أن ينزع ريشه قليلاً» [From

Political Agency (Richmond) to Foreign Office (Beaumont). April 30, 1961].

ولكن في تطور مفاجئ للجميع، وقبل إعلان استقلال الكويت بيومين صدر المرسوم الأميري رقم ٧ لسنة ١٩٦١ في ١٧ من شهر يونيو عام ١٩٦١، الذي نصّ على [النص في الكويت اليوم، عدد ٣٣١، بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٦١]:

«نحن عبدالله السالم الصباح أمير الكويت

بناء على رغبتنا في تنسيق الأعمال وحسن سيرها تحقيقاً للمصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت:

مادة ١: يعيّن سعد عبدالله السالم الصباح رئيساً للشرطة والأمن العام.

مادة ٢: على رؤساء الدوائر تنفيذ هذا المرسوم.

<u>عبدالله المبارك يعتزل الحياة السياسية</u>

عندما استقال عبدالله المبارك من كل مناصبه واعتزل الحياة السياسية في أبريل ١٩٦١، ثار لغط كبير في الدوائر الكويتية والعربية، وكثرت الأقاويل، وتعددت الشائعات حول أسباب الاستقالة. وفي مواجهة ذلك، لاذ الشيخ عبدالله المبارك بالصمت حفاظاً على وطنه الكويت ولإدراكه للمطامع الإقليمية فيها، وصوناً لوحدة الأسرة وترابطها وتماسكها، والتزاماً منه بالمبادئ الأخلاقية التي اعتقد فيها، وعمل وفقاً لها طوال حياته. لذلك، فإن الشيخ عبدالله المبارك لم يتحدّث مطلقاً في هذا الموضوع ولاذ بكبرياء الصمت. ولم يكلف نفسه مؤونة الرد على الاتهامات والأكاذيب التي نشرتها بعض الصحف العربية، حتى عندما كان هناك شك بأنها مسربة من مصادر كويتية.

والحقيقة، أن موضوع استقالة الشيخ عبدالله المبارك لا يمكن فهمه على الوجه الصحيح إلاّ إذا نظرنا إليه في سياقه التاريخي، وعلى ضوء المبادئ السياسية والأخلاقية التي التزم بها الرجل طوال حياته. فالشيخ عبدالله المبارك الذي طالما حذّرت التقارير الدبلوماسية البريطانية من سعيه للسلطة، ومن تكديسه للسلاح لاستخدامه كورقة ضغط في أي صراع على السلطة.. هذا الإنسان تخلّى طواعية وبمحض إرادته عن كل زهو السلطة وسلطانها عندما أدرك أنه لم يعد بمقدوره التوفيق بين الحكم والمبادئ. لم يناور مع أحد، ولم يحاول الضغط على أحد، ولم يستخدم أسباب القوة والنفوذ التي كانت في حوزته، وإنما انسحب في هدوء وكبرياء من على المسرح، وهو في قمة شموخه وسلطته.

الحقيقة التاريخية هي أن الشيخ عبدالله المبارك أصبح في نهاية الخمسينات الشخصية البارزة في حكم الكويت ونائب الحاكم. وبفضل جهوده، تقدّمت أساليب الحكم والإدارة، فبلغت دوائر الحكومة أكثر من عشر دوائر، تولّى هو مباشرة أهمها: دائرة الأمن العام التي أشرفت على الجيش والأمن الداخلي والطيران والسفر والإقامة والإذاعة.

احتل الشيخ عبدالله المبارك هذه المكانة نتيجة عمله لسنين طويلة، ولجهوده في مختلف نواحي الحياة، ولإسهامه في بناء المؤسسات وتحديثها وتطويرها. ويكاد لا يوجد مجال لم يكن فيه للشيخ عبدالله المبارك دور وإسهام.

تحليل بريطاني بعد وفاة أحمد الجابر

في سبتمبر عام ١٩٥١، كتب الوكيل السياسي تحليلاً لملامح الخريطة السياسية في الكويت على ضوء ما حدث عند وفاة الشيخ أحمد الجابر. ولخّص الوضع على النحو التالي [From Political Agency to Political Residency. September 2, 1951]:

١ - لم يكن هناك قانون أو قواعد محدّدة لاختيار الحاكم، وكان الاختيار يتم بناءً على توافق آراء أفراد الأسرة الحاكمة.

٢ - لم يكن هناك مرشّحون بارزون أو متنافسون على خلافة الشيخ أحمد الجابر سوى الشيخ عبدالله السالم، فقد كان الأكبر سنّاً، فوق الخمسين، وحاز موافقة أغلب أعضاء الأسرة الحاكمة. أمّا المرشّحون الآخرون فقد كانوا، دون الأربعين.

٣ - وفي مجموعة ما دون الأربعين كان أبرز المرشحين هو الشيخ عبدالله المبارك الذي تميّز عن غيره بأحقيّته في وراثة الحكم طبقاً لتقاليد الولاية حيث إنه الابن المباشر للشيخ مبارك الكبير، بينما كان الحاكم الشيخ عبدالله السالم حفيداً له فقط. أي أن الشيخ عبدالله المبارك كان «عم» الأمير الحاكم، ولذا، كان يأتي في المرتبة التالية له مباشرة في سلم السلطة والنفوذ، وكان نائباً للأمير.

٤ - أمّا الشخصية الثالثة في سلّم السلطة فقط كان الشيخ عبدالله الأحمد، وهو حفيد الشيخ والابن الأكبر للشيخ أحمد الجابر، والذي عمل مساعداً للشيخ عبدالله المبارك، ولم يكن الحكم من تطلعاته العاجلة، فقد كان شخصية هادئة ومتدينة، ولم يرغب في أن يتخطّى عمه (الشيخ عبدالله المبارك) في ولاية الحكم.

٥ - أمّا الشخصيتان البارزتان في نفس المجموعة العُمرية واللتان نافستا الشيخ عبدالله المبارك - حسب تحليل الوكيل السياسي - فهما الشيخ فهد والشيخ صباح، وهما أخوان غير شقيقين للشيخ عبدالله السالم.

أمير الكويت

عبدالله السالم الصباح

عبدالله المبارك بارك ترشيح جابر الأحمد أميراً وسعد العبدالله ولياً للعهد

عندما قررت «الجريدة» نشر مذكرات الدكتور أحمد الخطيب، فقد جاء ذلك القرار عن ادراك، ليس لأهمية ما ورد فيها من معلومات وأفكار وآراء فحسب، ولكن انطلاقا من رغبتنا في كسر حاجز وهمي طالما ظل يسيطر على الحياة السياسية الكويتية، وهو أنه على الرغم من ثراء وتنوع الفعل والنشاط الكويتي العام، إلا أننا نادراً ما نجد من يقدم تجربته من جيل الرواد لكي يتداولها الناس، ويتعرفوا عن كثب على شخصيات ورموز أثّرت وأثْرت وأعطت لبناء هذا

الوطن، فأغلبية ما صيغ وما نشر من تلك التجارب لا تعدو كونها سردا طوليا، أو ملفات للصور، لا تحلل ولا تشرح بقدر ما تبين البعد الايجابي للشخص صاحب المذكرات، وقد ترتب على هذا نقص حاد وقصور شديد في المكتبة الكويتية الخالية من المذكرات الشخصية التي تمارس نقدا ذاتيا، وتلتزم الأصول المتعارف عليها لفن كتابة المذكرات، فكتابة المذكرات ليست كما قد يتصور البعض بأنها كتابة مؤرخين يستندون في كتابتهم الى مصادر موثوقة بالضرورة يتم استقاؤها من رسائل أو كتب، ولكنها سيرة ذاتية لصاحب المذكرات كما رآها هو، وكما فهمها هو، وكما عايشها هو، وهذا الامر يعني بالضرورة أنه قد تكون هناك حقائق مكملة غابت عن مشاهدة صاحب المذكرات، وهو أمر لا تثريب عليه، بل انه قد يكون حافزا لآخرين لأن يصححوا، ان كانوا يتصورون أن اغفالا ما قد حدث، دون الحاجة الى التجريح أو التجريم.

وهكذا كان قدر «الجريدة» أن تصدر في الوقت ذاته الذي انتهى فيه الدكتور أحمد الخطيب من كتابة مذكراته، فالتوقيت بالنسبة لنا كان فرصة لا تعوض للاقدام على هذه الخطوة، التي نسعى الى ان تتبعها خطوات أخرى مع شخصيات كويتية كانت لها اسهاماتها في مسيرة هذا الوطن، ونحن إذ نفتخر بأننا نشرنا مذكرات الدكتور أحمد الخطيب فإننا في الوقت ذاته نرحب بجميع الردود والتعقيبات.

من هذا المنطلق يأتي ترحيبنا بنشر رد الدكتورة سعاد الصباح التي نكن لها الكثير من المودة والاحترام، ونحن في «الجريدة» وإن كنا نقدر الرغبة الصادقة للدكتورة سعاد الصباح في تثبيت الدور الذي أداه زوجها ورفيق دربها الشيخ عبدالله المبارك في مسارات الحياة السياسية الكويتية حتى مغادرته الكويت عام ١٩٦١، إلا أننا نختلف مع بعض الأحكام والنعوت التي وصفت بها الدكتور الخطيب، ولكننا على أي حال ملتزمون بنشرها كما وصلت الينا من دون حذف أو تعديل من أي نوع.

لقد أوضح نشر مذكرات الدكتور الخطيب صحة ما ذهبنا إليه من الناحيتين المنهجية والاعلامية، فمن حيث المنهج فإننا فتحنا الباب لأسلوب جديد في التعاطي مع التطور السياسي في الكويت ظل مفقودا طوال هذه السنين، ونحمد الله اننا وفقنا في كسره مع شخصية بأهمية الدكتور أحمد الخطيب ورمزيته.

أما من الناحية الاعلامية فقد كانت المتابعة غير المسبوقة للمذكرات وتجاوب القراء معها دليلا آخر على أنه مازالت هناك مساحة واسعة لتقديم مادة ذات نوعية جادة ومقروءة في الوقت ذاته.

ولا يسعنا هنا إلا التقدم بالشكر للدكتورة سعاد الصباح على مسعاها الذي نعلم انه سيثير أيضا جدلا وردود أفعال نأمل ان تستمر، فتاريخ الكويت ليس ملكا لأحد، بل هو ملك للكويت كلها، وطالما اننا مازلنا نتنفس نسائم الحرية، فللجميع الحق -من دون استثناء - في أن يقول رأيه.

أوضحت د.سعاد الصباح في الحلقة الأخيرة من تعقيبها على ذكريات د.أحمد الخطيب أن الشيخ عبدالله المبارك لم يسع إلى الحكم، بل إنه تصرف في هذا الشأن بأسلوب راق للحفاظ على تماسك الأسرة والوطن، وأنه عندما قرر اعتزال الحياة السياسية والاستقالة كان ذلك بمحض إرادته، وأكدت أنه لم يفكر قط في استخدام القوة لفرض رأيه على الآخرين.
ورأت د.سعاد الصباح أن عبدالله المبارك عاش عشر سنوات من حياته نائبا للحاكم الشيخ عبدالله السالم الذي كان يعتبره يده اليمنى في إدارة البلاد.

أصدر د. أحمد الخطيب كتاباً بعنوان «الكويت: من الإمارة إلى الدولة، ذكريات العمل الوطني والقومي» ضمّنه مسيرة حياته، وإسهامه في العمل العام الكويتي، وتضمن معلومات وآراء جديرة بالتوقف، وتستحق الرد وذلك احتراماً لحقائق التاريخ.

وحسناً فعل المؤلف حين قدم لكتابه بقوله: «هذه ليست دراسة علمية ولا ينبغي لها أن تكون كذلك، فهي ليست إلا رحلتي ورؤيتي عبر الحياة كما عشتها وشاهدتها، لا كما عاشها أو شاهدها غيري، وبالتالي فليس المطلوب هنا أن تكون مرآة عاكسة لما حدث ولكنها الأشياء كما رأيتها... إلا أن الحقيقة هي أن أفكاري وآرائي لم تكن إلا وليدة وقتها... وبالتالي فهي أفكار وآراء مرتبطة في مجملها بالزمن الذي ظهرت فيه وتأثرت بمعطياته» (ص١٣). وأضاف أنه سجل هذه الذكريات من الذاكرة، لأنه لم يكتب مذكرات ينقل عنها ويقول «ولم أكتب أي مذكرات طول حياتي» (ص١٤).

لقد قرر المؤلف هنا أمرين مهمين: أولهما، أن هذه الأوراق التي نشرها هي وليدة لرؤيته هو فقط، وثانيهما، أن تلك الأفكار والآراء مرتبطة بزمنها ومتأثرة بمعطياته، ومن قراءة هذه الأوراق يبدو واضحاً أن د. الخطيب لم يراعِ حق الآخرين في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم، وبالتالي ممارستهم النابعة من زمنهم ومعطياته، ومن ثقافتهم المتصلة بمجتمعهم، ومن موقعهم في الحياة، فهناك فارق كبير في الظروف الموضوعية التي تحيط بالكاتب أو الناشط السياسي مثلاً، وتلك المحيطة بمن يتولون الحكم ويتخذون القرارات التي تؤثر على مسيرة المجتمع والدولة، فعلى هؤلاء أن يتدبروا عواقب ما يتبنونه من مواقف أو يتخذونه من قرارات، لأن آثارها وتداعياتها لا تلحق بهم فقط وإنما على مجمل شعب الكويت.

لقد أعطى د. الخطيب نفسه الحق في أن يكون له رؤاه وأفكاره، وهذا حق طبيعي ومشروع، ونحن نحترم ذلك، لكنه لم يعطِ الآخرين حقهم في أن تكون لهم رؤاهم وأفكارهم المختلفة مع ما يعتقد فيه هو، والتي ينبغي فهمها وتقدير أسبابها في إطار ظروفهم ومواقعهم.

والقارئ لذكريات د. الخطيب يخرج بانطباع عن أنها تعبّر عن كراهية عميقة لأسرة الصباح ولدورها في الحياة الكويتية، ولا أعرف أسباب ذلك، وهو على أي حال أدرى بمصادرها ودوافعها، وحافظ المؤلف على حجم الكراهية التي انزرعت في نفسه قبل ٥٠ عاماً، مما يجعل القارئ الباحث عن الحقيقة في حيرة من أمره، إذ يكون عليه أن يتزود بكراهية مماثلة، وهو ما أعجز عنه، أو يكون عليه أن يتعامل مع بعض الحوادث الواردة في الكتاب باعتبارها رواسب واسقاطات يخضع تقييمها للمنطق وحده، ما دام جميع الشركاء فيها أو الشهود عليها قد رحلوا عن دنيانا إلى دنيا الحق، ولم يبقَ إلا صاحب الكتاب حياً ليروي من الأحداث ما يشاء، ويحدد ظروفها ووقائعها، وهو في طمأنينة كاملة إلى أن أحداً لا يستطيع نفيها أو تكذيبها، وهو شاهدها الحي الوحيد.

والقارئ لكتاب ذكريات د. أحمد الخطيب لابد أن يلاحظ حرصه على الزج باسم الشيخ عبدالله المبارك بمناسبة أو من دون مناسبة عبر صفحات الكتاب.

وقبل إعلان استقلال الكويت بيومين صدر المرسوم الأميري رقم ٧ لسنة ١٩٦١، في ١٧ من شهر يونيو عام ١٩٦١.

وفي أعقاب صدور هذا المرسوم، طلبت جريدة "الحياة" من الشيخ عبدالله المبارك التعليق على ما حدث، فرفض الشيخ عبدالله المبارك، وسجلت الجريدة ذلك [جريدة الحياة بتاريخ ٢٠ يونيو

١٩٦١]، ويبقى السؤال المحيّر للباحثين والمؤرّخين هو: لماذا لم تعلن استقالة الشيخ إلا قبل الاستقلال بيومين؟

حرص الشيخ عبدالله المبارك على وضع أسرة الصباح وتضامنها، ولم يكن لديه أدنى استعداد للقيام بأي عمل يهدد وحدة الأسرة أو يثير الخلافات داخلها، وكان هذا هو أحد مفاتيح شخصيته التي لم يفهمها الإنكليز قط، لقد اختزنت نفسه طموحات عريضة تتعلق ببلاده، ورغب في تحديث الكويت وتطويرها بسرعة، ودافع بحماسة عن آرائه وعمّا اعتقد أنه الصحيح، ولكنه لم يفكر قط في استخدام القوة لفرض رأيه أو موقفه على الآخرين.

وخلافاً لما تردّد في الوثائق البريطانية من أن: «جهود الشيخ عبدالله المبارك لتسليح الجيش الكويتي وزيادة عدده قد أثارت المخاوف لأنها أدّت إلى دعم نفوذه السياسي»، فإن الشيخ عبدالله المبارك لم يفكر في الجيش إلاّ باعتباره درعاً للوطن في مواجهة المطامع الخارجية، وأساساً لا غنى عنه لبناء الدولة الحديثة.

لذلك، فإن حديث التقارير البريطانية عن استخدام القوة وعن احتمال قيامه بانقلاب يعكس عدم فهم للرجل وللعلاقات داخل الأسرة. وأكبر دليل على ذلك هو ما حدث في عام ١٩٥٠ عند وفاة الشيخ أحمد الجابر، أو في عام ١٩٦٠ عندما حدثت خلافات مع الأمير حول عدد من قضايا الحكم.

وكما أوضحت من قبل، فقد كان الشيخ أحمد الجابر مريضاً للغاية في أيّامه الأخيرة، وترك السلطة بأكملها تقريباً للشيخ عبدالله المبارك، وعندما توفّاه الله، أرسل الشيخ عبدالله المبارك برقية إلى الشيخ عبدالله السالم، الذي كان في طريقه الى الهند، يطلب فيها منه سرعة العودة. ولم يتمكّن الشيخ عبدالله السالم من حضور مراسم الدفن والعزاء، وكان الشيخ عبدالله المبارك هو الذي استقبل المعزّين وتلقّى العزاء على رأس أفراد الأسرة. ولم يحدث قط أي خلاف على السلطة في ذلك الوقت، وكما أخبرني الشيخ عبدالله المبارك، فإنه عندما اجتمعت الأسرة للبحث في اختيار خليفة للشيخ أحمد الجابر، فإنه وصف الشيخ عبدالله السالم بأنه «والدي وهو أحقّ مني». ولمدة عشر سنوات تالية، كان الشيخ عبدالله المبارك هو نائب الحاكم ويده اليمنى في إدارة البلاد، وكان الحاكم يترك له الكثير من الأمور ليباشرها بنفسه، كما أوضحت. وكان الشيخ عبدالله المبارك حريصاً على إبراز كل مظاهر الاحترام والتقدير للشيخ عبدالله السالم، وكان يفعل ذلك بشكل تلقائي وطبيعي بحكم العادات التي تربّى عليها، والقيم التي طبعت تفكيره وسلوكه.

وزاد من دور الشيخ عبدالله المبارك وأهميته خلال هذه الفترة الطباع الشخصية للشيخ عبدالله السالم وميله للسكينة، وعدم رغبته في التدخّل في القرارات اليومية المتعلّقة بتسيير أمور الحكم، وهو ما اضطلع به الشيخ عبدالله المبارك.

لهذا، توطّدت علاقة حميمة بين الرجلين، علاقة حكمتها مجموعة متداخلة من العوامل، منها احترام الصغير للأكبر سناً، ومنها رابطة الدم بين الإنسان وعمه، ومنها روح التفاني والإخلاص في العمل التي مارسها الشيخ عبدالله المبارك وكسب بها حبّ ابن شقيقه الشيخ عبدالله السالم واحترامه.

لذلك، كان الحاكم يسافر كثيراً إلى الخارج معتمداً على وجود يده اليمنى ونائبه، وكان من الملاحظ عموماً أنّ الشيخ عبدالله المبارك لا يسافر لقضاء إجازته السنوية إلا عندما يكون الحاكم موجوداً.

وكان ولاء الشيخ عبدالله المبارك للحاكم مطلقاً ومن دون حدود. وفي فترات سفر الشيخ عبدالله السالم، حرص على استشارته - تلفونياً - في القضايا المهمة. والتباحث معه وإطلاعه على ما يحدث في الكويت. وليس عندي أدنى شك في أن العلاقة بينهما كانت تتسم بأعلى مراحل الصفاء والسمو الأخلاقي.

وعندما توفّي الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٦٥، عاد الشيخ عبدالله المبارك إلى الكويت لحضور مراسم الدفن، وكان قد زاره قبلها أثناء مرضه في المستشفى. بعد انتهاء الدفن، قام الشيخ صباح السالم، وقبّل رأس عمّه الشيخ عبدالله المبارك، قائلاً: «الحكم لك يا عمي»، فردّ الشيخ عبدالله المبارك بأنه عاد لحضور مراسم الدفن والعزاء بابن أخيه، وقال: «أنا أثق بكم، وأبارك كل اختياراتكم».

وتكرّر نفس الشيء مرة أخرى في ديسمبر من عام ١٩٧٧ عندما توفي الشيخ صباح السالم، فقد كان الشيخ عبدالله المبارك موجوداً في الكويت. ولمّا بدأت المشاورات حول اختيار الحاكم، تردّد عليه بعض كبار رجال الأسرة مقترحين أنه الأقرب إلى الحكم، إلاّ أن الشيخ عبدالله المبارك رفض الفكرة، وبارك ترشيح الشيخ جابر الأحمد أميراً، والشيخ سعد العبدالله ولياً للعهد.

وكما حرص على وحدة الأسرة وتضامنها، فقد اهتم بصورتها وهيبتها، والتزم بذلك حتى بعد استقالته إلى أن انتقل إلى جوار ربّه في يونيو عام ١٩٩١.

وأعود إلى سنة ١٩٦٠ وكيف تداعت الأحداث على النحو الذي تمّ. ففي العام الأخير قبل استقلال الكويت، برزت وجهات نظر مختلفة بين الشيخ عبدالله المبارك والأمير حول عدد من الأمور، وكانت هناك تطورات مشكلة الحدود مع العراق، وكان رأي الشيخ عبدالله المبارك أن بعض الأطراف الأجنبية ليس لها مصلحة في حلّ النزاع مع العراق، وأن استمرار تدخلها يؤدي إلى تغذية الخلاف وتمديد أجله.

وكانت هناك قضية تسليح الجيش الذي رأى فيه الشيخ عبدالله المبارك درع الدولة والمجتمع، وأكّد على أهمية الاستمرار في تطوير قدراته. وكانت هناك قضية التسرّع في إصدار القوانين الوضعية وبالذات مدوّنة القانون المدني والجنائي. ورأى الشيخ عبدالله المبارك ضرورة إتاحة وقت أطول للتشاور والتفكير في الآثار المترتبة على تلك القوانين وذلك حتى يحظى القانون بالشرعية الاجتماعية اللازمة لضمان احترام المواطنين له وتنفيذه.

فقد لاحظ الشيخ عبدالله المبارك، مثلاً، أنّ بعض مواد القانون لا تعبّر عن الأوضاع الاجتماعية لشعب الكويت وقيمه، وأنّها تخالف التقاليد والأعراف السائدة (مساعدة شخص أصيب في حادثة في الطريق العام قبل حضور الإسعاف، أو الحق في استخدام السلاح دفاعاً عن النفس عند اقتحام شخص غريب للمنزل)، كما أنّها لا تراعي الفارق بين ظروف أهل المدن وأحوال البادية والقبائل، وقد أثبتت التجربة والممارسة بعد ذلك صحّة وجهة نظر عبدالله المبارك [هناك مواد

أخرى في القانون لا أتذكرها، لأن أوراقي فقدت من القصر الأبيض خلال فترة الغزو العراقي للكويت. فقد سرق البيت كما سرق الوطن...].

والأمر المؤكد أن الخلاف لم يثر حول السلطة أو من يخلف الحاكم، لأن الشيخ عبدالله المبارك كان نائب الحاكم، وكان من ناحية البروتوكول والمراسم يأتي بعد الأمير مباشرة سواء من حيث الجلوس في الأماكن العامة، أو من حيث ترتيب الأسماء في وثائق الدولة والصحافة. وكان رقم جواز سفره الذي كان يحمل رقم ٢ بعد الأمير مباشرة، وظلّ يحتفظ بهذا الرقم في كل تجديد للجواز حتى وفاته.

كان ذلك يعني أنه يتولى الحكم تلقائياً - وحسب التقاليد المرعية في الأسرة - في حالة وفاة الأمير. ولو كان الشيخ عبدالله المبارك راغباً في الحكم وحسب، فما كان عليه سوى الانتظار والترقّب. وحتى ما يُقال عن التنافس بين الشيخ عبدالله المبارك والشيخ فهد السالم، الذي ضخمته بعض التقارير والروايات فإنه انتهى عملياً بوفاة الشيخ فهد عام ١٩٥٩. لقد كان سن الشيخ عبدالله المبارك، وخبرته في الحكم والإدارة، ونفوذه الفعلي في الجيش والشرطة والبادية، وعلاقاته الخليجية والعربية، تجعل موضوع تولّيه الحكم بعد الشيخ عبدالله السالم أمراً طبيعياً ويسيراً ومتوقعاً من كل الأطراف. وحتى بعد اعتزاله، فإنه رفض الدعوات للعودة للحكم بشكل حاسم برغم وجود فرص مواتية لذلك، وتشجيع بعض العناصر الداخلية والحكومات العربية له بدعوى أحقّيته في الحكم، واعتبر أن مجرد البحث في هذا الموضوع هو خيانة للوطن ولأسرة الصباح.

لذلك، لا أتصوّر أن الإنكليز كانوا بمنأى عن تصاعد الخلافات بين الأمير ونائبه. فقد خشوا من زيادة نفوذ الشيخ عبدالله المبارك في الكويت، ومن علاقاته العربية، ومن تأثير توجهاته على منطقة الخليج.

ولعلّنا نستطيع أن نتصوّر وقع بعض تصريحاته مثل قوله: «إن بلاد العرب للعرب، ودعمه للجيشين السوري والمصري وإلغائه لتأشيرة دخول الكويت بالنسبة للعرب، وتأييده لتأميم شركة قناة السويس، وحماسته للتضامن العربي والوحدة العربية، والصداقة الشخصية التي تربطه بالرئيس جمال عبدالناصر وأعضاء مجلس الثورة المصري».

والخلاصة، أن الشيخ عبدالله المبارك لم يكن الشخص الذي يرتاح الإنكليز له، لاستقلاله برأيه واعتزازه بنفسه، لذلك فقد حرصوا على إبعاده عن السلطة قبل حصول الكويت على الاستقلال. ولعلّي أذكر هنا أنني خلال إعداد كتابي "صقر الخليج" اطّلعت على المذكّرات السياسية (Political Diaries) التي تتضمن تقارير الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، ولاحظت أن المذكرات عن الفترة ٢٥ أبريل - ٢٤ مايو، وكذلك الفترة ٢٥ أغسطس - ٢٤ سبتمبر من عام ١٩٦١ لم يكشف عنها النقاب بعد.

وبرغم أن هذه الوثائق ليست ذات طبيعة غاية في السريّة (Top Secret)، وبرغم مضي أكثر من ثلاثين عاماً عليها، فإنّه لم يتم توفيرها للباحثين، ولعلّ في ذلك، ربما، إشارة إلى أهمية وحساسية ما تتضمنه من معلومات وتقييمات حول دور بريطانيا في هذا الوقت.

ولكن عندما حلّ موعد زيارة رسمية للملك سعود إلى الكويت في مطلع شهر أبريل، سارع بالعودة ليكون في استقباله حرصاً منه على تضامن الأسرة ووحدتها، وكذلك بسبب الصلة

الوثيقة التي ربطت الشيخ عبدالله المبارك بالسعودية. وشارك الشيخ عبدالله المبارك في احتفالات استقبال الملك، وأعدّ عرضاً عسكرياً مهيباً للجيش الكويتي [نشرة أخبار المملكة العربية السعودية، بتاريخ أبريل ١٩٦١]، واستضاف أبناء الملك في قصر مشرف.

أتذكّر جيداً أحداث الليلة السابقة لمغادرتنا الكويت للمرة الثانية:

كنّا نجلس في حديقة القصر الأبيض على الأرض. كان الليل قد ألقى بظلاله بعد انصراف ضيوف «الديوانية»، وبقي عدد من المقرّبين إليه من بينهم الشيخ مبارك العبدالله الجابر، وحمد الحميضي، وسليمان الموسى، ومحمد جعفر، وعبدالرزاق القدومي، ويعقوب بصارة، وسالم بو حديدة، وعزّت جعفر.

كنت أجلس بجواره، وأتذكّر أنّه دعا عزّت جعفر للاقتراب منه وسلّمه رسالة، وطلب منه تسليمها للشيخ عبدالله السالم، وكانت الرسالة تتضمن خطاب استقالته الذي كتبه بخط يده إلى أمير البلاد. وحرصاً منه على أن يترك للأمير إعلان الاستقالة بالشكل الذي يريده، وفي التوقيت الذي يراه، فقد ترك التاريخ دون تحديد، وطلب من جبره شحيبر إعداد الطائرة للسفر إلى لبنان، وبالفعل سافرنا يوم ١٧ أبريل.

صعدنا إلى الطائرة في الساعة السادسة صباحاً، وهو توقيت سفرنا دائماً، وكان في وداعنا عدد من الأصدقاء، وصعد معنا الشيخ مبارك العبدالله الجابر الذي كان الشيخ بالنسبة له أباً ومعلّماً، وحاول ثنيه عن السفر، وأجهش بالبكاء من شدّة تأثره. وقتها قال الشيخ: «إنّه ترك الكويت في أيدٍ أمينة، وإنّه بلغ مرحلة آن له فيها أن يخلد للراحة».

وبعد أيام من سفرنا إلى بيروت، أرسل الشيخ عبدالله السالم وفداً يضم الشيخ مبارك العبدالله الجابر وحمد الحميضي والشيخ ناصر صباح الناصر يحملون رسالة من الأمير يطلب فيها من الشيخ عبدالله المبارك العودة للتفاهم.

فقال الشيخ عبدالله المبارك ان: «موقفه معروف ورأيه في القضايا موضع الخلاف ليس محلاً للتغيير. ومرةً ثانية بعث الشيخ عبدالله السالم الشيخ خالد العبدالله السالم والشيخ ناصر صباح الناصر إلى الشيخ عبدالله المبارك إلى جنيف. ومرةً ثالثة إلى بيروت، وكان جوابه لا يتغيّر.

عندما اندلعت الأزمة مع العراق في يونيو، لم يكن الشيخ عبدالله المبارك ليسمح لنفسه بأن يكون في الخارج في الوقت الذي تتعرض فيه الكويت للتهديد، فسارع إلى العودة مرّة ثانية يوم ٢٧ يونيو، وأبدى استعداده للعمل - كمواطن كويتي - في أي موقع. وبعد أن عاد إلى بيروت أعلن وقتها أن الأمير قد طلب منه الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية لتنسيق المواقف العربية المؤيدة للكويت [Confidential Annex to Kuwait Diary n.7 covering the period from June 25 to July 24. 1961]. وخلال هذه الأزمة، استخدم الشيخ عبدالله المبارك علاقاته بضباط الجيش العراقي لتعطيل مخطّطات الاقتراب من الحدود الكويتية. وساهم في ذلك قائد الفرقة المدرعة الثالثة، الذي قام الشيخ عبدالله المبارك بعد ذلك بترتيب منحه حق اللجوء السياسي إلى مصر.

والحقيقة، أن الشيخ عبدالله المبارك رفض أي تدخل خارجي أو وساطة في العلاقة بينه وبين إخوته من أسرة الصباح. كما رفض بعنف محاولات بعض الدول التي سعت لاستثمار هذا الخلاف، أو العروض المستترة التي قدّمها البعض لدعمه لاستعادة منصبه في الكويت. كان

يكرّر دوماً: «لقد استقلت بمحض إرادتي، وسجلّي أحمله بيميني، ودوري محفور في تاريخ الكويت لا يمكن أن ينكره أحد».

وفي عام ١٩٦٥، ترددت الشائعة مرّة أخرى، وكان مؤداها أن الشيخ عبدالله المبارك يدبّر لانقلاب عسكري، ويؤلف حكومة في الخارج. سارع الشيخ عبدالله المبارك بالعودة إلى الكويت كأن لسان حاله يقول: «ها أنذا موجود بينكم، أنا لا أقبل أن أفعل أي شيء ضد وطني وأسرتي وأهل بيتي».

وكان في استقباله في المطار الشيخ خالد العبدالله السالم، والشيخ جابر الأحمد، والشيخ محمد الأحمد الجابر، والشيخ سعد العبدالله السالم [جريدة اليوم بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٦٥]. وعاد مرةً ثانية للكويت في سبتمبر للاطمئنان على صحة الشيخ عبدالله السالم [جريدتا الحياة والنهار بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٦٥]. وعند وفاته في أكتوبر، سارع بالعودة وشارك في الجنازة ومراسم الدفن [جريدة الحياة بتاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥].

ولم يتوقّف الشيخ عبدالله المبارك عن نشاطه السياسي، كان بيتنا بمنزلة خليّة نحل يرتادها الكويتيون الذين يحضرون إلى لبنان، ويعج بالصحافيين والسياسيين اللبنانيين من كل صوب واتجاه. واستخدم الشيخ عبدالله المبارك نفوذه السياسي والأدبي لدعم الرئيس جمال عبدالناصر وسياساته.

ويبدو أن ذلك كان موضع متابعة وتقدير من أجهزة السفارة المصرية في بيروت، كما يعكس ذلك التقرير المؤرخ في ٢١ فبراير ١٩٦٣ بعنوان «نشاط وميول والاتجاه السياسي للأمير عبدالله مبارك الصباح» [صورة التقرير في الوثيقة رقم (٥٥)، سعاد محمد الصباح، صقر الخليج]. وخلال إقامتنا بمصر، عاملت السلطات المصرية الشيخ عبدالله المبارك معاملة خاصة، وكانت العلاقة بين الشيخ وعبدالناصر وقادة الثورة وطيدة ومتميزة. فأصدر الرئيس عبدالناصر توجيهاته لمنح الشيخ عبدالله المبارك حق الإعفاء الجمركي أسوة برؤساء الدول.

وكان للشيخ عبدالله المبارك ترتيب بروتوكولي متميز في المناسبات والاحتفالات السياسية التي يحضرها الرئيس، مثل افتتاح دورة مجلس الأمة أو الاحتفال بذكرى ثورة يوليو، أو زيارة بعض رؤساء الدول العربية. كما كان الرئيس يدعوه في المناسبات الخاصة. وعندما توفي عبدالناصر في سبتمبر عام ١٩٧٠، كان الشيخ من أوائل الذين سارعوا بالذهاب إلى منزل الأسرة في منشية البكري ثم إلى قصر القبة. واستمر هذا الترتيب البروتوكولي المتميز للشيخ عبدالله المبارك في عهد الرئيس السادات. وخلال هذه السنوات كلّها، حرص الشيخ على مواصلة دوره الوطني والقومي. فعندما وقع الانفصال السوري عن الجمهورية العربية المتحدة في ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١، ارتفع صوت الشيخ عبدالله المبارك في الصحافة اللبنانية مندّداً بالحدث. وبمناسبة أسبوع نصرة الجزائر في لبنان تبرع الشيخ عبدالله المبارك بمائة ألف ليرة [جريدة اليوم بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٦٢]. وبمناسبة إعلان قيام الاتحاد الثلاثي بين ج.ع.م وسوريا والعراق في عام ١٩٦٣، أهدى الشيخ ١٠٠ سيارة جيب للجيش المصري [جريدة اليوم بتاريخ ١١ يناير ١٩٦٣]، وقام بدعم اتحاد طلاب فلسطين في غزة [جريدة اليوم بتاريخ ٢٧ فبراير ١٩٦٤].

وفي عام ١٩٦٦، أرسل الشيخ عبدالله المبارك شيكاً بمبلغ مليون دولار للرئيس عبدالناصر «تاركاً للرئيس أمر توجيهه إلى أي غرض من أغراض النفع العام كما يراه»، وخصّص

الرئيس المبلغ للكليات العلمية بجامعة القاهرة وبالذات مستشفى قصر العيني [جريدة اليوم بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٦٦].

وعندما نشبت حرب ١٩٦٧ وعلم الشيخ عبدالله المبارك بحاجة مصر إلى بعض الاحتياجات الطبية والدوائية، سارع - وكنّا في جنيف - بتدبير المطلوب من خلال صيدلي من أصل مصري - د. غليونجي - وتمّ إرسال عدد من عربات الإسعاف والأدوية كما تبرّع الشيخ بمليون جنيه مصري لمصلحة المجهود الحربي. واستمرّ دعمه للقضية الفلسطينية، وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢، تبرّع الشيخ بمبلغ مليون دولار نصفها في شكل أدوية ونصفها الآخر نقداً للمقاومة الفلسطينية، وقد أرسلت عن طريق الصليب الأحمر الدولي في جنيف، وتبرع للجيش المصري بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣.

وخلال هذه السنوات، لم أشعر أبداً بأن الشيخ عبدالله المبارك نَدم على استقالته، بل كان يشعر بأنه قد أخذ فرصته كاملة، وقام بدوره في خدمة وطنه. لم يفكر قط في استخدام علاقاته الواسعة مع رجال الصحافة والإعلام للرد على هذه الافتراءات.

فما كان الشيخ عبدالله المبارك يتصوّر أن يكون خلف حملة إعلامية تستهدف انتقاد سياسة بلده أو أسرته. لذلك فقد التزم الصمت، ولم يُدْلِ بأي تصريح صحفي حول الشؤون الداخلية أو الخارجية للكويت خلال الثلاثين عاماً التي مرّت ما بين استقالته ووفاته.

عبدالله المبارك... حاكم بالإنابة

وباستعراض التقارير الشهرية للوكيل السياسي التي كان يوثق فيها تواريخ سفر كبار المسؤولين في حكومة الكويت، يتّضح أن الشيخ عبدالله المبارك تولّى الحكم بالنيابة لأول مرة عام ١٩٥٠، ثم عام ١٩٥١. ثم تولاّه في عام ١٩٥٢ لمدة ثلاثة أشهر (مارس ونوفمبر وديسمبر)، وفي عام ١٩٥٣ لمدة ثلاثة أشهر أيضاً (فترة الصيف)، وفي عام ١٩٥٤ لمدة شهرين (أبريل ومايو).

وفي عام ١٩٥٥ لمدة ثلاثة أشهر (أبريل ومايو وديسمبر)، وفي عام ١٩٥٦ لمدة شهر واحد (أكتوبر)، وفي عام ١٩٥٧ لمدة أربعة أشهر (أبريل ويونيو ونوفمبر وديسمبر)، وفي عام ١٩٥٨ لمدة تسعة أشهر (ما عدا أغسطس وسبتمبر وأكتوبر)، وفي عام ١٩٥٩ في أغلب الشهور لسفر الحاكم كل شهر من شهور السنة ما عدا شهر أكتوبر.

وفي عام ١٩٦٠ لمدة ستة أشهر (يناير وأبريل ومايو ويونيو وأكتوبر ونوفمبر). ويلاحظ أنه في «السنوات الثلاث السابقة» للاستقلال، تزايدت مهام نائب الحاكم بسبب مرض الحاكم وازدياد فترة غيابه ولمّا كانت هذه المرحلة تعد منعطفاً تاريخياً نحو نشأة الدولة الحديثة والحصول على الاستقلال، فإن دور عبدالله المبارك في هذا المنعطف التاريخي نحو بناء المؤسسات الحديثة كان محورياً ورئيسياً. تؤكد ذلك عشرات التقارير التي كتبها الوكيل السياسي والقنصلية الأميركية في هذا الشأن، وسوف أقتبس من بعض هذه التقارير التي كتبت خلال الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠، أي الفترة التي سبقت الاستقلال مباشرة.

ففي تقرير للوكيل السياسي بتاريخ ١٧ يناير عام ١٩٥٧، لاحظ أن الحاكم لم يعد يهدد بالاستقالة أو بالتنازل عن الحكم أخيراً ولكن «الفترات التي يقضيها خارج الكويت أصبحت أطول وعددها أكثر» [From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows),

January 17. 1957]، وفي عام ١٩٥٩، تكرّرت إشارة الوكيل السياسي إلى ذلك، فأشار في تقرير له بتاريخ ١١ فبراير إلى أن الحاكم يقضي في الخارج أوقاتاً طويلة، «ويزور الكويت من آن لآخر، وأنه نادراً ما يحكم» [From Political Agency (Halford) to Political Residency (Middleton), February 11. 1959]. وفي يونيو من نفس العام، ذكر الوكيل السياسي أن: «الشيخ عبدالله المبارك يقوم بمهام الحاكم أغلب الوقت» [From Political Agency (Halford) to Foreign Office (Beaumont). June 25, 1959]، وأضاف في تقرير له بتاريخ ٥ أغسطس بأنه يمكن اعتبار الحاكم في حالة «شبه تقاعد في لبنان، وأنه يزور الكويت من وقت لآخر» [From Political Agency (Halford) to Political Residency (Man), August]، في عام ١٩٦٠، أشارت التقارير البريطانية إلى هذا الموضوع عدّة مرّات. ففي تقرير للوكيل السياسي بتاريخ ١٩ مايو، كتب أن عبدالله المبارك يُمارس «مهام الحاكم بالنيابة» لفترات طويلة [From Political Agency (Halford) to Political Residency (Middleton), May 19. 1960]، وفي ٥ يونيو من العام المذكور، ورد في تقرير آخر أن: «الحاكم يغيب عن البلاد أغلب الوقت، وأنه في فترة غيابه يتولّى عبدالله المبارك مهام الحاكم بالنيابة» [From Political Agency (Richmond) to Political Residency (Middleton), June 5. 1960]، وفي التقرير السنوي لعام ١٩٦٠ الذي قدّمه المقيم السياسي عن أحوال الكويت، ذكر أن: «الحاكم استمر في تحاشي التورّط في المشاكل اليومية للأسرة الحاكمة والمجتمع الكويتي عموماً، وذلك بإقامته أغلب الوقت خارج الكويت» [Annual Report for 1960 by Political Residency (Richmond)]، وأشارت تقارير القنصلية الأميركية إلى نفس المعنى، مثل ما ورد في تقرير القنصل الأميركي بتاريخ ٢٩ ديسمبر عام ١٩٥٧ [From American Consulate (Seelye) to Department of State, December 24, 1957.]، وتقريره بتاريخ ٢٩ أكتوبر عام ١٩٥٩ [From American Consulate (Seelye) to Department of State, October 29, 1959].

الكويت من الدولة إلى الإمارة

الدكتور أحمد الخطيب يتذكر - الجزء الثاني

هداء إلى شابات وشبّان الكويت الذين يعملون على إعادة الكويت إلى دورها الريادي في المنطقة.

إلى أولئك الذين يسعون إلى بناء مجتمع ينعم فيه المواطن بالحرية والمساواة تحت سقف قانون واحد يسري على الجميع، ويكون هدفه إطلاق إبداعات أبنائه وليس تقييدها باسم المحافظة على عادات وتقاليد هي جاهلية في طبيعتها ولا تمتّ بصلة إلى الدين ولا إلى ما جبلت عليه الكويت منذ نشأتها من تعلّق بالمشاركة في السلطة، ثم الالتزام بدستور ٦٢ الذي قنن هذه الطبيعة الكويتية.

إلى الشابات والشبّان الذين يحلمون بمستقبل مشرق للكويت يعيد دورها الرائد في محيطها، كي تنضم إلى عالم العلم والمعرفة الذي أخذ ينطلق بسرعة هائلة لا مكان فيه للمتخلّفين.

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا الكتاب.

كان الجزء الأول من هذه الذكريات استعراضاً لنضالات هذا الشعب في الانتقال من إمارة إلى دولة ديمقراطية يحكمها دستور. وقد أنجزت الكويت هذه المرحلة المهمة والكبيرة في دستور ١٩٦٢، وذلك جعلها تحتل مركزاً متميزاً بالنسبة لدول الجزيرة العربية. وكانت منارة حقيقية حركت مشاعر الكثيرين من شعوب هذه المنطقة التوّاقة إلى اللحاق بركب المجتمعات الديمقراطية الحضارية في العالم، التي وفّرت لشعوبها المناخ لكي تساهم وتبدع في إغناء التراث العالمي في التقدم في كل المجالات. أما هذا الجزء فسوف يستعرض الحالة البائسة التي وصلنا إليها الآن. فهو يشخص الوضع الحالي الذي أرجعنا إلى البداية -عهد الإمارة ثانية- ويذكر كيف حصل ذلك، كما يحاول أن يعطي صورة متفائلة للمستقبل بسبب دخول الحركة الشبابية الكويتية إلى حلبة الصراع السياسي بعد غياب طويل. نحن الآن في مرحلة تمّ فيها تعطيل الدستور وكل المؤسسات الدستورية التنفيذية والتشريعية والرقابية وإنهاء النظام الدستوري برمّته، وأصبحنا نقترب إلى حالة انعدام وجود دولة القانون أي ما يسمّى (Failed State).

دولة القانون

إن الدولة الحديثة تعني دولة القانون، قانون واحد يطبّق على جميع الناس، ويشكل الأساس لبناء وطن قوي يحبّه ويتمسك به جميع أبنائه لما يتيحه لهم من فرص متساوية.

وأيضاً يحتاج الوطن إلى هويّة يحملها أبناؤه ويفخرون بها. وكلما كانت هذه الهويّة هويّة للوطن كلّه، تخلّى المواطنون عن هوياتهم السابقة لقيام الدولة والوطن، والتي هي في بلادنا هويات قَبَلّية ومناطقيّة ودينيّة طائفيّة، وهنا يكون على الدولة أن تسعى إلى تقوية الهويّة الجامعة فلا تمزّق هويات ما قبل الوطن، هذا الوطن.

من أجل ذلك سعيت طوال حياتي وطوال عملي السياسي إلى بناء الدولة الحديثة، دولة القانون، والخطوة الأولى على هذه الطريق هي قيام سلطة التشريع، وسلطة التشريع في الدول الحديثة

هي البرلمان، حيث تصاغ القوانين من ممثلي الشعب. والحلقة الأولى في هذه القوانين هي الدستور. إنه عماد قيام المؤسسات وانتظام عملها، والأساس الذي تبنى عليه الدولة الحديثة.

وسعيت إلى قيام الهويّة الجامعة أيضاً، ولذلك تمسّكت بالعمل القومي والوطني، ووجدت أن ارتباط الكويت، هذا البلد الصغير، بمحيطه العربي ضرورة لحمايته، وأن قوة هذا المحيط العربي الذي تربطنا به وشائج كبيرة، هي قوّة للكويت، وقوّة لتلك المشاعر الجامعة والقويّة التي تربط الشعوب العربية بعضها ببعض، خصوصا أن بدايات وعيي السياسي ترافقت مع محنة العرب الكبرى، أي احتلال فلسطين من العدو الصهيوني وما عناه ذلك، ليس فقط من تشريد لشعب، يُفترض بكل مؤمن بالعدالة الإنسانية أن يقف ضد تشريده، فكيف إذا كان الذي تشرّد أخاً وأهلاً، ولكن أيضاً لأن هذه الشوكة في خاصرة العرب، أظهرت عجز السلطات العربيّة التي نصّب معظمها الاستعمار بما يخدم مصالحه. وأظهرت طوال العقود الستّة الماضية أنها رأس حربة لإضعاف دول المنطقة ومنع أي محاولة للتحرر والاستقلال الحقيقي الناجز.

في هذه الفترة بدأت المراحل الأولى لمشاركتي في العمل السياسي، وهي فترة حافلة بمشاعر الغضب والرغبة في بناء أوطان قويّة، رغبة كانت تجمع كل الذين عاشوا تلك الفترة، ولذلك فإن هذه المشاعر تحولت إلى قوى سياسية امتدت كالنار في الهشيم، رغم أن ظروفاً كثيرة، لا مجال لمناقشتها في هذا الكتاب، أدت إلى مزيد من هزائم النظام العربي.

هذا ما ركزت عليه في الجزء الأوّل من ذكرياتي، مبتعداً كل البعد عن التنظير، وقلب الحقائق لإثبات وجهة نظري أياً كانت وجهة النظر هذه. بل كتبتُ الوقائع كما عشتها أو كما عرفتها، وذكرت الأمور كما جرت وذكرت كل الأسماء التي شكلت مصادر معرفتي عن اللقاءات التي لم أكن حاضراً فيها ولكني عرفت ما دار فيها.

المجتمع المدني

وإذا كنت لا أدّعي بأني منزّه عن الأخطاء، فإنني أقول إن كلّ ما ذكرته لم يكن فيه أي تعسّف أو تجنّ، ولذلك حرصت على عدم الردّ على الاتهامات التي وجّهت إليّ، لأنني لا أريد الخوض في صراعات جانبية تحيد بي عن هدف هذا الكتاب المتمثّل في تقديم صورة عن مرحلة من تاريخ الكويت، لم أكتبها بهدف التأريخ، وهذا ليس عملي، بل بهدف إطلاع أجيال الشباب اليوم على مرحلة من النضال من أجل قيام الكويت دولة دستورية يحكمها قانون مدنيّ طالما تعرّض للانتقاد من بعض جيران الكويت، وطالما كانت هناك مطامع لدى البعض، بأن يتم التخلّص من هذه التجربة الرائدة، والعودة إلى حكم الفرد الذي يصبح هو الوطن والدولة والقانون، بما يعيد الكويت إلى الوراء. هذا السعي إلى إلغاء الدستور ليس جديداً، فإقرار الدستور جاء نتيجة صراع وموازين قوى، وكانت القوى الوطنيّة والقومية، وقوى المجتمع المدني الحيّة من شباب وطلاب وعمال وتجّار، تشكّل قوّة لا يمكن تجاوزها، ولذلك وبالتعاون مع الخيّرين الذين يحبّون الكويت، بل يحبّون شعب الكويت، تم إنجاز قيام الدستور عام ١٩٦٢، ثم تمّت التعديات عليه،

من أجل إضعافه وإعلاء سلطة الأشخاص. هذا الصراع لم يُحسم بعد، وهو يُطرح كل مرّة، وعلى أبناء الكويت، على شعب الكويت، على نساء ورجال الكويت، وقبل كل ذلك على شباب الكويت تقع معركة الدفاع ليس عن الدستور وعن دولة القانون المدني فحسب، بل حسم هذا الصراع وتثبيت الدستور وإدخال تعديلات عليه تتلاءم مع التطورات الحديثة ومع مصلحة شعب الكويت.

وتكريس الدستور يعني تكريس دولة الحقوق المدنيّة، والحريّات العامّة، التي وبسبب ضعف القوى الوطنية والقومية، وضعف جمعيات المجتمع المدني وقواه الحيّة، نراها، أي هذه الحريات، تتراجع، وتتراجع على الأخص الحريّة الفرديّة والخاصّة للناس، والتي هي شرط الإبداع في كل مجال، بل يصبح حق التعبير عن الفرح، كما يعبّر عنه كل الناس بشكل تلقائي وفي كل زمان، بما في ذلك زمن الإسلام، أي بالموسيقى والغناء، يصبح هذا الحق ممنوعاً أو ملاحقاً، ويصبح من يدافع عنه متهماً في دينه وأخلاقه، ويحمي القانون عمليات المنع هذه.

إن دولة الدستور والقانون التي كنت واحداً من كُثُر من أبناء الكويت المخلصين ممن سعوا إليها مهدّدة، لأن القيّمين على تطبيق القانون يطبّقون القانون بطريقة تجعل الناس يرون فيه ما يحدّ من حقوقهم وحريّاتهم في حين أنّ على القانون أنْ يحمي حقوقهم وحريّاتهم. وهذا يحصل لأنّ مَنْ يسيطر على المؤسسة الرئيسيّة، التي هي مؤسسة التشريع، قوى لا تريد القانون المدني بل تريد العودة بالكويت إلى الوراء، وتريد مصالحها الخاصّة قبل مصلحة المجتمع والوطن والشعب.

التنوع

لقد غاب التنوع عن سلطة التشريع، حامية القانون، وصار المال بدل السعي إلى بناء الوطن، الذي تكمن منعته في الاختيار الحر، هو ما يحرّك المؤسسات. غابت المحاسبة على السرقة والرشاوى، إلا عندما يُراد إسكات فلان لمصلحة فلان آخر.

إن أفضل طريقة لإلغاء الدستور، والقانون، هي جعل طريقة تطبيقهما تتعارض مع ما يريده الناس بما يدفعهم للابتعاد عن المشاركة في الحياة العامة، وفي الانتخابات، ويدفع قوى المجتمع الحيّة والطامحة إلى تطوير الكويت إلى الانكفاء، وهو ما شهدناه من خلال النسب المتدنيّة للمشاركة في الانتخابات، ومن خلال تكتل الناس على أساس انتماءات ما قبل الدولة الجامعة، أي الانتماء القبلي أو الطائفي، ومن خلال الحديث المتزايد عن الدور السلبي لمجلس النواب.

فباسم هذا القانون تُمنع احتفالات الفرح، وتُمنع الكتب، ويصبح كل وزير للإعلام أسير الخوف من المساءلة. ويُدفع الكويتيون إلى السفر إلى الخارج، ودفع أموال باهظة من أجل التنفيس عن هذا الكبت الذي يعيشونه، ويصبح كل كتاب مسموح في مكتبات الكويت غير مرغوب فيه، بمعزل عن قيمته، بسبب الجو السائد الذي يعتبر أن هذا المسموح قد مرّ على رقابة لا تسمح سوى بما لا يعكّر صفو النواب الذين يقفون بالمرصاد لأي كتاب أو أغنية أو موسيقى لا تنسجم مع أفكارهم التي صاغتها مصالحهم من أجل تأبيد سلطتهم لا من أجل قيام مجتمع منفتح يختار فيه الناس قناعاتهم بملء إرادتهم لا مما يُفرض عليهم.

مُنحت المرأة حق التصويت في الكويت، لكن بسبب كل ما ذكرت لم تستطع سيدة واحدة أن تخترق هذه الانتماءات المتخلّفة، ولم تفز أي امرأة في الانتخابات.

ضعفت حيويّة المجتمع، وضعفت قوة الحركة الديمقراطية والوطنيّة التي تتجاوز هذه الانتماءات، أو ربما كان ضعف المجتمع المدني نتيجة لضعف القوى الوطنية وتراجعها، وهذا موضوع آمل أن أستطيع تخصيص كتاب خاص له يناقش أسباب ما آلت إليه القوى الوطنيّة والديمقراطيّة، التي يُفترض بها أن تشكّل مستقبل الكويت، من ضعف وهزال. وهذا ما أذكر بعض ملامحه في هذا الكتاب تحت عنوان «ضمور العمل الوطني».

لقد تحدّثت في الجزء الأوّل من هذه الذكريات، عن حيويّة قوى المجتمع المدني، وخصوصا قوة الشباب فيه، التي أسّست، وكنت مشاركاً فيها، صورة مشرقة للكويت، كويت الدستور والقانون والانتماء العربي والحريات الفرديّة والعامة، وكان نتيجة ذلك بلداً نفخر به، وأنتج ذلك مؤسسات ثقافية شكّلت منارة لاتزال تُذْكَرُ في كل محفل، ومؤسسات قانونيّة لم يكن لها نظير في المجتمعات التي كانت تسبق الكويت بأشواط، وكانت أوّل لجنة لحقوق الإنسان تُنشأ في برلمان عربي، أُنشئت في مجلس النواب الكويتي وبذلت جهوداً مهمة في موضوعات مثل التجنيس والبدون.

لقد قامت قوى المجتمع المدني بخوض نضالات في الشارع وفي الجمعيات والنوادي ثم في البرلمان لتحقيق مكاسب لشعب الكويت، وأقرّت أنظمة الضمان الاجتماعي وخاضت نضالات لتحسين الأجور، وعبّرت عن رأيها في كل ما كان يحصل في العالم العربي والعالم بأجمعه.

لماذا يغيب كل ذلك اليوم؟ اليوم والمجتمع الكويتي في أغلبيته، كما تظهر الإحصاءات، من الشباب، وبلدنا ينعم بوفرة مالية لم تكن له في يوم من الأيام.

لقد تمّ إنجاز كبير تمثّل في حق المرأة في الاقتراع، وحين أنظر إلى نساء الكويت وفتيات الكويت أرى أمامي طاقات كبيرة، ومشاركة فعليّة في كل مناحي الحياة، فأغلبية شابات الكويت يتخرّجن من المدارس والجامعات ويسافر بعضهن للدراسة في الخارج، بل وهو الأهمّ، أصبح من الطبيعي أن تخرج المرأة الكويتية إلى العمل، وتشارك زوجها في بناء الأسرة، ورفض الصورة التقليدية للمرأة التابعة فقط. بل إن أعداد الفتيات اللواتي يصلن إلى التعليم الجامعي مدهشة بالقياس إلى بلد قليل السكان مثل الكويت. ومع ذلك لايزال دور المرأة شبه معدوم في تقرير شؤون المجتمع، وهذا ناتج عن عدم التفات المشرّع إلى منح المرأة حقوقاً قانونية تجعلها في صلب المجتمع، بقدر ما هو ناتج من التخلّف الذي يتم تعزيزه بسبب طريقة ممارسة السياسة التي تدفع الكويتي إلى الخضوع للقبيلة والطائفة، بدل أن يسعى للانتماء إلى الوطن، فهو يرى نفسه محتاجاً إلى الحماية، ومحتاجاً إلى الوظيفة، ومحتاجاً إلى الدخول في مشاريع... وكل ذلك يحتاج إلى دعم وحماية من القبيلة أو الطائفة. وهكذا يتمّ تعزيز سلطة القبيلة والطائفة على حساب سلطة الدولة. وهكذا سيكون على نساء الكويت اللواتي يُخضعهن هذا المجتمع أكثر من غيرهن، أن يناضلن من أجل استكمال حقوقهنّ. فلا تكون الثياب هي المحددة لهوية أيٍّ منهنّ، بل إمكاناتها وشهاداتها وقدرتها على ممارسة دور فاعل في الحياة.

إلى الإمارة

لقد كان عنوان الجزء الأول من هذا الكتاب «الكويت: من الإمارة إلى الدولة» وقد أوضحت فيه كيف انتقلت الكويت من كونها مشيخة صغيرة، إلى دولة لها مكانتها بفعل دورها الذي قامت به والذي شكّل صورتها، وهذه الصورة كانت واضحة وساطعة، إنها صورة دولة فيها مجلس أمّة ودستور وقانون مدني، دولة فيها قوى حيّة لمجتمع يرفع صوته ومطالبه من أجل تحسين ظروف حياته، ومن أجل تأميم نفط الكويت، ويعارض بأعلى صوت، ويشارك في آمال أمّته وخيباتها، ويدعم حيث يجب الدعم، ويتضامن مع الثورات الساعية إلى التخلص من الظلم. كل ذلك يحدث رغم أن محيط الكويت فيه سلطات مستمدة من مشيئة الحاكم والحاشية.

وها هو الجزء الثاني «الكويت: من الدولة إلى الإمارة» يدق ناقوس خطر عودة الكويت إلى دولة فيها دستور وقانون صوريّان. وليس فيها مجتمع مدني وحركات شباب وشارع يضغط لتحقيق التقدّم، بل مجتمع معطّل منكفئ لا يرى الواحد فيه سوى مصلحته الشخصيّة، بل في غالب الأحيان لا يرى حتى مصلحته، ويسير مع عائلته، أو طائفته، بل إنه لا يسير، وإنما ينكفئ ويستقيل من الحياة العامة التي يرى أن الاهتمام بها مضيعة للوقت، ويكون بذلك قد فوّت على أولاده وأحفاده فرصا عديدة في هذا الزمن المعطّل بسبب جمود أوضاع الوطن وعدم تقدّمه وتطوّره، كل ذلك لأنه لا يجد الدافع الكافي ليدعم هذا التوجّه أو ذاك.

إن مجتمعاً ليس فيه تنوع، وليس فيه معارضة للسلطة الحاكمة، هو مجتمع معطّل، غير منتج، تجري فيه الحياة مجرى من قلّت عزيمته وضعفت قواه.

ولقد مثلت حركة الشباب، التي ناضلت من أجل قانون انتخابي جديد يكون أكثر تمثيلاً، أملاً في إطلاق دينامية جديدة في المجتمع، وهو ما حصل في الضغط من أجل قانون الدوائر الخمس، رغم النتائج التي أدت إليها هذه الانتخابات، والتي لم تكن إلا لأن قسماً كبيراً من النخب في الكويت انسحب من الحياة العامة ولم يشارك في الانتخابات، ولأن ما سبق الانتخابات من تصرفات قامت بها السلطة، سواء في موضوع تأبين عماد مغنيّة وتداعياته أو طريقة التعامل مع القبائل، أدّت إلى اصطفافات بعيدة عن النظر إلى المصلحة الوطنيّة، وأمعنت في تقسيم المجتمع على أساس إثني بدل توحيده، وهذا أمر أعتقد أن أطرافاً في السلطة أرادته لإيصال الناس إلى نتيجة تقول: أريحونا من هذا البرلمان ومن الدستور.

إنني في هذه المحطة الثانية من مذكراتي، ورغم الإحباط الذي وصلنا إليه، حيث عدنا لنرتد من الدولة إلى الإمارة، فإنني متفائل، متفائل بدور مهم يلعبه شباب الكويت، وانتفاضة سلميّة على الأوضاع القائمة تعيد وضع الكويت على المسار الذي كافحنا من أجله.

وموضوع الشباب، موضوع كبير الأهمية عندي، أفردتُ له خاتمة هذا الكتاب، وآمل أن أستطيع قراءة هذه التجربة والدور المطلوب منهم وتقديم كل ما أستطيع لهم، لحاضر هذا البلد، فالحاضر هو أساس المستقبل، ولا يتوهمنّ أحد أن مستقبلاً قد يأتي من دون أن يؤسس له الحاضر.

* * *

في الجزء القادم من الحلقات أركّز على ثلاث مسائل :

الأولى: موضوع العمل الوطني والقومي، وهو الأمر الذي أدى ضعفه إلى الضعف الحاصل في المجتمع، حيث يحصل العزل، ويصبح الكويتيون شيئا فشيئا أكثر انشغالاً بهموم خاصة وصغيرة، ويفقد المجتمع حيويته ويغرق في هموم تزيد الناس ابتعاداً عن الحياة العامة التي هي عماد مشاركة المواطن في بناء وطنه الذي هو مستقبل أبنائه وثروتهم الأكثر أهمية من أي ثروة.

وموضوع العمل الوطني يحتاج إلى تضافر جهود الخير الكثيرة، لمناقشة سبل إعادة الحياة السليمة إلى المجتمع حيث تكون هناك سلطة ومعارضة، وتكون هناك قوى اجتماعية تتقدم بالمطالب، وتسعى بكل وسائل الضغط السلمي إلى تحقيقها، فهكذا تتقدم الأمم وليس بالانكفاء، ولا بشراء الناس، ولا بالانفجار الاجتماعي الذي لا يولّد سوى تدمير المجتمع.

الثانية: كيف استمرت الحياة الدستوريّة والنيابية والسياسيّة، وكيف بدأ الضغط من أجل التراجع عن الإنجازات التي تحققت. وكيف أنه، كما تطوّر وضع الكويت مع المدّ الذي ميّز العمل الوطني والقومي، فإن التراجع كان مترافقاً مع ضعف هذه القوى والتأثير الذي أحدثه تبدّل القوى على المستويين الإقليمي والدولي، وساهمت فيه دول الجوار التي لم تكن راضية عن تجربة العمل الدستوري والبرلماني في الكويت.

أما الثالثة فهي مرحلة الغزو الصدّامي للكويت.

إن ما أردته من هذا الكتاب بجزءيه، أن يكون مادة يستفيد منها الشباب والأجيال القادمة، لقراءة تجربة العمل السياسي في بلدهم، ولم يكن بذهني إطلاقاً تصفية أي حساب مع أيّ كان، لأنني لم أعارض يوماً لدوافع شخصيّة، بل كان هدفي مصلحة الكويت، اليوم وكل يوم أدعو إلى الوقوف إلى جانب كل من يسعى إلى جعل المجتمع الكويتي مجتمع مواطنين لا مجتمع رعيّة، سواء كان حاكماً أو محكوماً.

ضمور العمل الوطني

الحركة الوطنية والقومية كانت قويّة في الكويت منذ الخمسينيات وتعمقت جذورها في ضمير الشعب الكويتي، ولذلك بقيت جذورها إلى يومنا هذا بالرغم من كل ما أصابها من محن بسبب عوامل داخلية ذاتية وإقليمية ودولية.

وسوف أحاول أن أسجل المحطات الرئيسية التي أدت إلى إضعاف العمل الوطني القومي في الكويت. ولعل المحطة الأولى هي الصراع العلني الذي نشأ بين أجنحة النظام عندما أسقط جابر العلي وزارة جابر الأحمد ودخل خالد المسعود في صميم هذا النزاع وأدى انتصار فريق جابر العلي وخالد المسعود الى انضمام بعض عناصرنا النشيطة في الحركة إلى خالد المسعود، وتبعهم الساعون إلى الحصول على مناصب لم يكونوا يحلمون بها.

خالد المسعود لم يطل ابتعاده فلقد فوجئ بتزوير الانتخابات عام ١٩٦٧ مع أنه كان وزيراً في الحكومة مما أعاده إلى موقفه الأصلي وقدم استقالته من الحكومة، وهذه التجربة أعطتنا درساً آخر مهماً هو ضرورة الابتعاد عن الصراع العائلي الصباحي.

أما المحطة الثانية فكانت الموقف من تزوير الانتخابات في ١٩٦٧/١/٢٥. لقد خضنا الانتخابات ضمن جبهة عريضة امتدت من رئيس غرفة التجارة إلى رئيس اتحاد العمال الكويتيين. وكان طبيعياً أن تختلف الآراء حول ردة الفعل المطلوبة لحدث بمثل هذه الخطورة، ولأن الجبهة الوطنية كانت واسعة كانت الآراء متفاوتة بين من يطالب بردة فعل قوية بمستوى الحدث ومن يعارض التصعيد الذي لا تعرف نتائجه، بل رأى البعض أن نكتفي بتقديم العرائض والحملة الصحفية والاتصالات ومقاطعة النشاطات الرسمية بلا تظاهر ولا إضراب.

وكنا بين خيارين إما أن نوافق مع الحلفاء حتى نحافظ على التحالف ونطوره، وإما أن ننفرد بالعمل مما يهدد بخسارة حلفائنا.

انتصر الرأي الأول مما أدى إلى الإحباط عند بعض العناصر النشيطة وترك بعضها العمل الحزبي، مما شكل إضعافاً آخر لعملنا، لقد توقع البعض أن ننفرد بالعمل كما حصل أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ عندما رفضنا المهادنة ونزلنا إلى الشارع وانتصرنا. (انظر الجزء الأول من المذكرات).

بعد مدة قصيرة عملت الحكومة على تطويق التحرك الهادئ ومنعت الصحف من نشر أي شيء. لا بل أفهمت التجار أن مصالح المعارضين ستتعرض للخطر، وعندما قام حاكم البحرين بزيارة الكويت، وجهت الدعوة إلى وجهاء البلد بضرورة حضور حفل العشاء لأمير البحرين واعتبار التخلف عن الحضور تمرداً على الأمير سيكون ثمنه غالياً، مما أفشل المقاطعة المتفق عليها.

في جلسة مجلس الوزراء التي عُقدت بعد التزوير مباشرة ساد الوجوم وظهر الارتباك على وجوه الوزراء من أفراد الصباح، لأن التزوير كان فجّاً وواضحاً مما أوحى بأن رئيس مجلس الوزراء كان يفكر في إعادة الانتخابات، على الأقل في بعض الدوائر التي كانت نتائجها لا تصدق، لكنّ أحد الوزراء الشعبيين بادر رئيس الوزراء بالقول «لا تستعجل يا صاحب السمو ادعُ النواب الذين فازوا وشاورهم»، لأن رئيس الوزراء كما يبدو كان خائفاً أن يعتذر معظم النواب الفائزين بسبب الجو الشعبي الرافض لهذه النتائج.

تمت الموافقة على هذا الاقتراح فاستدعى رئيس الوزراء النواب الفائزين الذين فازوا بالتزوير وما كانوا يحلمون بأن يصلوا إلى المجلس فأشادوا بنتائج الانتخابات النزيهة.

عمّ السرور وجوه الوزراء من الصُّباح في الجلسة الثانية وانتهت الأزمة بالنسبة لهم.

وحده الشيخ جابر العلي كان الخاسر، فلقد خسر جميع مرشّحيه في الدائرة العاشرة، ورفض وزراؤه الذين أتى بهم خالد المسعود التضامن معه والاستقالة من الوزارة.

واتضح أن الشيخ سعد العبدالله قد تحالف مع الشيخ جابر الأحمد ضد الشيخ جابر العلي الصباح الذي أصبح يشكل خطرا عليهما.

خطورة ما حدث هو انتصار للخط المعادي للدستور والديمقراطية والمشاركة الشعبية في الحكم. ورشح ضباط الشرطة الذين أشرفوا على التزوير ليقلّدهم الأمير أوسمةً على صدورهم مكافأة لهم في حفلة رسمية بالديوان الأميري تذاع في كل أجهزة الإعلام الحكومية تحدّياً واستخفافاً واحتقاراً لمشاعر الكويتيين، وهكذا كان.

لقد شرب حليب السباع وأصبح لا يعير أي انتباه إلى مشاعر الكويتيين، كما سوف أفصّل لاحقاً، في حواراته بعد تجمعات يوم الاثنين وقيام المجلس الوطني ومعاملته للكويتيين أثناء الاحتلال وبعد زوال الاحتلال مباشرة.

هذه كانت تجربة صعبة، ربما لم نحسن خياراتنا التي أدت إلى تنمر السلطة لكن التجربة هيأت الظروف لفرز أوضح في طبيعة التحالفات التي أتت لاحقاً.

المحطة الثالثة كانت الموقف من مبادرة روجرز للسلام بشأن القضية الفلسطينية وموافقة جمال عبدالناصر عليها. فتاريخ حركة القوميين العرب ونشأتها مرتبط بالقضية الفلسطينية بالدرجة الأولى، فالحق الفلسطيني العربي أمر مقدس لا يمكن المساس به تحت أي ظرف. هذه العناصر القومية لم تقبل بهذه المبادرة وهاجمتها بافتتاحية بمجلة الطليعة بالرغم من قبول عبدالناصر بها مما أزعج العناصر الناصرية. وهنا حدث أكبر انشقاق في العمل الوطني الديمقراطي في الكويت، وظهر ذلك على السطح في انتخابات نادي الاستقلال مما أفرح كل المعادين للعمل الوطني القومي، سواء الذين كانوا في السلطة أو خارجها وأعلن مولد التجمع الوطني الذي خاض الانتخابات بنادي الاستقلال من دون تحقيق أي نتيجة. كان ذلك يوماً مفاجئاً وحزيناً بالنسبة إليّ لأنني في غمرة مهماتي الكثيرة لم أكن مطّلعاً على هذا الصراع الداخلي الذي كان يختمر منذ مدة غير قصيرة.

لقد أصبت بصدمة عنيفة عندما جاءني عبدالمحسن الدويسان إلى البيت ليطلب مني مباركة القائمة المنافسة، فحذرته من ذلك وقلت له: اذهب إلى سامي المنيس وتفاهما على كل شيء، وحذرته من تحويل الخلاف إلى صراع علني يؤدي إلى تقويض العمل الوطني، وأنني سوف أقف بشدة ضد كل محاولة تخريبية. وفي الاجتماع الانتخابي بنادي الاستقلال تكلمت عن خطورة ما يجري ونبهت الجميع إلى أن ما عَجِزَتْ عن تحقيقه القوى المعادية سيتم تحقيقه على أيديكم أنتم، وهذه أكبر جريمة ترتكب بحق طموحات هذا الشعب.

هذا الصراع انتقل إلى الشارع بوسائل عدة وصار يتمّ تبادل الاتهامات الباطلة والمؤلمة وأتاح ذلك لأعداء العمل القومي والوطني المساهمة في مهاجمة العمل الوطني وتشويهه.

هزيمة حزيران

المحطة الرابعة جاءت بعد المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب صيف ١٩٦٨، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ التي أحدثت زلزالاً عنيفاً في المنطقة. هذه الهزيمة المذلة أفقدت الكثيرين صوابهم، واعتبرها البعض هزيمة للخط الناصري والقومي وبالتالي تبرّأ عدد كبير من المناضلين من هذا التوجّه ولجأوا إلى العقائد الأخرى المطروحة في الساحة، عند الأحزاب الدينية أو الماركسية- اللبنينية من دون التنبه إلى أن هذه الأحزاب كانت موجودة من عشرات السنين من غير أن تستطيع تحقيق أي اختراق سياسي كبير.

هل كانت هذه الهزيمة هي هزيمة للعقيدة أم هزيمة للذين أساءوا فهمها واختاروا طريقاً خاطئاً لتطبيقها على الواقع؟

كانت فرصة عظيمة لأعداء هذه الأمة ليطعنوا في التوجه القومي وينكروا وجود هذه الأمة وإمكان توحيدها ويطبّلوا لكل عقيدة معادية للفكر القومي.

في حركة القوميين العرب، قام نايف حواتمة الذي كان قد انتُدِبَ من قِبل الحركة للعراق للمساعدة بعد أن تعرضت حركة القوميين العرب في العراق لحملة مطاردة شرسة من البعث العراقي، وقد انبهر كما يبدو بالحزب الشيوعي العراقي وبكوادره المناضلة والمثقفة وتاريخه البطولي في النضال لمصلحة الطبقات المهمّشة في المجتمع العراقي فتحوّل إلى ماركسي-لينيني وعدو للفكر القومي وسرعان ما انضمّ إليه محسن إبراهيم وآخرون في بيروت. وبدل أن ينضموا إلى الأحزاب الشيوعية الكثيرة الموجودة قرروا إنشاء حزب شيوعي جديد على أنقاض حركة القوميين العرب، وقد نجحوا في هذا المخطط -إنهاء حركة القومين العرب- من دون أن يتمكنوا من إيجاد البديل الأفضل أو الحزب الناجح، فحزب العمل الشيوعي اللبناني له وجود متواضع والجبهة الشعبية الديمقراطية لم تتقدم على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مع كل ما تحملته الجبهة الشعبية من انقسامات متعددة.

هذا الصراع امتد إلى كل تنظيمات حركة القوميين العرب في كل قطر واتخذ أسلوباً دموياً في اليمن الجنوبي وعُمان، ووصل الى التنظيم في الكويت واستهوى العديد من الشباب الممتازين في الحركة واعتبروا العناصر القومية في الحزب برجوازيين وعملاء للصباح في بيانات وزّعوها في الكويت.

لن أسترسل في الحديث عما حدث فهو ليس موضوع هذا الكتاب، وأنا أذكر الأسباب التي أدت إلى إرهاق العمل القومي في الكويت.

دعوة الحوار

والمحطة الخامسة كانت انتخابات ١٩٧١، وهنا جاء دور يعقوب يوسف الحميضي حمامة السلام. دعانا إلى الاجتماع في بيته بالشويخ، وكان المدعوون مجموعة من التجار الوطنيين والتجمع الوطني ممثلاً بالأخ جاسم القطامي في محاولة لإنهاء هذا الخلاف المدمّر للعمل الوطني.

كان رأي التجار أن نقاطع الانتخابات بسبب التزوير الذي حصل في انتخابات ١٩٦٧ والعبث بجداول الانتخابات وقضايا التجنيس، في حين كان رأينا هو المشاركة لإيصال بعض العناصر إلى المجلس لطرح وجهة نظرنا والمحافظة على علاقاتنا مع المواطنين لأننا حريصون على تطوير هذه التجربة الديمقراطية. لكننا سوف نوافق على المقاطعة إذا وضعنا خطة عمل واضحة نلتزم بتنفيذها. فالمقاطعة وحدها لا فائدة منها ما لم تكن ضمن خطة عمل متكاملة.

وكان في ذهننا فشل المقاطعة عندما قررناها إثر تزوير الانتخابات عام ١٩٦٧ ونقض قرار المقاطعة بعد بضعة أيام عندما لبى التجار دعوة العشاء لحاكم البحرين كما ذكرت سابقاً.

بعد النقاش المطوّل طلب المجتمعون الرجوع إلى إخوانهم لدراسة اقتراحنا.

في الاجتماع الثاني دار نقاش مطول أيضاً لم يثمر عن أي شيء فتمّ تأجيل الاجتماع مرة ثانية.

بعدها ببضعة أيام اتصل بي عبدالعزيز حسين طالباً مقابلتي بصورة عاجلة. ذهبت إليه في مكتبه بالصالحية، فأخبرني أن مجموعة التجار وهو منهم قد اجتمعوا مساء البارحة وقرروا مقاطعة الانتخابات وكلفوا لجنة من ثلاثة هو واحد منهم بإعداد بيان يقول إنهم سيقاطعون الانتخابات ويدعون الجميع إلى المقاطعة، إلا أنه (عبدالعزيز الحسين) اعتذر بحجة السفر لعدم قناعته بهذا الموقف.

اجتمعنا بشكل سريع وقلنا إن إصدار بيان كهذا من دون علمنا ومن دون فشل اجتماعنا هو وضعنا أمام أمر واقع لا نقبل به. فقررنا أن نصدر تصريحاً صحفياً بأننا سوف نشارك في الانتخابات القادمة بشكل رمزي ونرشّح أربعة أشخاص. وقد نشرت صحيفة السياسة في اليوم التالي التصريح على الصفحة الأولى.

هنا دعا يعقوب يوسف الحميضي إلى اجتماع عاجل لأنه فوجئ بذلك. وفي الاجتماع شرحنا تفاصيل ما حدث وقلنا إننا لانزال مستعدين لسحب مرشحينا إذا تمت الموافقة على برنامج عمل وطني نلتزم جميعاً بتنفيذه، ولما لم تكن هناك موافقة على ذلك قام كل طرف بتنفيذ برامجه. هم نشروا بيانهم ونحن حدّدنا مرشحينا وهم: د. أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي. وامتنع التجمع الوطني عن ترشيح أي شخص.

نجحنا نحن الأربعة في الانتخابات وذهلنا لردة الفعل الشعبية المؤيدة، فلقد بقينا مدة عشرة أيام - كل في مقره- نستقبل المهنئين من الصباح الباكر إلى الساعة العاشرة مساءً، وهذا لم يحدث في السابق ويعود إلى الغضب الشديد عند أهل الكويت من المجلس المزوَّر والحكومة المزوِّرة للانتخابات. هنا بدأت مرحلة العداء بيننا وبين بعض ملّاك جريدة القبس الممثلة لهذه المجموعة الوطنية.

إنعاش الاخوان

والمحطة الأخيرة هي الوضع الدولي وتغيير الموازين.

فبعد أن حققت معظم الدول استقلالها دفعت أبطالها إلى الصدارة وتجمعوا في دول عدم الانحياز بقيادة تيتو وجواهر لال نهرو وجمال عبدالناصر ونكروما وسوكارنو وآخرين، ووصل المد التحرري في العالم إلى عنفوانه، لكن ضموره بعد أن تحررت دول العالم من الاستعمار وفقدت دول عدم الانحياز قادتها واشتداد الصراع بين المعسكرين أثناء الحرب الباردة أضر بأهدافه السامية. وفقد زخمه بعد أن سقطت كل التحفظات عند المعسكرين للحصول على الأصدقاء، وأصبح عدو عدوي صديقي مهما كانت مواصفاته سيئة.

هنا جاء دور الحركات الدينية في الدول العربية بالتصدي للقوى اليسارية والقومية المعادية للنفوذ الأميركي في المنطقة رغم أن بعضها معاد لأميركا. فقد تحالفت مع بعض الحكومات العربية التي أمدّتها بكل الإمكانات للتصدي لهذه القوى اليسارية والقومية.

ففي الكويت جرت عملية إنعاش لحزب الإخوان المسلمين بعد غيبوبة دامت نحو ثلاثين عاماً، ويذكر كتاب Devil's Game لكاتبه Robert Dreyfuss كيف أن بعض قياديي الحزب في المنطقة العربية تجمعوا في الكويت ليدشنوا عملهم الجديد بتأسيس بيت التمويل الكويتي بمباركة ومساعدة النظام الذي أعطاهم عقاراً في أحسن وأغلى منطقة تجارية في الكويت حينئذ - المثنّى- وساهمت الحكومة في أغلبية أسهمه تاركة للحزب إدارته، وأعفي هذا البنك من مراقبة البنك المركزي وسمح له بممارسة كل أنواع التجارة.

وهكذا بدأ الحزب باستمالة الكثيرين بتعيينهم في نشاطات البنك المتعددة برواتب مغرية وتمويل كثير من المشاريع للأعضاء والأصدقاء للتنفيع واستغلال الأموال الخيرية في الحصول على تأييد قطاعات واسعة من المحتاجين من البسطاء وما أكثرهم في المجتمعات التي يتحكم فيها الفاسدون. هذه هي البداية المعروفة لكل فرع من هذا الحزب في كل بلد عربي.

ثم سلّمتهم الحكومة وزارة التربية، وأصبحت كوادرهم القيادية هي التي تدير التعليم، فتم تغيير المناهج التعليمية والتوسع بمواد الدين، وأنشئت كلية الشريعة لتخريج الكوادر الحزبية لتوزيعها في كل موقع في الدولة.

وسلّمت وزارة الأوقاف لهم، وتحوّلت كثير من المساجد إلى أوكار حزبية دينية، وتمددت سلطتهم إلى أجهزة الإعلام الرسمية. وحدهم فقط أعطي لهم الحق بجمع التبرعات من دون أية رقابة. فشكلوا لجاناً كثيرة انتشرت في كل زاوية بالكويت بأسماء مختلفة لجمع الأموال، وكانت تصرف هذه الأموال من دون أية رقابة حكومية. تحالفهم مع بعض أركان النظام جعلهم دولة ضمن الدولة، وأصبحوا فوق القانون.

هذه الأحزاب اشتركت في الانتخابات لأول مرة عام ١٩٨١ بعد أن أصبح لها وجود ملموس في الساحة. ولم نستغرب أن يكون برنامجها الانتخابي مقتصراً على الهجوم على القوى الوطنية والقومية متهمة إياها بالكفر والفجور منسقة ومتعاونة مع مرشحي السلطة في الانتخابات، ولقد انبهرنا جميعاً باستعمالهم الوسائل الفنية المتقدمة في الدعاية الانتخابية المكلفة مادياً مما يعجز عنه أي مرشح آخر، وشاهدنا صورة تشبه النشاط الإعلامي الأميركي في الحملات الانتخابية.

ومع أنني لست هنا في مجال تقديم دراسة عن الأحزاب الدينية في الكويت، فهذا موضوع يناقشه الكثيرون غيري، إلا أنه لا بدّ من القول إن التعميم لا يجوز. فإذا كان بعض هذه القيادات مرتبطاً بأنظمة أو غيرها فإن هنالك الكثير من الشباب المؤمن الذي بدأت آفاق معرفته تتسع ليميز بين ما هو صالح وما هو طالح.

وما برامجها التي تحقق النمو والتقدم في عالم متطور تتسارع فيه الاختراعات المذهلة، والتي إن لم نواكبها أصبحنا «الهنود الحمر» في القرن الواحد والعشرين.

ملامح العمل السياسي الجديد

ما أشرنا إليه في الحلقة السابقة، أوضاع استجدت على الساحة الكويتية أثرت كثيراً في فاعلية القوى الوطنية والقومية، ولكن مع هذا كله لا يمكن أن تعفى القوى الوطنية والقومية من مسؤوليتها. وأعتقد أن سبب هذا التقصير يعود إلى سببين مهمين.

الأول - عدم فهم طبيعة المرحلة الجديدة وبالتالي عدم القدرة على معرفة من هم الذين مع التطور ومن هم ضده. كذلك ما هو البرنامج المطلوب تنفيذه لنجاح عملية التطوير وأيضاً ما هي الوسائل لتحقيق ذلك.

ثانيا - التمزق الشديد بين ما تبقى من عناصر وطنية وقومية ومحاولة كل فريق اتهام الآخر بالفشل، لأن الكل عاجز عن فهم الواقع الجديد والتعامل معه، فكل فريق يرى أن الأسهل عليه هو أن يلقي عجزه على الآخرين، فالفشل يتيم ليس له والدان.

التفكير السليم يتطلب منا أن نفهم هذا الواقع جيداً وأن نحدّد هويتنا وأهدافنا.

نحن حركة سياسية إصلاحية ودستورية، تحترم دستور ٦٢ وتعتقد بأنه يمثل بداية معقولة للإصلاح السياسي والاقتصادي للكويت.

كذلك، نحن حركة سياسية علنية تعمل لتكون لها قاعدة شعبية واسعة تمكّنها من تحقيق طموحاتها الإصلاحية، وذلك بتبني المطالب الشعبية في حياة كريمة.

كذلك نحن حركة سياسية ذات توجه قومي. ولتكون قومياً فاعلاً لا بدّ أن تكون قوة فاعلة في البلد الذي تعمل فيه، حتى لا تتحول الأهداف القومية إلى شعارات فارغة. هذا يتطلب منا وضع برنامج مفصل يكون دليلاً لعملنا في الكويت.

وضع البرنامج يتطلب فهما علميا للواقع يحدد الخلل الموجود ويضع الحلول الناجعة له. فنحن بصدد توفير الأجواء الصحية للمواطن ليتمكن من تطوير قدراته ومهاراته مما يعود بالفائدة له ولمجتمعه.

وعند وضع أي برنامج لا بدّ من تقديم الأهم على المهم وهذا خاص في كل مجتمع حسب تطوره. وهذا يعني أننا لسنا بحاجة إلى نظرية إيديولوجية متكاملة فيها الحلول لكل مشاكل المجتمعات بل لبرنامج عمل يتصدى للمشاكل التي يعانيها المواطن.

يتبع ذلك أن العمل يجب أن يتحول من عمل سري إلى عمل علني، وأول ما يعنيه ذلك هو استبدال قوانين العضوية الصارمة للأحزاب السرية بقوانين منفتحة للانتساب، ومن يقرر صلاحية الفرد من عدم صلاحيته للعمل هم الأعضاء أنفسهم من خلال العملية الديمقراطية الصحيحة التي يجب أن تكون موجودة في الحزب، يجب ألّا يعطى أي مسؤول أو أية مرتبة حزبية الحق في الحكم على أي عضو. وتنتهي مقولة «هذا طويل وهذا قصير». الأعضاء وحدهم هم الذين يطهرون تنظيمهم من العناصر غير الصالحة عن طريق الانتخاب والمحاسبة، ليكون ذلك نموذجاً لشكل السلطة الذي نريده.

كذلك يجب الانتباه إلى أهمية العمل في نشاطات المجتمع المدني المتعددة التي تعالج الكثير من المشاكل وتلقى التأييد من قطاعات شعبية واسعة كالبيئة، ومكافحة السرطان وأمراض القلب وذوي الاحتياجات الخاصة وكذلك الأندية الرياضية والنشاطات الثقافية المتعددة.

في الدول المتقدمة تستقطب هذه المؤسسات قطاعات شعبية أكثر من الأحزاب. وهي في ازدياد مضطرد. وعلاوة على أنها تخدم أهداف اجتماعية كثيرة فإن أهميتها تكمن في أنها تنظم الأفراد وتجعل لهم قيمة وفاعلية، فالفرد وحده عاجز عن التأثير، لكنه إذا أصبح ضمن مجموعة كبيرة صارت قدرته على التأثير باتخاذ القرارات كبيرة.

وهنا تتغير طبيعة الاجتماعات الحزبية من نقاشات عامة مضيِّعة للوقت إلى مسؤوليات عملية محددة تتم مراقبة تنفيذها.

كل هذه الأمور وغيرها تسلتزم التغير الكامل في عقلية العمل الحزبي السياسي -من العمل السري الثوري- إلى العمل الجماهيري العلني.

هذه الأمور كلها كانت مدار بحث مطول نحو سنتين في سرداب بيت سامي المنيس، وخرجنا بوثيقة علنية وطرحناها كبرنامج عمل لنا في انتخابات عام ١٩٧١، ولابد من الاعتراف بأن الأخ نايف الأزيمع لعب دوراً مميزاً في هذا المجال.

بهذا المفهوم لطبيعة العمل الوطني في الكويت خضنا انتخابات ١٩٧١، وكان برنامجنا الحزبي هو البرنامج الذي طرحناه في الانتخابات. وعندما فزنا جميعاً وجدنا أن هناك عناصر وطنية ونظيفة من غير مجموعتنا موجودة في المجلس وعرضنا عليها التعاون في العمل على تقديم المشاريع الإصلاحية وإنجاحها، مما شكل تجربة فريدة ناجحة.

وبعد نجاحنا في الانتخابات عام ١٩٧١ بادرنا فوراً إلى ترجمة هذه القناعات في عملنا داخل المجلس، ووجدنا تجاوباً عجيباً من مجموعة من النواب الطيبين، وشكّلنا معهم كتلة مهمة في المجلس تبنّت كل قضايا البلد واستطاعت أن تحقق إنجازات مهمة. وأعتقد أن مجلس (٧١) كان من أكثر المجالس فاعلية وإنتاجاً. لذلك أفردتُ فصلاً كاملاً لهذا المجلس من دون كل المجالس التي مرّت في الكويت لتوضيح ذلك.

كانت المهمة التالية هي التواصل مع جميع الأطراف الوطنية الأخرى لجمع الشمل في جبهة وطنية واحدة على الأقل إذا تعذّر الاندماج في حزب ديمقراطي وطني واحد.

والحقيقة أن محاولات عدّة جرت واجتماعات مطوّلة امتدّت أسابيع كثيرة للخروج بصيغة موحّدة، لكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل. لماذا؟ السبب هو أن وضع التصور والاقتناع به شيء والممارسة شيء آخر. فما لم يتحول الاقتناع إلى إيمان يغيّر تفكير الشخص وسلوكياته فلا فائدة منه.

عقلية الانفراد بفضيلة الإخلاص بقيت سيّدة الموقف، بما تغرزه من شك وريبة في الآخرين وبالتالي التحفظ على مشاركتهم في العمل. هذه العقلية تكون مصحوبة بحبّ الانفراد والتسلّط. والمثل الدارج يقول «من شبّ على شيء شاب عليه». فثقافة العمل السرّي المنضبط المتشدد في قبول العضوية والاهتمام بالنوعية على حساب الكمية قد استقرّت في نفوس الكثيرين مما

أفشل كل هذه المحاولات. ومع أن معظم هؤلاء قد حلّ بهم هذا المرض فإن كل واحد يلقي اللوم على الآخر مما يعمق الخلافات بين هذه الأطراف ويجعل الصراع بينها أشدّ من صراعها مع أعدائها الحقيقيين، بل إنها في بعض الحالات تتحالف مع الأعداء لتأكيد انتصار منطقها على الحلفاء في العمل الوطني مثلما نشاهد هذه الأيام.

ولعل في تجربة المنبر الديمقراطي خير مثال على ذلك. فمع أنه كانت هنالك محاولة جادة ومضنية في جمع كل هذه الأطراف الوطنية في تنظيم واحد فإن الجو السائد في المؤتمر التأسيسي الذي حضرته كل هذه الأطراف أفشل هذه المحاولة قبل انطلاقها، حتى تنافس أكثر من شخص على مركز الأمانة العامة للمنبر من قبل مجموعة واحدة. هذا الصراع البشع ضمن المجموعة نفسها عكس ثقافة التسلط والتشكيك السائدة وأدى إلى موت المشروع قبل ولادته. واتضح ذلك عندما فشل المنبر في عقد مؤتمره الثاني لعدم وجود النصاب المطلوب إذ كان الحضور أقلّ من ثلث الأعضاء المؤسسين. ولما حاولت إقناع الحاضرين بدراسة هذه الظاهرة الخطيرة وُوجهت بحملة ظالمة قررت بعدها أن لا أشترك في أي نقاش، إضافة إلى أنني رفضت كذلك أن «أزيد الطين بلّة» وأشارك في هذا الصراع المدمر.

صراعات السلطة والنضال من أجل تثبيت أسس الدولة

عندما بدأت كتابة هذه الذكريات التي أردت من خلالها تسجيل محطات التحولات التي شهدتها الكويت منذ أواخر الخمسينيات، ولأن هذه الذكريات لم تكن موجودة عندي، فقد كان عليّ أن أستند إلى الذاكرة، وأن ألتقي عدداً من الأصدقاء الذين تشاركت معهم في النضال من أجل الكويت والأمة العربية، وأن أضع أمامي وأجمع بمساعدة الأصدقاء مجموعة من الوثائق.

وقد كتبتُ الجزء الأول الذي تناول انتقال الكويت من إمارة أو مشيخة إلى دولة، وكيف أن أساس بناء هذه الدولة هو الدستور الذي كنت من بين الحريصين دائماً على التمسّك به رغم ما تعرّض له هذا الدستور. والنضال من أجل الدستور كان ميدانه مجلس الأمّة.

وعندما بدأت كتابة الجزء الثاني، كان أمامي أيضاً مجموعة من الوثائق والذكريات والأحداث. ولكني عندما كنت أنظر فيها، كنت أجد أنها مسجّلة ومتاحة للناس بواسطة الصحف والإذاعات والتلفزيون وأخيراً صفحات الإنترنت.

ولكن ثلاثة أمور رئيسية ظلّت تلحّ عليّ، جعلتني أشحذ الهمّة لأكمل عملي.

أولاً: موضوع الدستور والصراع على السلطة وانعكاس ذلك على مجلس الأمّة وعلى بنية السلطة في الكويت، وبنية المجتمع أيضاً، وهو ما شهد تحوّلاً كبيراً تمثّل في سيطرة التيار الديني على مفاصل المجتمع الكويتي، وتحالفه مع السلطة وقبوله بإضعاف مجلس الأمّة لمصلحة أفراد من الصباح باتوا يتحكمون في السلطة وفي مجلس الأمّة.

ثانياً: مرحلة غزو العراق للكويت، والاتهامات التي وجّهت إليّ وإلى المناضلين الوطنيين والقوميين، وشرح ملابسات جزء من هذه المرحلة، مع أن هذه المرحلة تستدعي وقفة خاصة، قد تحصل في وقت لاحق ويكشف التاريخ حقيقة الأمور التي حصلت، ومنها أمور لا يمكن كشفها في هذا الوقت.

ثالثاً: حركة الشباب في الكويت، هذه الحركة التي أراهن عليها كثيراً، والتي أرى فيها بذور أمل كبير في بناء دولة الكويت الحديثة، بما حملته من تحوّلات مهمّة خصوصاً لجهة إقرار حق المرأة في الاقتراع، والدور الذي لعبه هؤلاء الشباب في فرض قانون الانتخاب على أساس الدوائر الخمس.

وكان لا بدّ لي وأنا أختم هذه المذكرات من التوقف عند محطات العمل القومي وما آل إليه من ضمور، متناولاً أسباب ذلك وبعض آفاق المستقبل.

ولذلك أبدأ هذا الكتاب باستعراض موجز لدور المجالس النيابية، لأن هذه المجالس تعكس التجاذبات في داخل السلطة وبينها وبين الشعب.

مجلس (٧١)

لهذا المجلس أهمية خاصة، لأننا في هذا المجلس بدأنا بتنفيذ خطة عملنا الجديدة التي فصلناها في برنامجنا الانتخابي والتي غيرت نظرتنا إلى العمل السياسي والتعامل مع السلطة والآخرين كما أسلفت لتحقيق الانجازات لمصلحة الكويت، مما جعل مجلس (٧١) أكثر المجالس إنتاجاً. وقبل الدخول في انجازات هذا المجلس أريد التوقف قليلاً أمام موضوع أثار دهشتي لغرابته وهو ما كشف لي عن أمور كانت خافية علي وجعلتني أفهم بعض مواقف السلطة المحيرة.

شهد مجلس (٧١) فترة هدوء، لأنه أتى بعد عاصفة تزوير الانتخابات عام ١٩٦٧، والسلطة رأت أن تهدئ الأمور وقد سبق ذلك بيان الشيخ جابر الأحمد الصباح الشهير، الذي كان بحق نقداً ذاتياً للتصرفات السابقة ووعد بالإصلاح مما حدَّ كثيراً من التدخلات في انتخابات مجلس (٧١)، كذلك نحن من جهة أخرى اتبعنا سياسة محاولة تحقيق إنجازات مهمة بطريقة غير مثيرة. ولعلّ اللافت للنظر هو ابتعاد الكل عن التأزم في موضوع الاستجوابات.

كان ذلك عندما قدم محمد الرشيد سؤالاً إلى الحكومة حول اتفاقية الغاز مع شركتي British Petroleum وGulf KT وأسرار اتفاقية الحماية التي وقّعها الشيخ مبارك مع الإنكليز بتاريخ ١٨٩٩/١/٢٣.

في جلسة ١٩٧١/٣/١٦ أثار محمد الرشيد مسألة هذه الاتفاقية التي تمّ توقيعها مع الحكومة الكويتية قائلاً إنه لا يجوز توقيع هذه الاتفاقية من دون موافقة المجلس عليها كما نص على ذلك الدستور. وردّت الحكومة بأن ذلك من صلاحيتها حسب اتفاقية الحماية. وتقدم د. رأفت مستشار الحكومة القانوني بمذكرة قانونية مطولة يقول فيها إن اتفاقية الحماية تجيز ذلك وإنها أقوى من الدستور، لكن المجلس لم يوافق على ذلك وأقر بإجماع أعضائه تحويلها إلى اللجنة المالية في المجلس لبحثها، وتمت موافقة المجلس بالإجماع كذلك على رفض هذه الاتفاقية.

وعندما قمت بالتحري في هذا الموضوع اتضح لي أن الحكومة كانت تخدع المجلس ليتسنى لها تمرير هذه الاتفاقية لتنفيع بعض الجهات من دون مراقبة المجلس. فما الحقائق حول هذا الموضوع؟

لقد اتضح أنه قد تمّ إلغاء اتفاقية الحماية إثر مفاوضات مع عبدالله السالم بتاريخ ١٩٦١/٦/١٩ بعد استقلال الكويت وذلك عبر مراسلات بين عبدالله السالم والسير جورج مدلتون، واستبدلت بمذكرة تفاهم تنص على إلغاء اتفاقية الحماية واستبدالها بالمراسلات التي تمت وأهمها أن لحكومة الكويت الحق بطلب المساعدة من بريطانيا إذا احتاجت إلى ذلك. وكذلك فإن لكل طرف الحق بإنهاء هذه الاتفاقية إذا رأى ذلك، شرط أن يعطي الطرف الآخر مهلة ثلاث سنوات. وبعد إعلان بريطانيا عزمها التخلي عن التزاماتها في الخليج عام ١٩٦٨ أبلغت الحكومة البريطانية حكومة الكويت أنها سوف تلغي مذكرة التفاهم بعد ثلاث سنوات، وهذا يعني حسب الاتفاقية الجديدة أنه في عام ١٩٧١ سوف تتخلى عن التزاماتها تجاه الكويت.

إذن، عندما تمّت صفقة الغاز مع شركات النفط كانت الكويت قد تحررت تماماً من معاهدة الحماية واتفاقية التفاهم التي حلت محل المعاهدة. فلماذا تجعل الحكومة مستشارها القانوني د. وحيد رأفت يقدّم هذه المذكرة إلى المجلس ليبرر حق الحكومة في الانفراد بعقد الاتفاقية متذرعة باتفاقية ملغاة؟ اتضح أن السبب هو شيء آخر يختص بحماية متنفعين محليين حصلوا على مكاسب مالية لا يستحقونها.

إن جرأة مجلس ١٩٧١ كانت السبب في منع هذه السرقة المخزية. وهذا في الحقيقة يثير تساؤلات عدة لم أنتبه لها طوال هذه السنين لجهلي بهذه الاتفاقية السرية. فمثلاً لماذا رفض عبدالله السالم عرض صالح السعدي مشروع البعث عام ١٩٦٣ باستعداده للاعتراف بالكويت بشرط إلغاء معاهدة الحماية البريطانية. وكان يكفي أن يجيب بأن هذه الاتفاقية قد ألغيت فعلاً مع استقلال الكويت. هل كان ذلك بسبب موقفه الصريح معي بأنه لا يريد علاقة مع العراق؟

كذلك لماذا لم يثر هذا الموضوع عندما تصدى مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٦٤ لاتفاقية تنفيق العوائد النفطية؟ هل كان ذلك بسبب الجو الغاضب عند الشعب الكويتي ضد هذه الاتفاقية النفطية الجائرة وإصرار مجلس (٦٣) على رفضها بالإجماع؟

هذا الفهم الجديد للعمل السياسي - طبيعة المرحلة والمهام المطلوب تنفيذها- جعلناه برنامجنا الانتخابي في الحملة الانتخابية كنواب الشعب في وجه نواب المصالح الخاصة.

وبعد ظهور نتائج الانتخابات اتصلنا بالنواب الفائزين وعرضنا عليهم التفاهم حول هذا البرنامج والعمل معاًً على تنفيذه لمصلحة الشعب الكويتي، وكم سررنا بالتجاوب الذي لقيناه من مجموعة كبيرة من النواب المخلصين وهم :

١	أحمد النفيسي	١١	بدر المضف
٢	جاسم إسماعيل	١٢	سالم المرزوق
٣	خالد المسعود	١٣	خالد العجران
٤	سامي المنيس	١٤	سعد فلاح طامي
٥	عبدالله النيباري	١٥	غنام الجمهور
٦	محمد أحمد الرشيد	١٦	سعود سعد الهملان
٧	ناصر الساير	١٧	يوسف الرومي

٨	بدر العجيل	١٨	علي محمد ثنيان الغانم
٩	محمد العصيمي	١٩	يوسف المخلد
١٠	أحمد الخطيب		

وفي أول لقاء تمّ في بيتي اتفقنا على المشاريع التي يجب أن نقدّمها إلى المجلس لإقرارها، وتوزعنا الأدوار، وفي الوقت نفسه عملنا -نحن الأربعة أنا وسامي المنيس وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي- على تحديد المواضيع ذات الأهمية والتي تمسّ المصلحة العليا للوطن - موضوع النفط مثلاً - واتفقنا على التواصل مع أركان النظام لتسويق هذه المواضيع ليتبنّاها ويطرحها باسمه لضمان نجاحها، لأن النظام حساس ولا يريد أن يسجل أي إنجاز مهم للمعارضة. وأصبح الاتفاق على أن أتولى أنا الاتصال بجابر الأحمد الصباح ويقوم سامي المنيس وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي بالاتصال بسعد عبدالله السالم الصباح لضمان تحقيق أكبر عدد من المكاسب للشعب الكويتي.

لقد كانت هذه المجموعة من النواب فعّالة جداً. كما أن وجود مجموعة من الوزراء الطيبين ساعد على إنجاز الكثير من المشاريع، وأعتقد أن هذا المجلس كان من أكثر المجالس إنتاجاً. ومع أنه كانت هناك حدّة في الطرح فإنها كانت محدودة. وكان هناك استجواب واحد قدّمه عبدالله النيباري إلى وزير التجارة خالد العدساني الذي نكنّ له - نحن جميعاً - كل تقدير واحترام، وأعتبره من أساتذتي في الوطنية لا بسبب مسؤوليته عن الخلل في الوزارة بل لطيبته المفرطة التي جعلته يثق بالعاملين معه في الوزارة، مما أتاح للبعض التمهيد لكارثة المناخ لاحقاً. ولو كان المسؤولون حريصين على المصلحة العامة لأمكن تجنّب هذه المصيبة. لم يستمع أحد لإنذار عبدالله النيباري، ولا لتحذيرات غرفة التجارة والصناعة التي نبّهت مراراً لخطورة أوضاع بعض الشركات والفلتان الحاصل فيها.

ضعف التجارة وسيطرة أموال النفط

كنت قد ذكرت في الجزء الأول من هذه المذكرات أن اكتشاف النفط وموارده الطائلة قد جعل النظام يتحرر من السيطرة المالية لطبقة التجار التي كانت الممول الأساسي لدخل الدولة مما عزّز الثقل السياسي لهذه الطبقة.

والمفارقة الغريبة أن ذلك تزامن مع نضوب الموارد الطبيعية للتجارة السائدة في الكويت. فالسفن البخارية قضت على السفن الشراعية التي تصنعها الكويت وتعتمد عليها في التجارة، وكذلك فإن تجارة اللؤلؤ تأثرت كثيراً بدخول اللؤلؤ الياباني المُصنَّع. وهكذا جاء النفط لينقذ اقتصاد البلد، ولكنه في الوقت نفسه أنهى المعادلة السياسية في الكويت.

فبعد أن كان النظام يعتمد على التجّار في تمويل الدولة أصبح التجار تحت رحمة أموال النفط المحتكرة من النظام حسب اتفاقية الحماية واتفاقية الامتياز لشركات النفط التي كانت معقودة بين

هذه الشركات والأمير بصفته الشخصية - أي أن لا علاقة للدولة بها- فعائدات النفط هي ملك شخصي للحاكم.

بالطبع، التجار لم يرتاحوا إلى هذا الوضع بعد أن وُضعت جميع مرافق الدولة تحت سيطرة أفراد العائلة الذين ترأسوا الإدارات المهمة في الأمن والجيش والشرطة والبلدية والمعارف والأشغال العامة والصحة والأوقاف. حتى المجالس المتعددة المنتخبة في الخمسينيات كانت برئاسة أفراد من عائلة الصباح. وأصبحت الكويت دولة شيوعية تقدم الخدمات إلى المواطنين، وأصبح التجار مقاولين عند الدولة.

هذا الوضع الجديد لم يكن مريحاً للتجار، فحاولوا إيجاد مشاريع اقتصادية مستقلة. واستطاعوا أن يؤسسوا بنك الكويت الوطني وشركة السينما وشركة ناقلات النفط وكذلك مؤسسات التأمين وغيرها، لكن هذه أيضاً لم تستطع الصمود تجارياً. وحده بنك الكويت الوطني استطاع أن يبقى شامخاً متحدياً.

كارثة المناخ الأولى والثانية

وفي السبعينيات سمحت الحكومة أيضاً بإنشاء سوق المناخ للأوراق المالية وتداول الأسهم التجارية لشركات أعطيت التراخيص الحكومية من دون وجود أي جدوى اقتصادية لها. وأصبح تداول هذه الأسهم سوقاً رابحاً لجميع المغامرين من دون أية رقابة حكومية، وكلما اهتز هذا السوق المزيف ذهب رئيس الوزراء إلى هذا السوق مباركاً، واستُقبل بالهتافات والبخور، وضخت الأموال الحكومية لإنعاشه. وهنا نشأت طبقة فاحشة الثراء مرتبطة بالنظام. وأصبحت تتصدر المجالس لتحل محل الطبقة التجارية التقليدية وتتباهى بذلك علناً. واستجوب وزير التجارة حول هذا فإن أحداً لم يستمع لجرس الإنذار هذا.

وهكذا تفاقمت هذه الظاهرة الفريدة وجذبت إليها عدداً كبيراً من أفراد الشعب الذين أغراهم هذا الثراء السهل. وكان طبيعياً أن ينهار هذا الباطل ويتحوّل العرس إلى مناحة. وترك النظام هذا السوق ليتدهور ويغرق ومعه جميع الشركات والمؤسسات المالية بما فيها البنوك، وأصبح الكل مديوناً.

وصدر قانون لحل هذه المشكلة بعد نقاش دام عدة سنوات مما ضخم فوائد هذه الديون. ولما أبدى بنك الكويت الوطني استعداده لأن يحل مشاكله مع عملائه من دون أي مساعدة من الحكومة رفض طلبه لأن رأسه كان مطلوباً في هذه المؤامرة. وهكذا صُرفت ألوف الملايين من الدنانير من المال العام لإطفاء هذا الحريق الذي أتى على الأخضر واليابس، وتسبّب في إفلاس الكثيرين من ذوي الدخل المحدود، وبعضهم خسر حتى سكنه الخاص وآخرون ذهبوا إلى السجن.

كل هذا الهدر المريع للأموال العامة والعذاب الذي حل بأغلبية الشعب الكويتي كان لإخضاع الشامخين من رجالات الكويت الذين أبوا الاستسلام. ومعظمهم لم يشارك في هذا النشاط الجنوني، لكنهم تضرروا لما وجدوا أن قيمة أسهمهم في هذه البنوك قد انخفضت بشكل موجع.

وفي لقاء مع رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٨٥ بعد الانتخابات النيابية مباشرة واجهته بذلك وقلت له: «مع أنني لست برجل اقتصاد فإنني أتابع أخبار العالم. فقبل سنتين عندما بدأ سوق الأوراق المالية في سنغافورة بالهبوط بادرت الحكومة إلى إغلاق السوق فوراً لتجمد أسعار

الأسهم وتمنع الانهيار التام بسبب الفزع، مما أتاح للمتعاملين ترتيب أوضاعهم، والحد من خسائرهم. وحصل هذا أيضاً قبل سنة في إسرائيل. حتى في الدول الغربية أحياناً يوقف التعامل في شركة أو أكثر إذا تعرضت لهذا الخطر. فهل هذا كان خافياً عليك وعلى خبرائك الاقتصاديين؟»، فأطرق رأسه ولم يُجِبْ.

وعندما عرض الموضوع علينا في مجلس ١٩٩٢ نبّهت المجلس قائلاً إن أسباب كارثة المناخ ليست اقتصادية بل سياسية بكل امتياز ولم يتجاوب معي أحد. فحاولت في جلسة أخرى أن أنبه المجلس إلى ذلك وجعل الجلسة محاكمة للحكومة على هذه المؤامرة التي حاولت تدمير الشرفاء في البلد وتدمير اقتصاده. لم يتجاوب معي أحد ولذلك رفضت أن أشارك في التصويت على قانون المديونيات الذي جاء ليغطي ويتستر على هذه المؤامرة. ومثلما خذل هذا المجلس الشعب الكويتي في عدم المحاسبة على كارثة الاحتلال كذلك فإنه خذله ثانية في تخاذله عن محاسبة المسؤولين الحقيقيين عن هذه الكارثة.

من الصعب أن أذكر كل إنجازات هذا المجلس في هذا الكتاب، لذلك سوف ألخّص بعضها. كما أنه من الواجب أن أذكر أن المجلس الذي تلاه (مجلس ١٩٧٥) والذي دام نحو سنة ونصف السنة قد واصل المسيرة. ومما زاد العمل زخماً هو انضمام مجموعة النواب الشيعة الشباب إلى هذا العمل الوطني المشترك وكذلك مجموعة التجمع الوطني بقيادة جاسم القطامي. فلا عجب ألا يعمر هذا المجلس طويلاً.

أهم إنجازات هذا المجلس (١٩٧١ - ١٩٧٥)

في مجال تحسين الأحوال المعيشية

تمّت مناقشة رواتب العاملين في الدولة في جلستَي ٤ و٧١/٥/٦ وجلسة ٧١/١١/٦ وعدّل جدول الرواتب لأول مرة منذ بدء العمل به، وكذلك أقرّ التقاعد للعاملين في قطاع النفط بجلسة ٧١/٣/٢٣، وكذلك زيادة إعانة الشؤون الاجتماعية للعائلات التي لا دخل لها، وتمّت الزيادة في ١٩٧١/٦/١، وكذلك أقرّت علاوة لكل الأولاد بعد أن كانت تقتصر على عدد محدود.

غلاء المعيشة وتحديد الأسعار

لقي هذا الموضوع اهتماماً شديداً من المجلس، وبُحث في الجلسات التي انعقدت في ١٩٧١/١/٢٠ و١٩٧١/٦/٢٢ و٧١/١١/٢ و٧١/١١/٦ و١٩٧١/١١/٢٧. وعلى أثر ذلك أقر لاحقاً قانون يلزم الحكومة بمراجعة زيادة غلاء المعيشة دورياً لتعديل الرواتب بموجبها. ولكن للأسف الشديد لم يطبّق هذا القانون إطلاقاً. ولم يغفل المجلس عن أوضاع العاملين الأجانب فأقرّ لهم حقّهم بالراتب أيام الجمعة والأعياد في جلسة ٧١/١٢/٢١.

الضمان الاجتماعي

أُعطي هذا الموضوع أهمية خاصة، ونوقش في جلستين متتاليتين ٤ و١٩٧١/٥/٦ ولأننا لا نملك الإمكانات الفنّية اللازمة فقد ألزمنا الحكومة بإعداد مشروع للضمان، وهذا ما حصل. وتمّ تعيين كوكبة من أخلص أبناء الكويت للقيام بهذه المهمة، ومنهم حمد الجوعان، ومشاري العنجري ومشاري العصيمي وغيرهم. ونفّذ المشروع بشكل أذهل الجميع لدقته وسهولة التعامل معه بشكل مريح يحفظ كرامة المضمونين.

قانون المطبوعات

لم يلاقِ أي قانون اعتداءات متكررة عليه مثل هذا القانون. فالحكومة تصرّ على إحكام الطوق على حرية التعبير كلّما أتيحت لها الفرصة، أي كلّما حُلّ المجلس أو زوِّر. وعلى كل مجلس منتخب أن يحرر هذا القانون من سطوة المادة (٣٥) من القانون التي تعطي الحكومة الحق في تعطيل الصحيفة متى أرادت من دون أن يعطى المتظلم حق اللجوء إلى القضاء. فكان علينا أن نعدّل هذه المادة وإيكال هذا الحق إلى القضاء فقط، وقد تمّ ذلك بعد مناقشات صعبة في جلستي ٤ و١٩٧١/٥/٦.

المحكمة الدستورية

وهي محكمة ينص الدستور على تشكيلها عندما يُنتخب أول مجلس، وقد جرى تعطيل ذلك من قِبل الحكومة. وقد عمل هذا المجلس من أجل إصدار قانون لتشكيل هذه المحكمة في جلسة ١٩٧١/٦/١. ولمّا وجدت الحكومة نفسها عاجزة عن منع قيام المحكمة عملت على تعطيل مفعولها عن طريق تعديلات على قانون إنشائها مما جعل الوصول إليها من قِبل المواطنين متعذّراً.

المحكمة الإدارية

طرح الموضوع في جلسة ١٩٧١/٦/١، لكن القانون لم يقدّم إلا في مجلس ١٩٧٥، وقد لقي معارضة شديدة لأنه يقيّد الحكومة في تعيين أتباعها في المراكز المهمة بالدولة. لذلك كان إصرار المجلس على إقراره بعد أن رفضه الأمير من الأسباب التي أدّت إلى حلّ مجلس ١٩٧٥.

تأميم البترول

في مكان آخر من هذه المذكرات تكلمت عن التعاون بيننا وبين رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد الصباح في معالجة الأمور المهمة ومنها موضوع تأميم النفط. ولمّا شعر بأن ذلك يحتاج إلى مجابهة مع شركات النفط، قد تكون نتائجها لغير مصلحة الكويت تريّث في اتخاذ القرار مما جعلنا نتّجه إلى العمل على تنفيذ خطتنا للتأميم المتدرج وهكذا كان. وكانت البداية معارضة اتفاقية المشاركة النفطية المسمّاة بمشروع أحمد زكي اليماني وزير النفط السعودي، والتي اعتبرناها مشروعاً أميركياً. وقدّمنا بالمقابل قانوننا المضاد وأسقطنا الاتفاقية التي قدّمتها الحكومة بعد أن أقنعنا الشارع الكويتي بوجهة نظرنا، وقد كان لعبدالله النيباري الدور الأهم في ذلك، وخصوصاً الندوة التلفزيونية بينه وبين وزير النفط عبدالرحمن العتيقي التي عمل وزير الإعلام جابر العلي الصباح على إذاعتها كاملة مرّتين مما أوحى بأن السلطات العليا لا تمانع في إسقاط الاتفاقية. وقد كان لمجلس ١٩٧١ محطات كثيرة لمناقشة المواضيع النفطية المختلفة نظراً

إلى أهميتها، ويظهر ذلك في مضابط مجلس ١٩٧١ التي نوقشت فيها هذه المواضيع. وكانت نتيجة ذلك تحقيق إنجازات في منتهى الأهمية للكويت ولجميع الدول النفطية. وآمل أن أوفق في المساهمة في إصدار كتاب خاص يوضح الدور الريادي لإنجازات القوى الوطنية الكويتية في المجلس والنقابات العمالية والصحافة حول الموضوعات المتعلّقة بالنفط، مما حقق المكاسب المهمة لشعوب الدول النفطية بشكل عام.

وأذكر هنا بعض هذه المحطات:

ـ في جلسة ١٩٧١/١١/٤ تمّ تحديد إنتاج البترول بـ (١.٥) مليون برميل يومياً بعد أن نقل المهندس النائب سالم المرزوق قلق المهندسين الكويتيين العاملين في النفط من خطورة قرار الشركة زيادة الإنتاج إلى ٤ ملايين برميل يومياً، مما يتسبّب في دمار مكامن النفط بوقت قصير.

ـ في جلسة ١٩٧١/٣/١٦ أثير موضوع اتفاقية الغاز التي تمّ التوقيع عليها من قِبل الحكومة بشكل مخالف للدستور من دون علم المجلس (وهو ما سبق شرحه).

ـ في جلسة ١٩٧١/٦/١٢ أثار عبدالله النيباري موضوع الاستثمارات النفطية وكذلك أثار أحمد النفيسي في جلسة ١٩٧١/٦/١٥ موضوع فساد الإدارات المعنية في شركات النفط.

ـ وفي جلسة ١٩٧١/٦/١ ناقش المجلس تحسين أوضاع العاملين في القطاع النفطي كما طالب به رئيس اتحاد العمال العام في مذكرة رفعها إلى المجلس.

مرّ تأميم النفط بمراحل كثيرة قبل أن يتمّ التأميم الكامل بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩. فالمحاولات بدأت بمجلس ١٩٧١ وانتهت في مجلس ١٩٧٥ عندما أوفت الحكومة بتعهدها بتقديم قانون التأميم. ففي جلسة ١٩٧٣/٢/٢٣ بدأ النقاش في اتفاقية المشاركة وكذلك في جلسة ١٩٧٤/٤/٩. وفي عام ١٩٧٩ تمّ التأميم الكامل.

أراضي الدولة

اهتمّ أحمد النفيسي بموضوع الاعتداءات الخطيرة على أراضي الدولة من نهب واضح وتزوير مخفي. ففي جلسة ١٩٧١/٢/٢١ أثار موضوع تزوير الوثائق الرسمية لسرقة أراضي الدولة مما أدّى إلى كشف هذه الفضيحة وإحالة الموضوع أخيراً إلى التحقيق الذي أدّى إلى اتهام فراش في البلدية ومعاقبته، وذلك بعد سنوات من التحقيق المستمر!!! وفي جلسة ١٩٧١/٦/١ أثار كذلك موضوع تثمين الأراضي لفضح التجاوزات الخطيرة فيه، واكتشف أن أراضي الدولة كلّها من الحدود العراقية إلى حدود السعودية شرقاً وجنوباً قد تمّ الاستيلاء عليها من أفراد الأسرة، ضاربين عُرْضَ الحائط بخط التنظيم الذي وضعه الشيخ عبدالله السالم في أواسط الخمسينيات لوضع حدّ لتطاول الأسرة على أراضي الدولة، تحت ما يسمّى بـ«السندات». وتشكلت لجنة برلمانية برئاسته وضعت حداً لهذا الاستهتار البشع لأملاك الدولة. وكان هذا إنجازاً في منتهى الأهمية.

ونحن الآن نشاهد محاولة الأقوياء للالتفاف حول هذا الموضوع تحت مقولة «المحميات» تارة والمشاريع الوهمية تارة أخرى.

ففي جلسة ١٩٧١/٤/٦ أثار يوسف المخلد مسألة نشر مضابط مجلس الأمة بالجريدة الرسمية مما تحقق لاحقاً، واللافت للنظر أنه في جلسة ١٩٧١/١١/١٨ طلب من جامعة الكويت تزويده بميزانية البحث العلمي ليؤكد هذا الدورَ المهم للجامعة بعد أن رأى إهمالاً خطيراً في هذا المجال مما يُفقد الجامعة احترامها في الأوساط العلمية.

أما بدر العجيل فقد أبدى اهتماماً خاصاً وقلقاً بموضوع مصادر المياه في الكويت فقدّم بتاريخ ١٩٧١/٤/٦ سؤالاً إلى الحكومة يسألها عن مصادر المياه في الكويت وموعد نضوبها وخطط الحكومة لتفادي الأزمة في المستقبل.

وفي جلسة ١٩٧١/٢/١٦ طرح محمد الرشيد موضوع مصير أموال الأيتام واقترح إنشاء إدارة خاصة لها.

وكمثال على الاهتمام بالقضايا العالمية أودّ أن أورد هذا المثل المهم الذي تمّ في مجلس ١٩٧٥:

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد

في فجر يوم الأربعاء التاسع والعشرين من أبريل سنة ١٩٧٥ حملت لنا الأخبار سقوط مدينة سايغون في أيدي ثوار فيتنام الجنوبية، معلنة بذلك هزيمة الاستعمار الأميركي في تلك المنطقة وانتصار كفاح الشعب الفيتنامي الذي دام ثلاثين سنة متواصلة، ولقد بلغ عدد القتلى والجرحى الملايين من أبناء شعوب المنطقة، وقبل ذلك بأيام أعلن عن سقوط «فنوم بنه» ودخول ثوار كمبوديا العاصمة بعد هروب «لون نول» عميل المخابرات الأميركية.

ونقترح نحن الموقّعين أدناه أن يرسل المجلس برقيتين إلى قيادة جبهة التحرير الفيتنامية وحكومة الاتحاد الوطني الكمبودي يحيّي فيهما انتصار الشعبين، وأن يصدر بياناً يحيّي فيه انتصار الشعبين ويحثّ حكومة الكويت على الاعتراف بحكومتي فيتنام وكمبوديا الثوريتين.

عبدالله النيباري، جاسم القطامي، خالد المسعود، سامي المنيس، بدر الجبري، حسين معرفي، عبدالله الوزان، أحمد الخطيب، علي الحبشي، يوسف المخلد، ناصر العصيمي، يوسف مجيم، خلف العتيبي، خالد خلف.

بعض الأصوات تردّدت إلى أن تدخّل جابر العلي. عندما قال: الله ينصر كل صاحب حق، تمّت الموافقة عليه بالإجماع.

مجلس ١٩٧٥

عندما بدأ المجلس عمله سارعنا (وهو ما أشرت إليه سابقاً) إلى تقديم قانون المحكمة الإدارية بعد أن أقرّ مجلس (٧١) قانون المحكمة الدستورية. وهذه جهات قضائية نص الدستور على تشكيلها، لكن الحكومة لم تقم بواجبها في ذلك، فاضطر مجلس (٧١) إلى تقديم قانون إلى المحكمة الدستورية تمت الموافقة عليه بعد أن عطلت مجموعة الحكومة مفعول هذه المحكمة

المهمة كما ذُكر سابقاً. أما قانون المحكمة الإدارية فكان لا بأس به مع أنه استثنى أمور الجنسية والشعائر الدينية.

ومع ذلك فإن الحكومة اعترضت عليه بشدة، لأنه كان محاولة لمنع تعسفها في المسائل الوظيفية. ففي المداولة الأولى حصل على الأغلبية إلا أن الأمير رفضه، فصار لزاماً على المجلس أن يحصل على أغلبية الثلثين لإقراره، ولم يستطع أن يوفّر هذا العدد، لكن الدستور كان يمنح المجلس حق إقراره بالأغلبية العادية في الدورة القادمة. وهكذا أصبح إقراره مستقبلاً تحصيل حاصل. وفي الجلسة الختامية لهذه الدورة ألقت الحكومة بيانها الختامي وشكرت المجلس على إنجازه وتعاونه مع الحكومة وانتهت الدورة بسلام كما اعتقدنا، إلا أننا فوجئنا بقرار حل مجلس الأمة أثناء العطلة الصيفية في اليوم الثالث من رمضان الموافق ١٩٧٦/٨/٣. ويبدو أن القرار اتخذ على عجل، فالأمير الشيخ صباح السالم كان قد غادر الكويت إلى بريطانيا قبل ثلاثة أيام لقضاء شهر رمضان لكنه استدعي من سفره لإصدار الأمر بحل المجلس، وأشاعت الأوساط المقربة منه أنه لم يكن راضياً عن ذلك إنما أجبر عليه.

إذن لماذا هذا القرار المفاجئ؟ تعددت التفسيرات لهذا الإجراء العنيف المفاجئ. البعض قال إن المحكمة الإدارية كانت السبب. وهناك من قال إن السبب هو التدخل الخارجي بعد أن أقر المجلس قطع المعونات عن دول الصمود (سورية والأردن) التي كان قطعها عن مصر بعد أن أخرجها السادات من الصراع العربي والإسرائيلي، وكانت سوريا تؤكد للكويت أنها قادرة على منع العراق من الاعتداء على الكويت، وأن القوات السورية قادرة على الوصول إلى بغداد خلال ٤٨ ساعة إذا اعتدى العراق على الكويت، وأنها هددت برفع حمايتها للكويت إن أوقف الدعم لها؟ أم هل كان لرفض المجلس لاتفاقية المشاركة النفطية المعدّة من قبل شركات النفط دور في ذلك؟ لا يمكن الحسم، لكن عناصر مقربة من الشيخ جابر العلي كانت تقول إن الحالة الصحية للأمير كانت صعبة حسبما أظهرتها الفحوصات الطبية في لندن. ولو أنه توفي بوجود المجلس لكانت حظوظ الشيخ جابر العلي في الولاية أكبر لما يتمتع به من شعبية عند بعض النواب، ويستشهدون بالمعركة الحامية التي حصلت في اجتماع العائلة لانتخاب ولي العهد بعد وفاة الشيخ صباح السالم وغياب المجلس وكيفية إبعاد الشيخ جابر العلي لمصلحة الشيخ سعد العبدالله. والحقيقة هي أننا لا نملك الحقيقة كاملة، فلا نستطيع الجزم في سبب حلّ المجلس بهذه السرعة وهذه الطريقة.

بعد حل المجلس التقينا نحن النواب المتعاونين في بيت جاسم القطامي لنتداول في الأمر، وقررنا عدم السكوت على هذا الإجراء، وأصدرنا بياناً وقّعنا عليه. كما أرسلنا كذلك مذكرة إلى الأمير بواسطة البريد المسجل بعد أن رفض الديوان الأميري تسلّمها.

تداعت الهيئات الشعبية إلى الاجتماع في مقر نادي الاستقلال، وأصدرت بياناً تستنكر فيه هذا الإجراء وتطالب باحترام الدستور وإعادة الحياة الديمقراطية. (جمعية الإصلاح) الإخوان المسلمون رفضوا المشاركة.

قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بحل مجلس الإدارة لكل الهيئات التي شاركت في التوقيع وعيّنت لجاناً لإدارة هذه الجمعيات، لكنها وجدت مشكلة في تعيين مجلس إدارة لنادي الاستقلال. فكل شخص تتصل به يرفض التعيين للمكانة المميزة التي يحتلها النادي عند الكويتيين. وهكذا ظل النادي بدون إدارة حتى شارف وقت الانتخابات لمجلس إدارة جديد، ودعت الإدارة التي

أقبلت من الحكومة أعضاء النادي إلى انتخاب مجلس إدارة جديد حسب القانون الداخلي للنادي. وهنا أُسقط بيد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الشيخ سالم صباح السالم الصباح الذي قال لمجلس الوزراء: إذا لم تساعدوني في إيجاد أسماء للنادي فإننا لا يمكن أن نحل الهيئة الجديدة لأنها قانوناً لن تعتبر مسؤولة عن البيان، وأقترح أن يقدم كل وزير مرشحاً واحداً من عنده. وبدأ تنفيذ ذلك من عنده، فعين موظفاً قريباً منه ذا سمعة سيئة، وقدم بعض الوزراء أسماء حتى من دون مراجعة هؤلاء. فمثلاً، الموظف الذي اقترحه وزير الصحة فوجئ بالتعيين وقدّم استقالته. الآخرون قبلوا على مضض، لكنهم لم يستطيعوا المداومة في النادي للتصرفات الأخلاقية الشائنة التي كان يمارسها صديق الوزير، مما حدا بهم إلى الابتعاد عن النادي. وهكذا قرر وزير الشؤون الاجتماعية حل نادي الاستقلال.

سارعت الحكومة إلى تنفيذ قراراتها بمنع الصحف خوفاً من انتقاد قرار حل المجلس، وكذلك منعت كل الهيئات الشعبية من إقامة الندوات أو التجمعات لإحكام السيطرة الكاملة على المجتمع الكويتي. لكن ذلك لم يمنع القوى الوطنية الاستفادة من الحصانة التي تتمتّع بها الدواوين في الكويت. فهذه الحصانة التاريخية صعب انتهاكها.

كذلك فإن استقلالية الجامعة النسبية والجو الوطني السائد في الجامعة - قبل أن تسيطر عليه الفئات الدينية- سمح بنشاطات لا بأس بها، خصوصاً بعد أن طرحت الحكومة مشروعها لتغيير الدستور بتعيين «لجنة لتنقيح الدستور» وأثار ذلك جدلاً قانونياً ودستوريا فرض نفسه على الجامعة، وقام د. عثمان عبدالملك الخبير الدستوري بالتصدي دستورياً لهذه المحاولة. وأضيف إلى ذلك اعتقال د. خلدون النقيب الأستاذ في جامعة الكويت بسبب كتابه «المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية» من قِبل مباحث أمن الدولة الذين اقتحموا قاعة المحاضرات وأخرجوه مكبلاً أمام طلبته، مما أثار سخطاً عامّاً على الطريقة السمجة التي عومل بها من قِبل هذا الجهاز البغيض.

تشكيل هذه اللجنة أنعش النشاط الشعبي وخلق جواً عاماً معارضاً لهذه اللجنة وعملها، مما شجع عناصر في اللجنة لا يُشَك في إخلاصها على أن تحدّ من مخاطر التعديلات الحكومية عندما طلب منها أن تقدم اقتراحاتها لتعديل الدستور، فانبرى لها البعض بالقول: أنتم تريدون أن تعدلوا الدستور ليكون صالحاً، فما اقتراحاتكم أنتم لتعديل الدستور حتى ندرسها؟ وهنا كانت الفضيحة الكبرى، إذ إن الاقتراحات التي قدمت كان الهدف منها جعل مجلس الأمة إمّعة كبقية المجالس المنتشرة في منطقتنا العربية البائسة.

تعيين اللجنة بالشكل الذي تمّ به كان القصد منه تزيين التعديل للناس لما يتمتع به بعض أعضائها من احترام عند الناس، لكن المشروع المعدل للدستور الذي اقترحته اللجنة لم يقدم إلى الاستفتاء العام خشية رفضه. فقررت أن تعرضه على المجلس القادم بعد أن تتحكم أكثر في عملية الانتخاب، وقررت بعد نصيحة من خبير لبناني من المكتب الثاني في الجيش اللبناني بهندسة الانتخابات من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية كالتالي:

١. تصغير الدوائر حتى يمكن التحكم فيها من خلال نقل الأصوات وكذلك شراء بعض الأصوات إما عن طريق دفع الأموال بشكل مباشر أو بتقديم خدمات وتسهيلات مغرية لمن لهم التأثير في محيطهم.

٢. التحالف مع الأحزاب الدينية التي لا تؤمن بالدستور ولا بالديمقراطية تماشياً مع ما كان مطروحاً في الساحة العربية من مشروع أميركي يدعو الأنظمة العربية إلى التحالف مع الأحزاب الدينية لضرب القوى القومية والشيوعية المعادية للمخططات الأميركية في المنطقة.

٣. التحالف كذلك مع حرامية المال العام.

المشكلة التي وقع فيها النظام أنه عندما حل المجلس التزم الأمير بعودة الحياة النيابية بعد أربعة أعوام. وطبيعة هذه الأنظمة هي تقديس رأس النظام فلا يجوز الطعن فيه أو مناقشته. كذلك لم يكن الأمير صباح السالم الصباح هو الذي دفع إلى حلّ المجلس بل لم يكن راضياً عن حله، وكان هو السبب في تحديد المدة. وهو كما ذكرت سابقاً دعا مجلس الوزراء قبل وفاته، وعلى غير عادته، إلى اجتماع عنده أكد لهم تصميمه على إجراء انتخابات بعد أربعة أعوام إذا كان على قيد الحياة وطلب منهم أن يتعهدوا أمامه أن يقوموا بذلك إن هو توفي قبل ذلك الموعد.

تعديل الدوائر علمنا به من التحرك الانتخابي الذي بدأه بعض الأشخاص في مناطق معيّنة وبحدود جغرافية لا تمتّ بصلة إلى الدوائر المعروفة. فقد كان التحرك يوصي بدوائر صغيرة جداً. مخاوفنا هذه نقلناها إلى بعض الوزراء الذين نثق بهم، فقالوا لنا إنهم لم يشعروا بذلك ولم يطرح هذا الموضوع في مجلس الوزراء، لكنهم بعد نحو ثلاثة أسابيع أخبرونا أن الشيخ سعد العبدالله قد طرح هذا الاقتراح بشكل مفاجئ وهو تقسيم الكويت إلى (٢٥) دائرة انتخابية بدل العشر دوائر، وأنهم لم يوافقوا عليه وطلبوا مهلة لدراسة المشروع. وفي جلسة لاحقة أعاد طرح المشروع وتم رفضه من الأغلبية في مجلس الوزراء.

الرفض المتكرر للمشروع في مجلس الوزراء جعل الوزراء يعتقدون أن الموضوع قد تم العدول عنه، وبعدما كانوا يؤجلون إجازاتهم أو مهماتهم الرسمية خشية فقدان الأغلبية في مجلس الوزراء أصبحوا يتصرفون بشكل عادي. فاغتنم سعد العبدالله إحدى الجلسات التي ضَمِن فيها الأغلبية وطرح المشروع وأصرّ على التصويت فانتزع القرار من مجلس الوزراء. وللأسف الشديد أصبح القرار نافذاً من دون أن تحصل أية ردة فعل بالنسبة للأغلبية من الوزراء الذين رفضوا المشروع منذ البداية. أما موقف الأحزاب الدينية وحرامية المال العام فقد بدا واضحا في الانتخابات العامة. لقد كان التحالف واضحاً باشتراك هذه المجموعات في حملة ظالمة ضد العناصر الوطنية متهمة إياها بأنها هي سبب كل مشاكل الكويت.

إنجازات مجلس (٧٥)

إن نجاح مجلس (٧١) في الإنجازات غير العادية التي حققها شجع النواب في مجلس (٧٥) على التلاقي لتحقيق المزيد من الإنجازات المهمة، وكان في الوزارة مجموعة من الطيبين الذين حاولوا قدر إمكاناتهم التعاون معنا. وهذا الجو التوافقي في المجلس ساعد على التصدي لاتفاقية المشاركة التي عُلِم أن مجموعة شركات النفط قد وضعتها لمصلحتها.

والحقيقة أننا تريثنا في الحكم عليها قبل أن نعرف كنهها، وهذه الاتفاقية كانت قد طرحت في مجلس ١٩٧١، فاتصلنا بالخبير الاقتصادي العراقي الدكتور محمد سلمان وكان يدرس الاقتصاد في جامعة أكسفورد بإنكلترا وطلبنا منه أن يعطينا فكرة عن هذه الاتفاقية.

بعد دراسة الاتفاقية قال لنا ما يلي: إن شركات النفط أصبحت تدرك أنها لا تستطيع الحفاظ على امتيازاتها الحالية بالمشاركة في ملكية النفط وأصبحت تعتقد أنها يمكن أن تتنازل عن هذا الحق مقابل حصولها على نسب معيّنة من الإنتاج، وأن الظروف مهيأة للوصول إلى التأميم الكامل بوقت أقصر بكثير مما تقترحه هذه الاتفاقية. وقدم لنا اتفاقية بديلة ترفع نسبة المشاركة بالمرحلة الأولى من ٢٥% إلى ٧٥%. وهنا أدركنا الأهمية البالغة لمعالجة الموضوع بحكمة وكسب الحكومة معنا في هذا الموقف الوطني، وتقرر أن أناقش أنا الموضوع مع رئيس الوزراء حينئذ الشيخ جابر الأحمد الصباح، وكما حصل في مجلس (٧١) حيث عملنا على أن يكون الاقتراح البديل من قبل الحكومة وليس من قبلنا حتى لا يلاقي المشروع معارضة من الحكومة وليسجل الانتصار باسمها ما دمنا نريد المصلحة العامة ولسنا حريصين على أي مكسب سياسي، فمصلحة الكويت هي فوق كل اعتبار.

التقيت رئيس مجلس الوزراء وشرحت له الاتفاقية كما فهمها خبراء الاقتصاد. استحسن الفكرة وقال لي إنه سيكلف وزير النفط عبدالرحمن العتيقي مفاوضة شركات النفط. شكرته على ذلك وأخبرت الإخوان بما حصل وقررنا عدم الكلام في الموضوع. كان ذلك في نهاية الدورة. وبعد العطلة اتصلت برئيس الوزراء الذي أخبرني أن وزير النفط لقي معارضة غير مقبولة من شركات النفط، مما جعلني (والحديث لرئيس الوزراء) أطلب إلى وزير النفط أن يقدم مشروعاً لتأميم النفط لعرضه على الأمير لأخذ موافقته ثم تقديمه إلى المجلس. واسترسل رئيس الوزراء قائلاً: «ولكن في هذه الأثناء قرأت في بعض الصحف العربية (لبنانية ومصرية) تهديدات مبطّنة جعلتني أفكر في مسؤوليتي نحو البلد خشية اتخاذي قراراً ربما يتسبّب للكويت بمشاكل كثيرة نحن بغنى عنها كما ذكرت سابقاً». وهكذا اتضح أنه معنا في الموقف مما أزاح عنا الحرج في طرح المشروع ثانية في مجلس (٧٥). وهكذا اندفعنا إلى طرح الموضوع وتوقعنا أننا لن نجد استبسالاً من الحكومة في الدفاع عن الاتفاقية. وقام تلفزيون الكويت بتنظيم مناظرة بين وزير النفط عبدالرحمن العتيقي وعبدالله النيباري كما سبق أن ذكرت، وقد اغتنم النيباري هذه الفرصة وأبدع في تفنيد هذه الاتفاقية واستعرض تاريخ شركات النفط المخزي في استغلال نفطنا طوال هذه العقود من الزمن. واستغرب الكثيرون عندما تمّت إعادة الحلقة مرة ثانية حتى أن أحد الوزراء أخبرني أن دولة خليجية منعت التلفزيونات بالمقاهي بعد أن احتشدت جماهير غفيرة لمشاهدتها. وهذا ما كان ليحدث لو كانت هناك معارضة حقيقية من جابر الأحمد.

المهم أن هذه الحلقة التلفزيونية مهّدت لنقاشات عدة داخل الكويت، وحركت الشارع الكويتي الذي تجاوب مع ما طرحناه مما أثر في المجلس فسقطت الاتفاقية بالمجلس مثلما سقطت سابقتها في مجلس ١٩٦٣. وجاءت مجلة Economist الإنكليزية المشهورة لتقول: «مجلس الأمة الكويتي يفاجئ العالم مرة ثانية بإسقاط الاتفاقية ليس في الكويت وحدها بل في كل دول النفط. وكان ذلك بداية تأميم النفط في جميع الدول النفطية العربية وغير العربية».

العلاقة مع الشيخ جابر الأحمد

كانت ظروف مجلس (٧٥) مختلفة عن ظروف مجلس (٧١) لأن جميع قوى المجتمع شاركت في هذه الانتخابات. وشاع جو من التعاون الحذر في البدء وتطور إلى تعاون مثمر في القضايا التي تهم البلد. وتم استبدال اللقاءات الفردية مع أطراف النظام في بعض القضايا العامة، وهو ما أشرت إليه سابقاً، بتعامل المجلس كله مع الحكومة. وطرأ في الوقت نفسه فتور في العلاقة بيني وبين الشيخ جابر الأحمد. لا أريد أن أصدر حكماً على من كان المتسبب بها ولكن سأسرد أحداثها من دون أن أجزم بأسبابها.

في فترة التعاون كان لقاؤنا سهلاً، ولكن بعد مدة وأثناء زيارة علي ناصر رئيس مجلس الوزراء في اليمن الجنوبي حصلت إشكالية شعرت أنّ من واجبي أن أتدخل لحلها نظراً إلى معرفتي بأن أطرافاً في وزارة الخارجية لم تكن ترغب في حصول هذه الزيارة. اتصلت بمكتب رئيس مجلس الوزراء فقيل لي إنه غادر المجلس. وكان ذلك طبيعياً فهو سوف يرد عليّ كالعادة، لكنني فوجئت بوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء يتصل بي بعد ربع ساعة تقريباً ليقول لي إن رئيس الوزراء «Not available» قالها باللغة الإنكليزية، وإنه - أي وزير الدولة - مستعد للمجيء إليّ حالاً بدل اللقاء مع رئيس مجلس الوزراء.

أنا فهمت من ذلك أن رئيس الوزراء لا يريد مقابلتي وشكرت وزير الدولة لاتصاله وقلت له لا حاجة إلى ذلك. وكان ذلك هو آخر اتصال لي برئيس مجلس الوزراء حتى وفاته، ما عدا بعض المناسبات في الحفلات الرسمية التي تقام لرؤساء الدول الذين يزورون الكويت. وفي لقاء في مجلس الأمة مع الشيخ صباح الأحمد - وزير الإعلام آنذاك - أثرت هذا الموضوع فأوضحت القصة له لعله يتأكد من صحة الرسالة التي وصلتني. عندئذ استغرب ذلك ووعد بأنه سوف يستوضح الأمير، إلا أنه، لم يفتح الموضوع مرة ثانية. وهكذا انتهت هذه العلاقة المميزة. وقد اتضح لي فيما بعد أن ذلك كان بتدبير من بعض أفراد الأسرة الذين ما كانوا يرتاحون لهذه العلاقة. وأترك التفاصيل للوقت المناسب.

الشيخ جابر الأحمد هو أكثر أفراد العائلة انفتاحاً بعد عبدالله السالم، فهو الذي فاجأ شركات النفط بقراره العلني بإنصاف عمال النفط كما ذكرت. وفي منتصف الخمسينيات هو الذي أفرج عن جريدتنا «الفجر» عندما أغلقها وزير الاعلام. وهو الذي كنا نجتمع معه في «الجوهرة» (بيته في دسمان) أنا ويوسف إبراهيم الغانم وجاسم القطامي لبحث أي دستور يصلح للكويت. ومعروف عنه علاقته بمجموعة من الشباب الكويتي الخريجين وأغلبهم من العناصر الطيبة فيما كان يسمى بجماعة «الشبرة» وتسلم بعضهم مناصب قيادية في الدولة، إلى درجة أنه اتصل ببعضهم مشجعاً على تشكيل تكتل سياسي يكون له عوناً في تنفيذ الخطوات الإصلاحية المطلوبة. ولا ننسَ أن الشيخ جابر الأحمد، عندما كان وزيراً للمالية كان له اتصال مباشر بالبنك الدولي وصندوق التنمية الكويتي، وكان يلتقي بفطاحل الاقتصاديين العالميين، وكان لعبداللطيف الحمد رئيس صندوق التنمية الكويتي، وهو الشخص المميز ذو العلاقات الجيدة مع هذه الأوساط العالمية، نشاطات دولية للتنمية في الدول الفقيرة سواء للمساعدة أو للتأهيل بسبب الدور المهم للصندوق الكويتي للتنمية، مما أتاح لجابر الأحمد أن يحتكّ بهذه الشخصيات ويكتسب خبرة نادرة في المجال الاقتصادي، وبالتالي لعبت الكويت دوراً عالمياً مميزاً مما أكسبها احترام هذه المؤسسات الدولية. ولعل اقتراح جابر الأحمد على هذه المؤسسات أن تلغي جميع ديونها على الدول الفقيرة دليل على هذا التوجه.

إلا أن صعوده السياسي في الكويت لم يكن سلساً. فهو خسر معركة الإمارة عام ١٩٦٢ لمصلحة الشيخ صباح السالم كما أسلفنا. وتحالفه مع التجار الوطنيين في مجلس ١٩٦٣ أطاح به الشيخ

جابر العلي عام ١٩٦٤. هذا التهديد من جابر العلي جعله يتحالف مع الشيخ سعد العبدالله في هندسة الانتخابات المزورة عام ١٩٦٧ عندما شعر هو نفسه بتهديد من جابر العلي لطموحه في ولاية العهد كما اتضح.

لكنه، كما سبق أن أشرت، لم ينجرف تماماً مع الشيخ سعد العبدالله. فبيانه الشهير الذي كان عبارة عن نقد ذاتي قبيل انتخابات مجلس ١٩٧١ أغضب سعد العبدالله، فأوعز إلى جماعته في المجلس أن يحدثوا زوبعة غاضبة على هذا الخطاب، لكن ذلك لم يؤثر كثيراً في جابر الأحمد وتمت الانتخابات في وقتها وبحرية معقولة من دون تدخّل سافر من السلطة كالعادة. وقد فوجئت عندما كنت أبحث معه بعض الأمور الحسّاسة ويتخذ قراراً بشأنها أنه لا يطلع سعد العبدالله عليها. حتى أنني في إحدى المرات سألت سعد العبدالله ألا تتحادثان في مثل هذه الأمور؟ صمته الحزين أكد لي شكوكي في هذا الموضوع.

السادات وجابر الأحمد

كان الوزراء الملتصقون بالشيخ جابر الأحمد يثنون على حزمه في تنفيذ ما يقتنع به، لكنه في بعض الأمور التي قد تسبب له حرجاً أو مشكلة للكويت لا يتخذ قراراً؛ لأنه يخشى أن يلام على قرار لا يكون صائباً، والحذر الشديد يشل العمل في كثير من الحالات.

كان السادات يعتقد أن سبب العداء لسياسته بالنسبة للقضية الفلسطينية في الكويت، بسبب تأثير القوميين والناصريين على الحكومة، وأن هذه المعارضة هي شيوعية فأرسل رسولاً إلى جابر الأحمد الصباح يطلب منه أن يقضي على هؤلاء الشيوعيين كما فعل هو في مصر. فكان رد جابر الأحمد واضحاً وحاسماً: «أنا أعرف الكويت والكويتيين أكثر منكم ولا وجود للشيوعيين في الكويت». هذا الموقف جعل بعض الصحف المصرية تشنّ حملة شعواء على جابر الأحمد وتسمّيه بالأمير الأحمر والشيوعي، متناغمة بذلك مع ما طرحته الاستخبارات المركزية الأميركية في كتابها «KGB» المفبرك عن نشاطات الاستخبارات الروسية، إذ ذكرتْ أنني أنا التاجر الكويتي الثري العميل للاستخبارات الروسية، قد أثّرت في جابر الأحمد الصباح وأقنعته بقطع المساعدات عن الأردن. علماً أنه في تلك الفترة لم تكن لي أي علاقة مع جابر الأحمد الصباح لأنها فترة المجلس المزور كما ذكرت سابقاً.

بالمناسبة، هذا الكتاب «KGB» صدر عام ١٩٧٣ عن مجلة Readers Digest الأميركية ومجلة Express الفرنسية وكتبه John Barron. وهذه الأسماء كلها كما يبدو واجهات للاستخبارات المركزية الأميركية.

بالطبع، حاولت حينئذ أن أقيم دعوى على هذه الجهات المسؤولة عن الكتاب فوجدت أن التكاليف المالية للمحامين فوق طاقتي، فتركت الموضوع قائلاً: «الله يجازيهم».

كل هذه الأسباب جعلتني أفهم الحذر عند الشيخ جابر الأحمد في التصدي لبعض المواضيع كتأميم النفط.

هذه الحملة الظالمة التي تعرض لها من قبل هذه الصحف المصرية واللبنانية وتحذيرها من «دفرسوار» آخر في الخليج وتسميته بالأمير الأحمر هو ما جعله يتردد في اتخاذ قرار بتأميم النفط كما ذكرت سابقاً.

محاولة اغتياله التي نجا منها بأعجوبة أثرت كثيراً في تصرّفاته. لقد رأى الموت بأم عينيه وحمد الله على النجاة، فزاد وَرَعه الذي عُرف عنه ورغبته في المساهمة في عمل الخير، وهنا اغتنمت الفئات الدينية هذه الفرصة وكان سهلاً عليها أن تؤثر في سلوكياته.

وما شجّع على ذلك أنه حصل في مرحلة كانت معظم الأنظمة العربية تتحالف مع القوى والأحزاب الدينية على مستوى المنطقة العربية. وكان لذلك تأثير واضح في الكويت، فقد تم فتح كل أبواب الدولة أمامها. وجابر الأحمد نفسه كان وراء إنشاء بيت التمويل الكويتي وتسليمه للإخوان المسلمين بعد أن تم إعفاء هذا البنك من جميع القيود التي تشترطها الدولة لأية مؤسسة اقتصادية أو مالية. وبقرار منه تم إنشاء كلية الشريعة، وتشكّلت لجنة استكمال تطبيق الشريعة الإسلامية تحت إشرافه. وبعد وفاته كشف بعض زعماء هذه الأحزاب عندما رثوه عن ملايين الدنانير التي كان يتبرع بها لدعم أعمالهم خارج الكويت.

ولكن بالرغم من كل ذلك فقد كانت تصلني رسائل تظهر بأنه لا يزال يقدّرني. فقد كنت ألمس منه حرارة زائدة في كل استقبال أو لقاء، وعندما التقيناه كنواب ممثلين لمجلس ١٩٩٢ طلبت إليه أن يكون حكماً بين المجلس والحكومة وألا ينحاز إلى أحد فشكرني كثيراً وأمسك بيدي مطولاً عند خروجنا ليؤكد تثمينه لما قلته. وكنت ألتقي الشيخ ناصر المحمد الصباح وزير الديوان الأميري في ديوان الصقر أحياناً، وينقل إليّ اهتمام الشيخ جابر الأحمد بما أقوله وحرصه على أن يسمع كل شيء سواء كان اقتراحاً أو انتقاداً. وكنت أعتقد أن ذلك مجاملة من الصديق ناصر المحمد ليس إلا، وهو المشهور عنه دماثة أخلاقه. ولعل دراسته في سويسرا وعمله كسفير سابق أثّرا في سلوكه المميز، لكن حادثة حصلت أكدت لي صدق ما ينقله إليّ. ففي يوم الاثنين عندما أنتهي من عملي في العيادة مساء أمرّ على ديوان الصقر في معظم الأحيان بحكم العلاقة المتينة التي تربطني بهذه العائلة الطيبة والصداقة المميزة مع المرحوم عبدالعزيز الصقر.

وكنت قد عاينت مريضاً هندياً اكتشفت أنه يعاني مرضَ «Scurry» وهو ينشأ بسبب سوء التغذية. كنا كأطباء نراه في الأربعينيات وأوائل الخمسينيات وخصوصاً عند الذين يضيعون في البحر وينفد منهم الأكل، لكن هذا المرض انقرض تماماً في وقت لاحق. ولذلك كان مفاجئاً أن أرى هذا المرض في الكويت البلد الغني. سألته عن وضعه فأخبرني أنه يعمل في إحدى شركات النظافة براتب قدره (٢٠) ديناراً شهرياً. وعليه أن يدبر مسكنه وأكله وأن يرسل إلى عائلته مبلغاً شهرياً لتسديد الدين الذي توجّب عليه لكي يحصل على فيزا وعمل في الكويت. وبالتالي فإنه مضطر إلى تقليص مصاريف الأكل. هذه الحادثة هزّتني كثيراً. كيف يمكن لهذا أن يحدث في بلد كالكويت؟ وكنت حزيناً، وأخبرت عبدالعزيز الصقر بهذه المأساة. وكان ناصر المحمد الصباح بالقرب منا، هو على يسار عبدالعزيز الصقر وأنا على يمينه كالعادة. وفي اليوم التالي وكان يوم الثلاثاء، موعد الجلسة الأسبوعية للمجلس، حضرت مبكراً كالعادة وكنت جالساً أتفقد أوراقي وإذا بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل يجلس بقربي ويقول لي: لماذا اشتكيتني عند الشيخ جابر الأحمد؟ فقد أرسل إليّ هذا الصباح، وعبّر عن انزعاجه لمعاملة العمال غير الكويتيين، وطلب إليّ أن أضع حداً أدنى للأجور هو (٧٠) ديناراً في الشهر. اعتذرت إليه وقلت له إنني لم أتصل بجابر الأحمد إطلاقاً، لكنني ذكرت هذه الحادثة البارحة لعبدالعزيز الصقر وكان رئيس الديوان الأميري حاضراً ولعله هو مَن نقل هذا الكلام إلى الأمير.

وفي اللقاء التالي في ديوان الصقر أخبرني ناصر المحمد الصباح أنه نقل كلامي إلى الأمير الذي غضب لذلك فكلفه باستدعاء الوزير وتحميله مسؤولية ذلك، وأمره بألا يتردد في تنفيذ أي شيء أطلبه.

الاحترام

حادثة أخرى رأيت فيها التوجه نفسه: لم تكن تربطني بالشيخ سالم صباح السالم علاقة جيدة، بسبب تصرّفه معنا أثناء حل مجلس ٨٦ وكان وزيراً للداخلية، وكنت أرى أن ما قام به كان خطأ، سواء لجهة طريقة اعتقالنا أو لجهة طريقة معاملته لنا أثناء الاعتقال، أو للإجراءات القاسية ضد تجمعات الاثنين كاستعمال الكلاب البوليسية وإطلاق قنابل الغازات المسيلة للدموع علينا حتى داخل ديوانية الفضالة بالعديلية (مع أن صالح الفضالة ليست عنده مشكلة مع النظام) وقوله في ديوانيته بأن أجهزته تسجل أحاديثنا ليس في دواويننا فقط بل حتى في غرف النوم. محاولة تبريره هذه الأفعال الشائنة بأنه عبد مأمور لمن هم فوقه من العائلة غير مقبول إطلاقاً، هذا ما قاله لنا عندما زارنا في الطليعة ليسوّق نفسه أميراً للكويت! لم أحضر أنا هذا الاجتماع، لكنه أصر على مقابلتي عبر أحد الأصدقاء، وإرضاء لهذا الصديق قلت له لا بأس فليأتني إلى بيتي. لم يتردد في قبول هذا العرض. وهكذا جاءني مساءً إلى البيت وسلّم وبعد بعض المجاملات بدأ كلامه ينصبّ أنه أصلح للإمارة، كنت أتوقع منه أن يعتذر عما صدر منه بحقي ولكنه لم يفعل ذلك.

عند انتهائه من حملته سألته ما الغرض من هذه الزيارة، فاجأني بالقول بأنه يريدني أن أذهب إلى الأمير وأرشّحه هو لولاية العهد، فقلت له إنني لم أرَ الأمير لسنين عدة، قال: لكن نحن نعرف أن الأمير يحترم رأيك وأن هناك اتصالاً دائماً بينكما عبر وزير الديوان الأميري ناصر محمد الصباح.

وأذكر مرة أنه اتصل بالطليعة أحد أبناء الأمير وناشدهم عدم انتقاده هو، وإذا كان هناك أي ملاحظة فليتصلوا به شخصياً لأن الأمير ألقى عليه نظرة غاضبة بعد أن نشرت الطليعة انتقاداً له وهي الجريدة التي كان الأمير يحرص على وصولها إلى مكتبه في الصباح الباكر. فالديوان الأميري يرسل شخصاً من قبله إلى المطبعة ليأخذ أول عدد يُطبع مع أننا نرسل المجلة له في الصباح الباكر.

لقد شعرت وغيري آخرون ممن يعرفون الشيخ جابر الأحمد بأن محاولة الاغتيال وتقدّمه في السن أتاحا الفرصة للشيخ سعد العبدالله أن يستأثر أكثر وأكثر بالسلطة ويحقق طموحه في الحكم المنفرد. فهو لم يكتف بكل خطواته لإفساد العملية الديمقراطية ومحاولة وأدها في كل مناسبة، بل لم يستثنِ عائلة الصباح كذلك من سطوته. فأول قرار اتخذه بعد تنصيبه ولياً للعهد هو إلغاء اجتماع العائلة الأسبوعي الذي بدأ آخر أيام عبدالله السالم. وهو اجتماع للعائلة كان يحصل كل اثنين، ويترأسه وليّ العهد لبحث أمور العائلة وغيرها.

ثم اقتصر الاجتماع على «كبارية» العائلة، وعددهم نحو خمسة، ثم تحول العدد إلى اثنين هو والشيخ صباح الأحمد بدعم من الشيخ جابر الأحمد. ففي أثناء تشكيل الوزارة عام (١٩٩٩) طلب الشيخ جابر الأحمد إلى الشيخ سعد العبدالله تشكيل الوزارة بالتعاون مع الشيخ الشيخ صباح الأحمد. عقد الاثنان عدة اجتماعات وفي النهاية اتفقا على قائمة واحدة نحو الساعة (١٢) ظهراً. وذهب الشيخ صباح الأحمد إلى البيت وفي الطريق اتصل برئيس الديوان الأميري الشيخ

ناصر المحمد يقول له إنهما انتهيا من وضع الأسماء وإن القائمة بالطريق إليكم. لكنه فوجئ عندما قال له الشيخ ناصر المحمد إن القائمة وصلت من الشيخ سعد العبدالله هذا الصباح وإن الأمير وقّعها وسوف تذاع بعد قليل. هنا انتاب الشيخ صباح الأحمد الغضب وقفل راجعاً إلى الجوهرة في دسمان ليخبر الأمير بما حصل. وأستطيع أن أستنتج ما حصل وأصدّق ما روي عن هذا اللقاء العاصف.

المبادرة

وحادثة أخرى أذهلتني وكانت شديدة الدلالة، إذ بعد تحرير الكويت انهمك الكويتيون في التفتيش عن المفقودين من أبنائهم، وكانت هناك فئة مفجوعة بهذه المصائب ولم تجد جدية من قبل الحكومة في البحث عن أقربائها، فقرر أفرادها أن يعملوا مستقلين عن الحكومة واللجنة التي شكلتها، وجاء من ينصحهم بالذهاب إلى قابوس سلطان عُمان لعلاقته الطيبة مع صدام حسين وعرض الموضوع عليه من جانب إنساني ليتدخل. استحسنوا الفكرة وذهبوا إلى قابوس الذي رحب بهم وأبدى استعداده لمساعدتهم، لكنه قال لهم: «أنتم وفد شعبي وأنا حاكم وأتمنى أن يتصل بي المسؤولون عندكم». رجعوا إلى الكويت واتصلوا بالديوان الأميري ومجلس الوزراء طالبين موعداً للمقابلة، الديوان الأميري حدد لهم موعداً في اليوم التالي أما رئيس مجلس الوزراء فلم يتصل بهم. في اليوم التالي ذهبوا إلى الأمير الذي رحب بهم وقال إنه مستعد لفتح ألف باب لإيجاد باب واحد يؤدّي إلى معرفة مصير المفقودين. خرجوا من اللقاء فرحين. وبعد يومين اتصل بهم موظف من رئاسة مجلس الوزراء وقال لهم إن الشيخ سعد العبدالله يريد مقابلتهم. ذهبوا إليه ففاجأهم بهجومه عليهم قائلاً: «كيف تذهبون لمقابلة الأمير قبل مقابلتي؟». فقالوا له إنهم لم يهملوه بل طلبوا مقابلته إلا أنه لم يحدّد لهم موعداً. ومع ذلك أمرهم بالانصراف.

احتلال العراق للكويت، الذي كان مفاجئاً للأمير، زاد الطين بلّة، فقد بقي في بيته مستسلماً للقضاء والقدر رافضاً مغادرة بيته بالرغم من دخول القوات العراقية للمدينة، لكن سعد العبدالله أخذه عنوة إلى خارج الكويت لأنه هو الممثل الشرعي للكويت أثناء الاحتلال أو بعد التحرير. هذا التصرف كان له التأثير الكبير في علاقته بسعد العبدالله وهو في الوقت نفسه أثّر كثيراً في نفسيته التي اهتزت كثيراً وشلّته عن ممارسة مسؤولياته وتفرغ للصلاة والدعاء لله للعودة إلى الكويت.

صحة الشيخ سعد العبدالله بدأت تتدهور. ولكن القشة التي قصمت ظهر البعير كانت في التشكيل الوزاري عام (٢٠٠٣) عندما تم اعتماد الوزارة التي شارك في إعدادها كل من الشيخ سعد العبدالله والشيخ صباح الأحمد ورفض الأمير التشكيلة التي انفرد بها الشيخ سعد العبدالله مكرراً الفصل السابق نفسه.

وقّع الأمير على التشكيلة المشتركة وأرسلها إلى الشيخ سعد العبدالله لتوقيعها حتى تُعلَن، (.....) خصوصاً أن ذلك تزامن مع وجود رئيس مجلس الأمّة هناك، مما دفع كل من الشيخ سالم العلي السالم الصباح والشيخ مبارك العبدالله الأحمد الصباح وهما الأكبر سناً في العائلة إلى التوجه إلى سعد العبدالله والطلب منه توقيع المرسوم لأن رفض أوامر الأمير غير مقبولة في الأسرة. وهو مخيّر إما أن يوقّع المرسوم وإما أن يُعفى من كل مسؤولياته. فوقّع المرسوم مكرهاً.

وفي الوزارة التي تلتها بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢٩، فُصِلَتْ ولاية العهد عن مجلس الوزراء، واستبعد سعد العبدالله من رئاسة مجلس الوزراء (.....). كانت القشة الأخيرة التي قصمت ظهر البعير كما يقولون. وكلّف الشيخ صباح الأحمد وحده بتشكيل الوزارة التي تفاهمت بدورها مع المجلس على تنحية الشيخ سعد العبدالله عن الإمارة بعد وفاة الشيخ جابر الأحمد ومبايعة الشيخ صباح الأحمد أميراً للبلاد.

وضع السلطة التنفيذية

لنبدأ بالسلطة التنفيذية أي مجلس الوزراء. نحن في الحقيقة ليس عندنا مجلس وزراء بمعنى الجهة الحاكمة التي ترسم سياسة الدولة وتعمل على تنفيذ هذه السياسات المتعلقة بشؤون البلد المتعددة، كما ينص على ذلك الدستور في المادة (١٢٣) التي تقول: «يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة ويرسم السياسة العامة للحكومة ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية».

فعندما يكلف أحد أفراد الصباح بتشكيل الوزارة ودائماً من أسرة الصباح - مع أن الدستور لا ينص على هذا الاحتكار- فإنه يستدعي من يراه مناسباً له ويعرض عليه الدخول في الوزارة من دون أن يتفاهم معه على خطة الوزارة ولا على أسماء الوزراء الذين سوف يتعاون معهم ولا على الوزارة التي سوف تسند إليه. ويفاجأ الوزير بزملائه عند أداء القسم. ويُفهم الوزير أن صلاحياته لا تتعدى وزارته ولا يتعرض للوزارات الأخرى، وعليه كذلك أخذ الإذن من رئيس الوزراء في القرارات المهمة. وفي هذا الصدد أروي حادثة حصلت معي: «مرة فوجئت باسم شخص صديق وعزيز عليّ يرد اسمه في وزارة أُعلن تشكُيلها. التقيته وأعربت عن استغرابي لدخوله الوزارة فقال: كنت دائماً أعتذر عن عدم التوزير إلا أنني هذه المرة قبلت بعد أن أُنذرت بأن رفضي المتكرر هذا يعتبر موقفاً معادياً للصباح، وسوف تتحمل العائلة كلها مغبة ذلك. فلم أستطع مقاومة ضغوط العائلة علي. المهم أني قلت له: ما دام الأمر كذلك فإن أمامك مهمة تطرحها في مجلس الوزراء وإن لم تكن وزيراً للتربية، لكني أرى أنها في غاية الخطورة وهو الوضع المتردي في التعليم. فالتقصير في خدمات الدولة ممكن إصلاحه في المستقبل ما عدا التعليم، فكل زمن يمر لا يمكن تعويضه والعالم يتقدم بسرعة مذهلة وأخشى أن يفوتنا القطار فندمر حاضرنا وندمر كذلك مستقبل أبنائنا وأحفادنا وهذه جريمة سيكون من الصعب تدارك نتائجها.

فإذا كان لا بد من دخولك الوزارة فأرجوك أن تعمل على إيجاد سياسة تعليمية بديلة لسياسة التجميل المتبعة في هذه الوزارة. وعدني خيراً ولكنني لما التقيته بعد مدّة وسألته ماذا عمل. قال لي إن ذلك غير ممكن لأنه ليس من صلاحيات الوزير أن يتدخل في وزارة غيره!

لم أستطع تصديق كل ما كان يقال عن العلاقات والضغوط في مجلس الوزراء إلا بعد أن أخبرني وزير سابق بما حدث له. يقول هذا الوزير: «حصل تعطل كبير في مرفق أنا مسؤول عنه. فشكلت لجنة فنية من الوزارة وطلبت إليها التحقيق في ما حدث، لكن في اجتماع مجلس الوزراء قرر رئيس مجلس الوزراء انتداب شركة عالمية للتحقيق في الموضوع وكان له ذلك. بعد مدة أنهى الفريق الفني في الوزارة تقريره وقدمه إليّ وانتظرت حتى قدم الفريق الأجنبي تقريره. كان التقريران متطابقين. في مجلس الوزراء عرضت التقريرين وتركت الاجتماع وقدمت استقالتي من الوزارة فوراً. استدعاني رئيس مجلس الوزراء وطلب إليّ سحب الاستقالة. فقلت له: أنا كنت أعتقد أن هنالك تضامناً في مجلس الوزراء وهذا لم يحصل فالحكومة تخلت عني ولم تثق بي وطلبت من جهة أجنبية أن تحقق في الموضوع من دون استشارتي. فقال لي:

إذا لم تسحب استقالتك فسوف تتعرض مصالحك للخطر. أغضبني هذا التهديد وقلت له: أنا أعلم منك بمصلحتي. وذهبت إلى الوزارة وأخذت كل أوراقي وودّعت المسؤولين وذهبت إلى البيت».

وفي أوائل السبعينيات سألت أحد الوزراء الأصدقاء عن اجتماعات مجلس الوزراء وقلت له، في كل يوم أحد يقابل وزير الدولة الصحافيين ويعرض عليهم ما تم إنجازه في الجلسة من قرارات وقوانين كثيرة مع أن المجلس اجتمع ساعة ونصف أو ساعتين، فكيف يمكنكم إنجاز كل هذا في هذا الوقت الضيق؟. فضحك وقال لي: «دعني أعطيك صورة عما يجري في مجلس الوزراء. يوم السبت يذهب رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الدولة ويعرض عليه جدول أعمال الوزراء. وهو الذي يقرر كل شيء ما عدا بعض الأمور البسيطة التي يترك القرار فيها لمجلس الوزراء. ويوم الأحد، يوم الجلسة، يستعرض رئيس الوزراء وأحياناً وزير الدولة جدول الأعمال قائلاً إن هذا الموضوع الرأي فيه هو كذا، وكذلك معظم البنود ويطلب مناقشة ما تبقّى من البنود المتروكة لتقرير المجلس». ويضيف هذا الوزير: «مرة كان هناك قرار لدعم سعر الأرزّ، وترك لمجلس الوزراء تحديد الكمية الشهرية لكل شخص وطلب منا أن نقرر ذلك من دون أن تقدم إلينا أرقام بعدد الأشخاص الذين يجب مساعدتهم ولا كمية الأرزّ المتوافرة شهرياً. وكان خط التلفون مفتوحاً بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة لنقل ما يدور من نقاش، وفجأة قال رئيس الوزراء إن الكمية ستكون كذا حسب رغبة رئيس الدولة، وهكذا كان».

هذا الوضع داخل مجلس الوزراء جعلني أقول في إحدى جلسات المجلس: «إن الوزراء عندنا هم موظفون كبار عند رئيس مجلس الوزراء»، وحينئذ تظاهر رئيس الوزراء بالغضب، واعتبر ذلك إهانة للوزراء فقام وانسحب من الجلسة وتبعه كل الوزراء مما عطل جلسة مجلس الأمة.

بعد مدة التقيت أحد الوزراء الأصدقاء وكنا في إجازتنا الصيفية وقلت له: «الحقيقة أنني لم أقصد إهانتكم بل كنت أحاول أن أثير الموضوع وأحرّضكم على انتزاع حقوقكم». فقال لي: «يا دكتور ليس في كلامك إهانة لنا، أنت مدحتنا. فالفراش الواقف عند باب مكتبي في الوزارة أحسن مني لأنه إذا لم يعجبه العمل قدّم استقالته وذهب. وأنا مريض لا استطيع الدوام وممنوع عليّ الاستقالة. الاستقالة ممنوعة لأنها تعتبر موقفاً عدائياً من النظام. فالنظام هو الذي يعيّنك وزيراً وهو الذي يستغني عنك حين يشاء».

والأدهى والأمرّ أنه أحياناً تتخذ قرارات باسم مجلس الوزراء من دون أن يعلم الوزراء بذلك. فعندما عُيِّن الصديق جاسم العون وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل طرحت عليه موضوع الحل التعسفي لنادي الاستقلال فوعدني بإلغاء هذا القرار. ولكنه بعد أسبوع قال لي إن قرار الحل جاء من مجلس الوزراء وليس من الوزير وبالتالي عليكم أن تتظلموا لدى مجلس الوزراء وسوف أدافع عن حقكم في عودة النادي. بعد مدّة حوّل رئيس الوزراء الطلب إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لينضمّ إلى الطلبات الكثيرة النائمة في أدراج الوزارة في انتظار رفع قرار مجلس الوزراء بعدم الترخيص، وذلك من دون عرض هذه العريضة على مجلس الوزراء! وهكذا يتضح أن رئيس الوزراء يتخذ بعض القرارات بنفسه دون الرجوع للمجلس أو حتى إخطار الوزراء بذلك. ومرة أثرت هذه التصرفات في مجلس الأمة، فقال مشاري العنجري وكان وزيراً للعدل إنه سوف يستقيل حالاً من مجلس الوزراء لو تأكد من ذلك. لم أردّ عليه، وكان الشاهد موجوداً في المجلس، وأقصد جاسم العون، لأنني لو رددت عليه لقدّم استقالته

وخسرناه كوزير ممتاز أخذ يعمل بجد لتعزيز استقلالية القضاء التي هي أمر أساسي لأي نظام ديمقراطي.

هذا ما اكتشفه يوسف النصف عندما دخل الوزارة وهو ما جعله يستقيل بعد بضعة أيام من مزاولته العمل.

أما السلطة التشريعية فقد تمّ تشويهها بشكل يكاد يكون كاملاً، فعَمِلَ النظام بتخطيط محكم على إفساد هذه المؤسسة وجعلها مسرحاً لنواب الخدمات التابعين للنظام، وأجج النعرات القبلية والطائفية وأصبح لها التأثير البالغ في الانتخابات بالرغم من توسعة الدوائر الانتخابية. كل ذلك حصل بعد أن تمكن النظام من شل كل مؤسسات الدولة حتى أصبح المواطن عاجزاً عن تحقيق أبسط حقوقه ليقع أسيراً لقوى الظلام والفساد، وهو مما سوف يتم تناوله في هذا الجزء من الذكريات.

أين أصبح الدستور اليوم؟

بعد تعطيل دستور ١٩٦٢ جاءت المحكمة الدستورية لتضع لنا دستوراً آخر في منتهى الخطورة. فعندما طلب بعض الأعضاء في مجلس ١٩٨١ تقديم كل القوانين التي صدرت في فترة العطلة لعرضها على المجلس، رفضت الحكومة ذلك وأحيل الموضوع إلى المحكمة الدستورية للبتّ في هذا الموضوع. وهنا كانت الفاجعة. فالمحكمة مع أنها أقرّت بأن هذا الأمر لا يخضع لولايتها لأنه خارج على الدستور وقانون المحكمة الدستورية فإنها أقرّت حق الحكومة غير الدستورية في أن تشرّع ما تشاء، وهذا لا يتطلب موافقة المجلس حين انعقاده كما يحصل للتشريعات التي تصدر أثناء عطل المجلس المعتادة.

فهناك قوانين أقرّت أثناء تعطيل الحياة الدستورية كما تنص على ذلك المادة (٧١) من الدستور، وهي سارية المفعول وتفعّلها الحكومة حسب الحاجة. وهناك دستور آخر فرضته الأحزاب الدينية بالتعاون مع النظام الذي يشاركها العداء لدستور ١٩٦٢. وهو دستور يستند إلى جعل الشريعة -كما تفهمها هذه الأحزاب- الدستور الوحيد لهذا البلد. لقد وصل الأمر إلى أن القوانين التي تقدم إلى المجلس بدل أن تعتمد على مواد الدستور والقوانين تكون في ديباجتها مستندة إلى الشريعة وكأن شريعتهم موافق عليها. وشريعتهم هذه متناغمة مع شريعة الجاهلية المعادية للمرأة والديمقراطية والحرية. بل إنه قد بلغ الحد من استباحة الدستور وتهميش دور المجلس بقراره أخيرا بإنشاء لجنة برلمانية دائمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حسب المفهوم المعتمد في أماكن أخرى، وهو المفهوم الذي جعل هذه الهيئة في المملكة السعودية تمنع الفتيات الصغيرات من الهروب من الحريق الذي شبّ في مدرستهن، ومنع رجال الإطفاء من دخول المدرسة لإخماد النيران لأنّ هؤلاء الفتيات لا يلبسن ملابس شرعيّة، مما أدى إلى وفاتهن حرقاً، وهو تصرّف ينافي المفاهيم الدينية والإنسانية وأدّى إلى تشويه صورة المملكة السعودية بل صورة الإسلام. وبالرغم من فداحة ما حصل لاتزال هذه الهيئة تتصرّف كما لو أنها سلطة فوق المجتمع وفوق كل سلطة ولم تُتخذ الإجراءات اللازمة بحقّ من قام بهذا العمل الشنيع.

وصرنا نرى أفرادها يتدخلون في مراقبة برامج التعليم والإعلام والكتب، ويحرمون كل نشاطات رياضية أو فنّية في المدارس، لتحويل الكويت إلى حكومة طالبان كويتية تحت رعاية وتشجيع النظام.

هنا أريد أن أناقش ما يطرح عن شعبية الأحزاب الوطنية والقومية على الساحة العربية. لأني أعتقد أن في ذلك تشويهاً للواقع، فالشارع العربي الديمقراطي الوطني موجود إلا أنه يفتقر إلى القيادة الشعبية الديمقراطية الوطنية. وهو يظهر قوته في كثير من المناسبات. ولكي لا أتهم بالتنظير والمبالغة، سوف أستعرض الواقع الكويتي لأدلل على ذلك وعلى ضحالة تحليل بعض المراقبين.

انتخابات مجلس (٨١) ظروفها معروفة كما سيرد في هذا الكتاب. وقد كتب ميشال أبو جودة في عموده المشهور بجريدة النهار البيروتية يعلن فيه قدوم العدسانية في الكويت وهزيمة الخط القومي. وهو يشير إلى سقوطنا في الانتخابات ونجاح التيار الإصلاحي الحكومي في إيصال محمد العدساني رئيساً لهذا المجلس. وهو كما يبدو لا يعرف محمد العدساني جيداً. هذا الرئيس معروف عنه وطنيته واستقلاليته ونزاهته وهذه صفات ملاصقة لهذه العائلة الكريمة في جميع المواقع التي احتلتها، سواء في سلك القضاء أو في البلدية وكذلك في بقية مرافق الدولة. ومعروف عن محمد العدساني أنه مستقل لا يحب الارتباط بأية مجموعة. ولا يجوز أن يحمل هذا الموقف تفسيرات تسيء إليه. هذا التحليل سقط كلياً في انتخابات مجلس ٨٥. فالأحزاب الدينية تقلص وزنها بشكل كبير ولم يوفق محمد العدساني في هذه الانتخابات ولا أستبعد أن يكون ذلك لسبب دوره في عرقلة خطة الحكومة لتعديل الدستور. ولعله من المفيد أن أذكر حادثة تدلل على سطحية معظم الصحافيين عندنا مقارنة ببعض الصحافيين العالميين. لقد كانت انتخابات (١٩٨١) مهمة للمراقبين الدوليين لمعرفة مزاج الشارع العربي. فالكويت هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تتمتع بحرية نسبية تساعد المراقبين على معرفة نبض الشارع العربي. لذلك كانت التغطية الإعلامية كبيرة وتدفق على الكويت مجموعة كبيرة من الصحافيين وجاء معظمهم إلى مقرنا في مجلة «الطليعة» ليسمعوا وجهة نظرنا في ما حصل. أحدهم طلب إلينا أن نعطيه الأرقام التي حصلنا عليها في الانتخابات ومقارنتها بالأصوات التي حصل عليها منافسونا الذين فازوا. ولما رأى أن الفارق كان ضئيلاً (محمد مساعد الصالح سقط بسبب أربعة أصوات فقط) نهض مغادراً القاعة معلقاً: إن القول بأن الحركة الوطنية قد انتهت كلام فارغ. كذلك فإن الحركة الوطنية عندما تصدت لحل المجلس عام ١٩٨٦ بعد عودتها مظفّرة في انتخابات مجلس (٨٥)، استطاعت أن تجند الشارع الوطني بشكل رائع مما أجبر الأحزاب الدينية على محاولة تسلق هذه الموجة العارمة بعد أن رفضت ثم تردّدت في المشاركة كما هو موضح في موقع آخر.

وها هو الشارع الشبابي يحقق الانتصار تلو الآخر عندما بدأ ينظم صفوفه كما هو مفصل في آخر الكتاب.

الشارع العربي الوطني الديمقراطي موجود، وهو بحاجة إلى قيادة شابة جديدة تنظم عمله ليحقق الانتصارات التي تطمح إليها هذه الأمة، وتحمي هذا الشباب من الوقوع في شرك الأحزاب التي تجرّه إلى الوراء وتمنعه من التقدم ومواكبة التغيرات الهائلة التي يشهدها العالم.

مجلس ١٩٨١

انتخابات مجلس ١٩٨١ كانت في منتهى الصعوبة لنا بسبب عوامل عدة:

أولاً: التقسيم الجديد للانتخابات وتفتيت جهودنا في حملتنا الانتخابية. فبدل التركيز على مناطق قليلة محددة أصبح لزاماً علينا التحرك في مناطق انتخابية عدة، وتحديد منطقة لكل مرشح من مرشّحينا.

ثانياً: الحرب العراقية- الإيرانية وما سببته من انقسام طائفي بغيض وموقفنا غير المؤيد لهذه الحرب المدمرة، مما سبب تصادماً بيننا وبين الكثيرين الذين اعتبروها حرباً طائفية ضد السنّة وآخرون اعتبروها حرباً قومية عنصرية فارسية ضد العرب. وهكذا اجتمع الطائفيون والعنصريون وأعداء الديمقراطية في حلف مقدس ضدنا يقوده حارس البوابة الشرقية «الزعيم الفذ صدام حسين»، وكانت الأغلبية من الكويتيين يتبارون في دعم صدام مادياً وإعلامياً وأصبحت بغداد كعبتهم الجديدة، متحدّين بذلك الشعب العراقي الذي لاقى كل أصناف العذاب من قتل جماعي وإرهاب وانتهاك أعراض لم يعرف التاريخ المعاصر له مثيلاً. كذلك أثير موضوع مسجد شعبان في نسخته المشوهة الظالمة كدليل على تنكّرنا لقوميتنا ومذهبنا.

ثالثاً: نزول الأحزاب الدينية إلى الساحة الانتخابية لأول مرة تحت شعار محاربة الكفار الملحدين أعداء الإسلام الذين هم نحن كما يؤكدون من دون خوف من الله أو تأنيب ضمير، معتبرين أننا سبب كل المصائب التي حلّت بالكويت مستغلين المساجد والإذاعة والتلفزيون ومناهج التعليم، وكل هذه وضعها النظام تحت تصرفهم، حتى أن زعيمهم خطيب مسجد كيفان لم يتردد في شتمي شخصياً في خطبة الجمعة واتهامي بأنني ربيت الشحم الذي على جسدي من الأموال التي سرقتها من الفقراء الذين يترددون على العيادة للعلاج! كل ذلك بدعم ومباركة من النظام!

رابعاً: مسرحية سوق المناخ والهستيريا التي صاحبت فورة سوق الأوراق المالية والأرباح الخيالية التي حققها البعض، فاندفع الجميع إلى هذا السوق تاركين أعمالهم ووظائفهم بعد أن رهنوا كل ما عندهم من ممتلكات. وكلما بدأ السوق بالاهتزاز قام رئيس الوزراء بزيارة السوق المبخّر بأطيب أنواع البخور لتطمين المتداولين، وضخت الحكومة ما عندها من مال في هذا السوق لإخراجه من غرفة الإنعاش. وصارت الدعاية الانتخابية تركّز على أن نجاحنا في الانتخابات سوف ينهي هذا العرس الجميل. لذلك لا بدّ من منعنا من الوصول إلى المجلس. بالطبع النهاية الكارثية لهذه المسرحية أصبحت معروفة للجميع.

خامساً: الرشاوى التي دفعها حرامية المال العام، والتي أغرقت الدوائر الانتخابية، سواء أكانت هذه الأموال عامة عن طريق تلبية بعض مطالب المنطقة من الدولة أو خاصة لشراء الأصوات.

سادساً: وسائل الترغيب والترهيب التي يمارسها النظام في كل مناسبة.

سابعاً: أمراض الحركة الوطنية المزمنة في التفتّت والصراع ووقفة الخواطر بيننا وبين مجموعة التجار الوطنيين. فلأول مرة تجنّد جريدة «القبس» من خلال مقالاتها الافتتاحية مدة (١٤) يوماً في مهاجمتنا بشدة لتقول إننا المسؤولون عن كل مصائب البلد بما في ذلك رداءة الخدمة في وزارة الصحة!! ذلك بالطبع لم يكن بإجماع كل أصحاب الصحيفة المختلفين في أمزجتهم السياسية.

كل هذه العوامل ساعدت في إبعادنا عن المجلس، ود. خالد الوسمي هو الوحيد الذي نجح بأعجوبة.

لقد اعتقد النظام أنه حقّق الانتصار الذي يريده لتعديل الدستور في مجلس النواب، فقد اتضح له أنه حصل على (٤٤) نائباً وهو العدد المطلوب لتعديل الدستور، أي لإلغائه، بعد أن فشلت كل مشاريعه السابقة. ولكن «تجري الرياح بما لا تشتهي السفن».

هذا المجلس لم يكن طيّعاً كله كما توقّعه النظام، ففي الأسبوع الأول أثير موضوع المراسيم التي صدرت أثناء فترة الحل، ولما طالب أحمد السعدون بعرضها على المجلس كما ينص الدستور على ذلك رفضت الحكومة هذا الطلب، فنشأت مشكلة وأدت إلى حل وسط هو تحويل مراسيم معيّنة إلى المجلس لأهميتها واحتفظت الحكومة بحقها برفع الأمر إلى المحكمة الدستورية، كما تم التغاضي عن الأمر الأميري بتولية الشيخ سعد العبدالله ولاية العهد مع أن الدستور يلزم عرضه على مجلس الأمة للموافقة عليه حتى يكون هذا الأمر الأميري نافذاً بعد أدائه القسم الدستوري أمام المجلس.

الحكومة من جهتها رأت أن هذه المراسيم ليست كالمراسيم العادية التي تصدر خلال عطلة المجلس أو حل المجلس دستورياً وبالتالي ليس هنالك نص دستوري يلزمها بذلك.

كان حكم المحكمة الدستورية في هذا الموضوع غريباً ومتناقضاً. فالمحكمة تقول إنها مقيدة بالدستور وبقانون المحكمة الدستورية، ولأن هذا الإجراء جاء من خارج الدستور وقانون المحكمة الدستورية فهي أي المحكمة ليست لها ولاية على هذا الموضوع لأنه خارج عن سلطاتها. وهذا هو الكلام الصحيح المقبول إلا أنها للأسف الشديد لم تكتف بذلك بل أضافت أن هنالك حكماً قائماً له الحق بإصدار ما يراه مناسباً من قوانين، وهي بذلك قد خرجت عن وظيفتها واتخذت موقفاً سياسياً لا يسمح به. فكان عليها أن تقول إن هذا موضوع سياسي تحله السلطات السياسية في البلد. قرارها هذا أعطى الشرعية لقوانين غير دستورية ونحن ما زلنا نعاني من جراء ذلك، فالحكومة إلى هذا اليوم تستند إلى هذا القرار بتطبيق هذه القوانين الشائنة في الوقت الذي تراه مناسباً.

لكن رغم أن العناصر الوطنية كانت قليلة في هذا المجلس فقد قاومت هذا التعديل للدستور حسب إمكاناتها عندما اتضح لها أن هذه التعديلات هي في معظمها التي قدمت إلى لجنة تنقيح الدستور والتي تم رفضها شعبياً ومن لجنة تنقيح الدستور التي قُدّمت إليها.

انتخابات ١٩٨٥

مجلس الأمة (٨٥) شاركت فيه كل القوى. بعد ظهور نتائج الانتخابات تداعى الأعضاء إلى الاجتماع في بيت جاسم القطامي للتفاهم بشأن العمل في المجلس. والتقينا جميعاً في ديوان جاسم القطامي وقررنا الإسراع في تقديم القوانين والاقتراحات الإصلاحية. وكان أول موضوع طرح هو كيفية تحرير موقع رئاسة المجلس من سلطة الحكومة، لأن أكبر تكتل في المجلس هو تكتل الوزراء الـ (١٤) القادر على حسم التصويت لمصلحة الحكومة. اتفقنا على تسمية مرشح واحد فقط ننتخبه في بيت جاسم القطامي فرشح أحمد السعدون نفسه وكذلك فعل يوسف المخلد. وزعت أوراق الاقتراع وكانت النتيجة فوز أحمد السعدون فبادر يوسف المخلد إلى الانسحاب وبارك لأحمد السعدون بالرئاسة. وقد التزم الجميع بهذه النتيجة. وهكذا فرض المجلس رأيه على الحكومة وانتخب الرئيس الذي يريد. وكان تقليداً تمّ اتباعه في المجالس اللاحقة حتى عام ١٩٩٢.

عند انتخاب مجلس (٨٥) كان الجو العام تغيّر في الكويت عنه في انتخابات (٨١). «عرس المناخ» وأحلام الثروة المفاجئة تبخرت بعد سقوطه المدوّي وإفلاس الكثيرين الذين خسروا كل مدخراتهم، وبعضهم خسروا بيوتهم المرهونة. وأذكر أن أحد فرسان المناخ المحال إلى الإفلاس جاءني في الديوانية يشكو الحال من سوء وضعه المالي لأن كل ممتلكاته قد جمدت فهو يريد أن يعيّن له راتب شهري ليعيش هو وعائلته. بعد أن كان رواد سوق المناخ يريدوننا أن نبتعد عن المجلس عام (٨١) يريدوننا الآن أن ننجح حتى نحميهم من الآثار المدمرة لانهيار هذا السوق.

كذلك فإن الحرب العراقية - الإيرانية بدأت تفقد زخمها، فالحرب طالت وصارت تؤثر في الأوضاع الأمنية والاقتصادية للكويت بعد أن استطاعت إيران استيعاب الضربات الأولى وبدأت بالهجوم المعاكس مما أقلق الكويتيين.

وبالطبع كانت ردة الفعل الغاضبة عند عناصرنا وأصدقائنا لطريقة انتخابات (٨١) حافزاً للعمل الجاد والمكثف بشكل غير عادي، فمثلاً تشكلت عندي في منطقة الروضة عدة لجان من عناصر في الروضة والمناطق الأخرى لمصلحتي لم أكن أعلم بنشاطها إلا بعد ظهور نتائج الانتخابات.

في مجلس ١٩٨٥ كان هناك تنسيق بين القوى الوطنية والعناصر المستقلة مثل أحمد السعدون ومشاري العنجري ومشاري العصيمي وحمد الجوعان ومحمد المرشد، وكان هؤلاء يلعبون دوراً جيداً في تقريب وجهات النظر مع الأطراف الأخرى. وكان واضحاً أن مجلس (٨٥) سيكون مجلساً قوياً، وفكرت الحكومة في حلّه حتى قبل أن يجتمع، ولكنها خشيت أن يكون رد الفعل سيئاً عليها فقررت الانتظار حتى يختلف الأعضاء فيما بينهم ثم يحلّونه، ولكنها فشلت في ذلك واستمر المجلس في خطواته الإصلاحية وفي تضامن أعضائه حتى بعد حلّه، عندما نسقوا جهودهم للعمل على عودة الحياة البرلمانية. ولم يستمر المجلس طويلاً فتمّ حلّه بعد عام ونصف. واستمر التحالف بعد حل مجلس الأمة حتى الاحتلال. وأثناء الاحتلال ظهر تباين في العديد من القضايا كما ذكرت عن موقف الإسلاميين وارتباطهم مع الحكومة ومحاولة السيطرة على مؤتمر جدة مما سيأتي ذكره.

بعد التحرير رأى البعض أن يستمر التحالف وأن البلد بعد التحرير يحتاج إلى التنسيق بين القوى السياسية، وكان هناك تصور بأن الأخوان سيخسرون شعبياً بسبب موقفهم من الاحتلال المعارض لتحرير الكويت من قوات التحالف. وتمّ الاتفاق على أن تكون الحملة الانتخابية خالية من الصراع، أي اتفق على هدنة تمشياً مع روح التعاون التي تبلورت قبل الاحتلال.

لم يلتزم الإخوان بذلك، ففي زيارة قمت بها إلى الروضة، ما كدت أبدأ الحديث حتى دخلت مجموعة من الإخوان المسلمين وأخذ أفرادها يوجهون إليّ أسئلة غريبة مثل: لماذا كنت ترفض معالجة الكويتيين في لندن في فترة الاحتلال؟ مع أن السائل دكتور في الطب ويعرف أن لكل بلد شروطها في السماح للأجنبي بالعمل علاوة على أن الرعاية الصحية متوافرة للكويتيين هناك. ولماذا لم ترجع إلى الكويت فور تحررها؟ مع أنهم يعرفون محاولات الاغتيال التي تعرّضَتْ لها العناصر الوطنية. صاحب الديوانية اعتذر بعد ذلك وأكد أن أحداً لم يدعهم إلى الحضور. فقلت لسامي المنيس أن يثير هذه الحادثة في لجنة الوفاق، وإنهم إن عادوا إلى مثل هذا التصرف فإننا سنفتح كل ملفاتهم أثناء الاحتلال، وهو أمر بالتأكيد ليس في مصلحتهم. فأخبرهم سامي بذلك وتعهدوا بأن مثل هذه الحادثة لن تتكرر. وبالفعل التزموا بتعهدهم خلال ما تبقى من فترة الحملة الانتخابية.

كان علينا أن نجابه النظام والأحزاب الدينية في المعركة الانتخابية عام ١٩٨٥. كانت معركتنا مع الأحزاب الدينية ضارية، فقد برهنت هذه الأحزاب التي هيمنت على مجلس (٨١) عن عقم برنامجها وبعده عن هموم عموم المواطنين وبالتالي تسبب في فشلها شعبياً. كذلك فإن حدة الخلافات بين القوى الوطنية قد اختفت تقريباً ورأت ضرورة تعاونها ولو بحد أدنى لمواجهة معركة النظام الشرسة ضد الديمقراطية والدستور. وعكس ذلك إقبال المواطنين بكثافة لافتة على المهرجانات الانتخابية التي نظمتها الأطراف الوطنية. وهكذا مُنيت الأحزاب الدينية بهزيمة فادحة فنجح اثنان من الإخوان المسلمين واثنان من السلف فقط من بين خمسين عضواً هم عدد أعضاء المجلس. فالأحزاب الدينية بعد خسارتها الشعبية أدركت هشاشة وضعها فعرفت نعمة التواضع.

بعد إعلان نتائج الانتخابات اتصل بي الشيخ صباح الأحمد الجابر طالباً اللقاء لبحث الأوضاع فاجتمعت معه في بيت أخي عقاب. وبعد أن هنّأني بالنجاح، قال: «إن الكويت لأهلها جميعاً والمطلوب أن نتعاون وتشتركوا في الوزارة ونبدأ مرحلة جديدة لمصلحة الكويت». رحّبت بذلك وقلت: «نحن لا نشترط دخول الوزارة للتعاون بل نحن مستعدون للتعاون لأقصى حد من دون مقابل». فقال: «هل ممكن أن نلتقي الشيخ سعد العبدالله». فقلت: «أنا لا أمانع أي لقاء يكون في مصلحة الكويت»، وكما يبدو كان سعد العبدالله يعتقد أنني سوف أرفض طلبه لو طلب هو ذلك.

في المساء اتصل بي الشيخ صباح الأحمد الصباح وقال إن الموعد سيكون غداً الساعة الرابعة ظهرا في منزل الشيخ سعد العبدالله في الشويخ الشمالي. وهكذا كان. لمّا وصلت إلى البيت أخذوني إلى الصالة الكبيرة، وكان ثمة كرسي معدّ لي بشكل لافت للنظر والأضواء مسلطة عليه بشكل غريب، فتذكرت عادته المعروفة وهي حرصه على أن يسجل كل لقاءاته بشكل سري ويحتفظ بالأشرطة عنده. وهذه المرة يريد أن يسجل لقاءنا بالصوت والصورة معاً! بالطبع ذلك لم يؤثر فيّ، فلقد تعوّدت على طرح آرائي بصراحة وليس عندي ما أخفيه فأنا «حماله على السطحة» كما يقول المثل الكويتي.

لقد كان لقاءً مطولاً وصريحاً وفيه الكثير من العتاب، لكنني نقلت له قرارنا بعدم المشاركة في الوزارة مع استعدادنا للتعاون التام. وقلت له إنني سوف أساعد في تسهيل مهمته بتقديم لائحة بأسماء أشخاص أعتقد أنهم سيكونون له عوناً في عملية الإصلاح وهم مستقلون. رحب بذلك وقال: قدم لي الأسماء قبل العاشرة من صباح الغد لأن الوقت مداهم. وأضاف: أريدك أن تكون مستشاراً خاصاً لي، فقلت: لا داعي للألقاب وأنا مستعد للقائك في أي وقت تريدني. فأعطاني أرقام تلفوناته الخاصة طالباً مني ألا أتردد في الاتصال بأي وقت كان. شكرته وقبل مغادرتي قلت له: «دعني أقدم نصيحتي لك. أرجوك أن تبعد عن الوزارة كل المتورطين من الوزراء بسوق المناخ ووزير آخر لسبب أخلاقي لا داعي لذكره». كما قلت له: «أرجو ألا يكون الخطاب الأميري مكرراً ومملاً كالعادة». وقلت له: «ركّز على مشاكل البلد الرئيسية، وهي أربع فقط ذكرتها له».

اجتمعت بالإخوان بعد المقابلة رأساً وأنا مفعم بالتفاؤل، واستعرضنا الأسماء المطلوبة للوزارة. وكم لقينا صعوبة في إقناع الطيبين بالمشاركة في الوزارة لمعرفتهم بطريقة سعد العبدالله في مركزية السلطة. وقبل الساعة العاشرة من صباح اليوم الثاني اتصلت به وقلت له: «اكتب عندك

الأسماء». ولمّا انتهينا سألني: «هل قلت لهم بأنهم سوف يشتركون في الوزارة؟» فأجبته: «نعم، بعد أن بذلت جهداً لإقناعهم». ويبدو أن ذلك لم يعجبه.

عندما أُعلنت الوزارة لم أجد اسم أي واحد منهم في هذه الوزارة، ولما سألتهم قالوا جميعاً إن سعد العبدالله لم يستدعهم ما عدا واحدا التقاه لموضوع آخر. وأدخل إلى الوزارة شخصا كنت قد حذرته منه لمسؤوليته في موضوع المناخ مما سبب أزمة كان من الممكن تفاديها، كما سأشرح لاحقاً، وعند إلقائه للبيان الوزاري، رأيت أنه التزم بالنصيحة وكان بياناً مميزاً عن كل ما سبقه مع أنه ترك البند الرابع المتعلق بتحسين الأوضاع المعيشية الصعبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المتواضع! لقد كانت فرصة للأصدقاء بأن يتندروا من سذاجتي وتصديق وعود الشيخ سعد العبدالله كل مرة. والصراحة أنه أحرجني كثيراً. وإذا كانت كلمة «الدستور» هي «طفارة» الشيخ سعد العبدالله أصبحت كلمة «المستشار» طفّارتي أنا.

رجوع وزير العدل إلى الوزارة كان تحدياً للمجلس وللكويتيين الذين تضرروا من مجزرة المناخ، لأنه كان رئيس اللجنة الوزارية التي أشرفت على هذا الملف. هذا الوزير يتمتع بثقة مطلقة من رئيس الوزراء مما جعله يتصرف في مجلس الوزراء كرئيس للوزراء. هذا التصرف جعله يصطدم بوزير الشؤون الاجتماعية يوسف محمد النصف الذي لم يحتمل هذا التمييز فاستقال من الوزارة بعد أسبوعين من توليه منصبه الوزاري.

كذلك فإن هذه الوزارة شُكِّلت بالطريقة التقليدية المتبعة في المحاصصة بين أقطاب النظام، فهناك وزراء محسوبون على الشيخ سالم صباح السالم بدعم من الشيخ سعد العبدالله، وآخرون من حصة الشيخ صباح الأحمد الصباح، وكان هناك صراع واضح على منصب ولاية العهد القادمة. هذا الصراع كان سبباً في الانشقاق الواضح في مجلس الوزراء، فكان كل فريق يسرّب معلومات عن خصومه من الوزراء إلى النواب لمساءلتهم. حتى أنه في جلسة خاصة جمعتني برئيس مجلس الوزراء وأحد النواب الأساسيين الذين يعتمد عليهم اعترف هذا النائب بأن سبب الخلل في عمل الوزارة يعود إلى أنها حكومة «ائتلافية» غير منسجمة. وكان رئيس الوزراء يعتمد على وزير العدل لضبط الأمور في الوزارة.

هذا الموقع المتميز لوزير العدل داخل الوزارة، وهو المسؤول عن كارثة المناخ، جعله المستهدف الأول للمجلس بشكل عام، مما حدا بالمجلس إلى استجوابه على دوره في هذه الكارثة. فاتفقت القوى المؤثرة في المجلس على المشاركة في الاستجواب، وكان د. أحمد الربعي يمثلنا، ومبارك الدويلة يمثّل الدينيين، وحمد الجوعان يمثّل المستقلين، مما يعكس الجو المتعاون داخل المجلس المتصدي لعملية الإصلاح. كانت جلسة الاستجواب رائعة بكل المقاييس وتعمدت أن أخص مبارك الدويلة بشكر خاص لتشجيعه وأفحمني عندما ردّ عليّ قائلاً: «أنت أستاذنا وتعلمنا منك».

انتهت جلسة الاستجواب بعد أن قدم عشرة أعضاء طلب عقد جلسة لطرح الثقة بالوزير شاركت فيها لأول مرة في وجودي بالمجلس.

كان الجو الشعبي ممتازاً ولقيت هذه الخطوة تأييداً منقطع النظير مما حدا بالنواب إلى التسابق على إعلان موقفهم بتأييد طرح الثقة. حتى النواب الذين كانوا خارج البلاد أبرقوا معلنين موقفهم المؤيد حتى تعدّى الرقم الـ (٤٠) نائباً مع أن المطلوب هو نصف الأعضاء المنتخبين زائدا واحدا.

هنا طلب الشيخ سعد العبدالله مقابلتي لإقناعي بسحب طلب طرح الثقة لعدم إحراج الوزير أمام عائلته وأصدقائه. فقلت له: «أريد أن أطمئنك بأنني لن أتطرق إلى دوره في كارثة المناخ، ولا إلى اتهامه في ذمته بل سوف أركّز على نقطة واحدة وهي التي جعلتني أساهم في الاستجواب، وهذه النقطة هي الإدلاء بمعلومات كاذبة للمجلس عندما قال إنه لم تكن له أية علاقة بهذا الموضوع. الكذب على المجلس في الدول الديمقراطية هو أكبر جرم يمكن أن يقدم عليه أي وزير». إلا أنه أصرّ على رأيه، فأعطيته مخرجاً وقلت ليرحل بهدوء ويقدم استقالته وتقبلها مع رسالة شكر له على خدماته. لم يوافق على ذلك فقد تعلّم أن يأمر فيطاع وينفذ ما يريده من دون أن يهتم بالنتائج. وبعد يومين قدم الوزير استقالته التي قُبِلَتْ واعتقدنا أننا قد تجاوزنا الأزمة وعلينا أن نستأنف المسيرة في خطواتنا الإصلاحية.

الشيخ سعد العبدالله غادر الكويت إلى لندن بعد استقالة وزير العدل معبراً عن استيائه ممّا حدث، ولم يرجع إلى الكويت إلا بعد أن انتهت دورة المجلس. في الجلسة الختامية للدورة أشادت الحكومة بدور المجلس وبتعاونه كالعادة ورد رئيس المجلس التحية بأحسن منها وافترقنا على أحسن ما يرام.

بعد الدورة ذهبت إلى لندن وفور وصولي علمت بأن الشيخ سعد العبدالله سيرجع في اليوم التالي إلى الكويت فزرته للسلام عليه. فطلب مني أن أجلس بقربه وأسرّ إليّ بأنه راجع للكويت لحل المجلس بحجة معاملة المجلس الظالمة لوزير العدل، فحاولت إقناعه بالعدول عن قراره لكن دون فائدة. خرجت من عنده واتصلت بالإخوة في الكويت: أحمد السعدون رئيس المجلس وسامي المنيس وحمد الجوعان ومشاري العنجري. وأخبرتهم بنيّة سعد العبدالله ليتداركوا الموضوع ويجتمعوا به فور وصوله. وعند رجوعه إلى الكويت عقد مؤتمراً صحافياً انتقد فيه المجلس وأعلن نيّته حلّ المجلس.

هذا التصريح فاجأ الأمير الذي استدعاه على عجل، وعلمت بأنه اجتمع معه في الديوان الأميري في اليوم التالي مع أنه كان يوم الخميس وهو يوم عطلة بالنسبة للأمير. وبالطبع لم يتسرّب أي شيء عن اللقاء، لكن نتيجة ذلك كانت واضحة فما وعد به سعد العبدالله لم يحصل.

أقر قانون المحكمة الإدارية المعدّل بسلام، لكننا بعد فترة فوجئنا بموجة من مشاريع استجواب الوزراء من نواب محسوبين على الحكومة ومن وزراء يحثّون النواب على استجواب وزراء آخرين ويقدمون إليهم معلومات تساعدهم على الاستجواب! مما خلق جواً مشحوناً في البلد. في هذه الأثناء جاءني صديق من السعودية قريب من مواقع القرار يقول: «أرجوكم أن تخففوا من هذا الاختناق فالجماعة في السعودية مستاؤون جداً من الأوضاع في الكويت، وهم يضغطون على النظام عندكم للتخلص من هذه التجربة الديمقراطية التي تهدد أنظمة المنطقة كلها».

شكوكنا زادت عندما تنادى بعض النواب المستجوبين إلى اجتماع يضم كل الأعضاء المستجوبين للتنسيق فيما بينهم. يعني صوتوا معنا ونصوت معكم. وبهذه الطريقة تنجح كل الاستجوابات مما يؤدي إلى إسقاط الحكومة والدخول في المجهول.

هنا طلبنا من سامي المنيس وهو مشترك في أحد الاستجوابات أن يحضر الاجتماع لرفض هذا الاقتراح وأي موقف مسبق قبل الاستماع إلى رد الوزير المعني. وهكذا أفشلنا الاجتماع. لكن

في جلسة المجلس بعدئذ بيوم وكان يوم أربعاء أخبرني وزير الصحة عبدالرحمن العوضي أن سعد العبدالله قد قرر حلّ المجلس بعد أن علم بالاجتماع. فقلت له: «نعم الاجتماع قد حصل ولكننا أفشلناه وعليك أن تخبره ذلك وليسأل سامي المنيّس الذي كان حاضراً». فقال: «لا فائدة من ذلك». وهنا تأكدت أن الحل قادم لا محالة وليس له علاقة بالاستجوابات المفبركة من عناصر تابعة للسلطة. وعند انتهاء الجلسة جمعت كل أوراقي متأكداً أن الحل قادم. وفي اليوم التالي (الخميس) الساعة الثامنة مساءً أي أثناء العطلة الأسبوعية وكالعادة تمت إذاعة الأوامر الأميرية بحل المجلس وإنهاء التجربة الديمقراطية لإيجاد صيغة أخرى بديلة، وتم سد الثغرات التي ظهرت في الأوامر الأميرية السابقة عند حل المجلس عام ١٩٧٦. فالحل هذه المرة غير مقيد بمدة زمنية معينة وفُرِضَت الرقابة المسبقة على جميع الصحف وجمعيات النفع العام ومُنِعت الندوات والاجتماعات بجميع أشكالها.

الغزو العراقي درس صعب هل نستفيد منه؟

في الفترة التي سبقت الغزو كان الوضع داخل الكويت متوتراً باجتماعات الاثنين والاحتجاجات والاعتقالات. وفي الوقت نفسه كانت الوفود الكويتية التي تزور العراق للتحية والتأييد على قدم وساق. ربما كنت الوحيد الذي لم يذهب إلى العراق في تلك الفترة. وقد ذهب إلى العراق النواب ورؤساء الأحزاب والشخصيات الكويتية البارزة. الأسماء عديدة، منهم من دُعيَ إلى مؤتمرات الشّعر أو غيرها من حفلات الإعلام العراقية التي كان هدفها الأول والأخير تمجيد صدام.

كنت في لندن عندما وصلني خبر الاحتلال. اتصل بي إبراهيم الملا صباحاً وقال: «افتح CNN»، قلت: «ماذا بها؟» قال: «افتحها وأنت تعرف». لم يكن قادراً على أن يبلغني الخبر بنفسه. وفوجئت بأن الكويت قد احتلت كلها، شيء لا يصدق، لم أتخيّل ولو للحظة أن هذا يمكن أن يحدث. اتفقت مع جاسم القطامي على الذهاب إلى السفارة، وهناك وجدنا الكثيرين مرتبكين لم يستوعبوا الوضع ولا يدرون كيف التصرف حياله. ووجدت أحد أبناء الصباح الذي كان مسؤولاً عن حراستي في أمن الدولة عندما اعتقلنا نتيجة لاحتجاجات الاثنين موجوداً هناك ولم يخف حياءه لذلك التصرف.

فلّس الجميع فلم يعد للبطاقات الائتمانية أو الشيكات أي قيمة، وطرد البعض من الفنادق والشقق المؤجرة. وكان لا بد من العمل للمساعدة في حل مشاكل الناس بمعزل عن أي اعتبار. وفّرت لنا الجمعية المصرية مقرّها وأخذنا نلتقي لوضع خطط لحل المشاكل والعمل على ترتيب الأوضاع للكويتيين الموجودين في بريطانيا. عيّن خالد الأحمد الصباح مندوباً عن الأمير، وكان يريد أن يقوم بكل شيء بمفرده ولا يريد أن يصغي إلى أحد. وكان يقول إن بندر بن سلطان آل سعود قد أخبره أنه ذاهب إلى موسكو وإن الأوضاع ستعود إلى طبيعتها خلال يومين.

حاولنا الاستفادة من مقر اتحاد الطلبة الكويتيين في لندن للتجمع، وكان اتحاد الطلبة يسيطر عليه الإخوان، ولكن عدداً من الشباب الموجودين هناك كانوا في منتهى الروعة، وكنت مع جاسم نجلس مع الشباب في الصالة بالدور الأرضي، وهيئة اتحاد الطلبة (في أغلبيتهم من الإخوان) في الدور الأول ومعهم بنات الصباح. كانت توفر للجماعة فوق كل الخدمات ونحن لا أحد يسأل عنا حتى أنهم منعوا الماء عنا فدار نقاش بين الحاضرين واحتد أبو محمد، وكادت تحدث «خناقة». وعندما رأت إدارة الاتحاد أن الجو يكاد ينقلب ضدهم منعونا من دخول المقر

معتمدين على تأييد السفارة لهم، فانتقل نشاطنا إلى المقر الذي وفّره إخواننا المصريون لنا في جمعيتهم.

جاءنا في المقر الجديد الشيخ سالم صباح الناصر الصباح، وفوجئ بغضب الحضور، وخصوصا النساء اللواتي يتساءلن عن إهمال الحكومة لهنّ وعدم مساعدتهنّ في محنتهنّ. وذكر الحضور الكثير من المآسي التي يمرون بها، فوعد بترتيب لقاء لهم مع خالد الأحمد لحل مشاكلهم وذهبنا كمجموعة: مرزوق العبد الوهاب، وفهد المرزوق، وعبدالله يوسف الغانم، وأحمد عبدالصمد، وأنا وجاسم القطامي وأحمد الربعي وآخرون لا أتذكرهم. كنا عشرة تقريباً. فطرحنا المشاكل وقلنا إن مساعدة الكويتيين المحتاجين تحتاج إلى تنظيم وإلى مواجهة الحملة الإعلامية العراقية على صورة الكويت. وتوجد كفاءات كويتية كثيرة ومنهم أساتذة جامعيون، واقترحنا أن نشكل لجنة لإدارة الأمور. لجنة للقضايا المعيشية ولجنة لمواجهة الحملة ضد الكويت. فقال خالد الأحمد: أنا شكلت لجنة من عبداللطيف الثويني والمزيدي وسعد سلطان وعبدالرزاق الصانع. واعترضنا على هذا التشكيل لأنه لن يقدم شيئاً، فقال إن «هؤلاء كويتيون»، فاحتدّ النقاش، ثم تركناه بعد أن رأينا أن لا فائدة من النقاش معه. فأعضاء اللجنة التي اقترحها مندوب الأمير ليس فيهم مَنْ عنده إمكان للعمل. وهذا ما حدث. عبداللطيف الثويني غادر إلى مسكنه في المغرب، وعبدالرزاق الصانع دخل المستشفى لمتابعة علاجه. فوجدنا أنه لم يعد بالإمكان التعاون وأن علينا أن نقوم بواجبنا بدونه. وحين شعرنا بأننا ضايقنا المصريين في ناديهم قدم لنا المرحوم عبدالعزيز الصقر شقة يملكها في لندن لتكون مقرّاً لنا.

صار هذا المقر ديوانية للرجال نلتقي فيها كل ليلة بين السابعة مساء والتاسعة نتلقط أخبار الكويت. وكان الشباب النشيط من غير الإخوان المسلمين يقومون بدور فعال، ولكن الإخوان المسلمين بدأوا بمضايقتهم وإبعادهم عن مقر الاتحاد. فأتوا إلينا باقتراح وهو أن يستغلوا الديوانية بالنهار ويتركوها لنا بالليل. فقلنا: «لا مانع»، ولكننا لم نكن قادرين على تمويل أنشطتهم. فكلنا مفلسون وقتها. وقلنا: «قوموا بما تقدرون عليه ولكن لا تتوقعوا منا تمويلاً لعدم وجود ما نستطيع تقديمه. كانت الأمور في بداياتها ولم يكن هناك شيء واضح حول ما ستسفر عنه الأيام».

الأمر المزعج الثاني أنه رغم أن الحكومة البريطانية سهلت للكويتيين وسائل الاحتجاج فقد خرج الكويتيون في تظاهرتين فقط نظمهما اتحاد الطلبة اشتركنا في واحدة منهما. ذهبنا إلى ساحة الطرف الأغر فوجدنا المتحدثين من أفغانستان وباكستان وغيرهم من أصحاب اللحى الطويلة والدشاديش القصيرة لأن منظّمي التظاهرة كانوا من الإخوان المسلمين. فكان رد الفعل لدى العامة من الإنكليز أن هؤلاء جماعة الخميني وليسوا من أهل الكويت، وكانت النتيجة سلبية على قضية الكويت. فأصبح شكل هذه التظاهرات ضد الكويت وليس لمصلحتها. وحين نسأل عن دور الكويتيين كان الإخوان يصرون على وجود هؤلاء في قيادة التظاهرات وأن هؤلاء هم من يقف مع الكويت. ونتيجة لذلك لم نشترك في التظاهرة الثانية.

حاولنا التحدث إلى السياسيين البريطانيين لنؤكد أن لدينا دستوراً وأن الكويت بلد ينعم بنظام دستوري، ووزعنا على كل أعضاء البرلمان البريطاني والصحافيين نسخاً من دستور الكويت باللغة الانكليزية الذي أعدّه الكويتيون في الولايات المتحدة. كنا نتصل بالسياسيين والصحافيين الإنكليز وغيرهم. وشاركت في مؤتمر في اسطنبول مع جاسم القطامي ومحمد الرومي وقد دفعت أتعاب الرحلة لجنة تركية. ثم جاءت فكرة منظمة السلم العالمي لإقامة خيام لدعاة السلام بين القوات الأميركية والقوات العراقية. وقد دعت المنظمة كل منظمات وقوى السلام في العالم

من اليابان إلى أميركا للمشاركة في هذا المخيم. وكانت هناك لجنة مشرفة فيها سيدة إنكليزية وقس هولندي والثالث فرنسي. البروفيسور فرد هاليداي كان يعرفهم فطلب إليهم مقابلتي لأخذ رأيي في الموضوع وقابلتهم في شقتي بلندن. قلت لهم: «إن الفكرة ممتازة ولكن الطريقة قد تكون آثارها سلبية بعكس ما تهدفون إليه. فالمخيم الذي تنوون إقامته يترك الكويت بيد العراقيين لأن خط مخيمكم يفصل بين السعودية والقوات العراقية بما فيها الموجودة في الكويت، فإذا نجحتم في إيقاف الحرب فإن ذلك يعني بقاء الكويت محتلة. فهل هذا ما تريدون، هل أنتم مع الاحتلال؟» ووجدوا ما أقول منطقياً، فهم لم يفكروا إلا في وقف الحرب أما النتيجة التي وصفتها فلم تكن في بالهم وربما ظنوا أن إيقاف الحرب بحد ذاته إنجاز. وقلت لهم: «لو طالبتم بخروج القوات العراقية من الكويت ثم إقامة حاجز بين الكويت والعراق لوقف الحرب كان موقفكم سليماً. أما أن تقفوا عند الحدود السعودية والكويت كلها محتلة فإن ذلك يضر الكويت ولا ينفع قضية السلام». فوافقوا على هذا الرأي ولكنهم طلبوا إليّ الذهاب إلى مؤتمر السلام للتحدث إلى المؤتمر وإقناعه. قلت لهم: «إنني لا أملك ثمن تذكرة للسفر، وسفارتنا التي أصبحت خاضعة لخالد الأحمد الجابر الصباح لم تكن لتساعدنا»، فقالوا إنهم أيضاً لا يدفعون للمشاركين تكاليف الاشتراك. فقلت: «أرجو أن تطرحوا أنتم وجهة نظري على المؤتمر». وفعلاً ذهبوا إلى المؤتمر وطرحوا وجهة نظري. وأصبح هناك خلاف في المؤتمر أدى في النهاية إلى إلغاء المشروع برمّته. وقد ذكروا ذلك في نشرتهم التي أرسلوا لي نسخة منها.

الحدث الآخر هو مؤتمر المحامين العرب. فقد حضر فاروق بو عيسى -وهو محام سوداني والأمين العام لاتحاد المحامين العرب- وقال: «يجب أن تحضروا المؤتمر لأن العراقيين يقولون الكويت عراقية ولا داعي لدعوتها، وإذا لم تحضروا فلن يكون لكم صوت في هذا المؤتمر ويتعزز موقف العراق». وكان من اللجنة الإدارية لجمعية المحامين الكويتية الموجودين في الخارج بدر العجيل في لندن وعبدالله عبدالغفور في الأردن. حاولنا الاتصال بعبدالله العبدالغفور ولكننا لم نجده، فذهب بدر العجيل على حسابه الخاص بعد أن رفضت السفارة الكويتية دفع قيمة تذكرة السفر! ذهب مع فاروق عيسى على متن الطائرة نفسها وقد ثبّت بدر العجيل مقعد الكويت في الاتحاد.

نشطنا إعلامياً وقد نظم أحد الإعلاميين برنامجاً عن الاحتلال، واشتركت في مقابلة مع آخرين مدتها ساعتين، اختصرها إلى نصف ساعة ونشرها دون الرجوع إليّ مع أننا اتفقنا على ألا ينشر المقابلة قبل الرجوع إليّ. وكانت النتيجة أن جاءت المقابلة مشوهة أدت إلى انتقاد بعض الذين شاهدوا الحلقة. وقد حذف كل الكلام الذي قلته عن ممارسات صدام في الكويت. وكنا في ذلك الوقت تحت احتمالات سيئة لو قامت الحرب فأهلنا في الكويت معرضون للإبادة لأنهم بدون حماية. ولذلك كان الرأي أن خيار الحرب ليس هو الخيار الأول وأنه لا بد من وجود وسائل تحمي الشعب الكويتي كما هي عند القوات العراقية وقوات التحالف. وقد طلبت إليه تسليمي نسخة من الشريط الكامل قبل تقليصه فوعدني بإرساله ولكنه لم يفعل. وحدث الشيء نفسه في المقابلة التي شاركنا فيها أنا والأخ جاسم القطامي مع الإذاعة البريطانية BBC. كانت المقابلة نحو ٣٥ دقيقة واشترطنا أن نسمعها قبل إذاعتها فوافقوا، ووعدونا بإرسالها صباح اليوم التالي. ولكن مرّ اليوم الثاني ولم يصل الشريط، فاتصلت بإذاعة القسم العربي وأجابني أحد المسؤولين، فقال «إننا أذعنا الحلقة بالأمس الساعة الرابعة». واكتشفنا أن الكلام الذي قلناه اختصر إلى ٧ دقائق فقط. واتضح أن أغلبية القسم العربي بالإذاعة البريطانية فلسطينيون من منظمة فتح ومعروف موقف أبوعمار من الكويت. واختاروا من الكلام ما يناسبهم. انزعجت من هذا الوضع وطلبت منهم الشريط الأساسي، ولكنهم رفضوا. قالوا إن الشريط ملكية خاصة ولا نستطيع تسليمه لكم. وكان عبدالله الغانم يعرف المسؤول الإنكليزي في تلك الإذاعة فاتصل به وأبدى استغرابه لما حدث، وقال إنه سيحقق في الموضوع ولكن لم نسمع منه شيئاً بعد ذلك.

بعدئذ علمت أنه تم تغيير المدير العربي وجاءوا بشخص آخر بريطاني زارنا بالديوانية في الكويت بعد التحرير، ليعتذر عما حصل وقلنا له: «إن تركجم أناساً منحازين إلى صدام يلعبون بأقوالنا ويشوهون موقفنا لدى الناس تصرف غير أخلاقي». فقال إنه مستعد أن يذيع مباشرة من الكويت أي كلام أريد إذاعته ولكني رفضت وقلت له: «إن التجربة تجعلني لا أثق بكم.

الوحيدة التي كانت أمينة في النقل كانت محطة التلفزيون الكندي، كما أن مقابلات محطة CNN كانت تذاع مباشرة.

بعد احتلال الكويت مباشرة اتصلنا جاسم القطامي وأنا بالأمير في الطائف، فردّ علينا الشيخ مشعل الأحمد. وقال إن الاتصال غير ممكن الآن فطلبنا منه تبليغه السلام، وأننا على استعداد للقيام بأي شيء يطلبه للمساعدة. فشكرنا ووعد بإبلاغ الأمير رسالتنا.

انتظرنا ثلاثة أيام ولم يتصل بنا أحد، فاتصلت مرة أخرى فردّ عليّ شاب لا أعرفه. قلت له: «أريد التحدث مع الأمير»، فقال: «إنه نائم»، قلت: «أرجو إبلاغه السلام وأخبره أنني اتصلت به». ولم نسمع منه بعد ذلك.

الشيخ سعد العبدالله شعر بأنه المسؤول عن مصير الصباح فجمع العائلة وقال: «إن كنت أنا السبب في خروجكم من الكويت فأنا الذي سأعيدكم، وهذا وعد مني». وهو يعلم أن موضوع تحرير الكويت ليس بيده، وأن جيشه الذي لم يستطع الدفاع عن الكويت غير قادر على تحرير الكويت، وأن قوى التحالف هي من سيتولى هذه العملية.

وقد أشيع من بعض العاملين في الاستثمارات الخارجية أن علي الخليفة قام بتصفية اكبر قدر من الاستثمارات الكويتية وتحويلها بأسماء أفراد من العائلة قبل قرار تجميد الأموال الكويتية من قبل مجلس الأمن. استطاع أن يسيّل خمسة مليارات دولار قبل قرار مجلس الأمن حسب تقدير العاملين في الهيئة العامة للاستثمار.

وقد كشف العاملون بمكتب الاستثمار الكويتي في لندن تلك العمليات وبادر الكويتيون إلى تنبيه الحكومة لما يجري هناك. وقد كتبت تقارير للحكومة أحدها من أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والآخر من مجموعة من المواطنين المقيمين وقت الاحتلال في البحرين. وقبل إرسال المذكرة للحكومة قام علي الخليفة بزيارة ديوانية الكويتيين في البحرين بعد أن أرسل لهم قبل ذلك موفداً لشرح موقفه ولكن الموفد زاد الطين بلّة، عندما أخذ يصف الرحلات التي قام بها هو وآخرون مع علي الخليفة لحماية المال العام. وتأكد للحاضرين أن علي الخليفة استخدم مجموعة من المطرودين من الهيئة العامة للاستثمار والمتهمين بتبديد أموال الدولة والمشاركين في سرقتها قبل الغزو. وعندما حضر علي الخليفة إلى ديوانية الكويتيين يرافقه فيصل السعود وُوجِهَ بعاصفة من الأسئلة التي لم يستطع الإجابة عنها، وأهمها موضوع تحويل الأموال إلى أسماء من عائلة الصباح، والثانية تجاهل العضو المنتدب للهيئة وسحب صلاحياته. وقد برر علي الخليفة تحديد صلاحية التوقيع على حسابات الدولة بثلاثة شيوخ أنهم مصادفةً كانوا الوحيدين الموجودين حينئذ. وعندما ذكّر بوجود الرجل الأول المسؤول عن استثمارات الكويت في مقر المكتب في لندن وسحبت صلاحياته في الوقت نفسه، لم يستطع الرد.

أما المذكرة الثانية فقد أعدها ثلاثة من أعضاء مجلس إدارة الهيئة، وعرضت على المجلس بعد ذلك، وكانت نية الحكومة عدم قراءة المذكرة كاملة لكن مشاري العصيمي وآخرين أصروا على قراءتها (انظر نص المذكرة).

وقد اجتمعنا مع الشبّان العاملين في مكتب لندن الذين قدموا استقالاتهم احتجاجاً على ما يجري هناك، وأخبرونا أن الشيخ سعد طلبهم للاجتماع وسألهم عن أسباب الاستقالة وعندما أخبروه بما يجري قال لهم: «إن هذا ليس وقت النقاش في هذه الأمور». كان يرى أن الموضوع الآن هو التركيز على العودة للكويت.

وفي الكويت كانت بعض الأموال تصل لتوزيعها على الصامدين، ولكن التوزيع يتم حسب الولاء. فمن كان موالياً للصباح فله الأولوية، أما الآخرون فإنهم محرومون من تلك الأموال، حتى أن عبدالله النيباري اتصل بي من الكويت يستأذن في بيع السيارات الموجودة في بيتي لأنهم محتاجون إلى المال. وقد تدخّل بدر السالم وطلب إلى ابنه في الكويت توفير المال الذي يحتاج إليه عبدالله النيباري. طلبت إلى سامي المنيس الموجود في الطائف إبلاغ سعد العبدالله ذلك، فوعد أنه سوف يعطي سامي المنيس مئتي ألف دولار، لكنه لم يفعل. ولا بدّ من ذكر شهامة بدر السالم الذي لم يطالبنا بالمبلغ بعد التحرير، واعتبر ذلك تبرعاً منه للصامدين.

أما بالنسبة للجيش فقد كان واضحاً أنهم لا يريدون مشاركة أحد من الضباط والجنود في أي عمل يتعلق بتحرير الكويت. وتقدم الكثيرون من العسكريين والمجندين للتطوع للمشاركة في حرب التحرير ولكن أحداً لم يلتفت لهم. وكان بالإمكان أن يشارك عدد أكبر من الشباب.

كان المفترض أن يكون الجيش الكويتي هو رأس الحربة في العمليات، ولكنهم تركوا حتى أصبحوا أضحوكة عند الدول المضيفة الذين كانوا يشاهدون الشباب الكويتيين في حالة انتظار والحرب دائرة لتحرير بلادهم.

عندما غادر أحمد السعدون الكويت ذهب إلى سعد العبدالله، وقال له إن النقابات والاتحادات لها علاقات طيبة مع نظرائها في الوطن العربي وعلى المستوى العالمي، ويمكن الاستفادة منها في الدفاع عن قضية الكويت، وطلب مساندة المنظمات العربية والدولية للكويت إلا أنه لم يعمل شيئاً، مع أننا نستطيع أن نجمع هذه الجمعيات والاتحادات لنبدأ التحرك. ومع ذلك فإن بعض هذه الاتحادات تحركت معتمدة على إمكاناتها الذاتية مثل الاتحاد العام لعمال الكويت. في المقابل حركوا بعض عناصر المجلس الوطني لكي يلتئم المجلس في دولة الإمارات العربية المتحدة ويكون هو الصوت الكويتي المدافع عن القضية ممثلاً للشعب الكويتي. فلما سمع أحمد السعدون بنية الحكومة دعوة المجلس الوطني اتصل بالحكومة، وأخبرها أنه لو تم هذا فإننا سندعو مجلس الأمة الذي حُلّ بدون سند دستوري للانعقاد خارج الكويت فخافوا من الفضيحة في هذا الظرف الحرج وتراجعوا عن فكرتهم.

دُعيت أنا وجاسم القطامي لندوة في الإمارات، وسافرنا من لندن على خطوط الإمارات من مطار جاتويك. وفي هذا المطار حصل لنا حادث غريب. بعد أن قدمنا تذاكرنا إلى مكتب الطيران وتم وزن حقائبنا، طلب منا موظف الشركة أن نأخذ حقائبنا والانتظار لحضور الضابط المسؤول. فوقفنا بالصالة ننتظر مع حقائبنا، ثم جاء اثنان من سكوتلانديارد وأخذا الجوازات لفحصها، وكان الموقف محرجاً لأن عيون الناس علينا تريد أن تعرف ما الذي فعلناه لنستحق مثل هذه المعاملة، فلا بد أن نكون رجالاً خطيرين. ويبدو أن السلطات البريطانية كانت تدقق في جوازات الكويتيين أثناء الغزو بعد أن تبين أن العراقيين استولوا على الجوازات الكويتية هناك.

وأن هناك تخوفاً لدى أجهزة الأمن في كثير من دول التحالف من استخدام العراقيين لهذه الجوازات. فإذا جاءهم مسافر يحمل جوازا كويتياً فإن مكاتب الطيران تعطي إشارة للأجهزة الأمنية للتأكد من هوية المسافر. وهذا ما حصل إذ إنهم بعد تفحص الجوازات أعادوا كل شيء لنا وسمحوا لنا بالسفر.

هذه الحادثة الطارئة جعلتني أحس بوضع اللاجئين المأساوي عندما يتنقلون وحجم المهانة التي يمكن أن تقع عليهم لمجرد أنهم لا وطن لهم، فكيف بالفلسطينيين وهم يعيشون حالة الشتات لأكثر من نصف قرن. نحن أصبحنا لاجئين مدة سبعة أشهر وكأنها سبع سنوات، وكدنا نفقد عقولنا فما بالك بوضع الفلسطيني اللاجئ.

حضرت ندوة عن إعمار الكويت دعت إليها إحدى المنظمات، واشترك فيها رهط من الاقتصاديين وأصحاب الأعمال والمهتمين بالشأن الخليجي من جميع دول العالم في المعهد الملكي البريطاني، وكانت محاضرتي في آخر الجدول مع اثنين آخرين تقاسمنا الوقت المخصص. وتحدثت فيها عن الحركة الديمقراطية في الكويت منذ الثلاثينيات حتى وقت الاحتلال. وكان الطرح مفاجأة للكثيرين، إذ لم يتصوروا أن يكون في الكويت حركة قوية تسعى منذ زمن إلى إرساء قواعد دستورية وديمقراطية حققت نجاحات لا بأس بها خلال نضال استمر أكثر من سبعين عاماً. وقد لقي الحديث تجاوباً كبيراً من الحاضرين واقتصرت أسئلة الحضور على مداخلتي في ذلك اليوم مما أحرج المشتركين معي وكذلك مدير الجلسة.

النص الحرفي لاستقالة اللجنة من الهيئة العامة للاستثمار

حضرة صاحب السمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح الموقر ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، بعد مزيد التحية وأطيب التمنيات سائلين المولى أن يكلّل جهودك والشعب الكويتي بالنجاح من أجل خلاص وتحرير وطننا العزيز من الاحتلال العراقي الآثم.

سررنا بلقائكم عند زيارتكم لندن، حيث تركز البحث حول ظروف ومجريات العمل بالهيئة العامة للاستثمار ومكتب الاستثمار الكويتي في لندن بشكل خاص، وكذلك موضوع استقالة السيد يعقوب يوسف الحميضي من اللجنة التنفيذية في لندن ومحتواها، حيث تتطرق لأمور غاية في الخطورة، ومرفق نسخة عنها لإطلاع سموّكم.

سمو ولي العهد: لم تكن عملية المشاركة في مسؤولية العمل في الهيئة أمراً سهلاً، ولكن عكس ذلك تطلب منا الكثير من الجهد والمثابرة كما تطلب سعة الصدر والمرونة إلى أقصى الحدود دون المساس بالحدود الدنيا التي تفرضها ضخامة وطبيعة المسؤولية الملقاة على عاتقنا كأعضاء في مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية بهدف المحافظة على أموال الاحتياطي العام واحتياطي الأجيال القادمة وتنميتها بحكم مسؤوليتنا في إطار قانون الهيئة واللوائح التي أقرّها مجلس إدارة الهيئة.

وفي هذا المجال نودّ أن نضع أمام اهتمام سموّكم الآتي:

أولاً: حساب تحت الإدارة: أنشئ هذا الحساب عام ١٩٧٩ بمبلغ وقدره ١٥٠ مليون دولار يديره الرئيس ونائب الرئيس للمكتب في لندن ويشرف عليه شخص واحد. وتمّت زيادة الحساب سنوياً حتى بلغ ألفا وتسعمائة مليون دولار أميركي (١٩٠٠ مليون دولار) يحتفظ لدى بنك لومبارد أوديبه وبنك فولكس السويسري والحساب غير خاضع لمراجعة إدارة المحاسبة والمدقق الداخلي للهيئة ولا يزيد العائد على مكونات هذا الحساب في المعدل عن ١٥.٥% في الفترة بين ١٩٧٩ و١٩٨٧ ولا تزيد على ٧% من عام ١٩٨٨ - ١٩٩٠ مع أن العائد على الأصول المماثلة والمكونة لهذا الحساب لا تقل للفترة نفسها عن ١٢% إلى ١٨% سنوياً حسب مؤشرات الأسواق والأصول المختلفة.

ثانياً: المضاربة بالعملات والمؤشرات: حتى شهر يوليو ١٩٩٠ لم يتم تصفية الشركة المتخصصة لهذا النشاط في البهاما بالرغم من طلب وزير المالية آنذاك واللجنة التنفيذية، حيث إن لهذا النشاط مخاطر كبيرة، وتجربة المكتب أدّت إلى خسائر كبيرة في مجال المؤشرات المستقبلية، وكذلك أدّت هذه التجربة إلى أرباح كبيرة للشريك الأجنبي في المضاربة في العملات وأرباح محدودة للمكتب، إضافة إلى التزامات المكتب المالية والقانونية، ويبلغ رأسمال هذه الشركة خمسمائة مليون دولار، وقررت اللجنة التنفيذية في ديسمبر ١٩٨٩ إنهاء الحساب وتصفيته.

ثالثاً: شركة تورس هولندج: تمّ استثمار مبلغ مليون دولار، وتمّ شراء أسهم المساهمين بناءً على توصية المكتب على جدوى الشركة وإمكانية إعادة هيكلتها في حالة تملكها بالكامل. ولكن في شهر مايو قام المكتب بتمويل الشركة بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار، وذلك لنقص السيولة لدى الشركة بعد خفض البنوك لخطوط الائتمان، ولم يتم تقديم الحقائق كاملة ومبررات التمويل. علماً أن هذا التمويل تمّ دون موافقة اللجنة التنفيذية.

رابعاً: مشروع العقار في أريزونا: تمّ استثمار مبلغ ١٧٥ مليون دولار في هذا المشروع بنسبة ٤٥% مع شريك أميركي. وتبيّن في الوقت الحاضر عدم جدوى المشروع وأن شراءه تمّ بسعر يفوق قيمته الفعلية، وقد سبق أن تم التحقيق ومحاكمة الشريك من قِبل السلطات الأميركية وعلى المؤسسات التي لها علاقة بها، ومن ضمنها مشروعنا المشترك، وتبيّن أن الشريك دفع مبلغ ١٧ مليون دولار لعملية الوساطة في البيع على المكتب، وذلك من خلال بنك سويسري.

خامساً: شركة فوسترلين «الولايات المتحدة»: تشترك شركة فوسترلين في مشاريع عقارية مع الشريك جيرارد هانز

ويمتلك ٢٠% من قيمة المشاريع العقارية التي تزيد قيمتها على ١٢٠٠ مليون دولار (ألف ومئتي مليون دولار)، وذلك دون أن يسهم بأي أصل من رأس مال في هذه المشاريع.

وتم تعديل الاتفاقية مع الشريك حيث تنازل المكتب عن الأولوية في توزيع الدخل وهو ٨% مقابل تنازلات لا تتناسب مع أولوية العائد، حيث إن هذا الشرط يعتبر ذا أهمية استثمارية ومالية وقانونية لا يمكن التنازل تحت أي ظرف.

سادساً: مشروع لندن بريج ستي: قررت إدارة المكتب أن يتمّ الاستثمار في المرحلة الثانية من هذا المشروع، والتي من المقرر أن يبلغ تكاليفها خمسمائة مليون جنيه استرليني، ولم توجد المعلومات الكافية أو المصادر الاستشارية في تقييم هذا المشروع في قنوات اتخاذ القرار حسب

نظام العمل في المكتب، ولكن بناءً على طلب وزير المالية السابق تم عرض الموضوع على اللجنة التنفيذية والتي رفضت هذا المشروع.

سابعاً: المساهمة في بنك داوهنغ: تمت المساهمة بهذا البنك بمبلغ خمسين مليون دولار، وتم إعطاؤه ودائع من المكتب بلغت حوالي ١٥٠ مليون دولار، وتم الطلب إلى المكتب التخلص من هذه المساهمة، حيث تم تعرض العديد من الودائع والعمليات المالية إلى البنك دون الأخذ في الاعتبار بالمركز المالي والمخاطر التي تتعرض لها هذه الأموال، وقام المكتب بشراء حصة أخرى من بنك آخر دون عرضه وموافقة اللجنة.

هذا وكان السيد فؤاد جعفر المدير السابق يملك حصة في بنك داوهنغ بموجب تقرير المراجع الخارجي.

ثامناالتعامل والمتاجرة بالأوراق المالية: لقد تبيّن أن العديد من عمليات المتاجرة بالأوراق المالية تتم دون اتباع الإجراءات والمستندات الضرورية لتسجيل وتثبيت هذه العمليات في وقت المتاجرة، ونظراً لحجم هذه العمليات، حيث يبلغ حجم التداول ما يزيد على عشرين بليون دولار فقد تحفظ المراجع الداخلي على الطريقة.

تاسعاً: «مبنى جنرال موتوز- نيويورك»: تم الاستثمار بهذا المبنى بما يزيد عن مائتي مليون دولار، والمراسلات التي تمت بين عضو مجلس إدارة فوسترلين في الولايات المتحدة السيد صالح الزومان مع رئيس مجلس إدارة الشركة رئيس المكتب تظهر أنه لم تؤخذ بالاعتبار كافة الأمور المالية والفنية التي تحدد الجدوى في الاستثمار بهذا المشروع.

عاشراً: شركة ويسترن رسورسز Westrn Resources: لقد تم الاستثمار في هذه الشركة بمبلغ يزيد على ٣٠٠ مليون دولار وقد تم شراؤها بأعلى من قيمتها، وتعمل هذه الشركة في مجال البترول وغير مدرجة في البورصة.

حادي عشر: الاستثمار في البرتغال: لقد قام المكتب بالاستثمار مع شركات برتغالية بمبلغ ٤٠ مليون دولار، وتم ذلك من خلال الشريك الاسباني، وذلك دون العرض والموافقة من اللجنة التنفيذية.

ثاني عشر: عدم الالتزام بتطبيق قرارات وزير المالية آنذاك واللجنة التنفيذية فيما يتعلق بتوزيع الاختصاصات والمهام للعاملين القياديين الكويتيين في المكتب وتجميدهم وإبعادهم عن الأعمال الاستثمارية الفعلية.

ثالث عشر: عدم تقديم الحسابات الشهرية والربع السنوية إلى اللجنة التنفيذية، وعدم تنفيذ قرارها بقيام مراجع الحسابات بمراجعة كاملة ومستمرة للاستثمارات المباشرة بما فيها مجموعة توراس الاسبانية لإزاحة الغموض والتعتيم.

رابع عشر: تسجيل جزء كبير من محافظ السندات المدارة من قبل المكتب الرئيسي وتحويلها إلى المحافظ النقدية للمكتب في لندن ليدار من قبله دون اطلاع اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة.

خامس عشر: لم تتم اجتماعات لمجلس الإدارة أو اللجنة التنفيذية منذ شهر يوليو رغم تواجد غالبية الأعضاء بالخارج، وجمد دور مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، ولم يكن للمجلس أو اللجنة أي رأي أو قرار خلال تلك المدة، وكانت تؤخذ القرارات من قِبل رئيس مجلس الإدارة وزير المالية.

سادس عشر: الاستعانة بالعمل من خارج المكتب في لندن أو المكتب الرئيسي والمتواجدين في الخارج وتعيين المدير العام السابق لمكتب لندن مستشارا في مكتب لندن مخالفاً بذلك قرار مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، ولايزال يمثل المكتب في مجالس إدارات بعض الشركات رغم قرارات اللجنة التنفيذية بهذا الخصوص.

سابع عشر: رغم صدور المرسوم الأميري بتجديد تعيين أعضاء مجلس ادارة الهيئة للاستثمار لمدة ثلاثة أشهر بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢١ لم نبلغ به من رئيس مجلس الإدارة، وزير المالية، وعلمنا به أثناء اجتماعنا مع سموّكم.

ثامن عشر: عدم التزام المكتب فيما يتعلق بمعايير اختيار دور السمسرة وأحكام التعامل معها حسب ما نصّت عليه لائحة ونظام العمل في المكتب، وذلك لأجل توزيع المخاطر.

تاسع عشر: عدم الالتزام في تطبيق لائحة ونظام العمل في المكتب فيما يتعلق بعضويات مجالس إدارة الشركات وعدم الالتزام بدعوة الأعضاء الكويتيين لحضور اجتماعات الشركات.
نأمل سمو ولي العهد، أننا بكل أمانة المسؤولية وضعنا أمام سموكم بعض الحقائق والمشاكل لهذه الأوضاع الخطيرة لهذا الجهاز العام الهام جداً، حيث واضح من تلك الممارسات أنه لا تتوفر النية والرغبة الصادقة بالتعاون مع رئيس مجلس إدارة هيئة الاستثمار وزير المالية وهيئة الإدارة لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن.

لذلك نجد أنفسنا غير قادرين ويتعذر علينا الاستمرار كأعضاء في الهيئة حيث نتحمل في ظل هذا الوضع وهذه الممارسات مسؤولية قرارات لم نشارك في اتخاذها وعن أوضاع لا نعرف عنها شيئاً.

سمو ولي العهد، إننا كنا دائماً ولانزال وسنظل على استعداد لخدمة وطننا العزيز.

والله نسأل النصر القريب لجهود معركة التحرير بقيادة سمو الأمير المفدى وجهود سموكم والشعب الكويتي ودحر المعتدي الآثم إنه سميع مجيب، ودمتم.

يعقوب يوسف الحميضي

فهد عبدالرحمن البحر

د. فهد محمد الراشد

هذه وثيقة سعادة الرئيس، متضمنة إن شاء الله في المضبطة، وستظل عنواناً للشرفاء من أبناء هذا البلد، ونقص هنا توقيع واحد لم يوقِّعها الأخ الفاضل ابن الكويت البار الأخ محمد العدساني نظراً لوجوده داخل الكويت، وعلمت أثناء الاحتلال أنه تلقى خبراً بعزله قبل معركة التحرير تمهيداً لإقصاء الشرفاء من أبناء الكويت عن هذا المرفق الحساس.

مؤتمر جدة

تغيّر الوضع بعد التصريح الشهير للرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران بإعطاء الكويتيين الحق في تقرير طبيعة الحكم الذي يريدونه بعد التحرير حين أثارت بعض الأطراف الدولية اعتراضها على دعم حكم عشائري أطاح بالتجربة الديمقراطية في الكويت. هذا التصريح نزل مثل الصاعقة عند الشيخ سعد العبدالله. فكان لا بد من الرد على هذا التشكيك في حكم الصباح. فقرر أن يدعو إلى اجتماع شعبي ليؤكد تمسّك الكويتيين بحكم الصباح.

وحتى يضمن نتيجة هذا المؤتمر قرر عقده في السعودية للتحكم في قراراته بعيداً عن المراقبة الدولية، لأن المسؤولين هناك معروف عنهم امتعاضهم من الإعلام العالمي وسياستهم في منع الإعلاميين من دخول المملكة.

وكذلك أيضاً حرص على حشد أكبر عدد من الأتباع الذين همهم مصالحهم الخاصة التي تخشى الرقابة الموجودة في أي مجتمع ديمقراطي. كذلك فقد راهن على أن أغلبية المعارضة لن تحضر هذا الاجتماع. عندما علمنا بالنية لعقد المؤتمر بجدة اتصل عبدالعزيز الصقر بسعد العبدالله وقال له إنه يستحسن أن يعقد في القاهرة، لأن ذلك يتيح الفرصة لإبراز الموقف الكويتي بشكل أوسع للإمكانات الإعلامية المحلية والدولية المتوافرة في القاهرة، وعندما خانته الحجة قال الشيخ سعد العبدالله إن ذلك «يزعّل» السعودية وأصر على موقفه.

كان الرأي السائد عند الكويتيين في أوروبا أنه لا بد من الحضور لإبراز وجه الكويت الديمقراطي. كما أن عدم الحضور قد يساء فهمه من قبل الصامدين في الكويت ويؤثر في معنوياتهم.

أما أنا فكانت عندي مشكلتان: الأولى أنني محكوم بالإعدام في السعودية من دون معرفة السبب. وذهابي إلى السعودية فيه مخاطر غير بسيطة. فما الحل؟

أخبرت عبدالعزيز الصقر بهذه القصة وقلت له: «أنا لا بد أن أحضر هذا المؤتمر لألعب الدور المطلوب مني، كذلك فإن غيابي سوف يساء فهمه من قبل الكويتيين وليس فيهم من يعرف هذه القصة». فقال: «إن مصيري مرتبط بمصيرك. وسوف أكون معك في كل شيء».

المشكلة الثانية التي أقلقتني هي احتمال أن يكون الاجتماع في مكان مغلق لا يعرف أحد عنه. ويكون القرار الوحيد المطلوب هو المبايعة لا أكثر ولا أقل. وازداد تخوفي من حدوث ذلك عندما علمت من الجهاز الإعلامي الكويتي في جدة أنهم فشلوا بإقناع الإعلام الدولي بالحضور بالرغم من المغريات التي قدمت إليه. هنا أخبرت الجماعة في لندن أنه لابد من وجود الإعلام الدولي، لأن في ذلك دعاية للكويت وضمانة لنا لإبداء وجهة نظرنا إذا زوّرت حقائق المؤتمر. وقلت لهم: «اتركوا الأمر لي وحدي فأنا متعوّد على المشاكل والمتاعب»، ولم أخبرهم بالتفاصيل.

ذهبت إلى مكان إقامتي واتصلت بصديق عزيز وقلت له: «أنت تعرف جماعة وكالة رويترز، وأريدك أن تجعلهم يبعثون لي شخصاً لأعطيه تصريحاً مهماً«. وبعد نحو الساعة كان هذا الشخص عندي في الشقة. فقلت له: «إني سوف أذهب إلى مؤتمر جدة لأن الشيخ سعد العبدالله يريد مؤتمراً للمبايعة من دون الالتزام بدستور ١٩٦٢. وسوف نُفشل هذه المؤامرة ونفجر

المؤتمر». غادرني بسرعة وبعد أربع ساعات فقط بدأت تنهال عليّ الاتصالات من جميع أنحاء العالم من التلفزيون الياباني إلى الأرجنتيني طلباً لمقابلتي. حتى برنامج «ستون دقيقة» الأميركي الشهير قرر إرسال فريقه ليقابلني في لندن. وكان جوابي واحدا هو أنني في طريقي إلى جدة وسيكون اللقاء هناك. لم أكتف بذلك بل اتصلت بإذاعة موناكو العربية وكانت قد طلبت مني مقابلة منذ مدة ولم أستجب لطلبها. وقلت: «أنا مستعد للمقابلة». وعندما انتهت المقابلة قلت لهم: «لم تسألوني إذا كنت سوف أحضر مؤتمر جدة؟» فقالوا: «هل ستحضر؟» قلت: «نعم، لمنع المؤامرة المعدّة لنا هناك بتجاهل دستور ٦٢».

الإعلام العالمي بطبيعته يعيش على المشاكل والأشياء المثيرة. حتى أن هناك مثلاً يقول « No news is good news» فاجتماع عادي وقراراته معروفة لا يستهوي الإعلام الذي يحترم نفسه.

وهكذا تدفق الإعلاميون من كل صوب على جدة وشكرني الشباب في الإعلام الكويتي بجدة على هذه المساعدة المجانية!

قرارنا بالمشاركة أزعج الشيخ سعد العبدالله. فأمر الأتباع بمضاعفة عدد المدعوين لحصارنا. كما أن هذا التحول في مجرى الأحداث لا شك أحرجه أمام ضيوفه الذين لم يتوقعوا مؤتمراً من هذا النوع.

أخذتنا طائرة كويتية خاصة من لندن إلى جنيف لأخذ المدعوين الموجودين في أوروبا واتجهنا إلى جدة حيث وصلنا مساءً.

لم يكن أحد من المسؤولين في الدولة المضيفة في استقبالنا. كان هناك فريق كويتي من الشباب ينتظرنا في الخارج. أخذنا الموظفون السعوديون إلى قسم الجوازات، ووقفنا بالصفّ في ثلاثة طوابير. وكان عبدالعزيز الصقر يجلس في كرسيه الخاص وأنا وراءه مسؤول عن الكرسي الذي يجلس عليه.

كان موظفو الجوازات يدققون في كل جواز بشكل بطيء وممل. عيون الكويتيين عليّ أنا ينتظرون ما سيحل بي. أوصلت عبدالعزيز الصقر إلى الموظف فأخذ جوازه يتصفحه ببطء شديد ومزعج. وبعد مدة ختمه وأعطاه إياه. أعطيته جوازي فختمه حالاً من دون فحصه، مما أدهشني وجميع الحاضرين. كانت معاملة خاصة ومفاجئة لي.

ثم ذهبنا إلى موظف الجمارك الذي فتح حقيبة عبدالعزيز الصقر وأخرج منها حتى ملابسه الداخلية من دون احترام لمكانته وسنّه. وبعد أن انتهى منه بعد تفتيش دقيق وطويل أعطيته حقيبتي فقال لي: «تفضل» من دون أن يفتحها مما أذهلني وأذهل جميع الركاب.

لم نفهم هذه المعاملة الخاصة حتى وصلنا إلى مقر الاجتماع وعرفنا ماذا حصل للطائرة التي وصلت قبلنا من القاهرة. كان فيها أحمد النفيسي الذي احتجز لأنه رئيس تحرير «الطليعة»، صحيفتنا الرسمية، وعندئذ رفض الكويتيون الذين كانوا معه مغادرة المطار إلا بصحبته، مما أحدث إشكالاً لم يتعوّد عليه السعوديون. وبعد مدة وصل الخبر إلى الشيخ سعد العبدالله الذي تدخّل عند المسؤولين لإنهاء هذه المشكلة. وعندما تم إطلاق سراحه قال للمسؤولين هناك إن د.

أحمد الخطيب سيكون في الطائرة القادمة من لندن وحذرهم من التعرض له وقد أحضر حشداً إعلامياً عالمياً هم في انتظاره.

الوصول إلى جدة

لقد غصّ الفندق بالكويتيين. ومرّ بعض الوقت قبل أن تتوافر الغرف لهم، إلا أنا فقد بقيت وحيداً في بهو الفندق. ولما سألت: «ما السبب؟» قيل لي إن العامل الذي يحمل مفتاح الحجرة غير موجود. فسألت: «أين المفتاح الاحتياطي والمفتاح الخاص الذي يفتح كل الغرف والموجود عادة مع العمال الذي ينظفون الغرف؟». فقيل لي إن ذلك غير موجود. لقد اتضح لي أنهم يعرفون طباعي. فأنا لا أتحمل إهانة ولا استهانة، وراهنوا على أن ذلك سيحملني على مغادرة الفندق والذهاب إلى المطار. وهذا فعلاً ما كنت أفعله في الأوقات العادية. ولكني خاطبت نفسي قائلاً: «يا أحمد إنهم يريدونك أن «تنرفز» وتغادر حتى لا تحضر المؤتمر. فوتّ عليهم الفرصة». وامتثلت لهذا النداء. وبقيت في بهو الفندق وحيداً مع حقيبتي حتى الساعة الثانية صباحاً عندما أقبل العامل الأجنبي ليقول لي: «تفضّل إلى حجرتك».

في لندن اتفقنا أن يلقي عبدالعزيز الصقر كلمة الكويتيين لأنه رئيس أول مجلس أمة بدل الشخص الذي تم تعيينه ليعلن المبايعة فقط. كذلك كان هناك اتفاق على أن تتضمن كلمة كل من الأمير وولي العهد تعهداً بالعودة إلى دستور ٦٢ بعد التحرير. وكذلك تشكيل حكومة وحدة وطنية تكون هي المسؤولة عن إدارة هذه الأزمة.

لم تكن هناك مشكلة في تكليف عبدالعزيز الصقر بإلقاء الكلمة لأنه حتى ملا يوسف الحجي الذي تم تعيينه رحّب بذلك لطبيعته الطيبة، غير أن سعد العبدالله أصر على أن يطلع على كلمة عبدالعزيز الصقر قبل إلقائها. وعندئذ طلب إلى عبدالعزيز الصقر أن يطلع عبدالله العلي المطوع عليها لتعديلها، وتم ذلك بعد تداولنا، وطلب عبدالعزيز الصقر إلى أخيه جاسم أن ينوب عنه، ورفضت أنا المشاركة في هذا الاجتماع الذي استغرق معظم الليلة في محاولة من عبدالله العلي لتغيير ما جاء فيها، لكنه لم يفلح إلا ببعض التعديلات الشكلية. (يرجى مراجعة نص كلمة عبدالعزيز الصقر في الملاحق).

الشيخ سعد العبدالله رفض المطلب الثاني وهو النص على التعهد بالعمل بدستور ٦٢ بعد التحرير. وظل على موقفه الرافض حتى قبل انعقاد الجلسة بثلاث ساعات إذْ تأكد أننا سوف ننسحب ونعقد مؤتمراً صحافياً نضع فيه النقاط على الحروف.

أما المطلب الثالث فقد قال إن إقالة الحكومة وتأليف غيرها ربما يسبب لنا بعض المشاكل وبدلا من ذلك نشكل لجنة موسعة من الكويتيين برئاسته تشرف على أعمال الحكومة. وهذا ما تمّ رغم معارضتي لذلك لأنها كانت خدعة، وحكومة الوحدة الوطنية تحتل أهمية قصوى في مثل هذه الظروف كما هو معروف عالمياً. وفعلاً فقد شَلّ عمل اللجنة عندما شَكّل منها وفوداً تجول العالم كله، ثم أوقف عملها تماماً في ما بعد عندما بدأ القصف الجوي، وطلب إلى الوفود العودة إلى محال إقاماتهم استعداداً للعودة! وظل هو وحده المسؤول الأول والأخير لتنفيذ مخططه الذي تحدثت عنه.

أما عن ترتيب المؤتمر، فقد توجّهنا صباحاً إلى قاعة الاجتماع لنجد أن معظم المقاعد الأمامية محجوزة للأتباع، وكنت مع عبدالله يوسف الغانم، ولم نجد لنا مكاناً إلا عند الباب. ألقيت

الكلمات، وعندما تم التأكيد على الإيمان بالديمقراطية ودستور ٦٢ ضجت القاعة بالتصفيق وقوفاً. ورفع الأمير رأسه مستغرباً هذا التجاوب المذهل لأنه كما يبدو كان مقتنعاً بما قاله سعد العبدالله له بعد أن أنهى مشاوراته المزيفة، بعد ملحمة دواوين الاثنين، بأن الشعب الكويتي لا يريد الديمقراطية ولا يريد دستور ٦٢.

بعد إلقاء الكلمات الثلاث خرجت من القاعة ولم أستطع أن أتحمّل كلمات النفاق من بعض المرتزقة الذين أعلنوا أن الألوف من الأتباع المسلحين مستعدون لتحرير الكويت! أين كان هؤلاء عندما دخل جيش صدام إلى الكويت؟، بعد خروجي من القاعة خرج معي معظم رجال الإعلام وطلبوا أن أدعوهم إلى مؤتمر صحافي، ورتّب شباب الإعلام الكويتيون هذا المؤتمر وكان ناجحاً، فقد بُثّ مباشرة من المحطات التلفزيونية العالمية. وقد سألني إعلامي ألماني: «هل تثق بعزم الصباح على العمل بدستور ٦٢ بعد تحرير الكويت؟»، فقلت: «لا! ولكني أعتقد أن الشعب الكويتي سوف يحقق هذا المطلب لسببين اثنين: أولا - صمود الشعب الكويتي في وجه الاحتلال الصدامي أعطاهم القدرة على مقاومة كل من يحاول المساس بدستور ٦٢. ثانيا - لقد أصبحنا جزءاً من الحركة الديمقراطية في العالم وكسبنا أصدقاء كثيرين وأنتم منهم، وأنا متأكد أنكم سوف تقفون معنا في معركتنا من أجل الديمقراطية».

أحمد السعدون غادر المؤتمر بسرعة حاملاً وثائق المؤتمر -أي الكلمات الثلاث- ذاهباً إلى رئيس المجلس الأوروبي الذي استقبله كرئيس مجلس الأمة الكويتي وكان في انتظار هذا التعهد باحترام الدستور ليصدر قراره بالنسبة للكويت.

وكان أحمد السعدون قد التقاه مع وفد فرنسي في قطر قبل مدة، وعلم منه أنه كان معجباً ومطلعاً بشكل وافٍ على الحركة الديمقراطية في الكويت للتغطية المكثفة لها في الصحف الفرنسية.

وأنا أيضاً قررت الرجوع إلى لندن من دون تأخير، وحمدت الله أني وجدت الدكتور هلال الساير معي منعاً لاحتمال حدوث أي شيء لي بالطريق. ولله الحمد لم يحدث أي شيء سوى أن أحد الضباط رأى الإشارة على صدري التي فيها «المؤتمر الشعبي» فقال: «هذا ممنوع» وصادَرَها.

لقد كان واضحاً لنا أن من قام بتنظيم المؤتمر هم الإخوان المسلمون. لقد اعتمد عليهم سعد العبدالله بشكل كامل. أما اللجنة المعلنة فلم تكن لها فعالية ظاهرة لنا. بل كانت للتغطية ليس إلا!

بعد المؤتمر تم تعيين اللجنة التي اقتُرحت لإدارة كل شيء واجتمعت اللجنة مرة واحدة على أن تُستدعى للاجتماع مرة أخرى. ولكن بدلاً من وضع جدول أعمال للجنة وبرنامج محدّد شُكِّلت وفود لزيارة بلدان العالم لتسويق موضوع الكويت. وحرص الشيخ سعد العبدالله الصباح على أن يكون كل عضو من أعضاء اللجنة العشرين مشتركاً في الوفود المسافرة لزيارة هذه الدول. وحدث شيء عجيب في تشكيل تلك الوفود. فمثلاً الوفد المتوجّه إلى موسكو ترأسه الملا يوسف الحجي. وكان غريباً إرسال رجل متديّن مثل الملا يوسف إلى بلد شيوعي مثل الاتحاد السوفييتي. وصار نصيبي أن أكون في وفد متّجه إلى إفريقيا بدل أن يكون للدول العربية، مما جعل سامي المنيس يهدد الشيخ سعد العبدالله بأنه سوف يخبرني عن هذا التصرف، فعدل سعد

العبدالله عن ذلك. ونتيجة لانشغال أعضاء اللجنة بهذه الزيارات لم تتح لهم الفرصة لأداء المهمة التي شكلت اللجنة من أجلها.

وفي تلك الفترة أعدّت مجموعة الكويت في الولايات المتحدة بالاتفاق مع السفارة في واشنطن برنامجاً للعلاقات العامة مع كبريات الشركات المتخصصة هناك، وكان من ضمن البرنامج تغطية زيارات سعد العبدالله إلى بعض الدول الأوروبية. ويحكي مندوب هذه الشركة أنه في كل مرة ينظمون مؤتمراً صحافياً في البلد الذي يزوره ويجلبون جميع وكالات الإعلام كان الشيخ سعد العبدالله يعتذر عن عدم اللقاء في آخر لحظة، مسبباً الحرج لشركة العلاقات العامة ونتائج عكسية على قضية الكويت لإهانة الإعلام العالمي. وقد تكرر هذا التصرف في أكثر من بلد.

معظم الأخبار التي تصلني من الكويت كانت عن طريق الشهيدة أسرار القبندي، التي كانت تستعمل جهاز الإرسال اللاسلكي الموجود في بيت عبدالله الغانم للاتصال به في لندن لإبلاغه مجريات الأمور في الكويت كلما أمكنها ذلك حتى اعتُقلت وقُتلت، رحمها الله.

بعد مؤتمر جدة اتضح أن الحكومة لم تكن على قناعة بنتائج المؤتمر وتوصياته، فالمؤتمر، رغم أنه أوضح للعالم التحام الشعب مع حكومته والأسرة الحاكمة بموجب الدستور، فإنه ألزمها بالتأكيد على التقيد بالدستور والالتزام به واحترامه وهو ما لم يكن مخططاً له حين تمّت الدعوة إلى المؤتمر، وتبين ذلك بعد انقضاء المؤتمر مباشرة من تصريحات رئيس الوزراء وعدد من أفراد الأسرة الحاكمة. وبعد أن كان الحديث عن المشاركة وإبعاد جميع المسؤولين المفسدين، صار الحديث عن إبعاد أي مسألة غير التحرير. وحين بدأت علامات التحرير صار الحديث عن الإعمار وزاد الهجوم على أركان الحركة الوطنية ورموزها، بل صار الحديث مباشراً عن استعداد السلطة لتأديب القوى الوطنية فور تحرير البلاد.

لذلك رأت مجموعة من الشباب أن مؤتمراً آخر يجمع كل قوى الشعب الكويتي يمكن أن يضع حدّاً لذلك اللعب ويعطي رسالة واضحة لمن يريد التلاعب بالأمن الكويتي ودستور البلاد.

المؤتمر الشعبي

وقد تنادت مجموعة من الشباب إلى ما يمكن عمله لوقف هذه الهجمة المضادة وإعادة الأمور إلى نصابها، واتفق على أن تقوم مجموعة المقيمين في السعودية بتحضير ورقة للمناقشة تم على أثرها عقد اجتماع في دولة البحرين واجتماع آخر في السعودية أقر فيهما اعتماد ورقة وبرنامج العمل للمؤتمر الشعبي بهدف ترسيخ المرتكزات الوطنية والالتزام بدستور البلاد وإنشاء جبهة وطنية. وقد تشكلت المجموعة بداية من الأسماء التالية :

١	علي البداح	٥	سعد البراك
٢	عبدالله الطويل	٦	جاسم السعدون
٣	عامر التميمي	٧	محمد الفرحان
٣	إسماعيل الشطي	٨	عبدالرحمن المطوع

ونتيجة لهذه الاجتماعات تم تكليف علي البداح برئاسة اللجنة ومحمد الفرحان مقرراً لها وعبدالله الطويل للمشاركة في عملية التنسيق والإعداد للمؤتمر. وكانت هناك عدة مقترحات لمكان المؤتمر، واتفق بعد ذلك على عقده في لندن لتعذّر قبول مثل هذا المؤتمر في بلد عربي لما يمكن أن يشكله من إحراج. ثم بدأت عملية الاتصال بالجماعات والمؤسسات الكويتية والعناصر الوطنية المستقلة الموجودة في كل الدول المضيفة للكويتيين المهجرين ولم تستثن أي جهة، خصوصا أن عضوين من اللجنة التحضيرية كانا من الإخوان والسلف. ولكن مع ظهور رغبة أعداد كبيرة من ممثلي الشعب الكويتي في المشاركة بدأت حملة شرسة لإجهاض المؤتمر، وشاركت عناصر من الإخوان المسلمين في زيارات محمومة للمدعوين لثنيهم عن المشاركة، واجتمع رئيس مجلس الوزراء بالنواب يستنجد بهم لوقف المؤتمر بأي وسيلة.

الجبهة الوطنية

في هذه الأثناء أخذت تتبلور فكرة تشكيل جبهة وطنية دستورية من جميع فئات الشعب الكويتي، بحيث تعلن عن نفسها في نهاية المؤتمر وأعدّت صيغة لأهداف وعمل الجبهة.

أرسلت الدعوات إلى المؤتمر بعد أن تحدد موعده في مارس ١٩٩١ للقوى الوطنية الكويتية وتكتل النواب وشخصيات وطنية مستقلة بعد ان أصدرت اللجنة التحضيرية بياناً بمشروعها، كما أرسلت دعوات إلى شخصيات عالمية من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا، وأخذت وسائل الإعلام تتناقل برنامج المؤتمر وتتابع خطوات الإعداد له وتلتقي بعض الشخصيات الكويتية لبحث الشأن الكويتي وما يتوقعه الشعب الكويتي بعد التحرير.

كما طُلِبَ إلى رئيس اللجنة إعدادُ ورقة لمبررات وأهداف وأساليب الجبهة المقترحة وإعداد النظام الأساسي للجبهة، واقترح أن يشكل المؤتمر كما يلي:

١ - التجمع الديمقراطي ٢ - التجمع الوطني.

٣ - الإخوان المسلمون ٤ - الإخوان السلف

٥ - الجمعية الثقافية ٦ - رئيس اتحاد العمال

٧ - رئيس اتحاد الطلبة

ويكون لكل تنظيم في المؤتمر خمسة أفراد يمثلونه، على أن يدعى عدد من الشخصيات الوطنية المستقلة يعادل عدد المدعوين من التكتلات أي ٢٥ للتكتلات و٢٥ للمستقلّين، وقد اتفقت اللجنة على اللائحة الداخلية والبيان السياسي وبدأت الاتصالات للمؤتمر.

كانت نتيجة الاتصالات الأولية ما يلي:

١ - قرار الإخوان المسلمين بعدم المشاركة.

٢ - طلب التجار معاملتهم كتكتل ودعوتهم على هذا الأساس.

٣ - رئيس مجلس الأمة، اشترط لقبوله المشاركة دعوة كامل تكتل النواب.

وحددت اللجنة بناء عليه يوم ١٩٩١/٢/٢٨ موعداً للمؤتمر وبدأت أخباره تتسرب إلى الإعلام.

استمرت الدعوات والترتيبات للمؤتمر حتى يوم تحرير الكويت، وعندئذ طلبت بعض الأطراف عقده في الكويت بعد التحرير مما أجهض هذه الفكرة، لكن موقف الشيخ سعد العبدالله في رفض الديمقراطية ودستور ٦٢ عندما التقى الصامدين بعد التحرير مباشرة أحيا المشروع ثانية مما سيأتي تفصيله.

الصامدون

لقد سطّر الشعب الكويتي صفحات رائعة في تاريخه في مرحلة الاحتلال الصدّامي للكويت، وهذا ما لم يُكتَب عنه بعد كما يستحق هؤلاء الصامدون الذين قاموا بأعمال لا بد من تسجيلها، وهذا عمل أجدني متحمساً للمساهمة فيه، وأرجو أن يكون هذا الحماس موجوداً لدى آخرين، خصوصا ذلك النفر من الوطنيين الشجعان الذين عانوا مأساة ذلك الاحتلال وعرضوا أنفسهم لشتى أنواع المخاطر دفاعاً عن بلدهم وشعبهم.

وقد قام نفر من الصامدين ببعض المبادرات وقُدّمت إلى السلطات الرسمية ولكنها لم ترَ النور. وهناك محاولة أخرى من بعض الصامدين لتدوين تلك المرحلة الصعبة وأساليب مواجهتها، ليطلع الرأي العام على هذه البطولات الرائعة، وكيف تحوّل هذا الشعب الصغير والآمن إلى خلية نحل منذ اللحظة الأولى للاحتلال. كل فرد له مهمّة تتعلق بحفظ الناس وكرامتهم وتأمين مساعدتهم على توفير سبل الحياة، من توزيع الخبز إلى أعمال النظافة العامة، إلى ملاحقة كل ما يحصل من مشاكل للناس، حتى أن بعضهم تحوّلوا إلى حلاقين وجزّارين ومسعفين طبيين... إلخ، مع أن هذه ليست مهنهم، بل قام بها أفراد من هذا المجتمع بلا أنفة ولا استعلاء على أداء أي عمل لمصلحة الجميع.

وقد أصبحت المساجد والدواوين أماكن لقاء لتنظيم العمل وتنسيقه، مما يرفع المعنويات ويعزز القدرة على الصمود. فالشعب الكويتي كله ومعه أعداد من المقيمين الذين حفظوا لهذا البلد المودة والجميل شاركوا في المواجهة والصمود، وكانت مرحلة اختفت فيها الفوارق الاجتماعية وأصبح المجتمع كله لحمة واحدة.

إن ملحمة الصمود لم تُكتب. كل ما نُشر هو على لسان الإخوان المسلمين. وهو في أغلبيته تطاول على بطولات الآخرين، وأنا مع بعض الأصدقاء بصدد توثيق ذلك مع الأبطال الحقيقيين، لكنني هنا سوف أذكر رواية للصامدة إيمان البداح، وهي التي لعبت دوراً مميزاً، عمّا عايشته في هذه الملحمة الرائعة، ورواية أخرى للدكتور غانم النجار تتعلق بما قام به هؤلاء الصامدون، خصوصا في سبيل الأسرى الذين أسرهم الاحتلال ونقلهم إلى السجون في العراق، ومتابعة هذه القضية.

رواية إيمان البداح

قد سطر الصامدون في الكويت أثناء الغزو بطولات كانت سنداً ودعماً لكويتيي الخارج تحفِزهم على المزيد من العطاء والعمل لتحرير الكويت، فقد تنادى أبناء الكويت بشكل تلقائي منذ الأيام الأولى للغزو لتنظيم الحياة في ظل غياب السلطة والفوضى العارمة التي خلقها «جيش صدام الشعبي»، فتأسست بشكل متوازٍ وبمبادرات شخصية لجان عمل شعبي تولت إدارة الجمعيات التعاونية والمستوصفات والمستشفيات ومراكز التحكم في الكهرباء والماء ومحطات والوقود ومخابز شركة المطاحن ومخازن المواد الغذائية.

وكان للشباب الوطنيين دور ريادي في تنظيم الخدمات الأساسية وزرع بذور المقاومة المدنية والعسكرية. وقد قرر الشباب إصدار نشرة سرية بعنوان «الصمود الشعبي» تهدف إلى شد أزر الصامدين ودعمهم معنوياً وسدّ الفراغ المعلوماتي ومجابهة الإعلام الصدامي المدمِّر. وزخرت الرسالة بأخبار المقاومة الشعبية وبآخر تطورات العمل بالخارج لتحرير البلاد وبالنصائح العملية ورسائل الدعم والحَفْز لمزيد من المقاومة. وهكذا بدأت فكرة الصمود الشعبي بمبادرات فردية وتحوّلت بسرعة إلى شبكة سرية متكاملة تألفت من خلايا تصوير وخلايا توزيع وخلايا متابعة وتحرير الأخبار. ورغم ملاحقة العراقيين واعتقالهم وقتلهم للكثير من الشباب الطيبين الذين ساهموا في إصدار «الصمود الشعبي» وتوزيعها فإنها استمرت في الصدور إلى ما بعد التحرير.

كما تنادى الشباب الوطنيون بمبادرة من سارة الصايغ وعلي الصايغ لتنظيم وسائل اتصال بالأسرى العسكريين الذين اعترف النظام العراقي باعتقالهم كأسرى حرب، وهم في الغالب ضباط الجيش وأفراده والمجندون الذين اعتقلوا في معسكرات الدفاع خلال يوم الغزو. وقد احتفظ بهم صدام في معتقلات كبيرة في بعقوبة والموصل وغيرها. وبدأ الشباب برحلة لأهالي الأسرى في الكويت الى بغداد على متن باصين لاستخراج أذونات الزيارة للأهالي في اليوم التالي. وبسبب نجاح الرحلة الأولى تحولت في وقت قصير إلى قوافل من الباصات تخرج مرّتين في الأسبوع من الكويت إلى العراق لزيارة الأسرى وإيصال المال والسجائر والأخبار لهم بشكل دوري حتى يوم إقفال الحدود وبداية الحرب الجوية. وقد تفاوض الشباب مع مكتب الأسرى العراقي لإصدار تصاريح الدخول في اليوم نفسه مما أعطى الأهالي مدة أطول مع أحبائهم ورفع الفائدة من مدة الزيارة. وقد كلف ذلك التساهل العراقي الكثير من المال والسيارات والأجهزة الالكترونية للرشاوى. كما سمحت زيارات العراق بالاتصال بالعالم الخارجي، إذ أقام الأهالي في فندق الرشيد في العراق وكان مجهزاً بالاتصالات الدولية للصحافيين الذين دعاهم صدام لمتابعة أخباره. وقد استغل الأهالي خطوط الاتصال للوصول إلى أهاليهم في الخارج وطمأنتهم، وأتاح للشباب فرص الاتصال بجمعيات حقوق الإنسان وغيرها. كما أعطانا فرصة للاتصال بهم وإطلاعهم على تحركاتنا بالخارج والاطمئنان على أوضاعهم في الداخل وشدّ أزرهم. كما أوصل الشباب رسائل الأسرى إلى أهاليهم النازحين وعادوا لهم بأخبار أهاليهم الطيبة لرفع معنوياتهم.

وبدلا من شكر هؤلاء الشباب على دورهم المميز، لعبت السلطة دوراً في تشويه صورتهم لدى الضباط الأسرى بعد تحريرهم، واتهمتهم بالتعاون مع العراقيين ومحاولة قلب نظام الحكم. كما قام «أمن الدولة» بالتحقيق مع السيدة أمل النجار منسقة حملات الزيارات في محاولة لتوريطها بتهم التعاون مع العدو، لكنه فشل في ذلك ولله الحمد.

وبعد التحرير مباشرة تنادت مجموعة الشباب نفسها لتنظيم استقبال الأسرى العائدين من العراق. ورغم فرحتهم بإطلاق سراح الضباط والمجندين فإنهم صُدموا بإنكار صدام وجود

قائمة كبيرة من المعتقلين والمفقودين المدنيين والعسكريين الذين اعتقلوا لاحقاً بتهمة المقاومة مثل يوسف المشاري وزملائه.

الصدمة الأكبر كانت عدم الاكتراث والفوضى الحكومية رغم وصول قوائم الأسرى والمفقودين قبل التحرير بكثير. لذا قرّر الشباب تنظيم جمعية أهلية تعنى بالأمر وأسموها «الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب». وقد تطوّع للعمل في هذه الجمعية أعداد كبيرة من المختصين النفسيين والأطباء الإعلاميين والمبرمجين ومدخلي البيانات وفرق البحث والمقابلات وجمع المعلومات. ووصل عدد المتطوعين إلى أكثر من ١٢٠٠ متطوع ومتطوعة.

وقد سدت جمعية ضحايا الحرب فراغاً كبيراً، سواء لجهة جمع المعلومات والتنسيق مع جمعيات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الغربي أو لجهة تقديم المساعدات والخدمات الضرورية لضحايا التعذيب والاغتصاب وذوي الشهداء والأسرى والمفقودين. كما شكلت منفذاً إيجابياً لطاقات الشباب المتحمسين لإعادة إعمار الكويت وخدمة الوطن، كما أخذت الجمعية على عاتقها حماية حقوق المعتقلين في الكويت بعد التحرير وحقوق مساجين سجن طلحة سيئ الذكر.

ولخلو الجمعية من أي أغراض سياسية فقد قدمت خدماتها إلى الكل بغضّ النظر عن أي اعتبارات غير إنسانية. فاحتوت قوائمها على الأسرى والشهداء والمفقودين من العرب والبدون دون تمييز. مما أثار سخط الحكومة وسبب لها إحراجاً أمام الجمعيات الإنسانية وجمعيات حقوق الإنسان. فكرست طاقاتها وعملاءها لتدمير الجمعية وإغلاقها تماماً. ومن الناشطين في الجمعية الذين أذكرهم مع الاعتذار لمن قد أنسى ذكرهم: محمد أشكناني، وسعود العنزي، وعبدالخالق التويجري، وبندر الخيران، وإبراهيم القطان، ونجم عبدالله، وأمل الشطي، ود. غانم النجار، وأمل عبدالله، وخالد المضف، وهدى الدخيل، وأسماء الصالح، وراشد العجيل، وأحمد العتيبي، وسندس حمزة، ونافع الحصبان، وأمل البداح، وعبدالعزيز المفرج، وعادل نصيب، ويوسف شعبان، ومضف مهلهل، وباقر دشتي، وخلدون الصانع، وغيداء الحسين، ومبارك العدواني، ورواء الجارالله، وعبد العزيز الغربللي، ورجاء أشكناني، ووفاء العتيقي، ومي الغربللي، وعادل الفوزان، وأماني البداح، وعايدة المطوع، وخالد العوضي، وفيصل الجزاف، وعبدالخالق التويجري، ومشاري المشاري، وريم الموسى، وقيروان أشكناني، ومحمد الراشد، وهيثم العثمان، وابتهاج النجران، وعمار الفوزان، وصلاح الثويني، وأحمد الحجي، وعبدالعزيز الموسى، وعماد السيف، وطاقم الرعاية النفسية (د. جاسم حاجية، ود. بثينة المقهوي، وألطاف العيسى، ود. غالب عبدالأمير الذي اضطر إلى مغادرة الكويت بعد المضايقات التي تعرض لها الأطباء البدون بعد التحرير وكثيرون غيرهم)، ومئات آخرون لا تحضرني أسماؤهم .

رواية د. غانم النجار

وقد كان لقضية الأسرى دور كبير في ملحمة الصمود، فقد تم تنظيم الرحلات لزيارة الأسرى في معتقلاتهم في العديد من المدن العراقية كبعقوبة وتكريت والموصل والرمادي. وقد بدأت حملات زيارات الأسرى بصورة عائلية من أهالي الأسرى ثم تحولت بعد ذلك إلى عمل منظم ساعد في رفع معنويات الصامدين والأسرى على حد سواء، إذ بدأ الدكتور غانم النجار وشقيقته أمل النجار زيارة أولى لزوج شقيقتهما في سجن بعقوبة بالإضافة إلى أسرى آخرين. وفور

عودتهما من تلك الرحلة توافدت عليهما مجاميع من أهالي الأسرى للاستعلام عن كيفية مساعدتهم في الوصول إلى أبنائهم. وعلى إثر ذلك تطورت العملية وتنظمت بصورة دقيقة وزاد عدد الباصات إلى ثلاثة أو أربعة باصات أسبوعياً يتم استئجارها من ساحة دوار العظام قرب الصليبيخات. وقد تنادى الشباب الوطنيون لدعم ترتيبات هذه العملية المعقدة والمحفوفة بالمخاطر ولم تقتصر تلك الرحلات فقط على زيارة الأسرى وتزويدهم باحتياجاتهم فحسب، بل تحولت إلى حلقة وصل بين الصامدين وأهلهم خارج الكويت، إذ كانوا يتصلون هاتفيا بأهاليهم من بغداد، مما رفع كثيراً معنويات الصامدين ومعنويات أهلهم في الخارج، كما قادت تلك الرحلات حملة تشجيع الكويتيين العائدين من الخارج، إذ كان يتم الاتصال بهم من بغداد والاتفاق معهم على موعد محدد أثناء وجودهم في بغداد لزيارة الأسرى، ومن ثم يدخل الكويتيون من الخارج عن طريق الأردن ويعودون بمعيتهم للكويت.

كذلك فقد بذلت سارة الصايغ وشقيقها علي الصايغ جهداً جباراً في إيصال المساعدات إلى أسرى في جميع المعتقلات العراقية، ولأنهما قد تخصصا في نقل الاحتياجات الإنسانية فقد كانا يؤجران الباص ويملآنه باحتياجات الأسرى ثم يوزعانه بالتساوي في كيس بلاستيكي أصفر أطلق عليه «كيس الأسير»، وذلك لأن بعض المعتقلات ترفض تسلم الحاجيات إلا بأسلوب معين.

وقد تعرض القائمون على تنظيم تلك الرحلات لمخاطر عديدة، ومضايقات متنوعة من المخابرات العراقية، خصوصا أن عدد المساهمين والمبادرين إلى دعمها من الشباب الوطنيين كان في ازدياد مضطرد، ولم يبخل الكويتيون الصامدون في دعم هذا النشاط الفريد من نوعه، وأتاح ذلك للشباب فرصة الاتصال بوسائل الإعلام الموجودة في بغداد لإطلاعها على أوضاع الكويت المحتلة، وجرى تهريب العديد من الصور والأفلام التي تم تصويرها مع كل ما كان يحمله ذلك من مخاطر حقيقية، فقد كانت سلطات الاحتلال تعدم من بحوزته كاميرا. كما أتاح لهم ذلك فرصة الاتصال بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وإطلاعها على أوضاع الصامدين وانتهاكات حقوق الإنسان الجارية بشكل يومي في الكويت المحتلة، كذلك فقد أعطانا هذا العمل فرصة للاتصال بالأسرى وإطلاعهم على تحركاتنا بالخارج والاطمئنان على أوضاعهم في الداخل وشد أزرهم. كما أوصل الشباب رسائل الأسرى إلى أهاليهم النازحين وعادوا لهم بأخبار أهاليهم الطيبة لرفع معنوياتهم.

وبدلاً من أن تقوم السلطة بشكر هؤلاء الشباب على دورهم المتميز، لعبت دوراً في محاولة تشويه صورتهم لدى الضباط الأسرى بعد تحريرهم، عن طريق الافتراء بالاتهام بالتعاون مع العراقيين ومحاولة قلب نظام الحكم، ولكنها فشلت في ذلك ولله الحمد.

وهذا موضوع أتمنى أن تتاح لنا فرصة تقديم وقائعه الحقيقية لكي يعرف الشعب الكويتي حجم التضحيات التي بذلك والمصاعب التي تمت مواجهتها لدعم هؤلاء الأسرى وتأمين التواصل معهم.

وبعد التحرير مباشرة، تنادت مجموعة الشباب نفسها لتنظيم استقبال الأسرى العائدين من العراق والذين كان يتم استقبالهم في المطار القديم ثم ينقل الكويتيون منهم إلى صالة شيخان الفارسي في منطقة السرة، أما الأسرى البدون فقد كانوا يُنقلون إلى صالة المعهد الديني بمنطقة

قرطبة. وقد كان أمراً مؤسفاً أن يقوم النظام بالتفريق بين الأسرى الكويتيين والبدون، وهو ما يدل على قصر نظر وافتقار إلى أبسط معاني الأخلاق، إضافة إلى افتقار الحصافة.

إلا أن مسلسل الأسرى يبدو أنه سيظل مفتوحاً حتى هذه اللحظة. فعلى الرغم من عودة الآلاف من الأسرى بالطرق الرسمية ومن خلال تنظيم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإنّ نظام صدام حسين أصر على إنكار وجود مئات الأسرى، وخصوصا الذين اعتقلهم بتهمة المقاومة من أمثال يوسف ثنيان المشاري وزملائه.

إلا أن الصدمة الكبرى بالنسبة للشباب الصامدين كانت حالة عدم الاكتراث والفوضى الحكومية وسوء الإدارة، إذ لم تتمكن الإدارة الحكومية من تجهيز قائمة معتمدة للأسرى، وقد أدى ذلك التخبط والتضارب بالأرقام إلى فقدان مصداقية المطالبة بالأسرى، فأرقام الأسرى تتغير بين فترة وأخرى. وهكذا أسست مجموعة الشباب نفسها التي كانت قد أصدرت نشرة الصمود الشعبي ونظمت رحلات أهالي الأسرى «الجمعية الكويتية للدفاع عن ضحايا الحرب» وقد تطوع للعمل في هذه الجمعية مئات من الشباب والشابات الكويتيين الصامدين، كما تطوع للعمل فيها أعداد كبيرة من الاختصاصيين النفسيين والأطباء والإعلاميين والمبرمجين ومدخلي البيانات وفرق البحث والمقابلات وجمع المعلومات، إذ وصل عدد المتطوعين إلى أكثر من ١٢٠٠ متطوع.

وقد تعاونت الجمعية مع الجهات الرسمية بصورة ملحوظة واتضح ذلك من العدد الكبير من المراسلات التي تطلب فيها الجهات الحكومية معلومات أو دعماً فنياً من الجمعية، وشمل ذلك الجهات الرسمية من جميع المؤسسات والهيئات بما في ذلك الديوان الأميري، ولم تخل تلك المراسلات الرسمية من كتب شكر وتقدير للدور البارز الذي لعبته الجمعية بعد تحرير الكويت.

فقد ملأت الجمعية فراغاً كبيراً ملحوظاً في الفترة التي تلت التحرير سواء في الجهد المبذول بجمع المعلومات أو التنسيق مع جمعيات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الأجنبية، فكانت مقراً لاجتماعات تلك المنظمات مع ضحايا الانتهاكات التي مارسها الغزاة ضد الصامدين من كويتيين وغيرهم. كما أقامت الجمعية معرضاً لأدوات التعذيب التي استخدمتها سلطات الاحتلال في التعذيب ضد المدنيين الآمنين في الكويت، وكان الناس يقفون طوابير طويلة ليطلعوا على تلك المعدات الرهيبة التي كان يقوم بشرحها الضابط علي الفودري وآخرون. كما قامت الجمعية بتقديم الخدمات والمساعدات الضرورية إلى ضحايا التعذيب والاغتصاب وذوي الشهداء والأسرى والمفقودين.

وقد التزم القائمون على الجمعية بخط إنساني غير سياسي، خط إنساني لا يفرق بين الناس الصامدين سواء كانوا كويتيين أو بدون أو غيرهم. ووفرت لهم الحماية القانونية من خلال محامين متطوعين. وقد أجرى المسؤولون عن الجمعية لقاءات متواصلة مع الحاكم العرفي حينئذ والعديد من الوزراء لتنبيههم لتردي الأوضاع في السجون وتراجع أوضاع حقوق الإنسان بصورة عامة، الأمر الذي كان سينعكس على سمعة الكويت، وعرضت الجمعية جميع إمكاناتها لمساندة الحكومة، إذ تطوع شباب وشابات الجمعية في إعادة ترميم سجن الأحداث، وهو السجن الوحيد الذي كان في حالة مقبولة، فنظفوه وأعادوا تأهيله وساعدوا إدارة السجن في ذلك.

كما أدت جهود الجمعية إلى التنبيه للحالة المتردية التي كانت عليها أوضاع السجن العسكري مما أدى إلى إغلاقه لاحقاً. ولم تأخذ الحكومة مطالبات الجمعية على محمل الجد، مما أدى إلى أن يقوم المئات من الإعلاميين الغربيين ومنظمات حقوق الإنسان برصد تلك التجاوزات الصارخة، الأمر الذي انعكس سلباً على سمعة الكويت في الخارج حتى وصل الأمر إلى أن يقول بعض السياسيين الغربيين إننا لم نحرر الكويت من صدام لكي تقوم الحكومة الكويتية بممارسات مشابهة.

كان واضحاً أن الأعباء التي تصدت لها الجمعية أكبر بكثير من قدرتها وطاقتها وبدلاً من أن تسعى السلطة إلى دعم الجمعية والاستفادة من جهود الشباب المتحمسين لخدمة وطنهم وإعادة إعماره، أخذت تضع العراقيل وتثير الشكوك، وتهدد بعض الشباب لثنيهم عن العمل في الجمعية بصور مؤسفة.

اتخذت الجمعية في بادئ الأمر من جمعية المحامين مقرا لها في بيت مؤجر بمنطقة ضاحية عبدالله السالم، ومع اتساع العمل تبرع السفير غازي الريس وشقيقه صباح ببيت مجاور لهما، وبعدئذ انتقلت الجمعية إلى مدرسة أزدة بنت الحارث في ميدان حولي، وقد شهد عملها ونشاطها تطوراً نوعياً ملحوظاً.

وقد أولت الجمعية قضية الأسرى والمفقودين اهتماماً كبيراً حتى أنها دعت أهالي الأسرى والمفقودين إلى تأسيس هيئة خاصة بهم، وتأسست بموجب ذلك رابطة أهالي الأسرى والمفقودين. كما دعت جمعيات النفع العام إلى القيام بدورها في هذه القضية، ونتج عن ذلك إنشاء الهيئة الشعبية للتضامن مع الأسرى والمفقودين. وعلى الرغم من تزكية كل جمعيات النفع العام لأن تكون رئاسة الهيئة لجمعية ضحايا الحرب فإن الجمعية أصرت على خلاف ذلك، فأصبحت رئاسة الهيئة للاتحاد العام لعمال الكويت الذي كان يمثله بندر الخيران، أما رابطة أهالي الأسرى فقد ترأسها المرحوم بدر الموسى. وقد نظمت الجمعية من خلال الهيئة أول حملة دولية خارجية شعبية شاركت فيها ١٣ جمعية نفع عام زارت الولايات المتحدة والتقت المسؤولين من الأمم المتحدة بنيويورك، كما التقت السياسيين والإعلاميين والمنظمات الدولية الحقوقية في واشنطن دي سي، وقام أعضاء الوفد بإلقاء المحاضرات وعقد المؤامرات الصحافية والمشاركة في الأنشطة العامة. وقد قام الوفد بالشيء نفسه في لندن وكذلك في جنيف وكان أعضاء الوفد في كل محطة يسلمون كبار المسؤولين آلاف الرسائل من ذوي الأسرى.

كان واضحاً أن الجهد الذي قامت به الجمعية يسبب إزعاجاً وقلقاً للسلطة بصفة عامة، وفي موضوع الأسرى بصفة خاصة، إذ كان موضوع الأسرى والاستهتار والتردي في طريقة معالجة الحكومة له سبباً لإحراجها. ومع مضي الوقت، كانت رداءة الحكومة في تعاطيها مع ملف الأسرى تزيد، وإحراجها من نشاط الجمعية يزداد كذلك، وبالتالي سعت الحكومة بكل قواها إلى إيقاف عمل الجمعية.

وقد تفتحت قريحة الصامدين بالكثير من القصائد والأغاني التي تعكس مشاعرهم ومعاناتهم وآمالهم تحت وطأة الاحتلال، ومن أهمها أغاني الشهيد فايق عبدالجليل مثل «ما نطلع منها ما نطلع، نبقى كويتيين، جانا الذيب»، وقصائد الشاعر مسفر الدوسري مثل «من يقول إن احنا كنا لحظة تحت الاحتلال... كنا إصرار وتحدّي... كنا فوق الاحتلال».

اعتقال فيصل الصانع ردٌّ على كل من حاول التطاول على شخصية هذا المناضل الشريف الذي اختار مبكراً الانحياز إلى الوطن والعروبة. ورغم انتمائه إلى حزب البعث أثناء دراسته الجامعية، فقد حافظ بإصرار، على موقف قومي نقي وواضح. فلم يقف مع أهل اليمين ولا أهل اليسار، في خضم معارك، وصراعات الحزب الداخلية، والقطرية، والقومية.

وعندما اختُزل الحزب في سلطة قطرية عائلية في العراق، آثر أن ينسحب بهدوء. فلا أغرته أضواء السلطة، ولا داعبته خيالات المنافقين. اختار العمل الوطني مدخلاً إلى انتمائه القومي، ورضي أن يكون جزءاً من العمل الوطني الديمقراطي في الكويت. فخاض الانتخابات البرلمانية ضمن قائمة «نواب الشعب». وفي مجلس الأمة كان عضواً فاعلاً في هذا الإطار.

وعندما حانت ساعة الفرز والحساب، وبعد أن دخلت جحافل غزو صدام الكويت، لم يكن لفيصل الصانع إلا أن يعبر عن نفسه، وحقيقته، ومعدنه.

فقد دان الغزو من البداية، ورفض كل المغريات التي عرضت عليه، من دعوة النواب الوطنيين إلى تشكيل حكومة تحت حراب الاحتلال، إلى الضرب بكل عبارات ومؤشرات التهديد والوعيد بالاعتقال عُرْضَ الحائط.

وقد جاءه السفير العراقي عارضاً عليه الإغراءات، ومن ثم أتاه سبعاوي مهدّداً. وكان جوابه لهما ولِمَنْ وراءهما: «اخرجوا من الكويت ودعوا الكويتيين يتدبروا أمورهم».

قام فيصل أثناء الاحتلال بدور وطني وتاريخي لا ينكر. فقد تداعى مع عدد من زملائه النواب للعمل، وترتيب أمور الناس، ومساعدة الصامدين من أهل الكويت. وفي ديوانه عقد أكثر من لقاء، وجمع مساعدات مالية وعينية للمواطنين. وشارك مع كوكبة من الوطنيين الأحرار في عدة اجتماعات توزعت ما بين ديوانه، وسرداب المرحوم عبدالعالي ناصر بالخالدية، ومنزل عبدالله النيباري في الضاحية.

وقد تمخّض عن تلك الاجتماعات أول بيان لبرنامج وطني ضد الاحتلال.

وعندما داهمت مخابرات صدام منزله في ٢١-٩-١٩٩٠، اعتُقِلَ مع صديقه نايف الأزيمع وابنيهما وابن أخته. ونُصِبَ كمين في ديوانه لاصطياد كل زواره. وكانت الحصيلة حتى يوم ٢٣-٩-١٩٩٠ أكثر من خمسة وعشرين معتقلاً. سيقوا كلهم إلى البصرة حيث التأم شمل الجميع في سجن المخابرات.

ويتذكر رفاقه من نزلاء سرداب المخابرات في البصرة، أنه حُجِزَ في زنزانة فردية مظلمة، لكنه كان يشد أزر الآخرين حين يمرون أمام زنزانته في طريقهم، ذهاباً وإياباً إلى دورة المياه يومياً. وعندما تغلق الأبواب وينام السجانون، كان صوت فيصل يصل إلى أسماع رفاقه من خلف باب زنزانته المغلقة، متفائلاً وناصحاً ومشجعاً. وذكر من قاسموه السجن أنه كان يقول ويؤكد «لا يهمكم... هم المدانون لا نحن، وهم من يجب أن يحاكَم لا نحن».

وقد رفض قبل اعتقاله، فكرة أصدقائه بالسفر للخارج، حتى لعائلته وأولاده وقد أوصى ابنه في السجن «إذا ما قيض الله لكم الخروج من السجن فلا تتركوا ديرتكم الكويت».

وبهذه المناسبة لابدّ من التطرق إلى العلاقة الخاصة التي كانت تربط الاثنين صدّام حسين وفيصل الصانع. فعندما لجأ صدّام حسين إلى مصر بعد فشل محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم كان فيصل الصانع يدرس في القاهرة، ولكي يحافظ على كرامته دعاه فيصل الصانع إلى الإقامة عنده، وتولّى هو ومجموعة من الطلبة الكويتيين توفير كل حاجياته. وعندما عاد صدام حسين للسلطة كان يعبّر عن امتنانه لتلك الضيافة الكريمة، مما جعل فيصل الصانع يحتلّ مكانة خاصة عند صدام حسين. وقد كان فيصل الصانع هو المسؤول الحزبي الأول في الكويت وعضواً في القيادة القومية لحزب البعث. وعلى الرغم من قرار فيصل تعليق عضويته في الحزب لمعارضته مسيرة الحزب في الفترة الأخيرة ورفضه الموافقة على غزو الكويت فإننا كنا نعتقد أن صدام حسين لن يمس فيصل بأذى للاعتبارات التي ذُكِرَتْ.

ومن العادات العربية الأصيلة، وصدام يؤكد اعتزازه بها، ألا ينسى العربي «الأصيل» أي معروف قدّم له ويبقى طوقاً في عنقه إلى الأبد، لكنّ إعدامه أكد أن هذا الشخص قد تخلى حتى عن أخلاقياته كعربي بعد أن تنكّر لكل مبادئ حزبه. وصرنا نفهم كيف كان يتخلص من أقرب الناس إليه بدم بارد، كأحمد حسن البكر وعدنان التكريتي ابن خاله الذي تربّى في بيته وكان الاثنان من أقرب الناس إليه.

ولا بدّ من ذكر أسرار القبندي التي كانت من السبعة الأوائل في أميركا ممّن تخصصوا بالكمبيوتر، وهي ذات شخصية قوية وجريئة ومحبوبة كما يصفها من عرفها. ولمّا احتلت قوات صدام الكويت كانت من الأوائل الذين نظموا عملية الصمود في كل المجالات. وشاركت حتى في عمليات قتالية وأبدعت. وكانت صلة الوصل المهمة بيننا ونحن في لندن وهي في الكويت من خلال جهاز إرسال خاص في بيت أحد الأصدقاء. ولكن ما أثار التساؤل هو وحشية التعذيب الذي تعرّضت له من قِبل أجهزة الأمن العراقية وتقطيع جسدها الطاهر ووضعه بكيس ألقته هذه الأجهزة أمام بيتها؟ هناك سرّ، ولا بدّ أن يأتي اليوم الذي تُكْتَب فيه هذه القصة البطولية كاملة.

غداً: معركة التحرير ووثيقة أبناء الصباح

توضيح وتنويه

منذ أن بدأنا في نشر ذكريات الدكتور أحمد الخطيب في العام الماضي، كنا مدركين لسقف الجرأة والصراحة والوضوح التي تناول بها الدكتور الخطيب سرد تلك الوقائع أو التعليق عليها. وكان نصب أعيننا ما قد يترتب (قانونياً) على نشر بعض تلك الوقائع أو التعليقات، فتجاوزنا نشر بعض الجزئيات التي تضمنها الجزء الأول من كتابه «ذكريات العمل الوطني... الكويت من الإمارة إلى الدولة»، لكنها جاءت كاملة في الكتاب وقد سمحت به الرقابة بعد تردد شديد، وبعد تجنيد فريق من القانونيين لدراسة كل حلقة نشرتها «الجريدة» وإمكان إحالتها الى النيابة.

وفي الجزء الثاني من ذكريات الدكتور أحمد الخطيب مضينا في النهج نفسه، نتجاوز بعض الفقرات أو التعليقات، التي تحتمل تفسيراً قانونياً سلبياً، وهو نشر فيه شيء من التصرف الذي لا يخل بسياق السرد ولا بمضمون الكتاب. ولتباين القانون في رقابة الصحافة واختلافها عن رقابة الكتب ورقابة الكمبيوتر والمدونات كان لا بد من إيضاح هذه الحقيقة للقارئ، وأن هناك بعض الفقرات أو الجزئيات تجاوزنا نشرها لأسباب رقابية بحتة.

تحرير الكويت

لقد كان واضحاً أن صدام حسين وقع في الفخ، وأن الأميركان لم يكونوا على استعداد لإيقاف الحرب المتوقعة، وأن أي وساطة في الموضوع يجب القضاء عليها. وهذا ما اكتشفه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في محاولته التوسط لحل هذه الكارثة، مما اضطره إلى قطع رحلته والعودة للجزائر. (تفاصيل هذه الوساطة مذكورة في مكان آخر من الكتاب).

بعد ثلاثة أسابيع من احتلال الكويت اتصل بي فريد هاليداي وكان قد رجع لتوه من أميركا وأخبرني أن الأميركان يريدون هذه الحرب لسببين: أولاً لأنهم لا يريدون دولة نفطية في المنطقة تكون لها قوة، وثانيا لأنهم يعتقدون أن العراق سيكون قادرا بعد فترة وجيزة على تهديد أمن إسرائيل. ولهذين السببين ستقع الحرب وليس دفاعاً عن الكويت. وهذا يجعلك تفهم موقف السفيرة الأميركية غلاسبي الغامض عندما قالت لصدام: إن هذه شؤون عربية لا نتدخل بها لكن لا ننصحك. ثم جاء كروكر وكيل وزارة الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأوسط إلى الكويت بعد زيارة بغداد وتحدث بنفس طريقة غلاسبي. الاثنان لم يهددا صدام ولم يردعانه عن غزو الكويت، وإنما تركا الباب مفتوحاً حتى يدخل للقضاء عليه. لقد كانوا يريدون ضرب القوة العسكرية العراقية وعلى رأسها صدام وهو أهوج لم ير العاقبة. غلاسبي سكتت طويلاً وفي بداية هذا العام أنكرت ما قيل عنها! ولكن هذا الرأي عبّر عنه عدد كبير من الشخصيات السياسية من رؤساء ووزراء تحدّثوا عن تلك الفترة.

وقد دار سؤال بعد الغزو عن سبب رفض السعودية دخول قوات سعودية لتحرير الكويت والتصدي للقوات الغازية، حتى أتى تشيني بالخرائط ليريهم أن الدبابات العراقية متجهة إلى السعودية وأن صدام لن يتوقف عند احتلال الكويت. وحينئذ فقط وافق السعوديون على نزول قوات التحالف في الأراضي السعودية. وكان شرط الملك فهد أن تخرج القوات الأميركية من السعودية فور تحرير الكويت فوعده الأميركان بذلك.

في الثلاثة أيام الأولى لم يكن هناك أي إشارة إلى احتلال الكويت في الإعلام الخليجي. وقد قال لي أحد الصحافيين الخليجيين إنه منع من نشر أي خبر عن الغزو حتى ولو كان نقلاً عن وكالات الأنباء العالمية. ولم تبدأ معظم الصحف الخليجية نشر أخبار احتلال الكويت إلا بعد ثلاثة أيام حين صُرِّح لها بالنشر.

والحقيقة أن غزو العراق للكويت كان صدمة موجعة لأكثر الكويتيين الذين لم يبق شيء في مقدورهم لم يفعلوه لدعم العراق في حربه مع إيران. فقد كان الدعم المالي والأدبي والإعلامي سواء من الناس أو الحكومة قد فاق كل التصورات. كانت الكويت حذرة في التعامل مع القضايا الصدامية بين الأطراف في المنطقة وتتحسب للنتائج بحيث لا تُحسب على طرف ضد آخر. ولكنها في الحرب بين إيران والعراق كانت مندفعة خلف صدام حسين. ولنفترض أن الكويت أخطأت بحق العراق، أياً كان هذا الخطأ، فهذا ليس مبرراً لاحتلال البلاد. فلو أن أي بلدين يحدث بينهما خلاف يقوم أحدهما باحتلال الآخر فإن هذا يصبح كارثة، ويعني هذا أن أي دولة صغيرة تختلف مع أية دولة أقوى أو أكبر منها معرضة للاحتلال، وهذا لا يجوز في أي عرف ولا أي قانون. هذا المبدأ خطير. وكان بإمكان العراق أن يشتكي الكويت إلى جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة أو محكمة لاهاي الدولية أو تكليف وسطاء لحل الإشكال. كان يمكن حل أي إشكال بين الكويت والعراق بالطرق السلمية، ولم يكن هناك مبرر للحرب أبداً. وكما يبدو

فإن صدام انفرد باتخاذ القرار من دون مشورة أحد من القيادة. من كان يستطيع معارضة صدام وهو يعلم أن مصيره الإعدام؟

ولو افترضنا أن هناك محاولة لجر العراق إلى دخول الكويت فإنه يفترض ان القيادة العراقية لديها الوعي الكافي لإدراك هذا الفخ، ولكن العنجهية وسوء التقدير اللذين سيطرا على صدام أدخلاه في هذه المعركة الكارثية بتأثيراتها وانعكاساتها. أو ربما يكون قد فهم بطريق مباشر أو غير مباشر أنه لو احتل الكويت فلن يتعرض لأي عقاب. وأعتقد أنه إذ لم يجد من يردعه في حربه مع إيران والكل كان يصفق له وحظي بدعم عسكري ومعلوماتي من أميركا ظنّ بعنجهيته المعروفة أنه يستطيع تكرار العملية في الكويت وهي بالنسبة له عملية أسهل وأدسم. وأي فرد يعترض على خططه الحربية أو توجهاته السياسية كان يعدم وبالتالي فإنه تفرّد بالقرار وجرّ العراق إلى الهاوية.

لقد كان بإمكان صدام بحالة الرعب التي خلقها في المنطقة بعد انتصاره على إيران أن يفرض إرادته على الدول الخليجية من دون اعتراض.

لمّا دعت السعودية إلى اجتماع الطرفين في الرياض لم يكن الشيخ سعد العبدالله مدركاً خطورة ما يحدث، ولذلك بعد الاجتماع الساخن مع الوفد العراقي ترك الاجتماع وذهب لأداء مناسك العمرة. ولولا أن الأمير استدعاه للعودة بسرعة لبقي هناك.

وقد تقدم صدام حسين بعرض للأميركان أثناء احتلاله للكويت حمله ياسر عرفات، وقد اطلعت على تفاصيله من أوساط فلسطينية عندما كنت في لندن. كان صدام عرض أنه مستعد لتنفيذ السياسات النفطية التي يريدها الأميركان في مقابل أن يستولي على الكويت وقد رفض الرئيس بوش تسلم العرض.

بعد دخول قوات التحالف إلى الكويت، تشكّلت ميليشيات حكومية تحت قيادة شباب من الصباح وأشاعت الرعب في البلد، وأعدمت بعض الوافدين والفلسطينيين، ومنهم من قدم خدمات مهمة إلى الكويتيين أثناء الاحتلال من دون أي تحقيق دقيق أو محاكمة. وفي اليوم الثالث من التحرير جرت محاولة فاشلة لاغتيال النائب حمد الجوعان، وقد أصيب على أثر ذلك بشلل دائم. هنا رأت العناصر الوطنية أنها مستهدفة وليست هنالك سلطة مسؤولة عن الأمن، فلجأت إلى قوات التحالف طالبة الحماية من هذه العصابات المسعورة. وكان الهدف من كل هذه الأعمال كسر معنويات الصامدين الذين لم يكن غضبهم على السلطة سراً لمسؤولية هذه السلطة عن المعاناة التي تحملوها تحت الاحتلال. فلما رجع الشيخ سعد العبدالله إلى الكويت بعد أن سبقه بعض الوزراء للاطمئنان على الوضع قابله السفير الأميركي، وكما تسرب من معلومات فقد أنذره وطلب منه حل هذه الميليشيات المنفلتة حالاً وإلا... مما سبب له إزعاجاً شديداً تجلى بوضوح عند حضوره لقاء مع بعض الصامدين كان قد رُتّب من قبل. وقد عقد هذا الاجتماع مباشرة بعد لقائه العاصف مع السفير الأميركي في الكويت.

هذا الاجتماع كان سعد العبدالله قد طلبه عبر جاسم العون من بعض رجالات الكويت من الصامدين ليبحث معهم أمور البلد، وكانوا قد اشترطوا أن يكون الاجتماع خاصاً مختصراً وأن يكون مستعداً لسماع رأيهم الصريح من دون زعل. وافق الشيخ سعد العبدالله على هذا الاجتماع، وحدد أسماء المدعوين عبدالله المفرج، ويوسف النصف، ومحمد العدساني، وخالد السلطان، وأحمد باقر، واستثنى عبدالله النيباري، إلا فاجأهم باصطحاب نحو (٤٠) شخصاً من

مؤيديه، وبعد أن هدأ قليلاً قال إن الدستور والديمقراطية لا يصلحان لنا وإنه يريد منهم أن يضعوا صيغة جديدة. هكذا برهن على أن الحديث عن الالتزام بالدستور في مؤتمر جدة كان من باب الخدعة لا أكثر ولا أقل. هنا انبرى بعض الذين أتي بهم لتأييده ومهاجمة الدستور والديمقراطية والتصفيق له كلما ندد بالديمقراطية. لقد كان ليوسف النصف دور مميز في هذا الاجتماع، فقال إن هذه «الجمعة» الكثيرة لا تصلح للحوار، وقال ما معناه إن الحاكم لا ينصح بالعلن حتى لا تخدش هيبة الحكم إنما بالسر، وطلب فض الاجتماع لأن الوقت رمضان وهم صائمون ومتعَبون، واتفق على اجتماع آخر في اليوم التالي. وفي اليوم التالي استؤنف الاجتماع بالروحية نفسها مما دفع يوسف النصف إلى القول إنه لا داعي لمواصلة المراوغة، مما أزعج الشيخ سعد العبدالله الذي أصر على إلغاء الدستور وقال: «إذن اذهبوا إلى الأمير».

فقام وفد بمقابلة الأمير في ديوان البابطين من دون فائدة. وهكذا تبخّرت كل وعود مؤتمر جدّة.

هنا رأت القوى السياسية أن تصدر بياناً بعنوان «رؤية مستقبلية لبناء الكويت» بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩١م تؤكد فيه تمسكها بالديمقراطية ودستور ٦٢ وعقدت مؤتمراً صحافياً في فندق هيلتون لطرح وجهة نظرها هذه، لكن في بداية المؤتمر تم قطع الكهرباء عن الفندق فعقدت الاجتماع في ديوان أحمد السعدون.

أعادت الحكومة الحياة إلى المجلس الوطني المنحلّ (بدل مجلس الأمة) ضاربة عُرْضَ الحائط بكل عهودها السابقة.

وقد جاء الردّ بأن تنادى النواب (٣٠) إلى عودة نشاط ديوانيات الاثنين لمواجهة هذا التعنت الحكومي.

هنا شعرت الإدارة الأميركية بخطورة هذا التحرك لأنه يفضح ادعاءها لشعبها والكونغرس الأميركي أنها قاتلت لتحرير دولة ديمقراطية مستقلة، لا مشيخة قبلية كما يقول صدام، وخصوصاً أن الانتخابات الرئاسية على الأبواب. فطلبت الإدارة الأميركية إجراء الانتخابات لمجلس الأمة قبل انتخابات الرئاسة الأميركية في أوائل شهر نوفمبر وهكذا تمت دعوة الناخبين الكويتيين لانتخاب مجلس الأمّة الكويتي يوم ١٩٩٢/١٠/٤ أي قبل شهر واحد من الانتخابات الأميركية.

وثيقة أبناء الصباح من الصف الثاني

تفرُّدُ الشيخ سعد العبدالله بالسلطة وتجاهلُه حتى لعائلة الصباح وتدهور الأوضاع في البلد، حمل مجموعة من عائلة الصباح على التحرك.

بتاريخ ١٩٩٢/٠٧/١٣ أصدرت مجموعة من أبناء عائلة الصباح وثيقة علنية لخصت فيها وجهة نظرها في الأوضاع الراهنة وحددت مكامن الخَلَل وقدمت برنامجاً لإصلاح شامل. وأهم ما ورد في المذكرة هو الحديث عن الإخلال بالصيغة الكويتية للحكم التي تميزت بالتشاور بين النظام والشعب والتي أدّت إلى وضع دستور ١٩٦٢ الذي قنن هذه الصيغة. وكيف أن الحكم قد أخلّ بهذه الصيغة وألغى الدستور وحصر ولي العهد ورئيس الوزراء كل الصلاحيات لنفسه

متجاهلاً حتى التشاور مع عائلة الصباح، مما كان السبب الأساسي لتدهور الأوضاع في الكويت وتعرضها لكوارث تاريخية متعددة (انظر نص المذكرة).

لقد لقيت هذه المذكرة ترحيباً كبيراً من فئات الشعب التي أغضبها تجاهل النظام للوعود التي قطعها على نفسه في مؤتمر جدة. إضافة إلى الأوضاع الفاسدة. فقامت السلطة، عبر جماعاتها، بحملة في بعض دواوين الكويت متهمة هؤلاء الشباب بالجهالة وبالتطاول على رمز العائلة- رئيس الحكومة. وتصادف أني كنت موجوداً في إحدى الديوانيات حين كان أحد الوزراء السابقين يشن حملة شعواء على هؤلاء الشباب. وقد كان هذا الوزير «حافياً» عند دخوله الوزارة وخرج منها بعد ست سنوات من أصحاب الملايين الكثيرة في الكويت!

تعليق للدكتور أحمد الخطيب

في تعليق للدكتور أحمد الخطيب على ما أثير بشأن ما جاء في الحلقة التاسعة من ذكرياته المنشورة بجريدة «الجريدة» بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٨ جاء ما يلي:

لقد أشرت الى الموقف الوطني التاريخي لنواب قبيلة العوازم بإسقاط محاولة تنقيح الدستور في مجلس ١٩٨١، احقاقاً للحق، وشهادة للتاريخ. فنواب هذه القبيلة الكريمة، قد سجلوا لهم ولقبيلتهم موقفاً وطنياً خالداً، بالحفاظ على الدستور وحمايته. وهو المطلب الذي اجمع عليه الكويتيون بكل أطيافهم، وانتماءاتهم، واصولهم. وكان هذا هو بيت القصيد، والهدف الحقيقي من ايراد هذه الفقرة.

وإذا كان قد فهم خطأ ان اسلوب الصياغة قد يفسر على غير قصده في وصف الحال قبل الدستور. فقد كان واضحا ان ذلك كان شاملا للجميع. فقد اكدت بنفس الفقرة: ان تلك كانت هي حال جميع المواطنين العاديين، وسائر ابناء القبائل. ومع ذلك، ورغم ذلك، فقد تم حذف هذه الفقرة من النسخة النهائية للكتاب الماثلة للطبع.

وثيقة أبناء الصباح

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٩٢/٠٧/١٣

في الثاني من أغسطس ١٩٩٠، زحفت الجيوش العراقية لتحتل الكويت، في أكبر كارثة سجّلها تاريخنا منذ نشأة البلاد وتكوينها، وحلّ بنا ما حلّ خلال سبعة أشهر متواصلة انتهت خلالها الدولة الكويتية الأولى.

فمنذ أن استقر نفر من العتون في أرض بن عريعر بدأت لحظات شروق الأمل في الاستقرار والتوطن وتلمس مواطن الأرزاق في البر والبحر، وبذلك الاستقرار غرس الأجداد نواة تكوين الدولة. نعم، فقد أنست تلك الفترة من الزمن الجماعة مآسي الرحلة الرهيبة اللاهثة وراء الاستقرار والرزق، تلك الرحلة التي فقدنا فيها جدنا الكبير جابر ودُفن، رحمه الله، وهو في طريق البحث عن الوطن. لقد بدأ جدنا الكبير جابر الخطوة الأولى للهجرة العظيمة. وكأنه يقول

لأبنائه وأحفاده ومَنْ بَعدَهُ، لقد سرت بكم من التبعية إلى السيادة، ومن التنقل إلى التوطن، ومن الفقر إلى الغنى، ومن التشتت إلى التوحد.

وأدرك والدنا صباح الأول، رحمه الله، هذه الخطوة وفهم معانيها، فأدرك أن المسيرة لا تبدأ بدون رفاق لا تقل رؤيتهم وتطلعاتهم وطموحهم عمّا لديه.

وتعاقب على حكم الكويت أمراء من آل الصباح نذروا أنفسهم لهذه الأمة وصارعوا الأهوال والحروب والغزوات والصراعات الدولية والتكتلات حتى نجوا بالكويت وأهلها ووصلوا بها شاطئ الأمان. وبرز المؤسس الكبير المغفور له الشيخ مبارك الصباح طيب الله ثراه، وهو الذي حمى الكويت من أي غزو خارجي وحفظ الحكم فيها حتى وهو في قبره... وبتعاقب الحكام تأتي تلك الحقبة العظيمة في تاريخ الدولة الأولى بحكم الشيخ عبد الله السالم، رحمه الله، الذي خطا الخطوة الجبارة الثانية لتكملة مسار أسلافه في التطلع إلى الدولة الحديثة المستقرة والتي تُوِّجت بالعقد السياسي والاجتماعي بين الحاكم والمحكوم ليثبت لشعبه وأهله حكماً مستقراً دائماً وعادلاً، تحكمه روح الشريعة وينظمه دستور سنة ١٩٦٢، حتى أصبحت الكويت في عهده عضواً دائماً وعاملاً في المجتمع الدولي... وأصبحت الكويت في الثلث الأخير من القرن العشرين أغنى دولة في العالم، وعنصراً أساسياً في نموه وازدهار اقتصاده، ناهيك عن النمو الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي، وتكوين احتياطيات الأجيال، وشروق دولة المؤسسات والقانون. لكن هذا الازدهار لم يستمر كثيراً، وسرعان ما بدأ العد التنازلي، ولم تعد الكويت متبوئة مركزها الذي عرفت به في عالم المال، وكثرت تبعية تحمل النظام للأداء الحكومي، واستمر التدهور حتى جاءت فاجعة الثاني من أغسطس.

لكن لطف الله كان كبيراً، ووقف العالم لنصرتنا كدولة حضارية ديمقراطية دستورية، وتمسَّكَ العالم الدولي بنا حكاماً نمثل الشرعية العادلة، وكان موقفه مرآة صادقة تعكس تمسك أهل الكويت بنا قبل كل شيء وتضحياتهم بأرواحهم وأبنائهم وأعراضهم ومالهم... وتحررت الكويت والحمد الله في السادس والعشرين من فبراير، لتعود الشرعية، وكلنا أمل بأن نكون قد استفدنا من تجارب الماضي، وأن نتعاضد سوياً في بناء الدولة الثانية أكثر نضجاً وإنتاجاً وأداءً، وسوف نكون عند حسن ظن العالم الدولي والإنساني الذي ضحى لأجلنا، لكننا وبكل أسف لا نرى مجالاً لهذه الآمال ضمن الطريق الذي يسير فيه نمط التفرد بالسلطة وتحميلنا كأبناء النظام تبعية ذلك.

لقد حاول نفر من أبناء عمنا وإخواننا الاجتهاد ولم شمل الأسرة في إطار منظم دونما نتيجة... فهل يُعقل أن لا يتشاور أبناء النظام في مصيرهم وأمتهم وأن لا يجتمعوا ليبحثوا ذلك في مثل ما مررنا به من تجربة؟ وما هي الدروس التي تعلمناها، وكيف لنا أن ندافع عن قرار أو رأي لأفراد السلطة نحن لم نُسْتَشَر فيه، بل ولم نعرف عنه شيئاً من قبل؟ وهل للحكم فلسفة أو رؤية جديدة وواضحة بعد هذه المحنة؟ وهل علينا دائماً أن نضع النظام درعاً واقياً وساتراً لأخطاء الحكومة بدلاً من أن تكون هي الدرع الذي يقيه؟

إننا كشريحة من أبناء النظام الحاكم مؤمنون بأن التفرد بالسلطة ومركزيتها هما الخطوة الأولى من الطريق المعاكس لمسيرة جدنا الكبير جابر رحمه الله... ونحن مُطالبون أكثر من أي وقت مضى بإصلاح هذا المسار، وتقديم المشورة والنصح والضغط بما يحقق ذلك وضمن الأعراف والمفاهيم الدستورية والقانونية للدولة وفي إطار حقوقنا كمواطنين فيها هدفنا صيانة شرعية

الحكم وهيبته والحفاظ عليه بالترفع عن الصغائر، والعدالة، والحيادية، والتطور، والرعاية، ونحن متفقون على:

أولاً: نبذ أي تمييز طائفي، أو عائلي، أو مذهبي، وأن الكويت كلّ واحد فيه المواطنون سواسية كما حدد الدستور ونظمت القوانين.

ثانياً: إننا نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى درجتين وندعو إلى توحيد الحقوق والواجبات للجميع.

ثالثاً: إننا نؤمن بأن الدستور الذي اتفق عليه أهل الكويت قد أنصف الحاكم والمحكوم ولا بد من التمسك به والحفاظ عليه عقداً يجسد الشرعية والعدالة.

رابعاً: إننا نعيش في عالم متغير متطور، الإنسان محوره والمعاني الإنسانية والحضارية منهجه، ومن ثم فإن الحرية والديمقراطية مسألة تتطلب التواؤم والتلاؤم معها بعقل أكثر انفتاحاً، وبمنهج أكثر انضباطاً وحيادية.

خامساً: إننا متفقون على أن توسعة قاعدة المشاركة الشعبية وتعزيزها هدف من أهداف الحكم الأساسية وهي لا تتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخاب وتعميمه.

سادساً: إن الاتجاه الديمقراطي العالمي المعاصر يتطلب تهيئة واعية لمجتمع واعٍ لحقوقه وواجباته الدستورية وهذا يتطلب وعياً كاملاً لأبناء النظام- بالدرجة الأولى- وكافة الشعب بالدستور والقوانين المتعلقة بالحريات والحقوق والواجبات، وضرورة أن يأخذ الإعلام الرسمي دوراً أكبر في تحقيق ذلك.

سابعاً: ضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات التي يحكمها نظام وبناء مؤسسي لا يتغير بتغيير الأفراد.

ثامناً: إن القانون وعدالته وحزمه صمام الأمان للمجتمع، ويجب أن يطبق القانون على الجميع ودونما تمييز أو مفاضلة، ونحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك به.

تاسعاً: إننا نطالب بالحفاظ على مدخرات الدولة وصيانتها وتطويرها، ونرفض ما تتعرض له احتياطاتنا من هدر ونزف مع بداية الدولة وندعو إلى ضبط ذلك، فالحفاظ على المال العام جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الحكم نفسه.

عاشراً: إبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية، بل العمل على نبذ الصراعات التي ترتقي إلى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي والابتعاد الكامل عن أي ساحة انتخابية نأياً بالحكم عن أي شائبة، كما أننا لا نرى مبرراً لذلك ولم يكن الحكم مستهدفاً من أحدٍ قط.

إحدى عشر: إننا مؤمنون بضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركتهم الرأي في المسائل العامة والمهمة من خلال اجتماعات دورية ومنظمة.

ثـاني عشر: إننـا مؤمنـون أن هنـاك احتياجـات مختلفـة للأسـرة يتطلـب بعضـها المـال وتحـسين الوضـع الاقتـصادي، ولـذلك نـدعو لإنـشاء صـندوق معـين مـن المـال ليقـوم بـالأدوار المختلفـة لمصلحة الأسرة والمجتمع .

من الموقّعين:

١	سالم صباح الناصر	٦	سالم العبدالله الاحمد
٢	جابر مبارك الحمد	٧	خالد فهد المالك
٣	علي فهد السالم	٨	أحمد فهد الأحمد
٤	مبارك جابر الأحمد	٩	عبدالله فهد المالك
٥	ناصر صباح الاحمد	١٠	محمد محمد السلمان

توضيح وتنويه

منذ أن بـدأنا فـي نـشر ذكريـات الـدكتور أحمـد الخطيـب فـي العـام الماضـي، كنـا مـدركين لـسقف الجرأة والصراحة والوضوح التي تناول بها الدكتور الخطيب سرد تلك الوقائع أو التعليق عليها. وكان نصب أعيننا ما قد يترتب (قانونياً) علـى نـشر بعض تلك الوقـائع أو التعليقـات، فتجاوزنـا نشر بعض الجزئيات التي تضمنها الجزء الأول من كتابـه «ذكريـات العمل الـوطني... الكويت من الإمارة إلى الدولة»، لكنها جاءت كاملة في الكتاب وقد سمحت بـه الرقابـة بعد تـردد شـديد، وبعد تجنيد فريق من القانونيين لدراسة كل حلقة نشرتها «الجريدة» وإمكان إحالتها الى النيابة.

وفي الجـزء الثـاني مـن ذكريـات الـدكتور أحمـد الخطيـب مـضينا فـي الـنهج نفسه، نتجـاوز بعـض الفقرات أو التعليقات، التي تحتمل تفسيراً قانونياً سلبياً، وهو نشر فيه شيء من التصرف الذي لا يخل بسياق السرد ولا بمضمون الكتاب. ولتباين القانون في رقابة الصحافة واختلافها عن رقابة الكتب ورقابة الكمبيوتر والمدونات كان لا بد من إيضاح هذه الحقيقـة للقـارئ، وأن هنـاك بعـض الفقرات أو الجزئيات تجاوزنـا نشرها لأسباب رقابية بحتة.

مجلس ١٩٩٢

كنت أخبرت المقربين إليّ عام ١٩٨٥ أنه ستكون هذه آخر مرة أخوض فيها الانتخابات لأرتـاح مـن تعـب الانتخابـات والمجلس بـسبب تقدم الـسن لفسح المجـال أمـام الكفـاءات الـشابة لتتحمـل المسؤولية. وكنت صادقاً في وعدي.

العمل النيابي أثّر على عملي كطبيب. العيادة لا بدّ أن تعمل لكـي أقابـل مرضـاي، وأنـا لـم أتـرك العيادة يوماً إن لم يكن صباحاً ومساء فعلى الأقل أكون موجوداً في المساء. لكن أحمد الـسعدون سامحه الله لم يترك لنا وقتاً لمزاولة المهنة. فهو كان حريصاً على إنهاء إعداد جميع الميزانيـات قبل خروج الناس في إجازة الصيف، ولذلك كنت مضطراً إلى مواصلة العمل فـي المجلس مـن الصباح حتى المساء. ثم أمرّ على العيادة أقضي مع المرضـى فتـرة لا تقل عن سـاعتين وأعـود إلى البيت منهكاً. والأدهى والأمرّ أننا لم نحظَ بإجازة الصيف طوال الفصل التشريعي الذي امتدّ لأربع سنوات كاملة، وأحمد السعدون يريد أن يكون المجلس حاضراً لمراقبة الحكومة.

لكن ما حصل من أحداث كبرى: حلّ المجلس وإلغاء الدستور والمواجهات التي حصلت ثم احتلال الكويت وتحميل النظام المسؤولية عمّا حصل للشعب الكويتي! والحملة الظالمة التي تعرضت لها أنا أثناء الاحتلال وبعده لم تكن مقبولة عندي إطلاقاً، فهم أرادوا أن يخفوا خطيئتهم الكبرى في ضياع الكويت بالشكل المخزي الذي حصل فيتهموا الآخرين. لهذه الأسباب كان لا بدّ من الردّ على كل هذه الأكاذيب الرخيصة.

اتصلت بالأخ محمد الصقر رئيس تحرير القبس حينئذ، وقلت له إني أريد أن أرد على الاتهامات التي وجهت إليّ، ولما أعطيته فكرة عن المواضيع التي سوف أثيرها قال إن وضع الصحيفة لا يسمح له بذلك، وتفهمت المشاكل التي يعانيها من بعض ملاك الصحيفة.

عندئذ فكرت أن أدعو الى اجتماع جماهيري في إحدى جمعيات النفع العام لأقول كل شيء، ووجدت أن قانون التجمعات لا يسمح بذلك. لهذه الأسباب وجدت أنه لا مفرّ من ترشيح نفسي للانتخابات حتى أتمكن من قول كل شيء. وقد كانت تتجاذبني رغبة الترشّح لقول ما أريد قوله، ولا أعرف إلى أي مدى صدّق الناس تلك الأكاذيب والاتهامات التي وجّهت إليّ، ورغبة الالتزام بقراري عدم الترشّح للانتخابات وترك المجال لغيري.

الندوة الانتخابية الأولى بمناسبة افتتاح مقري الانتخابي في الروضة كانت موفقة حضرها نحو ١٥٠٠ شخص. وكان رد الفعل والتجاوب رائعاً مما أوحى بأن الندوة التالية ستكون أكثر جماهيرية، فالناس كانوا متعطّشين لمعرفة ماذا حصل ولماذا. ولابد إذن من وضع مكبرات صوت في الشوارع المجاورة حتى يسمع الجميع وإلا سيكون هناك تزاحم شديد يفسد الندوة، لكنني ترددت في عرض هذه المخاوف على اللجنة الانتخابية حتى لا أتهم بالمبالغة أو الغرور.

كم كنت سعيداً تلك الأمسية عندما ذهبت مبكراً إلى مقرّ الندوة الثانية، ورأيت مكبرات الصوت منتشرة في الشوارع المجاورة. وعلمت أن الصديق العزيز أبو بدر -عبدالوهاب البناي- قد أحضرها على مسؤوليته ونفقته الخاصة لأنه كان يحمل الانطباع نفسه، وفاجأ بها الجميع.

حصل ما توقعته، فقد اكتظت منطقة الروضة بأعداد من الناس أكثر من كل التوقعات، جماهير وصلت من كل مناطق الكويت وفاضت حتى الطرق السريعة المجاورة وعطّلت السير فيها وأصبح الدخول إلى المنطقة أو الخروج منها متعذّراً.

الصحافيون الأجانب صعدوا إلى السطح المجاور ليشاهدوا هذه الجموع وكم كانت دهشتهم من المشهد، وقد عبّروا عن ذلك. وقدّروا العدد بـ ١٤٥٠٠ حسب طريقتهم بتقسيم الحشود إلى مربعات ومعرفة عدد الموجودين في المربع. كنت ولله الحمد موفقاً بشكل جيد في تلك الندوة وأنا بطبيعتي أنطلق أكثر كلما كان الحضور أكبر.

رجعت إلى البيت وقلت لزوجتي إنني حققت ما أريد وعرضت وجهة نظري وأبرزت كل الحقائق وتجاوب الناس معي بشكل ممتاز. لذلك سوف أعلن انسحابي من المعركة الانتخابية.
في اليوم التالي أخبرت المقربين بقراري وذكّرتهم بأنني كنت قد قلت لهم في انتخابات عام ١٩٨٥ إنها ستكون الأخيرة لي.

هذا الكلام سبب صدمة شديدة عند الأصدقاء والشباب الذين عملوا معي ليل نهار والذين اعتبروا أن الروضة هي المنطقة الأهم انتخابياً وفيها التحدي الأكبر للعمل الوطني، وأن سقوطي أنا بالذات هو هزيمة للخط الوطني وأنهم تركوا مناطقهم ومرشحيهم وجاءوا لخوض هذه المعركة. وانسحابي سيشكل خيبة أمل لهم مما سيؤثر في سير المعركة الانتخابية برمّتها. لقد مارس هؤلاء الشباب والأصدقاء والناس الطيّبون ضغطاً عليّ جعلني أعدل عن الانسحاب. وقلت أواصل المعركة ولكن أتجنب الندوات الكبيرة لأن الأخيرة سببت إزعاجاً لأهل المنطقة إذ منعتهم من الحركة. فالداخل لا يستطيع الخروج والخارج لا يستطيع الدخول.

هذا الوضع المستجد سبب إرباكاً للنظام الذي كان متأكداً من فشلي في الانتخابات. وأذكر أن الصحافي المصري يوسف إبراهيم، وهو مراسل جريدة نيويورك تايمز الأميركية، قد زارني في البيت بحكم الصداقة التي بيننا وقال لي: «دكتور سوف تسقط في الانتخابات وتأتي إما السادس أو السابع»، وهو يعكس انطباعاته من المسؤولين الذين زارهم.

هنا اشتدت الحملة ضدي وزوّروا الكثير من الأحداث مدّعين أنني كنت ضد تحرير الكويت. وقد رأت اللجنة الانتخابية أن أقيم ندوة ثالثة للرد على هذه الاتهامات، وكان أكثر ما ركّزوا عليه لاتهامي شريط عن ندوة أقيمت في لندن من قبل مؤسسة باندونق الإعلامية، وهي مؤسسة يسارية تم فيها استعراض المخاطر التي سوف يتعرض لها الكويتيون في الداخل إذا نفذت الخطة المعروفة حينئذ والتي تقول إن الهجوم سيبدأ بدخول الكويت وسوف تكون خسائر الجيش الأميركي عشرة آلاف جندي قتيل وأضعافهم من الجرحى، أما الكويتيون الصامدون الذين لا يملكون وسائل للحماية حتى الكمامات التي تحمي من الغازات السامة، فسيكون مصيرهم الهلاك. مقابل ذلك كان بعض المسؤولين من الصباح يقولون للعالم: أعطونا الكويت أرضاً وعندنا المال لبناء الكويت من جديد غير عابئين بمصير الكويتيين الصامدين. هذه الخطة تم تبديلها في آخر الأيام حماية لأرواح الأميركيين! وأعطيت الفرقة الأجنبية الفرنسية السريعة الحركة مهمة تطويق الجيش العراقي الموجود في الكويت كما ذكر الصحافي وودورث في كتابه عن أسرار الحرب.

المهم أن هذا الشريط تمّ تحريفه وترجمته إلى العربية وتوزيعه على كل بيت في الروضة. في هذه الأثناء نقل إليّ أحد الأصدقاء من المنطقة رغبة ابنه في أن يستضيفني في ديوانيته لندوة خاصة فقبلت العرض، وقلت هذه مناسبة لكي أرد على هذا الاتهام. ووجدت من المناسب أن تسجل الندوة وتوزّع بدل أن تقام ندوة ثالثة تزعج سكان المنطقة. وفعلاً ذهبت إلى هذه الديوانية وفوجئت بأن ابن هذا الصديق من الأخوان المسلمين والحضور جميعهم من جماعته، ورأيتهم مستعدين للتسجيل.

الحملة المضادة

وكان هناك مسجّلتان اثنتان. عرضت موقفي الواضح وكانت النتيجة أن وقف الجميع مصفقين. في اليوم التالي طلبت إلى صاحب الديوانية إعطائي نسخة من الشريط، لكن هذا الصديق قال لي إن المسجّل الذي يخصه لم يسجّل شيئاً. فقلت له: أعطني نسخة من الشريط الثاني التابع للإخوان المسلمين. وفي اليوم الثاني قال إن الثاني لم يسجّل شيئاً أيضاً. وهنا عرفت خدعة الإخوان المسلمين. كانوا يعتقدون أنهم سوف يحرجونني وتكون الندوة لمصلحتهم فيوزعونها في المنطقة، ولما وجدوا أن الندوة جاءت لمصلحتي طمسوها.

والحقيقة أننا ارتكبنا خطأ كبيراً ككتلة النواب الثلاثين عندما قررنا أن نحافظ على تماسكنا ولا نجعل الانتخابات تفرّقنا، وذلك بأن يكتفي كل فريق في عرض برنامجه الانتخابي من دون مهاجمة الفريق الآخر. وكان الإخوان المسلمون حريصين على ذلك خشية أن نفضح مواقفهم المؤيدة لصدام حسين في كل النشاطات التي قام بها الإخوان المسلمون في العالم، والتي فصّلها مسؤول الإخوان في الأردن بأسماء الأشخاص الكويتيين الذين شاركوا فيها.

أمام هذا الوضع، قررنا أن نقيم ندوة ثالثة لكن هذه المرة لن تكون هناك دعوة عامة. ندعو فيها أهالي المنطقة فقط في ديوانية أحد النشطاء من شبابنا في الروضة ونسجل الندوة ونوزعها. وهكذا كان.

ولابدّ أن أذكر أن هذه المعركة الانتخابية كانت الأهم والأصعب، وتجندت لها العناصر الطيّبة والصادقة في البلد، وبذلت نشاطاً محموماً وتشكلت لجان عدة لم أكن أنا أعلم بوجودها ولا حتى لجنتي الانتخابية إلا بعد أن ظهرت النتائج بفوزي بالانتخابات، وكانت فرحة عارمة عبّر عنها شباب الروضة الذين أصروا على الاحتفال والتظاهر طوال تلك الليلة. أقمت حفلة عشاء للناخبين من المنطقة فأصرت زوجتي فاطمة المُلاّ أن يكون الأكل من «طبخ البيت» وسألتني عن العدد فقلت لها نحو ٦٠٠ شخص. وتمّ إعداد الطعام في البيت كنوع من التعبير عن المودّة والشكر لأولئك الذين بذلوا جهوداً غير عاديّة، سواء في نشاط الحملة الانتخابية، أو في الردّ على الاتهامات التي وُجّهت إليّ شخصياً. وفوجئت بحضور نحو ١٢٠٠ ضيف! ومع ذلك فقد كان الأكل كافياً، فقد أكرمتهم مشكورة مني، زوجتي فاطمة بنت ملا صالح الملا، بما عُرف عنها من كرم الضيافة وطيب اللقاء.

لم تكتمل فرحتنا، فقد خسرنا كلاً من الأخ جاسم القطامي وسامي المنيس. أحزنني هذا كثيراً ولمت نفسي على ذلك، لأن الجميع كان خائفا عليّ من شدة الحملة المضادة لي، فتكثف العمل في منطقتي، وكان ذلك على حساب اللجان في المناطق الأخرى.

ولكن بشكل عام كان عدد النواب الجيدين في هذا المجلس المنتخب يفوق كل المجالس التي سبقته، لولا موقف الإخوان الذين قاموا بلعبتهم فور أنْ بدأت عملية انتخابات اللجان في أول جلسة للمجلس. وأذكر قصة طريفة حدثت عند انتخاب لجنة الشؤون الصحية والعمل بالمجلس. كان من بين الأعضاء النائب عايض علوش المطيري وعرفني عليه خالد العدوة وأوصاه بالتصويت لي عند انتخاب الرئيس للجنة وهو ديني سلفي مثل خالد العدوة فوعد بذلك. وعندما جاء وقت الانتخاب في اليوم التالي لم يف بوعده فأخبرت العدوة بذلك فأحضره وسأله لماذا لم تصوت للدكتور، فرد قائلاً إنه نسي في تلك اللحظة وعده بالتصويت لمصلحتي. كان واضحاً أن الشيخ سعد العبدالله قد أصر على الجميع ألا يعطوني أصواتهم ومنهم علوش الذي غيّر موقفه خلال (٢٤) ساعة.

محمد المرشد هذا إنسان رائع وشخصية محترمة لم يستطيعوا إركاعه لا بالمغريات ولا بالتهديد وظلّ محافظاً على مواقفه الوطنية الصلبة كل الوقت. فحين ظهرت نتائج انتخابات لجنة الشؤون الصحية ولم أفز برئاستها وجّه كلاماً قاسياً إلى أحمد باقر -السلفي- الذي رشّح نفسه منافسا لي وفاز بدعم حكومي واضح متسائلاً عمّن هو أهل أكثر من «الدكتور» لترؤس هذه اللجنة؟

في السنة التالية كان عبدالله الهاجري وزيراً ثم أصبح نائباً، فجاءني أحد الأعضاء ممّن صوّت لي في الدورة السابقة وقد تم قرص أذنه على التصويت لي في السنة الماضية، وقال إن عبدالله الهاجري رجل جيد ونريد أن نردّ له اعتباره ونؤيده في رئاسة اللجنة. فجاءت نتيجة الانتخاب صوتا واحدا لي هو صوتي. وكان كل عضو يدلي بصوته يهرب بسرعة حتى لا يواجهني. كان واضحاً أنهم لم يصوتوا لي بناء على تعليمات لأن الإحراج كان بادياً على وجوههم.

ما يحزن أكثر أن هؤلاء الذين سعوا ضد ترشيحي لرئاسة اللجنة لم ينتظموا في عملها، بل أفشلوا عمل اللجنة. فعلوش على سبيل المثال لم يحضر سوى جلسة واحدة هي جلسة التصويت.

اجتماع العون

في السنة الأخيرة جاءني محمد المرشد وقال إننا نريدك أن تكون رئيس لجنة حقوق الإنسان، وكان هو رئيسها المعتاد، ولكنه أراد التنازل لي لأنه وجد الأمر مهيناً وأن الجماعة تعمدوا إبعادي عن اللجنة الصحية، ووصل به الغضب والرغبة في الرد على الحكومة وجماعتها الى التنازل عن رئاسة اللجنة وتسليمها لي، وقد اتفق مع أعضاء اللجنة على ذلك. شكرته على شعوره النبيل واعتذرت عن عدم رئاسة لجنة حقوق الإنسان، مبديا رغبتي في الاكتفاء بعضوية اللجنة، لأن اللجنة تحتاج إلى تفرّغ كامل لأهميتها ولا أستطيع خدمتها كما يجب، ويعود الفضل لنجاح اللجنة في دورها الإنساني المميز لجميع الموجودين على أرض الكويت من مواطنين وأجانب، لإخلاصه وتفانيه ومساندة النائب الإنسان أحمد النصار مقرر اللجنة.

دعانا جاسم العون إلى بيته بعد ظهور نتائج الانتخابات، وقد كان لدينا تقليد أن ننتخب رئيس مجلس الأمة قبل الجلسة الأولى لنكون مستعدين لمواجهة الحكومة. وكانت الروح السائدة وقتئذ بين النواب فيها الكثير من التحدي، وكان هناك طرح قوي بأن يكون لنا موقف موحد من رئاسة المجلس ومن الحكومة. فطرحت في الاجتماع ألا يعود الشيخ سعد العبدالله رئيساً للوزراء وأن البلد يكفيه ما حدث له نتيجة لإدارته. فلقي هذا صدى إيجابياً لدى خالد العدوة الذي كان جالساً بقرب مبارك الدويلة وهو من الإخوان المسلمين وامتعض من تأييد العدوة لي. فقام خالد من مكانه وأتى إلى جانبي مع صديقه علوش. وأيّد الفكرة وزاد على ما قلته عن إدارة سعد العبدالله. عندئذ لم يتمالك الدويلة فقال: «إن سبب طرحكم هذا هو تحالفكم مع آخر ضد الشيخ سعد العبدالله». هذا الكلام وتّر الجو مما تسبّب في عدم التصويت على هذا الاقتراح. ثم طرح موضوع المشاركة في الحكومة فقال مشاري العنجري إنه إذا أردنا المشاركة في الوزارة فيجب أن يكون لنا الأغلبية فيها ليصبح القرار لنا. ولكن بعد نقاش طويل اتفق على أن نشارك بستة أعضاء. وكلف المجتمعون عشرة من الحاضرين بالذهاب إلى الأمير وطرح تصورنا بخصوص رئاسة الوزارة وتشكيل الوزارة وكنت من بين العشرة. وفي الطريق إلى الديوان الأميري صدر أمر أميري بتعيين الشيخ سعد العبدالله رئيساً للوزراء وأُبلغنا القرار ونحن بالسيارة متّجهون إلى الديوان. عندئذ أُسقط في يدنا، ورأينا أن القرار استبق الاجتماع بقصد واضح وهو رفض أي طلب بشأن تعيين رئيس الوزراء وأن الأمير لا يرى له بديلاً. ومع ذلك ذهبنا وقابلنا الأمير. كان الكلام عامّاً وودّياً ولكن لم يطرح معه موضوع رئاسة الوزارة لأنه أصبح في حكم المنتهي. ولكنني طرحت موضوع موقف الأمير مما يدور، وقلت إن الدور المنتظر أن يكون الأمير حكماً بين الوزارة ومجلس الأمة وليس مسانداً للحكومة على حساب المجلس. ووجدت أنه لم يرفض هذا الاقتراح وإنما رحب به وأبدى استعداده للقيام بهذا الدور.

وحين انتهى الاجتماع وعند خروجنا من عند الأمير جاءنا سكرتير الشيخ سعد العبدالله وأخبرنا أن رئيس الوزراء يريد مقابلتنا فقلت للأعضاء إننا غير مفوضين للقاء رئيس الوزراء ويجب أن نعتذر، لكنهم لم يستحسنوا هذا الاقتراح. ذهبنا الى مكتبه وجلست في طرف المكان. وصار النواب يتحدثون معه وأنا من جهتي لم أشارك في الحديث، لكنه لم يقل أي كلمة تخصّني.

عندما تركنا الاجتماع أوقفنا أحد المسؤولين في مكتبه وسألنا إن كنا طرحنا موضوع رئاسة الوزارة مع الأمير. ولما أخبرناه أننا لم نفعل قال: الشيخ سعد العبدالله كان قلقاً من اجتماعكم مع الأمير.

واتضح فيما بعد أن هذا الموضوع قد أثير من قبل عائلة الصباح في لقاءات أبناء العائلة، وكان هناك تذمر واضح من سيطرة الشيخ سعد العبدالله على الأمور واستفراده بالقرار خصوصا بعد أن حلّ مجلس العائلة. ويقال إن الأمير جمع العائلة وقال لهم: إنكم تستطيعون الحديث مع الشيخ سعد العبدالله في أي موضوع ما عدا فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء. هذا حق اكتسبناه ولن أفرّط به.

اجتمعنا بعدئذ في منزل النائب ناصر الصانع من الإخوان المسلمين على أساس أن ننتخب رئيس المجلس.كان المرشحون جاسم الصقر ويوسف العدساني ومبارك الدويلة وأحمد السعدون. التقينا قبل الاجتماع جاسم الصقر، وبحثنا الموضوع وقلنا له إنه الأقرب إلينا ولو كان الوضع عاديا لقلنا لا داعي لبحث هذا الموضوع وكنا سنختارك بدون شك. لكن التكتل الذي واجه النظام منذ حل المجلس عام ١٩٨٦ إلى الآن هو التكتل النيابي الذي كان يقوده أحمد السعدون، وكل التحدي الذي تمّ كان نتيجة حركة دؤوبة من داخل ديوانية السعدون. وبالتالي لم يعد السعدون فرداً عادياً وإنما أصبح عنوان معركة من أجل الديمقراطية، وحاول النظام إسقاطه في منطقته ولم يستطع، والآن يريد إسقاطه من رئاسة المجلس لينتقم منه. سقوطه في رئاسة المجلس يعني سقوطاً لنا كلنا. وعدم الوقوف معه يعني خذلاناً للسنوات الطويلة من المقاومة الشعبية من أجل الديمقراطية. وكان جاسم الصقر رحمه الله وطنياً وقومياً صادقاً دمث الأخلاق كما يعرفه الجميع، ولذلك لما سمع ردّنا قال إنه مقتنع بموقفنا وإنه سيسحب ترشيحه للرئاسة.

حمد الجوعان قابل ناصر الصانع وسأله عن سبب ترشيح الدويلة للرئاسة. في تلك الفترة كان الإخوان المسلمون قد اكتسحوا الانتخابات الأردنية واستطاعوا أن يصلوا إلى رئاسة البرلمان الأردني. والإخوان في الكويت يريدون أن يفعلوا الشيء نفسه. فعندما سأله حمد لماذا رشّحتم الدويلة برّر الصانع ذلك بأن وجود أكثر من مرشح سيقلل من فرصة نجاح السعدون وبالتالي فإنهم يرون الفرصة مواتية لمرشحهم أكثر من السعدون. فسأله حمد: ما موقفكم لو انسحب جاسم الصقر؟ هل ينسحب الدويلة؟ فقال: نعم، في هذه الحالة ينسحب الدويلة.

التصفيق

ولذلك عندما بدأنا الاجتماع في بيت ناصر الصانع كان جاسم الصقر قد سحب ترشيحه ولم يبق عذر لبقاء الدويلة في السباق فوجّه حمد الجوعان الطلب إلى الدويلة للانسحاب، ولكن إسماعيل الشطي وهو نائب من الإخوان المسلمين اعترض وسأل: ولماذا ينسحب؟ فقال له حمد إنه علم من ناصر الصانع أن الدويلة سينسحب لو انسحب الصقر. فقال إسماعيل الشطي بحدة إن الدويلة هو مرشح الحركة الدستورية الرسمي ولا يستطيع أن يقف ضد قرار الحركة. وعبدالعزيز

العدساني انسحب من الاجتماع بعد أن أعلن أنه سوف يرشح نفسه للرئاسة. فقمنا بالتصويت وفاز أحمد السعدون وانسحب الدويلة لمصلحة أحمد السعدون.

ومع أن تشكيلة المجلس كانت بشكل عام لا بأس بها، فإن هذا المجلس خيّب الآمال لأنه لم يكن في المستوى المطلوب. كان عليه أن يحاسب على الكارثة التي حلت في الكويت. لم يكن من المعقول، ولا تحت أي تبرير، أن نغضّ النظر عن هذه الكارثة. حكومات كاملة تطير لمسؤوليتها في أحداث أقل خطورة، ونحن في مجلس الأمة نرفض تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بما حدث ليحاسب المقصّر ونسد كل الثغرات التي أدت إلى هذه الكارثة التي ضيعت البلد كله وتسببت بموت المئات من خيرة شبابنا وبناتنا وتدمير بلدنا وحرق آبار نفطنا، علاوة على التلوث الذي حصل والذي ما زال يحصد العشرات من المواطنين.

كان طبيعيا أن يرفض الشيخ سعد العبدالله تشكيل هذه اللجنة وأصرّ على تسميتها لجنة تقصّي الحقائق. ووافق المجلس على ذلك مع الأسف الشديد، ومع هذا التنازل المذِلّ فإن وزير الدفاع أصدر أوامره لضباط الجيش بأن لا يتعاونوا مع اللجنة استهتاراً باللجنة العديمة الصلاحيات، ولم تنجز اللجنة تقريرها إلا بعد ثلاث سنوات، ولم يكلف المجلس نفسه الوقوف أمام التقرير بشكل جدي، وقد جُعل قسم منه سرياً للتستر على الفضائح التي احتواها، وهي لا شيء يذكر بالنسبة لما هو معروف.

وعندما أحرجت رئيس الوزراء بذكر الأسباب التي جعلته ينزع صلاحيات الهيئة المسؤولة عن الاستثمارات الخارجية ويعطي الصلاحية لثلاثة من الأسرة فقط لزم الصمت، وألححت عليه مطالباً بالجواب في ثلاث جلسات متتالية بعدها قاطع جلسات المجلس. وبعد الإلحاح عليه من قِبل الوزراء قَدِمَ إلى المجلس للردّ على الاستفسارات. ظننت أنه سيردّ على الأسئلة الكثيرة التي وجهتها ولكنه صار يتحدث في كلام عام ولم يقل كلمة فيها رد على الأسئلة. وحين انتهى من خطابه الذي دام نحو الساعة لم يصفق له أحد. وكان واضحاً للأعضاء أنه لم يردّ على أي من الأسئلة. وتكلم بعده مباشرة أحمد الشريعان. كانت أول نقطة في حديث الشريعان هي المطالبة بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة. عندئذ ضجّت القاعة كلها بالتصفيق.

الشيخ سعد يتحدث مدة ساعة فلا يصفق له أحد، حتى رجال المباحث الموجودون بين الجمهور، ثم يأتي الشريعان ليطالب بفصل ولاية العهد عن رئاسة الوزارة فيلقى طلبه كل هذا التصفيق من جميع الأعضاء ومن الجمهور! أعتقد أن ذلك اليوم كان أسوأ يوم في حياة سعد العبدالله. كانت صدمة قوية لم يتوقعها. ومنذ ذلك اليوم لم يدخل المجلس. وصار يدعو الأعضاء إلى مجلسه الخاص. وقاطع المجلس بسبب الإحراج. والأدهى والأمرّ أنه صار يدعو أعضاء المجلس للانعقاد في بيته ويترأس هو الجلسة ويحضر الأعضاء جميعاً هذا اللقاء غير الدستوري. أنا والعضو النبيل محمد المرشد قاطعنا هذه الاجتماعات المنافية لكل القواعد والأصول البرلمانية وأثرنا ذلك في المجلس من دون فائدة.

قلت للنواب في إحدى جلسات المجلس إن مكان اجتماع المجلس هنا وليس في مجلس الشيخ سعد العبدالله، ورئيس مجلس الأمة هو أحمد السعدون وليس سعد العبدالله. لقد صرتم «تقلقسون» لسعد وهذه إهانة لكم وللمجلس. وقد علّق إسماعيل الشطي على كلمة «يقلقسون» قائلاً إن هذه كلمة كبيرة يا دكتور. قلت له: «أعرف ذلك ولكنني لم أجد كلمة أدقّ من هذه لوصف تصرفكم هذا».

توتّر الجو عندئذ، ولكن لم يكن بد من وضع الأمور في نصابها. فلا يجوز للمجلس أن يجتمع في ديوان رئيس الوزراء. ويترأس رئيس الوزراء الجلسة بوجود رئيس مجلس الأمة. وقد لمت أحمد السعدون على ذلك. بعد يومين جاءني أحد الأعضاء الأصدقاء وقال لقد قلقسنا أمس مرة ثانية عند الشيخ سعد العبدالله. وهكذا، وللأسف، ورغم التحدّي الذي خضته لدخول هذا المجلس، ورغم وجود أعضاء جيّدين فيه، فقد كان هذا المجلس من أسوأ المجالس التي اشتركت فيها.

جماعة الخطيب

هذه حادثة لا بدّ من ذكرها حتى يرى القارئ الحال الذي وصل إليه هذا المجلس. أثناء الاحتلال تشكلت بعض اللجان لمتابعة قضايا المعتقلين في السجون العراقية لمعرفة أماكنهم وترتيب زيارات لأهلهم وتزويدهم ببعض الحاجيات التي يحتاجون إليها وواصلت نشاطها الإنساني هذا بعد التحرير، لكن سعد العبدالله أراد أن يؤهل الشيخ سالم صباح السالم الذي كانت تصرفاته أثناء الاحتلال مثيرة لمشاعر الكثير من الكويتيين في الداخل والخارج لأنه كان وزيراً للداخلية واعتماده أجهزة أمن الدولة لمضايقة الكويتيين الذين كانوا تحت الاحتلال أو اللاجئين في دول أخرى، فسعد العبدالله عيّنه بعد التحرير وزيراً للخارجية عندما أعاد المجلس الوطني المعيّن، ولكنه لم يستطع تعيينه وزيراً بعد حل المجلس الوطني وانتخاب مجلس الأمّة عام ١٩٩٢، فعيّنه رئيساً للجنة الأسرى والمعتقلين لأن موضوع الأسرى حساس عند الكويتيين. فقام بحل كل هذه اللجان وشكل لجنة واحدة برئاسة سالم صباح السالم مما أثار استياء الجميع. ولمّا قابلوا الشيخ سعد العبدالله وسألوه عن السبب اتّهمهم بأنهم «جماعة الخطيب»! وأمر بطردهم من المقرّ الذي كانوا يمارسون نشاطهم فيه. فاتخذ المجلس قراراً برفض هذه اللجنة وإعادة الاعتبار إلى اللجان الأصلية وطلب إلى الحكومة مساعدة هذه اللجان الشعبية.

تمّ ذلك عند وجود الشيخ سعد العبدالله في لندن، وعندما رجع أغضبه ذلك فعمل على إسقاط القرار في المجلس، وهنا كانت الطامة الكبرى فقد اتصل بي ثلاثة من الأعضاء في المجلس وشرحوا لي أوضاعهم المالية المتردية وأنه عرض عليهم مبلغ ثلاثين ألف دينار مقابل التصويت على نقض قرار المجلس وإعادة سالم صباح السالم رئيساً للجنة، وطلبوا إليّ ألا أفسد عليهم هذه الفرصة. وعبثاً حاولت أن أثنيهم عن ذلك وتصادف أن دخل علينا رئيس المجلس أحمد السعدون الذي كان على علم بما يجري وحاول إقناعهم بخطورة ذلك من دون فائدة. وهكذا تم عرض الموضوع مرة ثانية في المجلس ونُقِضَ القرار الأول «على عينك يا تاجر» كما يقولون. وحصلت ردّة فعل عنيفة عند الجماهير الموجودة في المجلس وطلب من حرس المجلس حماية النواب من اعتداء الجماهير عليهم. ولأول مرّة يخرج النواب من المجلس تحت الحماية المشدّدة! وأعتقد أن هذه الحادثة كانت البداية في مسلسل استعمال المال، وفتح باب الرشاوى في كل أنواع الانتخابات والتصويت، عن طريق شراء الذمم بشكل منقطع النظير لم تعرفه الكويت في تاريخها الطويل. وهكذا نرى الآن كيف يدخل المجلس عضو معدم وبعد أربع سنوات يصبح ثرياً يملك العقارات أو الشركات مما لا يتناسب مع المكافأة الشهرية التي يحصل عليها من المجلس. لا بل إن بعضهم فور فوزه بالانتخابات يحصل على مبلغ محترم ليتمكن من فتح الديوانية لاستقبال ناخبيه ومفاتيحه الانتخابية وإحاطتهم بكرم الضيافة.

وعلى الرغم من ذلك فقد قام هذا المجلس بإنجازين أفتخر بمساهمتي فيهما بشكل أساسي وهما: إعطاء المتجنسين حقهم في الانتخاب، وتشكيل لجنة برلمانية دائمة لحقوق الإنسان تستقبل شكاوي الكويتيين وغيرهم من المقيمين. والفضل الكبير يعود إلى رئيس اللجنة محمد المرشد الذي استطاع أن يفعّل دور اللجنة بشكل ممتاز حتى أن الصديق النائب اللبناني المرحوم المحامي جوزيف مغيزل طلب منّي كل التفاصيل عن اللجنة لإيجاد لجنة مماثلة في المجلس النيابي اللبناني. فكانت فاتحة لتشكيل لجان مماثلة في بعض البرلمانات العربية. كم كانت مهمّة اللجنة صعبة في البداية، لكن طبيعة أعضاء اللجنة والدعم الكامل لها من قبل رئيس المجلس أحمد السعدون ساعدها على تحقيق ما حققت من إنجازات مهمة.

توضيح وتنويه

منذ أن بدأنا في نشر ذكريات الدكتور أحمد الخطيب في العام الماضي، كنا مدركين لسقف الجرأة والصراحة والوضوح التي تناول بها الدكتور الخطيب سرد تلك الوقائع أو التعليق عليها. وكان نصب أعيننا ما قد يترتب (قانونياً) على نشر بعض تلك الوقائع أو التعليقات، فتجاوزنا نشر بعض الجزئيات التي تضمنها الجزء الأول من كتابه «ذكريات العمل الوطني... الكويت من الإمارة إلى الدولة»، لكنها جاءت كاملة في الكتاب وقد سمحت به الرقابة بعد تردد شديد، وبعد تجنيد فريق من القانونيين لدراسة كل حلقة نشرتها «الجريدة» وإمكان إحالتها الى النيابة.

وفي الجزء الثاني من ذكريات الدكتور أحمد الخطيب مضينا في النهج نفسه، نتجاوز بعض الفقرات أو التعليقات، التي تحتمل تفسيراً قانونياً سلبياً، وهو نشر فيه شيء من التصرف الذي لا يخل بسياق السرد ولا بمضمون الكتاب. ولتباين القانون في رقابة الصحافة واختلافها عن رقابة الكتب ورقابة الكمبيوتر والمدونات كان لا بد من إيضاح هذه الحقيقة للقارئ، وأن هناك بعض الفقرات أو الجزئيات تجاوزنا نشرها لأسباب رقابية بحتة.

الاغتيالات السياسية ومحطات حمد الجوعان

بعد ثلاثة أيام من تحرير الكويت عام ١٩٩١ اقتحم مجهول بيت حمد الجوعان وأطلق الرصاص عليه. إلا أنه ولله الحمد نجا بأعجوبة من موت محقق. ولكن كان نتيجة هذا الاعتداء الجبان إصابته بشلل أفقده القدرة على المشي، ثم أصيب بآلام مبرحة عجز الطب عن علاجها. وهو لا يزال يعاني هذه الآلامَ ويقاوم ذلك ببطولة نادرة. وبالرغم من كل هذا فلم يقدّم أي دعوى ولايزال مصراً على صمته المحيّر. أتُراه يحتفظ بسر خطير؟

حمد الجوعان معروف بتاريخه النظيف وممارسته الشريفة لمهنة المحاماة، وكذلك إبداعه مع إخوة له في إنشاء مؤسسة التأمينات الاجتماعية كأمثولة للإنجاز الرائع. كذلك كان له دور مميّز في مجلس الأمة، وهو من رجال الكويت الحريصين على مصلحة الوطن. وقد شرّفه المجلس، نظراً إلى نظافة كفّه المعروفة، بالتحقيق في التجاوزات المالية والاطلاع على محاضر اجتماعات البنك المركزي للتأكد أو نفي هذه الاتهامات. فهل كان ذلك هو سبب ما حصل؟

عبد الله النيباري

عام ١٩٩٧ وأثناء عودته لبيته بعد نهاية عطلة الأسبوع تعرض عبدالله النيباري لإطلاق نار من رشاش وهو يقود سيارته وبجانبه زوجته فريال الفريح، وقد أصيب في فكه الأسفل وصدره وكتفه اليسرى، ونجا من الموت بأعجوبة لأن الرصاصة الموجّهة إلى قلبه انحرفت قليلاً عندما اصطدمت بأحد أضلاع الصدر. وتشاء المصادفات أن يتوقف قائد السيارة المساندة للقاتل ويحمل عبدالله النيباري إلى مستشفى قريب بشكل عاجل عندما وجده لايزال على قيد الحياة وزوجته الفاضلة مصابة بظهرها إصابة غير خطيرة. أما النيباري فقد أُجريت له العمليات اللازمة ثم وُضع في العناية المركزة. بعدئذ تمّ نقله إلى أميركا للعلاج بأمر من الأمير الذي أغضبه ما حدث، خصوصاً أن الأمير نفسه كان قد تعرّض لحادث مماثل. ولايزال عبدالله النيباري يُعالَج من شلل أصاب يده اليسرى.

وهنا لا بد من ذكر أنه أثناء عضويته في مجلس ١٩٩٦ انتخب رئيساً للجنة حماية المال العام بعد أن تكشفت فداحة ما فُقد من مال خلال فترة الاحتلال وبعده. هل يكون ذلك هو السبب؟ أم أن ذلك أيضاً مصادفة!!

إن ما تكشّف من تفاصيل تتعلق بالحادث أزال الغموض عن الجهة التي تقف خلف محاولة الاغتيال الجبانة، خصوصا أن موضوع عبدالله النيباري وصل إلى القضاء، وذلك بفضل نباهة الضابط المتميز عبدالله الفارس وحزمه وتعرفه على المتهمين خلال ساعات قليلة من الحادث وتشديد الرقابة عليهم قبل اعتقالهم لمنعهم من الهرب. وهذا التصرف من عبدالله الفارس لم يكن غريباً، فهو ينتمي إلى أسرة كريمة عُرِفت بأمانتها وإخلاصها في جميع المواقع التي احتلتها في الدولة.

علنيّة هذه الجريمة الشنيعة هزّت المجتمع الكويتي الذي لم يتعود على مثل هذه الأحداث. كما أن اعتقال المتهمين بسرعة وإحالتهم إلى النيابة العامة أحبط فرص التدخل في هذه القضية.

أحيلت القضية على المحاكمة وصدرت أحكام على المتهمين، حُكِمَ على المتهم الأول الذي أطلق الرصاص بالسجن المؤبد، وحُكِمَ على الذين ساعدوه بأحكام أخف. هذا الحكم على قساوته اعتقد الكثيرون بأنه محق بالنسبة للمنفذين ولكن أين المحرضون، وخصوصاً أن المنفذين الذين ساعدوا في التنفيذ هم غير كويتيين ويعملون عند المتهم الأول الذي اشتكى من أن جريدة الطليعة، التي يترأس تحريرها عبدالله النيباري، قد تعرضت له.

وكان اللافت للنظر تجاهل بعض الأمور التي تثير الشبهة. مثل تكرار اتصال المتهم الأكبر، الذي يقف خلف قرار الاغتيال، تلفونياً بأحد الأشخاص الذين تثار حولهم الشبهات، ثم الالتقاء به مع أن ذلك اليوم كان يوم عطلة (يوم جمعة). كذلك كان لافتا للنظر استعمال سلاح ليس من السهل الحصول عليه وهو رشاش كاتم للصوت ادعى المتهم أنه من مخلفات الجيش العراقي. فهل هذا يعني أن صدام حسين يقف خلف اغتيال عبدالله النيباري؟!

كثيرون أقلقهم هذا وخافوا أن تتحول الكويت إلى مدينة تحكمها عصابات تسيطر عليها سواء عن طريق استخدام المال أو التصفية والقتل. هنا حاول البعض مساعدة الجهات الحكومية المعنية بتوفير الأدلة للوصول إلى الحقيقة كاملة. وكان مدخل تحركها هو هذا الرشاش الغريب الذي استُخدم في محاولة الاغتيال. واتصلَتْ بإحدى الجهات المتخصصة في البحث في مثل هذه الأمور. وكان الجواب قاطعاً بأن هذا الرشاش هو من صنع مصنع معين. وأنه لا يُعْرَض للبيع إلا للجهات الأمنية الحكومية المعترف بها. عندئذ طلبت إليها أن تحقق في كيفية وصول هذا

الرشاش إلى الكويت. وبعد بحث طويل ومكلف مالياً اتضح أن آخر محطة لهذا الرشاش -حسب أرقامه الخاصة- كانت شركة فرنسية. وأن هذه الشركة قد خضعت للتصفية. وبالتحقيق في ماهية هذه الشركة اتضح أنها شركة لبيع الأسلحة تابعة لوزارة الدفاع الفرنسية التي تستغلها لتصدير الأسلحة لبعض الجهات التي يستحسن ألا تُعْرَف علاقتها بالحكومة الفرنسية حتى لا تُشَوَّه صورتها في العالم، وأن وزارة الدفاع لا يمكن أن تقدّم أجوبة عن هذا الموضوع. هذا الجواب لم يرضِ الحريصين على مصلحة الكويت فلجأوا إلى أصدقاء في الحزب الحاكم في فرنسا وطرحوا هذا الموضوع طالبين المساعدة حتى لا تظهر فرنسا وكأنها المدافعة عن هؤلاء القتلة الذين دانهم القضاء. وكانت الفاجعة أن يقول هؤلاء إن الحكومة لا تستطيع أن تتدخل في هذا الموضوع!

ولما جرت محاولة لفضح ذلك في الصحف الفرنسية، تبيّن أن ذلك غير ممكن لأنه قبل مدة قصيرة من هذه المحاولة حَكَمَ القضاء الفرنسي على صحافي فرنسي بأن يفصح عن المصدر الذي زوده بمعلومات أوردها في مقالة له بالرغم من احتجاج الصحافة الفرنسية التي اعتبرت أن هذا القرار يعني إلغاء الحصانة المطلوبة للصحافيين حتى يقوموا بواجبهم. كما أن جهات التحقيق كلها تصر على السرية في تعاملها مع زبائنها حماية لعناصرها. وهي غير مستعدة لأن تكون شاهداً في أي قضية.

وهكذا طُوِيَت صفحة محاولة اغتيال عبدالله النيباري وبقي المجرمون الحقيقيون الذين كانوا وراء الجريمة خارج السجن!

بعد هذه المعركة صارت الحملة الشرسة على عبدالله النيباري واضحة، خصوصا كلما رشح نفسه للانتخابات مع أنه تحمل الكثير في معركته ضدّ سراق المال، وخصوصا أنه النائب، أو المرشح الوحيد، المختص بالنفط في بلد النفط. وكثيرون أيضاً دخلوا في هذه الزفّة بحجة سنّه وضرورة أن يفسح المجال للشباب بأن يلعبوا دوراً في المجلس وكأنه هو من يغلق باب مجلس الأمة أمام الشباب!!

مشكلة العمل الوطني ليست هنا، إنها في موقع آخر كما فصلته في الفصل الأول من هذا الكتاب بعنوان: «ضمور العمل الوطني».

وهنا لا بد أن أرد على بعض المقولات البريئة التي تقول إننا أضعنا وقتنا في ملاحقة «الحرامية» وتركنا القضايا الأخرى -مع أن هذا القول غير دقيق- وأن «الحرامية» موجودون في كل بلد. وهم عرضة للملاحقة من الأجهزة المختصة. هذا الجزء من الكلام صحيح بالنسبة «للحرامية» العاديين الذين همهم الأول والأخير هو جمع المال. وأما «الحرامي» الذي يستغل أمواله للتدخل في الحياة السياسية ويضع نصب عينيه السيطرة على البلد كله ويكون عنده نواب وأحياناً وزراء ويكون له إعلام كامل الدسم من صحافة ومحطات تلفزيونية ومشاريع شبه خيرية، لأنها انتخابية، هذا الحرامي يحتاج إلى من يتصدّى له ويفضحه، لأنه لا يكون عرضة للملاحقة من الأجهزة المختصة. وقد شهدنا في الانتخابات الأخيرة لسنة ٢٠٠٨ كيف أنه في بعض المناطق حسم المال السياسي نتائجها الانتخابية. واليوم هذا مال كويتي وغداً قد يكون غير كويتي. وكم ذهلت عندما قام أحد النواب في مجلس ١٩٩٢ بالدفاع عن هؤلاء قائلاً إنه أحسن لنا أن تُسْرَقَ أموالنا من كويتيين من أن يسرقها أجانب! هؤلاء «الحرامية» إن لم يواجَهوا سيشكلون أكبر خطر على الديمقراطية في البلد. وهذا يظهر من محاولات تشكيل التجمعات

وتقديم العرائض إلى المسؤولين طالبين إنهاء الديمقراطية بحجّة أنها أصبحت مشوهة. مع العلم بأنهم هم أبرز العناصر التي عملت على تشويه صورة المجلس.

محطات محلّية

القبلية

القبيلة هي مرحلة من مراحل تطور نشأة الإنسان لحماية نفسه. لقد احتاج البشر عند ازدياد عددهم وتنافسهم على مصادر الرزق إلى أن ينتظموا في جماعات. وعند تشعب وسائل الإنتاج كان لا بدّ من تنظيم هذه العلاقات بأعراف وتقاليد ثم بقوانين وبسلطة تشرف على تنظيم هذه القوانين لتمنع الصراعات الخطيرة وتوفر الحياة الآمنة للجميع، وهذه القوانين والسلطة التي تشرف على وضعها وتطبيقها هي الدولة أو النظام.

إلا أن انهيار النظام وما يسببه من انتهاك للقوانين يعرّض أمن الفرد ومصالحه للخطر، فيلجأ إلى الصيغ البديلة للاحتماء من هذه الفوضى، وهذه الحماية التي توفرها الصيغ القديمة من خلال تكاتف عائلي أو عشائري أو أشكال أخرى قد تكون موجودة في تنظيمات حزبية متعددة وتكتلات مناطقية أو طائفية أو مهنية معينة.

والمناطق المتخلّفة حضارياً معرضة لهذا الخطر مثلما نشاهد هنا في محيطنا. فهذه التشكيلات التي تنتمي إلى ما قبل قيام الدولة المعاصرة لاتزال أساسية في بنية مجتمعاتنا. فالعودة إلى التعصب القبلي الذي ظهر بهذا الشكل في العراق والأردن ودول الخليج وكذلك في دول أخرى في إفريقيا وغيرها يعود إلى الفراغ في السلطة القادرة على حماية المواطن بعد عجز النظام والقوانين المنظمة لعلاقات المواطنين عن حماية المواطن وشعوره بالقلق على أمنه ورزقه، بل على حياته ومستقبل أطفاله.

فلا عجب أن تظهر قوة القبيلة بهذا الشكل في العراق بعد سقوط نظام البعث وانتشار الفوضى العارمة في العراق، وبعد الاستهتار المفجع للقوى الأجنبية التي أسقطت النظام برمّته من دون أن يكون هناك بديل. فعمّت الفوضى الدموية وأصبح لكل الأطراف المسلحة نظامها الخاص سواء كانت بعثية أو حزبية دينية مسلحة أو قبلية. والقبيلة حسب تاريخها في منطقتنا، هي مقاتلة ومسلحة، وفي جو عنيف كهذا تسقط التكتلات والأحزاب الديمقراطية التي عانت بطشَ صدام حسين سنين كثيرة. وهكذا انتعشت القبيلة ووجدت لها أصداء كثيرة في المنطقة، فظهرت الكتب الكثيرة التي تؤرخ تاريخ كل قبيلة. وانتشر الشعر والتراث القبلي.

ووجدت بعض الأنظمة المحتكرة للسلطة ضالّتها في هذه الظاهرة التي تمزّق وحدة المواطنين وتدخل في خانة منهج هذه الأنظمة المستبدة الذي يقول «فرّق تسد». هذا هو الشكل العام لهذه الظاهرة في الكويت وأسباب نشوئها من دون أية حساسية. الكويت بلد صغير ولم يتعدَّ عدد سكانها (٢٠٠) ألف في أواسط الخمسينيات، لكن ظهور النفط وتوفر فرص العمل اجتذبا الكثيرين. وهذا أمر طبيعي يحصل في كل بلدان العالم. فالإنسان دائماً إذا تعرض للفاقة حاول اللجوء إلى مكان أحسن يوفر له حياة أفضل، وهذا ما نراه بشكل واضح في أوروبا وهي المجتمع الغني والآمن، إذ يقصدها المهاجرون من كل مكان، وهذا يحصل في أميركا أيضاً، إلا أن هذا النزوح إلى الكويت من دول الجوار ليس بغريب عن الكويت، فالكويت تكونت من عناصر من هذه الدول، والهجرة من هذه الدول لم تتوقف قط ولكنها كانت بوتيرة عادية،

ومعظم المهاجرين له امتدادات عائلية جعلت انصهاره في هذه البوتقة الجديدة -حياة المدينة المنتعشة اقتصادياً- أمراً سهلاً ولم يشكل أي مشكلة طوال تاريخ الكويت الطويل، ما عدا التوتر الذي حدث أيام المجلس التشريعي مما فصّلته في الجزء الأول من هذه الذكريات وكان تأثيره محدوداً.

ما لم يكن بالحسبان هو الفهم الخاطئ لبعض أطراف النظام لخطورة دستور ٦٢ على النظام كله والموقف المعادي للديمقراطية، والذين وضعوا الدستور كانوا مدركين لهواجس بعض أطراف النظام. فدستور ٦٢ أعطى الحاكم صلاحيات كبيرة، ونزّهه عن المحاسبة وأعطاه الحق بإقالة الحكومة وحلّ المجلس. وجاءت المادة الرابعة لتؤكد الحكم في ذرية مبارك الصباح. وحرم الدستور مسّ هذه المادة بشكل مطلق. كما أنه ربط أي تعديل آخر في الدستور بموافقة مسبقة من الأمير.

كذلك فقد كان هناك تفاهم ضمني أن تكون كل من وزارة الداخلية والدفاع لأبناء الصباح لضمان اطمئنان الصباح على بقائهم في الحكم.

كل هذا لم يكن كافياً لإزالة تخوّفهم، بل إن منهم مَنْ كان يريد أن تكون له سلطة مماثلة لبقية حكام المنطقة ممن وصلوا إلى الحكم بحد السيف.

لقد كان الجيش أول موضوع مهم لهم. فالجيش يجب أن يكون ولاؤه الأول والأخير للنظام، لكن التوجس والخوف على سلطتهم جعلهم انتقائيين في اختيار عناصر الجيش، وإذا كان هذا ممكناً في الفترة الأولى فإن تطور الكويت استوجب التوسع في التسليح والتجنيد. ولما قُدِّم في مجلس الأمة الأول ٦٣ - ٦٧ اقتراح بتطبيق الخدمة العسكرية الإلزامية لتلبية طلب الجيش بزيادة عدده، دُفن القانون في أدراج لجنة الداخلية والدفاع التي تصر الحكومة على انتقاء أعضائها. وبقي في أدراج المجلس حتى عام ١٩٧٥ عندما انتخب جاسم القطامي رئيساً لهذه اللجنة، فرأى القانون النور، لكن العلة كانت في التطبيق مما جعل المجندّين يخرجون من معسكراتهم متّجهين إلى بيت وزير الدفاع في مظاهرة حاشدة حارت أجهزة الأمن في التعامل معها.

لقد تعرض المجندون لإهانات وقحة وسيئة من قبل المدربين، الهدف منها هو إفشال هذا القانون لأن النظام لم يستطع رفضه بسبب الموافقة الجماعية عليه من كل من يريد وضع حماية البلد بيد أبنائه، فجاءت موافقة المجلس عليه بالإجماع.

وهنا تفتقت القريحة عن اقتراح فريد من نوعه. قانون الجيش يمنع تجنيد من يحملون جنسية غير كويتية، لكنه لا يتحدث عمّن لا جنسية لديه. فيكفي أن يقول مقدّم الطلب إنه لا جنسية لديه ليقبل في الجيش من دون التأكد من ذلك ويتمتع بكل المزايا التي يتمتع بها غيره من المجندين وهي كثيرة ومغرية.

والأوضاع المعيشية السائدة في دول الجوار دفعت الكثيرين إلى الهجرة لتحسين أوضاعهم البائسة وضمان مستقبل لأبنائهم. وهذه غريزة بشرية لا تخص فئة معيّنة. وهكذا أصبحت الأغلبية الكبيرة من العسكريين من هذه الفئة، مع ملاحظة أن القانون لا يمنع توظيف الفنيين الأجانب في المؤسسة العسكرية. ومع أن الجيش الكويتي لم يمتحن في معارك دفاعية عن الكويت (قبل غزو صدام عام ١٩٩٠) فإنه شارك في معارك عربية، خصوصا في المرتفعات

السورية وعلى الجبهة المصرية وأبلى بها بلاء حسناً بمشاركة «البدون»، وسقط منهم شهداء كثيرون. ومع أن الأرقام التي قدمها وزير الدفاع الشيخ سالم صباح السالم إلى النائب القلاف عن عدد أفراد الجيش الذين التحقوا بالقوات العراقية تثير القلق، فإنّ علينا أن نتذكر أن من أبناء هؤلاء من اشتركوا في المقاومة الكويتية ضد احتلال صدام للكويت وأبلوا بلاء حسناً واستشهدوا وجُرحوا وأسروا، لأنهم ولدوا في الكويت وتعلموا ككل أبناء الكويتيين. والمفجع أننا كنا ندرّس هؤلاء ويتخرجون بكفاءات عالية - أطباء ومهندسين وغيرهم - ونرفض توظيفهم في الكويت فتتلقفهم الدول الأجنبية وتعطيهم الجنسية. فنحن نصرف الآلاف لتأهيل هؤلاء ثم نقدمهم مجاناً إلى الدول الأخرى لتستفيد منهم مع أننا أحوج منها إلى هذه الكفاءات.

ولا يمكن أن أنسى حادثة عرفتها شخصياً، إذ أقدم الجيش على فصل أحد عناصره وهو مختصّ بالرادار لكونه «بدون»، فذهب إلى سورية حيث توجد جماعة تبيع جوازات سفر مزيفة ومنها ذهب إلى الدنمارك وطلب اللجوء هناك. وعند سؤاله عن سبب مجيئه، ذكر أنه وُلد في الكويت ودرس فيها وتخصص في الرادار بعد أن بعثه الجيش إلى دورات عدة في الخارج ثمّ فُصِل من الخدمة لأنه «بدون» بعد تحرير الكويت. بالطبع المسؤولون الدنماركيون لم يصدقوا ذلك فطلبوا إلى السفير الدنماركي في الكويت أن يتأكد من أقواله، ولما جاء تقرير السفير الدنماركي مؤكداً لذلك ذهلوا من الجواب، فقبلوه كلاجئ على الفور وأعطوه الميزات التي ينص عليها قانونهم من إقامة وسكن وعيّن في الجيش كخبير رادار. وشاء القدر أن يرسل إلى الكويت مع فريق عسكري دنماركي لتدريب الجيش الكويتي. وهناك أمثلة كثيرة عندي وعند غيري لا يتسع المجال للتوسع فيها.

ما أريد قوله هو أننا يجب أن نعالج هذه القضية بعقلانية وإنسانية وإلا تحولت هذه المشكلة إلى قنبلة متفجرة يستغلها البعض لمكاسب شخصية أو حزبية أو قبلية لا علاقة لها بمصلحة هؤلاء ولا بمصلحة الكويت.

فهناك من بينهم مَنْ يحتاج البلد إليهم وإلى كفاءاتهم، ويشكلون ثروة بشرية من الغباء إهدارها. والآخرون علينا أن نوفر لهم الكرامة الإنسانية بتسهيل الإقامة والعمل لهم ولا ندعهم عرضة للابتزاز لكل من له مطامع خاصة في هذا البلد.

المشكلة يجب أن تعالج على محورين: المحور الأول قانوني، أي تطبيق قانون الجنسية بشكل سليم لينال المستحق حقه. والمحور الثاني إنساني. فهؤلاء موجودون بيننا وواجب علينا أن نوفر لهم حياة إنسانية كريمة، ولا نتركهم فريسة سهلة لمن يعمل على استغلال وضعهم المأساوي لأغراض خطيرة ومدمرة لهذا البلد الطيب.

ومما يزيد الطين بلّة انتعاش الولاء القبلي، مما جعل معالجة هذا الموضوع أكثر تعقيداً وخطورة في غياب سلطة الدولة والقانون عندنا وعند الدول المجاورة، وذلك يجعل المواطن مضطراً إلى اللجوء إلى كنف قبيلته طالباً الحماية والأمان.

عبدالله محمد النيباري في سطور

الاسم: عبدالله محمد النيباري

الميلاد: ١٩٣٦

التعليم: خريج بكالوريوس اقتصاد من الجامعة الاميركية بالقاهرة عام ١٩٦١.

السيرة الذاتية في سطور:

حاصل على دبلوم اقتصاد من جامعة أكسفورد - بريطانيا ١٩٦٣.

رئيس إدارة البحوث والرقابة على الصرف بمجلس النقد من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٦.

رئيس وفد الكويت في مفاوضات السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ - ١٩٦٦.

أمين سر مجلس إدارة شركة البترول الوطنية ١٩٦٦ - ١٩٦٨.

مدير إدارة التخطيط والاستكشافات بشركة البترول الوطنية ١٩٦٨ - ١٩٧١.

رشح نفسه لعضوية مجلس الامة للفصل التشريعي الثاني عام ١٩٦٧ ونال ٤٢٧ صوتا ولم يحالفه الحظ في الفوز، وحصل على المركز السادس وكان الفرق بينه وبين مبارك الحساوي ٣٧ صوتا، عن الدائرة السادسة - القادسية.

عضو في مجلس الامة الثالث ١٩٧١.

عضو في مكتب المجلس عام ١٩٧١ لكونه رئيسا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

رئيس مجلس ادارة الجمعية الاقتصادية الكويتية، عضو فيها منذ تأسيسها، كما تولى أمانة السر.

عضو مجلس إدارة جمعية البحوث العربية الاقتصادية القاهرة.

عضو منتدى التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

عضو الملتقى الوطني الخليجي.

عضو بمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

عضو نادي الطاقة في أكسفورد - بريطانيا.

عضو جمعية التنمية الدولية.

عضو في مجلس الأمة الرابع ١٩٧٥.

عضو في مكتب المجلس عام ١٩٧٥ لكونه رئيسا للجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

كاتب في القضايا النفطية والاقتصادية.

رشح نفسه لعضوية مجلس الامة الخامس عام ١٩٨١ ونال ٣١٦ صوتا ولم يحالفه الحظ في الفوز، وحصل على المركز الرابع في الدائرة السادسة - الفيحاء.

عضو مؤسس في المنظمة العربية لحقوق الإنسان ١٩٨٣.

رشح نفسه لعضوية مجلس الامة السادس عام ١٩٨٥ ونال ٧٧٣ صوتا ولم يحالفه الحظ في الفوز، وحصل على المركز الثالث في الدائرة السادسة الفيحاء وكان الفرق بينه وبين السيد العضو/ حمود الرومي ٢٥ صوتا.

عضو جمعية الخريجين الكويتية.

عضو الجمعية الدولية لاقتصاديات النفط.

أحد مؤسسي جريدة الطليعة.

الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكويتي لعام ١٩٩٢.

عضو في مجلس الامة للفصل التشريعي السابع ١٩٩٢.

تم انتخابه عضوا في لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد في مجلس الامة السابع ١٩٩٢ من دور الانعقاد العادي الاول.

تم انتخابه عضوا في لجنة شؤون البيئة في مجلس الامة السابع ١٩٩٢ من دور الانعقاد العادي الاول والثاني.

تم انتخابه عضوا في لجنة تقصي حقائق الغزو العراقي في مجلس الامة السابع ١٩٩٢ من دور الانعقاد العادي الاول والثاني.

تم انتخابه عضوا في لجنة المرافق العامة في مجلس الأمة السابع ١٩٩٢ في دور الانعقاد العادي الثاني.

تم انتخابه مقررا للجنة توظيف الكويتيين في الوزارات والمؤسسات الحكومية في مجلس الأمة السابع ١٩٩٢ في دور الانعقاد العادي الثاني.

عضو في لجنة التحقيق الفرعية المنبثقة من لجنة تقصي الحقائق والمختصة بتجاوزات صفقات الأسلحة بوزارة الدفاع ١٩٩٣ لدور الانعقاد العادي الثاني.

عضو لجنة المرتهنين والمفقودين ورعاية أسر الشهداء من دور الانعقاد العادي الثاني ١٩٩٣.

رئيس لجنة حماية الأموال العامة في مجلس الأمة لعام ١٩٩٢ من دور الانعقاد العادي الثالث والرابع.

عضو لجنة المالية والاقتصادية من دور الانعقاد العادي الرابع ١٩٩٥.

عضو مجلس الأمة للفصل التشريعي الثامن ١٩٩٦.

عضو لجنة المرافق العامة من دور الانعقاد العادي الاول ١٩٩٦.

عضو لجنة شؤون المرتهنين والمحتجزين ورعاية أسر الشهداء من دور الانعقاد الاول ١٩٩٦.

حمد عبدالله الجوعان في سطور

الاسم: حمد عبدالله الجوعان

الميلاد: ١٩٤٧

المهنة: محامٍ

السيرة الذاتية في سطور:

خريج ليسانس حقوق من القاهرة عام ١٩٧٠.

وكيل مساعد للشؤون القانونية بديوان الموظفين عام ١٩٧٣.

وكيل مساعد للتخطيط الوظيفي عام ١٩٧٦.

كُلف إدارةَ مؤسسة التأمينات الاجتماعية، كما أسهم في إعداد قانون لها.

عضو مجلس الأمة السادس ١٩٨٥.

تم انتخابه رئيسا للجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الأمة ١٩٩٢ من دور الانعقاد العادي الأول والثاني والثالث والرابع.

عضو في مكتب المجلس لعام ١٩٩٢ استنادا الى نص المادة ٣٢ من اللائحة الداخلية للمجلس التي تنص على أن يتكون مكتب المجلس من الرئيس ونائب الرئيس وأمين السر والمراقب

ويضم إليهم رئيس كل من لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ولجنة الشؤون المالية والاقتصادية بمجرد انتخابها.

رئيس لجنة العرائض والشكاوى بعد استقالة رئيسها السابق تركي العازمي وذلك من دور الانعقاد العادي الثاني ١٩٩٤.

والده كان صاحب علم وتواضع، وصاحب ابتسامة ولسان عذب، ويعامل الصغير والكبير والغني والفقير معاملة واحدة، كما كان رحمه الله تعالى ملتحيا متدينا متواضعا في لباسه ومظهره يجالس الناس ويحب الناس فالناس أحبته، وكان صبورا شجاعا صلبا مؤمنا بقضاء الله وقدره، وخصوصا لما أُخبر عن إصابة ابنه حمد الجوعان الذي أُطلق عليه الرصاص من أحد الحاقدين بعد تحرير الكويت عام ١٩٩١.

التجنيس

في أواخر أيام مجلس الأمة الأول أثير جدلٌ كبير بشأن التوسع في إعطاء الجنسية من الدرجة الثانية، مما اضطر سعود العبدالرزاق وكان رئيسا للجنة الجنسية إلى أن يدلي بتصريح للمجلس يقول فيه إن اللجنة قد توسعت كثيرا في تلبية طلبات التجنيس مما تعدّى المقبول، فقرر المجلس بإجماع أعضائه التوقف عن إعطاء الجنسية من الدرجة الثانية وإقفال هذا الملف.

إلا أن النظام قرأ في نتائج الانتخابات عام ١٩٦٧ مؤشرات خطيرة في القوى المصرّة على تطبيق الدستور واعتبرها انتقاصاً لهيمنته على الوضع، وأنه من الصعب عليه أن يزوّر الانتخابات كل مرة. وهنا تفتحت القريحة لفتح باب التجنيس بالتأسيس- حق الترشيح والانتخاب لأعداد كافية للإخلال بالمعادلة الموجودة، وكانت نتائج ذلك واضحة في الانتخابات في أوائل السبعينيات، واحتل أمراء من هذه القبائل مقاعدهم في مجلس الأمة، لكن الوعي عند أبنائهم الذين درسوا ونالوا الشهادات العالية والتربية الوطنية الحقة التي وفرها نظام التعلم الوطني حينئذ غيّر المعادلة لمصلحة العمل الوطني الديمقراطي، ورأينا هؤلاء الأمراء يسقطون في الانتخابات القبلية الفرعية ويحتل هذا الجيل من المتعلمين أماكنه في مجالس الأمة اللاحقة. وأصبح جزءاً فاعلاً في العمل الوطني الديمقراطي.

وما رجوع هذه العصبية أخيرا إلا نتيجة طبيعية للشلل الذي أصاب الحكم وغياب سلطة القانون والمساواة بين المواطنين، وإنهاء دور وزارة التعليم في التربية الوطنية وتسليم هذا الدور للقوى الدينية، ففقدت الحكومة هيبتها، وتم إفساد مجلس الأمة وشلّه عن القيام بواجبه مما سهّل للقوى الموجودة على الساحة تعبئة هذا الفراغ، وذلك أدى إلى الفوضى والمحسوبية وسلطة المال وظهور قوى عائلية وقبلية وطائفية ومالية على الساحة كما ذكرنا سابقاً. ولا شك في أن عودة

الحكم واحترام الدستور والقوانين والمساواة بين المواطنين وعودة التربية الوطنية في المدارس سيكون العلاج لهذه الانقسامات الخطيرة التي يتعرض لها هذا الوطن.

الخطورة تكمن في معالجة هذا الموضوع بشكل عاطفي غير عقلاني مما يؤدي إلى انقسام في البلد ونشوء صراع بين هذه القوى القبلية وغيرها، وتستغل الأطراف الانتهازية هذا الخلاف فتؤججه وتحوّله إلى صراع قاتل ترتاح له بعض أطراف النظام لتناغمه مع مفهومها «فرّق تسد»، غير عابئة بأن هذا يشكل خطراً على الوطن كله.

البدون

الظروف المعيشية الصعبة في الدول المجاورة تسببت في هجرة كبيرة إلى الكويت. وتضخم عدد المسجلين كبدون إلى حد مبالغ فيه، مما أضر بآخرين يستحقون الإقامة في الكويت والنظر في أوضاعهم.

فمثلاً كان عدد البدون المسجلون قبل الاحتلال (٢٢٢٠٠٠) ولا يوجد في الكويت بادية يمكن أن يكون فيها هذا العدد. لذلك نرى أن عددهم تقلص إلى (١٢٠٠٠٠) بعد التحرير أي أن (١٠٢٠٠٠) لم يعودوا إلى الكويت وفضلوا العودة للإقامة في بلدانهم الأصلية. وعدد البدون الآن هو نحو (٩٠٠٠٠). ولا شك في أن الأحوال الصعبة التي يمرون بها تجعل هذا العدد يتقلص، كما أن تحسن الأوضاع المعيشية في الدول المجاورة ساعد على الهجرة المضادة.

في مجلس (٧٥) قدّمنا قانوناً يعطي أبناء البدون ممّن ولدوا في الكويت واجتازوا مرحلة التوجيهي في مدارس الكويت الجنسية الكويتية وتمّت الموافقة عليه، لكن الحكومة تباطأت في تنفيذ القانون وأعطي قليلون منهم الجنسية الكويتية وبعد حل المجلس عام ١٩٧٦ ألغت الحكومة هذا القانون للأسف الشديد. وفي مجلس ١٩٩٢ استدعت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية وزير الداخلية الكويتي علي صباح السالم، وبحثت معه هذا الموضوع من الناحية الإنسانية، واقترحت أن يُعطى هؤلاء جميعاً حق الإقامة حتى يبتّ في أمرهم كي يستطيعوا أن يعيشوا بكرامة من دون مضايقة ويسمح لهم بالعمل والزواج لأن اللجنة سمحت لهؤلاء بالتظلم أمامها، لكن هذا الاقتراح رُفض بشدّة، وكانت الحكومة تنفذ سياسة المضايقة الشديدة لهم حتى تجبرهم على ترك الكويت.

كل هذه الظروف جعلت المستحقين للجنسية يدفعون ثمن هذا الوضع غير الواضح ويتعرضون للابتزاز الانتخابي من البعض. كذلك فقد تسبب ذلك في خسارتنا لأصحاب كفاءات علمية وفنية ممتازة توفرّت لهم الظروف كي يتعلموا ويبدعوا وصرفنا على ذلك الكثير، ثم بسبب موضوع جنسيتهم قدمناهم هدية إلى دول أخرى لتستفيد منهم مع أننا بأمس الحاجة إليهم.

الأيتام

كان هؤلاء يعاملون بشكل إجرامي تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وعندما تولّى صباح السالم الصباح الحكم أبدى اهتماماً شديداً بهؤلاء. وروى لي وزير الدولة حينئذ عبدالعزيز حسين أن ذلك كان هو الموضوع الوحيد الذي أصرّ صباح السالم الصباح على ملاحقة الحكومة من أجله، وذلك لإصدار قانون يعطيهم الحق في الحصول على الجنسية الكويتية، وكان يزورهم في مقرّهم بانتظام وخصوصاً في الأعياد، وأنشأ لهم دار رعاية تضاهي

أية مؤسسة في العالم. وفي مجلس (٧٥) عدّلنا القانون لإعطائهم حق الجنسية بالتأسيس. كذلك أردت أن أجنّبهم الصدمة النفسية التي تلحق بمن يُتبنى منهم عندما يموت المتبني ويحرموا من الإرث، لأنهم عندئذ يعلمون أنهم أيتام لا أبناء. ولأن هذا الموضوع تحكمه الشريعة الإسلامية استنجدت بالخبير الدستوري خليل عثمان وقلت له: «لا بدّ أن يكون في الشريعة الإسلامية السمحة حلٌّ لهذه المسألة الإنسانية». فقال: «أعطني أسبوعاً للجواب». وبعد أسبوع قال: «وجدت لك الحل. وهو يقع تحت ما يسمّى «الإقرار بالنسب» وهو أن الوالد المتبني يذهب إلى المحكمة ويقول إن هذا ابني بملء إرادته فيسجل ذلك». كم فرحت بذلك. ولكن فرحتي لم تكتمل فقد حُلّ المجلس، بل أكثر من ذلك، فإن القانون الذي أصدرناه بإعطائهم الجنسية بالتأسيس قد أُلغي فوراً بعد وفاة صباح السالم الصباح الذي كان الأب الحقيقي لهؤلاء الأيتام.

مشكلة الإسكان وكيف واجهناها

توفير السكن لذوي الدخل المحدود مشكلة مزمنة في الكويت، وتشكّل همّاً حقيقياً لأغلبية الكويتيين، لذلك فإن الرابطة الكويتية عندما تشكلت عام ١٩٥٧ واجهت أول ما واجهت مشكلة السكن، فأعدّت دراسة كانت هي أول دراسة تنجزها ونشرت في كتيب صغير ليطلع عليه المسؤولون والمواطنون. ومع أن هذا الموضوع أثير في المجالس النيابية المتعاقبة، فإنه لم يلقَ الاهتمام الذي يستحقّه من الحكومة. فهموم المواطن العادي ليست من أولويات الذين يمسكون بالسلطة لأن الموضوع لا يمسهم، فأوضاعهم المالية والاجتماعية تساعدهم على حل جميع مشاكلهم الإسكانية والمعيشية والصحية وغيرها.

ففي مجلس ١٩٧٥ وعندما كنت رئيساً للجنة الصحة والشؤون الاجتماعية رأيت أنه لابد من تقديم حل جذري لهذه المشكلة. فطلبنا لقاء مع الوزير المسؤول عن الإسكان حينئذ، وكان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، فحضر جلسة اللجنة، وقلنا له: «أعطنا فكرة عن حجم المشكلة»، فقال: «عندنا ٢٠ ألف طلب ونحن نبني ألف بيت في السنة، ومعنى ذلك أن الشخص بحاجة إلى الانتظار عشرين سنة حتى يأتي دوره، ولكن إذا استمررنا على هذا النهج مع العدد المتزايد للسكان غير الطبيعي فإن مدة الانتظار ستكون أكثر من ٢٠ سنة». وعندما سألناه عن سبب المشكلة، قال: «نحن مقيدون بجهات حكومية أخرى، فالبلدية تتأخر في إعطائنا الأراضي اللازمة، وحتى بعد إقرار المواقع فهي تنتظر أن يأتي دورها بالتثمين. ونحن مطالبون بأن نأخذ موافقة لجنة المناقصات العامة -وهذه دورة مركب- يعني معطلة لأن أمامها أعمالا كثيرة، وكذلك ديوان المحاسبة الذي يجب أن يوافق على مشاريعنا أولا ويحاسبنا بعد التنفيذ». فقلت: «إذا ساعدناك على حل كل هذه المسائل فهل تستطيع أن تنجز ما هو مطلوب خلال خمس سنوات وبعدها توفر السكن الكافي للمتقدمين سنوياً؟ بمعنى أن مقدم الطلب يتسلّم بيته بعد سنة واحدة من تقديم طلبه»، فأجاب: «نعم». فقلت له: «سوف نعدل قانون الإسكان ونحرركم من لجنة المناقصات العامة. وديوان المحاسبة يقوم بالتدقيق بعد انتهاء المشروع. كما سنرصد لكم ألف مليون دينار للبناء ولتثمين الأراضي التي تحتاجون إليها، بمعنى انه فور أن تخصص البلدية لكم أرضاً تقومون أنتم بتثمينها وتدفعون القيمة وتُرجع لكم البلدية المبلغ عندما تحصل عليه من الحكومة». فأكد الوزير أنه إذا اعتُمِد هذا الأمر نستطيع حل هذه المشكلة خلال خمس سنوات.

شكرناه على موقفه وعدلنا قانون الإسكان وأقررناه في اللجنة وعرضناه على المجلس. وعندما حددت الجلسة لمناقشته قال لي الوزير: «إن الحكومة لن تساعدكم على تمرير هذا القانون في

المجلس لأن ذلك مستحيل. كما أنني كوزير مختص لن أحضر الجلسة وعليكم أنتم إقناع المجلس بذلك». فقلت: «لا بأس، نحن سنقوم بذلك».

عندما طرحت مشروع القانون في المجلس أثار عاصفة من الاحتجاج لأن الأغلبية اعتقدت أن المشروع يسهل السرقة للحرامية. وأذكر أن الأخ جاسم القطامي قال لي: «يا دكتور، نحن بالرغم من وجود لجنة المناقصات وديوان المحاسبة نعاني «الحرمنة»، فما الذي سيحصل لو رفعنا الرقابة عنهم؟» فرددت قائلاً: «يا أبو محمد أنا أعلم بأن الحرمنة موجودة ولا يمكن القضاء عليها، لكنني أقول إنني أشعر بالألم الشديد عندما أواجه بعض المتقدمين بالسن ويقولون لي يا دكتور أمنيتنا في هذه الدنيا أن يكون لنا بيت يضمّ الأسرة قبل وفاتنا، وهذه الأمنية -إضافة إلى أنها حق لكل إنسان- هي حق علينا لكل مواطن، خصوصا أننا في بلد قادر. ولا بد لي أن أسعى لأوفّر لهؤلاء المسكن مهما كان الثمن». لقد كان كلامي مؤثراً مما حمل أعضاء المجلس على الموافقة على المشروع. عندئذ ذهبت إلى الاستراحة حيث يجلس الوزير المعني وبشّرته بنجاح المشروع لم يصدق ذلك إلا بعد أن رجع إلى قاعة المجلس ليتأكد من كلامي.

لكن هل انتهت المشكلة؟ لا لأن قائمة المنتظرين الآن بلغت ٦٠ ألفاً، أي ثلاثة أضعاف العدد الذي كان عام ١٩٧٥. لماذا؟ هل بسبب السرقة؟ لا أظن أن هذا هو السبب الوحيد. فهناك أراض كثيرة تملكها الدولة لا تحتاج إلى تثمين أصلا. لكن توضع أعذار وهمية كثيرة. كأن يقال إن الأراضي محتجزة من قبل شركات النفط، أو إن وزارة الدفاع بحاجة إليها، أو أسباب أمنية. ولا أحد يذكر السبب الحقيقي. وهو أن أصحاب الأراضي الكبيرة هم من المسؤولين الكبار والمتنفذين الكبار. وحل مشكلة الإسكان يسبب كساداً في سوق الأراضي، وتفاقم المشكلة يؤدي إلى ارتفاع جنوني في الأسعار كما نشاهد الآن. القوى المتنفذة لا تريد حل هذه المشكلة ولا يهمّها عذاب عدد كبير من المواطنين. الآن حتى الذين دخولهم عالية كالوزراء لا يستطيعون شراء قسيمة ويبنونها. نعم هناك جماعات أقوى من الوزراء يسيّرون البلد وفق مصالحهم ضاربين عُرْضَ الحائط بحق المواطن في السكن الذي كفله الدستور.

مسجد شعبان

في عام ١٩٦٨ قررت بريطانيا سحب قواتها من منطقة الخليج العربي بسبب تدهور وضعها الدولي ومشاكلها المالية، مما يعني التخلّي عن حماية الأنظمة القائمة بشكل مباشر لأنها تعتمد على الحكومة البريطانية لحماية أنظمتها المتخلفة. وقد حاول البعض بغباء دعوة بريطانيا إلى البقاء على أن يتحملوا هم الأعباء المالية، وهذا يحوّل القوات البريطانية إلى قوات مرتزقة، فرفضت بريطانيا هذا العرض لوقاحته.

هنا أعلن شاه إيران أن إيران ستكون البديل لبريطانيا في حماية الأمن في الخليج، مما أثار الرعب في الأنظمة الخليجية وكذلك في شعوبها لعلمها بأطماع الشاه ورغبته في السيطرة ومطالبته بالبحرين.

هذا الوضع المتأزم جعل جريدة الـ The Christian Science Monitor الأميركية تطلب من مراسلها في بيروت أن يزور المنطقة ليكتشف جدية هذا الموقف، أو بالأحرى التهديد الإيراني.

ذهب هذا المراسل إلى طهران مباشرة وبعدئذ جاء إلى الكويت وطلب مقابلتي تلبية لتوصية من صديق له في بيروت هو المرحوم غسان كنفاني رئيس تحرير مجلة الحرية الناطقة باسم حركة القوميين العرب، والمعروف عن هذه الجريدة اليومية الأميركية أنها من الجرائد القليلة غير الخاضعة للصهاينة.

سألني عن رأيي في التهديدات الإيرانية فقلت له: «أنت قادم من إيران ولا بدّ أنك اطلعت على ما يقولون». فقال لي إنه اجتمع بكثيرين ومنهم سكرتير حلف السنتو (حلف بغداد سابقاً) وهو جنرال إيراني وفاجأني بأنه علاوة على اعتباره أن البحرين جزء من إيران فهو أيضاً يقول إن الكويت كذلك يجب أن تتبع إيران لأن الشيعة فيها يشكلون الأغلبية. فتركيا أرسلت قواتها إلى قبرص لحماية الأتراك هناك مع أنهم أقلية في قبرص ولم يعترض أحد على ذلك فلماذا يُعترَض علينا إن نحن تدخلنا في الكويت لحماية الأكثرية الشيعية! هذا الكلام نزل عليّ كالصاعقة، فالشيعة في الكويت هم كويتيون منذ زمن قديم وأغلبهم من أصول عربية وليسوا أغلبية أيضاً، ما جعلني أدرك خطورة هذه النيات.

أمام هذه الخلفية أصبحتُ أراقب طبيعة التجمع الأسبوعي في مسجد شعبان في ١٩٧٩ -بعد نجاح الثورة الخمينية في إيران- وطرح مشاكل الشيعة في الكويت والتمييز ضدهم في الوظائف العامة ذات الحساسية كالجيش والخارجية والمناصب القيادية كالوزارات والمناصب العليا بالدولة، والتأكيد على نسبتهم في الكويت. هذا الطرح الطائفي استمرّ بعض الوقت من دون أن تحرك الحكومة ساكناً وكأنها مرتاحة لهذا التوجّه الذي يفرّق البلد.

العناصر الوطنية الشيعية لم يعجبها هذا الطرح الطائفي، وأمسكت المبادرة وحولت موضوع المطالبة بالحقوق من طرح طائفي إلى طرح وطني يطالب بمعالجة مشاكل البلد العامة كأزمة السكن والبطالة والمساواة بين المواطنين، ووجّه هذا التجمع الدعوة إلى عدد من الوطنيين من السنّة للمشاركة في الحوار. عندئذ تحركت الحكومة وقررت منع التجمع الأسبوعي في مسجد شعبان. توتّر الجو فدُعي إلى اجتماع في المسجد وكان اجتماعاً صاخباً احتجاجاً على هذا المنع. حضرت قوات الأمن وحاصرت المسجد. فأخذت بعض العناصر تؤجج المشاعر وطالبت بتحدي قوات الأمن والخروج إلى الشارع، وطالبت بالتصويت على هذا الاقتراح. هنا أُسقط بيد العناصر الوطنية التي كانت تدير هذا التجمع.

كنت في العيادة كالعادة عندما دخل عليّ طالبان من الوسط الديمقراطي في جامعة الكويت وطلبا إليّ أن أتوجّه حالاً إلى المسجد لمنع التظاهر، قلت لهم: «ما مدى قدرتي على منع التظاهرة؟» فقالا لي: «إن لك احتراماً عند الكثيرين من الموجودين في المسجد». هنا تذكرت ما قاله مراسل الجريدة الأميركية عن نوايا ذلك الضابط الإيراني، وقلت لنفسي إن حدث اصطدام وسال الدم فإن هذا سيكون المبرر للتدخل الإيراني في الكويت.

ومع أن عهد الشاه قد انتهى فإن المخاوف كانت واردة، فالمطامع القومية لا تتغير بسهولة بتغيّر النظام. والكويت لا تتحمل أية مخاطرة من هذا النوع. ذهبت إلى مسجد شعبان بسرعة وهو قريب من العيادة ووجدته محاطاً بقوات الأمن، وعلمت بأنهم اتخذوا قراراً بالخروج من المجلس للتظاهر.

أعلن عريف التجمع وجودي بالمسجد -وهو أحد عناصر الشباب الوطنيين الجامعيين- وطلب إليّ أن أخاطب المحتشدين، فألقيت كلمة مطولة اعترفت فيها أولاً بأن هنالك تمييزاً بالبلد فعلاً يمس الطائفة الشيعية، لكن هذا التمييز لا يخص الشيعة فقط، بل هنالك أغلبية من الكويتيين داخل السور وخارجه من طبقات بسيطة تعاني التمييزَ نفسه في المناصب القيادية كالوزارات وغيرها. ولأن الشيعة أقلية في الكويت فهم لن يحصلوا على أية مكاسب إن تحركوا وحدهم إنما مع الغير سيكونون أغلبية، ولأننا بلد ديمقراطي فإن هذه الأكثرية ستشكل قوة كبيرة في المجلس قادرة على إشاعة العدالة والمساواة في البلد. فحلّ مشاكلنا جميعاً يأتي عن طريق مطالبتنا بالديمقراطية ودستور ٦٢، ونحن ككويتيين نلجأ دائماً إلى الوسائل السلمية ولا نقبل بالعنف، والذين يحرّضون على العنف لا بدّ أنهم يعملون لتنفيذ مخططات غير كويتية تهدد سلامة الكويت مما لا يقبله عاقل.

بعد كلمتي هذه تكلم ثلاثة آخرون فأيدوا كلامي وطلبوا التصويت على التظاهرة ولما طلب العريف التصويت لم يجد شخصاً واحدا في المسجد مؤيداً للتظاهر. وهكذا انتهى الاجتماع بسلام.

كانت هنالك ميكرفونات خارج المجلس وقد احتشد الكثيرون من الكويتيين خارج المسجد وكذلك قوات كبيرة من الأمن. ولما خرجت من المسجد شكرني ضباط الأمن على تهدئتي للأمور وتجنّب المواجهة.

كان جاسم محمد الخرافي حاضراً في سيارته مع بعض الأصدقاء يستمع لما يدور في المسجد، ولما التقيته قال لي: «دكتور، لو أنني وزير الداخلية لوضعت على صدرك وساماً لأنك أنقذت البلد من كارثة»، شكرته وقلت: «أنا أعمل من أجل مصلحة بلدي ولا أريد تكريماً من أحد».

لما جاء وقت الانتخابات عام ١٩٨١ نشطت الأجهزة المعروفة بإطلاق الإشاعات الباطلة، وركّزت على أن الدكتور الخطيب ذهب إلى مسجد شعبان ليؤيد الشيعة ضد الكويتيين... إلخ. هذه الأسطوانة القذرة انطلت على الكثيرين من السنّة الكويتيين سامحهم الله.

حاولت مع الجماعة المسؤولة عن المسجد إعطائي الشريط الذي سجل كلمتي ليعرف الجميع حقيقة موقفي، فلم أوفق. أما الشريط الآخر فهو عند أمن الدولة وبالطبع المسؤولون هناك هم وراء تشويه موقفي فلم أستطع الحصول منهم على نسخة من الشريط.

أمام هذه الحملة المسعورة الجائرة توقعت من الصديق جاسم محمد الخرافي أن يقول كلمة الحق التي قالها لي، خصوصا بسبب علاقتي الوطيدة مع والده محمد عبدالمحسن الخرافي، العلاقة الشخصية والعلاقة الوطنية لما قدمه، رحمه الله، من عون للعمل الوطني بالعلانية والسر. لكنه للأسف الشديد لم يفعل. ولن ألومه كثيراً، فلكل شخص ظروفه الخاصة التي تتحكم أحياناً في تصرفاته. وقد علمت أخيرا أنه ووجه بهذا السؤال عند زيارته ديوان سامي المنيّس وقال إنه أخبر وزير الداخلية بذلك، أي منك الخصام وأنت الخصم والحكم. وكأن مشكلتي كانت مع وزير الداخلية!

سليمان ماجد الشاهين: الشيخ سعد كان في قمة الإدراك لدقة الموقف

علق الوزير السابق سليمان ماجد الشاهين على ما جاء في مذكرات الدكتور احمد الخطيب عن مواقف الشيخ سعد العبدالله قبيل الغزو العراقي وبعده مباشرة، فرأى أن هذه المواقف كانت نابعة من شعور عال بالمسؤولية، وأورد جملة من التفاصيل التي عايشها، داعيا الدكتور الخطيب إلى عدم الاكتفاء بالتأريخ انطلاقا من الذاكرة... وهنا نص التعليق:

تابعت مع غيري من المهتمين بسياق تسلسل جريمة الغزو ومحنة الاحتلال العراقي لوطني وفق ما أورده الأخ الدكتور احمد الخطيب في الحلقة الثانية عشرة بعدد «الجريدة» الصادر الاحد ١٤ من سبتمبر الجاري، واستوقفتني من بين امور اخرى الفقرة التالية: «لقد دعت السعودية الى اجتماع الطرفين في الرياض ولم يكن الشيخ سعد العبدالله مدركا خطورة ما يحدث، ولذلك بعد الاجتماع الساخن مع الوفد العراقي ترك الاجتماع وذهب لأداء مناسك العمرة... ولولا ان الأمير استدعاه للعودة بسرعة لبقي هناك».

وباعتباري كنت عضوا في الوفد الذي رافق الشيخ سعد، طيب الله ثراه، بصفتي وكيلا لوزارة الخارجية آنذاك، أبيح لنفسي الحديث عن هذه الجزئية التي عشت دقائقها. فالوفد المرافق تكوّن من سمو الشيخ ناصر المحمد الاحمد الصباح ومعالي ضاري عبدالله العثمان وسعادة طارق عبدالرزاق رزوقي وسعادة خالد محمد المغامس، كما تابع الاجتماعات معالي الأخ عبدالله يعقوب بشارة أمين عام مجلس التعاون في حينه.

وبإدراك ووعي تامين بمخاطر المرحلة من قبل القيادة العليا للبلاد ممثلة في صاحب السمو الشيخ جابر وسمو الشيخ سعد، طيب الله ثراهما، وصاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، حفظه الله، توجه الوفد الى جدة وليس الرياض بتاريخ ٣١ يوليو ١٩٩٠ استجابة لدعوة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد، طيب الله ثراه. فاجتماع جدة لم يكن طارئا، بل له مقدماته التي استنفرت الجميع، قيادة وشعبا، بدءا بخطاب صدام في قمة بغداد ٣٠/٥/٩٠ وتصاعدا مع رسالة طارق عزيز الى الامين العام للجامعة العربية بتاريخ ١٥/٧/٩٠، ورسالتي الشيخ صباح، حفظه الله، بصفته نائبا لرئيس الوزراء وزير الخارجية بتاريخ ١٨/٧/٩٠ و٢٥/٧/٩٠، ثم رسالته الى الامين العام للامم المتحدة في آخر يوليو من السنة ذاتها وخلال هذه الفترة وصل فخامة الرئيس المصري حسني مبارك الى الكويت قادما من بغداد، كما وصل الملك حسين وياسر عرفات، واستقبل الشيخ سعد في ٣٠/٧ الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي في الثلاثين من يوليو، وخلال اجتماعهما اتصل به الدكتور عبدالرحمن العوضي من مكتب الرئيس اليمني بصنعاء ينقل اليه رسالة ردا على مهمة كلف بها كباقي المهام التي تحركت بها الكويت سياسيا في حينه، وضمن هذه الاجواء المتوترة كان الشيخ سعد والقيادة العليا في قمة الادراك لعظم المسؤولية ودقة الموقف، وخلال هذه الساعات الرهيبة كانت الكويت بجميع اهلها المخلصين متابعة لدقائق التفاصيل مستشعرة نذر الشر من الشمال.

وفي مساء الحادي والثلاثين من يوليو ٩٠ عقد الاجتماع بقصر المؤتمرات بجدة وافتتحه صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد السعودي، آنذاك ومن كلماته «إن العربي لا يمكن ان يرفع سلاحا في وجه اخيه العربي وان الدم العربي لا يمكن ان يتحول الى ماء مسفوح»، وغادر الاجتماع مفضلا ترك الوفدين للمناقشة المباشرة، متخذا من قصر المؤتمرات مقرا للمتابعة المباشرة، وارجو ألا اخرج عن الموضوع حين اشير الى فحوى الاجتماع باختصار بما يخدم هدف هذا الايضاح، فبينما كان عزة ابراهيم يردد بانه يحضر هذا الاجتماع استجابة لدعوة الملك فهد، وان اي مناقشة يمكن ان تستكمل في بغداد، بالمقابل كان

الشيخ يصر على مواصلة الاجتماع ويقترح جلسة ثانية او حتى اجتماعا في جناح عزة ابراهيم الذي يتعلل بالمرض وعدم القدرة على مواصلة الاجتماع، مؤكدا رحمه الله على البت في هذه القضية التي من اجلها يعقد هذا المؤتمر (الاجتماع). وبلغ من حرصه على عدم تفويت اي فرصة اقتراح ان يذهبا معا الى مأدبة الملك مقتنصا لحظات الطريق للحديث في هذا الامر.

وفي الساعات الاولى من فجر الحادي من اغسطس كنا معه، رحمه الله، في جناحه يقلب الامور مستعينا بتقاريره التي تصل اليه اولا بأول، ويطرح التساؤلات المتوالية عن مدى حجم ما يمكن ان تسفر عنه الأمور، مستقرئا باحساس المسؤول تعبيرات عزة ابراهيم، وللتاريخ كان معالي الاخ ضاري العثمان أكثرنا تشاؤما وتوقعا بحدوث الاجتياح.

واصرارا منه على المتابعة كلفني بمقابلة الدكتور سعدون حمادي لأطرح عليه مجددا فكرة عقد اجتماعات بين بغداد والكويت على التوالي، وان يكون لها اطار محدد لان الموقف لا يحتمل ان يبقى دون اطار يحكم منطلقاته ويلتزم بموجبه الطرفان حتى لا تنزلق الامور الى الأسوأ، واجتمعت مع الدكتور سعدون فجرا بجناحه فردد ما كان يقوله رئيس وفدهم: ان على الوفد الكويتي ان يأتي الى بغداد وبعدها «يصير خير» وفق تعبيره... وعدت الى سموه لأبلغه بالتفاصيل، واذ بالدكتور سعدون يتصل بي ليبلغني رسالة من عزة ابراهيم الى الشيخ سعد يقترح بمضمونها عقد اجتماع يضم كلا من الملك فهد والرئيس حسني مبارك وصدام حسين. ولا مجال لذكر ردي العفوي المباشر على هذا المقترح، وطلبت منه ان يملي علي نص المقترح الذي رفعته لسموه الذي اجاب من دون تردد «لا اجتماع من دون الشيخ جابر». بهذه الرؤية الواضحة كان يقود الاجتماعات. وبعدها تناهى الى الاسماع ضجيج الموكب العراقي مغادرا قصر الضيافة الى العمرة والمدينة المنورة... اذا مناسك العمرة قام بها الوفد العراقي اما الشيخ سعد فتهيأ للعودة العاجلة الى الكويت التي وصلنا اليها بعد ساعات.

ملاحظة هامشية: باتصال مع السفيرة الاميركية ابريل غلاسبي تم بيني وبينها في منتصف سبتمبر ١٩٩٣ مستوضحا منها بعض القضايا التي اود توثيقها ذكرت لي أن حدس الشيخ سعد في عدم الموافقة على الذهاب الى بغداد من دون اطار متفق عليه كان في محله، فقلت لها: وهل نقلت الجهات المعنية في الولايات المتحدة هذا الهاجس الى مثيلتها في الكويت؟ اجابت بأن الامر لم يستدع الابلاغ طالما ان المقترح العراقي لم يجد طريقه الى التنفيذ!

لا أورد هذه المواقف عبثا، فكل من اقترب منه يعلم كيفية انشغاله بتفاصيل التفاصيل عن كل ما يعرض عليه من امور فكيف والامر بحدث كمصير الكويت، على اي حال هذا الادراك ملازم له في كل لحظات حياته ومن بينها بعض ملامح فكره ومسؤولياته عن الاعداد لخطوات التحرير، واجتزئ مما سطرته في الحادي عشر من يونيو المنصرم في «القبس» الغراء بعنوان الأمير الوالد حي في ذاكرة الكويت: عرف الفقيد بشفافية البعد الانساني لديه وهذه المشاعر النبيلة لا يفقدها حتى في الظروف التي تلزم التغاضي عنها لمصلحة يمكن ان تتقدم على اي مشاعر اخرى... لان الامر لديه طبع لا تطبع، ويتسامى هذا الاحساس بحامله الى شمولية مطلقة تغطي بصدقها الوطن والمواطنين.
...وأسجل هنا ما سمعته منه بدقائقه وأرويه لأول مرة، ففي ديسمبر من عام ١٩٩٠ كان ممثل قوات التحالف Forward Headquarter,s Central Command يحيط فقيدنا بالخطوط العريضة لمسرح تنفيذ عملية التحرير المعروفة بـ«عاصفة الصحراء» التي انطلقت في منتصف يناير ١٩٩١ ومن بين تفاصيلها تدمير الجسور المقامة على الطرق الدائرية السبعة كي تعيق تحرك القوات الغازية وتحصرها في مواقعها ليسهل تدميرها، فاعترض فقيدنا على

ضرب الجسور، اذ ستلجأ الفلل العراقية التي يزيد عددها على المائة والخمسين الفا الى بيوت المواطنين، وهنا ستحدث المجزرة بين المدنيين سواء نتيجة القصف الجوي او المقاومة او الالتحام عند الاقتحام. وبالفعل اخذت ملاحظته الحكيمة بعين الاعتبار، اذ تم استدراج العدو الى خارج التجمعات المدنية، حيث ابيدوا بشرا وآليات على طريق الموت المعروف عند خانق المطلاع.
وتقصيا للمزيد من الدقة والتوثيق اتصلت في الخامس من يونيو الماضي بالصديق الذي احبته الكويت واحبها السفير ادوارد غنيم، فأكد الموقف بتفاصيله مضيفا ملاحظات اخرى اتركها لمناسبتها.
وأخيرا يبقى الأخ الدكتور أحمد الخطيب الذي نعتز جميعا بالكثير من مواقفه معينا لا ينضب لكل نقاش، غير ان الذاكرة وحدها لا تغني عن التوثيق الذي يفترض ان يتم في حينه... وكان الأحرى انعاش الذاكرة بالعودة الى الوثائق كي يستقيم التاريخ الذي نملكه جميعا وهو ارثنا لأجيالنا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

سليمان ماجد الشاهين

تجمعات الاثنين

نتائج انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٨٥ خيّبت آمال النظام، فقد ضمّ المجلس نخبة من النواب، ومع أن كل الاتجاهات السياسية ممثلة في المجلس فإنها اتفقت على العمل المشترك لتحقيق طموحات الشعب الكويتي في احترام الدستور والقوانين والمساواة لتحقيق التنمية الحقيقية التي يستحقها هذا الشعب الذي حوّل هذا البلد الصحراوي إلى واحة من الحرية والإبداع في مجالات الحياة كافّة.

بعد حلّ المجلس اتفقنا أن نجتمع للتداول والنقاش على الغداء كل يوم ثلاثاء. واتفقنا أن نصدر بياناً بعد كل اجتماع حول رأينا وما نرى ضرورة الاهتمام به والعمل عليه. وقررنا أن نصدر بياناً حول رأينا في الحل غير الدستوري وأهمية العودة إلى احترام الدستور. كان عدد الكتلة النيابية (٣١) نائباً من أصل خمسين عضواً هم كل أعضاء مجلس الأمة المنتخبين. كذلك تشكلت لجنة إعلامية برئاسة د. غانم النجار وعضوية كل من جاسم السعدون وسامي المنيس وفيصل الصانع، وهي التي كانت وراء الاتصال بالصحافة ووكالات الأنباء، كما قامت بإصدار أشرطة الكاسيت لتوثيق واستثارة الوعي لدى الشعب، وكانت هذه اللجنة مسؤولة عن تنظيم ومتابعة مقاطعة انتخابات المجلس الوطني. وهذه اللجنة كانت سرّية وتعقد اجتماعاتها في بيت فيصل الصانع في كيفان.

اتفق هؤلاء النواب على عقد اجتماعات دورية في ديوان أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة لرسم خطة التحرك المعتمدة على القواعد الشعبية الواسعة. واتضح فيما بعد أن النواب بحاجة إلى من يساعدهم على القيام بالمهمات المطلوبة. فاتفقوا على تشكيل لجنة من (٤٥) شخصاً لمساعدتهم وحرصوا على أن تكون هذه اللجنة ممثلة لجميع شرائح المجتمع الكويتي ومناطقه كافّة.

قررنا تنظيم عريضة شعبية ترفع إلى الأمير مطالبة بالعودة إلى العمل بالدستور، وفوجئنا بالإقبال الرائع على توقيع العريضة إذ بلغ عدد الموقّعين أكثر من (١٥) ألف شخص من جميع المناطق.

طالبت لجنة الـ(٤٥) مقابلة الأمير لتقديم العريضة فرفض الديوان الأميري ذلك، لكن الأمير والصباح وجدوا أن ذلك يتعارض مع مقولتهم إن أبوابهم مفتوحة للمواطنين فتراجعوا. وقالوا فليأتِ أربعة أو خمسة منكم لمقابلة الأمير من دون العريضة. وكان الجواب إن ذلك غير ممكن لأنهم مفوّضون من الموقّعين لتقديم العريضة فقط وليس عندهم أية صلاحيات أخرى، كما أن مقابلتهم غير شخصية.

هذا الرفض سبّب غضباً شديداً في الشارع الكويتي واعتبر ذلك بمنزلة إهانة للموقّعين على العريضة، وهو ما استفزّ الشارع وجعله أكثر استعداداً لتطوير أسلوبه في المواجهة، وعندئذ تم إقرار البدء بالتجمعات الجماهيرية.

كان التجمع الأول في ديوان جاسم القطامي يوم الاثنين ١٩٨٩/١٢/٤، وكم سعدنا عندما نجح هذا الاجتماع الأول، فقد غصّت الديوانية وساحة البيت بالجماهير التي لبّت الدعوة، فقامت الشرطة بتطويق المنطقة لمنع الناس من المشاركة. وهذا ما شجعنا على دعوة المشاركين إلى الالتقاء بديوان مشاري العنجري في النزهة بعد أسبوع أي في يوم الاثنين ١٩٨٩/١٢/١١. وهكذا أسمينا هذه الاجتماعات بدواوين الاثنين وأصبحت فيما بعد عنواناً لبدء التحرك الشعبي الواسع.

أحسّ النظام بخطورة هذا التحرك وقرر إيقافه قبل أن يستفحل وتتعذر مواجهته، فأصدر قراراً بمنع التجمع، وألصق الأمر على باب ديوان مشاري العنجري. وفي يوم الاثنين ١٩٨٩/١٢/١١ طوقت قوى الأمن المكان لمنع الوصول إليه، وتمّت الاستعانة بالكلاب البوليسية مع أن وزارة الداخلية نفت ذلك فيما بعد!

قررنا الالتقاء نحن تكتل الـ(٣١) نائب قبيل الاجتماع في بيت النائب حمود الرومي خلف ديوانية مشاري العنجري لدراسة الوضع، وكان لا بد من مواصلة المسيرة.

واتفقنا أن نتكدس في سيارات قليلة تنطلق من بيت حمود الرومي للدائري الثالث متجهة إلى شارع دمشق شمالاً، وعندما نصل قبالة الديوانية تقف السيارات دفعة واحدة ونترجل منها إلى الساحة قبالة الديوانية ونقيم صلاة العشاء. ويبدأ الإمام بقراءة سورة البقرة -وهي أطول سورة في القرآن الكريم- لنعطي الحشود التي بدأت بالوصول إلى الأماكن القريبة فرصة الانضمام إلينا. عندئذ يكون صعباً على قوات الأمن منعنا من الصلاة.

وهكذا أفسدنا مخطط النظام في ضرب تحركنا، كما أن قصة استعمال الكلاب البوليسية أثارت مشاعر الناس واشمئزازهم من هذا الأسلوب، فهو أسلوب معاملة المجرمين من تجار المخدرات والعصابات لا أسلوب معاملة من يطالب باحترام الدستور والقوانين.

في هذا اللقاء أعلنا اللقاء القادم في يوم الاثنين ١٩٨٩/١٢/١٨ في مسجد فاطمة في ضاحية عبدالله السالم ليكون بمنزلة احتجاج على هذا التصرف الشائن. الحشود التي وصلت الى المسجد

لصلاة العشاء يوم الاثنين أربكت قوات الأمن، فلم تعرف كيفية التعامل معها. وجعلنا هذا الحشد صامتاً احتجاجاً على ما حصل ولم تُلقَ أي كلمات.

اجتماع ديوانية محمد المرشد ١٩٨٩/١٢/٢٥ في منطقة الخالدية، وكان اجتماعاً حاشداً ألقيت فيه الكلمات وشاركت فيها.

الاجتماع التالي كان في ديوانية أحمد الشريعان في قرية الجهراء بتاريخ ١٩٩٠/١/٨ تأكيداً لتكاتف الشعب الكويتي بكل فئاته ومناطقه حول الدستور. وهذه المناطق يعتبرها النظام مغلقة له فاقتحامها يعتبر تحدياً خطيراً له.

تم إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى ديوانية أحمد الشريعان في الجهراء من قبل قوات الأمن لمنع المواطنين من الوصول إليها. واستخدم رجال الأمن العنف لأول مرة فاعتدوا على محمد أحمد الرشيد النائب السابق في مجلس الأمة ولم يحترموه رغم كبر سنّه ومكانته المرموقة عند جميع الكويتيين لما عرف عنه من وطنيته وإخلاصه ونظافته وتقواه. وكذلك تم الاعتداء على د.أحمد بشارة نائب مدير الجامعة حينئذ من دون اعتبار لمكانته العلمية. وقد سبّب هذا هياجاً لألوف الجماهير المحتشدة، عندئذ طلب بعض ضباط الشرطة من ذوي الضمائر الحية مثل الشهيد يوسف المشاري من أحمد السعدون، رئيس المجلس، استعمالَ ميكرفون سيارة الشرطة لتهدئة الجماهير الغاضبة لتفادي ما لا تحمد عقباه. وهكذا رفض هؤلاء الضباط الشرفاء قرار وزير الداخلية الذي أمرهم بوضع الغتر في رقاب قادتهم وإحضارهم إليه!

برهن رجال الجهراء أن التفرقة الجغرافية بين أفراد الشعب مرفوضة. مما أغضب النظام، فتم اعتقال أحمد الشريعان وتوقيفه في مخفر الشرطة في منطقة الفيحاء داخل المدينة بعيداً عن منطقته ومحبّيه في الجهراء لتفادي إشكالات قد تحصل ولاعتقادهم أن سكان الداخل لن يتحركوا لنجدة أحمد الشريعان. وقد خاب ظنهم! فما كاد الخبر ينتشر حتى تدفّقت الحشود إلى مخفر الفيحاء وحضر النواب واعتصموا بالمخفر، معتبرين أنفسهم معتقلين مع أحمد الشريعان.

وأصرّ أحمد الشريعان على صفته الرسمية، أي على كونه نائباً في مجلس الأمة ويتمتع بالحصانة الدستورية، وأنه لا يعترف بالحل غير الدستوري الذي حصل. كان المسؤولون يراقبون ردة الفعل الغاضبة على هذا الإجراء الأهوج، وبعدما تأكدوا من أن الحشود المتوجهة إلى منطقة الفيحاء في ازدياد أمروا بإطلاق سراحه فوراً خشية من نتائج لم تكن متوقّعة. وهكذا في كل مرة يتضح أنهم في واد ومشاعر الكويتيين في واد آخر مما يفقدهم احترام الآخرين.

خرج أحمد الشريعان بمظاهرة حاشدة من السيارات التي نقلته وألوف الجماهير إلى ديوانيته في الجهراء منتصراً. وألقيت الكلمات والقصائد الحماسية التي أشادت بقوة الالتحام بين الداخل والخارج في القضايا الوطنية. وذكّرت الحضور بمعركة الجهراء الفاصلة بين القوات الوهابية الغازية من الصحراء بهدف احتلال الكويت وتلاحم الكويتيين جميعاً في قرية الجهراء لدحر الغزاة وإنقاذ الكويت.

الاجتماع الآخر تقرّر عقده في ديوان فيصل الصانع بمنطقة كيفان. ولكن بعض النواب طرحوا تساؤلاً حول عدم مشاركة كل من جمعية الإصلاح الاجتماعي (الإخوان المسلمون) وجمعية

التراث (السلف) في تجمعات الاثنين واستغربوا غياب جماهيرهما عن المشاركة، فكان رد نواب الإخوان والسلف أنهم يشاركون كنواب في مجلس الأمة لا كممثلين لأحزابهم، وإذا كان النواب يريدون مشاركة أحزابهم فعليهم التفاوض مع قيادة الحزبين. وكان في هذا الردّ ما يكفي لفهم أن هذه الأحزاب الدينية لا تريد المشاركة حتى لا تعكر علاقتها بالنظام وتخسر كل الامتيازات المالية والوظيفية وغيرها التي يقدمها إليهم النظام، وأن بينهم تحالفاً استراتيجياً في العمل على القضاء على النظام الديمقراطي الذي لا يؤمنون به. وما اشترك نوابهم إلا لذرّ الرماد في العيون وإيهام الكويتيين بأنهم مع هذا التحرك الشعبي العارم.

وقبل موعد التجمع يوم الاثنين الموافق (١٩٨٩/١/١٥) بديوان فيصل الصانع قامت قوات الأمن بتطويق الديوانية ووضع الأسلاك الشائكة لمنع الجماهير من الاقتراب من المكان. ولكن ذلك لم يمنع الجماهير المحتشدة من التجمهر. ولأول مرة تشترك المرأة الكويتية بشكل كبير في هذا التجمهر معبّرة عن تضامنها مع هذه الحركة الديمقراطية التي شملت جميع شرائح الشعب. كان الاجتماع رائعاً وألقيت فيه الكلمات المنددة بالإجراءات الحكومية داعية إلى مواصلة المسيرة لإعادة العمل بالدستور.

في هذه الأثناء ذهب أحد أعضاء التجمع من النواب لزيارة رئيس الوزارة في ديوانيته الأسبوعية، ففوجئ بهجوم عنيف من رئيس الوزراء. واعتبرنا ذلك إهانة لنا جميعاً وقررنا أن يكون تجمّعنا في منطقته الانتخابية -الفروانية- لردّ الاعتبار له ولجماعته التي أهينت وإعلان تضامننا معه.

كانت الحشود كبيرة جداً مما أزعج قوات الأمن التي حاولت تطويق المكان فاستنجدت بالجيش واستعملت الطائرات المروحية الحربية لتحلق بعلو منخفض فوق رؤوس المتجمهرين لتخويفهم. كما اشترك بعض أفراد عائلة الصباح في هذه المعركة وتم الاعتداء على المتجمعين واعتقل بعضهم بمن فيهم مراسل وكالة رويترز الإعلامية واحتجزوا في مراكز الشرطة. وأصبحت حوادث الكويت مجال اهتمام وتعليق الصحف العالمية.

أمام هذه الأجواء المتوترة وتأثيراتها السلبية على النظام داخلياً وخارجياً دعا الأمير للجوء إلى الحوار بدل المجابهة في خطاب وجّهه إلى الشعب الكويتي. وقلنا خيراً لعلّهم يدركون أهمية اللجوء إلى الديمقراطية ويتوقّفون عن الأعمال التي ارتكبوها بحق هذا الشعب العربي الطامح إلى الاستقرار والأمان وحكم القانون ليواصل عطاءاته العظيمة في بناء مجتمع العدالة والمساواة لكل الكويتيين.

غير أن رئيس مجلس الوزراء حوّل الحوار إلى مهرجانات خطابية مندّداً بتحرك النواب ومنتقداً الحياة الديمقراطية والدستور، وكانت قوى التخلف والفساد تحثّ بعض الأفراد على الذهاب إلى مجلس الوزراء لمبايعة رئيس الحكومة، لكن مجموعات أخرى أبت إلا أن تلتقيه وتطرح رأيها بصراحة مستنكرة حلّ المجلس وتعطيل الدستور. وفي آخر المطاف دعا الشيخ سعد العبدالله تكتل النواب إلى الحوار. إلا أنه قبل الجلسة أكد رفضه لأي شيء مكتوب وموثّق وأصرّ على ألا تؤخذ أية ملاحظات مكتوبة عن اللقاء، وأكد أنه يلتقي بنا كمواطنين وليس ككتل أو نواب. وهنا همّ بعض النواب بالخروج مؤكدين أنهم نواب بحكم الدستور. كنت جالساً بقرب رئيس الوزراء بتدبير من سكرتارية مجلس الوزراء، لأنهم كانوا متوقّعين الفشل لهذا الاجتماع ومعتقدين أنه بإمكاني إنقاذ الموقف.

هنا وضعت يدي على كتف رئيس الوزراء وقلت له فلنسمِّ هذا اختلافاً في الاجتهاد. ودعنا ندخل رأساً في الحوار. فتغير الجو وبدأنا بحوار هادئ وطال النقاش فطلبت إليه أن يأمر بإحضار غداء لنا، وهو ما كان لأخذ استراحة وتبريد الجو. في هذا الجو المريح وقبيل نهاية الجلسة قام الزميل الفاضل محمد المرشد بطبيعته السمحة المعروفة وتقدم الى رئيس الوزراء ليصلح بينه وبين النائب الذي تمّت الإساءة إليه كما ذكرت سابقاً. فانتفض رئيس الوزراء غاضباً لهذا الطلب. لم يكن محمد المرشد يتوقع هذا الرد. عندئذ انسحب المرشد من جلسة الغداء محتجاً على رئيس الوزراء بسبب هذا التصرف غير المقبول.

ولم نكن نعلم بأنه قبل أن يلتقي بنا قد أرسل ورقة صغيرة مكتوبة بخط يده إلى الأمير يقول فيها إن كل الذين حاورهم قد أكدوا رفضهم لدستور ١٩٦٢، وإنهم يريدون تشكيل مجلس وطني لوضع دستور آخر. وبمثل ما تمّ تزوير نتائج انتخابات عام ١٩٦٧ تمّ تزوير نتائج حوار عام ١٩٩٠.

وكانت مجموعة الـ(٤٥) قد أصدرت بتاريخ ١٩٩٠/٣/٣ بياناً مطولاً حذّرت فيه من نوايا السلطة في إطلاق الحوار الذي يستمر مدة شهرين من دون أن يوضح المسؤولون طابعه والآلية التي اتبعت في ترتيب لقاءاته، واقترحت أن يعقد اجتماع شعبي واسع للاطلاع على ما يجري من حوارات إن وجدت.

هذا التحدي السافر لرغبات أغلبية الكويتيين سبّب توتراً حاداً في الساحة الكويتية قابله سعد العبدالله بإجراءات قمعية لم تشهد الكويت مثيلاً لها في تاريخها الحديث، فبدأها باعتقالات واسعة شملت قيادات عمالية ثم أعضاء في مجلس الأمة و نشطاء آخرين.

التحرك الجماهيري الواسع الذي نتج عن تلاحم فئات الشعب كلها في معركة الحرية والديمقراطية أثار مشاعر الشباب وتفتحت القريحة عن قصائد شعبية رائعة مما زاد من الحماس المنقطع النظير والالتفاف حول المطالب الشعبية في التمسك بالديمقراطية ودستور ١٩٦٢.

وقد اخترت بعضها لأن هذا الكتاب لا يتسع لها جميعاً، فمعذرة لمن لم أستطع ذكر شعره، وأعتقد أن هذا الإنتاج الأدبي الرائع بحاجة إلى كتاب كامل ليروي ملحمة الشباب في معركة الدستور التي غابت عنها جماهير الأحزاب الدينية، وبرهنت القوى الوطنية أنها سيدة الموقف مما أنهى أسطورة سيطرة الأحزاب الدينية على الشارع الكويتي.

يــــا دار لا تبكــــين حنــــا عيالـــك ... واللــي حـصل يــا دار شــدة وتنــزاح

اللـــي قـــضبوهم كلبـــوهم رجالـــك ... والمــوت عنــد الــرب قــصاف الأرواح

اللـــي تـــستر بالنفـــاق وحكـــا لـــك ... لا تحـــسبينه نـــاوي الخيـــر لا صـــاح

هــــذاك يلقالـــــه بـــــديل بـــــدالك ... يطــوي فراشــه كــان بــرق الخطــر لاح

والا الرشـــــيدي لا دعيتيـــــه جالـــــك ... عنــدك خبــر كــم مــن فقيــدن لنــا راح

والله مـــا نطمـــع بكثـــرة حلالـــك ... كــل الهــدف يــا دار مطلــب ونرتــاح

دســــتورنا اللـــي مـــن زمانــــه شـــكالك تلعـب بــه الأمــواج مــن بــين الاريــاح
يـــا دار لـــو ضــــحوك صـــعبن منالــــك لا خيـــر فينـــا كـــان دســـتورنا طـــاح

مواطن رشيدي

تجديد الولاء

يـــا شـــيخ حنـــا كلنـــا ربـــع عبـــاس وخـــوان مـــريم ربعنـــا دايـــم الـــدوم
كلمتـك فـــي ربعـك تـــرى تجـــرح إحـــساس مـــا قلتهـــا للـــي لحـــق فعلـــه اللـــوم
رضــــيتم الدســــتور للعــــدل مقيـــــاس نـــشوف بالقـــانون ظـــالم ومظلـــوم
أحـــد يكـــوح أمـــن ا لـــدنانير بأكيـــاس وحـــد يقطـــع مـــن معاشـــه ومحـــروم
الله أمــــــــر للعـــــــــدل مقيـــــــــاس وكـــل يحـــب العـــدل والظلـــم مـــذموم
كلمـــة صـــراحة واضـــحة مـــا بهـــا بـــاس خوفـك مـن اللـي يطـبخ الـزاد بـسموم
فعــــل الرشـــــيدي والـــــشريعان نومــــاس الفعـــل الاكـــشر عنـــدكم عنـــه معلـــوم

الـــشاعر
الرشيدي

قـــال الـــذي يـــا نـــاس مـــا هـــو بغلطـــان وينـك عـن اللـي يـوم الاثنـين مفجـوع
يـــوم يخلـــي بعـــض الأطفـــال شـــيبان شـــفته بعينـــي لا تقولـــون مخـــدوع
يـــوم ارتفـــع بـــالجو يـــا الربـــع دخـــان والنـــاس صـــارت بـين دافـع ومـدفوع
شـرطة وطـوارئ والحـرس يـا عـرب كـان يرمـــي قنابـــل بعـــدها ســـالت دمـــوع
ســـوى ســـوايا مـــا تحلـــى بهـــا إنـــسان يـــرجم ويـــشتم مـــا حـــد قـــال ممنـــوع
قلنـــا المـــساجد تحمـــي الخلـــق بإحـــسان وأثـــر المـــساجد مـــا حـدت عبـد مـدفوع
لكـــن صـــمود الـــشعب مـــا فيـــه خـــذلان لا همتـــه شـــرطة ولا موقـــف يـــروع
دســـتوره اللـــي مـــا بغـــى فيـــه نقـــصان يـضمن حقـوق النـاس والـراس مرفـوع

مـــا بـــين شـــورى وبـــين دســـتور شـــتان
نقولهـــا للكـــل والـــصوت مـــسموع

مـــا هـــو بهـــرج قالـــه فـــلان وفـــلان
نـــاس النفـــاق بـــدمها دوم مطبـــوع

نقولهـــا ونخفـــي تـــرى الفعـــل بلـــسان
حكـــم تبونـــه مـــا هـــو اليـــوم متبـــوع

وصـــلاة ربـــى عـــد مـــا دارت أزمـــان
علـــى نبـــي دايـــم الـــدوم مـــشفوع

بـدوي ديمقراطـي - الكويـت فبرايـر ١٩٩٠

كنـــا نحبـــك قبـــل يـــا زاهـــي اب حـــسنه
تايـه خـداك الغـرور وصـديت عـن حـسنه

أبـــوك وعمـــك نعـــم راحـــوا بكـــل حـــسنه
تعلـن تـصرخ تقـول هالـشعب مـاكو وعـي

يـوم انزلـت شـرطتك هـل كنـت كامـل وعـي
ناصـــح تعـــدر لنـــا وأنتـــه بليـــا وعـــي

الحطيئة

اللـــي يحـــب الـــشعب يفـــتح لهـــم بابـــه
ويـسمع كـلام الـشعب ويكـون لهـم بابـه

مثلـــك طبيـــب والمـــرض معروفـــه اســـبابه
صـرنا فـرايس نـسر بـين مخلـب ومنقـار

عـــم الفـــساد وانتـــشر واحنـــا لحـــسنا قـــار
نـاس بنـسام الجبـل وشـعبك تقـضبه القـار

الجهراء

لقـد عاهـد الـشعب نوابـه إلـي الحـق نمـضي ولا نأبـه
فبـالجهرة الـشعب أدي اليمـين سـنهزم بـالعزم إرهابـه

فعـــز الـــبلاد ألا لـــن يغيـــب ســـنحرق بالنـــار حجابـــه
وعيـد الـشعوب وعـود المجـد إلـى العدل تفتح أبوابـه

ودستوره رغـم كـل الطغـاة سيبقى مـدى العمـر محرابـه
فوعي الشعوب سياج الأمـاني بـه يبلـغ الحق أصحابه

فـلا عـسكر قـد يخيـف الجمـوع إذا كـشر الـشعب أنيابـه
ولا «منحـه» سوف تغوي النفوس لقد أدرك الـشعب ألعابـــــــــــــــــــــــــــــــــه
غدا تشرق الشمس رغم السحاب ونلبس «للعرس» أثوابـــــــــــــــــــــــــــــــــه

«فتات الدنانير» تعطي لشعب ويسطو على «الكنز»

اذنابـــه

الجهراء

الحوار

صار الحوار إحوار يلعب بدون ار باط
قصاب سن عدته وشد الحوار ار باط
صيغة وصايغ ذهب يبغيها خوش دقة

توه رضيع اللبن مولود في شهر اش باط
طيب فقير يا شعب سووها فيك دقة
صيغت نوازل عليك بالراس من دقة

مرزوق بن ظالم - فبراير ١٩٩٠

إقامة العدل أحمالا ينوء بها
من يهتدي الحق لا تسخر بضاعته
هذي الكويت تئن اليوم من ألم
من يحجب النور عن ابنائها عودا
ان كان جدي قد أقام أساسها
لا يلزم الامر ان تنزل عساكركم
ان الامور اذا ما استحكمت عظمت
ماذا اقول لابني حين يسألني
ان كان دستورنا صيغت لوائحه
أين المكاسب بل أين ما سطروا
نحوا الغشاوة عن أهداب أعينكم
لا يطمس الحق في تحطيم منبرنا
تقول الشعب عزوتي وهمي من همه
كل شي وضح واتضح ما همكم همه
صدريحضنه ويصير حقه اد ثار
حتى الرضيع بالوطن يرضع لبن همه
بايق يبوق بالنهار ما نوقفه عند حده
صارت نهيبة البلد وال بوق صار أ شكره
واللي يصفعك يمين دور شمال وا شكره
كأس الالم نشربه لاجل الوطن حالي
مو بس فخرنا مضى، لا فخرنا حالي
نفدى الامل بالعمر دوم الفدى كاري

بعض الرجال وبعض لا يدانيها
ومن يبيع فبالخسران يجنيها
وتشتكي بلسان الشعب قاضيها
مثل الحريص على إنكار ماضيها
نهضت بنيه تصد من يلغيها
هل اجرم الشعب في اراء يبديها
ومن الجهالة حاولتم تخطيها
ان كان دستورنا بالنص يحميها
فأين قبتنا الكبرى وبانيها
منا الاوائل تشريعا بأيديها
تلك الحقيقة لا يمكن تجافيها
لا يحجب الشمس انسان ويخفيها
وصديت عن مطلبه ما بديت لك همه
دستوره لما انكتب محد رفض او ثار
احذر شباب الوطن لمعزته لو ثار
الشعب يصيح بقهر معلوم وش حده
والزاني يزني بشهود ما نقدر ان حده
جايك مصخ يا ولد معدوم حتى شكره
أصبحنا ديره كلك وكل شيء وصل حده
واللي عشق ديرته حاله مثل حالي
خاب الذي ظننا من قوم ما كاري
ارض يضيع العمر بس تبقى افكاري

الدكتور الخطيب يؤكد والجريدة توضح

أكد د. أحمد الخطيب مرة أخرى، في اتصال هاتفي معه في بيروت، أن نشر مذكراته «الكويت من الدولة إلى الإمارة» قد تم بالاتفاق معه، كما أكد أن هناك تعديلات على النص النهائي الماثل للطبع، سواء بالحذف أو بالإضافة.

وتود الجريدة• أن توضح أنه قد تم تجاوز بعض الفقرات أو التعليقات في الحلقات السابقة، التي تحتمل تفسيراً قانونياً سلبياً، وهو نشر فيه شيء من التصرف، الذي لا يخل بسياق السرد، ولا بمضمون الكتاب.

الاعتقالات

بدأت حملة الاعتقالات باعتقال أحمد باقر بسبب وجود بيانات لتجمّع النواب في سيارته واقتيد إلى مقرّ أمن الدولة! واحتجز مع المعتقلين هناك، ورغم أنه لم يُعَذَّب فإن صراخ المعتقلين الآخرين ليلاً في حفلات التعذيب التي تتم كل ليلة حرمته من النوم. وبعد ذلك تم اقتحام ديوانيتي في الروضة من قبل عناصر أمن الدولة بلباسهم المدني وبصحبة رجال الشرطة، واقتادوني من دون أن يسمحوا لي بأن ألبس حذائي، وطلبت إلى رواد الديوانية الهائجين عدم التعرض لرجال لأمن لأنهم ينفذون أوامر صدرت إليهم من وزيرهم، فالوزير هو المسؤول. وانطلقوا بي في السيارة بسرعة جنونية متجاوزين كل قوانين المرور إلى مخفر الشرطة في الشويخ الصناعية، وعند نزولي حاول أحدهم الاعتداء عليّ لكن ضابطاً في المخفر منعه من ذلك.

أودعت في حجرة التوقيف مع مجموعة من تجار المخدرات واللصوص، وهي غرفة في منتهى القذارة، والمرحاض موجود في وسطها، وهو عبارة عن حفرة قذرة، وغني عن القول أن الجلوس فيها على الأرض. بقيت واقفاً غير قادر على الجلوس في مكان قذر كهذا مدة نصف ساعة تقريباً. وبعدئذ حضر الضابط المسؤول في المخفر ودعاني إلى مكتبه وتصرّف بطريقة تعبّر عن الاحترام. ولما سألني إذا كان بإمكانه أخذ إفادتي قلت له أنا عضو في مجلس الأمة وعليك أن تأخذ الإذن من مجلس الأمة لتحقق معي. بعدئذ بقليل أدخل عليّ عبدالمحسن الفرحان صاحب ديوانيتي وقد أعلمني بأنه تم اعتقاله هو وعبدالله النيباري وأحمد النفيسي وعثمان البلوشي وخالد الصانع. وهم الآن بحجرة التوقيف.

في هذه الأثناء جاء أحد رجال الأمن وأخذني إلى الباب الخلفي بعد أن أحضر لي نعالاً ألبسها، لأنني كنت كل هذه المدة بدون حذاء. وقد عرفت أن هناك تجمهراً عند باب المخفر من المواطنين نساء ورجالاً واستغربت معرفتهم بمكاني بهذه السرعة!! وهذا ما فسر لي استعمالهم

الباب الخلفي لخروجي إذ أرادوا تفادي الجمهور الذي حضر. وأخذوني إلى مقر أمن الدولة إلى مكتب الضابط المسؤول. وما إن علم الموظفون هناك بأنني عندهم حتى توافدوا على حجرة الضابط المسؤول وغصّ بهم المكان.

ودخلنا في حوار استمرّ حتى الساعة الثانية صباحا، وكانت ندوة ناجحة بكل المقاييس، وقلت لنفسي إنها فرصة لي أن أواصل هذا اللقاء لأقنعهم بالانضمام إلى المنبر الديمقراطي، لكن المسؤولين أحسّوا بخطورة الوضع فنقلوني منذ الصباح الباكر إلى مكتبة كبيرة خالية من الكتب إلا أن أثاثها جيد. وعيّن أحد أبناء الصباح مرافقاً لي في هذه المكتبة ليمنع أي شخص آخر من الاتصال بي، ومُنعَت عني الصحف والراديو والتلفزيون.

في اليوم الثاني جاءني مدير أمن الدولة فهد الفهد وقال: «دعني أرتب لك مقابلة مع الشيخ سعد العبدالله». ولكني أفهمته بلغة واضحة من أنا، وكان هذا آخر لقاء بيننا. وقد جاءني أخي عقاب ففاجأني مجيئه. وسألته: «كيف دخلت؟» قال: «جئت إلى مقر أمن الدولة فأوقفني الحارس الذي هو على الباب وسألني ماذا أريد. فقلت له أريد أن أرى أخي. فقال ممنوع. فقلت له قل للمسؤول عنك إن عقاب الخطيب يريد أن يرى أخاه. فانصرف وبعد بضع دقائق قال لي تفضل». الصبّاحي الموجود في الغرفة قال لأخي: «عندك عشر دقائق فقط». هذه الدقائق كانت كافية ليخبرني أن زوجتي معنوياتها عالية، بالفعل هي أظهرت ذلك عن طريق وجبات الأكل التي كانت ترسلها لي كل يوم. فالكمية كافية لفريج كامل واستمتع بها موظفو أمن الدولة.

بعد يوم جاءني ضابط يدّعي أنه قريب لصديق لي، وأبدى استعداده لمساعدتي. لكنه قال إن زوجتي أصابها انهيار عصبي بسبب اعتقالي. وكان القصد من ذلك واضحاً، فهو يريد أن يؤثر في موقفي ولم يكن يدري أنني أعرف حقيقة وضع زوجتي التي رفضت طلبات السذج الاتصال بالمسؤولين لإطلاق سراحي قائلة: «أحمد مبادئه أدخلته السجن، ومبادئه سوف تخرجه من السجن مرفوع الرأس»، وقامت بالواجب أمام الجماهير التي احتشدت في البيت والساحة المقابلة فكانت توفر لها إضافة إلى واجب الضيافة، لطف المعاملة. وحتى شفرات الحلاقة قُدّمت إلى الذين رفضوا ترك المكان وناموا هناك حتى أُطلق سراحي. وبعد أربعة أيام أطلقوا سراحي وأصروا على عدم إخبار أهلي، واستعملوا الطرق الفرعية متجنّبين الطرق المُنارة حتى لا يراني أحد وتحدث مشاكل. وكان استقبالاً مثيراً أمام البيت في تلك الليلة.

بعدئذ دوهِمَتْ ديوانية جاسم القطامي بالشامية، واعتُقِل مع د.عبدالله النفيسي الذي كان المتحدّث في تلك الجلسة.

وبعد ذلك اعتُقِل د. أحمد الربعي وأفرج عنه بعد أربعة أيام أيضاً، بعد أن أدركوا أن إحالتهم إلى المحاكمة محرجة. أما القيادات العمالية فقد تعرضت للاعتقالات أيضاً، وكان أولهم علي الكندري الذي اعتقل ليلاً وفي سيارته بيانات لتجمّعات الاثنين، وأخذ للمباحث الجنائية، ولحقه في اليوم التالي جلال السهلي ورجا سلطان العتيبي.

وبعد ثلاثة أيام ألقي القبض على كل من نهار المكراد وناصر ثلاب الهاجري وأودعا في السجن المركزي. أما الدفعة الأخيرة فقد شملت كلا من ناصر الفرج رئيس الاتحاد، وحسين اليوحة، وثابت الهارون.

أثناء الاعتقال أحسست براحة جسدية وفكرية عجيبة لم تتوافر لي من قبل، فقد كانت حياتي كلها عملاً متواصلاً. فمهنة الطب تحتاج إلى تفرّغ كامل وكذلك الحياة السياسية النشيطة، وجمع المهنتين عملية في منتهى الصعوبة إذا أراد الواحد إعطاء كل نشاط حقه من الأهمية. كذلك أدركت أهمية ما قاله لي د. أحمد الربعي بأن الخوف من السجن ينتهي بعد أول تجربة. فالرهبة من السجن تزول عندما يدخل الواحد السجن، ويبطل هذا السلاح بعد استعماله، ولعل هذا يفسر كيف أن المجرمين يعودون للإجرام بعد أن يطلق سراحهم. كذلك تم اعتقال د. أحمد الربعي مدّة أربعة أيام.

قرارات تشكيل المجلس الوطني تمّت بسرعة. فأعلن أنه سيتمّ تشكيل مجلس وطني، نصفه منتخب ونصفه معيّن. وستكون مهمة المجلس أولاً وضع دستور جديد، وثانياً يكون هذا المجلس الوطني مجلساً استشارياً فقط. قررنا التحرك لمقاطعة الانتخابات. وكان التجاوب كبيراً. وكانت وكالة «كونا» يوم الانتخابات تغطي الانتخابات كالعادة والأرقام التي تبثها تدل على ضعف الإقبال على مراكز الانتخابات وتدنّي نسبة المقترعين. وقد قامت الحكومة بوقف نشاط وكالة الأنباء الكويتية! واستبعاد برجس البرجس مدير وكالة الأنباء الكويتية (كونا) لنزاهته وحياد الوكالة.

اتساع الحركة الشعبية المطالبة بعودة الديمقراطية وتطور أساليبها السلمية أثارا اهتمام وإعجاب الصحافة العربية والعالمية، فأخذت تنشر تباعا أخبار هذه النشاطات المتنامية، وتصدرت هذه الصحف الحياة اللبنانية وكذلك جريدة السفير والأهالي في مصر وصحف في الخليج مثل جريدة الخليج والأزمنة العربية اللتين تابعتا الأحداث لحظة بلحظة وقدمتا دعما إلى هذه الحركة الشعبية لا يمكن أن ننسى أهميته.

ولا عجب فمعركة أهل الخليج واحدة لتحقيق الاستقرار والتنمية وكرامة الانسان. ومن بين الصحف العالمية كانت جريدة اللوموند الفرنسية أول من بادر إلى دعم هذه التحركات تبعتها الفاينانشل تايمز وليبراسيون الفرنسية. كذلك الوكالات العالمية مثل رويترز التي اعتقل مراسلها كما ذكرت سابقاً. ولا عجب أن تنشر جريدة ليبراسيون الفرنسية مقالة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨ تشيد فيها بتحرك النواب وتؤكد أن الأغلبية الديمقراطية هي الأوسع انتشاراً في الكويت.

الهيئات الشعبية

لقد قامت الهيئات الشعبية الوطنية بدورها كاملاً. فعلاوة على مشاركتها الفعالة في جميع هذه النشاطات، أصدرت البيانات المتتالية لتأييد كل تحرك شعبي وتعميق الوعي عند المواطنين ليدرك الجميع أهمية الحياة الديمقراطية لحاضر الكويت ومستقبلها. وهذه الجمعيات هي:

الجمعية الموقعون

الجمعية الاقتصادية علي محمد البداح

رابطة الأدباء د. خليفة الوقيان

جمعية أعضاء هيئة التدريس د. محمد المهيني

الجمعية التعاونية لموظفي الحكومة الكويتية جمعة بوعركي

الاتحاد الوطني لطلبة الكويت بدر السميط

جمعية الحاسب الآلي الكويتية محمد الكندري

الاتحاد العام لعمال الكويت عبدالله البكر

جمعية المحامين مشاري العصيمي

جمعية الخريجين عبدالله الطويل

رابطة الاجتماعيين يحيى الربيعان

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية سعد منير المهنا

جمعية الإصلاح الاجتماعي إسماعيل الشطي

رابطة أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد التطبيقية محمد العجمي

كذلك فإن كلاً من اللجنة النسائية الشعبية واتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات أرسل برقية تأييد لهذه المطالب.

والملاحظ أن الحركات الدينية بعد أن وجدت نفسها منعزلة عن التحرك الشعبي الذي بدأ يتضخم ويضم فئات الشعب كله أحسّت بعزلتها وحراجة موقعها فحاولت أن تلحق بالركب. فشاركت في البيانات فقط دون المشاركة في التجمهر حرصاً منها على تمييز نفسها عند النظام امتناناً للمزايا الكثيرة التي تحصل عليها والتي جعلتها تتمكن من التحكم في مواقع متعددة من مفاصل السلطة.

نص الحكم على ناصر مبارك الفرج

بالجلسة المنعقدة علنا بالمحكمة في يوم ١٩٨٧/١٢/٢٧

برئاسة السيد الأستاذ/ خالد المزيني - القاضي

وبحضور السيد/ عبدالعزيز الجسار - ممثل الادعاء

وبحضور السيد/ نزار محمد حسين - سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي:

القضية رقم: ٨٧/٤٩٠٦ - ٨٧/١٧٢ حولي

المرفوعة: الادعاء العام

ضد: ناصر مبارك الفرج

الأسباب:

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة..

حيث أن الادعاء العام أسند إلى المتهم:

لأنه في يوم ٧، ١٩٨٧/١٠/٨ بدائرة اختصاص مخفر حولي:

طبع ووزع بدون ترخيص من دائرة المطبوعات والنشر مطبوعا يتعارض مع المصلحة الوطنية للبلاد على النحو المبين بالمحضر..

وطلب عقابه بالمواد ٧، ٨ من القانون رقم ٦١/٣ بشأن قانون المطبوعات والنشر المعدل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦.

حيث أن وقائع الدعوى تتلخص حسبما جاء بمحضر ضبط الواقعة المسطر بمعرفة ضابط المباحث المقدم سفاح عنبر عبدالله المؤرخ في ١٩٨٧/١٠/١٢، ورود عدة علاقات تفيد أن المتهم يقوم بتوزيع وترويج منشورات في أماكن متفرقة في البلاد، وتتضمن إثارة الشعب وزعزعة الامن والاستقرار. وبعد ضبط المنشور من قبل المبلّغين وهما: شرطة النجدة، ناظر محطة بيان، وناظر محطة بنزين رقم «٥٧» في منطقة الفحاحيل الصناعية وأماكن أخرى في شارع فهد السالم ومستشفى هادي وبعد مطالعة الضابط له استصدر إذناً من النيابة العامة لتفتيش منزل المتهم وضبط ما يسفر عنه ذلك من المنشورات المتحرى عنها، وتنفيذا لذلك الإذن قام بتفتيش منزل المتهم فعثر بداخله على عدد اثني عشر منشورا من ذات المبلّغ عنه سلفا، فقام بمواجهة المتهم بما ورد فيه، فاعترف أنه قام بكتابة مسوداته وطباعته على آلة استانسل وتوزيعه على الاماكن المشار اليها على نحو ما تقدم بنفسه بوصفه رئيساً سابقاً لاتحاد العمال لتوضيح الامور التي تجري عليها شؤون البلاد بعد أن لاقى استحسانا من بعض المنتديات التي قام بزيارتها.

وحيث أنه بسؤال المتهم في التحقيقات اعترف جملة وتفصيلا بدءا ونهاية بتوزيعه المنشور المضبوط بوصفه رئيساً سابقاً لاتحاد العمال بعد شائعة القول لدى من لاقى من المواطنين في الديوانيات التي قام بزيارتها عن الحديث عن مجمل الاحداث التي تمر بها المنطقة من تعليق الدستور وتقييد حرية الصحافة وإعطاء التسهيلات للقواعد الإمبريالية الاميركية والدفاع عن قضايا الطبقة العاملة بقصد تنوير الرأي العام كهدف يبغي من ورائه المصلحة الوطنية والدفاع عن الديموقراطية في مفهومها الشامل.

وحيث أن الدفاع عن المتهم الأستاذ محمد الياسين المحامي ترافع مرافعة شفوية بمقولة ان ما صدر من المتهم كان مجرد تعبير عن رأيه الشخصي بحسن نية بتلك العبارات المنسوبة اليه في المقال محل الاتهام، على سند من كفالة الدستور والقانون لحرية الكلمة، وانتهى في ختام المرافعة إلى طلب الحكم ببراءة المتهم مما نسب إليه.

والأستاذ عماد السيف المحامي انضم إلى زميله السابق في دفاعه بعدم توافر القصد الجنائي للمتهم لخلو الالفاظ المتضمن المنشور من أي ضرر بالمصلحة الوطنية، والأستاذة منى الفرج المحامية انضمت في دفاعها لسابقيها في التماس الحكم ببراءته على تفصيل ما سبق.

وحيث ان المحكمة بعد مطالعتها للمنشور محل الاتهام والتي ورد في مجمل عباراته «كيف يغذي النظام الطائفية... وحل البرلمان وتعليق الدستور وتقييد الصحافة... ورفعت الأعلام على البواخر النفطية الكويتية في وضح النهار... وعدم إيقاف الحرب المدمرة بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وإبعاد الإمبريالية باختلافها وخاصة الأميركية والمناضلة من أجل إعادة الديموقراطية...».

وحيث أن لما كان ذلك والمحكمة في سبيلها القضاء بالدعوى تضع نصب عينها ما نص عليه الدستور أب القوانين كافل الحريات وركنها الركين خاص الحقوق وموئلها الحصين في عبارة صريحة لا لبس فيها ولا غموض بالمادة (٣٦)، حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما»... وما فصله قانون جزاء رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ المادة (١١٢) «لا جريمة إذا أذيع بحث في مقال أو كتاب علمي، بأسلوب هادئ متزن وثبت حسن نية الباحث باتجاهه الى النقد العلمي الخالص...».

حيث انه بالتأسيس على ما سلف بيانه تستظهر المحكمة صراحة العبارات الواردة بالمنشور ومبلغ ولاتها وسبر أغوارها وتقدير حسن نية المتهم من سوئها لمحض ضمير سلطانها ليس إلا، وترى تلك العبارات جاءت عامة ولا تحتمل إلا الألفاظ التي وردت فيه على ما جاشت به عاطفته من البيئة التي نشأ وتربى بها كنقابي سابق في اتحاد العمال حسب رأيه الخاص - علنا بعد التباين في الرأي واختلاف النظر في المبادئ والأسس القائمة للحكم دون المساس بشرعية النظام الحالي أو الدعوة الى انتهاك القوانين المعمول بها بعدما أغلقت في وجهه جميع الوسائل والقنوات الشرعية، فعمد الى الجهر بالقول بتوزيعه المنشور بعدما شاع وتداول سماعه في بعض الأماكن التي يتردد عليها عن الظروف المحيطة بالبلاد والإثارة التي تمخضت عنها. ورأيه بما ورد بتلك المنشور على نحو ما تقدم بحسبان ان الاحكام في المواد الجنائية هي حرية قاضي الموضوع في تقدير الدليل في الدعوى - ومبلغ اقتناعه ووزنه له بعد إلمامه بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة وتفطنه الى الأدلة التي قام عليها الاتهام على السياق المتقدم وفحصه لها، وذلك بعد الموازنة بينها وبين أدلة النفي ورجحان دفاع المتهم بتعبيره عن رأيه بحسن نيّة دون الإضرار بالمصلحة الوطنية ويكون بالتالي القصد الجنائي غير متوافر بالدعوى لتشكك المحكمة فيه اذ الى مرجع الأمر كله ما يطمئن إليها ملاك وجدانها - ويكون بالتالي الاتهام المسند إليه قد خالفه ظلال كثيف من الشك الذي يفسر لمصلحته خليقاً ببراءته - مما نُسب إليه وذلك هديا بنص المادة (١٧٢) إجراءات جزائية.

وغني عن البيان - فإنه تحقيقا لأقوال المتهم بجلسة المرافعة بوقوع تعديات عليه من قبل رجال الشرطة بالسجن المركزي ندبت الطبيب الشرعي لفحصه وبيان إصابته، إلا أنه رفض الكشف والفحص حسب الثابت بكتاب مدير إدارة التحقيقات المرفق.

خاتمة المطاف

إن المتهم ابن هذا البلد الرؤوم تفئ بظلها الوافر الوفير غير مقصور ولا منقوص من الأمن والامان، شعارها الحب والخير للجميع والديمقراطية غطاء لا ينطوي أبدا مهما كانت الظروف، الوحدة الوطنية هي العمود الفقري الذي يحفظ لهذا البلد ودّه وتراحمه كالجسد الواحد إذا تخلل فيه عضو تداعت سائر الأعضاء بالسهر والحمى تحت ظلال من سيادة القانون ونعمة الحرية وهدى من الله العزيز المقتدر - حتى تصل سفينة الديمقراطية الى برّها بأمن وسلام.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه وأمرت بمصادرة المضبوطات.

محطّات عربية

العلاقة مع جمال عبدالناصر

جمال عبدالناصر كان يقدّر دور الشعب الكويتي في مناصرة الثورة في مصر. فالحركة القومية في الكويت لا تُقارن بأي بلد عربي آخر. وقد ذكرت في كتابي الأول ما حدث هنا إبان العدوان الثلاثي على مصر ويوم إعلان الوحدة وغيرها من الأحداث العربية الكبيرة. كان الشعب الكويتي وسط هذه الأحداث وكانت الحركة القومية في عزّ نشاطها ومكانتها.

كان لعبدالناصر نظرة خاصة الكويت. لذلك مثلاً عند تهديد قاسم للكويت لم يتردّد جمال عبدالناصر لحظة واحدة في دعم الكويت. وقد عاتب الوفد الكويتي الذي زاره في تلك الفترة على طلب المعونة من الإنكليز وعدم طلبها منه مباشرة فكان ردّ الوفد إيجابياً مما جعل عبدالناصر يرمي بكلّ ثقله على الجامعة العربية للاعتراف بالكويت ولإرسال قوات عربية تحلّ محلّ الإنكليز في الدفاع عن الكويت.

جمال عبدالناصر كانت تعجبه مواقف الشيخ عبدالله السالم. سأل مرّة: ما قصة الشيخ عبدالله السالم؟ فهو عندما يجتمع معه على انفراد أثناء مؤتمرات القمة العربية يقول لا تتردّد، اطلب مساعدة من مؤتمر القمة، اطلب وسأكون معك. لقد كان عبدالله السالم دائماً يحرّضني على تقديم طلب المساعدة لمصر. وقلت له إن عبدالله السالم يرى أن القومية الحقيقية هي قوة. والحقيقة أن عبدالله السالم كان يطلب من مصر أن تطلب الدعم للمواجهة حتى تتبرع السعودية والدول النفطية الأخرى وهكذا يبرّر هو تبرعه أمام السعوديين والإنكليز الذين لا يريدون أي دعم لمصر.

كانت علاقتي مع جمال عبدالناصر ممتازة. أستطيع أن أقابله في أي وقت وبدون موعد سابق. كنت أذهب إلى مصر وأعود في اليوم نفسه بعد مقابلته. كانت سيارة الرئاسة تأخذني من المطار إلى مكتب الرئيس مباشرة. وإذا كانت هناك طائرة في اليوم نفسه تعيدني سيارة الرئاسة إلى المطار. وفي رواية عن الأمير طلال بن عبدالعزيز آل سعود الذي تربطني به صداقة قديمة

أعتزّ بها أنه كان في اجتماع مع عبدالناصر ولمّا وصلت إلى المكتب استأذنه عبدالناصر وجاء لرؤيتي ثمّ عاد إليه وفسّر سبب تركه وهو الأمير السعودي لمقابلة شخص بسيط وقال له إن الخطيب جاء ليطلب مدرّسين للكويت! ويروى عن جمال عبدالناصر قوله: اثنان من الساسة العرب (كمال جنبلاط من لبنان ود. أحمد الخطيب من الكويت) أكنّ لهما احتراماً خاصاً.

كثير من اللقاءات مع الزعيم الراحل كانت لمعالجة مشكلات تحدث بين الحركة والأجهزة المصرية، على سبيل المثال عندما احتجزت بعض قيادات الجنوب اليمني، أو عندما قيل إن عبدالناصر سيحضر مؤتمر قمة عربية وكانت الحركة تخشى من هذا المؤتمر على مجمل الحركة القومية العربية. كنت أقابل عبدالناصر وأناقشه في تلك الأمور وكان يتجاوب معنا ويشرح لنا موقفه من القضايا التي لا يتّفق معنا بشأنها.

ذهبت مرّة لمقابلته في مصيفه بالاسكندرية وكان برفقتي محسن إبراهيم وأكلنا معه كوسا «محشية» على العشاء. وديع حداد قال عندما سمع بقصة الكوسا: كوسا «محشية»! المرة القادمة سأذهب معكم. معروف عن وديع حداد حبّه للكوسا. ومن الطرائف حول حبّ وديع حداد للكوسا أنه حين كان يرتّب مسألة اختطاف الطائرات التي تمّ تدميرها في الأردن، جاءت طائرة قال قائدها إنه قادم من البحرين. فقال لم يكن عندنا خطة لاختطاف طائرة من البحرين. وقال هذه خدعة انتبهوا ولا تسمحوا للطائرة بالنزول. حينئذ قال مختطف الطائرة قولوا لوديع حداد «كوسا» فلمّا بلغه ذلك قال هذه لنا اسمحوا لها بالنزول.

لم يحدث أن ناقشت مع عبدالناصر أي موضوع يتعلّق بالكويت، ولا هو طلب ذلك. كانت الإشاعات في الكويت التي تروّجها الحكومة أن أحمد الخطيب يرتّب لوحدة مع مصر وأن الكويت ستبتلعها مصر وتنتهي لو تمّت هذه الوحدة، ولكن أيّ من هذه الموضوعات لم يتمّ بحثها مع الزعيم الراحل أو غيره.

الشيخ عبدالله السالم قال لي أثناء مرضه إنني مع أحد أفراد الأسرة حرّضت خروتشوف للتهجّم عليه حسب تقرير مقدّم إليه من أمن الدولة، ولم أفهم لماذا حشر اسم أحد الشيوخ معي في هذه المؤامرة المزعومة، قال لي هذا الكلام قبل وفاته وكانت مفاجأة بالنسبة لي. فأنا لا أعرف حتى هذا الوقت لماذا اختار خروتشوف تلك المناسبة، مناسبة الاحتفال بالسدّ العالي، ليهاجم عبدالله السالم بالذات. والحقيقة أنها كانت مفاجأة للجميع فلم يكن هناك أي سبب يستدعي ذلك الهجوم وبالذات بحضور عبدالناصر. ألم يجد خروتشوف إلا عبدالله السالم ليسبّه من كل حكام العرب؟ يقول أحد المسؤولين في الخارجية إننا في الوزارة فوجئنا بذلك الهجوم وقررنا إصدار بيان للتنديد بخروتشوف، ولما عرضناه على الشيخ عبدالله السالم قال إنه بيان قوي ولا داعي للتصعيد.

مبادرة روجرز في أوائل عام ١٩٧٠ فجّرت علاقتنا مع عبدالناصر، وكانت بعد أحداث الأردن. نشرنا افتتاحية قوية ضد المبادرة في الطليعة كانت سبباً للقطيعة. اتضح بعد ذلك أن تلك المبادرة أضرّت بإسرائيل كثيراً. كانت إسرائيل تعتمد على رفض الدول العربية لمبادرات السلام. وكانوا يردّدون دائماً أننا نريد السلم مع العرب ولكنّ العرب يرفضون أي مبادرة. فعندما قبلت مصر بمبادرة روجرز أُسقط في يدهم ولم يعرفوا وقتئذ كيف يتصرّفون. الإسرائيليون لا يريدون السلام لأنه إذا تحقق فسوف توضع حدود للدولة اليهودية وهو ما يناقض الحلم الصهيوني التوسعي.

ولكن على الرغم من قبول المبادرة، فإنه معروف أن جمال عبدالناصر هو الذي تولّى أمر الجيش بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وهو الذي أعدّ لحرب ١٩٧٣ التي تمّت بعد وفاته واستفاد منها أنور السادات بعد أن جيّرها لنفسه.

القضية الفلسطينية كما عشتها

مآخذ على العمل الفلسطيني

في البداية كانت هنالك قناعة عامة عند الفلسطينيين بأن العرب سوف يهبّون لنجدتهم وسوف يحرّرون فلسطين. لكن بعد مدة شعروا بأنه يجب أن يكون لهم دور واضح في تحرير بلدهم فبدأت تتكوّن التنظيمات الفلسطينية. ومع أن المهمة كانت واضحة وتدعو كل الفلسطينيين إلى تحمّل مسؤولياتهم في التحرير فإنه مع الأسف ساد التنافس بدل التعاون بين هذه التنظيمات، وكلما ظهر عجزها عن تحقيق شيء ما زادت انقساماتها وصار كل فريق يلوم الثاني على الفشل مع أن هذا الفشل كان فشلاً للجميع.

لماذا هذا الضياع؟ لأن الرؤيا كانت مختلفة، فهناك من كان يرى أن نضال هذه المجموعات يجب أن يكون مساعداً للجيوش العربية التي سوف تأتي لتحرير فلسطين، ومن كان يعتقد أن مهمتهم هي توريط هذه الدول العربية المترددة لدخول حرب مع الصهاينة، ومن كان يحسب أن إرسال الفدائيين إلى الداخل للقيام بأعمال فدائية قادر على هز استقرار هذه الدولة.

مجزرة أيلول الأسود عام ١٩٧٠ كانت في رأيي حاسمة في النضال الفلسطيني. وكان يجب أن تكون هناك وقفة جادة لقراءة هذا الحدث، إلا أن ذلك لم يحصل للأسف الشديد، وكان واضحاً أن العلة تكمن بما يلي.

أولاً - ليست هنالك «هانوي» عربية لتحتضن معركة التحرير، فكل نظام عربي يهمّه أولاً كيفية تثبيت سلطته. وهذا معناه أن يكون ولاء القوى المسلحة والأمنية هو للنظام ولحمايته من أعدائه المحليين.

وعليه فإن الذين يتسلّمون المسؤولية الأمنية يجب أن يُخْتاروا حسب ولائهم للنظام وليس لكفاءتهم العسكرية أو الفنية. ويكون التركيز على قمع أي تحرك شعبي وليس على مواجهة العدو الصهيوني فيتحول الجيش إلى قوة بوليسية بدل أن يكون جيشاً حقيقياً، وتتكون طبقة عسكرية لها امتيازات وصلاحيات واسعة وتغرق في الفساد.

نظام كهذا لا يمكن أن يسمح لقوة ثانية وتتمتع بدعم شعبي أن تكون موجودة على أرضه فما بالك إذا كانت غير محلية.

هل يمكن لأي نظام عربي أن يسمح لأي فلسطيني أن يخرج عن السيطرة أو يدفع البلد إلى حرب مع العدو الصهيوني وهو يعرف أنها حرب خاسرة بكل المقاييس.

ثانياً - التنظيمات الفلسطينية تعددت وتمددت، وأصبح لها كوادر كبيرة ومقرّات عدّة ومقاتلون وممثلون في البلدان العربية أو حتى في بلدان غير عربية، وأصبحت في حاجة إلى ميزانيات ضخمة لا بدّ من توفيرها من جهة ما.

كل هذه الأمور جعلت هذه التنظيمات أسيرة الجغرافيا والمال. الجغرافيا توفرها لها الدول العربية والمال كذلك. هكذا أصبحت كل الفصائل الفلسطينية أسيرة الجغرافيا العربية والمال العربي، وفقدت قدرتها على الاستقلال، وأصبحت رهينة لهذه الأنظمة التي حبذت بعض فصائلها لتنفيذ مخططاتها هي. بعد أيلول الأسود وبعد أن طُرِدَتْ هذه الفصائل من الأردن ثم من سورية واستقرت في لبنان، رأيت من واجبي أن أطرح وجهة نظري، وهي استبدال هذه الاستراتيجية الفلسطينية ذات الطريق المسدود باستراتيجية بديلة وفعالة. ذهبت إلى بيروت وكان معي د. وديع حداد وقابلت د. جورج حبش وشرحت له أهمية تغيير الاستراتيجية. صحيح أن لبنان ليس دولة بالمعنى الدقيق للدولة، إلا أن اللبنانيين ودول الجوار لن يسمحوا للبنان بأن يكون هانوي فلسطينية، وقلت لجورج حبش سوف تلاقون المصير نفسه. واقترحت عليه الاستراتيجية التالية:

١. مقاومة الاحتلال الإسرائيلي يجب أن تناط بالفلسطينيين الذين هم تحت الاحتلال أولاً، ومساعدتهم على أن يستنبطوا أشكال المقاومة بحسب إمكاناتهم، وتتطور هذه المقاومة مع تطور هذه الإمكانات، وتكون القيادة الفلسطينية منهم. وهكذا تتحرر القيادة الفلسطينية من الهيمنة العربية الجغرافية والمالية. ويكون القرار الفلسطيني مستقلاً بشكل حقيقي.

٢. أن تحل كل المنظمات الفلسطينية خارج فلسطين المحتلة وتتحول إلى تنظيمات تقدم الدعم المالي والإعلامي إلى من هم في الداخل بقدر المستطاع. وبعد نقاش مطوّل تم إقناع الحكيم بذلك، لكنه قال: «إن تنفيذ هذا صعب الآن، والذي أراه أننا مقبلون على معركة نهائية هنا في لبنان نموت فيها أبطالاً فنُلْهِم من سيأتي بعدنا ويغيروا المسار».

د. وديع حداد كان يرى أن إسرائيل تعيش بالشرايين التي تأتيها من الخارج، فلا بدّ من تقطيع هذه الشرايين. قابلت أبو أياد وقد كانت تربطني به صداقة واحترام متبادل، وطرحت عليه الموضوع فوافقني الرأي ووعد بأنه سيحاول إقناع رفاقه، لكن لم يتمّ التجاوب مع ما طرحته وبقيت الأمور على ما هي عليه.

عندما انتُخب كارتر رئيساً للجمهورية في أميركا تخوف الصهاينة منه، وأشيع أنه يؤيد قيام دولة فلسطينية، وبدأت حملة مضادة له، على أثرها جرى لقاء بينه وبين القيادات اليهودية في أميركا وأثاروا هذا التخوف فرد عليهم بأنه لا ينوي تأييد قيام دولة فلسطينية، وكذلك فإن القادة العرب الذين التقاهم والذين اتصل بهم تلفونياً وعدّد أسماءهم واحداً واحداً أكدوا له أنهم ضد قيام دولة فلسطينية وأنهم يعتقدون أن قيام دولة فلسطينية ديمقراطية يشكل خطراً عليهم أكثر مما تشكله إسرائيل. كان بين الحضور الكاتب اليهودي المشهور «جوزيف كرافت»، وقد كتب مقالاً عن ذلك اللقاء قرأته بجريدة الهيرالد تريبيون الأميركية، وتوقعت أن يثير عاصفة عربية إلا أن أحداً من الشخصيات التي ذكرها لم يكذب هذا الخبر.

وفي مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان تركز البحث على الحرب العراقية-الإيرانية، وكم كانت دهشة الفلسطينيين تحت الاحتلال أن يتم تجاهل قضيتهم والقادة العرب في عمّان، أي قاب قوسين أو أدنى من فلسطين. وهذا المؤتمر زاد قناعة الفلسطينيين في الداخل بأن القادة العرب ليسوا مهتمين بقضيتهم وأن عليهم أن يعتمدوا على أنفسهم، مما عجّل بانتفاضة «أطفال الحجارة» التي استحوذت على مشاعر الكثيرين في العالم، خصوصا عندما كانوا يرون الأطفال

العزل من السلاح يتصدّون للدبابات الإسرائيلية بالحجارة، لكن المناورات السياسية العربية والفلسطينية الرسمية أجهضتها لخطورتها عليهم.

إن هذه الأوضاع العربية جعلت أبو جهاد، وغيره من القادة الفلسطينيين، أكثر قناعة بضرورة تبنّي سياسة مغايرة تتركز على العمل من خلال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وكما يبدو، عقد أبو جهاد اتفاقاً مع أبو عمار لأن يسير كل على منهجه واستطاع أبو جهاد أن يحصل على التمويل الذي يريده من أبو عمار ضمن هذا الاتفاق.

وهكذا بدأ عمله بتنظيم العمل داخل الأراضي المحتلة حتى نضجت الظروف للانتفاضة الثانية، وأصبحت تشكل خطراً حقيقياً على الصهاينة وبعض الأنظمة العربية، مما عجّل بالعمل على التخلص منه بصورة غريبة، إذ قامت قوة إسرائيلية بدخول تونس واغتياله. ولن أسمح لنفسي باتهام أحد، رغم ما قيل عن تسهيلات قدّمت، لأنني لا أمتلك المعلومات الكاملة.

هنا سارع أبو عمار إلى التقاط الخيوط المؤدية إلى الداخل، ولأنه وحده الذي يتصرف بالأموال كلها بدأ بإدخال عناصر من الخارج إلى الداخل للتحكم في الانتفاضة، مما أحدث استياء لدى قيادة الانتفاضة بالداخل.

هذا التطور نُقِلَ إلى أصدقاء الانتفاضة في أوروبا من العرب لسهولة الاتصال بين إسرائيل وأوروبا. هنا تداعت بعض الشخصيات العربية غير الفلسطينية لدعم الانتفاضة للمحافظة على استقلاليتها، وكان ذلك في الوقت الذي بدأت بعض الحكومات العربية ومنظمات شعبية تشك في حكمة أبو عمار وطريقة تصرّفه بالأموال التي تصل إليه، وبدأت تتحفظ في مساعدته وتتجه إلى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني الموجودة داخل الأراضي المحتلة لدعمها مباشرة من غير وسيط.

ومن دون الدخول في التفاصيل شاركت في اجتماع عاصف في تونس بين أبو عمار ومجموعة من الشخصيات العربية التي كانت تحاول الاتصال «بالانتفاضة» لدعمها. وقد رفض أبو عمار أي تحرك لدعم الانتفاضة إلا عن طريقه هو، لأنه كما قال «فلسطين هي عمارة أنا حارسها» ولن أسمح لأي كان بأن يدخل هذه العمارة من دون الاستئذان مني.

ولابدّ لي بمناسبة الحديث عن هذا الموضوع، من تسجيل استيائي، بل انزعاجي، عندما انحرفت الانتفاضة واستهدفت المدنيين من نساء وأطفال في المطاعم وأماكن اللعب بدل التركيز على قوات الاحتلال، فخسرت الانتفاضة الكثير من التعاطف العالمي الواسع الذي كانت تلقاه.

أبو عمار كما عرفته

لا بدّ من التحدث قليلاً عن أبو عمار كما عرفته مع أن الحديث الشريف يقول «اذكروا محاسن موتاكم». لم أكن أعرف أبو عمار عندما كان يعمل في الكويت كما لم أكن أعرف الكثير عن نشوء حركة فتح. ولأني من حركة القوميين العرب فأنا أقرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولكني لم أكن معادياً لفتح. فكل شخص حر في خياراته ولا اعتراض عندي على ذلك.

عملت مع أبو عمار مباشرة عندما كنت في الأمانة العامة للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية والتي كان كمال جنبلاط رئيساً لها. وعندما قررنا أن نفتح فروعاً للجبهة في كل بلد عربي، سارعت إلى تنفيذ هذا القرار في الكويت، ودعوت إلى اجتماع عام في مقر اتحاد العمال الكويتي. وكانت الدعوة موجهة إلى كل من له نشاط واهتمام بالقضايا العربية ولم أستثنِ أحداً. وأرسل كمال جنبلاط اثنين من قِبله للتأكد من حيادية الدعوة والاجتماع.

في اليوم التالي انبرى ممثل فتح وهو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت بشنّ هجوم على الاجتماع في إحدى الصحف الموالية للنظام مستغرباً تدخّلنا في الشؤون الفلسطينية.

أثرت ذلك في اجتماع الجبهة في بيروت فاستغرب أبو عمار موقف ممثله في الكويت ووعد باتخاذ الإجراءات اللازمة. بعد أن مرّت فترة ولم يفعل أبو عمار شيئاً، أخبرت أبو إياد فقال لي: «اترك الأمر لي، أنا سأعالج الموضوع». إلا أن شيئاً لم يحصل. وكان أبو عمار عندما يزور الكويت يتجنّب الاتصال بي.

أنا لم أنزعج من هذا الموقف بل كنت أتفهّم الوضع. الكويت تقدم مساعدات كثيرة إلى فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين المقيمين في الكويت، وخصوصا في أمور التعليم والإقامة والعمل. وحدها فتح المسموح لها بجمع التبرعات، ولفتح مقرّ رسمي لها دون بقية التنظيمات، وهذا ما لا تستطيع القوى الوطنية أن تقدّمه لمساعدة الثورة الفلسطينية. فطبيعي أن يحرص أبو عمار على علاقة طيبة مع النظام ويبتعد عن المعارضة، بل يعاديها حتى لا يخسر تعاطف الحكومة معه.

إلا أنني فوجئت ذات يوم بالمسؤول في المنظمة في الكويت يقول إن أبو عمار موجود في الكويت ويريد مقابلتك هذه الليلة في بيت الضيافة التابع لحكومة الكويت. استغربت ذلك مع أني كنت أعرف أن علاقته مع حكومة الكويت كانت متوترة في ذلك الوقت بسبب عدم ارتياح الكويت لطريقته في استعمال التبرعات التي كانت تقدمها إليه.

في الموعد المحدد ذهبت أنا والمرحوم سامي المنيس وعبدالله النيباري إلى بيت الضيافة وانتظرناه في الصالة. نزل لمقابلتنا، وقبل أن يجلس إذا برجل أمن فلسطيني يقول له إن طائرته جاهزة وعليه أن يغادر حالاً فاعتذر إلينا وخرج!! أصبنا بالذهول. لماذا دعانا إذن؟ وطائرته طائرة خاصة تستطيع أن تغادر وقت يشاء!

لقد كانت حركة بهلوانية يريد من ورائها أن يهدد الحكومة الكويتية بالمعارضة إن هي حاربته، وأظهرنا كأننا نحن الذين طلبنا اللقاء معه لمساعدتنا ضد الحكومة الكويتية! هل اعتبرنا بهذه السذاجة والغباء؟ هل كانت هذه نظرته إلينا؟

في لقاء مع صديق فلسطيني عزيز عليّ وتربطه قرابة عائلية مع أبو عمار. قال تريد أن تعرف أبو عمار؟ فقلت يا ليت؟ قال أبو عمار يشعر بالذل والإهانة في كل بلد عربي يزوره، وأمنيته أن يحصل ولو على قرية فلسطينية يقيم عليها دولة ليحقق استقلاله وهو يشك في كل الذين حوله. ويعتقد ان كل واحد منهم جاسوس لدولة عربية معيّنة. فلا يبوح لهم بأسراره ويسيطر عليهم بأموال المنظمة وأموال فتح فلا يصرف قرشا واحدا إلا بتوقيعه هو وحده.

نظرة على مستقبل فلسطين

من جهتي أعتقد جازماً أن إسرائيل كدولة دينية غير قادرة على البقاء فهي سوف تزول عاجلاً أم آجلاً. لقد علّمنا التاريخ أن هذه المنطقة إما أن تهضم الجسم الغريب أو تلفظه مهما طال الزمن. وأمام الإسرائيليين خياران لا ثالث لهما:

١. أن تكون فلسطين كلها دولة واحدة ديمقراطية للعرب واليهود.

٢. أو أن تسير نحو الانتحار عبر إصرارها على يهوديتها معتمدة على تفوّقها العسكري ودعم المنظمات اليهودية العالمية والولايات المتحدة الأميركية. فالتفوق العسكري قد انتهى بفضل الثورة العلمية التي تجتاح العالم والتي جعلت كل أنواع الأسلحة ذات الدمار الشامل متوفرة للجميع، ومعلوم أن الانتصار في مواجهة كهذه هو لمصلحة الدول الكبيرة مساحة وسكاناً، والفناء للدول الصغيرة مساحة وسكاناً، والجانب الديموغرافي سيكون له تأثير كبير وسوف تتحول إسرائيل بفضل التطور الديموغرافي إلى دولة عنصرية منبوذة من العالم. حرب ١٩٧٣ وحرب ٢٠٠٦ في لبنان أنهيا أسطورة التفوّق العسكري الإسرائيلي.

ما يزعجني ويؤلمني هو وضع الفلسطينيين بشكل عام، فأنا أعتقد أنْ لا يوجد شعبَ عانى بقدر ما يعانيه اللاجئون الفلسطينيون جيلاً بعد جيل. إن هذا الوضع المأساوي يشكل وصمة عار في جبين كل الدول العربية والشرفاء في هذا العالم. وقد آن الأوان لأن تعاد إلى هؤلاء كرامتهم وإنسانيتهم وحقهم في حياة عادية كريمة حتى يعودوا إلى وطنهم معزّزين مكرّمين.

لست في معرض الدخول في تفاصيل مأساة الفلسطينيين فهذه معروفة ولا داعي للتكرار، غير أن هنالك أموراً قد اتضحت بشكل موثق ليس من قبل مراكز الدراسات الفلسطينية والتي قد يطعن البعض في مصداقيتها، بل من قِبل يهود كتبوا عن المخطط الصهيوني الجهنمي لقلب كل الحقائق ضمن وثائق رسمية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وكشفوا الدور الذي لعبته العصابات الصهيونية مثل الهاجانا وشتيرن وتزفاي ليومي، كما كشفوا التواطؤ الإنكليزي. ومن أهم هذه الدراسات ما فصّله نعوم شومسكي في دراساته الكثيرة و... التطهير العرقي للبروفيسور اليهودي Ilan Papen وله ترجمة من أحمد خليفة، إضافة إلى وثائق كثيرة وعديدة، مما يشكل مادة كافية لإقامة دعوى ضد هذه الدولة أمام المحكمة الدولية باعتبار ان أعمالها جريمة ضد الإنسانية، لو أن هنالك جهات فلسطينية أو عربية رسمية أو شعبية تتبنى هذه القضية المهمة. فخطة طرد الفلسطينيين جميعهم من فلسطين بدأ تنفيذُها قبل حرب عام ٤٨ بمساعدة كاملة من الإنكليز عن طريق تدريب اليهود وتسليحهم، لا بل في قيادتهم من قبل ضباط إنكليز سواء كانوا من الفيلق اليهودي الذي قاتل معهم في الحرب العالمية الثانية أو عن طريق مساعدة المنظمات الصهيونية التي عملت داخل فلسطين. لقد درب الإنكليز هؤلاء وأمدّوهم بالأسلحة في حين جرّدوا الفلسطينيين من أسلحتهم.

وفي الوقت نفسه قام الإنكليز بوقف تصدير الأسلحة والذخيرة إلى كل الدول العربية مما شلّ محاولة الحكومات العربية لإنشاء جيوش ذات قيمة.

والأمرّ أن الكتاب يحكي عن الاتفاقية التي عقدها الملك عبدالله مع بن غوريون على تقاسم ما تبقى من فلسطين. وتكتمل الصورة عندما يقرر الحكام العرب تكليف الضابط الإنكليزي «جلوب»، قائد الجيش الأردني، بقيادة الجيوش العربية والمتطوعين لتحرير فلسطين.

ويذكر الكتاب كيف أن بن غوريون كان يزود شاريبت وزير خارجيته الذي كان في الخارج بمعلومات مغلوطة تصور أن العرب قاب قوسين من رمي اليهود في البحر، لتضليل الرأي العام العالمي وكسب ودّه وتعاطفه مع الصهاينة.

هذه الفجيعة التي ألمّت بالعرب خلقت نقمة عارمة عند الشعب العربي ضد حكامه مما دفع الكثير من الضباط العرب، الفالح والطالح، للسعي إلى الحكم تحت شعار تحرير فلسطين وإسكات كل صوت يطالب بالإصلاح تحت حجة أنه لا يعلو صوت فوق صوت المعركة. قلة منهم كانوا صادقين وأبرزهم جمال عبد الناصر، غير أن مشروعه القومي بقي حبراً على ورق فلم يستطع حمايته من الانتهازيين والوصوليين. حوصر من قبل بعض المجموعات الانتهازية التي التفّت حوله وأجهضته. وخير دليل على ذلك كان اعتقال عناصرنا من الجبهة القومية لتحرير الجنوب العربي في اليمن والقاهرة من قِبل الاستخبارات العسكرية وهم يخوضون حربهم ضد الاستعمار وعجز جمال عبد الناصر عن حمايتهم- كما ذكرت سابقاً في الجزء الأول.

صدّام والحرب العراقية - الإيرانية

والعلاقة مع ثورة الخميني

نظام الشاه كان الهاجس الرئيسي للقوى الوطنية والقومية في الخليج، خصوصاً بعد أن فوضت أميركا إلى إيران حماية مصالحها في المنطقة بعد عجز بريطانيا عن تأدية هذا الدور. وتعمّق هذا التخوف بمطالبة الشاه بالبحرين واحتلاله الجزر العربية، كما ألمح إلى عزمه على احتلال الكويت أسوة بما فعلته تركيا بقبرص بحجة حماية الأقلية التركية هناك- التفاصيل ذكرت سابقاً.

هذه المخاوف جعلتنا نقدم كل عون ممكن للقوى الإيرانية المعادية لهذا النظام. ومن هذا المنطلق أقمنا علاقة وطيدة مع العناصر الإيرانية الخمينية في الكويت، ففتحنا مجلتنا الطليعة لهم ليكتبوا فيها وكنا أول من ينشر بيانات الخميني وصوره. وكانت الكويت محطة رئيسية لتهريب أشرطة الخميني إلى إيران، وأقمنا علاقة مع علي أردكاني الذي يعمل في التدريب بالكويت مبعوثاً من الأمم المتحدة وهو في الوقت نفسه مقرّب من الخميني ومستشار اقتصادي له. وأصبح يكتب المواضيع الاقتصادية في الطليعة. وهو متزوج من امرأة فلسطينية. وبعد نجاح الثورة في إيران عيّن سفيراً لإيران في الكويت، وقد نجح في إقامة علاقة طيبة بين الكويت وإيران حتى أنه أخبرنا أن الخميني سوف يسمح للشيعة بأداء صلاة الجمعة في الكويت لنهجها الإسلامي، والمعروف أن صلاة الجمعة للشيعة تقام في الدول التي تعتبر إسلامية فقط.

بالمقابل كانت علاقتي في ذلك الوقت بصدام جيدة مع أنني لا أعرفه شخصياً، إنما كانت العلاقة جيدة بسبب المساعدة الكريمة من بعض طلبتنا في القاهرة عندما كان لاجئاً سياسياً هناك، ووفرنا عليه مذلة المعونة التي كانت تقدمها الاستخبارات العسكرية المصرية إلى اللاجئين السياسيين بشكل غير لائق. وهو يعرفني من خلال أصدقائي القديمين الكُثُر في العراق.

فكنت ألتقيه عندما يَلْحَق الأذى بالقوى القومية والناصرية في العراق من اعتقال أو تشريد. أو عندما تنشأ مشاكل بين العراق واليمن الجنوبي، ودائماً ما كان يتجاوب معي، حتى أصبح العراقيون يستبشرون بزيارتي للعراق لأنها سوف تؤدي الى إطلاق سراح بعض المعتقلين. كذلك هو يدرك كغيره من القيادات العراقية على اختلاف توجهاتهم أنهم يلقون مني كل مساعدة يطلبونها عندما يهربون إلى الكويت سواء أرادوا البقاء داخل الكويت أو تسهيل سفرهم إلى الجهة التي يريدونها.

مرة واحدة حدث إشكال بيني وبينه، وذلك عندما قلت له: عيب على نظام قومي أن ينفي رجالاً قوميين مثل صبحي عبدالحميد وعارف عبدالرزاق إلى مصر. فوعد بإرجاعهم إلى العراق مكرّمين. وبعد مدة زارني ضابط عراقي وأخبرني أن صدام طلب منه إخطار كل من صبحي عبدالمجيد وعارف عبدالرزاق أنهما يستطيعان الرجوع الى العراق، وطلب إخباري بذلك، فشكرته. وبعد ذلك بقليل جرت محاولة لاغتيالهما في مصر. فجنّ جنوني لأنني أصبحت متهماً باستدراج الاثنين إلى بغداد لقتلهما. ذهبت إلى بغداد حالاً وواجهت صدام بهذه التهمة فطلب مني الهدوء حتى يشرح لي حقيقة ما حصل. وقال عندما أتينا للحكم هذه المرة اتخذنا كل الاحتياطات اللازمة حتى لا يطاح بنا كما حصل في السابق وكنا لا نتردد في إعدام كل من يحاول التآمر علينا، فعندما نعرف أن هنالك مجموعة، مهما كانت صغيرة، تشكل خطراً علينا نأمر بتصفيتها، لكننا الآن أصبحنا نثق بأنفسنا وقدرتنا على مجابهة كل تآمر، فإذا عرفنا بمجموعة تتآمر علينا نقول راقبوهم. واتخذنا قرارا بألا يصفى أي شخص إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة ولا أجزم بأن هذا الكلام كان دقيقاً، وما حصل في القاهرة كان بسبب أن المجموعة المكلفة بتصفية الاثنين تأخر إبلاغها هذا القرار. واعتذر عما حصل وطلب مني أن أنقل إليهما ذلك. صبحي عبدالمجيد وثق بهذا الكلام، فرجع وعومل معاملة طيبة وأرسل مرة للعلاج إلى لندن ولما لم يعجبه تضارب الآراء بين الأطباء هناك رجع إلى بغداد، لكن أحمد حسن البكر عندما علم بذلك، أرسله إلى أميركا وأجرى عملية قلب ناجحة هناك، وأنا كنت أزوره في بيته كلما ذهبت إلى بغداد، أما عارف عبدالرزاق فقد رفض العودة.

كان السفير العراقي في الكويت حينئذ مقرّباً جداً من صدام حسين وهو شخصية محبوبة من الجميع، وكانت علاقتنا به جيدة. وكان صلة الوصل بيني وبين صدام.

تـأزُّمُ الوضع بين إيران الخميني والعراق لم يكن في مصلحة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية. فالخميني طرد الإسرائيليين، وجعل مقرّ السفارة الإسرائيلية مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأقام علاقة مميزة مع الفلسطينيين، ودعا أبو عمار إلى زيارة إيران. وأثناء تأبين كمال جنبلاط في بيروت بمناسبة مرور عامين على اغتياله وكنت مشاركاً في هذه المناسبة قال أبو عمار إن فلسطين اكتسبت صديقاً وفياً في إيران الخميني.

هذا ما جعلني أبادر في محاولة لإصلاح العلاقات بين الطرفين فاتصلت بالخميني وصدام عن طريق سفيريهما. جواب الخميني بالموافقة كان سريعاً، أما الجواب من العراق فتأخر مدة عشرة أيام، بعدئذ أكد لي السفير العراقي أن سبب التأخير يعود إلى أهمية الموضوع ووجوب التشاور حوله.

لذلك عندما وصلت الرسالة وقرأها عليّ السفير وجدت أنها موقعة من كل من أحمد البكر وصدام حسين وسعدون حمادي وزير الخارجية، وكانت بالموافقة، وقد تضمّنت عتاباً على إيران لخرقها اتفاقاً أبرم بين العراق والخارجية الإيرانية يسمح للقوات العراقية بملاحقة القوات

الكردية التي تدخل العراق للتخريب ثم تعود إلى الأراضي الإيرانية. وعندما حصل ذلك تعرّضت العراق لحملة غير مبررة من السلطات الإيرانية. عندما عَلِم الخميني بذلك تعهد بالتحقيق في هذا الموضوع، لكن ذلك كان إشارة إلى أن هناك خلافاً كبيراً في إيران حول الموقف من العراق.

بعد موافقة الطرفين على اقتراحي عرضت عليهما أن تؤلف لجنة مشتركة من الجانبين للتفاوض، وأن يحصل التفاوض في الكويت، ليتسنى لنا المساعدة إن كانت ضرورية. وافق الطرفان على ذلك وعُقد أول اجتماع في الكويت برئاسة السفيرين، وفي هذا الاجتماع تم الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية لتهيئة الجو المناسب للتفاهم.

هنا اعتبرت أن مهمتي قد انتهت، ولتأخذ الأمور مسارها. وذهبت في إجازتي الصيفية في الخارج.

عندما رجعت علمت بأن المفاوضات قد فشلت بسبب وجود قوى معارضة لهذا التفاهم داخل البلدين.

هذا التخوف حمل الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية على التدخل بعد أن بلغت حدة التوتر ذروتها، فقررت إرسال محمد البصري الملقب بالفقيه وهو قائد قوات التحرير المغربية التي حررت المغرب وأعادت الملك محمد الخامس إلى الحكم بعد أن نفاه الفرنسيون، وكانت تربطه بصدّام علاقة صداقة واحترام. في هذا الوقت كانت علاقتي بصدام قد فترت بسبب اختلاف مواقفنا من قضايا عدة منها الموقف من حكومة اليمن الجنوبي والموقف من الأكراد بعد أن كلفتني الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية بالعمل على إنهاء هذه الحرب العبثية التي تؤثر في قدرة العراق على القيام بدوره القومي. وعند بحث هذا الموضوع مع صدام تمسّك بالحل العسكري للمسألة الكردية، وقال لي عندما زرته إنها سوف تنتهي خلال ٤٨ ساعة، وإن إيقاف العمل العسكري الآن سوف يزعزع الحكم. علاوة على اختلافنا حول الموقف من الثورة في إيران، فقد مُنِعَت مجلتنا الطليعة من دخول العراق لأنهم اعتبروها خاضعة لتأثير الشيوعيين.

ذهب محمد البصري إلى بغداد وبدل أن يقابل صدام حسين كالعادة قيل له أن يحضر اجتماعاً لقيادات الحكم والحزب جميعاً في قاعة الاجتماعات في مقر الحزب في اليوم التالي، حضر الجميع باستثناء صدام حسين، وأعطى رئيس المجلس النيابي الكلمة لمحمد البصري ليطرح وجهة نظره أمام المجتمعين، فتكلم قرابة ساعتين مستعرضاً العلاقات التاريخية بين البلدين وخطورة الانزلاق إلى المواجهة. وبعد أن انتهى من الكلام ساد صمت غريب في القاعة ولم يعلّق أحد على كلامه، فانتهى الاجتماع. وقال الرئيس لمحمد البصري سوف نُعِدّ لك برنامجاً غداً لزيارة بعض الأماكن في بغداد، فردّ عليه البصري قائلاً: شكراً، سوف أغادر غداً لأنني لم آت للسياحة.

غياب صدام عن الاجتماع كان تعبيراً عن موقفه المعارض لأية مصالحة مع إيران. صمت جميع الحاضرين عن أي تعليق كان خوفاً على أنفسهم، وهنا اتضح أن صدام يريد هذه الحرب وأصبح قادراً على ذلك بعد أن تخلص من أحمد حسن البكر وأصبح رئيساً.

حين تسربت أنباء عن نية الحكومة تعديل الدوائر اجتمعنا كنواب للتباحث في المسألة، وتم تكليفي بمقابلة عبدالعزيز حسين وزير الدولة حينئذ بحكم علاقتي به، ولكني عندما التقيته وجدته مهموما بقضية أخرى، إذ أبلغني أن صدام حسين كان قد أبلغ الحكومة الكويتية أن ايران لن تصمد أكثر من ثلاثة أيام، وهي المدة التي سيستغرقها الجيش العراقي لكي يدخل طهران، وقد تسربت أنباء عندئذ بأن هناك ٥٠ ألف جندي ايراني من أنصار المعارضين للحكم في إيران بقيادة الجنرال اوفيزي الذي فر إلى العراق، وأنهم سيكونون القوة الضاربة التي ستسيطر على طهران، ووجدت عبدالعزيز حسين يستدرك: «لقد مضت حتى الآن عشرة أيام منذ اندلاع الحرب، ولا يبدو أن مزاعم صدام صحيحة؛ فالواضح أن المعارك ستكون لمصلحة ايران».

من الطريف أن صدام أرسل لنا وفداً حزبياً ليقنعنا بموقفه من الحرب، ولما عجز الوفد عن ذلك قال الوفد إنها فرصة للجيش العراقي بأن يتمرن على القتال استعداداً لمعركتنا القومية في فلسطين!!!

كان يعتقد أن انتصاره على إيران وضرب الثورة الخمينية سوف يقوي مركزه عند الغرب، كذلك فإن مؤتمر عدم الانحياز سينعقد في بغداد وسيتم انتخابه رئيساً لدول عدم الانحياز مما يعطيه ثقلاً عالمياً. وكان أن استعدّ لهذا المؤتمر بشكل مبالغ فيه: مبان ضخمة لضيافة الوفود وتوسعة المطار وإنشاء شبكة آمنة من الأنفاق من المطار وإليه، لكن الانتصار السريع على إيران لم يتحقق وظروف الحرب منعت انعقاد هذا المؤتمر.

صدام أصابه الغرور في تلك الفترة وبعد أن كان يطرح نفسه كعبد الناصر الجديد رأى أنه أجدر من جمال عبدالناصر الذي هُزِمَ عام ١٩٦٧. فرقّى نفسه ليكون صلاح الدين الجديد محرر القدس. ولم يكتف بذلك بل رجع إلى التاريخ الحضاري القديم للعراق وسمى نفسه نبوخذنصّر الجديد.

ولا شك في أنه لقي دعماً من أميركا، فقد نشرت مجلة نيوزويك الأميركية تقريراً مطولاً عنه سمّته رجل العراق الباني نهضة العراق الجديد أيام أحمد حسن البكر.

وفي لقاء مع وزير الخارجية العراقي طارق عزيز أثرت هذا الموضوع معه وطلبت إليه أن ينبه صدام حسين لهذا الشرك، فهي محاولة للإيقاع بينه وبين البكر تماماً كما فعل الأميركان مع بومدين عندما أخذت الصحف الأميركية تؤكد أهمية بومدين في تحرير الجزائر. لقد وافقني على هذا التحليل وقال إنه كلّم صدام في هذا الموضوع وأعطاه المجلة الأميركية.

وفي ذلك الوقت كتب جوزيف كرافت الصهيوني مقالة في جريدة نيويورك تايمز ونشرت في جريدة الهيرالد تريبيون يقول فيها إن البعث هو الرد على التطرف الديني والمد الشيوعي في المنطقة ودعا إلى دعمه. ومعروف مدى خبرة هذا الرجل في السياسة الأميركية، فأثناء مروره بالكويت في طريقه إلى الصين طلب مقابلتي في الطليعة بعد أن رفض أن يقابل أي مسؤول كويتي، وخلال مقابلتي له فهمت منه أنه ذاهب إلى الصين وأن تلك الزيارة هي تمهيد لزيارة كيسنجر للصين لإقامة علاقات جديدة هندسها كيسنجر لرئيسه نيكسون مما يدلّ على انغماسه في المساهمة في القرار الأميركي.

وفي مؤتمر القمة الذي عُقد في بغداد أخذ الكثيرون ممن حضروا المؤتمر يلاحظون أن ضوءاً أخضر أميركياً قد أعطي للعراق ليلعب دوراً رئيساً في المنطقة، وقد أصبح هذا واضحاً من خلال الدعم العسكري الذي قدّمه الأميركان إلى صدّام في حربه مع إيران، وكذلك الموقف الأميركي المشجع له عند احتلال الكويت مما حقق لأميركا مكاسب في الخليج والجزيرة ما كانت تحلم بها من قبل. وأنا أعتقد أن طموحه وغروره كانا السبب في كل مغامراته التي سببت الدمار له وللعراق وأضرّت بقضايانا القومية.

القذافي... الشخصية المحيرة!

استبشر الكثيرون من القوميين العرب والناصريين بقيام الثورة في ليبيا عندما أعلن الانقلابيون هويتهم القومية بعد الإحباط الذي أصابهم من جراء هزيمة حزيران ٦٧، لكن بعض مواقف العقيد معمر القذافي من بعض القضايا القومية كان محيّراً.

فبالنسبة للموضوع الفلسطيني أقام علاقة مميزة مع فتح وأهمل كل المنظمات الفلسطينية الأخرى.

كذلك فإنه أرسل بعثة عسكرية إلى سلطان عمان لدراسة مساعدته عسكرياً على محاربة الثوار في ظفار، مع أن قوات السلطان حينئذ كانت بقيادة ضباط إنكليز، وعندما عجزوا عن القيام بمهماتهم حاولوا الاستعانة بقوات إفريقية تابعة لبريطانيا. ولكن هذا لم يحلّ المشكلة، فطلب السلطان المساعدة من شاه إيران. هنا طلب مني الإخوان في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكذلك الإخوان الظفاريين أن أذهب إلى ليبيا لاستجلاء هذا الأمر.

أنا لا أعرف العقيد معمر القذافي شخصياً، لكن الضباط الأحرار فيهم أعضاء من حركة القوميين العرب يعرفونني وكذلك بعض العناصر القومية والناصرية. وبمساعدة هؤلاء وُجِّهت إليّ الدعوة لزيارة ليبيا، فذهبت مع الأخ نايف الأزيمع. من بيروت ركبنا الطائرة متّجهين إلى طرابلس الغرب حسب الدعوة لكن الطائرة كان عليها أن تتوقف في بنغازي. هناك وجدنا من يستقبلنا ويطلب منا النزول في بنغازي. فاعتذرنا لأن موعدنا للقاء القذافي في طرابلس، وعندما وصلنا إلى طرابلس قيل لنا إن العقيد موجود في بنغازي. فهناك احتفال بذكرى المناضل عمر المختار والعقيد يريدك أن تشارك في هذا الاحتفال وكان هذا أول سوء تفاهم يحصل. توقعنا أن العقيد سوف يعود إلى طرابلس بعد الاحتفال، إلا أن ذلك لم يحصل وفهمنا أنه سيرجع بالسيارة ليمر على والدته وبعض القرى في الطريق ولا يمكن تحديد موعد وصوله إلى طرابلس.

أقام لنا الضباط حفلة عشاء حضروها جميعاً ما عدا رئيس الوزراء جلود... كانوا كلهم شباناً متحمسين ومتشوقين إلى النقاش في مواضيع عدة. وحرصوا على أن يظهروا حبهم وتقديرهم لي.

لمست فيهم محبتهم لا بل عبادتهم للعقيد القذافي فهم يعتبرونه أستاذهم وقدوتهم. وظهر أيضاً وزير الدفاع حينئذ أبوبكر يونس كشاب رصين ومتقدم في صفوفهم.

قضينا الوقت بتفقد طرابلس وكانت هناك حملة كبيرة لإزالة «العشيش» بالعاصمة وبناء بيوت حكومية مكانها لسكان هذه «العشيش»، واستغربنا بعض الشعارات المرفوعة بالشوارع وهي تقول «من تحزّب خان»، فكنت أقول في نفسي نحن حزبيّون فهل نحن خونة في نظرهم؟

في اليوم الثالث جاءنا الضابط المرافق -وهو حركي سابق- ليقول إن العقيد قد وصل الآن فلنذهب إليه. وجدناه في حجرة صغيرة لا تتسع لأكثر من أربعة كراسيّ وهو يبدو متعباً من عناء هذه السفرة الطويلة. ولم نحتج إلى مقدمات حتى ندخل في الموضوع. هو ابن الصحراء وأنا ابن الصحراء وأبناء الصحراء ليست بينهم مجاملات.

وكان النقاش حول لماذا يقدّم الدعم إلى فتح وحدها، وكانت حينئذ تبدي استعدادها للاعتراف بإسرائيل. ولماذا أنت تعادي الآخرين الذين يعملون لتحرير فلسطين كما تؤمن أنت وكل قومي آخر. وكيف تناصر حاكماً تحت الحماية البريطانية ينكّل بشعبه وتقبل أن ترسل له قوات تحت أمرة ضباط استعماريين لمحاربة هذا الشعب المسكين.

كان نقاشاً مثيراً ثم أصبح حاداً. عندئذ توقف عن النقاش وطلب مني الهدوء. فقال: «اسمع يا دكتور، الحكام العرب نوعان: إما خائن وإما مجنون، وأنا واحد منهم». فأنهيت النقاش وسلمت عليه وتوجهنا أنا ونايف الأزيمع إلى المطار.

اتضح فيما بعد أن النقاش كان مفيداً فقد دعا كل التنظيمات الفلسطينية إلى ليبيا وأبدى استعداده لمساعدتها كما أنه قطع اتصالاته بسلطان عمان ولم يرسل أية قوات له.

الحقيقة أزعجني الانتظار، وطريقة التصرّف، هذا لا أقبله إطلاقاً وقد هددت بالرجوع من دون رؤيته، لكن الإخوة الليبيين أفهموني ضرورة بقائي لأهمية المواضيع المطروحة. وكان هذا هو اللقاء الأول والأخير مع العقيد.

بعدئذ بمدة عقد مؤتمر في تونس لمناقشة الغزو الثقافي الغربي للثقافة العربية ودُعيت إليه. ذهبت مع زوجتي إلى هناك، وعرف الإخوان في ليبيا بوجودي فجاءني أحد ضباط قادة الثورة يطلب مني أن أزور ليبيا لمناقشة العقيد في بعض الأمور، وقد أبديت ملاحظاتي على بعض التصرفات التي قد تسيء أو ترتد على ليبيا وطلبت إليه نقل آرائي إلى العقيد، ففوجئت بقوله «لا أحد يستطيع مناقشته لأنهم جميعاً يقدّسونه وأنت تستطيع أن تناقشه»، فاعتذرت فأنا لا أستطيع أن أتحمل التأخير في المواعيد والانتظار لأنني أعتبر ذلك إهانة. العقيد شخصية فريدة وغريبة لا يستطيع المرء أن يتنبأ بما سيقول أو بما سيفعل.

الصامتة

اتصل بي د. عبدالرزاق العدواني وزير الصحة وطلب إليّ أن نلتقي على عجل وكان خارجاً من اجتماع مجلس الوزراء. عندما التقينا قال لي إن رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر الأحمد قرأ تقريراً لسفيرنا في دولة الإمارات المتحدة فيه انتقاد حاد لدولة الكويت وسياستها من قبل هذه الدولة. وقال رئيس الوزراء إننا أصبحنا في حالة عداء مع جميع جيراننا وكل ذلك بسبب نهجنا الديمقراطي. والكويت لا تستطيع تحمّل كل ذلك وأعرب عن قراره بأن يوقف العمل بالدستور. كان ذلك في بداية عام ١٩٧٣.

هذا الطرح كان مفاجئاً لمجلس الوزراء الذي طلب إعطاءه مهلة لدراسة هذا القرار الخطير. وكان رأي د. عبدالرزاق العدواني أنه من الواجب علينا أن نتحرك لتفادي ذلك.

اجتمعنا ورأينا أن نتحرك لنكسر طوق العزلة التي يتمّ نسجه حول وطننا الكويت. ورأينا أن نستثمر علاقتنا القومية الطيبة حينئذ مع العراق لعلنا نوفق في حل مشاكلنا معه.

طلبت مقابلة رئيس الوزراء بشكل عاجل. في لقائي معه قلت له إن أوضاعنا صارت صعبة مع الجيران. فانفجر متحدثاً وأخرج برقية واردة من دولة الإمارات تقول إنهم أوقفوا محطة التلفزيون التي تديرها الكويت. وذكر لي أنه في آخر اجتماع لمجلس اتحاد الإمارات ناقشوا موضوع الجنسية فاقترح أحد الشيوخ أن يستفاد من تجربة الكويت في هذا الموضوع مما عرّضه لنقد شديد من إخوانه الشيوخ وكيلت الاتهامات لدولة الكويت.

وبعد أن هدأت أعصابه قال لي: «يا أخ أحمد أنا الساعة السادسة صباحاً أفتح الإذاعة وأنا متأكد أني أسمع نشرة الأخبار وليس بلاغ رقم (١)، وأنا أتمشى بسيارتي وحدي من دون أن يخطر ببالي أن أحداً سوف يعتدي علي. ليست عندنا ثورة ولا اضطرابات ومظاهرات، ولا كل فترة وفترة أكتشف مؤامرة انقلاب، فأنا مرتاح وهم القلقون». فتجربتنا ناجحة، وهم غير موفقين في تجاربهم، ومع ذلك هم يضغطون علينا لنتخلى عن تجربتنا.

هنا عرضت عليه إمكان معالجة أزمتنا مع العراق لتخفيف الضغط الموجود على الكويت، فرحّب بذلك. قلت له: «أنا سوف أتحرك كمواطن كويتي لا يحمل أية صفة رسمية ملزمة للحكومة الكويتية، حتى إذا فشلت لن يلام أحد على ذلك غيري».

ذهبت إلى صدام حسين -وكانت علاقتي به جيدة حينئذ- وقلت له: «أنت تعرف أن الكويت دولة محايدة، لا بل الدولة الوحيدة التي لا توجد فيها قوات أجنبية لأنها ترفض ذلك، بل هي الدولة الوحيدة في الخليج التي فيها سفارة للاتحاد السوفييتي. والكويت دولة ديمقراطية والقوى الوطنية والقومية تعمل بحرية لا بأس بها. والكويت لا يمكن أن تقبل بأن تشارك في أي مخطط يستهدف العراق. هذا الوضع الكويتي مهدد من دول الجوار وغيرها ولا طاقة للكويت على تحمّله. فهل تريدون الكويت دولة صديقة أم تريدونها أن تتحول إلى خنجر في خاصرة العراق؟»

قال: «نحن لا نريد ذلك، فما المطلوب؟» قلت: «لنحلّ موضوع الحدود، وما المشكلة عندكم؟».

قال: «إن المسألة مسألة عسكرية تتعلّق بقضايا الدفاع، فالجيش العراقي غير قادر على حماية عروبة دول الخليج من دون أن يكون لنا وجود في الخليج العربي. قواتنا البحرية في أم قصر العراقية بحاجة إلى ثلاث ساعات للوصول إلى الخليج. نحن نريد قاعدة عسكرية في بوبيان، لذا نريد بوبيان والساحل المقابل». فوجئت بهذا الطلب لأنه لأول مرة أسمع عن مطالبتهم بجزيرة بوبيان. قلت له: «لا أنا ولا جابر الأحمد نستطيع أن نعطيك شبراً واحداً من أراضي الكويت لأن دستور الكويت يمنع ذلك، إلا أنني أقول ما رأيك لو أننا بنينا ميناء أم قصر الكويتية على نفقتنا وحسب المواصفات التي تريدونها ويكون الميناء مخصصاً لخدمة العراق، وتكون إدارته كويتية وتؤخذ رسوم لتشغيل الميناء، فنحلّ مشكلتكم ونوفر فرص عمل للكويتيين ولشركات النقل الكويتية وغيرها. أما بالنسبة للدفاع عن عروبة الخليج، فهذا موضوع يهم جميع دول الخليج العربي. وهنا ممكن البحث في معاهدة دفاعية خليجية هي التي تحدد الاستعدادات المطلوبة من قواعد عسكرية وغيرها في الكويت وبقية دول الخليج».

قال صدام: «أنا موافق على هذا الاقتراح». قلت له: «هذا اقتراحي وليس اقتراح الشيخ جابر الأحمد، وعليّ أن أرجع للكويت وآخذ رأيه».

رجعت إلى الكويت وأخبرت رئيس الوزراء بما جرى. وقد دُهِش كثيراً عندما سمع أنهم يطالبون بجزيرة بوبيان، لأن ذلك يذكر لأول مرة. وقال لي: «أنا موافق على اقتراحك. وأنا ليست عندي حساسية ضد العراق، فقبل مدة أتاني وزير الدفاع العراقي حردان التكريتي وقال إن إيران تهدد العراق ونحن نخشى أن تقوم إيران بعملية التفاف على الجيش العراقي من جهة الكويت لأن الساحل العراقي كما تعلمون كله رواسب طينية وغير صالح للعبور. ونحن بحاجة إلى دخول خمسة آلاف عسكري عراقي إلى الأراضي الكويتية لمنع الالتفاف، وسوف تخرج هذه القوات العراقية من الكويت فور انتهاء الأزمة». قال الشيخ جابر الأحمد: «وضعنا اتفاقية ووقّعناها، ودخلت هذه القوات (الخمسة آلاف) الكويت وخرجت بعد انتهاء الأزمة. لذا فأنا موافق على هذا الاقتراح».

رجعت فوراً إلى بغداد وأخبرت صدام حسين ذلك، فقال: «أعطوني ثلاثة أشهر حتى آخذ الموافقة من الحزب، فموضوع الكويت حساس عند الحزب ولكني أستطيع أن أقنع الحزب في مؤتمره الذي سوف يعقد بعد ثلاثة أشهر».

رجعت إلى الكويت وأخبرت رئيس الوزراء ذلك. فقال لي «يا معوّد خلهم يحلّون المشكلة ونحن مستعدون لإعطائهم سنة كاملة لا ثلاثة أشهر».

وهكذا طوقنا هذا الاختناق الذي كاد يطيح بالدستور وتجربتنا الديمقراطية.

ولكن قبل الموعد المحدد بشهر واحد حدث اشتباك «الصامتة» وهو مركز مراقبة عسكري على الحدود بين الكويت والعراق مما أفسد كل شيء. فمن كان وراء ذلك؟ من الجهة التي لا تريد علاقة صداقة بين الكويت والعراق؟

بعد فترة حضرت الاجتماع الدوري للجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية وهي برئاسة كمال جنبلاط، وفيها ممثلون لمعظم الأحزاب العربية، التي هي في السلطة في بلدها والتي هي خارج السلطة كذلك، ويمثل الفلسطينيين أبو عمار واجتماعاتها تعقد في بيروت.

في نهاية اللقاء جلست مع عبدالخالق السامرائي وهو مندوب حزب البعث الحاكم في العراق ويعتبر الرجل الثاني بعد صدام مع أنه يتمتع بشعبية أكبر داخل الحزب. وهو دمث الأخلاق محبوب من غير البعثيين كذلك. وسألته: «لماذا أقدمتم على مهاجمة الصامتة وتوترتم العلاقات بين البلدين؟».

فقال لي: «نحن لم نكن السبب بل أنتم اعتديتم علينا، فأنا مع أنني عضو في مجلس قيادة الثورة لم أسمع بالحدث إلا الساعة الثانية عشرة ظهراً عندما اجتمعنا لبحث الموضوع وكذلك بقية الإخوان، وأنتم اجتمع مجلس الوزراء عندكم في الصباح الباكر، ثم مجلس الأمة وأصدرتم بيانات الشجب ورفعتم دعوى علينا لجامعة الدول العربية ومجلس الأمن وكذلك أصدرت الهيئات الشعبية عندكم بياناً ضدنا. كل ذلك حدث في الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، مما يؤكد أنكم أنتم دبرتم هذا الاعتداء. وأقول لك إن صدام حسين استدعى قادة الجيش في المنطقة وأنّبهم على ردة فعلهم الغبيّة وقال لهم إذا «البزونة» (القطة) عالت عليك لا تقطع ذنبها وتجعلها تزعجك بصراخها يجب أن تقطع رأسها. يعني كان عليكم أن تحتلوا الكويت كلها».

فقلت له: «إن الكويت بلد صغير ومجلس الوزراء ممكن أن يجتمع خلال نصف ساعة وهي أبعد مسافة في الكويت عن مقر مجلس الوزراء. واجتماع مجلس الأمة الكويتي هو يوم الثلاثاء الذي حدث فيه الاشتباك. أما الهيئات الشعبية فهي متجانسة سياسيا ويكفي أن يكتب أي طرف البيان وتتم الموافقة عليه من قبل رؤساء هذه الهيئات بالتلفون ليصدر».

وفي كل الأحوال كانت هناك جهة خططت ونفذت ونجحت في إجهاض الاتفاق الذي كاد أن يتمّ بين الكويت والعراق لحل مشكلة الحدود بين البلدين كما أسلفت.

بعد ثلاثة أشهر من هذه الحادثة زارني وفد له علاقة بمن فقدناهم في ذلك الصدام يشكو أن عائلات هؤلاء قُطعت المعاشات التي كانت تصرف لهم وأصبح الأصدقاء يساعدونهم على تخفيف آثار الفاقة التي حلّت بهم. وعجبت لهذه المعاملة غير الكريمة لمن ضحوا بحياتهم في سبيل قيامهم بالواجب. قابلت الشيخ سعد العبدالله وعاتبته على ذلك فأنكر علمه بما حدث ووعد باتخاذ إجراءات فورية لتصحيح وضع هذه العائلات المنكوبة. لقد كنت أدرك خطورة هذه الفضيحة لو أثرتها في المجلس.

وقد قام صدام حسين بإعدام عبدالخالق السامرائي للتخلص منه كمنافس جدي لزعامة الحزب بعد أن اتهمه بمحاولة انقلاب ضده.

فقد جاءني السفير العراقي في الكويت وقدم لي شريطاً قائلاً: «هذا لك من صدام حسين يريدك أن تطلع عليه قبل إعلان خبر مهم بعد ثلاثة أيام حتى لا تفاجأ بالخبر». ذهبت إلى البيت وشاهدت هذا الشريط، وإذا بي أشاهد اجتماعاً حاشداً لقياديي حزب البعث في مبناه الجديد، وصدام حسين يترأس هذا الاجتماع وبجانبه شخص لم أستطع معرفته.

يبدأ الاجتماع بكلمة من صدام يقول فيها إن كل شخص يرد اسمه عليه أن يغادر القاعة. ثم يبدأ الشخص الذي بجانبه الحديث عن مؤامرة كان على ما يبدو عنصراً أساسياً فيها ويسرد اتصالاته العديدة لإعداد هذه المؤامرة، وكلما ذكر اسم شخص قام ذاك الشخص مذهولاً واقتيد للخارج من دون أن يسمح له بالكلام، حتى جاء ذكر رئيس اتحاد الطلبة إلا إن المتحدث قال إنه

رفض التجاوب معه، وهنا أثنى صدام حسين على هذا الطالب وعلى ولائه الذي كان متأكداً منه، ولعله الشخص الذي أفشى سر هؤلاء المتآمرين.

الحقيقة أنني ذهلت لما شاهدت، خصوصا أن الموضوع كلّه يتعلّق بعلاقات مع سورية. النظام في العراق بعثي وكذلك النظام في سورية. والبعث مؤمن بالوحدة، وكانت الناس تتوقع أن تتم الوحدة بين البلدين في أية لحظة، فأين المشكلة في ذلك؟

كذلك فإن موضوع الوحدة بين البلدين كان يجب أن يكون من أولويات المواضيع التي تبحث بينهما. فلماذا يكون هنالك تآمر؟ ما الداعي إلى ذلك؟ لماذا لا يبحث هذا الموضوع بين كوادر الحزب كلها؟ أليس الحزب هو صاحب القرار؟ متى صارت الدعوة إلى الوحدة خيانة عند البعث؟

الحقيقة أنني أصبت بالدوار والغثيان لمشاهدتي هذا الفيلم المسرحية. واتصلت بالسفير رأساً وقلت له: «ما هذا؟ أعتقد أنه سوف يعدم هؤلاء وأريد أن أتصل به حتى لا يعدمهم وحتى لا يكون ذلك باكورة أعماله كرئيس للجمهورية». فقال لي: «لا تفعل. لقد تمّ إعدامهم جميعاً». وكانت مناسبة له للتخلص من عبدالخالق السامرائي المنافس الحقيقي له.

حزنت لما آل إليه هذا الحزب القومي، وكانت هذه الحادثة من أحد أسباب القطيعة ثم العداء بيننا.

المستقبل - الأمل

وقبل أن ألقي الضوء على ما أخذ يتبلور في الساحة الكويتية من حركة شبابية واعدة بمستقبل أفضل، فإني آمل أن أكون منصفاً في حكمي على الوضع الراهن في الكويت. فبالرغم من كل ما ذكرته من سلبيات فإن الكويت لم تفقد كل نكهتها. فهي لاتزال في المرتبة الأولى لجهة الحريّات في شبه الجزيرة كلها، وما يتمتع به المواطن من حرية في التعبير أثناء الحملات الانتخابية أو في قاعة المجلس وفي قاعات المحاكم من مرافعات، وفي الدواوين وبعض الزوايا وفي الصحف المحلية ليس له مثيل في المنطقة. إن البرلمان الكويتي له وقفات وأدوار تميزه عن باقي البرلمانات العربية قاطبة، فالبرلمان الكويتي عام ٢٠٠٧، أعفى أميراً من منصبه ونصّب أميراً آخر من دون أن تنزل دبابة واحدة في شوارع الكويت. وهذا أمر لا يحصل بسهولة في أي بلد عربي. فالحاكم عادة إما أن يموت أو يقتل أو يعيّن أولاده حكاماً. ومجلس الأمة الكويتي ألغى اتفاقية المشاركة النفطية التي طبختها شركات النفط العالمية وأقر اتفاقية أخرى بالتأميم. وكان ذلك نصراً ليس للكويت فقط بل لكل الدول النفطية. والمواقف العربية لمجلس الأمة الكويتي تجاه القضايا القومية مميزة بين البرلمانات العربية، كما أن مجلس الأمة الكويتي هو أول مجلس عربي ينشئ لجنة دائمة لحقوق الإنسان تدافع عن حقوق المواطن والمقيم في الكويت.

والجانب المشرق من إنجازات التجربة البرلمانية الكويتية التي تعكس طبيعة الشعب الكويتي موضوع يحتاج، بل يستحق كتاباً خاصاً.

هل وصلنا إلى طريق مسدود؟ هل فقدنا الأمل؟ هل هذا الجزء من الذكريات هو رثاء لهذا الوطن الصغير؟ حاشا أن يكون ذلك قصدي، لا بل العكس! هذه الذكريات أعتقد أنها تعمق ثقة

الجيل الصاعد بقدرته على استئناف مسيرة الإصلاح التي بدأها الأجداد، فيستفيدون من إيجابياتها ويتجنّبون سلبياتها. ولقد بدأنا نشاهد انتصارات هذا الجيل الشباب، وأصبح شبابنا وشاباتنا جزءاً من الحركة الشبابية في العالم التي تحقق الانتصار تلو الآخر في كثير من البلدان. فهي حركة عالمية قد بدأت المسيرة. نعم الطريق طويل وفيه مطبات كثيرة، لكن أي تغيير اجتماعي كبير لا يمكن أن يتم بين ليلة وضحاها. فالمطلوب الصبر والمثابرة والتصميم على النجاح مهما كانت المصاعب. وأدعو الله أن يحمي شبابنا من كل من يحاول تفريقهم أو استغلال طهارتهم.

في إحصاء عام ٢٠٠٥ بلغ مجموع الكويتيين ٩٤٢.٠٠٠ نسمة، منهم أربعمئة ألف لهم حق الانتخاب، أي ٥٣% من المجموع هم في سن الشباب تحت ٣٥ سنة وهذه النسبة ترتفع إذا جعلنا سن الانتخاب ١٨ سنة إلى نسبة ٦٦% من مجموع الناخبين.

إذن الشباب هم الأغلبية وهم «الأمة»، وهم مصدر السلطات جميعاً ديمقراطياً لا بالقوة. وهم القوة الأساسية التي تستطيع فرض تطبيق الدستور وتتحكم في السلطات التنفيذية والتشريعية، بيدهم الإصلاح.

في هذه الدراسة يتضح أن هناك أغلبية مريحة للشباب في سن الانتخاب، وهذا يعني وجود عنصر مهم في التغير بعد عقم العناصر الوطنية في عصر الردة، هذه العناصر التي لم تستطع أن تتكيف مع التغيرات التي حصلت في الكويت والمنطقة العربية مما جعل بعضها يتلهى في لوم بعض على فشلها. لا بل تحول هذا اللوم إلى صراع مرير أفشل كل محاولات جمعها في جبهة واحدة لمواجهة حالة التراجع، وزاد من حدة التراجع تحالف السلطة مع التيارات والأحزاب الدينية التي اجتاحت الكويت وبقية المنطقة العربية كما فصّلت سابقاً.

لقد ذهبت أحزاب العقائد الشمولية، وبدلاً منها ظهرت التكتلات السياسية التي تمتلك برامج، برامج تتناول المشاكل الموجودة وكيفية حلها، صار الاعتماد على البرامج لا على القوالب المعلبة.

والناس صاروا يتجهون إلى مؤسسات المجتمع المدني أكثر من الأحزاب السياسية، وهذا أمر ممتاز. وأذكر أنه دار نقاش في بريطانيا حول دور مؤسسات المجتمع المدني وذهلت حين قيل إن هناك مئتي ألف جمعية نفع عام في بريطانيا، أما في أميركا فتعد بالملايين، وكلها تحاول أن تنسق في ما بينها على اختلاف اهتماماتها مثل البيئة والزراعة والتعليم. مؤسسات من مختلف الأنواع والناس يتحمسون لموضوع ويتطوعون وينتظمون للعمل على تحقيق أهدافهم، إن مفتاح أي عمل هو التنظيم ضمن جسم معين مما يشكل قوة فاعلة يخشاها السياسيون. لقد وصل أعضاء بعض هذه الهيئات إلى البرلمان كما هو حاصل في أوروبا لجماعات البيئة (الخضر). هذا هو طريق المستقبل.

الشباب الذين يمثّلون حالة لا تحمل الأمراض الناتجة من فشل القوى الوطنية وتراجعها هم الطاقة المفجرة لهذا الجمود كما أصبح واضحاً في عالم اليوم. فالثورة الشبابية في الستينيات والسبعينيات هي التي أنهت الحرب المدمرة في فيتنام وهي التي هزت النظام الجامد في إنكلترا وتسببت في إطلاق عملية الإصلاح التعليمية في فرنسا.

صحيح أن هذه الثورة لم تكن لها برامج واضحة تقدمها إلى مجتمعاتها وكانت مبعثرة إلا أنها حطمت جمود هذه المجتمعات ودفعتها إلى التغيير.

وها نحن نشاهد الآن فعالية هذه القوى في التغيير كما حصل في أوكرانيا ولبنان وأخيرا في بولونيا، إذ استطاعت فتاة واحدة أن تغتنم فرصة سقوط تحالف الحكم في نهاية العام الماضي والذي كان يسيطر عليه أخوان توأمان أميركيان مليونيران من أصل بولوني. أحدهما كان رئيساً للدولة والآخر رئيساً للوزراء وجعلا بولونيا ولاية أميركية تنفذ سياسة الرئيس بوش في أوروبا مما أفقرها وشرّد أبناءها، وكان هنالك ثلاثة ملايين من الشباب والشابات يعملون في بريطانيا وإيرلندا وغيرها بسبب الفقر الذي تعانيه هذه الدولة. هذه الفتاة قررت التمرد على هذا النظام وجمعت خمسين شاباً وشابة من عائلتها وأصدقائها وبدأوا حملة شبابية واسعة لقيت الدعم من بعض الشباب الأميركيين المتمردين على نظام بلدهم والذين قدّموا إليهم الاقتراحات العملية لتعبئة الشباب على ضوء تجاربهم في أميركا. وفي خلال شهرين اثنين فقط استطاعوا أن يحسموا الانتخابات لمصلحة المعارضة، وعادت بولونيا إلى الصف الأوروبي متحررة من النفوذ الأميركي.

كان السؤال المحيّر لي هو أن حركة الشباب هذه عالمية، وهناك تواصل بين شباب العالم من خلال مدوناتهم على الإنترنت، لكن أين شباب الكويت من كل هذا؟ هل هم معزولون عن العالم؟ لا يمكن ذلك فكثير منهم درسوا في أميركا وأوروبا، فلماذا لا يتحركون؟

لم تكن توجد جامعة في الكويت عندما كنا شباباً متحمسين، كانت هناك ثانوية عامة واحدة ورغم ذلك فقد كانت معقل العمل الوطني والقومي، وتخرج منها قادة في العمل العام مع إخوة لهم في قطاع النفط والكلية الصناعية. أما الجامعة فقد أنشئت في أواسط الستينيات بعد أن شعر النظام بعدم الراحة لسلوك المتخرجين من الجامعات الأجنبية. فأراد أن يخضع هؤلاء لإشراف النظام.

ومع أن اللجنة التي شكلها خالد المسعود عندما كان وزيراً لتنفيذ هذا القرار-إنشاء جامعة في الكويت- قد تكونت من ثلاثة علماء عرب، وهم أعلام في عملهم وفي وطنيتهم برئاسة د. قسطنطين زريق وكانت جامعة بمستوى علمي عالمي ببرامج تعليمها وأساتذتها إلا أن هذا الفرح لم يدم طويلاً. ففي أواخر الستينيات والسبعينيات تعرضت الجامعة لحملة شرسة من أجل التخلص من الأساتذة العرب ذوي الميول القومية بحجة تطهير الجامعة من الشيوعيين، أي من العناصر الوطنية والقومية، وتزامن ذلك مع الحملة الأميركية المسعورة ضد كل ما هو قومي وناصري. وبعدها مباشرة شُنّت حملة أخرى بقيادة الإخوان المسلمين لوضع الجامعة لا بل جميع المؤسسات التعليمية في قبضة حزبهم. وعُيِّن وزير للتربية كانت مهمته تصفية حتى القيادات السابقة غير المنتمية إلى التيار القومي وتسليم مقادير الجامعة إلى التيار الديني والمتعاطفين معه، وتم تغيير المناهج الدراسية، واستغل هؤلاء تدريس مادة الدين لنشر مبادئ حزب الإخوان المسلمين في كل مدارس الكويت تحت غطاء نشاطات متعددة كحفظ القرآن ومسابقات التجويد، ودخلت وزارة الأوقاف بعد أن سقطت في أيديهم على الخط واستفادت من المساجد وحولتها إلى مدارس لنشر مبادئ الحزب، لا بل تكفلت هذه الوزارة بإعداد الواعظين والواعظات لنشرهم في المدارس والسجون.

كذلك فإن المسؤولين في الوزارة بناء على أوامر الوزير أنشأوا تنظيماً في أميركا لاستقبال الطلبة الذاهبين إلى هناك للدراسة لتسجيل الإقامة وتسجيلهم في الجامعات المعتمدة لديهم والمساعدة في الحصول على الشهادات التعليمية ليرجع الكثير من هؤلاء الطلاب بعد التخرج إلى الكويت أعضاء نشيطين في الحزب. وأمام هذا النشاط المتزايد تم إنشاء كلية للشريعة لتخريج الكوادر اللازمة لهذا النشاط المتنامي. ونسمع منذ مدة عن نيّة لإنشاء كلية ثانية للشريعة لتأمين الأعداد الكافية لنشر الدعوة في أنحاء العالم باسم نشر الوسطية وقد رصدت وزارة الأوقاف خمسة ملايين دينار لهذا الغرض.

تذكر دراسة أُعِدّت عن طلبة جامعة الكويت لمعرفة أولوياتهم أنه في مطلع السبعينيات كانت الأولويات هي القومية العربية ثم الوطن والدستور، وبعد عشر سنوات أي في مطلع الثمانينيات كانت النتيجة أولاً الدين ثم الأمير ويأتي الولاء القومي في آخر هذه الأولويات، مما يعكس عمق التغيير الذي حصل في عقلية الجيل الجديد.

كان هذا هو جو الشباب في الجامعة، وسيطر الإخوان المسلمون على اتحاد الطلبة. وما عزز ويعزز سيطرة الإخوان المسلمين على الاتحاد هو الصراع العبثي بين الشباب الوطني الديمقراطي في الجامعة، فالصراع والعداء بينهم أقوى من سعيهم وعملهم من أجل الديمقراطية والدفاع عن جامعتهم، ونشاهد أحياناً أحد هذه الأطراف يتحالف مع الأحزاب الدينية في هذا الصراع المدمر، مما أدى إلى سيطرة الأحزاب الدينية على الاتحاد كل هذه العقود من الزمن. ولا شك أن هذا الصراع بين الفئات الوطنية في الجامعة هو انعكاس للصراع الدائر في المجتمع خارج أسوار الجامعة ويتغذى منه أيضاً.

في السابق لم تكن لدى الطالب الجامعي هموم معيشية، فالدرجة الرابعة للخريجين جاهزة عند التخرج والزواج والمسكن لم يكن مشكلة مستعصية.

في هذه المناسبة لا بد أن نتحدث قليلاً عن د. أحمد الربعي وظروف تعيينه وزيراً للتربية ثم خروجه منها.

عُيِّن وزيراً بإصرار من الأمير الشيخ جابر الأحمد بعد أن حاول رئيس الوزراء الشيخ سعد العبدالله استبعاده. لم يكن الشيخ سعد يستطيع أن يرفض للأمير طلباً إلا أنه يُتَكْتِك كالعادة كما يتباهى بذلك، فاعتمد على الإخوان المسلمين في التخلص منه. والإخوان المسلمون يعتبرون توزير أحمد الربعي كوزير للتربية كارثة لمشروعهم في الاستيلاء على الدولة كما ذكر في تقرير الإخوان المسلمين الذي وصل إلى الطليعة ونشرت قسماً منه. فالدكتور أحمد الربعي فَوْرَ تعيينه وزيراً عيّن لجنة من الأساتذة المعروفين بنزاهتهم وحياديتهم وكفاءتهم لتقييم المسؤولين في الوزارة. وتم اختبار كل نظّار المدارس وأعطي كل شخص رقماً حتى لا تتعرّف اللجنة على شخصية مقدم الامتحانات من خلال أجوبته الخطية. ونتيجة لذلك تم تنحية خمسين ناظراً اتضح للجنة أنهم غير مؤهلين إطلاقاً. هؤلاء كلهم كانوا من الإخوان المسلمين ممّن تم تعيينهم للسيطرة على هذه المدارس.

أمام هذا الخطر الداهم على مشروعهم قرروا افتعال أمور غريبة لاستجواب الربعي بهدف إزاحته. وعندما حُدِّدَت جلسة طرح الثقة رجعتُ من رحلة علاج في لندن حالاً، للمشاركة في النقاش ولأكشف السبب الحقيقي لتخوف الإخوان من د. أحمد الربعي، ولأذكر دور الشيخ سعد العبد الله في هذا الاستجواب للتخلص من أحمد الربعي الذي فُرِضَ عليه من قبل الأمير. قبيل

الجلسة المحددة اتصل بي بعض الأصدقاء في المجلس طالبين إلـيّ إعطـاء دوري لأحد الزملاء لتوسيع دائرة المدافعين عن د. الربعي وعدم حصرها في اتجاه واحد. وبالرغم من إحساسي بأهمية الجلسة وبضرورة كشف هذه المؤامرة على د. أحمد الربعي فإنني رضخت. ومن دون أن أدّعي لنفسي إمكانات خاصة لا تتوفر لغيري، فإنني ندمت على ذلك لأن هذا التنازل لم يكن في محله للأسف الشديد فلقد ضيعت الفرصة في فضح هذا التآمر على الربعي.

الصراع الوطني والاجتماعي

إن عدم دخول الشباب ككتلة حقيقية حلبة الصراع الوطني والاجتماعي وغياب دورهم وتأثيرهم في العملية السياسية طوال هذه العقود من الزمن كان أمراً أصابني بالإحباط. خلال هذه الفترة تردّت الأوضاع في الكويت بشكل لا يطاق وعمّت الفوضى وانهارت الدولة كما ذكرت وبدأت تؤثر في الشباب. فالوظيفة بعد التخرج لم تكن مضمونة وأصبح لدينا عاطلون عن العمل من خريجي الجامعة وغيرها. ومعظم الأوقات يوضع الرجل المناسب في المكان غير المناسب هذا إذا حصل على الوظيفة بوساطة القوى النافذة في البلد. ومشكلة السكن أصبحت معضلة. وكذلك معظم الخدمات التي تقدمها الدولة إلى المواطن. وتحكمت القوى الدينية في المجتمع وأصبحت تضع قيودها على الجميع وتخنق الحريات العامة. هنا بدأت أشاهد بعض المبادرات الشبابية للمواجهة، بدأتها مجموعة من الشباب في العديلية ضد تحكم الإخوان المسلمين في الجمعية التعاونية وإخضاعها لتصرفات لا علاقة لها بدور الجمعية التعاونية، بل لها علاقة بمزاجهم وآرائهم في منع بعض البضائع والصحف وأشرطة الموسيقى وغيرها. فقرر هؤلاء الشباب الاستيلاء على إدارة هذه الجمعية. وتمكنوا من ذلك بسهولة. وبدأت حركات مماثلة في مناطق أخرى حققت اختراقات مهمة.

كذلك فوجئنا بسقوط قلعة الإخوان في أميركا عندما استطاعت كوكبة من طلابنا وطالباتنا الفوز في انتخابات اتحاد الطلبة هناك بالرغم من كل مضايقات الإخوان لهم ونقل أماكن المؤتمر إلى ولايات بعيدة يعجز الطلبة العاديون عن الوصول إليها لبعدها مما يزيد تكاليف السفر. هذا الانتصار الرائع كان معجزة. وتبع ذلك انتصارات طلابية شاهدناها في القاهرة والإسكندرية وبيروت وبريطانيا.

إلا أن المفاجأة كانت في استقبال المطرب الكويتي بشار الذي حصل على مرتبة متقدمة في إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية بعد منافسة شديدة. هذا المطرب هاجمته الجماعات الدينية في الكويت وكفّرته وهددته وأهدرت دمه إن عاد إلى الكويت. لكنه تحدّى ذلك وقدم إلى الكويت مع أن الجماعات الدينية توعدت باستقباله بحشود كبيرة في المطار.

المفاجأة كانت باحتشاد الألوف من الشباب والشابات في المطار لاستقباله وحمايته، مما أرعب الجماعات المتطرفة التي لاذت بالفرار. وهكذا اتضح أن الشباب بدأوا بالتحرك دفاعاً عن أنفسهم وحرياتهم الشخصية ومجتمعهم وضد قوى التخلف وضد التدخل في حياتهم وحرياتهم الخاصة التي كفلها الدستور.

الحركة الشبابية

إذن لقد نضجت الظروف ليلعب هؤلاء الشباب دوراً في إصلاح المسيرة ووقف هذا التدهور المحزن الذي جعل الكويت أضحوكة الخليج بعد أن كانت درة الخليج في كل المجالات.

إن شرارة التغيير قد انطلقت بعد أن وصلت الأوضاع إلى حد لا يحتمل. والنجاح يرتبط بعملية التنظيم. العمل الفردي والمبعثر لا يؤدي إلى النتائج المرجوّة. لقد آن الأوان لمساعدة هذه الحركة الشبابية العفوية لتأخذ دورها في إصلاح المجتمع، فقد أعلن الشباب وجودَهم وهنا تبلورت الفكرة في قيام تحالف الشباب ليتسلّم قيادة التغيير. فعملت مع آخرين لجمع هؤلاء الشباب الذين حققوا إنجازات سواء في الجمعيات التعاونية أو في أوساط الطلبة إلى عقد باجتماع عام لتأسيس هذا التحالف الشبابي.

هذا الموضوع عُرِضَ في كل من المنبر الديمقراطي والتجمع الديمقراطي. فكان القرار مباركة هذا التحرك وتشجيعه. وكان واضحاً للجميع أن هناك أمرين لابد من التسليم بهما، أولهما أن هذه الجموع الشبابية لها موقف سلبي من هذين التنظيمين فهي تعتقد أن هذه التنظيمات فاشلة ومنفرّة للناس وقد آن الأوان لها أن تختفي، والآخر أن هؤلاء الشباب لا يقبلون الوصاية من أحد فهم مستقلون بعملهم ورأيهم. على هذا الأساس تم الاتصال بهذه المجموعات ودعوتها إلى مؤتمر تأسيسي في سرداب أحمد الراشد «أبو أنس» في قرطبة بتبرع مشكور منه لتوفير كل ما يسهل هذا الاجتماع.

فكان التأكيد على هذه المجموعات أن يحضر كل أعضائها لا ممثلين عنهم ليكون ذلك مؤتمراً تأسيسياً للتحالف الوطني الديمقراطي بكل معنى الكلمة. وهكذا كان. وقد حضر الاجتماع أكثر من (٤٠٠) عضو. وكثيرون لم يستطيعوا الوصول إلى مكان الاجتماع لأن قرطبة معروفة بسوء توزيع السكن فيها وضيق شوارعها. كان الاتفاق ألا يترشح أحد من التنظيمين ويترك الاختيار للشباب المؤسسين لينتخبوا من بينهم من يريدون، لكنْ كانت هناك رغبة في أن يرشح د. عبد المحسن المدعج نفسه، نظراً إلى سمعته الطيبة وتجربته الناجحة كعضو في مجلس الأمة وكذلك تجربته القصيرة المميزة كوزير للنفط مما يسهل مهمة الشباب. أيضاً فقد ترشّح خالد هلال المطيري نفسه كأمين عام وانتخب بالتزكية. وكانت نتيجة الانتخابات كالآتي:

وكم كانت النتيجة معبّرة عن طبيعة هذا التحالف الذي ضمّ المرأة والرجل، السنّي والشيعي، ومن الداخل والخارج، ومن جميع المناطق وجاءت في المرتبة الأولى فاطمة سعود جوهر حيات من مجموعة أميركا.

كم كنت سعيداً تلك الليلة، فما حلمت به كل هذه السنين الصعبة قد تحقق. هذه المجموعة المنتخبة - الهيئة التنفيذية - قامت بتلبية دعوة من الشباب الوطنيين في الجهراء في ديوانية للنقاش معهم حول هذا التحالف أدت إلى طلب هؤلاء الشباب من التحالف إنشاء فرع لهم في الجهراء والشيء نفسه حصل في منطقة الرميثية والمنطقة العاشرة مما رفع معنويات الشباب.

جاءني خالد هلال المطيري وقال إن الشباب بحاجة إلى إيجاد مقرّ للتحالف وكذلك للفروع التي سوف توجد في المناطق الكويتية، والتحالف بحاجة إلى التمويل في بداية عمله، وقد قمت من جهتي بالعمل على تأمين مبلغ أسهم فيه بعض التجار الكويتيين الذين لم يترددوا يوماً في دعم العمل الوطني.

ولد التحالف في عزّ معركة إعطاء المرأة حقوقها السياسية، ورمى هؤلاء الشباب بكل ثقلهم في هذه المعركة، ورأينا الدينامية الجديدة للعمل الشبابي المشابهة لما يحصل في العالم، وكانت معركة شرسة أبدع فيها الشباب وانتصرت المرأة وأقرّ قانون إعطاء المرأة حقوقها السياسية. وتحقق هذا الإنجاز الذي انتظرناه طويلاً وعملنا له بجد منذ تقديم هذا القانون في مجلس ١٩٧١ كما ذكرت. ولكننا لم نستطع تحقيق أي شيء. وها هم الشباب يحققون هذه المعجزة في وقت قياسي، تشاركهم فئات واسعة من المجتمع الكويتي وخصوصا نساء الكويت.

حقوق المرأة السياسية

عند الحديث عن حقوق المرأة في الكويت هناك أمور يجب أن تذكر حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً. وأولها هو موقف الحكومة من الرغبة الأميرية التي أوصلها الأمير إلى الحكومة بإعطاء المرأة حقوقها السياسية. وكيف أن المجلس رفض هذه الرغبة مع أن الحكومة والنواب الذين يدورون في فلكها يشكلون الأغلبية الكافية لتمرير هذا القانون.

لا بل الأدهى والأمر، أن إدارة الفتوى والتشريع التابعة لمجلس الوزراء هي التي تصدت للسيدات الكويتيات عندما رُفِعَت هذه القضية أمام المحكمة الدستورية. حتى أن أحد القضاة تعجب من هذا الموقف متسائلاً. كيف تجند إدارة الفتوى والتشريع كل طاقاتها لمعارضة مشروع تقدم به الأمير؟ هذا لا يمكن أن يحصل في الكويت إطلاقاً، وخصوصاً إذا عرفنا أن العرف عند آل الصباح أن الأمير هو كل شيء ولا يمكن أن يُرَدَّ له طلب. لكن إذا عرف السبب بطل العجب كما يقول المثل الشعبي المعروف.

دخول المرأة الكويتية في المعادلة الانتخابية سيكون في البداية لمصلحة القوى الدينية المنظمة والتكتلات القبلية لأنها كانت ناجحة في تنظيم المرأة وجعلها مؤثرة في انتخابات الجمعيات التعاونية. ولكن الحق الإنساني أولاً وحرية الرأي ثانياً، والمراهنة على تحولات المجتمع نحو الأفضل، وكل ذلك يدفعنا إلى تأكيد حق المرأة في الانتخاب وغيره. والتفكير في دور المرأة دفعني إلى التفكير في كيفية الوصول إلى المرأة وإقناعها بممارسة حقها لمصلحة المرشحين الوطنيين خصوصاً أن مشاركتها في المهرجانات الخطابية صعب في هذه المرحلة، ففكرت في ضرورة إيجاد قناة تلفزيونية نستطيع من خلالها أن نصل إلى المرأة في بيتها عبر برامج تهمها وتهتم بها. تداولت مع خالد هلال المطيري هذه الفكرة وحرصت أن يكون ذلك سرياً. وقد رأيت أن محمد جاسم الصقر مهيأ للمساعدة في ذلك بسبب خبرته الإعلامية كرئيس تحرير لجريدة القبس الناجحة وبسبب ما عُرف عن هذه العائلة الكريمة من استعداد لدعم كل عمل وطني. كان ظني في محله فقد تعهّدت هذه العائلة بكل شيء.

لكن مفاجأة حل المجلس والدعوة إلى الانتخابات خلال شهر واحد، جعلتني أعتقد أن قيام هذه القناة شبه مستحيل. إذ كيف يمكن أن يولد هذا المشروع خلال هذه الفترة القصيرة. لقد أصابني ذلك بالإحباط الشديد. وكم كانت المفاجأة كبيرة عندما طلب مني خالد هلال المطيري أن أجري مقابلة تلفزيونية لبثّها في تلفزيون الشباب الذي أصبح جاهزاً خلال أسبوع واحد.

لقد لعبت هذه المحطة التلفزيونية دوراً مهماً في تلك الانتخابات، وفتحت صدرها لكل المرشحين الوطنيين على اختلاف مشاربهم بلا تحيز. ولقد زار كل الذين نجحوا في الانتخابات من الوطنيين مركز التحالف في الروضة لشكر الشباب على دورهم في إنجاحهم، وقدم هؤلاء الشباب الرائعون درعا لي كعربون امتنان على هذه المبادرة. هذا الإنجاز عزز إيماني بقدرة هؤلاء الشباب على خوض العمل الوطني بل قيادته في هذه المرحلة الحرجة.

المعركة الثانية هي معركة الدوائر الخمس أي توزيع الكويت إلى خمس دوائر انتخابية بدل الـ(٢٥) دائرة كما أسلفت سابقاً. هذه المعركة كانت حامية بسبب الاصطدام بقوى الأمن وكذلك برئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي، لأن الحشود الشبابية التي كانت توجد في المجلس أو في ساحة الارادة المقابلة للمجلس فاقت التصورات. كانت أجهزة الأمن تؤكد للمسؤولين أن هذه التحركات محدودة لا قيمة لها، مما جعل هذه الأجهزة تخسر مصداقيتها عند أصحاب القرار لأنها كانت تعتقد أن الشارع الكويتي هو للأحزاب الدينية التي تحالفت معها كل هذه الفترة. هذا النجاح الباهر جعل النواب يتوجهون إلى ساحة الحرية هذه ويقسمون على أنهم سيؤيدون قانون الخمس دوائر. وهكذا فرض الشباب رأيهم وتم تغيير الدوائر إلى خمس.

المعركة الثالثة كانت توزير نورية الصبيح كوزيرة للتربية واستماتة القوى الدينية في العمل على منعها من مزاولة عملها. تعيين د. معصومة المبارك لم يكن مشكلة كبيرة للقوى الدينية. المشكلة هي وزارة التربية معقلهم الحصين. لذلك قاموا بتحديها وطرح الثقة فيها.

لقد لعب الشباب دوراً مميزاً في التصدي لهذه القوى المتخلفة، كما أن الوزيرة نجحت بل تميزت في ردّها أثناء استجوابها في مجلس الأمة على كل القضايا التي أثيرت بكل موضوعية وثقة وجرأة نالت إعجاب الخصوم قبل المؤيدين وانتزعت انتصاراً مشرّفاً لها وللمرأة الكويتية وللشباب الذين وقفوا معها. وكانت شهادتها حول أهمية الدور الذي لعبه الشباب رائعة عندما أقام شباب التحالف حفلة تكريم في مقرهم بالروضة بمناسبة انتصارها المميز.

هذه المعارك المهمة لم تعطِ الشباب الوقت الكافي للانتباه للمهمة الأولى والأساسية ألا وهي تجنيد الشباب في كل مناطق الكويت. فالعمل التنظيمي لم يلقَ الاهتمام الذي يستحقه، لذلك فوجئ الكل بالانتخابات الأخيرة وحسب الدوائر الخمس الجديدة. ولم يستطع التحالف التعامل مع هذا الحدث المفاجئ بالشكل المطلوب لخلل حصل في العملية الديمقراطية داخل التحالف تسبب في اهتزاز صورة التحالف عند الأعضاء والأصدقاء.

هناك فكرة خاطئة عن طبيعة هذا التحالف الشبابي، البعض يعتقد أن التحالف هو تحالف المنبر الديمقراطي والتجمع الوطني الديمقراطي. وهذا غير صحيح إطلاقاً، فهو تحالف شبابي ليست له أي علاقة بهذين التنظيمين. وأنا أستطيع أن أذكر موقف المنبر الديمقراطي من هذا التحالف لأنني كنت طرفاً في النقاش الذي دار في المنبر الديمقراطي حول هذا الموضوع. ففي اجتماع ضم قيادة المنبر الديمقراطي واللجنة السياسية للمنبر وكنت عضواً في اللجنة السياسية طرحت اقتراحاً بأن يُحل المنبر الديمقراطي، لأن هذا التحالف الشبابي هو البديل الحقيقي للعمل الوطني

كلـه. ولا يجـوز أن ننقـل أمـراض المنبـر الـديمقراطي التـي أدت إلـى ضـعفه وتفككـه، إلـى هـذا التحـالف. وبعـد نقـاش مطـول وحـاد تـم التوصـل إلـى حـل وسـط، وهـو أن يؤجـل حـل المنبـر الديمقراطي حتى يتم التأكد من نجاح هذه التجربة الفريدة. وعندما يقف هذا التحالف الوليد على قدميه يتم حل المنبـر الـديمقراطي حتـى لا نـصل إلـى وضـع قد يفشل فيـه هذا التحـالف ويكـون المنبر الديمقراطي غير موجود.

* * *

إن مهمة تصحيح بعض الأوضاع في التحـالف الـوطني هـي مهمـة شـباب التحـالف. ولكـون هـذا التنظـيم ديمقراطيـاً يجـب أن يكـون ضـمن العمليـة الديمقراطيـة. فـاختلاف وجهـات النظـر فـي الأحزاب الجماهيرية أمر طبيعي، حتى داخل هذه الأحزاب نرى أجنحـة يمينيـة وأخـرى يـسارية وثالثـة تقـع فـي الوسـط، سـواء كانـت أحـزاب يمينيـة أو أحـزاب يـسارية فالاختلافـات مطلوبـة وضرورية ليكون الحوار حيوياً ويؤدي إلى الوصول إلى الحلول الصحيحة ولا يجوز إطلاقاً أن يؤدي ذلك إلى الانشقاق الذي يدمر الحـزب. والأقليـة عليهـا أن تعمـل بجـد داخـل الحـزب لكـسب مؤيدين أكثر لوجهة نظرهـا فـي انتخابـات حزبيـة تاليـة. هـذه هـي الميـزة الكبـرى لهـذه الأحـزاب للمحافظة على ترابطها وحيويتها وتعميق ديمقراطيتها.

كلمة ختامية

في الختام، لا بدّ من الإشارة إلى أنني ترددت في الكتابة عن حركة الشباب، لأننـي غـادرت منـذ زمـن هـذه المرحلـة مـن العمـر، ومـا عـاد بإمكـاني التعامـل معهـا إلا مـن بـاب «المراقـب». وهـذا الكتاب كتاب «ذكريات» ويفترض أن يتحدّث عن محطات عشتها وشاركت فيها ولكن، لأهميّة هذه الحركة التي أراها تمثّل الأمل في إعادة الكويت منارة، ومجتمعاً مفتوحاً، وإعادة كل أشكال السلطة إلى كنف القانون وما يمثّله ذلك من إمكانات لإقامة العدالة، ولتقدّم الكويت وأهلهـا، لهـذه الأسباب كلها كان لا بد من الحديث عن هذه الحركة الشبابية.

كان عدد من الأصدقاء أَلَحّوا عليّ سنواتٍ طويلةً أن أكتب هذه الذكريات، وكنت غير راغب في ذلك، لأني كنت أسأل نفسي لمن سأكتب، خصوصـا أنني توقفت عن الكتابـة حتـى للـصحافة منـذ زمن طويل، وضعفت هذه الملكة عندي. لمـن سـأكتب؟ والحركـة التـي كنـت جـزءاً منهـا، والتـي شـاركت معهـا فـي بنـاء بلـد يحسدنا عليـه الجيـران، تعـاني الـضمورَ وتـزداد معاناتهـا كـل يـوم، وصارت غائبة عن الساحة، تعاني التمزّقاتِ التي تصيبها.

لمن سأكتب؟ بقي السؤال إلى أن جاءت حركة الشباب هذه لتعيد إليّ الأمـل ولتجعلنـي أحسّ أنـه آن الأوان لكي أقدّم تجربتي كواحد شارك في كل المعارك التي خيضت لوصول الكويت إلى مـا وصلت إليه، سواء على مستوى الحسنات والسيئات. وأملي أن تكون هذه التجربـة مفيـدة لهـؤلاء الشباب، وليست مجرد كتابات يهتم بها الذين تظهر أسماؤهم أو صـورهم، ولا هـي مجـرد كتابـة عن مرحلة لم يتبقّ منها سوى الحنين.

أنني آمل أن أكون مفيداً لأجيالنا القادمة، لا أن أكون قد دخلت معركة جديدة لا أريدها، مع الذين لم يعجبهم ما كتبت، فما عادت هذه المعارك تهمني.

إنني بقدر ما أحسّ بالإحباط بسبب ضمور العمل الوطني والقومي، أحسّ بخطورة سيطرة التيارات الدينية على المجتمع، وما يتركه ذلك من أثر سلبي على الحريات والإبداع، وخصوصا على المجتمع الذي ينقسم على أساس ديني طائفي وهذا أخطر الانقسامات.

وبقدر ما أشعر بالمسؤولية تجاه بلدي وضرورة إبعاده عن شرب الكأس المرّة التي شربتها دول قريبة منا، سواء في سيطرة عقلية دينية تسجن المجتمع داخل فهمها للدين، أو الكأس الأمرّ لأي صراع طائفي أو قبلي.

بقدر ما أشعر بذلك، أحسّ بالفخر لهذا الدور الذي لعبته القوى الوطنية والقومية وقوى المجتمع المدني في صياغة التاريخ الحديث لدولة الكويت الذي عاصرته، حيث نعيش في بلد فيه دستور وقانون وحريات رغم المخاطر التي تحيط بنا.

وأشعر أيضاً بالأمل المتمثل في هذه الحركة الشبابيّة التي تحتاج إلى تنظيم لتصبح قوة ضاغطة فاعلة تستطيع التواصل واتخاذ القرارات.

ولا بدّ لي من توجيه الشكر إلى الذين ساهموا في أن يرى هذا الكتاب النور، وأوّل شكر لزوجتي التي كنت أتركها في أوقات كانت تحتاج إليّ وأعمل على هذا الكتاب، وأولادي وأحفادي الذين سرقت كثيراً من الوقت المخصص لهم.

وأخص بالشكر الأصدقاء الذين ساعدوني على إنعاش ذاكرتي التي كلّت بفعل السنين، وقدّموا كل مساعدة وتشجيع ودفع للقيام بهذا العمل، فلهم كل الشكر والمحبّة، وأذكر منهم، مع رجاء تقبّل اعتذاري لكل من نسيت اسمه: علي البداح ود. غانم النجار وأحمد النفيسي. كذلك كوكبة من شابات وشباب المستقبل ممن سهر وتعب في البحث والتنقيب عن معلومات كثيرة ما كان بإمكاني الحصول عليها من دون مساعدتهم، وهم إيمان علي البداح وأمل علي البداح ود. أريج الخطيب ووضحة الخطيب ود. رنا العبدالرزاق وشروق مظفر وبثينة رشود وليلى الكندري وشيخة عبدالكريم المحارب وعلي العوضي ومحمد بوشهري ونايف الأزيمع لنصائحه، وكذلك أحمد العبيد لتوفيره مجموعة من الصور المهمة، وشكري للأخ مظفر عبدالله الذي فاتني ذكره في الجزء الأول لأنني لم أكن مطلعاً على الجهد الكبير الذي بذله، والصديق راشد العجيل. كذلك لا بدّ من التأكيد أنه لولا الجهد الجبار الذي بذله الأخ العزيز علي البداح وبناته إيمان وأمل لهندسة طريق العمل لكان الأمر غير ممكن. وأخصّ بالشكر الجزيل الصديق الوفي حسن ياغي وسكرتيرته سوسن زهوي والعاملين في المركز الثقافي العربي ببيروت الذين تحمّلوا الكثير بسبب طريقة عملي غير الطبيعية مما لم يألفوه من أي مؤلف آخر لأنني جديد على هذا «الكار»، أي تأليف الكتب. وأيضاً لجريدة «الجريدة» الكويتية وأصحابها والعاملين فيها كل المحبة والتقدير على اهتمامهم واستعدادهم لمشاركتي في تحمّل مسؤولية نشر هذا الكتاب. كذلك لا بدّ من شكر الصديق جان بيار بوغصن الذي تحمّل مشقّة مرافقتي في تنقلاتي المتكررة من منزلي في الجبل، إلى مركز دار النشر في بيروت، والانتظار كل مرّة ساعاتٍ طويلة من دون ملل بل بكل تشجيع واهتمام. والشكر لكل من ساهم بأي طريقة في إخراج هذا الكتاب إلى النور.

أحمد الخطيب

بيروت في ٢٠٠٨/٧/١

رداً على ما جاء في مذكرة د. أحمد الخطيب

بناء على ما نشر في جريدتكم الغراء بعددها الصادر يوم الجمعة ١٩ سبتمبر ٢٠٠٨ - العدد رقم ٤١٤ - في باب ذكريات، وما جاء في حديث الاستاذ الفاضل د. احمد الخطيب في الحلقة السابعة عشرة من ذكرياته، والتي ورد فيها اسمي مشيرا الى انه اعتقل من قبل امن الدولة عندما كنت مديرا عاما لهذه الادارة وما جاء في حديثه من روايات حول ذلك.

بناء على ذلك فإنني اود ان اوضح التالي لبيان الحقائق بشأن كل ما ورد من مزاعم وروايات على لسان د. الخطيب الذي اكن له ولتاريخه كل تقدير واحترام آملا من جريدتكم الغراء نشر هذا الرد بكامل نصه وبالشكل المنشود وفي نفس صفحة ذكريات عملا بحق الرد وحرية الرأي، وانا مسؤول امام الله تعالى ثم امام ضميري عن كل ما سأشير اليه.

أولا: لم تكن هناك اي اعتقالات من قبل امن الدولة ومن قبل رجالها حسب ادعاء د. الخطيب، علما بأنه قد تم تحويله الى امن الدولة من مخفر الشويخ من دون ان يكون لرجال امن الدولة اي صلة في اعتقاله، كما ان احالته الى امن الدولة تمت بعد يوم من اعتقاله.

ثانيا: لقد حرصت شخصيا وتقديرا لمكانته على توفير غرفة لائقة له قرب مكتبي مزودة بسرير وتلفزيون وصحف يومية، وطلبت ان يبادر بالاتصال بأهله لتزويده بالطعام حسب رغبته، وان يتم ايصال الطعام بشكل مباشر من قبل اي شخص مقرب منه، وذلك تحسبا من ان يصاب بأي مكروه فيتم الادعاء من قبله على ان هناك محاولة لتسميمه او اصابته بأي اذى من قبل السلطات المختصة.

ثالثا: حرصت ايضا على استقبالي له في مكتبي مباشرة ومتابعة اوضاعه اولا باول دون تكليف اي شخص آخر، او كما ادعى بوجود شخص من ابناء الصباح مكلف بمرافقته ولمنع اي شخص آخر من الاتصال به.

رابعا: حول ما اشار اليه من توافد موظفي الادارة على حجرة الضابط المسؤول معه في حوار استمر حتى الساعة الثانية صباحا مشبها ذلك بندوة ناجحة بكل المقاييس، فانني اود ان اؤكد ان ذلك لم يحدث مطلقا خاصة ان الغرفة المخصصة لحجزه تبعد عن مكتبي بامتار قليلة وكنت شخصيا موجودا طوال هذه الفترة بسبب اوضاع الحجز الكلي لرجال امن الدولة.

وحقيقة استغرب من هذه الرواية المزعومة والتي لم تكن قد حدثت بأي شكل من الاشكال، بل لم يكن يسمح بذلك لاعتبارات امنية وسرية تخص الادارة، كما ان روايته جاءت لتناقض ما ادعاه من تكليف احد من ابناء الصباح بمرافقته ومنع اي شخص آخر من الاتصال به.

خامسا: لعل اغرب ما يمكن الاشارة اليه في الرواية المزعومة التي ذكرها د. الخطيب ما قاله: «جاءني مدير امن الدولة فهد الفهد وقال: دعني ارتب لك مقابلة مع الشيخ سعد العبدالله، لكني افهمته بلغة واضحة من انا وكان هذا آخر لقاء بيننا»، وللحقيقة والتاريخ فقد احضرت د. الخطيب الى مكتبي ولم اذهب اليه وطرحت عليه سؤالا كان يحيرني في ذلك الوقت متطلعا الى الاجابة عنه، حيث سألته بالتالي: لماذا منحتك حكومة اليمن الجنوبية آنذاك وساما نظير خدماتك وقد ذهبت الى هناك وتقلدت الوسام وانت تعلم انها دولة شيوعية.

وهذا ما حدث فعلا وحقيقة عندما واجهته في مكتبي بسؤالي الذي طرحته ولم يرد عليه، ولم اتطرق لا من قريب ولا بعيد الى ما زعمه من ترتيب مقابلة الفقيد الراحل الشيخ سعدالعبدالله - طيب الله ثراه - علما بأن المسألة لم تكن تتطلب ذلك.

سادسا: حول ما قاله: «وبعد أربعة ايام اطلقوا سراحي واصروا على عدم اخبار اهلي واستعملوا الطرق الفرعية متجنبين الطرق المنارة حتى لا يراني احد وتحدث مشاكل»،

فإن ما ذكره هنا لا يمت للحقيقة بأي صلة، حيث تم اطلاق سراحه بشكل عادي جدا من قبل الادارة وتم حضور اقربائه عند باب الادارة لاصطحابه، ولم يكن الامر يتطلب في اي حال من الاحوال اتخاذ تدابير خاصة لاطلاق سراحه.

سابعا: هذه هي الحقائق بكاملها لكل ما حدث وبالتفاصيل الدقيقة في مسألة احضاره الى امن الدولة دون اي تجن او مبالغة او مزايدة او محاولة لقلب الحقائق وتزييف الوقائع، وللعلم فإن الدكتور الخطيب سبق ان اشاد بي في احدى ندواته الانتخابية على حسن المعاملة التي لقيها مني ومن ادارة امن الدولة.

ختاما... انني في الوقت الذي كنت ومازلت وسأبقى اكن للدكتور الخطيب ولمكانته وتاريخه كل التقدير والاحترام، لكنني استغرب عن اسباب ما ورد في ذكرياته من ادعاءات ومزاعم غير صحيحة، ولا اعرف الاسباب الحقيقية وراء اختلاق روايات لم تحدث مطلقا، خاصة انه ارفع من ذلك بكثير ومن محاولة تضخيم الامور وتهويلها بمزاعم تصب في مصلحته وتاريخه الحافل، وربما من وجهة نظري الخاصة ان لعامل السن والسنوات الطويلة التي مضت سببا في ذلك، وفي عدم ذكر الحقائق الجلية والوقائع التي مر بها كما حدثت بالفعل.

اللواء فهد الفهد

بعث وزير العدل الأسبق الشيخ سلمان دعيج الصباح رداً على ما جاء في العدد ٤٠٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩، من مذكرات د. أحمد الخطيب «الكويت من الدولة إلى الإمارة» «الجزء الثاني» مؤكدا فيه أن «جميع الوقائع والأحداث السياسية التي أوردها د. الخطيب في الجزأين الأول والثاني من مذكراته غير موثقة تاريخيا، وليست مستندة إلى محاضر مجلس الامة عن جميع الفصول التشريعية التي وقعت فيها تلك الوقائع والأحداث».

وأوضح الشيخ سلمان الدعيج الصباح «أن مذكرات الدكتور أحمد الخطيب اتسمت بعدم الحيادية وعدم الأمانة التاريخية في سرد الأحداث».

وفي ما يلي نص الرد بالكامل:

السيد الفاضل رئيس تحرير جريدة الجريدة• المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

ردا على ما نشرتموه في جريدتكم في عددها رقم ٤٠٥ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩، بقلم الدكتور احمد الخطيب – عن الجزء الثاني – من ذكرياته – حول انتقال «الكويت من الدولة الى الامارة»، وكأنه يوحي للقارئ بأن الكويت على اعتاب مرحلة الارتداد للخلف، وان المكاسب الديمقراطية التي تحققت للشعب في سبيلها للزوال، حيث استهل الدكتور الخطيب مقالاته بنظرة تشاؤمية، قال فيها: «اما هذا الجزء فسوف نستعرض فيه الحالة البائسة التي وصلنا اليها الآن... نحن الآن في مرحلة تم فيها تعطيل الدستور وكل المؤسسات الدستورية التنفيذية والتشريعية والرقابية وإنهاء النظام الدستوري برمته، واصبحنا نقترب إلى حالة انعدام وجود دولة القانون»، وان اشد ما يؤلمني كفرد ينتمي الى هذا البلد الطيب، ان هذا الحديث موجه بشكل خاص الى شابات وشبان الكويت كما جاء باهداء الكاتب، وكأنها محاولة لوأد احلام الشباب في مهدها، وقتل الامل في المستقبل داخلهم، واقول للدكتور احمد الخطيب بشروا ولا تنفروا، ففي احلك الظروف التي كانت تمر بها البلاد ابان الغزو العراقي الغاشم، وقف صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح امير البلاد الراحل بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٣ متحدثا عن ترتيب البيت الكويتي في مؤتمر جدة، قائلا: «لقد عاشت الكويت منذ القدم في اجواء الحرية، والتزموا بالشورى ومارسوا الديمقراطية في ظل دستورنا الذي ارتضيناه جميعا واذا ما اختلفت اجتهاداتنا بشأن امر من الامور المتعلقة بترتيب البيت الكويتي فإنه يكون اشد تلاحما واصرارا وتآزرا في مواجهة الاخطار التي تهددهم».

كما حرص صاحب السمو الامير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ان يرسخ هذا النهج في كلمته امام المؤتمر حيث قال: «واذا كانت حرية التعبير عن الرأي حقا تعارف عليه مجتمعنا منذ نشأته واكده دستورنا الذي نتمسك به ونحرص عليه فإنه ليس من الوطنية ولا من حرية الرأي ان يسيء احد الى وحدتنا الوطنية أو يعمل على تشويه صورة كفاح شعبنا، وهو ما يؤكد حرص عائلة الصباح قاطبة على الالتزام بالديمقراطية والشورى واحترام العمل الدستوري حتى في احلك الظروف، وعلى خلاف ما يدعيه الدكتور الخطيب بأننا وصلنا الى مرحلة تعطيل الدستور واقترابنا الى حالة انعدام وجود دولة الكويت، فأي رسالة يريد ان يبثها الخطيب في نفوس شباب وشابات الكويت؟!!

ولعل هذا المنهج الديمقراطي الراسخ هو الذي دعا المرحوم عبدالعزيز الصقر للتعبير عن هذا الحب الجم والتلاحم بين قوى الشعب وقادته من آل الصباح، في كلمته امام المؤتمر سالف الذكر، حيث قال: «في لقاء كهذا رسمي الدعوة، شعبي الاستجابة ليس الهدف ابدا مبايعة آل الصباح، ذلك لان مبايعة الكويتيين لهم لم تكن يوما موضع جدل لتؤكدَّ ولا مجال نقض لتجدد ولا ارتبطت بموعد لتمدد، بل هي بدأت محبة واتساقا واستمرت تعاونا واتفاقا، ثم تكرست دستورا وميثاقا...» وان الفكر الذي يرغب الدكتور الخطيب في بثه في نفوس شباب وشابات الكويت بشأن غياب الديمقراطية وتعطيل الدستور، وان صاحب السمو الامير الوالد عدو للديمقراطية لا يمكن ان يلقى صدى لدى شباب وشابات الكويت، ولا ان ينال من هذا التلاحم الروحي. وردا على ما جاء بالمقال سالف الذكر نود الاحاطة بما يأتي:

أولا: لقد تابعت جميع مقالات الدكتور احمد الخطيب، سواء ما نشر في جريدتكم في الجزء الاول او في الجزء الثاني من ذكرياته، فوجدت ان جميع الوقائع والاحداث السياسية التي اوردها في الجزأين، غير موثقة تاريخيا، وغير مدققة، وغير محققة، وليست مستندة الى محاضر مجلس الامة عن جميع الفصول التشريعية التي وقعت فيها هذه الوقائع وتلك الاحداث، كذلك لم اجد اية واقعة او حادثة سياسية مما ورد في جريدتكم، مستندة الى رسائل او وثائق بحسب تواريخ وقوعها، او مراسلات بين رؤساء مجلس الامة المتعاقبين في الفصول التشريعية

وبين الوزراء المختصين في كل واقعة على حدة، او حتى مع رؤساء مجلس الوزراء خلال الفصول التشريعية، وبغير التوثيق والاسناد والتدقيق والتحقيق، اعتمادا على انتقاء من ذكرياته بطريقة تخدم الهدف الذي يسعى الى تحقيقه، يكون قد ادخلنا الى عهد «الأمية السياسية»، فليس هكذا يتم التدوين تاريخيا لقضايا وطنية، ولقد اتسمت ذكريات د. احمد الخطيب بعدم الحيادية وعدم الامانة التاريخية في الاحداث التي يدعيها.

ثانيا: الوثائق التاريخية السابقة والمعاصرة واللاحقة، لاي حل لمجلس الامة، تثبت ان كل حل دستوري كان بسبب مساس بعض اعضاء مجلس الامة بوحدة الوطن واستقراره والتهجم والتجني على المسؤولين واساءة استخدام الادوات الدستورية في الرقابة والاستجوابات، مثلما حدث في حل صاحب السمو الامير الراحل الشيخ صباح السالم الصباح لمجلس الامة عام ١٩٧٦، وحل صاحب السمو الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح للمجلس عام ١٩٨٦، وعام ١٩٩٩، وحل صاحب السمو الامير الحالي للبلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح مجلس الامة عام ٢٠٠٨، مما يثبت ان السلطة التشريعية، تركت مهمة اعداد التشريعات، وتفرغت الى اثارة الصراعات السياسية دون سند او دليل.

وكان احرى بالدكتور احمد الخطيب مناقشة اسباب كل حل لمجلس الامة – المثبتة تاريخيا – في مقدمة اوامر الحل، بدلا من روايات مصطنعة، لدفع الجماهير، الى تصديق ما يقوله، عن قضايا خاصة، وليس عن قضايا وطنية، ويكفينا ما اعلنه صاحب السمو امير البلاد الحالي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح -حفظه الله- بعد حل مجلس الامة بالمرسوم الاميري رقم ٢٠٠٨/٨٢ بقوله: «الديمقراطية التي ندعو لها تعني الحكمة في الحوار، دون الاندفاع نحو التعسف باتخاذ القرار وعدم تجاوز الاصول البرلمانية التي رسمها وحددها الدستور والحفاظ على مبدأ الفصل بين السلطات، وقد صبرت على ذلك طويلا، لعل وعسى ان تهدأ النفوس... وترقى مصلحة الوطن فوق كل المصالح، الا ان ذلك لم يتحقق».

ثالثا: بالنسبة لما كتبه الدكتور احمد الخطيب في مقاله بأن وزير العدل كان يتصرف في مجلس الوزراء كرئيس للوزراء، فهذا الكلام عار من الصحة تماما ومخالف لحقيقة الواقع، اذ اختيار المغفور له صاحب السمو الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في هذه الفترة، لشخصي يدل على ثقة غالية، نعتز ونفخر بها، ووسام على صدري من المغفور له صاحب المواقف السياسية البطولية الرائعة التي يشهد بها الكويتيون، ويسجلها التاريخ بأحرف من نور، اما انني اتصرف في مجلس الوزراء كرئيس للوزراء فهذا قول مرفوض لانه يمس صاحب السمو الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله الصباح، ولا يمكن ان يصدقه عاقل، لان الكويتيين يعرفون جيدا الشيخ سعد العبدالله الصباح حق المعرفة، من انه رجل فذ الشخصية، سديد الرأي، قوى الحجة، اذ انه بحق كان رائدا ومهندسا لتحرير دولة الكويت من العدوان العراقي الغاشم على ارضها الطاهرة، فلا يمكن لجاحد ان ينكر هذه الصفات على المغفور له صاحب السمو الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله الصباح، بحيث لا يُتَصور عقلا أو منطقا أن أتصرف كرئيس لمجلس الوزراء.

رابعا: وفي ما يتعلق بما نسبه د. احمد الخطبب الينا، بمسؤوليتنا عن ملف ازمة سوق المناخ، ورئاستنا للجنة المشرفة على حل هذه الازمة في الفصل التشريعي عن مجلس ١٩٨١ والتشكيك في ذمتنا، والكذب في الادلاء بوقائع غير صحيحة عند الاستجواب عام ١٩٨٥، ففضلا عن عدم صحة ما زعمه د. احمد الخطيب، عن جميع التهم التي وجهها الينا في مقاله المنشور في جريدتكم بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ في العدد رقم ٤٠٥، فإن هذه الاتهامات، تخضع د. احمد الخطيب

الى العقوبات التي وردت في قانون المطبوعات رقم ٢٠٠٦/٣، لأنها قامت على تزييف الحقائق، ودلت على ان الدكتور احمد الخطيب، هدف من مقاله التطاول على صاحب السمو الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، والاساءة الينا، مستغلا الاستجواب السياسي، الموجه الينا عام ١٩٨٥، لاسباب غير دستورية، تخفي أهدافاً خاصة للدكتور احمد الخطيب، حيث وجه الاساءة لصاحب السمو الامير الراحل الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، بأسلوب فج، واستمر في الاساءة لسموه حتى بعد انتقاله الى جوار ربه، وصولا الى دفع الجماهير الوطنية الى تصديقه، في ما نسبه اليه بأنه «عدو للديمقراطية»، كما نالني من اساءاته الكثير، فجاءت ادعاءاته حول مسؤوليتنا الكاذبة بشأن أزمة «سوق المناخ»، بأغلاط جسيمة، يتعين تصحيحها وتطهيرها، بالأدلة الآتية:

١ - ليس صحيحا انني كنت مسؤولا عن ملف ازمة المناخ والادعاء أنني كنت رئيسا للجنة المكلفة بالاشراف على هذا الملف، فقد انزلق احمد الخطيب الى الخلط بين رئاستي للجنة تطوير التشريعات الكويتية، واستحداث تشريعات جديدة لمواكبة تطور الكويت وذلك بتاريخ ١٩٧٧/٢/١٩، قبل تفجر ازمة سوق المناخ في منتصف عام ١٩٨٢، وبين ولايتي لمنصب وزير العدل والشؤون القانونية والادارية في١٩٨١/٣/٤.

وبيان ذلك، أنه عندما كان صاحب السمو امير البلاد الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح رئيسا لمجلس الوزراء، تقدمت بمذكرة الى مجلس الوزراء حول ضرورة استحداث بعض القوانين التي تحتاج اليها الدولة وتطوير بعض القوانين المعمول بها آنذاك، لتواكب العصر الذي نحن فيه، حيث اسند الينا انجاز هذه المهمة بموجب قرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٩٧٧/٢/١٩، فأصدرت القرار رقم ١٩٧٧/٢ بتشكيل اربع لجان من متخصصين من كبار رجال الكويت المنتمين الى القضاء وجامعة الكويت والمحاماة وغرفة تجارة وصناعة الكويت، تتولى تطوير هذه التشريعات واستحداث تشريعات جديدة، وقد اسفر عمل هذه اللجان تحت اشرافنا كوزير دولة للشؤون القانونية والادارية، عن هذا التطوير الذي نقل دولة الكويت الى دولة مواكبة للتطور التشريعي الحديث، ويأتي في مقدمة هذه التشريعات القانون المدني الكويتي الصادر بالمرسوم بالقانون رقم ١٩٨٠/٣٧ الذي حل محل مجلة الاحكام العدلية، الصادرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم المرسوم بقانون رقم ١٩٨٠/٦٨بإصدار قانون التجارة، والمرسوم بقانون رقم ١٩٨٠/٣٨ بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية، ثم المرسوم بقانون رقم ١٩٨٠/٢٨ بإصدار قانون التجارة البحرية الذي حل محل اقدم قوانين الكويت وهو قانون الغواصين الصادر بتاريخ ١٩٤٠/٥/٢٩، وقانون السفر الصادر بتاريخ ١٩٤٠/٦/٤وقانون الاحوال الشخصية رقم ١٩٨٤/٥١، وقانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١٩٧٩/١٥، وغيرها كثير، بلغ عشرات القوانين، وهي نافذة ومعمول بها حتى الآن، إلا اذا كان د. احمد الخطيب لا يعلمها، او تعمَّد تجاهلها، وكلا الأمرين يثبت انه لا يعلم ضوابط التدقيق في الكتابة في التاريخ السياسي.

٢ - وجميع هذه التشريعات المطورة، والمستحدثة، كانت محلا للاقتباس من بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وللاسف، غمَّ الامر على د. احمد الخطيب فخلط بين رئاستنا لملف تطوير التشريعات عندما كنت متوليا منصب وزير الدولة للشؤون القانونية والادارية بتاريخ ١٩٧٦/٩/٦، ومنصبنا كوزير للعدل والشؤون القانونية بتاريخ ١٩٨١/٣/٤، ثم نسب الينا اشرافنا على ملف سوق المناخ.

٣ - أما عن ازمة سوق المناخ، التي نشبت في منتصف عام ١٩٨٢، بعد ان تولينا منصب وزير العدل فإن جميع الوثائق التاريخية، تثبت ان الاقتراحات المقدمة بعلاج هذه الازمة، مقدمة من وزير المالية والاقتصاد ووزير التجارة والصناعة، ثم ناقشها مجلس الوزراء، ودفع بها الى مجلس الامة في الفصل التشريعي الخامس، فصدر المرسوم بقانون رقم ١٩٨٢/٥٧، وبعد احالته الى مجلس الامة، ادخل المجلس تعديلاته، بإنشاء صندوق لضمان حقوق صغار المستثمرين، وكان التعديل بناء على طلب بعض الاعضاء، الذين ينتمون الى المجموعة التي تقف وراء د. احمد الخطيب، ونأمل ان يرجع بنفسه الى مضابط مجلس الامة أرقام ٤٤٧أ، ٤٤٨أ، ٤٤٩أ، من دور الانعقاد الاول من الفصل التشريعي الخامس الذي عدل المرسوم بقانون رقم ١٩٨٢/٥٧، ليتأكد من هذه الحقائق.

ثم اصدر مجلس الامة، القوانين أرقام ١٩٨٢/٥٩، ١٩٨٣/٧٥، ١٩٨٣/١٠٠، ١٩٨٨/٤٢ لمواجهة علاج هذه الازمة.

ومن ثم فإن ادعاء د. احمد الخطيب، انني مسؤول عن ملف ازمة سوق المناخ، رغم ان مجلس الامة شارك وأعد القوانين المشار اليها، يكون من قبيل تضليل القارئ وتزييف حقائق التاريخ السياسي للكويت.

وبإمكان د. احمد الخطيب الرجوع الى مضابط مجلس الامة خلال ادوار الانعقاد في الفصل التشريعي الخامس، انعاشا لذاكرته، وتصحيحا لأغلاطه، قبل ان يصدر كتابه عن هذه المقالات.

٤ - وفي خصوص الاستجواب الذي وجهه الينا، بعض اعضاء مجلس الامة، واستخدمه الدكتور احمد الخطيب في مقاله، وصولا الى دفع الجماهير لتصديقه بأن صاحب السمو الامير الوالد، عدو للديمقراطية، ولدفعهم للتصديق بأن حل مجلس الامة عام ١٩٨٦ كان سببه غضبه من اسلوب استجوابنا، فان الامر الاميري الصادر بتاريخ ١٩٨٦/٧/٣ من صاحب السمو الامير الراحل الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح، اثبت في مقدمته، ان الحل صدر بسبب اخطار الحرب العراقية الايرانية التي ظلت مستعرة حتى عام ١٩٨٩، وان مواقف بعض اعضاء مجلس الأمة، اصبحت مصدر تهديد للوحدة الوطنية، فقد ورد في هذا الأمر الآتي:

«ولقد تعرضت البلاد لمحن متعددة وظروف قاسية لم يسبق ان مرت بمثلها مجتمعة من قبل، فتعرض امنها الى مؤامرات خارجية شرسة هددت الارواح وكادت تدمر ثروات هذا الوطن ومصدر رزقه، وكادت نيران الحرب المستعرة بين جارتيها المسلمتين ان تصل الى حدودها، وواجهت ازمة اقتصادية شديدة، وبدلا من ان تتضافر الجهود وتتعاون كل الاطراف لاحتواء هذه الازمات تفرقت الكلمة وانقسم الرأي وظهرت تكتلات واحزاب ادت الى تمزيق الوحدة الوطنية وتعطيل الاعمال حتى تعذر على مجلس الوزراء الاستمرار في مهمته، ولما كانت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لن ينقذها منها إلا عمل حاسم وجاد، ولما كانت المؤامرات الاجرامية التي يتعرض لها الوطن لن يوقفها الا اليقظة التامة والاستعداد الكامل والوحدة الوطنية الشاملة، ولما كانت ظروف المنطقة تتميز بالحرج وتحيطها ملابسات دقيقة وخطيرة، ولما كان استمرار الوضع على ما هو عليه سيعرض الكويت الى ما خشيناه من نتائج

غير محمودة. ولما كانت الحرية والشورى نبت اصيل نما وازدهر منذ نشأت الكويت، وكانت الكويت هي الاصل وهي الهدف وهي الباقية، اما ما عداها فهو زائل ومتغير وفقا لحاجاتها ومصالحها، فإن استمرار الحياة النيابية بهذه الروح وفي هذه الظروف يعرض الوحدة الوطنية لانقسام محقق ويلحق بمصالح البلاد العليا خطرا داهما، لذلك رأينا حرصا على سلامة واستقرار الكويت ان نوقف اعمال مجلس الأمة».

(الجريدة الرسمية - العدد ١٦٧٢ - س ٣٢)

اذن فإن اسباب حل مجلس الامة في عام ١٩٨٦، تكون قد قامت على تهديد وحدة الكويت وامنها امام حرب الخليج بين ايران والعراق، حسب التوثيق التاريخي وليس على اسس روايات مصطنعة للاساءة لصاحب السمو الامير الوالد الشيخ سعد العبدالله الصباح، في ما زعمه د. احمد الخطيب، من ان المرحوم اخبره أنه سوف يحل مجلس الامة بسبب استجوابنا، وفي ما زعمه أن الحل بسبب استجوابات مصطنعة من عناصر موالية للحكومة فالمفاضلة تاريخيا، بين ما هو مثبت في أمر الحل، وبين روايات صادرة عن د. احمد الخطيب، يكون المثبت تاريخيا عن الواقعة السياسية المدعى بها، هو الأصدق تاريخيا، ما دام د. أحمد الخطيب، قد أدلى برواية غير محققة وغير مدققة وغير مثبتة تاريخيا، وثبت من ظروف الرواية، أن د. أحمد الخطيب صب غضبه على صاحب السمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح في جميع مقالاته لقضايا خاصة، وليس لقضايا وطنية.

٥ - ان الاستجواب المنسوب إلينا الذي استغله د. أحمد الخطيب، للنيل من صاحب السمو الامير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح، كان محلا لدراسة دقيقة، وتحقيق دستوري وتاريخي، من الاستاذ الدكتور عثمان عبدالملك الصالح، أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت، وتم نشرها في جريدة الأنباء الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩٨٥/٥/١١ تحت عنوان «استجواب وزير العدل في ضوء الحقيقة والقانون»، عقب تقديم استقالتي، وقد خلصت الدراسة إلى مخالفة المستجوبين الثلاثة المشار اليهم للدستور والقانون ومخالفة الأحكام القضائية التي صدرت من المحاكم في شأن معاملات المواطنين للأسهم بالأجل، ودمغ الدكتور عثمان عبدالملك الصالح المستجوبين الثلاثة بالانحراف في استعمال وسائل مجلس الامة في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية، ونفى الدكتور عثمان عبدالملك الصالح المسؤولية السياسية لوزير العدل، وأثبت بأدلة دستورية مخالفة مجلس الأمة لصريح المواد ١٠٠، ١٠١، ١٠٢ من الدستور فضلا عن المواد ١١٥، ١٣١، ١٦٣ من ذات الدستور.

ولقد تناول المرحوم الأستاذ الدكتور عثمان عبدالملك الصالح موضوع الاستجواب ايضا بدراسة أخرى، نشرت بجريدة الوطن بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣ تحت عنوان «استجواب وزير العدل وحقيقة المسؤولية عن قوانين المناخ».

٦ - ولو كان د. أحمد الخطيب يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وإظهار الحقيقة في مقالته، لقام بالاطلاع على محاضر مجلس الامة خلال ادوار انعقاد مجلس الامة التالية لانتخابات عام ١٩٨١، التي بحث فيها المجلس القوانين أرقام ١٩٨٢/٥٧، ١٩٨٢/٥٩، ١٩٨٣/٧٥، ١٩٨٣/١٠٠، ١٩٨٨/٤٢، الصادرة في شأن علاج الأوضاع الناشئة عن أزمة سوق المناخ، غير أنه عمد إلى عدم الاشارة إلى أي من جلسات المجلس، التي تمت فيها مناقشة هذه القوانين

وأقرها المجلس، بعد أن فشل د. أحمد الخطيب في اثبات اية مسؤولية لوزير العدل في اعداد هذه القوانين أثناء مناقشة جلسة الاستجواب عام ١٩٨٥.

٧ - إن المرء يستطيع أن يقول باطمئنان، أن تحامل د. احمد الخطيب على صاحب السمو الأمير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح، برز بشكل واضح في الاستجواب الموجه إلى وزير العدل بعد أن شكك في ذمته، وهو أمر يخضعه لعقوبات قانون المطبوعات رقم ٢٠٠٦/٣، فنسب إلى صاحب السمو الامير الوالد، ما ليس فيه، بأنه كان يرفض الديمقراطية، ثم نسب إلينا، التشكيك في ذمتنا، ونسب إلينا، الكذب على مجلس الأمة، وهو ما ليس فينا، فكانت مقالته المنشورة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ في جريدتكم، هي بحق تزييف الحقائق تاريخية من دليلين:

الدليل الأول: اعتراف د. أحمد الخطيب في ذات المقالة بأنه أعطى لصاحب السمو الامير الوالد الراحل الشيخ سعد العبدالله الصباح قائمة بأسماء عدد من النواب الفائزين في انتخابات ١٩٨٥ لتولي بعض الوزارات، وعند اعلان تشكيل الوزارة لم يجد د. أحمد الخطيب أي اسم من الأسماء التي رشحها من تابعيه، فتحول د. أحمد الخطيب إلى صاحب قضية خاصة ضد صاحب السمو، وليس صاحب قضية وطنية، فثار وأخذ يهاجم النظام السياسي للكويت.

الدليل الثاني: أُذكر الدكتور الخطيب بما قاله لي عند الالتقاء به يوم الأحد الموافق ١٩٨٨/٢/٢١ في صالة الزبن بالروضة بمناسبة عقد قران عمار محمد عبدالكريم إدريس، حيث قال بالحرف الواحد إنه «قال لجماعته بانهم أخطأوا بحقي باستجوابهم، وأنهم ضربوا مسمارا بنعش الديمقراطية بهذا الاستجواب، لأنك عندما كنت في المجلس كنت تحاورنا وكنت ترد علينا، وبعد استقالتك قاطعنا الشيخ سعد وأخذنا نهاجم الوزراء، ولم يرد علينا أحد إلى أن سئمت الحكومة منا وحلونا». وكان تعليقي على كلام الدكتور أحمد الخطيب «الآن يا دكتور هذا الكلام مأخوذ خيره، أنا الآن خارج السلطة وإذا كان عندكم أي موضوع حول الشأن العام، فتفضلوا بفتح حوار مع سمو ولي العهد الشيخ سعد العبدالله... وشكرا» وانتهى اللقاء على هذا الحد.

وبعد هذا اللقاء، كنت أعتقد أن الدكتور أحمد الخطيب قد اطلع على دراسة الأستاذ الدكتور عثمان عبدالملك الصالح، الاستاذ الدستوري بجامعة الكويت، واقتنع بها، وهذا بلا شك مسلك يحمد عليه، ولكن مع الاسف، وجدت في ذكرياته المنشورة ما ينسف ما قاله لي في المقابلة أعلاه.

ونأمل ان يراجع الدكتور أحمد الخطيب التقرير الاقتصادي الصادر من بنك الكويت المركزي عن الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٤ للوقوف على أسباب أزمة سوق المناخ، كما نأمل ان يراجع الدراسة التي أعدها السيد/ براك المرزوق، رئيس ديوان المحاسبة الآن، عن اجراءات علاج أزمة سوق المناخ المنشورة في صفحة كاملة من جريدة القبس الكويتية الصادرة قبل الغزو العراقي الغاشم في عددها رقم ٦٤٧٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٩.

ونأمل كذلك ان يقارن د. أحمد الخطيب بين معالجة أزمة سوق المناخ، ومعالجة شراء الدولة بعض المديونيات وكيفية تحصيلها عندما كان عضوا في مجلس الامة عام ١٩٩٣ عند إعداد

القانون رقم ١٩٩٣/٤١ بدلا من المرسوم بقانون رقم ١٩٩/٣٢ فلقد بلغت مديونيات المتعاملين في أزمة سوق المناخ مبلغاً يزيد على ٢٦ مليار دينار، وتمت تصفية هذه المديونيات بالمرسوم بقانون رقم ١٩٨٨/٤٢، وتم صرف جميع السندات إلى الدائنين، ولم يشهر افلاس المدينيين إلا في حدود ٦٠ مدينا، وتمت تصفية أوضاعهم بموجب هذا المرسوم دون تكلفة على الدولة، بينما بلغ حجم المديونيات التي قامت الدولة بشرائها وحلت محل البنوك الكويتية ٥٧٥٠ مليون دينار كويتي، وترتب على هذا القانون شهر إفلاس ما يزيد على ١٥٠٠ مواطن كويتي، ولا يزال شهر الافلاس مستمرا حتى الآن، ولم تسترد الدولة مبلغ الدائنية لشراء هذه المديونيات.

ومن هذه المقارنة يستطيع المرء أن يرى مدى الضرر الذي لحق بالمدينين الذين خضعوا لأحكام هذا القانون.

كل هذه الحقائق التاريخية نود ان نضعها أمام الدكتور الخطيب والتي يعرفها حق المعرفة، ويعلم بها تماما لانعاش ذاكرته، وتصحيحا للأخطاء التي وقع فيها، سواء عن قصد او بحسن نية، أثناء كتابة مقالاته في جريدة «الجريدة» لعله يهم ويراجع نفسه في كل هذه الحقائق السابق ذكرها، قبل ان يصدر كتابه ويقع في ذات الأخطاء، الأمر الذي يجعلنا نلجأ إلى القضاء لتطبيق قانون المطبوعات رقم ٢٠٠٦/٣، حيث ان ما جاء في هذه المقالات يشكل جريمة يعاقب عليها هذا القانون، خاصة أن هدفه من نشر هذه المقالات كما جاء في جريدة «الجريدة» في عددها رقم ٤٠٤ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٨ أنه «إهداء إلى شابات وشبان الكويت الذين يعملون على إعادة الكويت إلى دورها الريادي في المنطقة» فيجب أن يعلم هؤلاء الشابات والشبان بكل الحقائق التاريخية وليس ما يتم تسطيره من الذاكرة، والذي يبعد تماما عن الحقائق والتاريخ السياسي لدولة الكويت.

وتفضلوا بقبول أطيب التمنيات،،،

سلمان دعيج الصباح